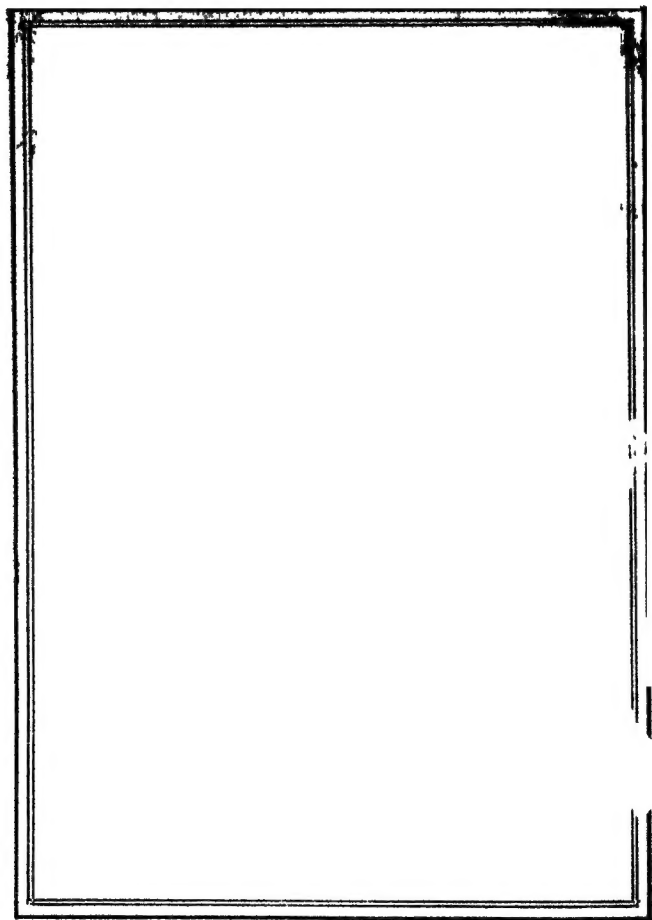


5640
SIA



هذا كتاب في فقه الامير يليق ان يكتب بالنوع
 بخد وناحور من فاني ازبذة الفضل انجبة
 العلماء الله لم يوجد في الاول في عهد
 ولاهل العلم مشكات شرعية لا خلاف
 افتخار اقا في اقا شيخ محمد تقي ولد الاكبر
 الاعلام الافضل الشيخ الفقهاء
 والمجتهدين نجمة الاسلام والمسلمين
 اقا في حاشية محمد قدير
 ادا الله افا في

حاشية محمد قدير

كتاب الطهارة الكتاب مصدر وثان لكتب من الكتب بمنع الجمع ومنه قوله تعالى كنسبة
 قلوبهم الايمان الى هجره والخط من القاموس كنية وكها با او ثالث بدخول الكناية كما
 عن النهاية والمصاح او لكتب كجزة كما عن الطراز والمصاح او رابع بدخولها
 لغة النزاهة والنظافة من الانداس النجاسات الظاهرية هي نقض النجاء
 من طه فهو طاهر والجمع الطهارة وطهره من قاله في القاموس تستعمل الطهارة
 في الكتاب والمستند من النزاهة من الانداس المنصوبة والارجاس المباحية على وجه الاشتراك
 المصنوع واللفظ لغة والامجاز المشهور وتطلق عند المتشرعة على الصفة المقابلة للحديث
 والنجس ومنه قولهم تشترط الصلوة بالطهارة وعلى الصفة المقابلة للنجاسة ومنه قولهم
 الاصل في الاشياء الطهارة وعلى الحالة المقابلة للحديث ومنه قولهم يندب لكون على الطهارة
 وعلى ازالة النجس ومنه قولهم يشترط في الصلوة طهارة الثوب والبدن ونحوها وعلى استعمال
 طهور مشروط بالنية مطلقا وعلى وجهين تأثيرا سباحة الصلوة وشرعا على وجه الحقيقة
 الشرعية بناء على ثبوتها فيما استعمله الشارع في الحائز المجدد به كثيرا حق شاع في زمانه

فهو مشروط بالنية له تأثير في استحالة العبادة المترتبة عليه على وجه الاشتراك المعنوي
 بين الموضوع والفعل والتميم لا الاشتراك اللفظي لانه خلاف الاصل ولو وجد القدر
 المشترك بينهما مع احتمال الاشتراك اللفظي لما في الاشتراك المعنوي من تكلف قد در
 مشتركة بينهما غير متبا در منها عرفا عند المتشعبة وغير ظاهر من كلام الشارع على ان الترتيب
 في الفهم والاحمال دليل لا اشتراك اللفظي وبمعنى ان تكون مستعملة في المعنى اللغوي كما اذ على
 سبيل المواد الشرعية بقرينة شيوخ استعمالها في المعنى المخصوص فتكون من المجازات المشهورة
 او بالقرائن العامة المستفادة من استقراء موارد الاستعمالات او الخاصة فتكون من
 المجازات اللغوية والاول اقوى وفيه فصول **الاول** في المياه وانما ذكرناه بصيغة الجمع
 باعتبار تعدد افراده المختلفة بحسب الاحكام فمباحث **الاول** في انقسامها مسئله الماء
 على ضربين مطلق ومضاف فالمطلق ما يتحقق اطلاق اسم الماء عليه من غير قيد والمضاف
 بخلافه وتقييد ذلك بالاطلاق توضيح لما اقتضاه الاطلاق وليس تقييد المفهوم ولا تقييد
 السماه والمضاف بخلافه والتقييد فيه بيان لمفهومه اما لكونه قرينة عليه بشا
 على كونه استمالة مجازيا واما لكونه جزء من الاسم الموضوع فيكون المجموع من المضاف
 والمضاف اليه موضوعا بالوضع النوعي لا فراد المياه المضافة ولفظ الماء موضوعا لخاصه
 الواقع فاحكامه اما يدور مدار تحقق صدقه في الواقع لا على المعلوم كما في اغلب الموضوعات
 والمطلق بعد العلم بالاطلاق والشك في تغيره يحكم عليه بالاطلاق كما ان المضاعف
 سبق العلم بمضايفته ولحق الشك في طلاقه يحكم فيه بكونه مضافا من غير فرق فيها
 بين الشك في مرفوع القادح او في قدح العارض للاستصحاب واما قبل العلم باحد
 كان حصل الشك في ماء مطروح فهل يحكم عليه بالاطلاق لاصالة المياه المطلقة ولا يحكم
 وجهان الظاهر الثاني وعليه فلا يرفع حد ثا ولا خثا ولكنه لا تنجس اذا كان كراويا
 واردا على النجاسة بناء على القول بطهارة المضاف لقضائهم الاستصحاب فلا ترفع عليه
 احكام المطلق ولا جميع احكام المضاف والمطلق كله ظاهر في نفسه مطهره ولا يرفع
 الحث ويزيل الخبث سواء في السماء او نبع من الارض او اديب بين الثلج او كان من
 البود الواقع على الاشجار او نحو ذلك ويستوى في ذلك الخاص والمحال لاجسام
 الطاهرة تغييرها ام لا سواء كان التغيير مصاحبا له ابتداء او عارضا عليه ام يسلبه
 الاطلاق والمواد بالحدث اما نفس الامور المؤثرة لوجوب فعل الطهارة والاثار
 منها ويتوقف رفعه على النية والمواد بالحدث النجاسة ولا يتوقف رفعه على النية

في انقسام الماء

والدليل على ذلك الكتاب الستة المستفيضة بل المتواترة والاجماع اما الاجماع فقد
صريح به فكثير من الكتب واما الكتاب فقد قال الله تعالى ويُنزل عليكم من السماء
ماء ليطهركم به وقال تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا وقد وثق فيها الاثر
من المدعى ذالماء فيها نكوة فسياق الاثبات فلا يعم جميع مياه السماء النازلة الى الارض
وثمانيها بعد تسليم هذا المعنى فلا يعم مياه غير السماء وثالثها بان الفقه المسلم انما
هو ذلك لهما على طهارة الماء اما على كونه مطهرا فلا ورا بعا بوجود العلم الاجمال
بين المشتبهات فانه ينافي الحكم بالطهارة بالنسبة الى جميع المشتبهات وما
فد يقال من عدم وجوب الاجتناب عن جميع اطراف المشتبه بل يكفي الاجتناب عما يحصل
معه الخروج من المخالفة القطعية نظرا الى عدم وجوب الموافقة القطعية فيه لا
يمتنع شيئا في محل البحث لان جملة من الاخبار ناصت بعدم الطهارة مع العلم بالجملة
وهو اعم من الاجمال والتفصيل الا ان يقال بانصرافها الى الثاني او يقال ان المقصود
انما هو طهورية الماء في الجملة على سبيل القضية المهمة فلا ينافي ذلك بمجرد وجود
العلم الاجمالي والجواب عن المناقشة الاولى بان النكوة المثبتة وان لم تكن موجبة
للعوم الا انها قد تنعده بمعونة القرينة وهي متحققة في المقام اذ الكلام مسوق
ليبين الاختصاص المناسب للعوم وعن الثمانية بالاجماع المعلوم وبما يستفاد من
من الكتاب والسنة من كون مياه الارض ياجعها من السماء والمراد به اما جهة
العلوم من السحاب بناء على ان كل ما علا يطلق عليه السماء واما الفلك بمعنى اثناء
نزول المطر منه الى السحاب منه الى الارض وعن الثالثة بان الموارد

فيما دل على ان الماء
من الطهور والماء

هو المطهر يرشد اليه وجه الاول نص كثير من ائمة اللغة والفقهاء وغيرهم من
سائر العلماء يحميه بهذا المعنى وورد في كثير من الاستعمالات فاحكم عن جماعة من
انكاره وثبوته بهذا المعنى مما لا يصلح للمعارضة مع ذلك اما لان المثبت مقدم على اقام
مطلقا او لان المثبت هنا مقرون بان لو وثق فلا عرق بالمخالفة مع شذوذه وضعفه
او لارجمية المثبت في محل البحث من وجه عديدة بخلاف الثاني بل صرح جماعة من
ائمة اللغة بان الطهور اسم للمطر الثاني ان لفظ الطهور قد شاع استعماله
في المطهر كما صرح به جماعة من فقهاء ثانيا فيلزم حمله عند الاطلاق عليه ما الصغرى
فمنه صلى الله عليه واله التراب طهور المؤمن وعنده صلى الله عليه واله جعلت في
الارض سجدا وتزاجها طهورا وعنده صلى الله عليه واله وقد سئل عن الوضوء ثانيا

الجواهر وهو قال نعم وقول الصادق عليه السلام في صحبة محمد بن حمران وجعل قديم
 ويصلي فان الله تعالى جعل القزب طهورا كما جعل الماء طهورا الذي ذكره من الاخبار
 واما الكبري فلا ان الاصل في الاستعمال الحقيقة لوقلنا بكونه مقدر الحق سبحانه على
 مدحها لستد المرتضى في حيث ذهب الى انه دليل على الحقيقة مطلقا ولان شيوع
 استعماله في المطهر موجب لمجمله عليه اما لانه دليل على الحقيقة او لكونه قرينة على اداة
 المضى المجازية للفظ بتا في المختار من وجود المجاز المشهور الثالث ان الطهور من
 صيغ المبالغة كما نص عليه جمع من اللغويين والفقهاء فيكون في الالية الشريفة بمعنى
 الطاهر المطهر اذ لا معنى لكونه مبالغة في الطهارة ضرورة عدم قابليته للشدة والضعف
 فيكون الطهور بمعنى الوصفية والمبالغة في الطهارة كما نص على وروده بمعنى الطاهر
 المطهر جماعة من ائمة اللغة والفقهاء وورد في كثير من الاستعمال في هذا الاستعمال
 اما ان يكون على وجه الحقيقة اللغوية او العرفية العامة او المجازية يمكن المناقشة
 فيه بامكان حمل على الطاهر وهي ضعيفة جدا الرابع ما استدلل به بعض الفقهاء
 من ان الطهور بمعنى المطهر للتبادر ووجه سلب الاسم عما ليس بطهر واتفاق الكل عليه
 الا النادر لانه لو كان بمعنى الطاهر او البليغ في الطهارة لما كان يقال ثوب طهور
 وخشب طهور وانا طهور وغير ذلك مما ثبت له الطهارة او غاية النظافة وذلك
 ممنوع في الاستعمال فانه لا يقال الا فيما له قابلية التطهير ويؤيد ذلك في الايجاز
 انه بينهما وبين قوله تعالى ويطهركم منه واما خروج الطهارة عن مفهومه
 المطهر وحده ونص الاكثر بمعناه ولظاهر اجماع التهذيب في ذلك وكذا انه
 لو كان بمعنى الطاهر المطهر لم يستقم في مثل طهورا ناء احدكم والتوبة طهورا والتوبة
 طهور وعن الرابعة بوجه الاول ان ذلك من قبيل الشبهة الغير المحصورة لشها
 العرف ولتعدد الاجتناب عن جميع اطراف الشبهة ولعدم استقرار بناء العقلاء على
 الاجتناب عنه التزاما فلا يجيب التحرز عنه ويناقض فيه بان من قبيل شبهة الكشیر
 فيجب الاحتياط فيه فتدبر الشا في ان يقال بعدم وجوب الاجتناب عن ذلك في
 خصوص المقام لقيام السيق والاجماع وقاعدة البناء على طهورة الماء المشكوك
 الطهارة وعدم اعتبار العلم المفروض الثالث ان جميع اطراف الشبهة ليست
 واردة في مقام ابتلاء المكلف حتى يتنجس عليه ووجب الاجتناب وظاهر ان القدرة على
 استعمال النجس المعين الواقع بشرط في حجية العلم الاجمالي فتدبر في انتفاءه الا ان يقال

بان ووجه في مقام الابتلاء ولو كان ظام المراكف في تنجز التكليف ويمكن وضربان
 اطراف الشبهة ما يوجد تدريجا في محل البحث فلا يجيب الاجتناب عنه فتحة جداولها
 المسند فربايات ومنها خبرنا ودين فرقة الذي وصف جماعة بالمصحة عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال كان بنو اسرائيل اذا اصاب احدكم قطرة بول فمرصوا الحصى بالمقار
 وقد مسح الله تعالى عليكم ما بين السماء والارض وجعل لكم الماء طهورا فانظروا
 كيف تكونون ومنها قول علي عليه السلام خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شئ
 الا ما غير لونه او طعمه او ريحه ومنها الاخبار المتكثرة المتضمنة للامبالاة
 في الوضوء والغسل وفي ازالة النجاسة ومنها خبر النوفلي عن السكون الذي
 رواه الكليني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله
 الماء يطهر ولا يعلهم ثم انه لا اشكال في ثبوت المطهريه للماء مع اجتماع شرط مفصلة
 في محالها وانما الكلام فيما لو شك في شرطية شئ فيها هل يمسك فيها على اصالة
 المطهريه حتى يثبت خلافها او على اصالة العدم وجهان بل قولان الظاهر الاول
 لعموم الادلة الدالة على المطهريه من الكتاب السنة والاجماع المتقولة اما القائل
 بالعموم فوجه الاول قاعدة الامتنان فانها مقتضية للتعميم اذ الفائدة في حصول
 فرصان افراد المياه مطهرة مع عدم البيان الا ان يقال بانها بكنه في حصول الامتنان
 ورود البيان ولو لم يصل اليها ويقال بان قاعدة الامتنان انما تثبت عمومية بحسب
 الافراد وهي لا تستلزم عموميتها بحسب الاحوال والكميات او يقال بان قاعدة الامتنان
 انما تقتضي العموم فيما لو كان المطلق واردا في مقام بيان الكيفية وهو في المقام غير
 معلوم فتدبر الشاخي قاعدة الحكمة فانه لو كان المراد بها المطهريه في الجملة لزم اللغو
 والبحث في كلام الحكم اذ الفائدة في الحكم بمطهريه فرد ما وجميع افراد المياه اذ كان
 على كيفية خاصة مع عدم البيان وهو متشعب في كلام الحكم وقد يورد عليه بوجهين
 احدهما ان الاطلاقات المزجورة واردة في مقام بيان حكم اخر وهو اظهار
 الامتنان بجعل الماء طهورا في الجملة وهذه الفائدة حاصلة مع كون القضية المزجورة
 محملة ايضا وكافية في ارتفاع اللغو والبحث وثانيهما ان جريان قاعدة الحكمة في
 محل البحث منوطة بانتفاء البيان الشرعي لمستلزم لكون الكلام لغوا ومن البيان
 عدم وصوله اليها لا تستلزم عدمه في الواقع فجوذا احتمال البيان كافي في بطلان الاستدلال
 ويجيب عن الاول بان اداة القضية المحملة من الاطلاقات يستلزم الافراء بالجملة

بعد ملاحظة ظهورها في الإطلاق وبأن الأصل في المطلقات أن تكون واردة في خير
 البيان أما لكونها موضوعة للفرع المنتشر أو لشبوع استعمالها في مقام البيان فيقول
 فيه بالانتماء إلى غير نظر الثالث أن سياق الأخبار الواردة في محل البحث يشهد
 بورودها في مقام البيان وعدم كونها واردة في مقام بيان حكم الخرج فيستفاد من
 خبرها ودون فرقا المتقدم ويؤيدها اشتهاؤا التمسك باطلاقات الطهورية بين أصحاب
 وجه فنقول أن إرادة بعض الأفراد من لفظ الماء أو كيفية خاصة فيها تحتاج إلى
 قيام قرينة دالة عليه ومع الشك فيها كما في المقام فالأصل عدمها الرابع أن تعليق
 الحكم على الطبيعة دال على سرانته بالنسبة إلى جميع الأفراد وهو يقتضي عمومية محال
 والكيفيات إذا إرادة حالة خاصة أو كيفية مخصوصة من المطلق يستلزم إجماع المخرج
 الأفراد أيضا وهو خلاف ظاهر اللفظ وذو ذهب بعض أصحابنا رآه إلى الثاني تمسكا بعدم
 ثبوت عموم يرجع إليه عدا قوله عليه السلام في رواية السكوني الماء يطهر ولا يطهر ولا
 عموم له من حيث خذ في المتعلق لوروده في مقام الإجمال في مقابل السلب إلى المستفاد
 من قوله ولا يطهر كما في قولك زيد يحكم ولا يحكم عليه ويعطى ولا يعطى وضعفه ظاهرا
 من ثم فذا ورد على ذلك بعدم دلالة على العموم من حيث كيفية التطهير بالماء لعدم
 لبيان ذلك ويدفعه أن كيفية التطهير راجعة إلى العرف وحصوله عندهم بمعنى جليلة المشا
 على المحل القدر بحيث ينزيل من القذارة عن المحل القدر ويجوز ثبوت عموم المطهية
 للماء من حيث الأفراد كما في ثبوت هذه الحديثية نعم يشكل المحال بالنسبة إلى تطهير
 الماشيات المجترة بالاستهلاك نظر إلى عدم عدها في العرف تطهر خصوصا على القول
 بثبوت الحقيقة الشرعية في لفظ الطهور وقلنا بكونه موضوعا بإزاء العمم المستبعد
 للشرائط لصيرورة من الجهلات بعد ملاحظة كون الشك في الشرط مستلزما للشك
 في صدق الماهية القاصحة بفساد الاستدلال وفيه أن ماهية الطهورية من عرغا
 فيستقيم التمسك بالأطلاقات المزبورة وعلى ما ذكرنا فلا ريب في كون القضية الجزئية
 مطلقة بمنزلة العام فثبت بها المطهية على أي نحو كان فلا يتوقف بيان كفيتهما
 من الاختياج إلى العصور وعدم الاكتفاء بالاتصال وعدم تعددها من الأكثاف
 بالمرة والاختياج إلى المرتين على قيام دليل عليه بل لا يبعد التزام شمول المطهية لسبل
 المتنجس فاشك في تأويلته للطهارة من دون انقلابه إليه بقى على أصل الطهارة والقول
 بأن ما دل على كونه مخلوقا طاهرا مطهرا لا يستلزم شموله للنجس بل يكفي في صدق ذلك تطهير

كثير من الاشياء مدخوع بما مر من كون الاجلاجات المزبورة وارودة في مقام البيان
 فيم المبرج واما لو كان الشك المفروض في المصدق كما لو شك في شاكل هو الميا المتستة
 كالزواجر وبنحوها او من غيرهما كالقليل فقل هو مطهر للاقية ام لا فيه فكلما يمتثل
 الاول كان قوله عليه السلام كل ما طاهر حق تعلم انه قد زيد بل على طهارته وكل ما
 ثبتت طهارته شرعا فهو مطهر للاقية اذ ليس المانع من المطهرية الانفعال بسبب
 الملاقات النجاسة والانفعال غير متحقق في محل البحث فالاصل عدمه ودعوى ان الملاقات
 مع النجس مقتضية للتنجيس الكونية مانعة واحالة عدم المانع سالمة عن المعارضة
 فيؤثر المقتضى اثره ممنوعة جها لعدم قيام دليل شرعي عليه كدعوى ان ملاقات الطهورة
 مقيدة بما دل على انفعال القليل بالملاقات فالمشبهة لا يندرج في شيء منها ضرورة
 عدم امكان التسلك بالاطلاقات في الشبهات المصادقية لتعارضها صليح انتفاء
 المبرج فانها ايضا مدفوعة بما مر ويمتثل الثاني لان المستفاد من كلمات الاصحاب انها
 هي حصرية كيفية تطهير الماء بانصاله بماء معتصم من كرا ومطر ونحوهما فيكون ذلك شرط
 في تطهيره والمصلحة الشرطية تستلزم الشك في المشروط وهذا هو الظاهر **مسألة**
 ينجس الماء بتغيير احد اوصافه الثلاثة التي هي اللون والطعم والرائحة وتغيير ذلك
 سواء كان جازيا ام راكنا ام ما المطار ماء الحمام ام ما البشام غير ذلك سواء كان
 المذكورات قليلة وذن الكرام كثير ويبلغ اكراد كثيرة على المعروف من المذهب الا ان
 قائم عليه وفي المعتبر والمذكورة والخلاف ومجمع الفائدة والمصابيح والروايات
 المدارك وغيرها نقل الاجماع عليه والاصل في ذلك مضافا الى الاجماع

صنها النبوي خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شيء الا ما غير لونه او طعمه او ريح
 واورد عليه بان هذه الرواية ضعيفة **١١** رسال فلا يعتدل عليها ويقتضيه
 انها من عمل الاصحاب وفتاوه بل متى في الذخيرة بمثل الامة بمثل اوله
 وقبوله له وشبهه في الم عنه الى رواية الفريقين وعن السرائر نقل
 الاتفاق على روايته وعن يعيل توافق هذا المصنف عن الصادق عليه السلام عن
 ابيه عن ابيه **١٢** ومنها رواية حمزة في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال
 كلما غلب الماء ريح الجيفة فوضا من الماء واشرب واذا تغير الماء وتغير الطعم فلا يشرب
 ولا تشرب ومنها خبر ابي خالد القاط ان سمع ابا عبد الله عليه السلام يقول في الماء
 يرميه الرجل وهو نقيع فيه الميتة الجيفة ان كان قد تغير وريحه او طعمه فلا تشرب

ولا تتوحد منه وان لم يتغير بغير وطعمه فاشرب توشا ومنها موثقة سماعة قال
سئلته عن الرجل يربى بالماء فيه دابة ميتة قد انقثت قال اذا كان الثمن الغالب على الماء
فلا تتوحد ولا تشترب ويؤيد ذلك ما قاله في المصنوع حيث قال وكان عليه ايضا القامة
على الماء يدل على توحد عليه وقهرها الخاصية المظهرة ثم انه قد تكرر ذكر الريح والطعم
في ارواء المشايخ الثلاثة بخلاف اللون ومن هنا يظهر من بعض المتأخرين الاستشكال
في نجاسة الماء بتغير لونه مذهبيا خلورا وبات الاصحاب عنه وان ما تضمنه من
الاجابة عام ومسل وضعفه ظاهر فيكون في ذلك النبوي المتقدم المقصود بما سمعت
مضافا الى ما رواه الشيخ في القوي من العلل من الفضيل قال سئلته لما عبد الله عليه
السلام عن المحيا ضربا ل فيها فقال لا بأس اذا غلب لون الماء لون البول ويدل على
ذلك ايضا الاخبار المبنيمة لنجاسة الماء بتغيره بالدم فانه ظاهر في التغيير للون
وكذلك الروايات التي اطلق فيها التغيير فان اللون من اظهر افراده وربما انصرف
الطلاق التغيير اليه كما يستفاد من الصحيح ويؤيد ذلك ان تغير اللون مقتضى لتغير
الطعم ومع ثبوت الملازمة يتبين المخذور ومع انه اذا ثبت نجاسة بتغير ريح وطعم
الحكم بنجاسته بتغير لونه لانه اظهر في الانفعال اقصى الامريقول هما وليا كالتعارضا
فيلزم الوجود المبرج والاجابة بالدالة على نجاسته بالتغيير للون مشتقة من جهة
عديدة كالشهرة في الانفعال بلا اجماع والاجماع المنقولة وقاعدة الاختصاص
عمل الاصحاب فيخوذ ذلك من وجه الترجيح فروع **الاول** هل تنجس الماء بجميع اقسامه
باستيلاده عين النجاسة على سائر اوصافه كالحرارة والبرودة والغلظ والخفة والصفاء والكدر
فتكون المناطق في التنجيس والتغيير اولا بل يختص التنجس باستيلاده عين النجاسة على احد
الاصناف الثلاثة المتقدم اليها لاشارة من الطعم واللون والرائحة فوالان صح عتق
من الاصحاب بالاول والاكثرين بالثاني وهو المعتمد للاصول المقررة كاستصحابها
الماء واستصحابها بحكمها واصالتها لبرئته عن وجوب الاجتناب عنه ونحو ذلك الاجابة
الدالة على ظهورية الماء عموما وخصوصا وفيه الخلاف المحكى في الغنية في خصوص الجارية
والكثير فيتم في غيرها بحد القول بالفصل والمصنف قوله عليه السلام عليه السلام
شيء اذا غبر لونه او طعمه او ريحه وكثير من الاخبار المتقدم ذكره كواية ابي خالد
القاط ونحوهما على انقصا من التنجيس بتغير احد من الصفات الثلاثة او بالآخرتين
منها والقول بالتنجيس بطلق التعير ظاهر الاجماع المحكى في الخلاف وجميع الفاعلة و

عموم قول الصادق عليه السلام في صحته عز إذا تغير الماء وتغير العلم فلا تتوشأ ولا تقتر
 بناء على كونه من باب عطف الخاص على العام لا كون تغير العلم مخصصا لقوله إذا قيل
 وعموم قول الصادق عليه السلام في رواية أبي بصير لا أن يتغير الماء فليخرج حتى يلبس
 وقوله عليه السلام في رواية أخرى لا أن يصير الماء فلا تتوشأ منها وإن لم يتغير
 أحوالها فمضاهي وقول الرضا عليه السلام في رواية محمد بن القاسم يتوشأ منها ويغتسل بالم
 يتغير الماء والجواب عن الإجماع بأنه موهون بمصير المعظم على خلافه وعن أخبار التغير
 أو لا يمكن دعوى انضمامها إلى التغير باعتبار الواسطة أو اللون كما يشهد به صحة
 شهاب بن محمد فإنه قال في التغير قال للصفرة وثانياً بأن التغير من حيثها هو
 مطلق بناء على نجاسة مفهوم القلب إذا كان القيد واحداً في حيز البياض كما في محل البشع فب
 تخصيص إطلاق التغير بهذه الأخبار مع اعتضاها بتجربات عديدة لكثرة ما واعتبا
 سند كثير منها بالصحة والوثوق والقوة وقوة دلالتها واعتضاها بالشواهد المحققة
 والمنقولة وبدعوى نفى الخلاف وبالإستصحاب بخلاف تلك الأخبار الشاذة لا يخلو
 بتغيره بالمجاورة للنجاسة كما طرح بدجوع من الأصحاب هو قضية كلام الباقر فانه
 اعتبر ما في التغير من النجاسة للماء فينتج الحكم بدفعها ويدل عليه مضاهي الأصل
 والإجماع المحصل المحكي جملة من الكتب الأخبار الدالة على طهورة الماء عموماً ونصوصاً
 وأخبار التغير فإن الظاهر منها ولو بمجموعة فهم الأصحاب هو ملاقات الخبث للماء واتصاله
 به وهو منتفخ محل البحث ولا فرق في هذا الحكم بين الجاري والراكد وغيرها ولا بين
 المطلق والمضاف فإن التغير مشروط بالملاقات فينتج بانتفاؤه مطلقاً الثالث هل
 يتنجس الماء باستيلاء المتنجس على أحد الأوصاف الثلاثة كالذهب ماء الورد وما الرشا
 إذا لامته نجاسة أو لا بل يختص التنجس بالتغير عين الخبر اختلاف الأصحاب في ذلك على
 قولين وأقول فذهب جماعة إلى الأول والمعظم على الثاني وعن الرضا وغيره فسببه
 إلى الأكثر وعن شرح المفاتيح أنه مذهب جميع من عدى الشيخ للقول الأول وإطلاق النجاسة
 المحكي في جميع الفائدة والخفية والخلاف بناء على أن لفظ النجاسة يعم التنجس والإطلاق
 كثير من الأخبار الدالة على نجاسة الماء بالتغير كالنبوي أما غير لونه وطعمه وريحه
 ونحوه وقد يجاب عن الإجماعات بأنها موهوبة هنا لغنى المعظم على خلافها عن الأئمة
 بأن المتبادر من التغير فيها التغير بالاحياء النجسة لا بالمتنجس لأن التغير به قليل
 جلاء وشهادة سباق أكثرها بذلك وللقول الثاني مضاهي فتوى المعظم الأصل

أن الماء لا يتنجس
 بالمجاورة والنجاسة

والعمومات والاعتبار الظاهر مع خروج هذا القسم من ظواهر الاخبار والدالة على الخامسة
 الماء بالتحقيق لا لثباتها دونها التخيير المستند الى الخامسة لا مطلقا ويظهر من كلامه
 بعض اصحابنا التفصيل في المسئلة بين ما لو كان التخيير بالحاصلة المتخس مستندا الى
 صفة ثابتة له بنفسه وبين ما لو كان التخيير بالصفة العارضة له من
 ملاقات الخامسة فيجوز في الثاني دون الاول وربما يحمل كلام القائلين بعدم
 التخيير على ذلك الاقوى هو القول بالتخيير مطلقا الرابع هل يستحق التخيير المكو
 للتخيير ان يكون حسيبا ان يكون من شأنه ان يدرك باحدى الحواس الظاهرة من البصر
 والذوق والشم او لا بل يمكن التقدير في اختلاف الاصناف ذلك على قولين فذهب جمع من
 اصحابنا الى الاول وفي المصاييح انه ظاهر المعظم وفي الذكري والروض انه ظاهر
 المذهب عن الكشف انه ظاهر الاكثر وعن الذخيرة انه قول اكثر الاصحاب مع
 بعضهم بانها المشهود وفي الرياض انه ظاهرة لا يجوز هب جماعة من الاصحاب الى
 الثاني للقول الاول الاصل في العمومات وان المستفاد من النصوص والفتاوى
 انها قد وردت الحكم بالتخيير مطلقا والتخيير بالاصناف الثلاثة والتخيير حقيقة في الحس
 لانه المتبادر منه عند الاطلاق ولوجه سلبا سمع من غير فان التخيير حقيقة هو
 انتقال الشيء من صفة الى غيرها وهذا مستفاد من التقدير لان الصفات الثلاثة شأنا
 ان تدرك بالحواس مع سلامة الحاسة وانتفاء المانع فعدم الالحاسر بها مع وجود
 الشرائط دليل على انتفاءها في الواقع فينتج الحكم المنوط بها وايضا باعتبار التقدير
 في سلبها لصفة يقتضي اعتبارها في الماء ايضا فيجب تقديره وسطا في الغدوة والتموت
 والرقرة والغلظة فان لها اثرا بينا في قبول التخيير وعدمه والاوكان باطلان بالاجماع
 وكذا الثالث فان الظاهر من كلام القائلين بالتخيير باعتبارها في الخامسة خاصة دون
 الماء بل يشهد بذلك ايضا تصحيح جمع من الاصحاب بان التخيير حقيقة في الحس وهو
 جهة بناء على القول بجهية مطلق الظن في اللغات سلمنا كون التخيير اعمانها لكن نقول
 ان تطبيق التخيير على تخيير اللون والطعم او الرائحة ظاهرة في الحس ضرورة انتفاء الاوصاف
 الثلاثة عند التخيير التقدير سلمنا ولكن الظاهر شيوع استعمال اللفظ التخيير في خصوص
 الحس فينصرف الاطلاق اليه مضافا الى الاخبار والمعتبرة ههنا موثقة سماعة قال
 سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الفارة تقع في البئر والظير قال ان ادركته قبل
 ان ينبت نزعته منه صبيح دكا وان انت حق بجد الريح التفت في الماء نزعته البرحة

في ان يكون في التخيير
 او في التقدير

يذهب لثنتين من الماء فان المجرى ان ظاهره خصوص ما يخرج من الحن الطاهر فلا
 يصدق بمجرد التقدير **ومنها** رواية عبد الله بن مسنان قال سئل رجل الماعز
 عليه السلام عن غدير اقره وفيه جيفة فقال اذا كان الماء قاهرا ولا يوجد فيه الريح
 فتوحا **ومنها** صحيحة معوية ابن قمار عن الصادق عليه السلام قال سئل عن رجل
 ينسل الثوب ولا تصاد الصلوة ما وقع في البئر الا ان يتن فان افتق غسل الثوب
 اعاد الصلوة ونزحت البئر الى غير ذلك من الاخبار وللقول الثاني وجه **الاول**
 ان التفسير الذي هو مناط التخصيص اثر مع الاوصاف فاذا اخذت وجب تقديرها مع ان هذا
 القول احوط فيجب الحصر اليه ويرد عليه بانه اعادة للمعدم قيام دليل على اعتبار
 التقدير ومنع وجوب مراعات الاحتياط مطلقا بعد ما قد متنا من الادلة المحتبرة
 على القول الاول وبالمنع من كونه احوط في جميع الفروض **الثاني** صيرورة الماء
 مقهورا لانه كلما لم يصور مقهورا لم يتغير بها على تقدير مخالفة ويتعكس بعكس المنقيض
 الى قولنا كلما تغير على تقدير مخالفة كان مقهورا ولا يلزم من عدم اشارة الشيء
 ويرد عليه بمنع كليه الاول لعدم ثبوت مقهوريته بمجرد ذلك سلمنا المقهورية لكن
 لا دليل على كونها موجبة للنجاسة **الثالث** ان المضاف المسلوب لا وصف او وقع
 في الماء وجب اعتباره بقله الاجزاء او كثرتها او بتقديره بمخالفة الاوصاف على اختلاف
 القولين واذا وجد الاعتبار في الجملة للمضاف فالنجاسة اولى ويحجب عنه عدم الاعتبار
 به لانه قياس بوجود الفارق لان التقدير في المضاف على تقديره لثلاث يصير المطلق
 مضافا بواسطة الاستزاج به والمرجح في المطلق والاضافة الى العرف فيعتبر التقدير
 فيه لكشفه عن امر متحقق ثابت في الواقع بخلاف النجاسة فالحا امر شرعي متوقف على
 الدليل الشرعي مع ان الرابع في باب المضاف الاعتبار بصحة الاسم دون غيره فلا يتم
 ما ذكره **الرابع** ان عدم وجوب التقدير يقتضي المجاز الاستعمال وان زادت النجاسة
 على الماء اضعا فافوا كما معلوم بالطلان فوجب تقدير الاوصاف لانها مناط التخصيص
 علمه واجب عنه بانه مجرد استبعاد وبانه خروج عن محل النزاع كان المخالفة تقدير
 الصفة مع بقاء الماء على الطهارة ولا يلزم من انتفاء جواز الاستعمال كما في الفرض الموجب
 ثم انه لو خالفت النجاسة الماء في الصفات لكن منع من ظهورها مانع كما لو وقع في الماء
 المتغير بظاهر غير محرم فهل يعتبر التقدير هنا ولا فيه قولان قيل بالاول وهو محتمل
 جمع من الاصحاب واخرون الى الثاني للقول الاول مصير الحظ الى كفاية التقدير هنا

في الادلة الواردة على
 اعتبار التقدير
 كما يلاحظ

بل من ظاهر جامع المقاصد الذخيرة انما لا خلاف فيه بين الاصحاب مطلقا في تحقق
 التغيير حقيقة في محل العث فاية الامران مستور عن الحس والافقوى لثانيه منع المصير
 الى القول الاول كما هو معلق الحكم بالتغيير والتغيير ولا نسلم شعور محل البحث ومنع
 انصواف التغيير الواردة في التصريح الفتاوى الى هذا التغيير مضافا الى الوجه المتقدم
 الدال على عدم كفاية التقدير في المسئلة السابقة واما اذا كانت النجاسة موافقة
 للماء في صفته الاصلية كما في المياه الكبريتية او العارضية كما لو وقع في الماء المتغير
 بظاهر اجود فغيره فلو كان قبل التغيير لظهور وصف النجاسة عليه حقيقة واقفئة
 النجاسة اشتداد الصفة فيتحقق به التغيير حسا ولو منع من ظهور التغيير بذلك الصفة
 ما من واما في التقدير ففي وجوبه نظروا ان ثبت التغيير في تقدير حصوله واستقر في
 عدم كفاية التقدير هنا ايضا والاظهر الاول اذا كان بحيث يتحقق به التغيير حسا مطلقا
 ثم انه لا ريب في ثبوت التغيير بالنجاسة لغاها حسا اذ امكنه كالاعمال ونحوه بالعلم
 مطلقا ولا يتوقف الثبوت على حكم الحاكم والظاهر ثبوته بشهادة العدلين وحمل
 بشهادة العدل الواحد فيه وجها او قولان الظاهر الثبوت اذا كان صاحب اليد
 كذا لو كان فاسقا ولا يثبت بكلمة يقيد الظن لعدم قيام دليل على كفايته في الموضوعات
 الصوفية ولو شك في عروضا التغيير بنى على عدمه ولو شك زواله بعد تحققه فان كان
 في صلاحية المقتضى للاستمرار وعدمه بنى على الطهارة وان كان في عروضا لما نفي
 على النقاء ولو سبقت لمرحلتان تغيير عدمه فغيره وجه اربعة ولو شك استناد
 التغيير الى النجاسة بنى على الطهارة وعدم التغيير كما نص عليه جماعة من الاصحاب الاول
 وقوله مولا الصادق عليه السلام كلما طاهر حتى تعلم انه قد زود عموما طهارة
 في وجهه ولا فرق في ذلك بين صورتي الظن باستناد التغيير الى النجاسة وعدمه ولو
 ما زج المطلق طاهر فغيره احد وصا لم يميز بالتغيير عن التطهير من الحدث والنجاسة
 فيسلبه الاطلاق كما نص عليه جماعة من الاصحاب ويستفاد من كلام الباقرين واذا تغير
 الماء المطلق من قبل نفسه لظهور المكث فان بقي على قديمته فهو مطهر ولو صار بحيث
 لا يميز ما لم يميز التطهير به لكن استعماله مكروه مع وجود غيره كما نص عليه في المغني فيوه
 لرواية الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في الماء الذي يتوضأ منه الا ان يجد غيره
مسئلة لا خلاف بين الاصحاب في عدم انفعال ماء الغيث في الجملة بمجرد الملاقات
 النجاسة ويدل عليه مضافا الى الاصل والابعادات المنقولة النصوص المستفيضة كصححة

في عدم انفعال ماء الغيث
 في الجملة بمجرد الملاقات
 النجاسة

في قول القائلين
في ماء المطر

آية القائلين
في ماء المطر

هشام بن الحكم عن ابي عبد الله عليه السلام في من صالا احدهما بول والاخر ماء
المطر فاختلط ما صاب ثوب رجل يصفوه ذلك وعند عليه السلام عن السخيب الى عليه
تخصيبه المشافى صيب الثوب فقال لا بأس ما صاب من الماء اكثر منه وما يقال امران
من المحتمل عدم ملاقات الماء للباسه في هذا المورد فغير ما لا يخفى لان صبيغ صبيغ
راجع الى قول السائل ببال عليه كايشهد به التعليل الواور فالرواية ولا فائدة العموم
هنا بمجوزة ترك الاستفصال نظرا الى كونه واردا في جز البيان وكان التعليل الواور
في الرواية يدل على عموم الحكم بالنسبة الى افراد والاحوال بل يشهد بذلك ايضا بسلسلة
الكامل عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت امرغ الطرقي فيسيل على الميزاب
في اوقات اعلم ان الناس يتوضون قال ليس به بأس ولا كسئل عنه قلت ويسيل على من
المطراوى فيه التقير وادى فيه اثار القذر فتقطر القطرات على وينتفع على من في البيت
يتوضأ على سطحه الطن قال قال عليه السلام كل شيء يراه المطر فقد طهره ورواية ابن بصير
قال سئلت ابا عبد الله عن الكيف يكون خارجا فتطهر السما فتقطر على القطرة قال
ليس به بأس الخفية للعد من الاخبار وقد وقع الخلاف بين الاصحاب ماء المطر على اقول
احد لها طهارة الماء النازل من السماء مطلقا ولو كان قطرة واحدة **ثانيها**
القول باشتراط القوة المحيطة لاطلاق اسم الغيث عليه عرفا سواء اقل وكروى اوله
يخرج القاهران المشهور بين الاصحاب **ثالثا** لها اعتبار الكثرة والجريان ولو بالقوة وهو
الحكم من الفاضل الادبيلج **رابعا** اعتبار مسج الجريان بالفصل وان لم يجز
من ميزاب ونحوه وهو خيرة كشف اللثام وغيره **خاصتها** اشتراط الجريان من
المشب ميزابا كان او مثله وهو المحكى من ظاهر قول ابن حمزة **سادسها** اشتراط
الجريان من خصوص الميزاب وقضيه الحال ان ذكر الميزاب اما ان يكون للتعبيع
او التثليل وعلى الثاني فاما ان يكون لبيان المقدار او فاصل الجريان والاول ابعد
الاختلافات واضعفها ثم المراد بالجريان اما خصوص الجريان حقيقة او مايم ذلك
والجريان حكما بان يبلغ ثا المطر من الكثرة حدا للجريان من الميزاب ونحوه بجهت لقولهم
اشتراط للكثرة والجريان وجه **الاول** الاصل وهو فصل الى صوعديها كاستحسان
الحالة السابقة على الملاقات واستصحاب طهارة الملاقي الطاهر صالة الطهارة
فان الاثني كلهما على الطهارة الا ما مضى الشارع على نجاسته واصالة براءة الذمة من
وجوب الاجتناب ونحو ذلك ويورد عليها او لا باها معاوضة مع قاعدة الاشتغال فان

التكليف اليقيني في البرائة اليقينية لان اشتغال الذمة بالتكليف مستلزم ان يتحقق
 الواقع فمع حصول الشك في وجوب ابقائه ويحجب عنه بان اثار الطهارة من الامور
 المترتبة عليها مشرها فيمكن ايجائها باستصحاب الطهارة ثم لا وجه للنسك بالحق البرائة
 في محل البحث لان اقصما يتقرب عليها انما هو نفى المأخذ والاعتقاد هو كاستلزام
 انتفاء الاحكام الموضوعات في الواقع قطعاً سيما بعد ملاخطة كونها من اصول العملية
 مسلمة ولا لالة اخبار البرائة على انتفاء جميع الاثار لكن لا يقتضيه ذلك الحكم بطهارة
 الماء الثابتة بشرطيتها بالادلة واما الاستدلال باصل الطهارة ففيه ان غاية ما
 يلزم من الاية الشريفة الدالة عليها هو ان الغرض من خلق الاشياء وصول النفع منها
 الى الصواب وصحت ذلك لا يقتضيه نزول المنافع المقصودة باسرها حتى يلزم من طهارتها
 وثباتها ما بها معارضة مع استصحاب نجاسة الماء الملاقى للحرث الاستدلال انما
 يستقيم بها لو كان الملاقى له مما يستهلك بجد الملاقات مع المطر نظر الى عدم جريان
 الاستصحاب لزوم الغرض المذكور ويدل على ان المستفاد من قوله لا ينجس الا نجس
 طهرية الماء انما هو كونه من غير جميع النجاسات والنجاسات من غير فرق بين النجاسات
 وغيره كقوله عليه السلام الماء يطهر ولا يطهر ونحوه كما هو المستفاد ايضا من اخبار المطر
 وثالثا بان الاصل هنا معارضة مع عموم ما دل على انفصال القليل بجد الملاقات
 للنجاسة ومن البين انه دليل حيث لا دليل فلا يجرى له في محل البحث فان المستفاد من
 اوكلة الانفصال ان ملاقات القليل مع النجاسة يقتضيه الانفصال لان يقال بعد
 انفصال القليل الوارد مطلقا كما هو قول جماعة من الاصحاب ويقال بعدم انفصاله في
 خصوص موارد الظاهر واربعا بان الاصول لزوم معارضة مع قاعدة اخرى
 وهي ان كل نجس ينجس ما يلاقيه بجد الملاقات اذا كان مع الرطوبة وفيما لا دليل
 على ثبوت هذه الكلية فلا مرجح لها في محل البحث مع ان القاعدة لزوم مخالفة
 لما دل من النصوص الاجامات عموما وخصوصا على مطهرة الماء النجس وخامسا
 بانها معارضة مع الاخبار الدالة على اشتراط الجريان كاسيا في ذكرها في الثاني
 العمومات بناء على دلالتها على ثبوت الطهارة والمطهرية للماء بجميع افرادها وعلى جميع
 الاحوال والكيفيات **الثالث** عسر الاختراز من ماء المطر وطيبه وظاهر السيرة
 القاضية بعدم التوقف عنها **الرابع** فتوى الاصحاب وعدم ثبوت المخالف الناص
 الخاص ان القائل باشتراط الجريان يلزمه القول بنجاسة المياه الكثيرة

المجتمع من الأمطار الفزينة في الارض المستوية وهو معلوم البطلان والقائل باشتراط
 الميزاب يلزم القول بنجاستها وان جرت في الاراضي المنحدرة بل وان صارت كالانحدار
 العقيلة وفساده اوضح من سابقه فتدبر السائل من ان عدم انفعال ماء الغيث
 لو توقف على الكثرة والجريان في الحمل الضرب كان المجتمع منه على التدرج قبل حصول احد
 الازمين بنجاس وطهره اذا كثرت اوجرت اما بنقص الكثرة والجريان او بالقطرات الاخيرة
 التي بها يحصل احدهما وكلاهما يبيد جدا بل فاسد قطعا فتعين القول بالمهارة مطلقا
 وهو المطلوب واجيب عنه تارة بالنقض بالقطرة اليسيرة قبل حصول القوة المعينة
 لا لطلاق الاسم واخرى بان يلوغ النازل على التدرج الى الحد المعتبر كاشف عن طهارة
 عن اول الامر والمحدود انما يلزم لوقيل بنجاسته بالملاقات وطهارته اذا بلغ الحد المذكور
 ولم يقل بذلك احد وقد يورد على الاول بان القطرات اليسيرة الساقطة قبل حصول
 القوة ان كانت ما يصدق عليها مطر عرفا فلا اشكال في طهارته وعدم انفعالها بخروج
 الملاقات مع النجاسته والا قالنا طهارتها فنعلم ان بعض الملاقات كما هو ظاهر قول المشهور
 ويكون المطر النازل من قوة محممة للصدق مطهر له بعد وصوله اليه وعلى الثاني بان
 التزام كون الجريان كاشفا عن عدم نجاسته من اول الامر كما اظن احدا يلزم
 السابع النصوص المستفيضة الدالة على طهارته مطلقا كقول الصادق عليه السلام
 كل شيء يراه ماء المطر فقد طهره قوله عليه السلام طين المطر لا ينجس قولنا لكناظم عليه
 السلام في طين المطر انه لا يابس من ان يصيب الثوب ثلثة ايام الا ان يعلم انه نجسه
 شيئا بعد المطر وقوله عليه السلام في الجميع من الرجل يمر في ماء المطر وقد صبت فيه
 خمر فاصاب ثوبه هل يصلي فيه قبل ان يغسله قال لا يغسل ثوبه ولا رجله ويصلي فيه
 فلا يابس من ان يصيب الثوب ثلثة ايام الا ان يعلم انه قد نجسه شيئا بعد المطر وقوله
 عليه السلام في الجميع من السطح يبال عليه فيصيبه السماء فكثف فيصيب الثوب فقال لا
 يابس من ما اصاب به من الماء اكومته وفي الخمي وقد سئل عن الكيف يكون خارجا فقط
 السماء فقطر على القطرة قال ليس به يابس قد يورد على الاستدلال بها بضعف الاستدلال
 في بعضها وباختصاص البعض بالوارد على النجس بقتناؤها لما وجد النزول بها معارضا
 مع ما دل على انفعال القليل بالملاقات ويدفع الاول بانها مجبور بالشبهة وغيرها والثاني
 بعدم الفرق بين الوردين عندنا والثالث بان العام المخصص جمة في الداع والرابع
 بان بعض اخبار المطر وارد في خصوص القليل فيخصص به عموم ما دل على انفعال السماء

بين المطلاق وبعض أخبار المطر القائل بالقليل والكثير مع أخبار القليل عموم من وجه في جميع
الخلع وهو جانب أخبار المطر مع أن الأخبار بالذات على مطهرية المطر والتمسك على
انفعاله بالملاقات لان النص لا يظهر مثله بحجة القول باشتراط الحرمان أو الأخبار من
الصحيح وغيرها ومنها ما رواه الشيخ والكيفي عن هشام بن الحكم في الحسن عن
ابيصدا عنه عليه السلام في ميزابين ساكلا أحدهما بول والأخرهما المطر فاشتراط
فانساب ثوب رجل لم يقوه ومنها قول ابيصدا عنه عليه السلام في رواية محمد بن
مسلم لوان ميزابين ساكلا أحدهما ميزاب بول والأخر ميزاب ساكلا فاشتراط
بدراسة اجيب فيها بان وجد والثاني المطر الأول والبناء على كونه نقلا من الخبر وتخصيصها
بجائز الاتصال ان أقبح ما ذكره عليه طهارة المطر الخارج من الميزاب ون اشتراط الحرمان
والخلاف في الثاني دون الأول والحكم فيها مبني على عدم العلم بالمسألة والعلم بكونه
الماء دون البول أو استهلاك البول في الماء وصيرورة به ماء مطلقا ولا فالقول لا
يقبل التلخيص مع بقاء عينه وقد يوجب الاستدلال المزبور وبذلك التمسك على التمسك مع انتفاء
الجرمان كما هو قضية مفهوم اللقب وضعف ظاهر عدم ثبوت الدلالة المفروضة شيئا
من الدلالات اللفظية والعقلية مع أن المفهوم المزبور على القول بحجته لا يصلح للمعنى
مع الاطلاقات القوية بقوى مشهور ان لم يكن مخالفا للدجاج اذ القول باشتراط
الجرمان من خصوص الميزاب كما هو قضية المفهوم المزبور على فرض ثبوته شاذة ليلقت
البر ومنها ما رواه الشيخ والصدوق في الصحيح عن علي بن جعفر انه سأل ابا الحسن عليه
السلام عن البيت يبالي على ظرويه ويتسل فيه من الجنابة ثم يصيبه المطر ايخذ
من مائه فيتوضأ به للصلاة فقال اذا جرى فلا بأس ما رواه علي بن جعفر في كتابه
عن اخيه موسى عليه السلام قال سالت عن المطر يجري في المكان فيه الغدق فيصيب
الثوب اصيل فيه قبل ان يتسل قال اذا جرى به المطر فلا بأس ما رواه ايضا في
كتابه والحجيرة باسناده عنه عن اخيه عليه السلام قال سالت عن الكيفي يكون في
البيت فيصيبه المطر فكيف فيصيبه الثياب اصيل فيه قبل ان يتسل قال اذا جرى من
ماء المطر فلا بأس قد يجاب عن صحته علي بن جعفر الاول او لا بائتنا على جميعه فهو
وليس معلوم وثانيا ان حجته على القول به انما هو حيث ينتفى فوائدا لا اشتراط سوى
يا انتفاء الشرط وهو ههنا ممنوع وثالثا بائتنا على عموم المفهوم وادجا بائتنا
على عموم الموضوع في القضية الشرطية اعني لفظ المطر اذ لو كان لا لازم منجز

جاء القول باشتراط
الجرمان فاعلم

انتفاء الحكم
ع

اشتراط الجريان في خصوص فرد ما من افراد ما المطلوب بهم من ذلك خافسا
 ما يقتضيه على دلالة كلمة اذا على العموم بحسب الافراد والاحوال والكيفيات وقد اشتهر بين
 العلماء والمحققين انما من ادوات الازمال وعلى هذا فلا يتم الاستتكال وسادسا
 ما يقتضيه على عموم الافعال بمعنى عدم اختصاصه صلاقات ببعض انواع النجاسة اذ مع
 عدم ثبوت العموم تكون قضية شرطية الجريان مهملية والمطلوب انجاسته على سبيل
 العموم وسادسا ما يقتضيه على كون المراد بالباس هو النجاسة وهو ممنوع اذ لعل وجهه
 توقفنا لظاهرة عليه وثامنا ما يقتضيه على جواز تخصيص المنطوق بالمفهوم اذ مع عدم
 ثبوته لا يمكن تخصيص معومات الطهارة بالمفهوم المذكور فتاسعا بان التخصيص
 انما يجوز اذا كان المختص قوياً من العموم والترجيح هنا في جانب معومات الطهارة
 واطلاقات اخبار الجارية لا اعتضاها بالشبهة العظيمة والاصول والقواعد المساندة
 بين الفقهاء وعاشرا بان الرواية المذكورة معارضة بالشبهة العظيمة فلا يتمد عليها
 اما على القول بحجية الشبهة فظاهرها على القول بعدمها فلان الشبهة ماضية من حصول
 الوثوق بالرواية فنسقط عن الحجية والجواب عن الاول بان تعليق الحكم على الشوط
 يقتضي الانتفاء عند الانتفاء فان المتبادر من قول القائل لعط زيدا درها ان اكوله
 عدم وجوب الاعطاء ان لم يتحقق الاكرام والتبادر دليل على وضع الجملة الشرطية لذلك
 وما يقال ان دلالة المفهوم التزامية فلا يجلب اذها من اللفظ فغير ما لا يخفى
 وعن الثاني بعدم ابتناء على انتفاء فائدة اخرى للاشتراط بعد ملاحظة دلالة ايراد
 الشرط على انتفاء الحكم عند الانتفاء بالدلالة المطابقة او التضمنية او الاقرائية على
 حسب اختلاف الاقوال في المسئلة مع ان الظاهر انتفاء فائدة التعليق في محل البحث سوى
 المفهوم فيتمتعين اذ دته من اللفظ صونا لكلام الحكيم عن اللغو والعيب وعن الثالث
 بان العرف شاهد على عموم المفهوم فان المتبادر من قول القائل لعط زيدا درها ان
 اكرمك هو عدم وجوب الاعطاء عند عدم تحقق الاكرام مطلقا اذ هو بمنزلة قولنا الشرط
 في عطائه اكرامه ويمكن اثبات العموم بلزوم الازمال وعدم الافادة المنفيين في كلام
 الحكم كوكا بان ثبوت النجاسة مع عدم الجريان في البعض يستلزم ثبوتها في الجميع لعدم
 القائل بالفصل وعن الرابع بان الظاهر ان اللام الداخلة على النجاسة حقيقة في تعريف
 الجنس كما نص عليه جماعة فيثبت العموم هنا باعتبار ان تعليق الحكم على الطبيعة يقتضيه
 تحققه في جميع افرادها اذ لو لا الحمل عليه فاما ان يكون للعهد الذمعي ويلزم منه خلق

كذا كلام الحكم

كلهم الحكم من الفاشدة اولها الخاطئ وهو يحتاج على سبق مفهوم وهو منتفى
 هل البحث لقيم الاستدلال المذكور سيما بناء على القول بذلك لا المحل على القول
 كما هو قول جماعة من الاصوليين وعن الفاسد بان العرف والمقام الخطأ في دفعه
 العموم من كلمة اذ اوله لاجل تطبيق الحكم على الامر الصالح للعلية اذ لو كان المحل
 لزم خلوكلام الحكم من الفائدة لعم ان قاعدة الحكمة قاضية باعادة العموم منها جديلا
 وعودها فحين البيان وايضا ضمن الموضوع في القضية الشرعية فيستتبع العموم نفس
 القضية كما لا يخفى ومن السادس انه لو كان اعادة العموم من الحديث لا تنفي فائدة المقتضى
 منه وهو باطل لما فاته الحكمة البيان مع انه ظاهرة في العموم كما يشهد به العرف وبناء
 العقلاء في مقام كيفية المحاورات فعادة خلاف الظاهر من اللفظ يستلزم اللغو
 وانتفاء فائدة الخطاب والافراء بالمجهول وكلها قبحان قطعاً مع ان دروهمها با
 يقتضيه عادة السائل على جميع تقادير السؤال وايضا ثبوت الجاسة مع عدم الجريان
 بالنسبة الى بعض انواع الجاسات يستلزم ثبوت الحكم للجميع لعدم القائل بالفصل
 بينها ومن الساج بما لفتته لمقتضى الظاهر ان الظاهر من قول السائل انما هو السؤال
 عن جواز الموضوع به وعلى حكمه عليه بانتفاء الباس عنه مع الجريان ظاهرة انفصال
 ونجاسته مع عدم الجريان وعن الثامن بوجوب الاول ان المفهوم والمنطوق المذكور
 من قبيل الدليلين المتناولين وتخصيصه به طريق جمع بينهما يتعين لكونه اول من العرف
 وقد يوجد عليه بان الجمع كما يمكن بالغاء العموم كذلك يمكن بالغاء المفهوم فيستتبع ترجيح
 من مرجع اخر وبان المنطوق وان كان عاماً هو اقوى ولا لزم من المفهوم وان كان خاصاً
 فلا يصلح معارضته وفي كليهما نظر الثاني ان تخصيص العام اول من الفاعل المفهوم لان
 الغائره بوجوب التجوز فيما دل عليه وظاهران التخصيص وان كان الجواز يمكن الجواب في ذلك
 ايضا بان ما دل على جواز التخصيص بالمنطوق من بناء للعقلاء ونحو قاضيه بجوازه بالمفهوم
 ايضا كما لا يخفى عن التاسع بان جواز التخصيص انما ثبت من بناء العقلاء واستقراء
 طوقهم في مقامات المحاورات وكشف التخصيص من عدم كون الفرد المخصص را من
 العموم من اول الامر فلا فرق في جواز التخصيص بين كون المخصص اقوى من العام او كان
 اضعف منه نعم لو قلنا بانها كسائر الاخبار المتعارضة التي يجوز الرجوع فيها الى الراجح
 والمأجور في التخصيص في محل البحث لكنه بعيد سيما بناء على القول بكون اصلاً العموم
 من الاصول العلمية التي لا تنصل للمعارضه مع الدليل الاجتهادي ولو كان اضعف

منه وعن العاشر بان رواية علي بن جعفر صحيحة فتكون مشمولة لهومها
 دل من الكتاب والسنة على صحة خبر الواحد وان لم يحصل منه الوثوق بالمراد
 وفيه نظير للظاهر اشتراط الوثوق في صحة الصحاح والشهوهضايكشف
 عن قرينة قاسمة دالة على عدم اراوة الشريطة من الصحة المتقدمة
 فلا تقيد شريطة الجريان وقد اجابوا عن الصحة المتقدمة بوجود
 لا يخلوا اكثرها عن الاشكال **الاول** ان الشرط فيها وارد ومورد الواقع
 كما في قوله تعالى ان اردن تحصنا فان ظاهرا السؤال بلوغ المطر حد الجريان
 وفائدة الشرط التنصيص على مورد السؤال وقد يورد عليه بأنه مخالف
 لظاهر الرواية وقد عرفت ان ادوات الشرط كلمة اذا ونحوها موضوعة
 لا فائدة الشريطة **والثاني** ان الاخذ بما اصاب السطح من المطر انما يتأني
 غالبا على تقدير جريانه من ميزاب وغيره وبدونه لا يتحقق الاخذ كما على
 فرض بعيد وعلى هذا فيكون اعتبار الجريان للتمكن من الاخذ لا لجاسة
 الماء اذا انتفى الجريان وضعفه ظاهرا بعد ملاحظة مخالفتها للظاهر فلان
 المتبادر منها الشريطة والمعنى المذكور مما يحتاج الى قرينة صادقة
 مفقودة في المخار والغلبة المفروضة ليست كافية عن القرينة فتزاد
 الاستفصال يفيد عمومية الجواب بالنسبة الى الفرد الغير الغالب ايضا
والثالث ان المراد بالجريان تدافع المطر وتكاثره والمقصود الاحتراز
 عن القطرات اليسيرة التي لا يعتد بها وضعفه ظاهرا بعد ملاحظة مخالفتها
 للظاهر اذا الظاهر من الجريان انما هو جريانه على وجه الارض او كونه
 صالحا لذلك والاحتمال المذكور محال لا يصح واليه الاقرينة صادقة مفقودة المقتضى
 مع ان الاحتمال المزبور يستلزم كون الشرط الواقع في الحديث لغوا لان قول السائل
 اخذ من مائه دليل على كون السؤال عن المطر المتكاثر ضرورة عدم امكان الاخذ
 منه والوضوء به اذا كان من القطرات اليسيرة غالبا **والرابع** ان اعتبار الجريان
 لانه بدونه مظنة التغيير فجاسة السطح فان قوله يبال عليه يدل على تكثرو وقوع
 ذلك فيه بل كونه كالمعدله وكلاهما ان للبول مع ذلك اثر ايجابيا محسوسا فاذا
 كان المطر قليلا لا يبلغ حد الجريان لزمه التغيير فيجب التغيير به دون الملاحظات و
 يضعفه المنع من كونه بدون الجريان مظنة للتغيير في جميع الحالات وعلى فرض تسليمه

فجرد الظن بالتيقير لا يجب إلا لئلا يقال سألنا كون المفروض مستلزما للتغيير الثالث
 لكن الجواب يشيد بالعموم بمعنى أنه ترك الاستفصال خرج صورة حصول التغيير بالدليل
 فيبقى الباقى تحت العموم والخامس أن المراد نفى اليأس به حال حيوانه وتزوله
 والفرع المنع عن أخذه بعد الانقطاع بناء على عدم طهارة السطح بمجرد وصوله المطر
 إليه فإنه إذا لم يطره به وبقي فيه شئ بعد الانقطاع فإنه ينقص عمله النقص فلم يجز
 استعماله في الطهارة **والسادس** أن المنع من الوضوء منه لا يخص منعه في الخامسة
 إذ وبما كانت جهة المنع كونه بعد الانقطاع غسالة غير داغعة للحدث ويضعف انت
 المفهوم المذكور بيد على شرطية الجريان ولو في حال خروجه من السماء فاختص ذلك
 بصورة الانقطاع ما لا دليل عليه **والسابع** أن مقتضى الحديث أن طهارة بعض الأحكام
 بالجريان وهو لا يتأثر بثبوت غيره مدونه وفيه نظر والثامن **حلالة** على التزوي
 من السماء واعتراض عليه بأنه اشتراط لا طائل تحته واجب بأنه تقليل لشرط
 والمعنى لا بأس به لأنه جعل في نزل من السماء وهو كما ترى **والثاسع** أن الرواية لا
 تدل على الاشتراط فإنه لو لم يكن طاهر الميطر الجريان وأما رواية علي بن جعفر
 الثمانية فقد أجيب عنها بوجه منها المعلن في السند وما قيل من صحة كتاب علي بن
 جعفر فهو مبني على تناقضه اليد وهو ممنوع والطاهر أنه يتبع حال السند المذكور
 في قوله وهو مشتمل على عدة مجاهيل إلا أن يقال بأن تمسك جماعة من الأصحاب بالخبر
 المزبور والافتاء بضمونه شهادة ضلعية على صحته وثاقرة رواة فثامل ومنها أن
 الجريان إنما اعتبر فيها تبعاً للسؤال فإنه قد أخذ فيه ذلك صريحاً ويمكن دفعه بجمل كلمة
 إذا على التوقيت فتدل الرواية على نفى اليأس ما دام كونه جارياً على وجه لا رضى ومنها
 أن الطاهر من قوله عليه السلام إذا جرى به المطر فلا بأس بشرط جريان المطر بما
 في المكان من العذرة وليس ذلك شرطاً في الطهارة إجماعاً إذا غاية الأمر اشتراط
 الجريان في المكان وأما الجريان بما فيه فلا وأما رواية الثالثة فقد أجيب عنها بأن
 المراد من قوله إذا جرى من ماء المطر فلا بأس نفى اليأس عما يصيب لثوب من ماء
 المطر والرضى الاخترا من إصابة ما في الكنيف فهو في الحقيقة من ذلك كل المشهور في
 العقل باعتبار الكثرة ما رواه الصدوق في الفقيه عن هشام بن سالم أنه سأل أبا
 عبد الله عليه السلام عن السطح يبال عليه فتصيبه السماء فكيف فيصيب لثوب فقال
 لا بأس به ما أصاب من الماء أكثر منه فإن قوله عليه السلام ما أصاب من الماء أكثر منه

فإن قيل هل هو
والقطر من الماء

فإنه لا يتقبل الخواص فيهم منه ثبوته إذا لم يكن كذلك واجيب عنه ولا بان المراد بالقطر
هنا القطر والقطرة دون الكثرة المقدرية فان البول الجاف لا يقتل له وثقا فبان
أكثرية الماء بالقياس الى البول لا يقتضيه تحقق الجريان فيه اذ ربما لم يجز وهو أكثر منه
وثالثا باحتمال رجوع الضمير في قوله ما أصابه الى اللثوب والمعنى ان القطرة الواصلة
الى اللثوب أكثر من البول لانه أصابه **ورابعا** بان انتفاء العلة المنصوص عنها يقتضي انتفاء
المحلول وان كان المراد بها يقتضيه بناء على حجية منصوص لعله حجة القول بلها في القطرة
والقطرات عموم قوله عليه السلام كل شيء يزول ماء المطر فقد طهر وانظروا يستلزم
الطهارة واجيب عنه بالمنع من التسمية فان المفهوم عرفا من ماء المطر هو أكثر
من ذلك لا يقال لو نجست القطرة بالملاقات نجس أكثر منها فان المطر ليس بالقطر
النازل فتجوز مقتضيه القطرة نفسها عن الانفصال لا يقتضيه ضميرها فانه قطرة فشاها
لأنها تمنع الملازمة ومن الجائز يقوى لقطرة بانصال لتقاطر كقوى الجهرية بانصلا
الجاري وهو واضح **مرجع الاول** انه بعد ما قدمنا من عدم كون القطرة والقطرات
اليسيرة مندرجا في اسم الغيث فلا اشكال في انفعالها بمجرد الملاقات متى على المختار
من عدم الفرق بين الورد وبين ما على القول بالفرق بينهما ما اخصاصا من ان تعالما بالماء
الوارد عليه فمقتضاه طهارتها وقد يستشكل في المقام بان الورد على هذا القول هو
مطلقا وان لم يكن غيثا فلا يثبت للغيث خصوصية في هذا الحكم بل لا يصح استثناء
على الحقيقة من القليل المحكوم بنجاسته وهو خصوص من لم يورد عليه واجيب عنه
بان المراد بماء الغيث في كلام الاصحاب هو المجتمع منه حال نزول المطر ودون الغيث
النازل نفسه والمورد من لوازم الثاني دون الاول فيصح استثناءه من حكم
القليل اذا وردت عليه النجاسة حال التقاطع وتدبر **الثاني** اذا انقطع المطر
كان الماء المجتمع منه كسائر المياه الراكدة في احكامها فان كان قد ذكره لبعض
بجود الملاقات والنجس بمجرد ذلك كما صح به جماعة من الاصحاب والظاهر انه
مذهب المشهور وراسل المتأخرون ارسالا لاسلمات والوجه في ذلك انهم ما
قليل منقطع عما يتقوى به فينجس بالملاقات كغيره من المواد على نجاسته ما
دون الراكدة بالملاقاة من دون تفصيل بين ما اصله البثر والمطر والجاري وقد
روى الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له الغيث
فيه ما يجتمع قبول فيه الدواب وتلغ فيه الكلاب ويغتسل فيه الجنب قال اذا كان

الماء قد ذكر لم يفهمه شيء والندب ما يختص بأهـ المطر وقال فيه ضمن الجوهر هي
 العديرة الغضيرة من الماء أيضا وزها السيل وقد يشهد بذلك أيضا قوله عليه السلام
 في صحبة علي بن جعفر المتقدم إذا جرى فلا بأس ببناء على كون كلمة إذا مستعملة في التثنية
 فيكون المخرج لا بأس ببناء المطر ما لم يكن جارا من السماء فيدل بمفهوه على ثبوت
 الباسق القياسة بعد الانقطاع من السماء ويشكل بان الظاهر من الرواية أنها هي
 الجريان من السماء كما يشهد به التامل نعم المحل المزبور غير جيد بالنسبة إلى الجارية
 علي بن جعفر الثانية فظهر إلى تنصيص السائل بالجريان في السؤال فيحل فقط الجريان
 في الجواب على الجريان من السماء حال جريانه لا بأس به ويشكل بإمكان حمل قوله
 عليه السلام إذا جرى على التقليل انتهى الباسق حمل الباسق قوله عليه السلام مع التخصيص
 فلا يستقيم الاحتجاج المزبور وقد يستشكله المقام بان عموم الأدلة الدالة على
 الانفصال ومفهوم روايات علي بن جعفر معارض مع إطلاق ما دل على طهارة الخيش
 الشاملة لما بعد انقطاعه والقارض بينهما عموم من وجه فيجاء الرجوع فيها إلى المرجح
 ومجوده ومع انتفاؤه يتساقطان فالمرجح هو أصالة الطهارة واجيب عنه بان المعتبر
 في الخلاف أحكام المياه ما هو عليه من الصفات والاضافات دون ما كانت عليه وان
 صحح الإطلاق بهذا الاعتبار أيضا كما يقال اشرب ما الهركه تشرب ما البرفانة غير
 ملتفت اليه في ثبوت الأحكام والألزم عدم انفصال الماخوذ من الجاري بالملاقاة ان
 قل وهو معلوم البطالان ويبد عليه بإمكان التقربة بين الجاري والمطر فان الجريان
 في الأول مأخوذ في موضوعه فلا يتحقق صدقه مع عدمه في الخارج بخلاف الثاني وح
 فيستقيم الحكم بتعارض أخباري في محل البحث والجواب عن الاشكال المذكوران اخبار
 التقليل هنا معتضدة بالشهرة العظيمة والاجماع المنقول ونحوها فيتعين العمل بها
 وما قد يقم من ان دلالة اخبار المطر منطوقية ودلالة اخبار التقليل مفهومية والمنطوق
 اقوى دلالة من المفهوم فيتعين العمل بالاقوى ففيه مع امكان المنع من ذلك ان كثيرا
 من اخبار التقليل والاجماع المنقول أيضا تدل على ذلك من حيث المنطوق سلمنا
 ولكن الشهرة من اقوى الحجج فيتعين الاخذ بمقتضاها مع امكان دعوى ضعف
 دلالة اخبار المطر على المطلوب من جهة معارضتها بالشهرة العظيمة واعراض الاصحاب
 عنها ثم ان المراد بانقطاع الحار انقطاع تقاطعه من السماء لا مطلقا فلما انقطع كذلك
 ثم تقاطع من سقف او جدار او جبل او ارض ونحو ذلك كان في حكم الواقف ولو سقط

المطر على سقف او حدار فتقاطر قبل انقطاعه عن السما كان ظاهرا متطورا ولو شك في
انقطاعه فالظاهر انه لا يجري عليه احكام المطر فلا يحكم باعتصام الماء الزاكد الذي
يكون مصتصا على تقعر جريان المطر المستلزم ورود المطر عليه كان الملزوما الصائق
لا تنزبت على الاصول العمليّة ولا يثبت شيء منها لها الا بناء على القول بحجية الاصول
المثبتة وقرتب الاثار عليها بخلاف ما لو شك في بقاء القوة المحركة لاطلاق اسم
المطر عليه فانه يحكم ببقائها وقرتب الاثار عليها كما لا يخفى **الفرع الثالث**
لو شك في القوة المحركة لاطلاق اسم المطر عليه فان كانت الشبهة مفهومية فان
علمت حاله السابقة من قوة او قلة بغيرها فويل على الاستصحاب الا فيه
وجان يمتثل الحكم بالطهارة بعد الملاقات لا صالة الطهارة في الاشياء مطلقا و
خصوصا للماء مع الشك في شمول اخبار القليل للماء من ثابت وشمول اخبار المطر
عليه بغير معلوم فيؤخذ لاطلاقات القليل وان ملاقات القليل مع النجاسة مقتضية
للنجاسة وعنوان المطر مانع من تأثيرها فيه فاصالة عدم كافيّة في المقام فمدفوع
بان اخبار القليل مخصصة بغير المطر الواقع فمع الشك ودوران الامر بين العنوانين
لا يحكم بانذار واحد في شيء منهما المتعارضان الاصلين ووجود العلم الاحكامي وانقضاء المرجح
لا حددهما محل البحث الا ان يقال بان الامر في التحصيل اثر بين الاقل والاكثـر
فيقتضى على التقدير المتيقن في الخروج عن استصحاب العموم واصالة عدم التحصيل وهل
يشترط في بقاء حكم العموم حصول الظن ببقائه لا امتناع بقاء كل منهما على حكمه مع
انقضاء التميز وعدم قبول الغيب النجاسة بمقتضى الأدلة المحركة بحكم القليل متعين
طهر النجس به او يشترط عدم الظن بالخلاف ولا يشترط الظن فيه مطلقا او التفصيل
بين الظن المستبعد للعقل في مقام المحاورات وبين غيره فيشترط الاول في المقامين
وكلاهما في الثاني وجوه اربعة والاقوى الاخير وما لو كانت الشبهة مصداقية كما لو
حصل الشك في حصول المسمى بعد العلم بحقيقة معناه فان علمت حاله السابقة بغير
عليها والا بنى على كونه قليلا لاستصحاب القلة بعد ملاحظة القدر الزايد او وجوده
مسبقا بالعدم وهذا الاستصحاب مقدم على اصالة الطهارة الشرعية الرابع لو
تغير الماء المبتدع من المطر بالنجاسة نجس ولو تغير البعض فان كان المطر نازلا على
البعض لغير المتغير نجس لمتغير خاصة لانصا الباقي بالحقص والا فان كان البعض
الغير المتغير ناقصا عن الكون نجس الا فلا والظاهر انه يلزم المتغير بقطر المطر عليه بعد

والله وما يقال من ان شمول اخبار القليل مع

ذوال تضيوية كما سياتي تفصيل القول فيه اتم في بحث المظاهرات حسس على الاشكال
 في عدم انفعال ماء الحمام في الجملة ويبدل عليه مضاعفا الى الاصول المقررة والعوفا
 والابجاع المصل والمنقول في جملة من الكتب الاخبار والمستفيضة المشهورة بين الاصحاب
 المعمولة عليها عندهم فمنها الاخبار والمشتتة او الدالة على ان سبيله الجاري اذا كان له
 مادة وان لم يابس به اذا كانت له مادة واليه استند الاكثر واصح منها ما في
 الرضوى سبيله سبيل الجاري اذا كانت له مادة ومنها الخلاق الاخبار والدالة
 على انه ظهور ولا ينجسه شيء ومنها الاخبار والمشتتة على انه كما انهر يطهر بعضه
 ومنها ما دل على تشبيهه بالجاري وما دل على انه بمنزلة الجاري ومن ذلك قول الشافعي
 عليه السلام في خبر ابن ابي يعفور حيث قال له اخبرني عن ماء الحمام يغسل فيه المني واليس
 واليهود والصوفى والمجوس فقال ان ماء الحمام كما انهر يطهر بعضه بعضا وخبرنا
 قال سمعت رجلا يقول لا يبيد الله عليه السلام ان يدخل الحمام في المحرقة المحسنة
 غيره لك فاقوم اغتسل فتضع على بعد ما افرغ من ما تم قال ليس هو جار قلت بل قال لا
 بأس ما يقال من ان قوله عليه السلام ليس هو جار بمنزلة التعليل فيدل على دوران
 الحكم مداره وجوا وعدا ما قد فوج بأنه وان كان ظاهرا في ذلك الا انه مع مخالفته
 لطريقة الاصحاب يجب حله على الجريان من المادة واتصاله بهالا الجريان على وجه
 ومنها صحيح داود بن سرجان قلت لا يبيد الله عليه السلام ما تقول في ماء الحمام قال
 بمنزلة الجاري ومنها قوله عليه السلام ماء الحمام لا ينجسه شيء الى غير ذلك من
 الاخبار وما كان في هذه الروايات من ضعف في السند والكلالة فهو خير القمات
 المنقولة وقوى الاصحاب واشتهر مضمونها بينهم ثم المرجع في تشخيص معنى الحمام الى
 العرف كما في مسائل الموضوعات القلم يرد من الشارع بيا لها نعم قد يقال باختصاص
 احكامه بالهيئة السابقة الموجودة في ذلك الزمان بحيث لو انتفى شيء منها لم يمس
 عليه الاحكام لان احكام الحمام بخالفة للاصل فيقتصر فيها على القدر المتيقن وكان اختيار
 الحمام منصوفا الى الحمامات الموجودة في زمان الخطاب والعموم ما دل على انفعال القليل
 بالملات فاعضا شاطئة لماء الحمام ولا تنقاء المركب بانتقاء اجزائه ويضرب على
 القول المزبور فروع منها ان الاعتبار في ذلك وجوا وعلا بعبادة الشئ فما ثبت
 انه جام في عصر النبي صلى الله عليه واله جرى عليه احكامه وما ثبت عدم كون ماء الحمام
 عليه لم يجر احكامه عليه فلا عبرة بالعرف المتحقق في زماننا ولو كانت البلدان مختلفة

في زمان الشارع هل ثبت لكل بلد حكم نفسه او يعم فيه الظل لا غلب مع وجوده و
 الى قاعدة انفعالا لتبديل مع عدمه وجهان الظاهر الاول لدوران الامر هذا رصدا
 العرف وهو يختلف هنا باختلاف البلدان ومنها ان المدار في صدق الحمام على
 اختياره بحسب نوع اهل البلد فلا مبرة بمرور الغلبة ومنها انه لو غلب بصدق الحمام
 عليه في هذا الزمان مع العلم بتغيره قبله فالاقرب عدم جريان احكامه عليه مع احتمال
 الجريان لاصالة عدم التغير والاستصحاب ومنها انه لو شك في اعتبار شيء في
 ماهية الحمام ارشك في صدق الحمام عليه بما يقتل القول باعتبار اقسام المتيقن
 ويمتنع المنع لاصالة الظاهرة والظاهر الاول الامع العلم بالحالة الساقطة فينبغي عليه
 للاستصحاب ومنها انه لو اختلف البلدان في زمان النسخ على الله عليه انه واقعت
 في زماننا فالاقرب الاقتصار عليه على الاصل ولكن الوجه المذكور في غاية البعد والظن
 ان لفظ الحمام موضوع لقد مشترك وهو هيئة خاصة يميزها اهل العرف فلا تنافي في
 والقبضة فلا افرادهم الظاهر ان كان ينتفى بانتفاء شيء منها ومنه المأذون
 الاول المدار في موضوع الحمام على الواقع دون المقطوع فاحكامه يدور مدار حقيقة
 وصدقه بحسب الواقع كما في غالب الموضوعات الثاني لو شك في كون المؤخر الآن
 كالسابق في الاركان ام لا فالظاهر عدم جريان احكام الحمام عليه وان اطلق عليه الاسم
 الآن لما مر ويمتنع القول بجريانها عليه لاصالة عدم التغير واورده عليه بان الاصل المنزوي
 انما يجري حيث يكون المعنى قديما وادينا اللفظ الاول مستعملا فيه والآن شككنا فيه
 بالنسبة للزمان السابق فيحكم به كذلك لاصالة التخيير لا فيما اذا شككنا في كون هذا
 المعنى موجودا سابقا او لا وقد يدفع ذلك بان سبيل العلم بعرف الشارع في امثال
 هذه الموضوعات متسد بحسب القالب فيكتفى في تخفيضها بالعرف المتحقق في زماننا
 كما يشهد به ايضا استقرار كلمات الاصحاب كما في مسألة السجود على المأكول والملبوس
 والربا في المكيل والموزون ونحوها فتدبر جذا الثالث الظاهر ان المراد بالحمام
 في الاخبار وكلام الاصحاب هو ما يبيح ما عرنا فيشمل جميع الاماكن المعلنة له من
 المسلخ والحوض الكبير والبيت الداخل والبيوت الصغار والخزانة وبيوتها والجياض الكبار
 المتوسطة والحوض الصغير وغيره لك او نقص عنه الى ان يقتضى الى حوض لما لم يفسخ
 والبيت المشتمل عليه الجلوس في ذلك كما مر في بعض الفقهاء الرابع فان جامع من
 الفقهاء بان المراد بما يشك كايظهر من النص اطلاقا والفتوى نصا هو ما عاكث

في الجواهر الصغار لا تصلح للإطلاق الى ذلك ولقضاء قرائن السؤال والجواب بل
 وكذا التعليل بالمادة وتشبيهه بالجاري وفي بعض الاخبار دلالة على ذلك ايضا فما
 تشعربه الاخبار من اعادة ماء ارضه والماء المتقاطر من اغتسل فيه واغترث لك يسلم
 لمعارضة ما ذكرنا ثم قد يقال في شموله للمحوض الكبير ويكون التساؤل عنه من جهة كثرة
 ترويض الناس اليه وكثرة استعمال الجنيين له وكثرة طول الاوساخ فيه وان كان
 في اغلبه يبلغ كواغافوق ولكن تعليله بالمادة وتشبيهه بالجاري ما يبعد ذلك لانتفاء
 المحوض الكبير من مادته الخاصة بغيره فبما في شترط الكثرة في المادة او
 في المجموع وعلمه على احوال فقل باعتبارها في خصوص المادة كما ذهب اليه العلامة
 في غير واحد من كتبه وقيل باعتبارها في المادة مع علوها ومع تسارها فالمعتبر كرية
 المجموع وهو الحكم من المحقق الكركي وقيل بعدم اعتبارها مطلقا وقيل باعتبارها في مجموع
 من المادة وما في الجري والمحوض صرح به جمع من الاصحاب هو الحكم من الروض الكلى
 وهو الاقوى لصلالة الظهارة ومجموع ادلة الكربلاء على المختار من عدم اعتبارها
 للسلح في الكرمضا فالإطلاق الروايات كجمعة داود بن سرجان ما تقول في ماء
 الحمام قال هو بمنزلة الجاري ورواية اسماعيل بن جابر ماء الحمام لا يفسده شيء إلا
 الحكم فيها معقود بالانصال بالمادة كما هو الظاهر من كلام الاصحاب لرواية ماء الحمام
 لا بأس به اذا كانت له مادة جملة القول باعتبار الكرية في نفس المادة الغامع عدم
 كرتيها لا تكون عاصمة لنفسها فكيف تعتصم غيرها ويرد عليه بان اعتصامه انما هو
 من حيث كون المجموع كرا وهو كاف في ذلك وللقول بالتفصيل ما دل على لزوم مراعات
 استثناء السلح وجوابه ما سبق في الشتم من عدم اعتباره وللقول بعدم اعتبار الكرية
 مطلقا الإطلاق الروايات الدالة على عدم انفعال ماء الحمام لشمولها
 ما اذا كانت المادة بمقدار الكراود ونها ويمكن الجواب عنه قارة بان
 الدالة بينها عموم من وجه والترجيح لجانبا انفعال القليل لقونها
 بفتوى مشهور وعمل الاصحاب والاحتياط واخرى بان الاطلاق ماء
 الحمام منصفوفة الى المتعارف وهو كثرة الماء وكونها اضعاف الكر
 لشدة النقص من الصكراطلاقا ومصادقا وقد يورد على الاول بان
 الترجيح مع اخبار الحمام لكثرتها وتعارضها وعدم وجود المعارض
 فيها وكونها منطوقا وتلك اكثرها مفاهيم وبعضها قضيا في موارد

في الماء
 المجموع

في ماء الحمام

في ماء الحمام

جاسئة مع معارفها بكثير من الاخبار مضاعفا لان اخبار الحمام مستقيمة باسالة
 البرائة لان الجاسة تكليف بالاجتناب وباستصحاب الطهارة وبإسالة الطهارة
 المستفاد من العومات في وجه ويمادل على عدم انفعال الماء الا ما غير لونه وطعمه
 او ريحه ويمكن دفعه بان ذهابه لاكثر بالشهود والنجاسة مما يقضي بتجميع اخبار
 القليل لان الشهرة من اقوال المرجحات وعلى الثاني بالمنع من كونه من الاقوال النادرة
 بحيث لا يشمل اللفظ ولو سلمنا الندرة فانما هي ندرة وجود لا ندرة الحلاق فان
 الحمامات الواقعة في البيوت قد تكون ماؤها ناقصا عن الكرمع صدق الحمام عليها
 ان الكلام المزبور يستلزم عدم صدق على الحمام الكبير اذا نقص ماؤها عن الكرمع قد يفتح
 ذلك بان القليل لوجود المادة ظاهرة في اعتصامها اذ لا معنى للتقليل المزبور انما يدل على
 الاعتصام وقسا وبها من هذه الحيثية الا ان يقال بان القليل المزبور انما يدل على
 اعتصامه مع وجودها والانتقاء عند الانتقاء ثم انه يظهر ما ذكرنا انه ليس لوصف
 الحمامية مدخلية في الحكم المذكور لما قدمنا من بناء الحكم فيه على مقتضى الاصل ولا
 يشترط في اعتصام ماء الحمام استواء السطوح للاصل ومجموع طهوية الماء واطلاقات
 اخبار الحمام سيما قوله عليه السلام ماء الحمام كماء النهر يظهر بعضه بعضا ونحوه مع
 عدم قيام دليل على الشرعية **السادس** لو شك بلوغ مجموع ماء المادة والحماض
 الكروية او شك في كمية المادة بناء على اشتق لها فان علم حالها السابقة من الكمية
 والقلية او الطهارة والنجاسة استصحابا واستصحابا لموضوع حاكم على استصحاب
 الطهارة عند الشك وان لم يعلم حاله الاولية فالظاهر الحكم هنا بالكمية لا بال
 الطهارة فالاشياء واصالة الطهارة في المياه والاستصحاب وقد يناقش فيها
 بان المستفاد من الاخبار كقولها اذا بلغ الماء قدر كرم ينجسه شيئا انما هو شرطية
 الكرم في عدم الانفعال فالشك في الشرط يوجب لشك في المشرط ويدفعها ان
 الاعتصام كما يكون مشروطا بالكمية كك الانفعال يكون مشروطا بالقلية فالشك
 عدم كل منهما معارض باسالة عدم الاخر بعد ملاحظة وجود العلم الاجمالي فالشك
 الطهارة سالمة عن المعارضة في محل البحث مع ان الكلام المزبور يقتضي المنع من
 جريان اصالة الطهارة في الشبهات المصادقة مطلقا وفيه ما لا يخفى واشتد
 بعض الفقهاء لذلك ايضا جعل المسلمين الاستعاضة بذلك من غير سؤال عن المادة
 واختبارها ويكون الحمام متنازع غير هذه الخصوصية للزوم السؤال عن غير نيكها

لاصالة علم الكونية حتى في الماء المشكوك فيه ابتداء الفير المعلوم حاله سابقا
 يمتثل المخصوصية في الاخبار وعلى ذلك وهل يطهر ذلك لما يلاقيه لان المانع من
 مطهرية القليل هو انفساله بمجرد الملاقات فمع انتفاء المانع المزبور وثبوت طهارة
 ولو بمونة اصالة الطهارة يكون مطهرا ولا يطهر لان المستفاد من كلمات أصحاب
 والاجماع المنقول انما هو حصص تطهير الماء بالقاء الكرمية او انفساله ثباتا معتصم
 او بخوف ذلك وهو يقفه بعدم حصول التطهير بالماء المشكوك الكرية ولا يتفاوت
 الحال بين الشك بالكرية حالة الاتصال بالمادة او حالة الانقطاع وتنجيس المحض
 الصغير للسيرة المسقوية وعمل المسلمين السابغ الطاهر طهارة ما الحمام مع اتصال
 بالمادة ولو هو اصل ضعيف بحيث يصدق الاتصال لعموم الطهارة والاخبار والمالاة
 على اعتصام الكروا استحباب طهارة الثابتة له قبل ملاقاته للتجاسة وهل يشترط
 فيه اتحاد المائتين عرفا لتوقف صدق الكرمية او لا لاصالة الطهارة مع عدم صدق
 القليل عليه او الشك فيه وجهان الاقرب لثاني الا اذا كان الواصل ضعيفا بحيث
 يصدق عليه القليل عرفا فينص بمجرد الملاقات ولو شك في صدق القليل عليه
 فالاصل الطهارة على الاقرب **الثامن** اذا تنجس المحض الصغير كخمس طهر او اتساقا
 بالمادة اذا كان كرا او مشكوكا بكونتها مع العلم بها سابقا ولو علم بعدم بلوغها
 الكرية او شك فيها مع العلم بعدمها سابقا لم يؤثر تطهيرها ومع الجهل بالحالة
 السابقة ففيه وجهان اظهرها المطهرية وعنده عمل المسلمين في جميع الاعصار
 والامضا **التاسع** يكفي في التطهير ذوالالتخين بمجرد الاتصال بالمادة الكثيرة
 في نفسها او بضميمة ما في الجرمي والمحوض من الماء الطاهر المتصل بالمادة سواء في
 ذلك بين علو المادة او مساواتها او غيرهما كالنفوران ونحوه لعموم الادلة المتقدمة
 الدالة على طهورية الماء مع عدم قيام دليل على اعتبار شئ اخر غير الاتصال ونصوص
 اطلاق قوله عليه السلام ما الحمام كما الذي يطهر بعضه بعضا ونحوه مما دل على مطهر
 ماء الحمام والظاهر انه لا يشترط في التطهير المازجة ولا الالقاء دفعة بل يكفي فيه
 نفس الاتصال كما في غير الحمام من المياه عند تطهيرها **العاشرون** لو تغير بعض ماء
 الحمام ففيه صور يعرف احكامها من الصور التي ذكرناها في الماء الجاري **الحادي عشر**
 لا يشترط في زيادة المادة على الكرو عند اتصالها بالحياض في دفع التجاسة عند الملاقات
 ولا في دفعها للتجاسة بعد حصولها بملاقات المحض الصغير كما صحح به عن ابي بصير

بل الظاهر انه المستفاد من كلام المشهور لعموم طهوية الماء كتابا وسنة ولصحة
 الجميع ما واحدا عرفا ولا كان حازج المتصل بالانصليبه وهكذا ما اتصل به حازج الذهب
 بعده وهكذا الشا في عشرة قد يقال باعتبار وجود المادة في جريان احكام الحمام
 عليه كما نص عليه جماعة من الاصحاب للشك في صدق الحمام عليه من انقاعه انقاع الطليل
 سالمة عن المعارض يرد بان الشك في صدق الحمام عليه يستلزم الشك في صدق الطليل
 عليه ايضا فاصالة الطهارة قاضية بعدم انفعاله بمجرد الملاقات للنجاسة ثم الظاهر
 توقف صدق الحمام عرفا على وجود المادة للتبادر وصحة سلبا سبه ما ليست له مادة
 واستقراء موارد الاستعمال والمجاورات العرفية اذ لا يطلق اسمه اذا لم تكن له
 مادة كما يدل على ذلك ايضا قوله عليه السلام اذ كانت له مادة فان مفهوم يقتضي
 بانتفاء الاعتصام مع انقائها كما هو قضية مفهوم الشرط ولو شك في وجود المادة
 وعدمه فان علمت حالته الساقطة بغيره فضاء لمحق الاستصحاب الا فان كان الموجب
 فيه لم يجبه شي وان كان مادونه فان قلنا باشتراط الكيفية مطلقا او في خصوص
 المادة بمجرع الملاقات للنجاسة وان قلنا بعدم اشتراط الكيفية فيه فالظاهر انقاعها
 بمجرد الملاقات للنجاسة لان المادة امر وجودي فالاصح عدمه وبمحتمل الطهارة للشك
 في شمول ما دل على انقاعه لقليل وما دل على اعتصام الحمام عليه فالحاصل انقاعه
 عموما وفي المياه خصوصا سالمة من المعارضة بالكلية وقد عليه بان الاعتصام
 المادة مقيدة على اصالة الطهارة ولو سقطت له حالتان وجود المادة وعدمه ولم
 يعلم السبق والقوق فيه وجوه اربعة ويشترط في اعتصامه الاتصال بالمادة
 اذ لا مدخلية لوجودها في الاعتصام مع عدم الاتصال بالمادة ولو انفصلت المادة
 كان كاسر المياه الراكدة في احكامها ولو انفصلت في زمان وانصلت في زمان
 اخر فالظاهر دوران الامر مداره وجودا وعدمه مستغلة من انقسام المياه مثا
 البر وهو ما ليس بجزا فاما في غيره من اللفظ التقييدية الثانية فلم يرد بها من
 الشارع وقد ذكر الفقهاء انه يجمع ما نابع من الارض لا يتعداها غاليا ولا يخرج عن
 مستماها عرفا فيشترط في صدقه ان يكون مجمع الماء والمراد به المطلق فلو كانت مجمع
 غير ما المطلق من المايعات والمياه المضافة لم يكن بجزا وكذا اذا كان ذلك لثانها
 غير محقق او ماء مطرا وجرى وكان ذلك في مكان عميق لا على نحو شكل البر ما لم يكن
 نائجا لم يكن ماء بئر ثم قولهم لا يتعداها غاليا لا يخلو من اجمال لكنه ان اود بالالف

فان كان الماء
 الموجب قد ذكر

في احكامها بالبر

بجسب الزمان ورو عليه انه يشترح ان تجرى على المشتك خال لتدعى ولو نادوا بالحكم
البشر اذ يصدق عليه انه لا يتعداها ما لبا وان اراد بحسب افراد البشر ورو عليه يقتل
الاول بالنسبة للفرد النادر مع ان قولهم ولا يخرج عن مثمها عفا مستغن عن ذلك
وهنا امور هنها ان الظاهر ان النابع هنا شامل للخارج من ينبوع وهو فيه كالاشع
والسقم ضم ما كان نحوهم مثل المرق بحيث لا يبين للحسن بانه ظاهرة بشكل ادخال الحكم
البشر بل الحاقة بالمحقون اولى لانه الذي يقتضيه المنقول من كثير من اهل اللغة لا
تفسير النبع بانه الخارج من عيون بل قد يقتضيه التعليل بانه له مادة عدم دخول
البشر المذكور لعدم تبادر ذلك من المادة مع ان الاصل عدم تعلق احكام البشر عليه
بجملان ما لو كانت لها ابانة ظاهرة يبين الصريح انه يجرى عليه احكامها الا ان اسم
البشر عليه عفا فيقدم على اللفظة مع ان المنقول عن صاحبها لصاح تفسير النبع بملوك
الخروج ومنها انه لو لم يصدق عليه البشر عفا كالبوكة العظيمة المسحة الحوائش الا ان
لم يجز عليه احكام البشر وان كان محكوما بالظاهرة اذا كانت له مادة وبيان ذلك
البشر ليس لها حقيقة شرعية بل يرجع فيها الى اللفظة والعرف واللفظة يتكشف بالعرف
لا صالته عدم النقل فما علم صدق لفظ البشر عليه عفا وشككتنا في صدق لفظ حكما انه
كذلك لفظ حكما انه بعد ثبوت العرف لثابت حال صدور الخطاب لزوم حملها عليه ومع
يجوز لئنه يجب الرجوع الى العرف المحقق في زماننا لان التكليف لشرا مما يتعلق
بالقبول بهذا ليل الكتاب والسنة واستفادة الالفاظ منها الى يوم القيمة ومن البين
ان هذا وسبيل القطع بالعرف المحقق في زمان الشارع في غالب الموارد وفي كثير منها
في جميع اهل كل زمان الى العرف الموجود في زمانهم سيما بناء على القول بجحمة مطلقات
في اللغات ومنها ان ما علم عدم صدق البشر عليه عفا لصدقها عليه عفا ولكم
قطعنا بعدم صدقها عليه لفظا ككثيرا بالالف والظف الاشرف والشام لم يحكم بحريان حكم
البشر عليها زمن الصدور للقطع بان البشر زمن الصدور وهي النابعة من الارض
لا المجارية تحت الارض ضرورة ان الاحكام لا تتبع المنقولات الحادثة مضى الى
ان لفظ البشر الوارد في كلام الاصحاب واخبار البابا بما تصوف الى ما صدق عليه
ذلك جسم عرف زمان صدور الخطابات سلمنا ولكنه القدر المتيقن فيقتصر
عليه في الخروج عن مقتضى الاصل اذ الاصل عدم جريان احكام البشر عليه ما يقال
من ان الحكم هنا معلق على الاسم فيدور الامر مداره وان اختلف لفظه كان كما لو

والمشرع والملبوس المكيل والموزون قد فوج بان هناك فرقا بين تسليم الحكم
 وصرفه فبذلك لموصوف لا اختلاف الزمان كالمكيل والموزون فانه لا يتبدل الحكم به
 وبين تسليمه على ذات قد وضع لها اللفظ من الصدور فيقبل الوضع في زمن آخر
 لذات اخرى فان الحكم هنا لا يتبع الاسم ضرورة ان الاحكام لا يتبع المنقول بل الحادثة
 والبرهان هذا الاخير من الاول والقول بان البرهان ان تطلق على النتائج الجارية كما لا يخفى
 عرفنا على وجه الاشتراك المعنوي فتكون كل لغة لاصالة عدم النقل مدفوع اذا بالنسبة
 من تقديم العرف على اللقطة عند التنازع كما طرح به جماعة من الاصوليين تسميها
 بالاصالة تاخره عن زمن صدور الخطاب فمعه فتأمل وثانيا ما لمنا نقد على اللغة
 لكنه انما يستقيم اذا حصل الظن بل الوثوق بمطابقة العرف المزبور للعرف المتحقق في
 زمان صدور الخطاب مع ان الظن القوي والقطع حاصل بتاخره للحق وثالثا
 بان المفهوم منها في اللغة بشهادة الاستقرار وفي العرف العام هو ما كان ماثلا
 ناجعا لا ما كان جاريا واربعا بان الاصل المزبور انما يجري حيث يكون المعنى
 قد دبرنا اللفظ الاول مستعملا فيه والآن شككنا فيه بالنسبة للزمن السابق
 فتحكم به كذا لاصالة عدم التغيير فيها اذا شككنا في كون هذا المعنى موجودا سابقا
 او كما يوجد عليه بما كان ارجاع الشافى الى الاول فيثبت بكل منهما الوضع كما لا يخفى
 ومنها ان الظاهر خروج المحرف التي تحرف قريبا لماء فتكون فيه ما لعدم صدق اسم
 البر عليه ومنها انه يشترط في صدق البر النصح وقد حكى عن كثير من اهل اللغة
 تفسيره بانه الخارج من عبود ومن الصحاح تفسيره بمطلق الخبز والاول ما هو
 المعناه العرف بل يمكن حل الثاني عليه والوجه في ذلك عدم صدقها بدون النصح كما
 يشهد به الاستقرار والتتابع في كلمات الاصحاب في تعريف البر ونحوه والتأمل في الامر
 ومنها ان الابار المتواصلة ان تتحقق فيها البرهان جوي عليها حكم الجاري وكلا
 كانت ابارا متعددة ان لم تتخذ من ساخل وما لو كانت من ساخل شيئا واحدا و
 اختلفا لمحرف اليها من خارج هل هي بئر واحد او ابار متعددة وجهان وعلى الثاني
 فهل نزعها يترج الماء جميعه او يكفي مقدارا ماء مثلا لا يعد الا كما انه لا يعد ذلك
 على الاول ايضا الاستصحاب لما سئله حتى يترج الجميع والاقوى اعتبار نزع المقتول لا
 النخيل والواحدة في المنزومات القاضية بوجوب ذلك والاعتناء به ثم انه مع البناء
 على كونها بئرا واحدا فالقريب الاجتزاء بالنزع من كل واحدة منها على سبيل التغيير ولو

فلما يكون لها استعدادة فلو وقعت في واحدة منها نجاسة فهل يجب نزع المقتدر المجمع
 منها بناء على القول بالجاسة فقلنا لا سرائتها المجمع هي مستعمل لان ينزع ذلك منها
 او يجب النزع من واحدة منها على سبيل التخيير نظرنا لان النزع منها يوجب طهارتها المستلزمة
 لكهارة المجمع لان الماء لو لعله يمكن ان يكون بعضه طاهر وبعضه نجس فيجب النزع
 من خصوصه لبرئ الوقت فيها الجاسة لان الامر بالنزع يقتضي وجوب التصيبي
 وجوه وعلى القول بالاول فهل يتوقف طهر بعضها على النزع من الجميع ام لا فيطهر بعضها
 بالنزع منها وجهان والظاهر انه بناء على وجوب النزع من الجميع واختلفت ذلك فاجاب
 الاعتبار بتعين نزع كل منها من الدلو المتناولها ومنها انما لو اتصلت بها جدران
 وكذا عندها فالظاهر عدم اجراء حكم الشرع عليها اقتضاه على المتيقن لاصالة العدم بل
 وكذا الواقع لكونه من المياه المنضبة لان الماء المتصل بشئ منها مقتضى الاقرب
 انه لا يشترط في ذلك صدق اتحاد المائتين عرفا بل يكفي مجرد الاتصال ولو كانا لو اصل
 ضعيفا جدا بحيث كان كالعرق الخفيف في اشكال اذا عرفت ذلك فاعلم انه يغير تغييره
 لو غا او طما او ارتاحت حسا بالجاسة اجزاء مع كون التغيير مستوعبا لجميعه ولو اختص
 التغيير ببعضه فان لم يقطع التغيير فهو الماء بغير التغيير خاصة والافان كان الماء
 الموجود في غير حجة المادة قد ذكره لم يفسد بالم تغيير وان كان قليلا ففيه وجهان من انه
 ما يصدق عليه ماء البر عرفا فلا يفسد من عموم ادلة انفعال القليل بالملاقات عموم
 القليل بالمادة القاطنة باشتراطها في اعتصامه فيكون نجسا الا ان يقال بانه يكفي
 فيها الاتصال العرفي ويجوز ان يكون المتغير قاطعا لعموم الماء لا يمنع من صدق الاتصال
 بالمادة عرفا فتدبر وقد اختلفت اصحاب في حكمه اذا لم يتغير على احوال **احدها**
 القول بالطهارة مطلقا كبركان الماء او قليلا وهو المشهور بين المتأخرين من غير
 خلاف يستدبره بينهم وقال في المدارك واليه ذهب من المتأخرين وعزاء في العالم
 والذخيرة الى اكثر من نادر وذهب اليه ايضا جماعة من القدماء وحكا الحق في المسائل
 المحسنة على ما حكى عنه عن قوم من الفقهاء القدماء ثانيا **فيها** انه يفسد بالملاقات
 مطلقا قليلا لان اذ يتغير او هو اختياريا ومعظم القدماء والظاهر انه المشهور بينهم و
 نسبة في المصايح الى عاظم الفقهاء ورحمهم الله وعن السيد المرتضى انه ادعى انفراد
 الامامية به **ثالثا** القول بالنقص بين الكثير والقليل فيفسد ما دون الكثرة
 بالملاقات دون الكثرة اذ واختاره جمع من الاصحاب بحجة القول الاول **والقول**

فانما انما القول بالاشتراط
 حكمه في المدارك واليه
 ذهب من المتأخرين

بما لا يخلو من
الطهارة

الاصل صرح به الى عدة اصول هي صالة الطهارة الاشياء عموما واصل طهارة المأخوذا
واستصحاب طهارة البئر الملائية للنجاسة وطهارة الملاط من الاعيان الماهرة
واصل مائة الفضة عن وجوب اجتنابها والتكليف بتطهيرها وتطهير ما يلاقيها وقد
خرج عن ذلك كله المتخير الاجماع فيقولون على حكم الاصل وقد يورد على ذلك باضا
معارضة مع استصحاب التكليف بالطهارة المائية وغاياتها واصل عدم المزج
عن مهلة التكليف وقاعدة الاحتياط في العبادة ويدفع ان الاصول المزبورة يقتضي
بقاء الشرط الذي هو الطهارة في الزمان الثاني فتكون قاعدة على قاعدة الاحتيا
ورافضة لموضوعها الذي هو الشك كما هو الحال بالنسبة الى مسائل الاصول الموضوعية
نعم يشكل الحال في التمسك باصالة البرائة في المقام بناء على عدم جريانها ماهية
العبادات نعم فيثبت عن الاصول المزبورة صورة وجود العلم الاجمالي المانع من
الشبهة محصورة وصورة كون الماء مسبوقا بالعلم بالنجاسة الثاني ان الطهارة
يبره هو مطلوب ما الاول فظاهر ما الثاني فلقوله تعالى يريد الله بكم اليسر
يريد بكم اليسر لقوله عليه السلام يريد اولا تصيرا وقوله بعثت بالخيصة السمحة
السهلة ونحو ذلك مما ورد في هذا المعنى في الكتاب والسنة وايضا فان وقوع النجاسة
في البئر لا يعلم غالبا الا بعد ما شربها واستعمال ما فيها في الاكل والشرب والطهارة
من الحدث والمخبر فلو تخرج بالملاقات وجب عادة الطهارة والصلوة وبمثل جميع
ما لا يراه من الاواني والاثياب هو حرج منقلا لاية والرواية وقد يناقش في ذلك
اولا بان قاعدة المخرج انما تقتضي عدم النجاسة قبل حصول العلم بوقوعها فيها لا بعد
بعد العلم بوقوعها فيها وثانيا بان المخرج لا يقتضي بانتفاء الحكم التوضعي
الذي هو النجاسة ولو بعد تسليم دلالة على انتفاء احكامها الا ان يقال بان
حقيقة النجاسة ليست الا وجوب الاجتناب عنه فينتفي بانتفاء بناء على عدم
مجموعية الاحكام الوضعية وثالثا بان اجماع الترخ ليس مستلزما للمخرج حتى
يحكم بانتفاء الا ان يقال بان عدم القول بالفصل بين احكامها يقتضي بانتفاء
الترخ بسبب انتفاء سائر احكام النجاسة عنها ورابعا بالمتنع من كون الحكم
بالنجاسة مستلزما للمخرج فيما ذكره من ملاحظة سهولة التلمية هذه الموارد
وامثالها وخاصة ما كونه مستلزما للمخرج لكن القدر الثابت من دفع
المخرج انما هو المخرج الذي لا يتحمل مادة كالشقة الشديدة لا مطلقا كما صرح به جماعة

من اصحابنا وهو متفق في محل البحث ويرد عليه بان عموم ادلة المخرج قاضية بانها
 مطلقا خلا لفرق بين المقامين المزبورين وسادسا بعد اعادة ادلة المخرج مع
 الاخبار والقاضية بالنجاسة والنسبة بينهما المطلق بناء على ما قرره المستدل فيجب
 تخصيص ادلة المخرج بها الا ان يقال بان قاعدة المخرج عقلية فلا تقبل التخصيص فيه
 اشكال سيما بعد ملاحظة ثبوت التكليف المخرجي في الشريعة في بعض المقامات كما لم يشأ
 والصوم في اليوم الحار الطويل ونظائرهما فيخلق بها محل البحث وقد يقال بان قاعدة
 المخرج حاكمة على جميع الادلة ومفسرة لها لا فانقضى بارْتقاع التكليف الشافعي وعكس
 ارادة الفرد المخرج من الادلة الدالة على ثبوت التكليف الشرعية لان الاختصاص
 هذه الادلة يستلزم ان لا يكون لاحبار المخرج مورد في الفقه وقد استقرت طريقة
 الاصحاب على الاخذ بها وقد يعمد على جميع الادلة وتكثير نقل الاجماع على جبهتها في
 كلامهم مع قلة ورود التخصيص عليها ومواضعها للكتاب الكريم ونحو ذلك من وجوه
 التبرير وسادسا سلمنا استلزام المخرج مع جريان احكام النجاسة عليها لكنه
 لا يفتي بارتقاع جميع احكامها لما ورد من ان الميسور لا يسقط بالمسؤول ولا يترك
 كله لا يترك كله وقد يجاب عنه تارة بانها ضعيفة بحسب السند ولا جابر لها في محل
 البحث الا ان يقال بان تسلك الاصحاب بها في سائر المقامات يكشف عن اعتبار السند
 واخرى بانها انما تدل على انه لا يسقط التكليف ببعض المامور به بمجرد نقص بعضه على
 وجوب لاثبات بعض افراد المامور به مع كون امتثالهم مستلزما للمخرج النوعي كما في محل
 البحث مع ان لفظ المصورة في الرواية شامل للمصرون وهذا قرينة على عدم ارادة
 وجوب لاثبات الميسور مع نوع المامور به الثالث استبعاد طهارة الكون عند
 ملاقاته اذا كان خارجا عنها فاذا وقع فيها نجسا واستبعادها ان ستوت يتنجس
 لم تنفصل وان تحتمل انفصلت بالملاقات واستبعاد الحكم بطهارة الكوا اذا خرج عنها
 ونجاسة الف كما دام فيها واستبعاد الحكم بانفعالها ما دامت على هيئتها وعدمه
 بجلها بحيث لا يحدق عليها اسم اخر واستبعاد تطهير الدلو والحبل و
 نحوها بعد نجاستها بالتبعية من غير دليل على ذلك وكذا ايدى النافع وشيابه وكذا ما
 يتقاطر من الدلو عليها الرابع قضاء السيرة النبوية بالطهارة وعدم وجوب التزج
 فان المدار في بلاد الحجاز غالبا خصوصا في عصا النوح على الله عليه واله انما كان على
 مياه الايار ولم ينقل عنه عليه السلام قبل الحجرة ولا بعد لها واقعة في البشر ولا ام

بالزنج ولا انه اجتنب بثر الوقوع الخاصة فيها بل المعلوم انه قد فاته واسفاهه
 كان ينزل على ابا والمشركون ويتوضأ منها ويشرب وانه كان في مقامه بمكة فيحرب
 من يترد من ويتوضأ منها ومن شربها من الا با والقيما ولها العكفار وقد
 فو قش في هذا بان اية نجاسة المشركون مدنية متاخرة النزول ونزوله صالحة
 تلك الايام وما شربته لها غير معلوم ويدفعها انه لا ريب في ان النبي صلى الله عليه
 واله كان ينزل على ابا والمشركون مع اصحابه وكانوا يستعملون ما كان في الامور المشروطة
 بالطهارة فلو كان الزنج واجبا لشاع في مائه حتى اشتبه بين العصاة والتابعين
 ولو كان لوصلنا ضده دليل على عدم الخاص احبا في اصحابنا على الطهارة
 واستحبابه لزنج بعدا لخلاف فان قهاشا الحين يقتضون بذلك ولا يمتثلون فيرقد
 تبين في عمله ان اجاع كل عصو حجة وان الحق لا يخرج عن الفترة الناجية في شيء من الامور
 وما قد يقال من عدم قيام دليل على ذلك تامية قاعدة اللطف وجوب الردع منو
 بالاطلاع الامام عليه السلام على اتفاقهم على الباطل وقدرته على ردعهم باحتساب
 العادية وهو غير معلوم فذخوع بان جملة من الاخبار تدل على انهم زادوا شيئا
 ردهم وان نقصوا اكله لم وهذا دليل على ان اجاع كل عصو حجة وعدم اتفاقهم على
 الباطل **السائل** من قوله تعالى فان لم تجدوا مؤثمتهم وغير من اخبار التيمم
 الدال على اشتراط الرخصة في التيمم بفقد الماء مع وجوده كما في محل النزاع لا يسوغ
 العدول عنه الى غيره بل يجب الوضوء والفعل به عملا بالاطلاق فيكون طاهرا
 لان المحصر لا يطرق بالاجاع ويدفع على هذا الاستدلال بان ادلة التيمم ليست ااردة
 في مقام بيان طهارة الماء بجميع افراده في جميع الحالات وعلى جميع الكيفيات بل امتا
 هي واردة في مقام بيان حكم الخرو وهو وجوب التيمم عند عدم وجدان الماء كما هو قضية
 منلوقتها وعلم جريان حكم التيمم مع وجدانه وبان مفهوم الآية الشريفة مالا
 الاطلاق فيه لان نقض السالبة الكلية هو الموجبة الجزئية وقد يدفع الاول بان
 النكوة المنفية من الفاظ العموم فلا وجه للدعوة لانصاف المذكور وسلمنا كونها من
 المطلقات لكن نقول ان تعليق الحكم على الطبيعة يقتضيه سر يانه الى جميع افرادها الفا
 متحققة في كل فرد فيكون اللفظ المزبور معيذا للعموم ومن البين ان ارادة فرد من
 الاطلاق يتوقف على القرينة والاصل عدما **والسائل** بان المفهوم لو كان موجبة
 جزئية مع عدم البيان لزم اللغو والعيب في كلام الحكيم وهو محال مع انه يستلزم

الاغراء بالجهل والتكليف بالالطاف وهما قيمان قطعا السابغ الايات الدالة
 طهارة الماء كقوله تعالى واخذنا من السماء ماء طهورا ونحوه وعموم الروايات الدالة
 على طهارة الماء وطهوريته وانته لا ينقص الا بالتغيير كالحديث المروى بحدوث طوق
 من الصادق عليه السلام والكاظم عليه السلام عن ابياته عليهم السلام عن النبي
 صلى الله عليه واله وامير المؤمنين عليه السلام انها قال الملو يطهر ولا يطهر و
 كصحة داود بن طرخد عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث وقد وسع الله
 عليكم باوسع ما بين السماء والارض وجعل لكم الماء طهورا وصحة حمزة بن ابي
 عبد الله عليه السلام انه قال كلما غلب الماء ريح الجيفة فتوشا من الماء واشرب
 واذا تغير الماء وتغير الطعم فلا تنوشا ولا تشرب الجيفة لك من الخصال الثامن
 النصوص الواردة في البئر بالمخصوص منها ما رواه الفريقان عن النبي صلى الله
 عليه واله انه قال وقد سئل عن بئر بضاعة خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شيء
 الا ما غير لونه او طعمه او رائحته رواه جمع من فقهاء شاذة في كتب الفروع مرسل
 واختاره في جملة من المسائل وادعى الحلي الاتفاق على روايته وابن عقيل على ما
 حكى عنه فواتر مضمونه عن الصادق عن ابياته عليهم السلام والظاهر ان بئر
 بضاعة بئر قديمة في المدينة كما صرح به في المصباح المنير ومن الجمع وبئر بضاعة
 بئر بالمدينة لقوم من خردج وبضاعة اسم رجل وامرأة واهل اللغة يقولون البئر
 والمحفوظ الغم وقد حكى عن بعضهم بالصاد المهمل وليس يحفظ وما يقال ان الدليل
 اخف من المدعى لانه يستفاد من كلام بعضهم زيادة بئر بضاعة من الكوم المطلوب
 اعتصام ماء البئر ولو مع نقيتها عنه بل يكفي ذلك الشك في زيادتها عن الكران
 قيام الاحتمال مستقلا للاستدلال قد فوج بان العبرة بعموم الجواب بخصوص المورد
 مع ان قوله عليه السلام خلق الله الماء طهورا يعطى القصد الى بيان اصل كلفه و
 غايته التمييز بالبراء ما خصوص هذه البئر والبئر الباقية هذا لكونها ما رواه
 الشيخ في كتابه الاخبار في الصحيح عن محمد بن اسماعيل بن زياد عن الرضا عليه السلام قال ثا
 البئر واسع لا يفسد شيء الا ان يتغير ريحه او طعمه فيخرج حتى يذهب الريح ويذهب طعمه
 لان له مادة وهذه الرواية مروية في كتب الاخبار بخلاف طرق وكذا دللنا على ان
 كما نص عليه جماعة من اللاحق بقرينة الاستدلال على ما صرح بعض الاعلام من وجوه
 منها ان المراد بالسعة المحكوم بها السعة الحكيمية الراجعة الى الطهارة دون الوسعة

الحقيقة المتفق عليها الكثرة لخالقها في الأبار القليلة المكونة للتطهير بوجود المادة
 يتغير كونهما المصلحة في الحكم دون الكثرة ومنها أن حكم عليه السلام بأنه لا يفسد
 شيء يبل على اعتناء نجاسة أصله لأن الإطلاق يقتضيه انتفاعها أيضا وأركان النجاسة
 من أظهر أنواع الفساد فينبغي أن لا يطلق اليه كما يقتضيه الحكم بالسقطة واستثناء التغير
 واستثناء الزحف لفساد بغير النجاسة ووردوا الكلام في بيان الأحكام والغشاش بالاعتناء
 التغير ما لا يتعلق به غير شيء فلا يليق إرادته في كلام ومنها استثناء التغير
 الدال على ثبوت الطهارة بدونه ولا يقدح في ذلك عدم التغير لذكر اللون لأن العام
 المختص بحجة في الباقي ولأن تغير اللون لا ينفك عن تغير الطم ومنها كثرة طهارة طهارة
 في طهارته إذا تغير بغير ما يزيل التغير وإن زاد مقداره على ذلك أو كان الحكم فيه
 فزع الجميع ولو كان الحكم منوط بالتغير خاصة لو حبل استيفاء المقدار ونزع الجميع
 فيها ثبت له ذلك فإنه متى وجب له بالملاقات وجب بالتغير قطعا لعدم انفكاكه
 التغير بالنجاسة من ملاقاتها ومنها التحليل بوجود المادة إذا ظهر أنها علة
 لأصل الحكم الموقوف على الكلام وهو مسنة البئر وعدم فساده بدون التغير ولو كان طهر
 البئر للملازمة للنجاسة لفسد التحليل لمكانت العلة لنقض المطلوبين وجود المادة
 على القول بالنجاسة مطلقا هو العلة في التجسس لما لذلك إذا لم يبق البئر الناجية للتغير
 بمجرد الملاقات كما إذا كانت دون الكراجا ما إلى غيره لك من الدخا القول بالاعتناء
 مطلقا الإجماعات المنقولة والعمومات الدالة على نجاسة الماء بوقوع أحد النجاسات
 ما أخرجه الدليل والشهرة المحكية عن قدماء الأصحاب روايات النزح الذم من لوازم
 التطهير الذي هو من لوازم التجسس الأخبار والدالة على أفعال ماء القليل مطلقا
 والصحيح الدال على أن فزع بعض الدخا يطهر البئر ما ظهر من الطهارة عند النجاسة
 والخبر الدال على أن المنجب عن الوقوع في البئر واجب التيمم إذا من أنساده ما من أنساده
 التيمم مشروط بقدر الماء الطاهر ما ظهر من الفساد وهو التجسس المكاتب المسؤل
 فيها عن الذي يظهر البئر بعد أن يقطر فيها بول أو دم أو يسقط فيها فاجاب أن يفرج
 منها كذا والجواب أما عن الإجماعات المنقولة فيها ضعيفة بالباقي المتأخرين على
 مما الفتة وبأها معارضة بمثلهما من الإجماعات المنقولة وبما هو أقوى مما من التخيلا
 المشتملة على الضوض والظواهر من الصحاح وغيرها وبما لفته كثير من القول من القدماء
 وموافقتها للثبوت وبما قاله بعض فقهاءنا من مخالفتها لدلالة نفي الصريح بما فات

في القائلين
 ماء البئر

المسيرة القاطنة على استعمال الايا في سائر الامصار والامصار من قطع بجاستم
وتنجيسهم وعدم تجنبه لنا من استعمالها وعدم انكارها هل الصلة عليهم السلام عليهم
واما الشهرة بالمنع من حيثها كما نرى عليه المشهور وبان تحققها غير معلوم حتى ان
العلامة رة ناقشه نسبة القول بالتنجيس الى الاكثر مع انها موهونة بشها من
المتأخرين واما اخبار التزنج باها مع اختلافها وقصور دلاله اكثرها على التطهير
ومخالفة الدال منها لما هم عليه من التقدير كالتدل على التنجيس ليس من لوازم الامر
فيه فيا ليس نجسا عند وقوعه بها وليس التزنج كالفسل عرفا ومشعا فيجعل التزنج على
الوجوب التقيد الاصل او على الذنب للتزنج ورفض الفذارة او على الوجوب لشروط
في استعمال ماها للتطهير من الحدث او هو والحدث مضافا الى ما لا تقارض الضوم
المستفيضة الحاكمة بالظهاره وهي مع تقاضها بالكثرة والصحة والصراحة مضاهيا
الاصل ومطابقة الكتاب العزيز والسنة النبوية المطومة قولوا وضلا ويؤيد بها
ما دل على طهارة الكرموما وخصوصا سيما بعد ملاحظة وضح الادلة التوجيه الشواهد
الطولية على الطهارة مع ما يلزم هذا القول من الامور المستغنية عنها كما اشرنا اليها
فيلزم التاويل فيها بالحمل على الاستصحاب جميعا بين الاخبار وتزنيلا للظاهر على النص
سيما بعد ملاحظة ضعفها باختلاف مقاديرها وعدم تحديد الدلو فيها والتجيز بين
الاقول والاكثر اشعارها بالتساع في امر التزنج الظاهر في الذنب ولتاكيد بيان حكم الما
الخارج منها بالتزنج والدواعي متوفرا لبيان لو كان نجسا واما من ادلة افعال الماء
القليل في عدم صلاحيتها لمعارضته ما تقدم من الادلة مع ما قيل من عدم شمولها لغير
ما البحر لانها فيها لغيره بدعيه من مياه الاواف والمائيات واشباهها ولجئنا الى الروايات
الاخرية بان الاولى منها محمولة على ارادة النزاهة والنظافة من لفظ التطهير او
ارتفاع الكراهة الحاصلة في الماء من وقوع تلك الاشياء وفيها للثانية على اداة
الروايات الكاشفة فيها والصدقات الحاصلة فيها بالوقوع بها من لفظ الضئ
ومن العلوم ارادة الشارع المتجنبين ذلك لانها للمسلمين كافر والمجانزتهم ماسة
اليها ولا يجد تحريم اضدادها عليهم ولذلك شرع له التيميم حرصا على عدم الفساد
وليس شرعية التيميم مخصوصة بفقدان الماء الظاهر بل يمكن ان يكون الخوف
الفساد او الخوف من هلاكه عند وقوعه بها والمشقة او لغرض ذلك والثالثة محمولة على
ما ذكرناه في الاولى مضافا الى ان لفظ التطهير مذكور في كلام الراوي ومن البيت

جزء القول بشرط
الكثرة في الشيء

أن التزج في القول
لهاد واجبة في
أوساطها

ان الجواب لا يقدح فيه ان التزج يظهرها بل ان التزج مشرع لها ويكفي مع الولاية
الدالة على التزج ما يستمد هو القول الاول بحجة القول باشتراط الكثرة في كل بمفعول
له اشتراط الكثرة في مطلق الماء وفي خصوص البشر كرواية الحسن بن صالح الثوري
عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كان المأكل المبيح شئ وعن الفقه الرضوي
حيث قال عليه السلام لا يجرى مع ماءها ثلثة اشياء ونصف في مثلها فسيبيل
الحجاري الا ان يتغير لونها وطعمها ورائحتها وفي رواية ابي بصير عن الباقع فيه
ذنبيل مذروحة يايسة او رطبة فقال لا بأس به اذا كان فيها ماء كثير والجواب بعد
تسليم دلالة اخبار القليل على العموم وسلمانا عمومه لدلالة المادة ان القادرين فيها
بين اخبار الطهارة المبررة المبرموم من وجه والتزج معها لان دلالتها منطوقية ولانها
بالاصول العمومات والاجامات والشهرة والعللة المنصوحتة في الاخبار القاضية بان
للمادة تأثير في الطهارة فلو كانت مستقلة في العصمة عن الانفعال دون المادة للجل
اعتبارها مع خلوا المفهوم من المعاضد مع ان المفهوم ظاهر في الانفعال ونصوصية
جملة من اخبار طهارة البثرة في الطهارة فيل الظاهر على الحق منه يعلم سقوط المفهوم
فيما تضمن اشقراط الكثرة في البثرة وتنزيله على التزج او شدة الكراهة مع الغلة
اوجله على التقية لموافقة لقول بعض العامة سيما بعد ملاحظة ضعف هذه الأخبار
بما فيها المذهب الاصحاب بل يمكن دعوى الاجماع المركب وتواتر الاخبار على خلافه فان
اخبار الطرفين بحجة عليه **مسئلة** وهل التزج على القول بالطهارة واجب تصديقه
او مستحب والاول مستفاد من كلام جماعة من الاصحاب الثاني مستفاد من كلام المشهور
والمحتلات في الاول وجوه **منها** الوجوب التقديمي بمعنى انه واجب ذمته وليس
شرطا في الاستعمال وتكون الذمة مشغولة به قبل الاستعمال وهذا جيد جدا **ومنها**
الوجوب التصديقي بمعنى كون الاستعمال موجبا له في الذمة عبادا كان او غيره احتمله بعض
محقق المتأخرين وهو في غاية الضعف **ومنها** الوجوب الشرطي بمعنى ان الاستعمال
سواء كان عبادا او غيره مشروط بالتزج شرعا وهو لا ينافي القول بالطهارة لانه
على هذا شرط في الحكم التكليفي الذي هو جواز الاستعمال في الطهارة ونظير الثمرة
بينها مثلا فيها لواصا ثبابة هذه شئ فالمحبة صحة الصلوة به نعم لا يبع للوضوء
والفعل ولا يجوز شربه ولا تحصل الطهارة من البحث به فيكون الاستعمال **ومنها**
ان يفرق بين الاستعمالات فما كان منها عبادا فلا يبع لحصول النية المقتضية للفساد

وما كان منها مساملة كالألة الخبيث ونحوها مع وترفع به النجاسة حقائقاً
من جهة استعماله وكذا لا يجوز شرب ما لها قبله ولا ينافي ذلك القول بالطهارة
لأن عدم جوازها ليس من جهة حرمة شرب الماء النجس بل إنما هو من جهة الحكم التكليفي
وهو حرمة الاستعمال قبله وأما القول بالاستحباب ففيه أيضاً احتمالات لأن ما
أن يكون مندوباً بتقديراً لنفسه أو من جهة الاستعمال أو مندوباً لغيره مطلقاً
أو بالنظر من الحدث والخبث أو الحدث فقط وجوه أظهرها كونه مندوباً لغيره من
سائر الاستعمالات المترتبة على الماء لدفع قذارة للأصل وظاهر بعض الروايات
السابقة النافية للفساد والامرة بعدم إعادة الوضوء والصلوة والأثر بالترج
الحال يذهب لتعيين دون أمر آخر في مقام البيان وأطلاق الآية في كثير من
الأخبار من دون تعيين والجمع بين الأمور المختلفة والتفريق بين المتماثلات
والتمييز بين عدد وغيره أزيد أو أنقص في كثير من النجاسات والأمر بالترج في كثير
من الأشياء الظاهرة كالجنب ونحوه وشدة القارص والاختلاف في أخبار الترج
ومندرج القائل بالوجوب التقديري بل قد يدعى أنه خرق للإجماع المركب ^{للمركب} وحال
للشبهة المركبة ثم أنه على القول بالوجوب التقديري أو الاستحباب فلا يشترط صحة
الترج قصد القربة ولا قصد الترج لعدم القائل باشتراطها فيه وإرساله بصلح المحققين
إرسال المسلمات ولا إطلاق الأمر بالترج بعد ملاحظة تحقق صدق الامثال بدونها
فتدبر ولو كانت الآيات الترج غصبية مع وتحصل الطهارة منه وإن كان اثماً من جهة
التصوف في المنصوب نعم لو فرضنا كونه عبادة مشروطة بقصد القربة لم يبع ذلك
منه لا تخالفاً مع النص المنوع شره القاضيه بعدم تحقق الامثال بذلك
مسئلاً ولو خرج البئر عن هيئتها عرفاً كما لو اتصل بماء جار ومطر وذكره بعض
الآبار فخرى بعضها على بعض ونحو ذلك لم تجس عليها أحكام البئر لأن أحكامها مختلفة
للأصل فيقتصر فيها على المتيقن الإرادة من إطلاق لفظ البئر في الأخبار وكلام
الأصحاب فيكون ماء البئر كسائر المياه الراكدة فأحكامها فإن كان قد ذكر كونه
ينفسه شيئاً والافان كان متصلاً بالمادة كان معصوماً ولا يصح مجرد الملاقات
للنجاسة وهل يشترط اتصال التبع عادة بمعنى أنه لا ينقطع عنها التبع كما قد يشعر
به التعليل بالمادة أو لا أو يرد الأمر هادراً وجوداً وعدماً فخرى أحكامها عليها
في حال اتصال التبع ولا تجزى مع علمه وإن المدار على صدق الناجية عرفاً وجوداً

عدما وجوه المقيد الاخير لعموم التقليل بالمادة القاضية به ودان الامر مدارها وجوا
 وعدما ولو صدق عليها النابع عن ما في بعض الازمان دون بعض الظاهر ودان
 الامر مداره وجودا وعدما وهل يكفي صدقها بمجرد غلبة النفع ام لا فيد اشكاله
 يشترط فيه اتصال ما تحا بالمادة كما هو مقتضى التقليل بان له مادة ولو اتصل بها
 في زمان وانقطع فاحرقا الظاهر ودان الحكم مداره وجودا وعدما ولو شك في
 قواصله فان علمت حالته السابقة من نفع او انقطاع بنفع عليه للاستصحاب وان كان
 قلنا يكون النفع من الواجبات التقديرية لم يجب كإصالة البوابة واستصحاب الحكم
 وان قلنا يكونه مقدمة الطهارة او لارتفاع الكراهة فيه وهما قيل بوجوب
 النفع لان كلامنا الاتصال والنفع من الامور الوجودية فيكون في دعوى الاتصال هل
 يحكم عليه بالاتصال اذ لم يبلغ كرا قبله ولم يعلم لعموم ما دلل من الاخبار مفهوما
 ومنطوقا على اتصال التقليل بالملاقات للنجاسة وكان العلاقات مقتضية للتعيين
 عنوان البئر مانع من تأثيره فإصالة المانع سالمة عن المعارض وكان الظاهر
 مشروطة بالاتصال بالمادة وهو من الامور الوجودية المسبوقة بالعدم فالاصل
 عدمه ويمثل الطهارة لإصالة الطهارة مع الشك في تأثير النجاسة فيها وهل يظهر
 ما قرأه في لو ورد عليه تنجس ونحوه لان الأصل في الماء الطاهر ان يكون مطهرا ولا
 عدم مطهرية التقليل انما هو من جهة انفعال بعض العلاقات فينتفي المانع بانتمائه
 او لا يكون مطهرا لان المستفاد من كلام الاصحاب انما هو حصر المطهر بالكلية
 ونحوها فالشك في الشرط يستلزم الشك في المشروط فالصل عدم المطهرية وهما
 ولو سبق لهما الشك في الاتصال وانقطاع ولم يعلم السبق والحق فففيه جوه اربعة
 الطهارة مطلقا والنجاسة كذا وتقدير ما علم تاريخه على ما جهل تاريخه الحكم بمقتضى
 الحالة الثانية لم قبلها ويعرف ما ذكرنا حكم ما لو شك في صدق البئر عليه كذا الشبهة
 مفهومية فانه لا يجري عليها احكام البئر ولو كان ما حقا قد ركو لم ينفسخ شيء بل هو
 طاهر مطهر ان كان دونه يفعل بمجرد العلاقات للنجاسة لان القدر المتيقن من
 ورود التخصيص على العمومات بسبب اخبار البئر انما هو ما ثبت كونه بئرا فافيجري في
 غيره احكام العموم الا ان يقال بان العمومات مختصة بما صدق عليه البئر في الواقع
 فمع الشك في كونه بئرا لا تجرى فيه اصالة عدم التخصيص لعارضها فبإصالة عدم
 اندراج الفرد المزبور في العموم فيرجع إلى اصالة الطهارة كما في صورة كون الشبهة

مصداقته وفيه نظر مستعمله^١ اختلف اصحابنا في انحصار الطهر على القول بالنيق في التنج
 وعدمه على قولين فذهب بعضهم الى الاول لاستصحاب النجاسة والمعلوم من الدلالة التنج
 ولما يظهر من الاخبار من المعنى كقوله ما الذي يطهرها حتى يزيل الخ لانه في قوة قوله
 الذي يطهرها مائة فخرج ذكره لانه لا مجموع في المظهرات بحيث يشمل المقام والمطهر الاول
 بالنزح وحملها على التخيير مجازا وينافق في ذلك بان استصحاب النجاسة لا يصلح للمعادنة
 مع ما دل على مطهرية الماء عموما ومطهرية الكروا والمطروا المجازي خصوصا لانه دليل
 حيث لا دليل ومشرط بعدم المعارض واما النزح وان كانت ظاهرة في الوجوب
 التخييري فتدل بمفهومها على عدم حصول الطهارة وبدونه الا ان هذا المفهوم مع
 ضعفه ومخالفته لطاهر الاصحاب معارض مع ما دل على مطهرية الماء عموما و
 خصوصا والتنجيم معها لما افتتھا العمومات الكتاب والخبار الكيفية من الصحاح و
 غيرها والاصول المقررة والشهرة المحصلة ظاهرا والمنقولة وغير ذلك من وجوه
 التنجيم مع ان مفهوم الاخبار القاضية بمطهرية الكروا يخو ويدل على عدم مطهرية
 غيره ولو كان من قبيل النزح فيتعاضدان وما يقال من ان مفهوم اخبار النزح اخضع
 دلالة من منطوق الاطلاقات والعمومات القاضية بمطهرية ماء الكروا فخره
 فيصير محل المطلق على المقيّد العام على الخاص فخره بان المفهوم المزبور لا يصلح
 للمعارضة مع المنطوق لاعتضاده بالمشهرة وقوة الدلالة ونحوها الا ان يقال
 بوجوب تقديم الخاص لو كان اضعافا من العام وفيه ان الظن الحاصل بالمشهرة
 من الظنون المستبركة عند العلماء بل عند كافة العقلاء في استكشاف الحوادث من الاكثا
 في مقام المحاورات فمع حصول الظن بخالفة المفهوم المزبور مع الواضح يكون ساقطا من
 الحجية بل الظاهر الحاقه بالاخبار الضعيفة بحسب الدلالة لما عرفت من مخالفتها
 لظاهر الاصحاب الاخبار والكثيرة والكتاب ذهب جمع منهم الى الثاني فيجوز تطهيرها
 بالقاء كروا فخره ومتوacula عليها او اتصال ثوبا جارا وماء مطروا ونسب الى الاكثر
 وفي الذكرى وعن الدروس طهارتها بالامتزاج بالمجاري والكثير عن البيان
 انها تطهر بمطهر غيره وبالنزح لتزليل كلام الاصحاب على ثبوت الطريق الا سهل
 في المظهر والوجه في ذلك ان احسان احكامها مجموع الادلة الدالة على مطهرية الماء
 بلا يقيه لقوله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا وقوله عليه السلام الماء يطهر
 ولا يطهر ونحو ذلك مما عرفت على ورودها في مقام البيان فاذا قلنا العموم بحسب

الافراد والاحوال والكيفيات وقابلية جميع المتخيلات للتأليف يعلم خلافاً بينهما
 عدم امكان اجتماع ما واحد ظاهر ونحوه في مكان واحد وقد ينشأ فيه بكمالات متماثلة
 عقلاً ولا يتم دليل شرعي على عدم وقوعه في الخارج وبالقصور الماء المتغير فانه ما واحد
 بعضه ظاهر وبعضه مخبر يدعيها ان الظاهر قيام الاجتماع المحصل والمنقول على
 عدم وقوع ذلك في الخارج الا فيما لو تغير بعض الماء فيمكن شربها ان يكون البعض الغير
 المتغير طاهراً البعض المتغير نجس ح فالأقوى هو القول الثاني في مسئلة الظاهر
 على القول بالتجسيم على التبعة على الاستصحاب الرجوع بالدلائل لعرف لانه المدار
 في الموضوعات التي لم يرد بها من الشارع كما ان الظاهر ايضا الرجوع بالاولى
 لذلك البرهان الاطلاقات منصرفة الى المتعارف المعتاد ولا نكته القدر المتيقن
 فيقتضي عليه في الخروج عن الاصل مع احتمال الاكفاء بما يدعي لواءه المحصول المسبب
 به المقصود للاختراع به والظاهر الرجوع الى ما كان معتاداً في زمان صدر الخطاب
 لا نقول في الاخبار اليه صدى لا حجة شيوخ استعماله فيه ونذكر استعماله في زماننا
 الشارع في غير ويتفرع عليه فروع منها ان الاظهر ان المدار في الاحتياط انما
 هو على ما كان معتاداً بحسب نوع البلد فلا عبرة بالاعتقاد الشخصي ومنها انه
 لو شك في المعتاد فما ان يكون الشبهة مفهومية او مصداقية وعلى التقديرين
 تصير البناء على المتيقن بناء على القول بالتجسيم على الاستصحاب اما على القول بالنقد
 فالظاهر ايضا وجوب الاحتياط للشك في الخروج عن التكليف لثابت مع الاكفاء بغير
 ذلك ويحتمل ضعيفا عدم وجوب الاحتياط لان الامر اثنان التيقن والتغير فالثاني
 البرائة بيقينه بالثاني مع ان التيقن تكليف فائد على اصل الوجوب مسبوق بالحد
 فيستصحب ما لم يعلم خلافاً ومنها انه لو خرج الدلو عن المعتاد بسبب كبره
 فالظاهر الاكفاء به لاشتماله على المتعارف ويحتمل ضعيفا عدم الاجتزاء به لان
 الاخبار الى المتعارف فيكون الغرض المتعارف معينا ومنها ان المدار في الاحتياط
 على التسامح الصريح لاختلاف افراد المعتادة فيتحيز بينها ومنها انه يستبرأ الترخي
 التعداد فلا يقوم الدلو الكبير بمقام دلو صغيرة ومنها انه لا يبعد القول بعدم
 تعيين خصوص الدلو الاكفاء عما كانت ظرفيته بمقدار الدلو المعتاد اذا لم يقطع فطرة
 من ما حان في البرهان الترخي بالدلو مع وقوع القطرات المعتادة منه في البركاف
 في الظاهر من ذلك اول من ذلك بل ربما يدعي الاولوية القطعية في ذلك ولو قفرت

في ان الرجوع الى الدلو
 على العرف

منه قطرة في البر قال اقرب علم الاكتفاء به للاصل والاستصحاب انتفاء المناطق
 القطر بعد ملاحظة احتمال الخصوصية في اختفاء القطرات في خصوص الدودون
 غير ولو شك في كون الظرف المذكور مما يقطر منه القطرة ام لا فيجوز عدم حصول القطر
 به لاصالة الاشتغال واستصحاب الجحاسة ويحتمل العدم لان المانع من حصول
 الظهارة انما هو وقوع القطرات منه في البر قال اصل عدمه الا ان يقال بان اصل
 مثبت فلا يثبت به حصول التزج المقدر بعد الشك في حصوله في محل البحث فتدبر
 ومنها انه لو علم باعتياده في معصواتها هذا مع اتفاق البلدان وشك في تحققه
 في زمان الشارع فيجوز احتمال الرجوع الى المتيقن للاختياط والاستصحاب فيجوز الاكتفاء
 بذلك لاصالة عدم التيقن والاستصحاب واطلاقات التزج ويرد عليه بانه لا يجري
 لشيء من الاصلين المزبورين بعد ملاحظة كونها من الاصول المثبتة والاطلاقات
 منصرفة الى ما كان معتادا في زمان الشارع لما مر فالشك فيه يستلزم الشك في
 شمول الاطلاقات فالاصل عدمه نعم لو كان الحكم المذكور معلقا على المعتاد كان اثره
 مصادره وجودا وعدمه ما من غير فرق فيه بين الزمانين والمفروض انصافه الى المعتاد
 والفرق بينهما واضح فتدبر ومنها انه لو اختلف المعتاد بالنسبة الى بلد واحد
 جازا الاكتفاء بكل واحد منهما على الاقرب ولو كانت البلدان مختلفة بحسب الاحتياط
 وعدمه في عرف الشارع فيجوز ان يكون لكل بلد حكم نفسه ويحتمل الرجوع الى الغلب
 مع وجوده والتخير مع انتفاء الغلبة ويحتمل الرجوع الى بلد الشارع كما في لفظ الوالد
 المنصرف الى المعرف منه ويحتمل الاكتفاء بكل واحد منهما من غير فرق بين البلدان
 كما في صورة اختلاف المعتاد بالنسبة الى بلد واحد وجوه الاقرب لثبوتها ومنها
 انه هل يلحق بالبلد كل ما يتبعه من العماري وغيرها عرفا ولا عند اختلاف المعتاد
 بحسب البلدان اذ لو قلنا بان المرجع هو بلد الشارع فلا اشكال ولا فائدة كسائر
 النواصب العرفية ثم المدار فيخرج على الصدق العرفي بحيث يصدق عليه البلدة عرفا ولو
 شك في الصدق وعدمه لم يلحق حكم التبعة بناء على هذا القول سواء كانت الشبهة
 مفهومية او مصداقية وكذا لو كان تاجا للبلدين مختلفين بحسب المتعارف ويحتمل
 ضعيفا ودوران الحكم مدارا لا قربة وهو جيد وح لا اقرب وجوب الاحتياط والاقتصار
 على المتيقن ولو شك في الاقربة والاعدية لوقلنا بانطرة الحكم لها لم يرجع عليه حكم
 الاقرب لان اصل عدم كل منهما معارض باصالة عدم الاخرى فاصالة الاشتغال

واستصحاب الجحاسة سالمة عن المعاينة ولا يتعين شيء منها بالظن ومنها
 انه لو علم اجمالا باختلاف البلدان وقتلنا بان لكل بلد حكم نفسه فالمخبر الاحتياط
 بتحصيل البرائة الحقيقية ولا استصحاب الجحاسة ومنها انه لو علم باعتباره في
 هذا الزمان مع العلم بتغيره قبله فان علم القدر والمعتاد في زمان صدر الخطاب
 تعين التخذ به والا فيجوز البناء على العرف السابق كسالمة عدم التغير والاستصحاب
 البناء على الظن فيها نظر الى حجية مباحث الالفاظ ويحتمل الاختصار في التحقيق
 للبرائة الحقيقية لاستصحاب الجحاسة ويحتمل البناء على مقتضى اللغة الاصلية اذ
 كانت معلومة لصالا تاخر الحادث ويحتمل الرجوع الى العرف المتحقق في زماننا لاحالة
 قضاة الزمانين وعليه اتخاذه مع العرف المتحقق في زمان الشارع وجوه مستقلة
 قال بعض فقهاءنا الاظهر على القول بالتحقيق الطهارة بالزنج طهارة الدولو والرشا
 وهو مثل البشر بل ويدلنا نوح وشيا به والالات المتوقف عليها النزع عند طهارة
 البشر بالنتيجة للزوم الصراحة مع عدم الطهارة ولحلوا الاخبار وعن بيان حكمه
 مع بيان حكم النزع فيعرف منه ان لا شيء بعيد النزع لازم في تطهير البشر ولا هيما
 يتبعها اتول وقاعدة النتيجة جارية في كثير من المباحث الفقهية كافيالات
 العصري فان ذهب ثلثه مطهرها على القول بنجاسته ويدلنا نوح في غسل الامور
 المحتاجة الى الصرافة مطهرها وكذا في سائر موارد التطهير وقد اشتهر بين الفقهاء
 الاختلاف بمقتضاها في امثال هذه الموارد وفي القطرات الواقعة فيها من الدولو
 مشبه وجها الاقرب الطهارة لانها من نواصب العرية هذا اذا كان معتادا
 ولو وقع فيها غير المعتاد كما لو وقع في البشر شيء من الماء المنزوح من بئر او في حتم
 وجوب نزع الجميع لعدم التقدير شرها ويحتمل وجوب نزع المقدر ما نزع له اذ لا يزيد
 النزع على اصله ويحتمل نزع مقدرا ما يزيد التغير لو كان متغيرا كما تقديرها ويحتمل بما
 ضعف نزع الاقل من المقدرات من الجحاسات وجوه اظهرها الثالث ولو سقط من
 الدولو لا يمتد فهل يجب ان يبطل بقدره او يباد او يزداد شيء على العد او يزوج الكل
 او يزوج المقدر لتلك الجحاسة او نزع اقله ووجب نزع كاعتى نجاسة او يزوج
 قدر التغير تقدير وجب الاقرب الاول **مسألة** الماء جار ومحفون وشا بمرفق فلفظ
 على لفظ الجاروى ولفظ البشرى الاخبار وكلام الامم بالحكام كثيرة والمراد بالجاروى
 هو الماء الناجع المتعدى من موضعه بالجريان على وجه الارض وابطنها ويطلق

في ان الماء يحرقون
 وماء بغير

عليه اعم الجارى لغة وعرفا ويمتثلان يكون المراد منه المعنى الغايب لاجزاء اللغوي
 فكأنه حقيقة عرفية خاصة فيه وتما عرف بآفته النابع غير البئر وهو خارج من
 مدلوله لغة وعرفا فهو غير مطرد ولا منعكس ويشمل ذلك جميع انواعه
 من الاطوار والحيثيات والاراذل والوجوب ويهي القنات وكذا البئر الواحد اذا جرت وقد
 اجتمع الاصحاب على انه مع الكثرة لا يجنس مجرد الملاقات للتجاسة اما مع القلة وقد
 عدم بلوغه الكثرة فيجب بحض اللقاء فلو ان المشهور كما هو المستفاد من كلام
 جماعة من الاصحاب انه لا يجنس بذلك كالكثير وذهب جماعة من الاصحاب على انه
 كما لو ائق فيجب مجرد اللقاء والاقوى الاول ويدل عليه امور **الاول** لا يصل
 واللقاء المستفادة من عموما الكتاب والسنة **الثاني** الاجامات المنقولة
 عن الغنية وشرح المجل والمعتبر والمنتهى الذكوى غيرها **الثالث** الشبهة المحققة
 والحكمة هذا الاستفاضة بل كادت تبلغ حكا الاجماع **الرابع** الاخبار والمستفيضة
 المتضمنة لمهارة الجارى **منها** الاخبار الدالة على عدم تجاسه الجارى خصوصا
 كقول علي عليه السلام فيما رواه الراوندى في نوادره الماء الجارى لا يجسه شيء وغ
 حديث دعائم السلام في الماء الجارى يمر بالجيف والعذرة والدم يتوضأ منه و
 يشرب وليس يجسه شيء ما لم يتغير احدا وصا فانه طعمه ولونه وريحه فان هذه
 الرواية باطلا فهاذا التعليل مطهرية الجارى من وجوه ثلاثة **احدها** قوله عليه
 السلام يتوضأ منه ويشرب **ثانيها** قوله عليه السلام وليس يجسه شيء فان
 المستفاد منه عدم كونه صالحا للتجاسة بحض اللقاء **ثالثها** قوله عليه السلام
 ما لم يتغير فان المستفاد منه من حصر التجاسة بصورة حصول التغير وانه العلة
 في التجسيع ونظيره عملا بشهادة العرف **ومنها** الاخبار الدالة على طهورية
 ماء الحمام لانه بمنزلة الجارى كقول الصادق عليه السلام في صحيفة داود بن سنان
 في ماء الحمام هو بمنزلة الجارى وفي رواية ابن ابي عوفور ان ماء الحمام كماء النهر
 يظهر به بعض **ومنها** الاخبار الواردة في ماء البئر المعلقة بالمادة كقوله
 عليه السلام لا تقله مادة فان الحكم المعلق بالمادة في هذه الاخبار يطرأ بوجوبها
 ويدومها مطلقا ولو في غير مودها والعلة وهي المادة متحققة في مطلق
 التابع فتقرى فيما نحن فيه وقد تفرق في محله ان العلة المنصوصة بحجة **ومنها**
 الروايات المتضمنة لنفي الباس من البول في الماء الجارى والجارى الذى يبالي فيه

كصحة الفضل عن الصادق عليه السلام قال لا بأس بان يبول في الماء الجاري
 وكان يبول في الماء الراكد وموثقة ابن بكير عنه عليه السلام قال لا بأس
 بالبول في الماء الجاري الى غير ذلك من الاخبار ويمكن الاستدلال على هذه الاخبار بان
 نفي البأس عن ذلك انما يدل على الجواز ولا دلالة فيه على عدم النجاسة وشهدهم
 ملاحظة ان البأس لغة هو العذاب وهو مسبب عن التقرم فاطلاق اسم على السبب
 اذ لا يصلح هنا غيره لك من معانيه اجمع القول بأشراط الكربة بجوم الدابة الدالة
 على اعتبارها في عدم انفعال الماء من غير تفصيل بين الراكد والجاري كصحة حديث
 مسلم ومعوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كان الماء قد ركد لم
 ينجسه شيء وصححه علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سالت عن الدابة
 والحامة واشباهها تنطأ العذرة ثم تدخل في الماء يتوضأ منه للصلاة قال لا لان
 يكون الماء كثيرا فذكر من شأنه وشهد لذلك ايضا جوم الاخبار الدالة على انفعال
 الماء مطلقا بلقاء النجاسة كرواية حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عليه السلام
 قال لا يفسد الماء الا ما كانت له نفس ساكنة الخيرة لك من الاخبار والجواب عن
 ذلك من وجوه **الاول** انه لا عموم فيها لفقد اللفظ الدال عليه غاية الامر
 الاطلاق وهو غير شامل للجاري القليل بعد ملاحظة ندرته اذا ظهر وورودها
 في العذران والحياض ومياه المساكن والدور سلمنا العموم لكن حاله هنا كما
 في نضاره الى الافراد الشائبة وقد يورد عليه بالمنع من ندرته ولو سلمناه فانها
 هونا وربما لا يوجد لا بحسب الاستعمال فلا تنصرف الاخبار عنه بعد شيئا استعمل
 لفظ القليل فيه مضافا الى ان ذلك يقتضي عدم كونه مشمولا لدالة الجاري ايضا
 لندرته **الثاني** ان الجماعات المنقولة المتخذة منه اخصر طلقا من هذه العمومات
 فيجب حمل العام على الخاص **الثالث** سلمنا العموم لكن نقول عموم ان تعارضا
 من وجه فيجب تخصيص حدها بالافراد التي في جانب ما دل على الطهارة لاغتضا
 بالاصول والعمومات وظاهر الكتاب والشهرة العظيمة والجماعات المنقولة و
 بالقليل بالمادة في صحتها ابن بزيع المتقدمة فان الاستفادة منها ان وجود المادة
 سبب وعلة للاعتصام فلو كانت الكربة معتبرة في ذى المادة لكانت هي العلة
 في عدم الانفعال فلا يبقى حجة للتخليل بالمادة **الرابع** ان اخبار الجاري من
 حيث اشتغالها على لفظ الجاري تكون اقوى دلالة من هذه الاخبار لانها على فرض

حجة القول بأشراط
 الكربة في الجاري

تسليم عموميتها **الخامس** ان ظاهر اخبار الجارية انما هو عدم قبولها للتخصيص
 لا اشتغالها على المحصورة العلة من المفاهيم فالمنطوق مقدم على المفهوم هنا ولذا قول
 المشهور على اخبار الجارية ولا يضر ضعف سند بعض هذه الروايات لانخبارها بالعلم
 واعتضادها بمجملات الاجماع وهذا فرع **القول** انه لا فرق في الجارية بين دائم
 النفع مبيعا وشتاء وبين المنقطع احيانا لا اشتراكا في اسم النافع والجارية حقيقة
 وحكم من التشبيها الذي هو من القول بالفرقة بين دائم النفع وغيره فلم يفتقر الكوفا
 في الاول وشرطها في الثاني فتنه الشرط في الجارية احد الامور اما الكوفا او عدم
 النفع ويورد عليه بما لفته الدلالة المتقدمة بل الظاهر قيام الاجماع على عدم شرطية
 ذلك وبأنه ان اريد في الدعاء هنالما يم الزمان كله فلا ريب في بطلانه اذ لا
 سبيل الى العلم به وان خص ببعضه فهو ما لا شاهد عليه ويحتمل ان يكون مراده
 من ذلك هو استمرار النفع حال الملاقات بالجماسة كما فهمه الفاضل الشيخ على ربه
 من كلامه وجملة الظاهر منه وهو حسن الثاني انه يشترط في الجارية ان يكون
 متصلا بما دة فلم يمتصلا كما الماء الجارية من غدير او من حوض او نحوهما لم يكن
 لعدم صدق الجارية عليه ولا فرق في ذلك بين ما اتصل بمادة من علوكا متصلا بما
 المطروبين غيره خلافا لبعض الفقهاء ذه حيث منع من اندراجهم في الموضوع ان
 شاركه في الحكم وهو ضعيف الثالث انه يدخل في الجارية كلما اتصل بالمادة انما
 ظاهرا او خفيا يجذب جريان الومن دون جذب وجريان لعموم التقليل بالمادة
 الواردة في ماء البئر مع ان ماء البئر في كثير من الموارد حاصل بالجذب لا اذا قل
 الحد شيئا جدا بحيث كان كالعرف الخفي فان الحا قرح في الجارية حكما او موضوعا في
 غاية الاشكال **الرابع** انه لو حصل الشك في كونه متصلا بالمادة او في
 كونه جاريا على الارض او في غيره لك ما يرجع الى الشك في الموضوع فلا يصل
 الطهارة ولو شك في شيء من شرائط الجارية بعد سبق العلم بوجهه يمر عليه
 احكامه قضاء لمحق الاستصحاب كما انه مع الشك في حصول الجريان بعد سبق العلم
 به يمر عليه احكامه **الخامس** انه ذهب جماعة من اصحابنا الى ان الجارية
 لا عين نفع لمحق بالنافع فلا يفيض الا بالتغير وظاهر الاكثر بل يمر بهم الحا قرح
 ما لو اوقف وعن غير واحد نقل كاجماع عليه ولعل الاول اقوى لاصل العومات
 المتقدمة الدالة على الطهارة ويحتمل الثالث لعدم ثبوت غير النافع من لفظ

الجارى والعمومات الخمسة ويضعها الاول بالمطلع منه كما يشهد به ملاحظة
 العرف والثاني بما رصتها مع عمومات الطهارة وهي اولي بالترجيح قطعا حسبما
 عرفت ببيانها ومع الضرر عنه فالمرجح الماسالة الطهارة فثبت المطلوب وعلي
 هذا فالترجيح للطهارة ان لم يثبت الاجتماع على خلافها ثم اذا كان بحيث لا يصدق
 عليه الجارى لازمة بحسب الاستعمال كما في بعض الموارد قالوا قبل المحاربة بالوقت
السائل من اينه لو تغير بعض الجارى فنجاسة المتغير منه اجماعى كلها واما
 يتصل منه بالمتنجس وهو اذلة الحكيم يدل عليه وتوضيح ذلك انه اذا تغير بعض
 الجارى فاما ان يكون متساويا للسطوح او لا والتقديرين اما ان تقطع التغير
 عود الماء او لا وعلى الاول اما ان يبلغ ما يمل للمتغير الى جهة المادة مقدرا للكر وال
 فلهنا **الاولى** ان يكون سطوحه متساوية ولا يقطع التغير عود الماء وحكمه
 ح اختصاص المتغير بالتغير كغيره ولا فرق في ذلك بين كون الباقى بالغسل الكرو
 عدمه لعموم الادلة المتقدمة والاجماع منعقد عليه **الثانية** ان تكون السطوح
 مستوية مع قطع التغير عود الماء وكان ما يمل للمتغير من غير جهة المادة كواحد
 ح حكم الاول سواء كان ما يمل للمتغير جهة المادة كذا او لا ثم بناء على القول
 باشتراط الكرية في الجارى لا بد وان يكون ذلك مقدار الكرا **الثالثة** ان تكون
 السطوح مستوية مع انقطاع العود بالتغير لا ان ما يمل للمتغير غير جهة المادة
 لا يبلغ الكرو وحكمها ح نجاسته مع المتغير للاقااته له وقبوله للتأثيرية الحكم بالظن
 ح لصدق اسم الجارى عليه فتشمله العمومات الثلاثة على طهارته وما دل على انفعال
 القليل معارضه ما من عمومات الطهارة بالعموم من وجوه وهي اولي بالترجيح
 قطعا وله ايضا وجه حكم ما قبل المتغير كالقيل لها **الرابعة** ان يكون السطوح
 مختلفة مع عدم انقطاع العود بالتغير والحكم طهارة ما دون المتغير **الخامسة**
 الصورة بما لها الا ان العود انقطع وكان ما بعده بالغا قدر الكرو فيه وجهان
 مبنيان على شرطية استواء السطوح في مقدار الكرو وعدمه فخط القول بالا اشتراط
 بغير ما تحت المتغير وعلى عدمه يختص الحكم بالمتغير واما ما فوقه فوطا هو قطعا
السائل ان يختلف السطوح ويتقطع العود بالتغير وينقص ما تحت عن الكبر
 فحكم طهارة ما فوق المتغير بلا اشكال وفي نجاسته ما تحت المتغير وعدمه ح وجهان
 او قولان اقولها **الثاني** لصدق اسم الجارى عليه فيكون شبهة لا دلالة ويجنب

فصل
 في

في بيان نجاسة
الملاقات
مع النجاسة

الاول ولعل ضعف السماع انه لا يضر ماء العين المتابع الواقف في محله الغير
الجاري الى محل آخر للتقليل بالمادة في الترويع مما يخرج به هذا النوع من حكم الراكد
فالاصلح عدم انفعال ذلك المادة بالملاقات مطلقا جازيا كان او وكذا سبها او غير
الجاري بمطلق التابع غير البق كصحيح به بعضهم فان ذلك ح داخل الجارية فيشمله
مجموع أدلته ومع الغرض من مجرد التشك في دخوله في الواكدا وفي ثبوت حكمه لعله
لظهور أدلته فيها خلا من المادة كاف في طهره على الإطلاق للاصلح عموم السالمين
من المعارض بل لا يبعد القول بكونه ح مطهر ايضا وكذا الحال في الماء الواقف في
جانب لغيره متصلا بما فيه الجاري فانه لا يجتمع ملاقات النجاسة ولو كان دون الكر
لانه مع الجاري ماء واحد فيدخل تحت عموم النجاسة مستعملة لا تشك ولا شبهة في
نجاسة الماء للتقليل بجود الملاقات الا ما استثنى وهو المعروف من المذهب وقد
توافقت كلمة الاعاظم من علمائنا على نقل الاجماع على ذلك وذهب جماعة كالغاني
وغيره الى عدم النجاسة مطلقا ويدل على ذلك الاجامات المنقولة المتكررة بحيث
يحصل القطع من قواضها بقيام الاجماع المحصل على ذلك كما يكشف عنه التتبع و
خصوصا لاجماع المنقول على نجاسة شور اليهودي والنصراني والاجماع على غسل
الاناء من الولوي ثلثا فالحا باطلا فهاشما ملان لما اذا كان المائع ماء او غير ماء
والاجماع المنقول على سلبه لظهورية عن الماء المزيل للنجاسة والاجماع المنقول على
نجاستهما ينقل به الحجب اذا كانت على بدنه نجاسة وغير ذلك مضافا الى الاخبار
المستفيضة بالمتواترة مع بعضها الاخبار الدالة على عدم انفعال الماء بالنجاسة
والحجب اذا كان كراهها تقتضيه مفهومها على نجاسة الاقل من الكر وتحمله الحجب
الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام وسئل عن الماء يبول فيه للذباب
وتلغ فيه الكلاب وينقل فيه الحجب قال اذا كان الماء قد ذكر لم ينجسه شيء وقد
ورد بمضمونه جملة من الروايات وهي صريحة حتى ادعى نواظرها ومستفيضة قلعها
ومعول عليها بين الطائفة وقد جرد على الاستدلال بها اذ لا يثبتها على حجة
المفهوم وهو غير معلوم وثانيا يثبتها على عموم المفهوم وهو متوع وثالثا
بإثباته على دلالة الحجب باللائم وهو غير معلوم ورابعا بان اذ امن اوقات الاجمال
فلا يفيك العموم هنا وخامسا بعدم تضمنها معنى الشرط وسادسا بعدم ثبوت
الحقيقة الشرعية في لفظ النجاسة فلا يتصرف عن معناه اللغوي وسابعها بانها

على الجوى

قوة في سياق الاثبات لان نقيض السالبة الكلية انما هو الموجبة الجزئية فلا يفيد
 العموم **وقاصدا بالمتع** من دلالة لفظ الجنس على العموم بحسب الاحوال والحواس
 من الاقل ان معنى التعليق هو انتفاء الجزاء عند انتفاء الشرط وهو مفقود بالافاق
 وعن الثالث بانتفاء فائدة المفهوم مع عدم اداة العموم منه فلا يجمع في مقتضى
 الحكمة مع اداة فرد ما لم يتم على تعيينه قرينة وعن الثالث بان اللام فيها كما في
 الهمزة حقيقة في تعريف الجنس فيثبت العموم هنا باعتبار ان تعليق الحكم على الطبيعة
 تقتضي تحققه في جميع افرادها او باعتبار عدم امكان حملها على غيره في هذا المقام
 اذا حمل على العهد الخارجي يتوقف على سبق معهود والمفرد من انتفائه والعهد الذي
 يستلزم خلق كلام الحكيم عن الفائدة اذ الفائدة في الحكم بالتجسس على فرد ما من افراد
 المياه ومن الواجب بان المنساق من الاخبار ولو معجونة فهم الاصحاب انما هو بيان
 قانون فيثبت فاعنه العموم وعن الخامس ان استفادة الشطية منها هنا متفقة
 بشهادة العرف وعن السادس ان المراد بالنجاسة المدلول عليها بالتجسس الواردة
 في الاخبار معناه المعروف عند المشتقة اعني المعنى العرفي الخاص والملاحظ للقوى
 لشيوع استعمال اللفظ المزبور ونحوه في المعاني الشرعية بحيث صارت من المعانيات
 الراجحة بل ذهب جماعة من محو العلماء المصير وحقاقيق فيها مع ان السؤال انما هو
 عن الطهارة والنجاسة الشرعيتين والمقصود بيان الحكم الشرعي فلا مدخل لبلينا
 المعنى اللغوي في ذلك وعن السابع بان مقتضى المفهوم هو نفي الحكم الثابت المنطوق
 عن غير محل النطق على الوجه الذي ثبت له ان ما مضاهم وان خاصا فخاص ما صح
 به علماء المعاني وفهم الاصحاب انه من الاخبار المزبورة فتدبر نعم يمكن اثبات ذلك
 من ملاحظة انتفاء فائدة المفهوم على تقدير عدم اداة العموم وهو مثبتا للحكمة
 البيان بل يكفي في ذلك القطع بانتفاء الفارق بين افراد النجاسات الموجبة لانتفاء
 الحكم بوصفها لنجاسة منها وعن الثامن بان اطلاق التجسس في الملاقات يقتضي
 حصوله على جميع الاحوال والكيهيات كما هو المنساق من اللفظ اما لان عمومته
 بحسب الافراد يستلزم عمومته بالنسبة اليهما واما لان عدم اداة العموم من اللفظ
 يستلزم نفي الفرض من كلام الحكيم فيثبت العموم بحسب الاحوال والكيهيات ومنها
 الصحيح عن اسماعيل بن جابر قال سألت ابا عبد الله عن الماء الذي لا ينضج شيئا
 قال كنت وما الكرق قال ثلاثة اشبار في ثلاثة اشبار ووجه الدلالة انه يستفاد من

الرواية ان كلما انجس شيء هو كز فيعكس يعكس النقيض ان كلما ليس بكز ينجسه
 شيء لان نقي النقيضات وقد تقرت الذكالة المذكورة ايضا بان الحكم بالكرية على
 الماء الذي لا ينجسه شيء يدل بمفهوم الوصف على سلب كرية عن الماء الذي
 ينجسه شيء ويلزمه الحكم بتنجيس شيء لمادون الكر على سبيل الموجبة الجوزية وتم
 القضية هنا بقاعدة الحكمة كما يباينها ومنها الرواية المشتملة على النقيض
 الوضوء من ما ظهرت فيه قطرة من رعا ف والرواية المشتملة على الامر بفعل الاشياء
 من سطر كطب النجس من سور اليهودي والنصارى ان المغير لك من الاخبار الواردة
 في المقامات الخاصة المتضمنة لحكم التجنيس الملازمة الشرعية ولا قائل بالفرق
 بين انواع النجاسات لان القائل باعتصام الماء القليل لا يفرق بين انواعه بل يحكم
 بعممة المجمع على كل النجاسات على ان جملة منها ترك الاستفصال وهو مقام
 البيان يفيد العموم حجة القول بعدم الانفعال الاصول المقررة كاصالة براءة الذرة
 من وجوب التجنب واستصحابها لمخالفة السابقة على الملازمات واستصحابها لمخالفة
 المذاق الطاهر باصالة الطهارة الثابتة بالنسبة الى كل الاشياء ومجوات ادلة
 طهارة الماء كتابا وستة نبوية وامامية وجملة من الاخبار كالخبر المتضمنة
 لجواز استعمال الطهارة الواقعة فيه الجيفة واستعمال الماء الذي لم فيه الكلب والرواية
 الدالة على جواز استعمال الماء القليل بوصف لقلته وبياه قد رتبنا والرواية الدالة
 على نفى البأس عن الاستقاء بمجالد الخنزير وغير ذلك من الاخبار الكثيرة الموافقة
 لعموم الكتاب واعتضا بعضها ببعض كذا ما دل على محصور التجنيس بالتغير وغير
 ذلك من الاخبار الواردة في المقامات الخاصة والجواب ان الاصول لما لا مرجح
 لها في المقام بعد ملاحظة قيام الادلة على خلاف مقتضاها سيما مع معارضتها
 باستصحاب شغل الذمة في العبادات المشروطة بها فتدبر واما العموت فدفعته
 بالتزام تخصيصها بما من ادلة الانفعال وما يقال من ان اخبار التطهير منطوق
 واخبار التجنيس مفهومية والمنطوق مقام على المفهوم فدفعه بما تقرره بطلان
 جواز تخصيص عموم المنطوق بالمفهوم وان كان ضعيفا واما الاخبار الخاصة فدفعته
 بمعارضتها بما هو اقوى منها سنداً واكثر عدداً واشهر فتوى واسيد من قنا وحي
 العامة واقرّب لمذاق الخاصة ووافق للاختياط والالجامات المنقولة بل وبقي
 في ذلك مجرى اشتها العمل بها بين اصحابنا المتقدمين والمتأخرين على ان اكثر اجبا

حجة القول بعدم
 انفعال القليل

الطهارة ضعيفة سنداً ودلالة مضاعفة لاجتماعها بالنسبة الى الاحوال
 والاحوال وتوافق الاستصحاب في بعضها لا يفيد العموم لان شرطه عمومهم عدم ظهور
 فرد يصرف اليه الاطلاق والمفروض ان الفرد الظاهر منها كون الماء المستعمل كروا
 او ازيد وذلك كاخبار القدران مضاعفاً الى ان جملة منها يدل على الطهارة بل وان
 غير مسلمة كرواية جلد الخنزير ونحوها مضاعفاً الى ان هذه الرواية ضعيفة باعراض
 المشهور وبغناها **مسئله** ينحصر القليل بملاقات النجاسة وان لم يدر بها الطرف
 خلافاً للشيخ فيها لا يكاد يدرك الطرف من النجاسة مطمكاً في المبسوط او من الدم
 خافته كما في الاستصحاب حيث قال في الاول ما لا يدركه الطرف **مسئله** وما كان
 او غير وقال في الثاني اذا كان الدم مثلاً وسلكا بول لم ينحصر الماء لانه لا يمكن الخنزير
 عنه والجواب انه ان اراد به التعذر فهو ممنوع وان اراد به التستر فليس مع امكان
 منعه ايضا ان اعتبارا بالمشقة بجردها في موضع المنع ما لم يغير الشئ اما الاستناد
 الى دفع وجوب المشقة كيف كان فلا وجه فنقول ان القليل قابل للنجاسة والله
 نجس فيثبت التجنيس لوجود المؤثر وربما احتج الشيخ بما رواه علي بن جعفر عن ابيه
 موسى بن جعفر قال سئلت عن رجل امطخ فصار الدم قطعاً صغيراً فاصاب
 اناؤه هل يعم الموضوع فقال ان لم يكن شيئاً يستبين في الماء فلا بأس ان كان
 شيئاً بيناً فلا تنقض عنه والجواب ان الاكابر ان الخبر اذا صحح به في الوياض
وثانياً بعدم دلالة على ذلك اذ لعل معناه انه اذا اصاب لافاء وشك في
 وصوله الى الماء اعتبر بالادراك **وثالثاً** لما رخصتها مع اخبار الالفاظ والنسبة
 بينهما اعم من وجه فيرجع الى المرجح ولا يرب في ارجحيتها على هذه الرواية لا كثرة
 عددها وموافقتها للشهرة والاجماع المنقولة وموافقتها للاختياط وغير
 ذلك من وجوه الترجيح **مسئله** لا فرق في ذلك بين اقسام النجاسة والتجنيس
 لاطلاق الروايات كاطلاق القدر في جملة منها واطلاق ما دل على اشتراط الكثرة
 ولان التبع في جميع الاخبار الواردة في هذا الباب يشهد بعمومية ذلك فان
 مجموعها يشمل على التجنيس بجميع انواع النجاسات وان خصها بحدود بعضها
 ولان الظاهر من الاخبار انما هو اناطة الحكم بملاقات النجاسة من دون تقييد
 للمخصوصيات فيه كما تقتضيه شهادة الحال ولا نه لا قائل بالفصل بينهما **مسئله**
 لا فرق بين حالتي الاختيار والاضطرار للعموم الدليل وعدم القول بالفصل بينهما

ولذلك اسما في النجاسات لا يختلف باختلاف الحالات ولا ينافي ذلك ما تقدم من
ان الضرورات تبيح المحظورات ضرورة عدم كونها مغيرة لمحال الموضوعات انما
اضطرار في ازالة الاحتكاك والاصباغ بل يتقلص منه الى التيمم كالاستغناء عن الموثقين
الوارد في الاثامين المشتبهين نعم وما يظهر من بعض الاخبار والتفصيل في الخيار
والاضطرار في استعمال الملاق ليدي اليهودي والنصواني واليد القذرة في الوضوء
والفصل وهو مع شذوذه لا يصلح للمعارضة مع الاخبار الكثيرة المانعة من اللمس
بأهامة لثوث ارجحتها على ذلك من وجوه عديدة فيجمل الاضطرار في الاول على
التقية والقذرة في الثاني على الكراهة فيما بلغ الكراهة على غير النجاسة الشرعية مستعمل
لا فرق في الحكم المذكور بين ان يرد الماء على النجاسة وبين ان ترد عليه كما صرح
به جمع من المتأخرين واطلاق كلام الاكثرين حيث حكموا بالانفعال مطلقا ولم
يفصلوا بين الصورتين كما يشهد به ايضا اطلاق الجمعيات المنقولة المتكررة
الواردة في كلام المتقدمين والمتأخرين فان ظاهرها التحميم بالنسبة اليها ويدل
على ذلك عموم المفهوم في اخبار الكرفان الظاهر منها ارادة التمسك بها
بين الكراهة لا قل منه شيئا في مقام البيان فيستفاد من ذلك صلاحية ملاقات
النجاسة مع القليل للتجسس القول بان المفهوم لا يدل الا على التجسس ببعضها
من شأنه التجسس فيمكن ان يكون النجاسة الواردة او ان المراد بالتجسس هو
مساوية التجسس لوقوع ارتباط بينهما وقرب خاص لا ضلئلته ولا التجسس مطلقا للملاقات
او ان المعارضة بينهما وبين بعض محرمات الطهارة اتم من وجه فيرجح الى الاصل فيما
لا وجه له ولترك الاستفصال في جملة من الاخبار وبين وقوع النجاسة فيه او وقوعه
عليها لان وجودها في الماء اتم منها ولتحقيق المناط بين الوردتين ولا بد يستفاد
من مجموع الاخبار الواردة في هذا الباب ان السبغ الانفعال هو ملاقات النجاسة
وقابلية القليل من حيث القلة فلا مدخلية للورد وعدمه خلافا للتحقق الزاغة
والسبغ المترض كما بطهارة الماء الوارد مطلقا استنادا الى الاصل والاستصحاب
المؤيدين بالاجماع المنقول عن الحل السالمين عن المعارض مع الشك في شمول المفهوم
للوارد من الماء والشك في شمول لادلة الباقية له ولرواية عمر بن يزيد الدالة
على طهارة الماء الواقع على الارض الترميالي عليها ويغتسل من النجاسة الواقعة في الثياب
ولانه لو حكم بنجاسة الواردة لما ظهر الماء نجسا فثبت طهارة الواردة هنا بالملامسة

لا فرق في الحكم بالنجاسة
القليل بين وقوعه على الثياب
عليه ودفعه عليها

وربما يؤيد ذلك اخبار طهارة ماء الاستنجاء ودراية غسل الثوب الغبير المركز
وموارد التطهير وانسالات والمواد من الاصل بوجوب الحدول عنه بما تقرر في
الانفصال كعموم المفهوم وكثير من ادلة نجاسة الماء القليل الشاملة لذلك لولا
الاستفصال فيها وعن الاجماع المقول بانه موهونة لقصد المستند ستيامع
معارضته بما هو اقوى منه وعن الرواية باخا ليست حرجية وقوع الماء على الماء
ومن المحتمل وقوعها في الاناء فقط او كون الماء الواقع لم يبا شرفه وضع اليول
بل الارض المشتبه وما با شرا الشبهة المحصورة طاهر وعن الملازمة بالمتنع من
شوقها لامكان القول بتوقف التخيير على الانفصال عن المحل الغبير ونقول بها للدليل
من مسيرة او اجماع او نحوها وسياق لذلك زيادة توضيح اخفاء الله تعالى في بحث
النسالة فروع **الاول** ان الغديان الطاهران اذا كان احدهما متصلا بالآخر
وكان مجموعهما كوا فصاعدا لم يختص مجرد الملاقات بالنجاسة وكذا اذا وصل بينهما
بساقيه كوا فصاعدا ولو كان الواصل ضعيفا بحيث لا يصدق عليه الاتحاد عرفا في
طهارته كتردد الاطهر بقائه على الطهارة للاصل والعمومات مع الشك في صدق
الغليل عليه ويمثل الانفصال لان محومات الطهارة بمخصصة قطعاً للعموم ما دل على
انفصال القليل فاصالة عدم كونه من القليل معارضة باصالة عدم كونه من غير فيه
ما لا يخفى سلمنا ولكن لا مانع هنا من اجراء استصحاب الطهارة ومع جواها ثبت
المطهرية ايضا **الثاني** لو وقع في الماء القليل ما يبع طاهر فاستهلكه الماء مع
قلته جاز استعماله في الطهارة اذ يصدق عليه ح انه ما مطلق فيجوز عليه احكامه
ولو كان المايع نجسا فان غلب به احد وصفات الماء فيفضل الكل وان لم يقدح في ان كان
الماء قليلا كان الكل نجسا وان كان كوا فان استهلكه الماء يجزى عليه احكام المطلق
وان تغير كان نجسا وان شك في عروضا المتغير وعدمه بقى الماء على طهارته ولو
كانت النجاسة جامدة جاز استعمال الماء في الطهارة حتى ينقص عن الكرم فيختص
الباقى اذا كان عين النجاسة باقيا فيه حال نقصانه ولو شك في بقاء عين
النجاسة فيه ففيه وجهان ولو شك في انها هلك كانت جامدة او ما يبع بق الماء
على طهارته للاستصحاب **الثالث** انه لا يجوز استعمال الماء الغبير رفع الحرج
والجذب حتى مع الضرورة للاجماع والاخبار فاستعماله فيها ح كشرع محرم لانه لا
والشرب للاجماع والنصوص لا مع الضرورة فيجوز ح لان الضرورات تبيح المحظورات

الرابع انه لو وجد ما شك في كونه وقلته فان يتقن سبق احدهما في الحالة
 الاولى يحكم عليه بقتضيه الاستصحاب لو جعل تاريخها معا فيه وجها اظهرها بقائه
 على الطهارة ولو سبقت له حالتان كرية وقتلة وجعل وقت الاصابة به على الطهارة
 جهل تاريخها معا وتاريخ احدها خاصة **الخامس** ان ورود الماء وعكسه اعم
 من ان يكون من الغوق والحق او احدا لهما بين لعموم الأدلة المتقدمة **السادس**
 انه لو قارنا ظاهر النجاسة لان ورود النجاسة تقتضي الانفعال **السابع** انه لو
 يتقن احد على الطهارة والنجاسة وشك في الآخر جعل على المتيقن استنادا لغير
 الظاهري خاصة بنوعه على الأصل وقال في التذكرة والاقرب البناء على الظن فيها للبناء على
 الأصل والاحتياط ويرد عليه بانه منته على حجية الظن في المقام وهي ممنوعة فلا
 مسج للأصل والاحتياط هنا **الثامن** انه لو تطهر بالماء القليل ثم يتقن ملاقاته
 للنجاسة ولم يعلم السابق والحق بنوعه التهمة لان الأصل تأخر الحادث ولو شك
 في الاثناء فيه وجوه **التاسع** انه لو اخبر العدل بنجاسة الماء لم يجب القبول
 الا اذا كان صاحبه ليدها فانه مصدق في قوله ح على الاقوى وكذا العكس لان الحالة
 حجة البينة في الموضوعات ولو قارنت البينات فكالمشتبه وفاقا للعلامة
 في التذكرة **العاشر** انه لا تنفذ النجاسة من الأسفل الى الاعلى على المشهور من
 مذهب الاحماد بل الظاهر الاتفاق عليه وقد حكى جماعة من الأصحاب منهم الشهيد
 في الروض وسبغه في المدارك الاجماع على ذلك وتوضيح ذلك ان القدر المتيقن
 من مورد الاجماع انما هو في صورة كون الماء سائلا من الاعلى ويدل على طهارته
 ح مضافا الى دعوى الاجماع الأصل والعمومات وقضاء الضرورة اذ لو لم يسلم
 ماء قليل للتطهير ايضا فتدبر ويحتمل القول بالانفعال لا إطلاق الأدلة القاضية
 بذلك والحوادث انما موهونة هنا بوجود المعارض لا قوتى ولو كان هو العمومات
 ولو بالشمرة ونحوها مضافا الى الاخبار الخاصة المتقدمة الظاهرة في عدم الانفعال
 مطلقا واماعن التامثل كما يستعمل من المستقر في محله فظاهرا لا تعجل من العياش
 المحكية المسلمة من عدم السراية من الأسفل الى الاعلى الطهارة كما تنهه لعموم
 أدلتها وظاهر بعضهم الانفعال وهو الذي يقتضيه الكلية الثابتة بالادلة
 القوية من انفعال القليل الا ما خرج وح فالحكم بطهارته مع الاستقراء مع على
 القول بالفرق بين الوردين **مسئلة** يطهر القليل النجس اذا كان متغيرا بمجرد

ولو شك

انصاله باحدا للمياه المتعصمة وفعال تغيره سواء كان بسبب الامتزاج او لغيره فلو زال
تغيره بالماء القليل وبغيره من المائيات يكتفي بطوره بمجرد الاتصال بالماء المتعصم
كما فيها اذا لم يكن متغيرا من اصله سواء امتزج به او لم يمتزج وسواء كان مقسوما
السطوح مع المتعصم ام كان احده وسواء اتى عليه الماء دفعة او تدريجيا وسواء
كان الالتقاء من فوق او من تحت كلفه لك لعموم ادلة طهورة الماء و
اصالة عدم شرطية شيئا اخر من القاء وامتزاج او دفعة لسريان الطهارة من كل
جزء الى الجزء الاخير من الماء وكان الماء الواحد لا يمكن ان يكون بعضا من بعضه
يخرج فصي ودرقا ماء واحدا عرفا تغتنى بطهارتها في جميع الأحوال بل يستفاد من نجاسة
ماء الحمام الدالة على ان مائه كالجاري يظهر بعضه بعضا وانه لا ينجسه شيء لان
له مادة وبغيره لك ان للماء خصوصية في التطهير ون باقى المائيات في التطهير
وانه يكتفي فيه بمجرد اتصال اجزاء الماء ببعضها ببعض قد يقال باشتراط الكل
في التطهير لاستصحاب النجاسة اذ مع عدمها يحصل الشك في قابليته للطهارة
فلا يصل عدم القابلية وكان كيفية التطهير مما يرجع فيها الى البياض والشر والنفوس
انتفاؤه في المقام ولان هذه الاطلاقات انما هي شاملة لافراد المظهر المظهر
جربان اصالة عدم الشرطية موقوف على احراز المقتضى وهو الاطلاق المفقود في
هذا المقام فلا مسج لاحاح بعد ملاحظة اجمال كيفية التطهير والكل ضعيف فروع
الاول انه لو كان القليل الضرب كوزا ونحوه ونحو الكوز في الماء المتعصم لا يطهر
شئ من بعض الفقهاء **الثاني** انه لو كان الكثير اسفلا قسريا او قسريا لم يؤثر تطهير
في الاجل لضعف السافل من رفع نجاسته الا على ما يضعف السافل من سريان نجاسته منه
الملا على جميع المائيات وهو جليل لان حقيقة التطهير عرفا منوطه بالسبب المتعصمة
وفي ذلك فتدبر **الثالث** انه لا يظهر القليل بائصاله بالقليل لانفعال كما يصل
اليه من الماء القليل وكان القدر المتيقن من تطهير الماء انما هو الاتصال بالماء
المتعصم من مادة او كرو شبيهها كما قد يستفاد من الاخبار ولعموم ما دل على انفعال
القليل فانه يقتضيه الحكم بانفعالها بمجرد الاتصال من كونه مطهر وغيره نعم
على القول بحد انفعال القليل بعد التزام كونه مطهرا وكذا الحال فيما لو اتى شئ من
الكر وعنده نزول ذلك التامش انقطع اتصاله بالكر قبل اتصاله بالماء النجس فلا يبعد
التطهير كان نجسا عند وقوعه على الماء النجس كما قيل لا ينجس الزايع انه لو نزل

ماء الكربة ظروف عديدة والتي كل منها على حاله على الماء الجبر مع اتصال الانصباب
 الى الفراغ فلا يفيد الطهارة كما يستفاد من كلام الاصحاب لان هذه الماتفرقة
 قابل للانفعال لقلة كل طرف منه ولا يصدق عليه الكربة ولا ان المستفاد
 من الاختيار وكلام الاصحاب اختصاصهم الكربة بالماء المجتمع خلافا للحكمي من جمع
 من فضلاء بلاد الحرمين حيث حكموا بالتطهير بذلك الخاص لانه لا فرق في تطهير
 القليل بمجرد الاتصال بين ورود الكربة او اتصاله او وقوعه في الكربة او وقوع
 ما المطر عليه او اتصاله بالنابع او المجاورة من مادة سواء كانت المادة كثيرة
 او لا لان اعتصام المياه المذكورة يوجب اعتصام ما يلاقيها ولو لم يطهر في الماء
السادس انه قد وقع الخلاف بين اصحابنا في تطهير القليل الجبر بما تامة كذا
 قال الحكمي من المعتبر والخلاف والمختلف واكثر المتأخرين القول بالبقاء على النجاسة
 مطلقا وعن المرتضى ابن البراج وجماعة القول بانه يطهر بالاتمام وهم بين
 مصرح بعدم الفرق بين اتمامه بطاهر ونجس وبين مقتيد له بالطاهر وبين مطلق
 يتناول بظاهر الامرين والافضل الاول للاستصحاب مع الشك في كون ما يلوغ
 الكربة من المطهرات ولا تلاق كثير من ادلة القليل الشاملة لصورة اتمامه
 ولان كل قليل نجس عند ملاقات النجس يحتاج الى التطهير فلا يوثق فيه اتمامه كذا
 وللأخبار والناهيية عن استعماله مع ماء الحمام مع انها غالباً تبلغ كوامع شمول
 ما دل على النجاسة بالتغير لما كانت النجاسة مغيرة للقليل ثم زال بالاتمام بمرآة
 القول بالطهارة بالاجماع وبما رواه في السرائر من قول الرضا مدعيه انه المجمع
 عليه بين المخالف والمؤلف اذا بلغ الماء كراميل خبثا وبان الماء قد قوى
 بعد الاتصاف بالكربة فيوقع عن نفسه ذلك كما انه يدحضه وبانه لو لم يحكم
 بالطهارة هنا لما حكم بطهارة ماء وجد فيه نجاسة لاحتمال سبقها عن الكربة
 وربما يؤيد ذلك ما صالحي البرائة والطهارة والعموم والطلاق في الماء الشا
 للمقام والجواب ان الاجماع ممنوع لمصير الكربة على خلافه والرواية مرسله ونقل
 الاجماع على مضمونه غير ثابت ان لم يثبت العلم اذ لم نوله في الكتب المعتمدة عين
 ولا اشروع انها ظاهرة في الرفع بعد طهارته لا في الرفع بعد نجاسته ايضا
 الرفع على الدفع قياسا مع الفارق والحكم بطهارة ماء وجد فيه نجاسة ليس من
 جهة طهارة الماء من النجس بل انما كان لاستلزامه الطهارة واما الاصول

والعمومات القاضية بالمطهارة هي مختصة بجماعت من الاطهار والدال على انفعال
القليل بالملاقات **التاسع** انه لو وجد الماء القليل كان كسائر الجاهلومات وانما
ينفعل بالنجاسة موضع الملاقات ولا يضر نجاسته المجميعه لمجوده ولا سائر عقد
النجاسة ولو ذاب بعضه دون بعض حرف على الذائب حكمه من المطهارة مع الكثرة
والنجاسة مع القلة وعلى الجاهل حكم الجاهل وكذا الحال بالنسبة الى سائر المياه
الجاهلة من الاضمار وغيرها ويظهر الجاهل بفسله في الماء الكثير بلا اشكال وهل
يظهر بفسله في الماء القليل ولا يطرأ وجهان اخويها النجاسة خلافا لبعض الفقهاء
حيث قووا لمطهارة وهو ضعيف ثم يجوز بفسله في الماء القليل اذا كان او دأ عليه
كاف سائر الجاهلومات **القاسم** لافرق في حكم القليل والكثير بين ما اذا كان
الماء في غديا وانيه او حورا وغيرها واما قال لاكثر للعمومات والاصل بخصوصه
قوله لهما فليعلم السلام بخبر السكون ان النهر على الله عليه واله ان حياضنا هذه قودها الشياح
والكلاب والبهائم قال لهما ما اخذت بافواهها ولكم سائر ذلك وكذا غيره من
الروايات خلافا للحكم عن المفيد وسلا ونحكما بنجاسته ما في الحياض الاوان
بجود الملاقات وان كثر بل هو ظاهر النهاية في الاوان لعموم ما دل على اجتنابه
بملاقاته النجاسة كخبر جابر والحجاب او لا بالحمل على الغالبين قلة مياهها وثانيها
ان الظاهر المراد بالكثرة هنا الكثرة العرفية بالنسبة الى الاوان والحياض القليلة منها
للدواب وهو ما لا يقتضي من الكثرة **التاسع** ان الظاهر من المذهب عدم الفرق
في انفعال القليل والراكدين ما يبعد عن موضع الملاقات اذ لم يكن متقاربا بعضه
وما قريبا ليه لا طلاق ما دل على انفعال القليل بالملاقات فانه شامل للصورة
المزبورة مضافا الى السطح الا ان لم يمتص الماء خلافا لظاهر الحكم عن المعامل
حيث حكم بعدم تنجسها ببعده عن موضع الملاقات واحتج عليه ببقاء قيام دليل
على النجاسة لاختصاصها ما دل على انفعال القليل بالمجتمع والمتقارب وليس
بجود الاتصال بالنجس موجبا لانفعاله والاسري النجاسة الى الاعلى لمصلحة
وانما انما لا وجه لتعيين الاطلاقات المتقدمة بذلك مع ظهوره في كل مكان
الصورتين ودراسة النجاسة الى العلى مع قيام الاجماع عليه لانقضائه بقاءه
في غيره مع وجود الفارق بين الامرين من جهة قوته على النجس تدانض عليه بجملة

صورة المساواة وغيرها **المساكن** الظاهر لابق القائلين بغيابته القليل
 على الفرق بين جريان الماء وتوقفه ويدل عليه ما عرفت من الطلاق جلة من ذلك
 انفسا للقليل مع تأييدها بالشهرة العظيمة بين الطائفة الفرية من الاجتماع بل
 الاجتماع على الحقيقة على ذلك خلافا للحكمي من جزمنا خري الامباريين حيث ذهب
 الى عدم الفعلية بالملاقات في الاول مع عدم ملاقات النجاسة للاول حتى ومنه
 وانحج عليه تارة بتقوى لا سفل منه بالاعلى نظرا الى عدم شمول اوله انفصال
 القليل لظله واخرى بما دل بالطلاقة على طهورة الجارية كقولهم عليه السلام ماء
 الحمام بمنزلة الجارية وانه كما ان التهریط في بعضه بضا حيث لا يقيد الجارية او
 ماء التهريط يكونه من نبع وفي عدم تعييد ماء الحمام بكيفية مادته والمجموع شهادة
 عليه مع الطلاق المادة الواردة فيه وفي ماء البئر وضعف الكل وانحج **مسئله**
 من اقسام المياه الكرو هو لا يغير بجزء الملاقات للنجاسة اجماعا محتملا ومحميا
 متواترا بل وضورة وهل هو موضوع شرعي للمقدار المعين من الماء بالوضع
 الشيعي وبما اذا وحقيقة عرفية كالرطل ونحوه وجوه اقويها الاخير ولفظ الكرو
 موضوع لمناه الواقعي فاحكامه انما يدور على رصدة فلاحقة بالعلم والمجهل
 فيها وتحديد الكرو بمعنى على التحقيق لا على التقريب لانه المستفاد من كلمات الاصحاب
 واخبار الياثب للاتصاف وجبه ولا اصحاب في كمية الكرو تقديران احدهما الوزن وهو
 الف ومما تارطل لما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال لو كان الماء لا ينجسه شئ من الف ومما تارطل وقد نقل على العمل به الاجماع
 المستفيض عن صحيح الناصبيات والفتية ومجمع الفائده وظاهر الانتصار والمعتبر
 ونجح الحق وغيرها بل الظاهر انه لا خلاف فيه وقد وقع الخلاف بين الاصحاب
 في المعنى المراد من الرطل فالمشهور كما نص عليه جمع من الاصحاب حملوا الرطله الخبز
 على العرقة وعن السيد الاصباح والانتصار والناصبيات والانتصار والصدوق
 في الفقيه الحمل على المكت وعن الصدوق في الفقيه والشهيد في الذكرى التوقف
 والا قولى الاول والمستند فيه **امور الاول** الاصل وهو محمل في اصوع عديدة
 كاصالة الطهارة في الاشياء واصالة الطهارة في المياه واستصحاب الطهارة الثانية
 قبل ملاقاته النجاسة مضافا الى ان الاقل متيقن والزائد مشكوك فيه فيجب
 نفيه بالاصل والى ان شروط الانفصال القلة ولم تعلم ودعا اليك ذلك ايضا بالنا

بيان الحكم

البرائة ويشكل بان اصاله البرائة كما تكون من وجوب اجتنابه وحرمة شتمه
تكون ايضا من وجوب استعماله ووجوب ازالة النجاسة عن اليك والثوب به
في بعض المقامات الا ان يقال ان النجاسة وان كانت حكا وضعية الا ان وجبها
الى التكليف فيتمسك في نفيها باصاله البرائة بخلاف الطهارة فانه من قبيل
كون الاشياء على الاباحة والنجاسة من قبيل الحرمة فيها فيقال ح الاصل البرائة
من النجاسة فثبتت الطهارة به لعدم القول بالفصل وليبرأ ثباتا للتكليف
بالاصل الا ان يلتزم بان كلاهما من الاحكام الوجودية المعولة الشهية فلا
يمكن اثبات شتمهما بالاصل المحلى لتعارض الاصلين وانقضاء المرجح سيما بعد
ملاحظة عدم اقتضاها لبرائة لتترب احكام الطهارة على المشكول وفيه قد يتر
الثاني العوومات فانه يدل على انفصال الماء بالملاقات مطلقا خرج منها ما
كان دون العرة بالاجماع فيبقى الباقية تحت العموم وما يتطامن من العوومات المزبورة
مختصة بما دل على اشتراط الكثرة الاعتصام فالتك في الشرط يوجب الشك
في المشروط فلا يحكم باعتصامه الا بعد احراز كونه بمقدار الكف فيه مالا يخفى
القد والمتيقن من ثبوت المشطية المزبورة انما هو العرة فالزائد مدفوع باستصحاب
حكم العموم نعم يمكن ان يقال بان مجرد ثبوت الطهارة الشهية للماء بعد الملاقات
لا يقفه بكونه مطهر لما يلاقيه من النجاسات اذ كمالا زمة بينهما ويمكن دفعه بعد
القول بالفصل بينهما وبان المانع من مطهرية القليل المورود انما هو انقضاء بعض
الملاقات فمع ثبوت اعتصامه ولو بالاصل يحكم بكونه مطهرا كما في سائر المياه
الثابتة طهارتها بمونة الاصل المحلى كالاستصحاب نحوه وباستصحاب المطهرية و
يشكل بان المستفاد من كلمات الاصحاب انما هو انحصار المطهر في الكروية والشك
في اندراجها فيها يستلزم الشك في قابليته للتطهر فاستصحاب النجاسة سال عن
المعارض الثالث خصوص قوله عليه السلام كلما طاهر حتى تعلم انه قد زال العلم
بالقتارة لا يتحقق مع احتياها وبعبارة اخرى ان هذا الخبر يدل على طهارة المائيم
وان الاصل فيه الطهارة خرج منه ما نقص من الف وما في رتبة بالاجماع
فيبقى الباقي تحت العموم **الرابع** فهم المشهود فانه من اقوى القرائن على ابرادة
العراق من لفظ الرطة في الرواية بل الظاهر اتفاق من تاخر عن زمان الصدوق
على ذلك فيكشف عن قول الحجة بناء على ما صرح به جمع من علمائنا من ان الحق لا يخرج

عن الفرقة الناجية في شيء من الاعتصام وان المحصوم عنهم يرد عنهم عن الباطل لو
 اتفقوا عليه فاجماع كل عصر حجة اقبح الامر يكون ذلك مرجحاً للتبين احد المانع
 التي وضع لفظ الرطل اذ انا على سبيل الاشتراك اللفظي لانهم من اهل الحجة في ذلك
 فيعتبر قولهم في هذه المقامات او كان ذلك يكشف عن قيام قرينة قطعية او ظلية
 حالية او مقالية على ارادة العراقة من لفظ الرطل في الرواية او لان الشهرة حجة
 مستقلة فيثبت عليها في محل البحث ولو مع اجمال الرواية بسبب الاشتراك اللفظي
الخامس ان المرسل ابن ابي عمير مشايخه من اهل العراق مع قوله فيها عن
 بعض اصحابنا وظاهر الاضافة كونه من اهل العراق وعرف السائل في الكلام مع
 الحكيم العالم به في الخطاب مقدم على عرف المتكلم والبلد على انه لم يعرف كونه عليه
 السلام قال ذلك وهو في المدينة قيل ولذلك اعتبر العراق في الصاع مع ما قيل
 من وجوب كون الخطاب من الحكيم جارياً على الحقيقة الخان يدل دليل على ارادة
 المعنى المجازي منه حد رامن الافراء بالجهل وذلك يقتضيه وجوب رعاية ما يفهم
 السائل ويتعارفه **السادس** رعاية الجمع بينه وبين ما رواه محمد بن مسلم في الصحيح
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كان الماء قد ركل لم ينجسه شيء والكرستامة
 رطل والمواذبه رطل مكة لانه لا يجوز ان يراد به رطل عراقة ولا مكة لانه خلاف
 الاجماع كما خرج به الشيخ في التهذيب وغيره في تعيين الحمل على الرطل المكي وهو طلاقاً
 بالعراقة فيطابق مضمون الحديثين **السابع** عموم قوله تعالى فان لم تجدوا ماء
 فتيمموا غيبه من اخباء التيمم فاذا غاب خضبة باشتراط التيمم على فقدان الماء
 فيدل بمفهومه على وجوب استعماله في الطهارة مع وجوده خرج منها الماء المعلق
 النجاسة فيبقى المشكوك فيه في العموم وبوجه اخر لا ريب ان الانتقال الى التيمم
 مع وجود القدر المزبور من الماء بمحض لاقات النجاسة له خلافاً للاحتياط وكذا
 الحكم بتفويض الملاحة له ويورد عليه بان الاحتياط معارض بمثله حيث يكون
 موجوداً غير **الثامن** ما يظهر من رواية الكشي في التثنية عن ابي عبد الله
 عليه السلام من ان الرطل في كلام العراقة فانه قال فيها قلت كم يسع الشبراء
 فقال ما بين الاربعين الى الثمانين الى ما فوق ذلك فقلت يا ابي الرطل فقال
 ارطال مكيالاً رطالاً للعراق فانه اطلق الرطل واراد به العراقة قبل ان يسأله
 السائل ولو لم يسأله لاعتد على ذلك الاطلاق وربما يؤيد ذلك ما قيل ان الكر

فالاصل كان ميكال اهل العراق واخهم قد روايا لكونهم جهة ان مخاطبهم كان من
 اهل العراق والحاصل ان مجموع ما قد متا يقضيه ترجيح مذهبه المشهور على غيره و
 ان لم يكن كل واحد منهما صالحا لذلك جهة القول الاخيلا احتياط وان المسؤل
 مدق فالظاهر الحمل على اصطلاح والاجماع المنقول من المتصورة وقرينة رواية
 الاشبار المشهورة وان بلوغ الكرية شرط لعدم الانفعال فالحال مع عدم دليل
 شريح على حصول الشرط يجب الحكم بالانفعال والجواب ان الاحتياط مع كونه معارض
 بمثله لا يقضيه بطرح ما قد متا من الدالة وعرف المسائل هنا مقدم على عرف المسؤل
 لما قد متا والاجماع ممنوع لصير المشهور بل اجماع المتأخرين على خلافه ومعارضته
 بمثله مع ان جهة مشروطة بحصول الوثوق فينتفي بالتقائه مع انه معارض
 بما هو مجرد قرينة رواية الاشبار على تقدير تسليمه لا يقضيه بالترجيح لا يخفى
 وقضية اشتراط الكرية في الاعتصام معارض بمثلها في الحكم وهذا القاطع على
 تقدير تسليمه فالحكم بما دل على الظهارة سالم عن المعارض ثم الظاهر ان الرطل
 عبارة عن مائة وثلاثين درهما فاما المشهور والاحتياط وعليه يفتقر الغنوة
 والمنقلة الذراهم كل عشرة سبع مثاقيل شرعية والمثقال هو الذهب العجم الذي
 والرطل واحد وتسعون مثقالا شرعيا والمخليط بحسب احتاد في الوزن وذهب
 العلامة رة في بعض كتبها ان الرطل مائة وثمانية وعشرين درهما واربعة
 اسباع درهم فيكون عبارة عن تسعين مثقالا والاول اقوى لتقدير الثالثة ان يكون
 كل واحد من طوله وحقه وعرصة ثلاثة اشبار ونصف وقيل ما بلغ تكسيه الى
 سبعة وعشرين شبرا مجزئ فالنصف وقيل ما بلغ تكسيه الى مائة شبرا من قطب
 الراوند وانته ما بلغ اجماده العشرة ونصف ولم يستعمل التكسير الاول اظهر
 للصلة وجوه والشبهة المحققة والمنقولة والاجماع المحكم من الغنية وخصوص
 رواية ابي بصير قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الكومن الماء كم يكون
 قدره قال اذا كان المائثة اشبار ونصف في مثله ثلثه اشبار ونصف ثم حقه
 في الارض فذلك الكومن الماء وخبر الحسن بن صالح الثوري عن ابي عبد الله عليه
 السلام قال اذا كان الماء في البركة كرا لم يخبسه شيء قلت وكما الكرا قال ثلثه
 اشبار ونصف محقما في ثلثة اشبار ونصف عرضها وقداور على الاول الضعف
 في السند وعدم اشتماله على الاجزاء الثلاثة وفيه ان ضعف السند مجبور بالمشهورة

الفتوى وحمل جمع من الاصحاب فيه وبأنه مروي عن الاستسجار بذلك الاجماع
 الثلاثة والشبهة كائنية في ترجيحها غير مروي **الاول** لوجود الكركان كسائر
 الجاهادات فينفع بجمود الملاقات للنجاسة ولا تنزف النجاسة الى غير موضع
 الملاقات ولو ذاب بفضه دون بصر يجرى على الجاهد حكم الجاهد على الذائب
 حكم الماء المنفوخ من القلة والكثرة ولو شك في كونه جامدا او ذائبا لم
 يضر في موضع الملاقات لاصالته عدم السراية والطهارة والاستصحاب
 ولو علم انه كان ذائبا لم يحكم بسرايته لعدم كونه مجري للاستصحاب هل يطهر
 الجاهد بفسله في الماء مطلقا او لا او يطهر بفسله في الكثير دون القليل ويوجه
 اقويا الاول لعدم ما دل على مطهرية الماء فيكون حكمه كسائر الجاهدات فيقضيها
 التطهير ولو شك في كونه جامدا قابلا للتطهير او ذائبا فيكون تطهيره موقوف
 على الامتناع بناء على القول باشتراطه في تطهير الميثاق لم يطهر بجمود الملاقات لانه
 لا استصحاب للنجاسة وكذا لو شك في كونه جامدا او ذائبا فتصيرا فانه لا يطهر
 بجمود ذلك **الثاني** بدوراسم الكركان ووجه الماء عرفا فكل ما صدق عليه
 ان قدره وكان واضعا وادخاويك في صدق الوحدة اتصال الماء بفضه مع بعض
 اتصال الظاهر او خفيا من ببليلة او ساقية او غير ذلك لعدم ما دل على طهورية
 الماء واطلاق اخبار الكرافية الامر بالشك فما ندرجه في كل من اخبار القليل
 والكرفا صالة الطهارة سالمة عن المعارضة ولا يتفاوت الحال بين تعقد
 الانا آن وعده فلو وصل بين انمايات متعقدة بحيث اتصل بعضها مع بعض كان
 المجموع كوا كان واضعا وادخا الا اذا كان الواصل ضعيفا بحيث بلغ الى رشح جذا
 فان الحاقه بالكرج في غاية الاشكال كما ان الحكم بافعاله بجمود الملاقات
 للنجاسة مشكل لان اصالة عدم جريان احكام الكركان معارض باصالة عدم
 كونه قليلا فاصالة الطهارة سالمة عن المعارضة وهل يطهر لما يلاقي من
 النجاسات والتمتجات اذا وردت عليه ام لا وجهان يمتثل الاول لعدم ما دل
 على مطهرية الماء فافها قاضية بان كل ما طاهر مطهر لعدم القول بالفصل
 بين الطهارة والمطهرية وفي الاول ان العمومات المزبورة مختصة بما
 دل على افعال القليل بالملاقات فالمشكوك فيه لا يندرج في شيء منها وفي الثاني
 بان الاجماع انما قام على ان الماء الطاهر الواقع مطهرا لاصل المزبور على كفاية

عن طهارته في الواقع مع ان الكرية شرط في كونه مطهرا فالشك في الشرط موجب
 المشك في المشروط ويشعره ان المانع من التظهير بالقليل المورود دائما هو نقصان
 وقد ثبت طهارته بالاصل فيكون مطهرا مضافا الى استحصاله لمطهرية ولو
 شك في صدق الوحدة عليه عرفا فان علمت حالته السابقة بنوع عليه قضاء الحق
 الاستصحاب الاول فان كان بحيث يصدق على كل منهما امه ما قليل احتمل القول
 بالتماسة بمجرد الملاقات لا انفصال لبعض الملاقى لها بمحض الملاقات بعد
 ملاحظة صدق القليل عليه وانفصال البعض الاخر ايضا ملاقاته للماء المتنجس
 ويحتمل القول بطهارته لاصالة الطهارة مع الشك في شمول اخبار القليل
 لمشله والاقرب الاول الثالث لو تغير بعضا لكن نجس المتغير قطعا لا للاق
 الاخبار المتقدمة والباقي ان كان كرا لم يفعل ما لم يتغير وان كان انقلابا
 نجس لو شك في كونه بمقدار الكرو عدمه فالظاهر طهارته لاصالة الطهارة
 والاستصحاب يحتمل ضعيفا القول بالتهجير لان الكرية شرط في الانضمام
 والشك في الشرط يوجب شك في المشروط وفيه ان الكرية كما تكون شرطا في التنجس
 كذلك تكون القلة شرطا في الانفصال فاصالة الطهارة سالمة من المعارضة
 ولو شك في التخييف ان علم حالته السابقة بنوع عليها والا لاصل طهارته ولو
 سبق له حالتان تنبيح عنه ولم يعلم سبق والعوق فالظاهر التماسا لاستصحاب
 التنجس مع الشك في زواله الرابع لو وجد نجاسة في الكرو شك في وقوعها قبل بلوغ
 الكرية او بعدها فوطاها كاصالة الطهارة في الاشياء واصالة الطهارة في المياه
 واستصحاب الطهارة لتعارف اصلها تاخر كل من وصف وقوع النجاسة وبلوغ الكرية عن
 الاخر وقاطعها وقطع اصل الطهارة سليما عن المعارض يحتمل ضعيفا الحكم بالتهجير
 لاصالة انفصال الماء الامع البلوغ كرا وهو مشكوك فيه والاصل عدمه وكان الكرية
 شرط لعدم الانفصال والاصل عدم حصول الشرط وكان الملاقات مع النجاسة مقضية
 للتهجير الكرية مانعة من تاثيرها فالاصل عدم المانع والاقوى الاول لان اصالة
 انفصال الماء انما يجري بعدا حراز كونه قليلا فمع الشك تجري فيه اصالة الطهارة والكوة
 كما تكون شرط لعدم الانفصال كذلك القلة شرط في الانفصال فاصالة عدم حصول شرط
 الاول معارضة باصالة عدم حصول الشرط في الثانية فيتساقان والمرجح
 لاصالة الطهارة الشرعية وما ذكر من كون الملاقات مقتضية للتهجير

ثابتة وإنما القدر الثابت هو كون الملاقات مع القليل مقتضية للتنجيس والمفروض
 انه مشكوك فيه فالاصل عدمه والظاهر انه لا فرق في ذلك بين معلومية تاريخ
 احدهما وبين مجهولية نعم لوعلم بكونه مسبوقا بالقلّة وكان تاريخ ملاقات
 الخماسة معلوما وشك في تقدمه على الكروية وتاخر معناها قولنا بقول بالتنجيس
 لاستصحاب قلّة واصالة تاخر الحادث فان الاستصحاب يلزم بوقوعه على اسالة
 الطهارة الشرعية **الحاصيل** هل يشترط في اعتصام الكراستواء سطوح الماء
 ام لا فيه قولان اقويها عدم ولا يتفاوت الحال في العالى والسافل بين كون
 العلوقسجيا او قسيميا للاصل ومجموعات الطهارة ومجموعات الكروية لو كانت
 السطوح مختلفة بحيث صدق على كل منها القليل عرفا قولنا بقول بالتنجيس للدلالة
 الدالة على انفعال القليل مفهوما ومنطوقا مع احتمال طهارته اذا كان البعض
 الاخير كرا او متصلا بالكرا لان الاتصال بالمعتصم يوجب الاعتصام وكان الماء
 لا يمكن ان يكون بعضه طاهرا وبعضه نجس ولا صالة الطهارة مع الشك في
 صدق القليل عليه ولا استصحاب لان القلّة شرط في انفعال مجرد الملاقات
 فالشك في الشرط يستلزم الشك في المشرط وفي هذا الوجه ضعف الدلالة التفصيل
 بين ما لو كان الماء الواصل بين الكرو والقليل في الصورة المزبورة مندرجا في اسم الكرو
 بسبب اتصاله به وبين ما لو لم يندرج فيه فيحكم باعتصام الجميع فالاول لان اعتصام
 الماء الواصل بينهما موجب الاعتصام القليل بعد ملاحظة صدق اتحاد المائتين على خروج
 القليل حتما على انفعاله ويحكم بانفعال القليل ببعض الملاقات الخماسة في الثاني
 نظر الى صدق القليل عليه عرفا فتدريج **الساكن** عدم انفعال الكرا شامل لكل
 ماء مطلق باق مكان من غير اوجز وافية او غير ذلك لعدم ادلة عدم الانفعال
 الناشئ من ترك الاستفصال في كثر الاخبار والشهرة العظيمة شهرة كادت ان
 تكون اجماعا واللاجماع المنقول مضافا الى الاصل ومجموعات الطهارة لوافقها الاكثر
 احكام الكروية بل جميعها في وجهه ولا تنج في اخبار الكروية تشهد بانها لخصوصية
 لجل الماء ولاطلاق الالجابات المنقولة على عدم نجاسة الكروية في بعض الاخبار
 من السؤال عن العذران لا ينحصر لهما في ودعوى نصرا في الاخبار الى مياه
 العذران ونحوها دون الحياض الا ان جموعة مياه العذران اكثر وجوبها
 والاكثرية لا تستلزم انصاف الاطلاق اليها على ان الاخبار جارئة بجمع القاعدة

فلا يتصور في الماء المستعمل عنه ولا إلى الأكثر وقوعاً وقد ورد في خصوص الحيض من الماء
 بين مكثها المديته ورواية تقضي بان حكم الحيض حكم غيرها ولا تأكل بالفضل بينهما
 وبين الاواني ونفس جملة من اصحابنا التي تناسه الكثرة الحيض الاواني ولعله
 استند إلى قوله الاستفصال في الحكم بنجاسة ماء الاواني عند وقوع الحيض فيها
 وبضمه ملاحظة انصواف مياه الاواني في السؤال والجواب في الاقل من كثر
 كما هو المعهود اطلاقاً ومصدراً لندرة بلوغ ماء الاواني كراو بلوغ نفس كناية قد
 كرقطما الا ان يقال بان ندرة وجوده لا يجيب الانصواف وندرة استعماله فيه
 اما نشاء من ندرة وجوده فالانصواف ممنوع ويذهب ان التقاض بينه وبين نجاسته
 الكثر من وجه والتزج مع اخبار الكفر فيجب لاخذها بالسابع الماء المتصل
 بالكرطام مطهر وان لم يكن في نفسه كرا في سائر المياه الناقصة عن الكمال المتصلة
 باحد المياه المعصمة ولو كان الاصل ضعيفاً بحيث كان كالمرق الخفيف فيه وجهان
 الاظهر بقاءه على الطهارة لان دخوله في كل من عنواي الكروا القليل مشكوك
 فالاصل الطهارة ولو شك في الاتصال وعلمه فان علم حالته السابقة بنى عليها
 قضاء لحق الاستصحاب الابنى على عدم الاتصال لانه من الامور الوجودية
 المسبوقة بالعدم فالاصل علمه ولو سبقت له حالتان اتصال وانقطاع ولم
 يعلم السبق والحق فان احتمل كون الانقطاع المفروض هو الانقطاع الاصل جري
 عليه حكم الاتصال ويحكم بطهارته وان علم انه غير جري عليه حكم الانقطاع لا يستقيم
 ولو علم بانصاله بالكر في زمانين وانقطاعه عنه في زمان آخر وشك في ان زمان
 الانقطاع المفروض هل كان قبل زمان الاتصال ووقع بينهما فالظاهر البناء على
 طهارته لان اصله تاخر كل منهما معارض باصاله تاخر الآخر فاصالة
 الطهارة سالمة عن المعارضة مع احتمال القول بتقديم معلوم التاريخ على غيره وهو
 ضعيف ولو علم بانقطاعه عن الكرف زمانين واتصاله اليه في زمان آخر وشك
 في ان زمان الاتصال المفروض هل هو قبل زمان الانقطاع او بينهما او بعدهما
 فالظاهر بقاءه على الطهارة **الثامن** متى اصحابنا بان الكرا اذا كان نجاسة يظهر
 الا بانصاله بماء ومطر او كرا آخر وصح جماعته منهم بالقسوية بين ان يقع عليه
 او وقع هو عليه واتصاله به فقط وسواء كان الوقوع دفعة او تدريجاً وسواء
 امتزج به او لم يمتزج وكذا يظهر باتصاله بماء اليرأوما الحمام اذا كان كرا ويبدل على

ذلك ظاهر اخبار الحام الدالة على ان المادة واحدة لجساسة الماء الذي تغطها وارتفاعها مطلقا مضاعفا للصورة المائية قسا واحدا من الاستقرار عدم انتصاف ماء واحد بجساسة موضع طهارة اخرى لو كان الكرا الطاهر اسفلا من الكرا الخبيث تقسيم وكان الكرا الخبيث جارا عليه فيه وجهان او قولان قيل لم يثر فيه قطعا لعدم قوته وقاهرته وشرط الطهارة القوة والقاهرة كما هو المتيقن من الاخبار وكلام الاصحاب كما ان الكرا المجمع من الماء الاعلى والاسفل اذا بلغ مقدار كرم يعظم الا اذا وقت الجساسة في اسفله فلو وقت في اعلاه نقص كرا على وان سمى واحدا لضعف اعتصامه بالتأخر ويحتمل القول بالطهارة لاطلاقا لاجتماعات والنصوص القاضية بظهورية الماء ولما قيل ان الماء الواحد لا يمكن ان يكون بعضه طاهرا وبعضه نجسا والظاهر انه لا يطهر الكرا الخبيث لنفسه عند ذوالالتغير عنه للاستصحاب وذهب جماعة الى الطهارة لعدم قوله عليه السلام لم يجل خبثا وكان قوته في الرفع كقوته في الدفع وفيه ان الرواية ضعيفة سنداً ودلالة وقياس الرفع على الدفع قياسا على الفار **المتاسع** لو شك في الكربة وعدمها فله صور **الاولى** ان يكون الماء مسبوqa بالكربة ثم شك في نقصانه عن الكرا الطاهر هذا الحكم بالطهارة لاصالة الطهارة في الاشياء عمومها وفي الماء خصوصاً ولا استحباب لكربة فيثبت به الاعتصام وما يقال من ان جريان الاستصحاب يتوقف على ثبوت الموضوع وهو غير راق في محل البحث ففيه ما لا يخفى اما اولاً فلان الموضوع انما هو الماء وهو معلوم ببقاء عرفاً ويرد عليه بان العرف انما يحكم ببقائه قسماً اذا نقص قليل من مائه فلا يحكم ببقائه فيما لو نقص كثيراً من مائه ثم شك في الكربة وعدمها واما ثانياً فلان المستصحب انما هو هذا الماء الموجود في الزمان الثاني فنقول انه ما قد علم باعتصامه وشك في انفعاله فالاستصحاب يقض ببقاء اعتصامه بعد ملاحظة بقاء الموضوع واما ثالثاً فللمنع من اشتراط القطع ببقاء الموضوع مطلقاً اذ مع الشك فيه يقض الاستصحاب ببقائه ويترتب عليه احكامه فتدبر **الثانية** ان يكون مسبوqa بالقلّة ثم شك في عدم الكربة عليه ولا يخفى ان مقتضى الاستصحاب بقاء وصف قلّة وجريان احكامها عليه ويحتمل القول بالطهارة لاصالة الطهارة الشعبية والاستصحاب البرائة وهو ضعيف لان اصالة علم الكربة اصل موضوعي فهو حاكم على الاصل الحكمي ومثبت للوازم **الثالث** ان يكون الشك في كرفته ابتداءً والاقرب ايضا لانفعال لان الكربة

في ما هو انما يستلزم اليه
فيما لا يخلو من الشك
الاخذ في التوضيح

كذلك لا يجوز
ج

وصف حادث مسبوق بالعدم فيستحب علمه ويحتل ضعيفا القول بالاعتصام
بالاصالة الطهارة الشرعية واصالة عدم تأثير النجاسة وكان كلاما من وصف الكربة
والقلة من الامور الوجودية المسبوبة بالعدم فاصالة عدم كل منهما معاوضة
باصالة عدم الاخرى فتبقى اصالة الطهارة سالمة عن المعارضة ويروى عليه بان
الكربة امر زائد فالمراد في المقام بين الاقل والاكثر لا الاستصحاب يقتضيه لا حلقه
العام فشر لو علم بطهارة الماء في زمان وعلم بنجاسته في آخره وشك في المقدم
والتاخر فالاصل بقاء النجاسة ولو علم بورد المظهر على الماء في زمان والنجس في
الآخر وشك في القدر والتاخر بقا الماء على طهارته حسسه الماء النجس لا يجوز
استعماله في الاكل والشرب الا في مقام الضرورة لا في اتباع المخطورات ولا يرفع
حادثا ولا جبا حتى مع الضرورة اجماعا محضلا ومحكما مستفيضات وتعاد الصلوة
في الوقت وخارج لو توضحا بما يجبر مع العلم والمجهل والنسيان على الاحوط
والاخرى ولو استعمل بنية المشروعية كان قسريا حراما ولو استعمل صورة فلا
باسر على الاقرب مع احتمال حرمه الصورة في رفع الحدث لو ردد النهي كاصلي
عن استعماله كك والظاهر جواز بيعه كمكان تطهيره وهل يجزى بغيره لمن لا يعلم
بنجاسته مطلقا او لا يجوز اذا لم يكن مكلفا كالطفل والمجنون ونحوهما ولا يجوز اذا كان
مكلفا وجوه لا يبعد القول بجوازه بالنسبة الى الطفل ونحوه لاصالة البرائة مع علم
قيام دليل على المنع ويقوى المنع بالنسبة الى المكلف لاستقلال العقل في فهمه ولو قلنا
بعدم كون المجاهل مكلفا بحسب الواقع كما صرح به في المدايق فالنتيجة الجواز كما بالنسبة الى
القبيل لكنه بعيد جدا ولو شك في كونه صبيا ام بالغ فاجاز لاستصحاب عدم البلوغ
ولو شك في كونه مجنونا ام عاقلا فان علم حالته السابقة نهي عليه استعماله ومع
المجهل بما فيه وجهان فان قلنا بان المقتضى للعقل حقيقة الانشاء وموجو الجواز
حالة عارضة عليه نهي على كونه عاقلا فلا يجوز ذلك وما شك في نجاسته فان علمت
حالته السابقة نهي عليه للاستصحاب والا فالاصل بالطهارة وان قلنا بعدم ثبوت
المقتضى وكون المجنون امرا مغايرا للعقل لم يثبت عليه جميع احكام العاقل ولا جميع
احكام المجنون بل يرجع فيها الى اصول العملية والقواعد الشرعية فيحكم بالجواز في فعل
البحث لاصالة البرائة والظاهر عدم وجوب الفحص لان الشبهة موضوعية ولو سبق
له حالتان طهارة ونجاسة ولم يعلم سبق والعوق نهي على النجاسة للاستصحاب ولو علم

يورد المحقق الحلة على الماء ومثل ذلك السبق والفرق قوله القول بالخاصة ضماً
 لمحق الاستصحاب ولو اشتبه الاثنا الخمس بالظاهر وجب الاجتناب عنهما في الفرق والظاهر
 وغيرهما ما يشترط فيه طهارة الماء وان لم يجد غيرهما تيم ويدل عليه وجوه الأول
 الجمع فعندنا نفقت كلمة الاستصحاب على القول بوجوب الاجتناب عنهما الثاني الجماعات
 المنقولة فحيلة من الكتب الثالث استصحاب الاشتغال وقاعدة الاحتياط فان
 التكليف باجتناب الاناء الخمس قد تحقق قطعاً كون الفرض معلومته ثباتاً استصحاباً
 بقاء التكليف قاض بوجوده اذ ان وكلا طريق الاشتغال لا باجتنابها مساوياً التكليف
 بالاجتناب عن الخمس الواقع ثابت بالفرض ان احدهما بخمس فخم مكفون باجتنابه
 الا ان فيصح اجتنابها الى طريق الامثال مضمي في ذلك وتوضيح ذلك ان المقضي
 لوجوب الاجتناب موجود لهموم ما دل على الاجتناب عن الخمس المانع مفقود
 فيؤثر المقضي اثره وقد يورد عليه تارة بان المقضي هو التكليف مشروط
 بالعلم فينتفي انقضاءه واخرى بالمانع من انقضاء المانع فان انقضاء العلم يقتضي
 ملزماً من ثبوت التكليف بناء على القول بعدم حجية العلم الجمالي افعى الامر
 الشك في حجيته وعدمها وهو يستلزم الشك في اصل التكليف وثالثاً بان اجتناب
 البرائة قاضية بارتفاع التكليف في محل البحث بناء على انصراف لفظ العلم فيها الى
 العلم التفصيلي ورابعاً بالنقض بالشبهة الغير المحصورة وخامساً يدعى ثبوت
 التغير بين الافراد المشبهة بنوع ان الشغل اليقيني يكفي في رفعه اليقيني به ولا
 يقتصر الى يقين الرفع وسادساً يدعى الحكم بالقرعة لخراج المشبهة نظر الى
 ما دل على ورودها لكل امر مشكل وسابعاً بان الدليل الدال على وجوب الاجتناب
 من الخبر الواقع كما يقضي بوجوب الاجتناب عنها كذا لك الدليل الدال على وجوب
 الطهارة يقتضي بوجوب الجمع بفعل الصلوة مع الموضوع بكل منهما بل لا شك الخ في
 وجوب الجمع لان استعمال الخبر في الموضوع والفصل بينهما ليس من المومات الاصلية
 وانما هو محرم تشريعياً والاحتياط يرفع التشريع سلمنا كونه من المومات الاصلية
 كما هو قضية احلاق الامر بالاجتناب عن الخمس كوردي الاخبار والا ان الامور
 بين ترك الواجب وارتكاب المحرم فتجيب الاول على الثاني يحتاج الى دليل مع انقضاء
 كما في محل البحث يحكم بالتمييز فالحكم بوجوب الاجتناب عنهما من حيث القاعدة
 ضعيف جداً الا ان يقال بان جانباً التحريم من حيث هو اهم في نظر الشارع من

في الادلة الواردة على
 وجوب الاجتناب عن
 الاثنا الخمس

فعل الواجب يجب ترك الجميع متى جدد ملاحظة حكم العقل بان تركه المفسدة
 المحققة في الحرم اولى من جلب المصلحة الموجودة في فعل الواجب وبما يمنع من
 كون استعمال المحرم من المحرمات الذاتية الأصلية لان الالتزام بوجوب الاجتناب
 عن المحرم المتحقق مطلقا مستلزم للمرجح النفي وقد قامت السبقة على عدم الالتفات
 بالاجتناب عنه في الغالب خوفا ولو وجب لوجب خوفا لان النفي يقتضيه الغرض
 الى انه ما تم به البلية فعدم الدليل عليه دليل لعدم ويمكن التفصيل بين
 الامور العبدية ونحوها فيجزم استعمال الماء النفس فيها ذاتا بخلاف غيرها لما
 فيها من المحرم ويمكن ان يقال بوجوب ازالتهما وحذف استعمالها ذاتا فجميع
 الموارد الا ان السيرة وقاعدة المخرج قاضيان بعدم وجوب ازالتهما عن الثوب واللباس
 خوفا من جد الواجب ان استعمال الماء مشروط بالطهارة وهي هنا غير ثابتة لان ما لم
 عدم ملاقات احد المشتهين للنجاسة معارضة باصا لعدم ملاقات الاخر لها
 فيسقطان عن الجحمة وقد يورد عليه تارة بان استعمال الماء كما يكون مشروطا بالطهارة
 كذلك صحة التيمم ايضا متوقفة على فقدان الماء الطاهر بالمغسوض وجودة اذ لم يمنع
 من كون استعمال الماء مشروطا بطهارة بل مقتضى القاعدة وجوب الجمع بينهما
 بناء على عدم كون استعماله من المحرمات الذاتية وكونه حراما تشريعيا الخامس
 خبر سماعه عن الصادق عليه السلام في رجل معه اثنا ثمان فيها ماء وقع احدها
 يدري انها هولي ليس يقدر على ماء غيرها قال يهرقها ويقيمها ويقيمها ويهرقها
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل معه اثنا ثمان فيها ماء وقع احدها
 قدر لا يدري انها هولي ليس يقدر على ماء غيرها يهرقها جميعا ويقيمها ويهرقها
 في المختار على عمل الاصحاب وفي المنتهى ان الاصحاب تلتفت هذين الحديثين بالقول
 وهو كك فان اشتهار ذكرهما في كتب الاصحاب واستنادهم اليهما في المسئلة يكشف
 عن ذلك فروع **الاول** اذا اشتبه الحرم بغير الواجب من الافراد ففيه احوال
 احدها وجوب التجنب عن الجميع تمسكا باشتغال الحرم الاصلي على المفسدة ودفعها اهم
 من جلب المنفعة وللخبا والمعتبة منها قوله عليه السلام ما اجتمع الحلال والحرام
 الا غلب الحرام الحلال ومنها المرسى تركوا ما لا يباس به حذو ثمانية الباس و
 ضعه في خبر بالشهرة المحققة والمنقولة والجماع المنقول ومنها قوله صلى الله
 عليه وآله في حديث التثليث وقع في المحرمات وهلمن حيث لا يعلم ومنها النص

والشبهة القوية
 والاقوال فيها

الواردة في مواضع مخصوصة الدالة بمجموعها على ثبوت القاعدة الكلية وهي كقوة
 منها ما ورد في الإثباتين المشتهرين خصوصاً مع فتوى الأصحاب بالاخلاف بينهم ومنها ما ورد في الصلاة
 في الثوبين المشتهرين ومنها ما ورد في وجوب غسل الثوب من الناحية التي يعلم بأنها
 بعضها للنجاسة معللاً بقوله حتى تكون على يقين من طهارته فان وجوب تحصيل اليقين
 بالطهارة على ما يتفاد من التعليل يدل على عدم جريان أصالة الطهارة بعد العلم
 بالاحاطة بالنجاسة بل يشهد بذلك استقرار مواضع الفتاوى في نظائر المسئلة كما
 في الصلوة الى الجوانب الاربع عند اشتباه القبلة ونحو ذلك فانه يستقام على استقرار
 في النصوص والفتاوى ان الاجتهاد بين كل واحد من المشتهرين من الاموال المسئلة
 المفروضة عنها بين الائمة والشيعة ولذا استدلل في الخلائق على أصل القاعدة
 باستقرار مواردها في الشريعة ثانياً القول بمجلية الجميع على التدريب بل هو
 حلال حتى بالقطع باستعمال المحرم معه نعم لو ارتكب الجميع دفعة حرم للقطع
 باستعمال المحرم حين ارتكابها واستدلوا على ذلك اولا بان القطع باستعمال
 المحرم معه ولو سابقاً لا يصح محرماً انما المحرم ما تعلق به التحريم وثانياً بالاصل
 والاستصحاب وثالثاً بان لا يكف في دفع يقين خطا بالتحريم عدم العلم بفعل المحرم
 ولا يتوقف على العلم بعدم فعل المحرم ورأى بان التكليف مع العلم والبيان ومع
 الجهل يرتفع من أصله لان الناس خمسة حال لا يعلمون وخامساً بالانكار والدالة
 على ان كل شيء فيه حلال وحرام فهو حلال حتى تعلم الحرام بعينه فتدبره وسادساً
 بالانكار والدالة على حلية جوارح الظالم والخذلان في ايديهم وغيره لك من الانبياء
 ويضعف الاول بان المقصود انما هو اثبات وجوب الاجتناب عن الجميع مقدماً
 للاجتناب عن المحرام الواقع لاحتمالها معاجسباً لواقع حتى يقال في دفعه بانخصار
 المحرم فيما تعلق به التحريم **والثاني** بان الاصل والاستصحاب مقطوعان
 بيقين التحريم ولو اجمالا فلا يصح التمسك بهما وما يقال من انصاف لفظ اليقين
 في الاخبار الى اليقين التام في دون الاجمال فيفيه ما لا يخفى والقول بان يقين
 التحريم غير قاطع لاجراء الاصل في كل فرد مشكوك في تحريمه بل هو قاطع لجموع الاصلين
 فلا يقطع كل فرد فكل فرد مشكوك في طرد القاطع لا يقطع الاصل مدخوع او لا
 بارتفاع موضوع الشك المفروض بمجرد حصول العلم الكمال في فلا مخرج لشيء من
 الاصلين الزبورين في محل البحث وثانياً بان اليقين كما انه قاطع لعمل الاصلين معا

كذلك يقطع كل واحد للزوم الترجيح من غير مرجح لو عمل باحدهما دون الآخر وثالثا
 بان الدليلين اذا علم طرفا لنا قضي على احدهما اجبا لا يبطل العمل بكل منهما نعم لو لم يعلم
 ذلك كان الحكم ان يأخذ باحدهما على سبيل التخيير وراجعا بان قاعدة وجوب
 المقدمة العلمية حاكمة على الاصل واردة عليه فوجب تقديهما عليه وخامسا
 بان العمل على احدا الاصلين يستلزم اثبات التحريم في الجانب الآخر والاصل المثبت
 لا يمنع التمسك به وسادسا بان كل واحد من الاصلين المذكورين معارض مع
 الآخر فعدم الترجيح كما في محل البحث يقتضيان معارضة المحجة كالانجيز والثالث
 بان التكليف لا يجنب عن الحرم الواقعي ثابت بالخطأ المفروض فيجب اطاعته ونقله
 ونقله كما با وسنة محمدا وخصوصا ومقتضاه وجوبا لموافقة القطعية في محل
 البحث **والرابع** بانه ان اريد بذلك كون التكليف الواقعي مشروطا بالعلم
 ففاسد جدا ضرورة كونه مستلزما للتصويب وقد قام الاجماع على بطلانه مع
 انه لو كان مشروطا بالعلم لزم الدور لان العلم ايضا لا يحصل الا بعد وجود
 التكليف وثبوته وان اريد ان تجزئه مشروط بالعلم التفصيلي فمنوع لان العلم
 الاجمالي بعد ثبوت محيته وطريقته نقله كالعالم التفصيلي اذ لا دليل على كونه
 معذورا في الاحكام الشرعية **والمخاصم** ولا بان الاستفادة من الاخبار
 المزبورة من الامثلة المذكورة في دليل الرواية انما هو عدم المعنى للحكم بحجة الشبهة
 بمجرد الاحتمال لا انه ان كان هناك عبدا واحدا تعلم انه حر والآخر ملوك
 فهو حلال ايضا وثانيا باها غير شاملة للشبهة المحصورة لان الشبهة المحصورة
 كما يعلم فيه الحرام بعينه ويؤيد ما قيل من ان قوله بعينه تأكيد في تعيينه
 اليقين اى عدم الاكتفاء في الحكم بالحجوة بمجرد الظن وثالثا باها منزلة على
 ما في ايدى المسلمين من المال المشتبه فموردها مورد الاخبار الدالة على حلية
 ما يؤخذ من ايدي الظلمة فانه وان كان من الشبهة المحصورة الا انه حلال
 للاخبار الدالة على ذلك الا ان يقال بان الاستفادة من الاخبار المزبورة انما هو
 الحكم بالحلية من اجل جهل المكلف بحجته تفصيليا فيم ذلك وغيره فتدبر
 رابعا بان حملها على الشبهة الغير المحصورة او في التصريح كثير من الاخبار فيها
 بالتمثيل بالخير منعه ما هو في سوق المسلمين من غير المحصور ذكره بعض الفقهاء
 ويرد عليه بان بعض اخبار الباب يلزم من الشبهة الغير المحصورة والتمثيل لو اردت

بعضها ما لا يصلح لمجمله قريبة على تقييد الباب في خاصا باها من قبيل العام فيجب
تخصيصه بما جاء في الشبهة المحصورة والخاص بحكم على العام وسأنا بان ما جاء
في الشبهة المحصورة اقرب من الاخبار المزبورة لا اعتضادها بالشهرة والاحتياط
والاستقرار ونحوها فيجب اخذ بالراجح **والسادس** ان الاخبار المزبورة
منزلة على ما في ايكا المسلمين من المال المشبهة فان يد المسلم امانة شرعية على الحلية
فلا يشمل غيرها لك اذ لا عموم في شئ من هذه الاخبار حتى يكون شاملا لجميع
المشبهات ثالثها القول بمجاوز ارتكاب مقدار ما عدل الحرام والمنع عنه وادخله
بوجوب **الاول** لادبار الدالة على حمل ما يعلم حرمته وانما منع من ارتكاب
مقدار الحرام اما الاستلزامه للعلم بارتكاب الحرام وهو حرام واما لما ذكره جزم
من ان ارتكاب مجموع المشبهين حرم لا شتماله على الحرام واجيب عنه باها اما
ان لا تشمل شيئا من المشبهين واما ان يشملها جميعا **الثاني** الاخبار والكثيرة
المعترقة منها موثقة بما عثر قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن رجل صاب
مالا من مال بغامية وهو يتصدق منه ويصل قرابته ويح ليغفر له ما اكتسب يقول
ان الحسنات يذهبن السيئات فقال عليه السلام ان الخطيئة لا تكفر الخطيئة وان
الحسنة تحيط الخطيئة ثم قال ان كان خلط الحرام حلا لا فاختلط جميعا فلم يعرف الحرام
من الحلال فلا بأس قدي يورد عليه او لا بان اقص ما يستفاد من الرواية انما
هو نفى لباس من الصدق والصلة والجمع من المال المختلط بالحرام وليس فيه دلالة
على جواز التصوف في الجميع ولو فرض ظهوره فيه صرف عنه بما دل على صحة الاجتناب
عن الحرام الواقع وهو مقتضى بنفسه لحمة التصوف في الكل وقدي دفع ذلك بانه
لا قائل بالفصل بين الصدق وسائر الصوفات المالمية فيثبت جواز التصوف
في الجميع بالاجماع المركب مع ان ظاهر السياق يشهد بنفي لباسه مطلقا وبان
ما دل على وجوب الاجتناب عن الحرام الواقع عام بالنسبة الى الرواية المزبورة
فيجب تخصيصه بها وثانيا بانه بعد ملاحظة حكم العقل بلزوم الاحتياط وحمة
التصوف ولو من جهة المقدمة العلمية لا يجوز ورود الدليل على خلافها وفيه
ان يجوز الاذن في ترك بعض المقدمات العلمية بمجمل بعضها الاخرى كما ظاهرها
من ذلك المقدمة وثالثا بان الظاهر من الرواية وان كان جواز التصوف في الجميع
لا انه يتصدق ويصلح بالرجح بالبعض يمك بالباب في الا انه يمكن حملها على احد

ثلاثة أحدها الإخذ بها والحكم بجواز المخالفة القطعية ثانیها حملها على إرادة نظر
 الناس عن التصوف في البصر ان حرم عليه اسما كـ مقدار الحرام ثالثها حمل
 الحرام على حرام خاص يحد فيه الجاهل كالزوايا على ما ورد في عدة النجاسات من حلية
 الرموا الذي اخذ جلالته لم يعرف بعبثه في المال المخلوط وحمل الرواية على الثاقل
 كما هو مقصود المستدل ليس اول من حملها على الثالث واما بيان هذه الرواية
 معارضتها مع اخبار الشبهة المحصورة وهي اولي بالترجيح قطعا الفرع الثاني انما
 اشتبه الجواب بالحرام الاصل فان ثبتت اهمية الواجب منه في نظر الشارع وجب
 الاحتياط في الاتيان بالجميع وان ثبت العكس جبال احتياط في الاجتناب عن الجميع
 فلو اشتبه جلال الميعة بالمذكور للمصلحة وانحصار السائر بها وجب عليه اجتناب عنها
 ونصيحة ما ربا بناء على كون استعمال الميعة من المحرمات الاصلية والظاهر ان بناء
 التحريم من حيث هو اهم في نظر الشارع من فعل الواجب لو شك في اهمية احدهما
 عن الأخر فان حصل له الظن باحدا الأمرين بنى عليه والا فالتحيز وكذا يحرم
 الاقدام على الاناءات المتعددة اذا كان فيها مقصوبا او ذهب او فضة او غير
 ذلك مما كانت حرمة اصلية لا تشريعية وكذا كل ما اختلط فيه محرم اصليا فانه
 يجب اجتنابه الثالث اذا اشتبه الواجب بغير الحرم من الافراد وجب كالاتيان
 بالجميع لان التكليف بالواقع ثابت ولا يحصل الانتقال بحرف الا بذلك ولقاعدة
 الاحتياط واستصحاب الاشتغال ولا استقرار طريقة العقلاء على وجوب الاحتياط
 في هذا المقام واستحقاق العقاب على الترك ولا نجميع ما دل على وجوب طاعة الله
 تعالى وقبح العتيا بدل على وجوب الاحتياط في محل البحث لصديق الضياء على ترك
 الجميع ولان الدليل الدال على ثبوت التكليف لمعين في الواقع المرد في الظاهرية
 على وجوب الاحتياط كما يشهد به العرف بعد ملاحظة علم الامر بما جال المكلف به
 في نظر المكلف كما هو نحو الخطاب بل هو ح من الدلالات الالتزامية العرفية
 ولاستقراء موارد النصوص الفتاوى كما في الصلوة الى الجهات المتعددة
 عند اشتباه القبلة والصلوة في الشطرين المتعددة عند اشتباه الظاهر بالنفس
 والوضوء والغسل بالمياه المتعددة اذا امكن التطهير في كل واحد ثم الصلوة
 بعد كل طهارة والوضوء بكل من الماء المطلق والمضاف عند اشتباه احدهما
 بالاخذ انحصار الماء بها ونحو ذلك فانه يجب في الجميع الاحتياط تحميلا للبرائة

اليقينية عن التكليف لواقعهم خرج من تلك القاعدة الاثباتين المشتبهين فانه
 يجب اهراتها والتبني وكان مقتضى القاعدة وجوب لوضوء بها او باحدها على القول
 بعدم وجوب الاجتناب عن الشبهة المحصورة **الرابع** هل يشترط في جواز استعمال
 الشبهة المحصورة عدم امكان غيرها ولو بالنقص فلا يجوز الصلوة في الثوبين
 المشتبهين فيما النضر وعنده طاهر ارام لا يجوز له ذلك وجهان بل فكون صحيح
 جامعة بالاول لان المتيقن من جواز ارتكابه انما هو في حال الاضطرار ويقتل
 الثالث لان ما دل على حسن الاحتياط وجهانه يدل على جواز ذلك وقصد التقرب
 بكل واحد من الفردين واورد عليه بان معنى الاحتياط انما هو الاخذ بالاحوثق
 وليس المجمع او ثقا من ذلك **الخامس** هل يجوز الاحتياط قبل الفصل في الاختلاف
 الاصحاب فيه على قولين او اقوال وتوضيح الحال انه ان كان متمكنا من الفصل كان
 الفصل مستترا عليه فالظاهر التخيير بين الاخذ بالاحتياط والنقص في تحصيل
 الواقع واما مع التمكن منه وكونه مستلزما للضرورة عليه او على غيره فان كان الضرر
 مما يجوز ارتكابه شرعا كان ايضا غيرا بينهما والاعتين عليه الاحتياط واما مع
 تيسره ففيه وجهان وتفصيل ذلك ان الشبهة قد تكون حكمية وقد تكون
 موضوعية وعلى الثاني فاما ان يكون من الموضوعات المستنبطة او الموضوعات
 الصورية وعلى التقادير اما ان يكون التكليف المذكور توصليا واما ان يكون تشبيها
 اما في التكليف لتوصلية فلا اشكال في جواز الاحتياط وعدم الفصل مطلقا واما
 التكليف لتبعية فلها صور ثلاثة **الاولى** ان يعلم بعدم انكشاف الواقع
 له بعد الفصل ان انكشف له الحكم الظاهري وح فلا اشكال في عدم وجوب رجوعه
 الاحتياط والظاهر انه ما لا خلاف فيه **الثانية** ان يعلم ذلك الا انه يعلم
 مرد وان الامر فيه بين الواجب والمندوب وحكما ايضا كالاولى في رجوع الاحتياط
الثالثة وان الامر بين الواجب والمباح مع احتمال تمكنه من تحصيل العلم بالواقع
 وقد اختلفوا فيه على قولين اقرهما عدم جواز الاحتياط للاجماع المنقول ولما صرح
 به بعض الفقهاء من ان طريقة الشارع يوجب عن تموز مثل ذلك في الشرعية و
 لعموم ما دل على وجوب تحصيل العلم واليقين وعدم الاكتفاء بغيره الا ان يقال
 بان لفظ العلم الوارد في الاخبار اعم من الاجمال والتفصيل فيشمل موارد الاحتياط
 او يقال بان تحصيل العلم مقدمة لامتناع التكليف الشرعية فيحصر حصول الامتناع

ولو من طريق الاحتياط يسقط التكليف بتحصيل العلم بالتفصيل **في السادسة**
 في كيفية نية الاحتياط وتوضيح المقام ان الوجوه المتصوقة في المقامات **منها**
 ان ياتى المكلف بها بملاحظة احتمال مطلوبيتها في الواقع والقطع بمطلوبتها في الظاهر
 بملاحظة حكم العقل والنقل برجمان الاحتياط **ومنها** ان ياتى بها بمجرد احتمال
 المطلوبية مع قطع النظر من ثبوت مطلوبيتها في ظاهر الشرع **ومنها** ان ياتى
 بها بالنية المرددة كان يقصد بها التقرب والخلاص على تقدير تعلق الامر به
 في الواقع **ومنها** ان ياتى بالنية المرددة بين نوعين منها كما لو قصد ان يتقرب
 باحدهما الى التعيين **ومنها** ان ياتى بها بالنية المرددة بين الفردين كما لو قصد
 التقرب باحدهما المطلوب في الواقع الذي تعلق الامر به او باحدهما الى التعيين
 وتوضيح المقام انه يعتبر في النية قصد التقرب على سبيل الجزم فالظاهر ان العي
 من الاقسام المذكورة انما هو الاول نظر الى انتفاء الوصفين في الباقي مع احتمال
 القول بجهة الثاني ايضا في وجه ضعيف **السابع** لو تعدد الانيان بالمتشبهين
 او المشتبهات فاما ان يكون احد شرعيا كما اذا جاز به شرعي اخر اقوى
 منه مثل نقاذ الفريق ونحوه وعقليتا او عاديتا وعلى التقادير اما ان يكون الفرد
 المتعدد متعينيا كما لو منعه مانع من الصاوة الى احدى الجهات الاربعية بالنسبة
 الى من اشتبه له القبلة او كما لو ضاق الوقت عن الصلوة الى بعض الجهات
 والظاهرة في الجميع وجوبه لانيان بالباقي ويبدل عليه وجوه **الاول** الاستصحاب
 فان المكلف المذكور قد كانت نفسه مشغولة بالصلوة الواقعية المرددة في الظاهر
 بين الجهات الاربعية فيجب ببقائه وقد يورد عليه بان الاستصحاب المزمور لا
 يقضه يكون هذه الصلوة المرددة مندرجة في مهية الصلوة حتى يقضه بوجوبها
 وبعدم جريان الاستصحاب في محل البحث بعد ملاحظة تغير الموضوع فالاحصل
 براءة الفرض عنه وفي كليه ما نظر **الثاني** قاعدة الاشتغال نظر الى ان الانيان
 بالباقي ما يقطع بهما لا مشتال ومع عدمه يحصل الشك في الانتقال فيجب لك
الثالث قاعدة الميود ولزوم الاتيان بالمستطاع ثم انه لو انكشف طابقة
 ما اتى به للواقع قبل الانيان بالمائة اجزاء عنها لانه قد اتى بالمأمور به على
 وجهه مع قصد التقربة والخلاص فيكون بمنزلة **الاشياء** من قد يقال بعدم وجوب
 الاحتياط فيها لو كان الاشتباه الموضوعي في شرط من شروط الواجب كقبلة وتلقب

ونحوها وديا استدلاله بيمين أحدهما انصواف ادلك والم سورة العلم به
 تفصيلا كما في بعض الشروط نفسا اشتراط الترتيب بين العواث وثانها دوران
 الامر بين اجمال هذا الشرط المجهول واهمال الشرط اخر وهو وجوب مقاربة العمل
 بوجه بحيث يعلم بوجوده لواجب وندب المندوب حين فعله وفي كليهما مافضل
 اما الاول فلان المفروض انما هو ثبوت شرطية بمجسما الواقع لا في الشرط العلمية
 كما هو مقصود المستدل واما الثاني فلعدم اشتراطية الوجه نظر الى عدم توقف
 حصول الجزم بها سلمنا ولكن القدر الثابت انما هو الشرطية في اصل العمل بان يقع
 العمل على وجهه ولا تجب فيه الوجه في اجزاء العمل المشتبه على الواجب المندوب سلمنا
 ولكنه انما يكون واجبا مع التمكن اعني القدرة على الاتيان به مستجعا للشرط اجاز
 بوجه من الوجوب والندب حين الفعل اما مع الجزم من ذلك فهو المنعين للسقوط
 دون الشرط المجهول الذي وجب الجزم من الجزم بالثبوت والسر في تعيينه للسقوط على
 ما قرره بعض الامام هو انه انما لو خطا عياره في الفعل المستجوع للشرط وليس
 اشتراطه فمرتبة سائر الشرائط بل تنازع منه فاذا قيد اختياره بحال التمكن سقط
 حال الجزم يعني الجزم من اتیان الفعل الجامع للشرط مجزوما به انتهى **التاسع**
 لو كان الواجب المشتبه احرين مرتبين شرعا كالظهور العموي الموردين بين القصر
 والائتمام او بين الجهات فحل يجتبي في جهة الدخول في احتمالات الواجب الا لاحق
 الفراغ اليقين من الاول با تيان جميع احتمالاته ام يكفي فيه بعض احتمالات الاول
 بحيث يقطع بمصوالت الترتيب بعد الاتيان بمجموع احتمالات المشتبهين اختلاف
 الفقهاء فيه في ذلك على قولين والاقوى لثاني لصدق الاحتثال مع ذلك مع
 عدم قيام دليل على الاعتبار المذكور ولا يجوز فعل الظاهر انما ما والعمر قصرا و
 بالعكس نظرا لمصوالت العلم الاجمالي بخالفه احدهما للواقع فلا يتحقق قصد التفرع
 منه في خصوص العموي اذا كان جاهلا بالخالفه القطعية المزبونة فالظاهر
 الصحة ثم انه لو ضاق الوقت عن الجمع بين المحتملات في مقام يكون مكلفا بالجمع
 ففيه تفصيل **الخامس** لا فرق في المشتبهين بين كونهما مسبوقين بالطهارة كما
 في مورد الرواية او بالنجاسة او غير علوم الحالة السابقة للقاعدة المتقدمة
 ومعقد الاماعات المنقولة ونحوها لروايتين ويحتمل القول بجواز ارتكاب احدهما
 في الاول دون الاخيرتين او في الاولى والاخرة دون الثانية وهو ضعيف نعم

بناء على القول بالاختصاص من الخامسة بصورة العلم كاذب اليه صاحب الحدائق في
 نظر المانصوات لادلة العلم بالعلوم والمان الخامسة غير مجبولة وإنما راجحة إلى
 الحكم التكليفي الذي هو وجوب الاجتناب فينتج بانتفاء العلم التفصيلي يمكن القول
 بالاختصاص ومورد وجوب الاجتناب بصورة كون المشتبه مسبوقا بالعلم بالجملة
 لكنه ضعيف جدا ومستند له نصا في المحاور عشرين وانصبا حد المشتبهين بقا
 الاخر على المنع ويبدل عليه وجوه **الاول** استحباب وجوب الاجتناب لما ثبت قبل
 انصبا بهما وقد يورد عليه بان احدهما ليس واردا في محل ابتلاء المكلف فلا
 يتعلق التكليف بالاجتناب عن الآخر وبان التكليف فرع القدرة على استعمالها
 واحدهما غير مقدور في محل البحث ويتغير موضوع المستصحب في محل البحث فلا
 مسرغ للاستصحاب المزبور وبان حصول القدرة على الاجتناب عن الخبر الواقع
 غير معلوم في محل البحث لان المقدور ما يكون قهلا وقهلا مقدورا المكلف و
 قدرته على استعمال الخبر في هذا المقام غير معلوم فمع ثبوت شرطية القدرة يحصل
 الشك في تعلق التكليف به فاصالة البرائة والطهارة قاضيان بعدم وجوب
 الاجتناب عن البائة وبان الاستصحاب المزبور معارض مع استحتم الاشتغال
 بجمع بين الموضوع منه والتبتم ويضعف الاول بان مجرد وقوعه في محل الابتلاء
 ولو في زمان كاف في تعلق التكليف المذكور وهو حاصل في محل البحث والثاني
 بان القدرة على استعمال الجميع ليس شرطية في ثبوت التكليف بالاجتناب عنها بل يكفي
 مجرد القدرة على استعمال احدها والثالث بان موضوع المستصحب في محل البحث
 انما هو الاناء الموجود في الزمان الثاني لا بجمع الا فائين حتى يتغير بانصبا
 احدهما والرابع بان بقاء القدرة مستصحب في الزمان الثاني بعد لحظة احتمال
 كون الاناء الموجود هو الاناء المحض هذا الاستصحاب مقدم على اصالة البرائة
 والطهارة والخامس بان استحباب وجوب الاجتناب مقدم على استحتم الاشتغال
 وحاكم عليه فينتقل الحكم إلى التبتم **الثاني** بقاء حكم الفصل الثابت قبل الانصبا
 فان ما دل على وجوب الاجتناب عن الشبهة المحصورة من اطلاق الدليل للدال على
 وجوب الاجتناب ومعارض الاصلين مع انتفاء المرجح ونحوهما جار في محل البحث فلا
 مسرغ لاصالة الطهارة في المشتبه الاخر **الثالث** ظاهر الاصحاب فان التبني في
 كلام قاضي بعدم الفرق بين المقامين وقد صح في بعض الفقهاء بقيام الاجماع عليه

لا يجزئ أن المشتبه
لا يجزئ أن المشتبه

الواقع الموثقين المتقدمين فالحاقا ضيقا بوجوب اهرامه فلا فرق بين
ما لو اهرق احدهما وبقى الاخر وبين بقاء الجميع **الثاني عشر** المشتبه المحصور
لاستصحاب طهارة الملاقي شرعا واحتياج التخييس الى دليل وليس طليسا وتوضيح
ذلك ان الساري من حكم الخبر الواثق الى كل من المشتبهين هو الحكم التكليفي اعني
وجوب الاجتناب من باب المقدمة العلمية ولما الحكم الوضع وهو نفس التجاسية
فلا يعقل سلبه اليها بل هي قائمة بما هو نجر ما قاطع فلا يلقى احدهما لم يعلم بملاقاة
الخبر فهو باق على اصالة الطهارة وقد يورد عليه بان الموجب لسقوط اصالة الطهارة
في الملاقي بالفتح انما هو معارضتها باصالة طهارة المشتبه الاخر وهو موجود بعينه
في الثالث الملاقي كسر فيسقط اصالة طهارته ايضا فيجب الاجتناب عنه مقدمة
لواجب الواثق ما يجزئ بان الشك في طهارة الثالث ونجاسته مسبب عن الشك
في طهارة المشتبه الملاقي واصاحبه وقد تقر في تعارض الاصول ان الاصل
المجاري في الشك لدليل بالنسبة الى الاصل المجاري في الشك المسبب سواء كان
معارضه ام معاضدا فاصالة الطهارة في كل من المشتبهين كدليلين بالنسبة
الى اصالة الطهارة الثالث فاذا قاطعنا وجب الرجوع الى ذلك الاصل ثم انه لو
اخر ملاقي ايضا وجب الاجتناب عنها لدخولها تحت الشبهة المحصورة ولو
فقد احد المشتبهين بعد ملاقاته الثالث لم يزل لاصالة الطهارة في الثالث نقص
وجوب الاجتناب بالمشتبه الاخر ولو كان الاشتباه بعد الملاقات والفقد كان
الملاقي مع الباقية من الشبهة المحصورة **الثالث عشر** لو اشتبه احدهما
بظاهر وجب الاجتناب عنهما لعين الدليل المجاري في اصل المشتبهين خلافا لصاحب
المعالم حيث حكم بعدم وجوب الاجتناب معللا بنجور من موده الخبر والواقع في
توضيحه ان حكم المشتبه ليس حكم الخبر فلا يجب الاجتناب عنهما وهو ضعيف لان
اصالة عدم ملاقات التجاسية لكل منهما معارضة مع اصالة عدم ملاقاته لاخر
فاصالة الطهارة لا يجري في شيء منهما وكان الاجتناب عن الجميع مقدمة للاجتناب
عن الخبر الواثق فيجب ذلك بل الظاهر بشمول الموثقين ايضا لمحل البحث لان وجوب
اهرار هذا الاناء المشتبه بالظاهر المستفاد منه ما يدل على وجوب اهرقه معاينيا
على كون الامر بالشيء لا على الامر بمقدامته العلمية بالدلالة الالزامية
العرفية او بفحوى الخطاب **الرابع عشر** في ان وجوب التخييس مع انحصار المشتبهين

هل يختص مورد النوى ويتعلقان بها لا يشمل النوى والذي ينبغي ان يقال ما هو
 به بعض الاملام منه انه ان لم يمكن الجمع بينهما مع القطع بوقوع صلواته مع طهارة البدن
 عن نجاسة العاقبة الحاصلة له من استعمال الخبز اما بتطهير البدن بعد الوضوء
 باحدهما من الماء الاخر او بالصلوة عقيب كل وضوء من الوضوءين تعيين التيمم
 لغوى ما دل من النوى الاجماع على تقديم رفع النجاسة الموجودة على الطهارة المتأخر
 اذ الجمع بينهما في الوضوء يوجب إلغاء حكم النجاسة المتبقية مراعاة للطهارة الحديثة
 المتبقية والجمع بين الوضوء باحدهما والتيمم يوجب لغا احتمال النجاسة الغير المدفوع
 بالاصل مراعاة احتمال الطهارة وكلاهما مدفوع بالنوى المذكورة وان امكن
 ذلك فعلى القول بتحريم الطهارة بالضرحة ذاتية لا شرعية تعيين التيمم فيها
 اما التقليب جازية لحرمة عند تعارضها مع الوجوب وكان الواجب له به وهو
 التيمم بخلاف الحرام ففي التيمم نوع جمع بين الواجب وترك الحرام **الخامس عشر**
 هل يجب لارائة تقبدا او كفيه قولان قيل بالاول ولعله لفظ الامر وقيل بالثاني
 لان الظاهر ان الامر بها كتابة عن عدم الانتفاع بها وعدم وجوب اراقة العين
 من الاناء فضلا عن المتخبر بوثيقه ورود الامر في عدة اخبار بالارائة في كفي
 من المياه الواقعة بوقوع النجاسة فيها ولا تائل بكونه للوجوب يؤيد ذلك ايضا
 فمعلم الاصحاب ويحمل ان يكون الامر بها بيان لا اشتراطها في التيمم لان السؤال
 عن حكم الشخص من حيث انه لا يبعد ما غيرها ويؤيد الصلوة لان مطلق حكمها
 حتى يجاب بوجوب الاوراق والاقوى لثاني لان الظاهر قيام الشهرة على عدم
 الوجوب لتبكت وهو موقفة لكاله الامر على الوجوب سيما بناء على القول بانا طية
 حجية الطواهر بعدم حصول الظن بالخلاف ولان الظاهر شجوع استعمال لفظ الاوراق
 وما شابهه في عدم الانتفاع به مطلقا لا الوجوب لتبدي قبح الامر كمال فيسقط
 عن الاستدلال فلا يدل على الوجوب لتبدي ثم انه على القول باشتراك الاوراق
 في التيمم وكونه واجبا لتبديا فلا يوجب كونه اثما مع ترك الاوراق وهل يصح
 التيمم منه لان الامر بالشئ لا يقتضي النهي عن العتد الخاص وتكون صحته
 مشروطة بالاهراق لانها تقتضيان فالامر باحدهما يقضي بما نصية ايجاد الاخر
 في امتثال ذلك الامر وحرمة الاتيان بها مع ذلك وهو الاثر سببا بناء على احتمال
 كون الامر بالاهراق واردا في مقام بيان الشرطية ليصل للتطابق بين السؤال

والجواب ثم انه لو ترك الالهراق سهوا وتيمم فالظاهر صحة التيمم منه لان البطلان
 انما كان لمكان النهى هو لا يتصلق على الناسي ولو ذكره في الاثناء صح ما اقيم في حله
 اليهودي والباقي فتكون محتمة مشروطة بالالهراق ولو صب احدهما في الآخر
 فاختلفا فلا يبعد القول بعدم سقوط الالهراق والرطوبة الباقية في الاثنائين بعد
 الالهراق متفرقة ولو ضاق الوقت فلم يسعه الجمع بين الالهراق والتيمم قدم التيمم
 وكذا الحال فيما لو تضرع لالهراق من غير فرق بين العذر العقلي والشرعي ولو نام
 الالهراق واجبا اخر فالظاهر تقديم الواجب عليه اذا كان نفسيا لان الالهراق على
 القول بوجوبه واجب غيري فالواجب لنفسه مقدم عليه ولو ناسى واجبا غير آخر
 قدم ما هو الاهم منهما في نظر الشارع ومع عدم ثبوت الاهمية فان ظن باحد الجانبين
 نسي عليه والا فالمرجح هو التيمم العقلي **السادس عشر** لو توشا واغتسل
 لهما معا جهلا بحكم المشتبه او بال موضوع من جهة حصول الاشتباه في المفهوم
 او في المصادق او لهما معا او ناسيا بذلك او سهوا ففي صحة ذلك منه عدهما وجهان
 يمتثل الاول لانه انما كان مأمورا بالوضوء والغسل بالماء الطاهر بحسب الواقع
 وقد حصل في ضمن الشبهة المحصورة والامر الواقع يقتضي الاجزاء وما يقال
 من ان الامر بالالهراق يقتضي النهى عن استعماله في الطهارة والنهى في العبادة
 يوجب الفساد اما لا متناع اجتماع الامر والنهى في محل واحد والتعليق جانب
 النهى على جانب الامر بشهادة العرف وبناء العقلاء اولسا قلنا ما يرجع الى
 اصالة الاشتغال قد فوج بان الظاهر جواز اجتماع النهى الواقع مع الامر الظاهر
 عقلا وبان النهى الواقع لا يقتضي البطلان مع جهل المكلف به كالا يخفى على
 المتتبع في نظائر المسئلة نعم لو كان جاهلا مقصدا فالتمجه البطلان لتعلق النهى
 عليه فالظاهر بعد ملاحظة كونه مأمورا بالشوال في هذا الحال ومحملة الثاني
 وهو الاقوى لان الظاهر من الموثقتين المتقدمتين انما هو كونه مكلفا
 بالتيمم على سبيل الوجوب التيميني لانه الاصل في كل واجب اذا ثبت وجوبه
 بالخطاب اللفظي الوارد في حيز البيان فلا كفاءة بالطهارة الماشية غير جائز
 نعم الاولى لاقتضار فيما ذكرنا على مورد النص واما سائر موارد الشبهة المحصورة
 كما في الثوب المغصوب المشتبه بالمباح ونحوه فالظاهر انه وجب الاجتناب عن
 الجميع الا انه لو صلى فيها معا مع الجهل والسهو والنسيان صح صلواته لان

الاموال التي يقتضيه الاجزاء ولعدم تقبض النجاسة في هذا الحال الساجع عشي
 هل يجوز ازالة الخبث باسرها او بها متعاقبا او لا يجوز وجوه يمتثل الاول لظلال
 الفصل بالماء خرج ما علم نجاسته وبها يدفع استصحاب نجاسة المحل ويمتثل الثاني
 لانه اذا غسل بها متعاقبا يعلم غسله بماء طاهر فيقطع نزول نجاسته السابقة
 وتقصيه بالماء النضر غير معلوم لاحتمال غسله به او لا فلا يؤثر فيه فالماء
 المتقبض مودد بين وقوعه على محل نجس فلا حكم له ووقوعه على محل طاهر فيؤثر فيه
 والاصل بقاء تلك الطهارة سلمتا معا وضتها مع اصالة بقاء النجاسة المعلوم
 شيوها عند ملاقات الماء النضر ان لم يعلم نجاسة المشتبه عنه لكن غاية الذي
 لنا قطع ما يفرج عن قاعدة طهارة الاشياء الا ان يقال بان اصالة الطهارة
 ايضا معاوضة مع استصحاب النجاسة وزوالها غير معلوم في محل البحث فتسقطان
 عن الحجية او يقال بان مقتضى الامر باهراقهما كما يستفاد من الموثقتين
 المتقويتين
 انما هو عدم جواز الانتفاع بشئ منهما في شئ من الاستعمالات اذا كانت من مقتضى
 الظاهر كما يشهد به التبع في الاستعمالات العرفية وظاهر ان ازالة الخبث من
 مناضه الطاهرة فرا فيكون حصول الشبهة مانعا منها ويمكن ان يقال بان مودد
 النصارى انما هو الموضوع للتدبير الخفية يحتاج الى دليل وهو غير ثابت في محل البحث
 وتنبه المناطق غير معلوم فلا عبرة بالمناطق الظن ويمكن ان يقال بانه لا فائدة ح
 في الامر بالاهراق بعد الملاحظة ما عرفت من عدم كونه مقدما لحصول التيمم شرعا
 فتعين حله على عدم جواز الانتفاع به مطلقا صونا لكلام المحكمين عن اللغو ويمتثل القول
 بموجب ازالة الخبث بها احتياطا نظرا لاحتمال وجودها ومقتضىيتها للصلاة والتطهير
 ثانيا عند وجدان الماء لاستصحاب النجاسة مع الشك في صلاحية المشتبه لاذالة
 الخبث والمسئلة لا تتلوه عن اشكال وان كان الاقرب عدم حصول ازالة الخبث بشئ منهما
الشاهد عشر لو فقد احد المشتبهين فهل يجب غسل الثوب النضر بالآخر كما يجب
 يمتثل الاول لان عدم العلم بالنجاسة اولى في نظر الشارع من العلم بها ويمتثل الثاني
 لانه بعد الفصل بحكم بالنجاسة شرعا فلا فائدة في الفصل المزبور الا ان يقال بان
 احتمال حصول التطهير كاف في وجوبه نظر الى استصحاب وجوب غسل المحل مع الشك
 في تعدده ويمكن دفعه تارة بان الشك المذكور انما تعلق بوجوب التطهير في محل البحث
 فالاصل بيقينه بعدم وجوبه كافي سائر التكاليف لا بتلافيه نظر الى عدم ثبوت المقتضى

لثبوت التكليف طوى بان الاستصحاب المذكور انما يجري فيها الى حصول الاشتباه
بعد دخول الوقت واشتغال الذمة بالصلوة فيستصحب وجوب ذلك مقدمة للرأية
اليقينية عن الصلوة الواقعية فلا يشمل صورة حصول الاشتباه قبل دخول الوقت الا
ان يقال بحجة الاستصحاب للتطبيق او يقال بان الوقت ظرف للمأوربه وليس جوبه
مشروطا بل يتحقق الوجوب قبل دخول الوقت وان لم يصب خله قبله فتأمل وثالثا بان
التطهير واجب بالماء المحكوم بالطهارة شرعا والفروض ان الاتناء المذكور محكوم شرعا
بالنجاسة وجوب الاجتناب عنه ولو من باب المقدمة العلمية فلا يجب التطهير وح
فالاقوى عدم وجوب ذلك سيما بناء على القول بكون استعمال القنجر المحرمات الذاتية
او على هذا التقدير يكون الامراء اربعين ارتكاب معلوم الحرمة وترك محتمل الوجوب
يجب خروج جانب الحرمة **التاسع عشر** لا يجوز الفصل من المشتبه بالمحصول
وان قلنا بامكان الجمع بينهما مع القطع بوقوع الفصل الصحيح منه اما بتطهير اليدين
بهذا الفصل من احدهما من الماء الاخر او اما بالصلوة عقيب كل فصل من الفصلين
واستدل لذلك بتفريق المناط بين الموضوع والفصل وعدم القول بالفصل بينهما
سيما بناء على القول بكون استعمال القنجر من المحرمات الأصلية الذاتية فيجب ح
الاجتناب عنها مقدمة للاجتناب عن الحرام الواقعى يؤيده الزاها رافعا
في الموثقين المتقدمين بناء على كونه كناية عن عدم الانتفاع بها مطلقا ستر
ما من **العشرون** لو اشتبه الزاها بالنجس بالطاهر فعدم جواز جماعة بانه يجزئ التيمم
بها معا ولا يجب اهراقها والوجه في ذلك انه في هذا الحال مكلف بالتيمم على الزاها
الطاهر فيجب الجمع مقدمة للتيمم الواقعى اذ من البين ان استعمال القنجر مع عدم
السلية ليس محرما فيكون من قبيل اشتباه الواجب بغير الحرام فيجب الجمع احتياطا
الا ان يقال بان مقتضى الامر بغير القنجر انما هو حرمة استعماله ولو مع عدم السلية
او بغيره امكن قصد القرية بكل منهما للشك في تحقق الطهارة فيه القصص الطاهر
الواقع المردد بينهما في الظاهر غير كاف في المقام لان الجزم في حال العمل شرط في تحقق
قصد القرية فينتفى بانقائه وفي كليهما نظرا لما الاول فلعدم كون استعمال القنجر
من المحرمات الذاتية الأصلية لان الاجتناب عنه يستلزم الحجج في غالب المواضع
او في نوعها وهو منتفى في الشريعة ولتوفر الدواعى لنقله لو كان وكان دلالة الامر
المذكور على الوجوب موهون بما افته الطاهر الاصحاب بل الشهرة المحققة والمنقولة

في الواشنة
الغيب الطاهر

في هذا الباب فحمل على الاستحباب لقيام السيرة المستمرة على عدم الالتزام بالاجتناب عنه في الغالب فيجوز الجمع بينهما مقدمة لان انتقال التكليف الواقع اما الثالث فلانه يجد وجوب الجمع من باب المقدمة العامة يمكن قصد القرينة في كل منهما استئثالا للتكليف الثابت في ظاهر الشئ ثم انه لو قلنا جدم جواز التيمم لما قلنا وجوبه مع حصول قصد القرينة منه كالوكان جاهلا بالحكم او بالموضوع او فاسيا او ساهيا فالظاهر صحة التيمم وجريان احكامه عليه لان المانع من صحة التيمم المذكور على فرض تسليها انما هو كون الاشتباه مانعا من قصد التقرب لهما من جهة تعلق النية عن استعمال القرينة الواقع والمفروض حصوله من جهة عدم تقبض النية عليه في الفروض المزجوة **المحاديث العشر** الظاهران وجوب الاجتناب عن كلا المشتبهين انما هو مع تقبض التكليف بالحرام الواقع على كل تقدير بان يكون كلاهما بحيث لو فرض القطع بكونه الحرام كان التكليف بالاجتناب منجزا فلو علم بوقوع قطرة من البول في احد الاثنتين احدهما بول او متنجس اليول وكهيز لا يفعل بالنجاسة او احد ثوبين احدهما نجس بتمامه لم يجب الاجتناب عن الآخر لانه ان كانت واقعة على الثوب لم تؤثر التنجيس قطعا فالشك المفروض مستلزم للشك في تاثير النجاسة فاصالة الطهارة سالمة عن المعارضة وما يتوهم من ان اصل عدم ملاقات النجاسة لاحدهما معارضة باصالة عدم ملاقاتها للآخر فغيره ما لا يخفى اذ سبق اصل الطهارة مع سالمة المعارضة فيثبت بها المطلوب ولو كانت النجاسة الواقعة على احدهما اشدها من النجاسة الواقعة في لائء النجس كالولوغ والبول بناء على وجوب غسله موقتين فالظاهر لما بالشبهة المحصورة نظرا لمحصل العلم بقبول التكليف باحدهما في الواقع فيجب الاحتياط **الثاني العشر** لا فرق في الحكم المذكور بين ملاقات النجس للمشتبهين وبين ملاقات المتنجس له لشمول لادلة المقدمة بالنسبة اليهما وشمول لفظ الفتة الوارد في الموثقين لهما عرفا ولا بين اقسام النجاسات والمثجسات ولا بين صور الملاقات **الثالث والعشرون** قال بعض المحققين انه لو كان التكليف في احدهما معلوما لا على وجه التجوز بل معلقا على تمكن المكلف منه لم يجب الاجتناب عنه لان ما لا يمكن المكلف من ارتكابه لا يكلف منه بالاجتناب عنه كما لو علم وقوع النجاسة في احد شيئين لا يتمكن المكلف من ارتكابه واحدهما فلا يجب الاجتناب عن الآخر لان الشك في اصل تقبض التكليف لا في المكلف به تكليفا منجزا

ويمكن الإيراد عليه أولا بالالتزام كون تناقض الأصلين في محل البحث موجبا لسقوط
 أصالة الطهارة ولومع عدم ثبوت أصل التكليف بمجرد حصول العلم بالإجماع
 في سقوطها عن الجبته ولولم يكن معتبرا واعتراض عليه قارة بالمنع من تساقطها بعد
 ملاحظة تجريان الأصل بالنسبة إلى كل منهما مع عدم المعارض فيصدق عدم العلم
 بالمعارض في خصوص كل منهما وأخرى بالنقض بالشبهة المحصورة الغير المستبعدة للشرائط
 المتبعة في وجوب الاجتناب كإفاد صورة تعدد المكلف ونحوه وبالشبهة الغير المحصورة
 وقائما بأن التكليف إنما تعلق بالاجتناب عن الغير الواقع فالمقتضى لثبوته في محل
 البحث معلوم والعجز مشكوك فإصالة عدم المانع قاضية بانتفاء المانع فيؤثر المقتضى
 اثره الا ترى ان طريقة الاستصحاب خلفا عن سلف مستقرة على الحكم ببقاء التكليف
 الثانية ما لم يثبت الصدق الشرعي والعقل بل الظاهر قيام الإجماع على ثبوت هذه
 القاعدة الكلية وهي جارية في محل البحث فلو كان مجرد الشك في العجز مانعا من ثبوت
 التكليف لزم إضدام هذه القاعدة بالكلية الا ان يلتزم بجرحها عن أصالة
 البرائة بالإجماع او الضرورة فلا يقاسر بها موضع البحث وهو بعيد اعتراض عليه
 بان المقتضى لثبوت التكليف في محل البحث غير ثابت لانه مشروط بالقدرة والشك
 يستلزم الشك في المشروط نظر الى تعدد الموضوع بخلاف سائر المقامات فان
 المقتضى لثبوت التكليف فيها ثابت والعجز مانع من تعلقها على المكلف فإصالة
 عدم المانع المقررة عند كافة العقلاء كافية في دفع المانع المشكوك فيه الا ان
 يقال بان العجز في محل البحث أيضا مانع من المقتضى الذي هو التكليف لثابت من
 إطلاق الدليل ويقال بان إطلاق الدليل المقتضى لوجوب الاجتناب مطلقا لا أصل
 عدم تنقيده في محل البحث يتمكّن المكلف من ارتكابها والحاصل ان الأصل في كل تكليف
 شرعي ان يكون مخزا ما لم يثبت خلافه وهنا امور لا دلالة لوقولنا باشتراط
 القدرة فانما يسيء في الجملة فلو كان الاجتناب عن الجميع مقدورا ولو في زمان
 كان التكليف بوجوب الاجتناب مخزا مطلقا ولولم يتمكّن المكلف من اجتناب أحدهما
 بعد ذلك للاستصحاب وبقاء حكم العقل للثابت قبل تعدد ذلك وظهور قيام
 الإجماع عليه وخصوصا لو ثبتين فافها قاضيا بوجوب إهراق كل منهما فلا يسقط
 التكليف بإهراق أحدهما بمجرد تعدد الآخر بإهراق أو نحوه الثاني انه لو لم يكن
 أحدهما مقدورا فوضا بالآخر فعدم مقدور فلا يبعد القول بصحة وضوء القاعدة

في الشرط

الاجزاء الثالث لوشك في القدرة وعدمها فان كانت الشبهة حكيمية كالوشك
 في اشتراط القدرة في واقعة كما في المسئلة المفروضة فالظاهر البناء في عدم الشرطية
 ان كان الدليل مطلقا كما في محل البحث والا فيرجع الى الاصول العلمية ولو كانت الشبهة
 موضوعية فان كانت مفهومية فحكم بحكم الشبهة الحكيمية وان كانت مصداقية
 فان كان من المقامات التي ثبت فيها ما ضية الجز كان حكمه كسابقه وان كان مما
 ثبت فيه شرعية القدرة في عدم ثبوت التكليف لان الشك في الشرط يوجب الشك
 في المشروط ثم اندرج ما يظهر في كلام الاصحاب ما ضية الجز في جميع الموارد حيث يمكن
 بثبوت التكليف الشرعية عند الشك في الجز ومقتضاء جريان اصله علم المانع
 في جميع الموارد المشكوك فيها ولا يخلو من قوة هذا اذا لم يعلم الحالة السابقة اما
 بعد العلم بها كما علم بكونه مقدورا في الزمان السابق وشك في وقوعه في الجز المانع
 او علم بكونه عاجزا في السابق وشك في صيرورة مقدوره في اللاحق فيجب بقاءهما
 استصحابا ولو سبق لهما لثبات الجز وقدرة ولم يعلم السابق والحق فالاقرب لبناء
 على ثبوت التكليف مطلقا مع احتمال تقديم جانب معلوم التاريخ فتوجب قبوله على الظن
 تاخر الحادث **الرابع والعشرون** قال بعض المحققين انه لو كان ارتكاب الواحد
 المعين ممكنا عقلا لكن المكلف اجتنبه عنه وغير متمتع به بحسب حاله كما اذا نذر لنفسه
 بين اثناء الاخر لا دخل للمكلف فيه اصلا لم يجب عليه الاجتناب منهما واخرج عليه
 بان التكليف بالاجتناب عن هذا الاءاء الآخر المتمكن عقلا غير متجزئ فاولها
 لا يحسن التكليف الجز بالاجتناب عن الطعام او الثوب الذي ليس بشان المكلف
 الابتلاء به نعم يحسن الامور بالاجتناب عنه مقبلا بقوله اذا اتفق لك الابتلاء
 بذلك بصرية او بملك او باحة فاجتنب عنه والحاصل ان النواهي المطلوبة فيها
 حل للمكلف على الترتيب خمسة بحكم العقل والعرف بمن يعد متمتع بالواقعة المنهى
 عنها ولذا يبعد خطاب غيره بالترك مستهجن الا على وجه التقييد بصورة الابتلاء
 ولعل السرف ذلك ان غير المتمتع تارك المنهى عنه بنفسه علم ابتلائه فلا حاجة
 الى نهيه ضد الاشتباه لا يعلم المكلف بتجزئ التكليف بالاجتناب عن المحرام
 الواقي انتهى موضع الحاجة من كلامه اقول حاصل ما ذكره قدس سره ان
 تجزئ النهي من جانب المكلف على المكلف في صورة عدم الابتلاء به مستهجن وقبيح
 لان غير المتمتع تارك المنهى عنه بنفسه علم الابتلاء فلا حاجة الى نهيه وفيه

ان هنالك امران يقتضيان الفرق بينهما احدهما التكليف المطلق بكلف خارج واقعة
مخصوصة لا يتصل بالكلف بها ولا يشك في عدم حسنه واستحبابه الا على وجه
التقييد بصورة الابتلاء وتأتي بهما التكليف لعام او المطلق الشامل لجميع المكلفين
والظاهر حسن تقييده وعدم استحبابه ولو مع عدم التقييد بصورة الابتلاء
لان حكم الاطراد دافعه للاستحباب لا لدعي في هذا المقام فلا يكون شهرا وغير
المبتلى به لنوا وعشا حتى يمنع من وروده في كلام الحكيم كما لا يخفى على المتأمل ثم انه
لو شك في حسن التكليف للتجزي عرفا بالاجتناب وعدم حسنه الامعلاقا فهل
مقتضى الاصل البرائة من التكليف للتجزى كما هو المقرر في كل ما لو شك كون التكليف
مجزا او معلقا على امر ولكن شك في تحققه او كون المحقق من افراجه او ان الخطأ
بالاجتناب عن المحرمات مطلقة عن غير معلقة والمعلوم تقييدها بالابتلاء
في موضع العلم بتدقيق العرف بناء على القول باشتراط فهمكم بثبوتها بالمرئيت
المانع وجهان الظاهر الثاني لان الاصل في التكليف الواقعية ان تكون منجزة
على المكلفين كما هو مقتضى اطلاق الدليل الدال على ثبوتها لصدق العصيان مع
مما لفتها نعم لو كان الدليل الدال على ثبوت التكليف لبيها كالاتحاد او لفظيا محلا
بجسبة لئلا لا يرجع هو الاصول العلمية الجارية في مطلق الشكوك البدوية
واما اذا شك في قيم التمييز فالظاهر الرجوع الى الاطلاقات لان المطلق المقييد
بقيد مشكوك التحقق في بعض الموارد لا تعد وضبط مفهومه بما يجوز التمسك
به ولو كانت الشبهة مصداقية فالظاهر الرجوع فيها الى الاصول العلمية كما هو
الحال بالنسبة الى سائر الشبهات البدوية **الخاص** وبما الظاهر ان القدر
الثابت في كل من المشبهين انما هو وجوب الاجتناب عنهما من باب المقدمة العلمية اما
سائر الاثار المترتبة على الحرام الواقعة فلا ترتب على كل منهما بل ترتب على استعمال
المجموع ويرجع فيها الى الاصول الجارية في كل من المشبهين بالخصوص فان تكاف
احدهما لا يوجب حذرا على المرتكب **السادس العشرون** لو كان المشبهان
ما يوجب تدريجا فهل يجب عليه الاجتناب عن الجميع ام لا صوح بعض اصحابنا
بالاول حيث قال التحقيق ان يقال انه لا فرق بين الموجبات فعلا والموجودات كدنيا
في وجوب الاجتناب عن الحرام الموقد بينهما اذا كان الابتلاء دافعه وعن لا يتبادر
المناط في وجوب الاجتناب نعم قد يمنع الابتلاء دفعة في التدريجات كما في مثل

المحض فان تم تجزئتكليف الزوج ولحق الحائض قبل زمان حيضها منقوعان قول
 الشارع فاعتزلوا النساء المحض لا تقر بهن حتى يظهرن ظاهراً وجوب الكف عند
 الاجتلاء بالغائض اذا التزم قبل الاجتلاء حاصل بنفسه عدم الاجتلاء فلا يطلق بهذا
 الخطاب كانه مختص بذو الزوج ولا يشمل العزل لانه لا وجه للتعلق انتهت
 يمكن الايراد عليه بما مر من عدم اشتراط ورودها في محل الاجتلاء فالتكليف
 الواقعية ثمانية على ذمة المكلف من غير فرق بين المقامين في التدريجيات
 وغيرها وقد يوجه ذلك بان ثبوت التكليف مشروط بقدره المكلف على طاعته
 ومخالفته في زمان واحد ولا يثبت ذلك الا في صورة وجودها فعلا اقبح الامر
 الشك في القدرة وعدمها فالاصل عدم ثبوت التكليف ويشكل بان العجز مانع
 من تجزئه فالاصل يقضي بثبوته الا اذا كان التكليف المذكور ثابتاً بالدليل اللطيف
 او اللفظي المجل والمرجح ح هو الاصول العملية نعم لو كان مسبوقاً بعدم القدرة كما في
 سائر الامور التدريجية كان مقتضى الاستصحاب عدم تعلق التكليف عليه و
 يشكل بان العلم الاجمال حاصل بمرور القدرة في زمان من الزمن المحصورة و
 هو كاف في رفع موضوع الاستصحاب المفروض لان يتسك في المقام باصالة
 تاخر الحادث فيحكم في الزمان الذي شك في عرضه بالعدم ثم انه لو شك في واقعة
 اخا من الامور التدريجية او من الموجودات الفعلية وقلنا باختصاص مورد
 وجوب الاجتناب بالثاني فلا يبعد لاحاقه بسائر الشبهات المدوية كما صرح ببعض
 الاجلة لان الامور اثريين ثبوت التكليف وعدمه ثم انه لو قلنا بعدم جريان حكم
 الشبهة المحصورة في الامور التدريجية فهل يجب ان نعصر ام لا الظاهر لزوم النقص
 اذا كان المفروض من الشبهات المفهومية وعدم وجوبه اذا كان من الشبهات
 المصادقية ولو قلنا بوجوب الاحتياط فيها ايضا فالظاهر ان الشبهة ان حصلت
 في العبادة المشروطة بقصد القرينة كالوعلم باشتغال ذمته بواجب مود في
 ازمته متعذرة وجب ان نعصر نظر الى عدم جواز الاشتغال الاجمال بتكرار المأمور
 به مع التمكن من الاحتفال التفصيل وان لم يكن في العبادة لم يجب ذلك من غير
 فرق في ذلك بين الشبهات المفهومية والمصادقية **السابع والعشرون**
 لواصل الى ان كتاب احد المشتبهين او المشتبهات فله صور الاولى ان يكون
 بعضاً معيناً وكان الاضطرار قبل العلم او معه قال بعض اصحابنا رة فان الظاهر عند

وجوب الاجتناب عن الباقي لرجوعه الى عدم تجزئ التكليف بالاجتناب عن المحرم الواقع
 لاحتمال كون المحرم هو المضطرا اليه ويصطلح القول بوجوب الاجتناب عن الباقي اذا
 فرق بينه وبين الصورة الثانية من حيث شهول ادلة الشبهة المحصورة للجميع
 لو لم قلنا باختصاص الحكم المذكور بمورد النص قوله لقول بالتفصيل بينه فانظر الى عدم
 شهول النص للصورة الاولى الشافية ان يكون معصاميتا وكان الاضطراب بعده
 قال بعض الاصحاب بان الظاهر وجوب الاجتناب عن الاخر لان الاذن في ترك بعض
 المقدمات العلمية بعيد ملاحظة وجوب الاجتناب عن المحرم الواقع يرجع الى
 اكفاء الشارع في متناول ذلك التكليف بالاجتناب عن بعض المشتبهات ويحتمل كبح
 من وجوب الاجتناب بناء على ان القدرة على استعمال كل منهما شرط في تجزئ التكليف
 المزبور والشك في الشرط بوجبه لشك في المشروط فالاصل برأيه الذم عن وجوب
 الاجتناب عن الاخر ويدفعه ان العجز مانع فالاصل عدمه ثم انه لو شك في حصول
 الاضطراب قبل العلم او بعده فلا يبعد القول بعدم وجوب الاجتناب عن الاخر
 لرجوعه الى المشك في تجزئ التكليف بالاجتناب عن المحرم الواقع الشالكة ان يكون
 المضطرا اليه بعضا غير معين قيل بوجوب الاجتناب عن الباقي وان كان الاضطراب
 قبل العلم الاجمالي مستحكما بان العلم حاصل بحرمته واحد من امور لو علم حرمته
 تفصيليا وجب الاجتناب عنه وتخصيص بعضها على البدل موجب لا ككفا الزم بالاجتناب
 عن الباقي الا ان يقال بان ترخيص ترك بعض المقدمات دليل على عدم اداة المحرم
 الواقع ولا دليل على ثبوت التكليف بما عداه حتى يكون مقتضيا لوجوب الاجتناب
 عن الباقي ويمكن دفعه بان الترخيص بما يستلزم عدم وجوب تحصيل العلم بالموافقة
 القطعية لعدم وجوب الاجتناب عن المحرم الواقع المستلزم للموافقة القطعية فيرجع
 في الباقى الى الحكم العقل القاض بوجوب الاجتناب عن الباقي ولو شك في كون المضطرب
 اليه بعضا معينا او بعضا غير معين فلا يبعد القول بعدم وجوب الاجتناب عن الاخر
 لرجوعه الى المشك في تجزئ التكليف من اول الامر فالاصل برأيه الذم عن وجوب
 الاجتناب عنه ولا فرق في هذه المسئلة بين الاضطراب العقلي والشرعي فلو قسرس
 عليه ذلك او خاف من ترقب الضرر عليه احلم بترك الاجتناب عنه او زاحمه
 واجبا لو يكون اهم منه في نظر الشارع فانه يجزئ عليه الحكم المذكور ولو شك
 في الاضطراب فان علم حاله المشايقة بنى عليه قضاء الحق الاستصحابا والا فلا فرق

البناء على ثبوت التكليف انما كانت الشبهة حكمية او مفهومية واذا كانت حكمية
فيمتثل لقول بثبوت التكليف لان الجزم مانع فالاصل عدمه وقيل بالعدم تمسكا
بانتم يرجع الى المشك في ثبوت التكليف بالاجتناب من اول الامر فالاصل براءة
الذمة عنه **الثامن** في الظاهر انه لا فرق في الحكم المذكور بين كون الاصل
في كل من المشتبهين في نفسه هو المحل والحرمة لان التكليف في كل المقامين
ثابت في الواقع فيجب لاحتمال تحصيل البرائة اليقينية كما هو قضية قاعدة
المقدمة العلمية ولعدم جريان الاصل فيهما لاجل معارضته بالمثل فوجوده كذا
التاسع في الظاهر انه لا فرق في الشبهة المحصورة بين حصول العلم الاجمالي
بين كونه ناشئا من الاشتباه في المكلف به كما في المشتبه بالخروج الفرض نحوهما
وبين كونه ناشئا من الاشتباه في المكلف كما في الخشخاش لاداء الاجالا بحجرة احد الباسه
الرجل والمرثه عليه والوجه في ذلك ان المانع من اجراء الاصل في كل المشتبهين
بالشبهة المحصورة هو العلم الاجمالي بثبوت التكليف المتعلق بالمكلف وتعارض
الاصلين وانتفاء المبرح وهذا يبينه تحقيق محل البحث الثلاثون لو كانت الشبهة
في المشتبهين ناشئة من اشتباه التكليف بالنسبة الى المكلفين كواحد من الخ
في ثبوت المشتبه فالظاهر عدم وجوب الاجتناب على كل منهما منظر الاجمالي لاصل
في كل منهما ما يجد ملاحظة المشك في تعلق التكليف الواقع بالنسبة الى كل منهما وما
يتوهم من ان العلم الاجمالي المفروض من قاض يتعارض لاصلين المذكورين المقتضى
لنسا قطعا فغيره ما لا يخفى ما لان لفظ العلم الوارد في اخبار البرائة منصوب الى
العلم التفصيلي كما صرح به بعضهم او كما تامل على علم المكلف باشتغال ذمته
بالتكليف مخيرا ولو اجالا فلا يشمل العلم الاجمالي الموقد بينه وبين غيره ولو قلنا
بوجوب الاجتناب في محل الفرض فلو دامت الجناية الدائرة بينه وبين من لا يصح
تعلق التكليف عليه شرعا كالصبي فمخوف في وجوب الاجتناب وهذه فتا يحتمل
الاول لاصالة البرائة مع الشك في تعلق اصل التكليف باحدها ويمتثل الثاني
لان الجناية من الاحكام الوضعية الشاملة للصبي وان لم يجب عليه الفصل قبل البلوغ
فالعلم الاجمالي به يحق بيقين بثبوت التكليف الا اذا قلنا بعدم ثبوت الاحكام الوضعية
وارجاعها الى التلقينية او كان المعلوم الاجمالي من الثبوت التلقيني المحضة وهل يجوز
لها ان يدخلها مع السجرام لا فيه قوله لان قيل باليمن ولعله لان كلاهما يقع باشتغال

أم كاصح

بأحد تكليفين إما حرمة النحول والمسهل ونحو الآخر عنه فيجب الاحتياط والظاهر
 الجواز لعدم كونه منكراً بالنسبة إلى التخرج فعدم علمه به وعدم علم الناس به يكونه
 منكراً إلا أن يلتزم بكفاية العلم الجمالي ويلتزم بتساقي الأصولين بعد حصول العلم
 الجمالي وهو يجوز لأحدهما الاقتداء بالآخر لا القرب الثاني لأن الظاهرة الحديثة
 من شرائط الواقعية فيجوز إخراجها فيجب الاحتياط في المقام ويلحق على الظاهر اشتباه
 وقوع قطرة من نجاسة على أحد يدي في شخصين فيجوز فيه التفصيل المتقدم في الحاق
 قيامهما وجهه وأما غيوشياها فما كان في يديها أو مطروحة بينهما وإن كان كل واحد لهما
 لواحد فهو من الشبهة المحصورة وما لم يكن كذلك فليل عدم الحاقه بها مطلقاً
 قيل باللاحق إذا كان استعماله مقدراً لها وقيل بالحاظرها مطلقاً أنه لو اضطر
 أحدهما إلى ارتكاب أحدهما فلا تقرب سقوط التكليف عن الآخر وإن قلنا بجواز الاحتياط
 مع فقد المكلف كما لا يخفى **الحادى والثلاثون** لو اشتبه أحد المشتبهين بغيره
 من المحصور قيل بإجراء حكم الظاهر عليه تمسكاً بعدم العلم بدخول الخبر في المشتبه
 والمتيقن من الشبهة المحصورة هو ما دخل الخبر يتيقن فيها إلا ما دخل المحتمل للغة
 ويحتل قويا القول بإجراء حكم المشتبه عليه لأنه لو انضم الثاني إلى الأول كان كله
 شبهة محصورة ويحتل التفصيل بين ما إذا انضم فيبقى على حصوه وبين ما إذا
 انضم فيندرج الجميع في غير المحصورة فيجوز في الأول حكم المحصور دون الثاني وجوز
 والاقوى الثاني لشمول الأدلة الدالة على وجوب الاجتناب عن الشبهة المحصورة
 بالنسبة إليه وقد عرفت الإشارة إليه في مسألة اشتباه أحد الأثابين بالمشتبهين
 بظاهر الثاني **والثلاثون** قال بعض الفقهاء لو كانت الأثابات أكثر من واحد
 أو كان المشتبه غيراً فاعكس كغيره وشبهه أو دخل أحد أفراد المشتبه في أفراد آخره
 فهل يجوز عليه حكم الإزالة لا وجهان أقولها الإجراء في الأولين دون الأخراول
 أما وجوب الاجتناب في الأولين فشمول أدلة الشبهة المحصورة بالنسبة إليهما نظراً
 إلى تنجز الخطاب الواقع وإطلاق المؤقتين وأما استثناء الأخير فالظاهر أنه لا وجه
 بعد اشتراك الأولين بحسب شمول الأدلة المتقدمة لها الثالث وقد ثبت طهارة
 أحد الأثابين وطهارة الفردين بالبيئة المستحصنة لجميع شرائطها وبأخبار ذوي اليقين
 كان فاسقاً في الكفاءة بمجرى العدل الواحد مطلقاً قوياً ولو حصل الظن بالطهارة
 والحد من غير الكماوات الشرعية لم يلغى اليقين الرابع **والثلاثون** إذا وقع

التعارض بين البيهقيين في الماء بالطهارة والنجاسة بما لو اشتبه أثناء الظاهر
فله صور الأولي ان يقع التعارض في أثناء واحد بان يشهد احد البيهقيين ببرئ
النجاسة له في وقت معين وتشهد الأخرى بعدمه كادعاء حامل مخطئة في ذلك الوقت
والقطع بعدم حصول النجاسة لعدمه وقد اختلفوا في ذلك على احوال
اربعة فذهب جماعة منهم الى انه يحكم المشتبه بالنجس لمقتضى وهو الحكم بالعلانية
في القواعد وولده في الشرح والشهادة لثالث في بعض فوائده وهو الاظهر وهو
جماعة الى تقديم بيئته الطهارة وحله لا اعتناؤها بالاصل وجماعة الى الحكم
بتساقط البيهقيين والرجوع الى اصالة الطهارة لان العلم الاجمالي بخالفته احكم
البيهقيين للواقع موجب لسقوطها عن الجحمة كما هو مقتضى طريقة البيهقيين
الموضوعات اذ لا يعقل جحيتها مع القطع الاجمالي بخالفته احدهما للواقع فبقى
اصل الطهارة سالما عن المعارض لان يقال بان ما دل على جحيتها شامل للصورة
المعارضة فيعمل باربع البيهقيين مع ثبوت الارضية لاحدهما وتغير تخيل عقليهما
انتقال المبرج كما هو مقتضى القاعدة في تعارض الحقوق وجماعة الى تقديم بيئته النجاسة
والعمل بها لانها نافذة عن حكم الاصل وبيئته الطهارة مقررة والناقل مقدم على
المقرر عند التعارض ولو اذنتها لا احتياط ولا نفا في معنى الاثبات والطهارة في
النفي الصورة الشافية ان تعارضها في انائين بان تشهد احدهما بان النجس المحلوك
اجمالا هو هذا بيئته ويشهد الأخرى بانه الاخر وقد اختلفوا في ذلك على احوال
اربعة الاول انه كما مشتبه بالنجس هو الحكم عن الفاضلين والشهيد وغيرهما
الثاني انه تسقط البيهقيان للتعارض ويبقى الماء على اصل الطهارة وهو الحكم عن
الشيخ في الخلافة الثالث التفصيل بانه ان امكن الجمع بينهما وجب الا يحكم باصل
الطهارة وهو العلامة في المختلف الرابع التفصيل بين امكان الجمع بينهما وعده
فيحكم بنجاسة الانائين في الاول دون الثاني فيجوز فيه الرجوع الى القرعة ويحتمل
طرح الجمع والرجوع الى اصالة الطهارة للقول الاول ان الاتفاق حاصل بين البيهقيين
على نجاسة احوال الانائين والتعارض بما هو في التبيين فيحكم بما لا تعارض فيه فيتوقف
في موضع التعارض وللقول الثالث ان الماء على اصل الطهارة ولا يلزم بموجب القول
من الفريقين ولا من واحد منهما دليل فوجب طرحهما ويبقى الماء على اصل الطهارة وللقول
الثالث انه مع امكان الجمع يحصل مقتضى نجاسة الانائين فيثبت الحكم ومع امتناع

الجمع يكون كل واحدة منهما يصنفها اول من تكذيب الاخرى فيجب طرح الجميع الرجوع
 الى الاصل الصورة **الثالثة** ان تشهد احد البيتين بفحاشة احدهما من غير
 تقييده بزمان خاص وسبب خاص وطهارة الاخر كذلك والاخرى بفحاشة الاخر
 كذلك والاخرى الحاقه بالشبهة المحصورة وجوب الاجتناب عن الجميع الصورة
الرابعة ان تشهد احدهما بفحاشة احدهما لا فائدين والاخرى بفحاشة الاخر والظاهر
 وجوب الاجتناب عن الجميع معا بين البيتين وعملا بقاعدة الشبهة المحصورة
الخامس في الثلث لو اشتبه المطلق بالمضاف وانحصر الماء بها وتضاهى معا كما
 يستفاد من قواعد الاصحاب مقدمة لاداء الواجب وامتنال للتكليف الثابت في الواقع
 المردد بينهما مع ان شرعية التيمم مشروطة بفقدان الماء المطلق فينتف بامتناعه
 ولو امكن خلطها بحيث يعود المضاف مطلقا وجب تقييدنا على الظاهر تحصيل التمكن
 من الامتنال التفصيل وعدم الموضوع لها معا ولو خلطها فشك في صيرورة مطلقا
 او مضافا فالاقرب وجوب الجمع بين الموضوع وبين التيمم تحصيلا لليقين
 بالطهارة الواجبة **السادس في الثلث** لو انصب احدا لا فائدين من المشتبه
 بالمطلق فالظاهر وجوب الموضوع والتيمم ويحتل وجوب التيمم فقط لعدم وجوب
 المقدمة الاحتمالية وهو ضعيف للاجماع المنقول على وجوب الجمع وتحصيل البرائة
 اليقينية موقوف على الجمع فالاحتياط يقتضيه وجوبه **السابع في الثلث**
 لو انقل احد المشتبهين بمضاف طاهر فان قلنا بفحاشة ملا في الشبهة المحصورة
 وجب الاجتناب عنه مطلقا والاحتياط صور **الاول** ان يصب المضاف في المطلق
 شيئا فشيئا بحيث يحصل الشك بعدا تصدب الجزء الاخر فيه في بقائه المطلق على
 الخلافة والظن بقاؤه حكم الاطلاق قضاء لحق الاستصحاب المجازي في المقام كحار
 موضوعا **الثانية** عكس ذلك والظاهر بقاءه على المضافة **الثالثة** ان
 يتصل احدهما بالآخر من غير امتزاج والظاهر ان كلاهما يلحقه حكم **الرابعة**
 ان يمتزج احدهما بالآخر من غير استهلاك وخ فربما يتوهم كونه واسطة بين
 المطلق والمضاف نظر الامتناع الامتزاج الحقيقي فيجب استحباب كل منهما على
 حاله ومقتضاه الحكم بعدم وجوب الاجتناب عن الاجزاء المضافة الموجودة
 في الماء المفروض والاجتناب عن اجزاء المشتبه الواقعة فيه وما يقال في
 دفعه من ان وجود العلم الاجمالي في المقام مانع من جريان الاصلين المزبورين

نظرا الى تقارضهما في نفسا قطان قد فوج بما قر من عدم كونه مانعا من جريان
 الاصليين بل يجري كل منهما في موده والظاهر انه لا يجري عليه جميع احكام المطلق
 ولا جميع احكام المضاف فلا يظهر شيئا من المحدث والخبر وكذا يتبين ان كان كرا
 نظرا الى جواز التفكيك بين الاحكام المتلازمة في الاصول العلمية والسفر ذلك
 ان الماء الواحد كما يمكن شرعا ان يكون بعضه طاهر وبعضه نجس بماء مع الامتزاج
 للاجماع المنقول المعتمد بقوة الفقه الفخامة الخامسة ان يستهلك المشتبه المطلق
 والظاهر في المنع عنه وفي العكس يبقى الماء على المنع السادسة ان يحصل الشك
 في الامتزاج وعدمه والظاهر البناء على عدم الاستصحاب ولو شك في دأمره
 بين الاستهلاك وعدمه مع القطع بحصول الامتزاج بغيره على عدم الاستهلاك
 ويجري ذلك ايضا في صورة اشتباه احد المشتبهين بطاهر اخر غير المضاف هذا
 مقام استعماله في الشرب اما في مقام رفع الحدث والخبر به في صورة الاحتجاج
 فيجوز الاكتفاء باستعماله اذا قطع بورد اجزاء الطاهر على المحل وفيه ان الماء
 الواحد لا يتصف بالاباحة والمنع فاما ان يدعى زوايا المنع بالامتزاج المذكور
 وهو موقوف على الاعتصام او الاستهلاك والمفروض عدمها او يقال بمرابطة
 المنع وهو المتعين **الثامن** الثلاثون لا فرق بين اشتباه النجس المعين بالطاهر
 او اشتباه مود الفخامة الواقعة في احدهما من غير تعيين وتوهم الفرق بينهما
 ضعيفا **التاسع** **والثلثون** انما الحكم بالاباحة الملاق مع عدم بقا اثر المشتبه
 فيه فلو سئل ثوبه باحدهما منع من الصلوة فيه الا بعد جفافه ولو لم يجز باحدهما
 منع من الواجب وحاظه اكله لا يبركان الرطوبة الباقية حتى للمشتبه مندرج
 تحت الحكم الثابت له **الاربعون** قال بعض الفقهاء لو استعمل احدهما ثم غسل اثره
 بالثاني ففي الحكم بنجاسة المحل وطهارته او بنجاسة الحالة السابقة وجوه من ان
 استعمال النجاسة لا يندفع باستعمال الطهارة لان الاجتناب باللازم الاول
 لا ينافي الثاني ومن ان تقارضهما قاض يقضاهما فيرجع الى قاعدة الطهارة
 ومن ان الانتقال عن الحالة السابقة معلوم وعودها مجهول فالاصل عدمه و
 حيث ان النجس لا يؤثر في النجس بنجاسة الطاهر لا يؤثر في الطاهر بطهارة فلو علم
 بتاثير ما يشبه الحالة السابقة في المحل فلا يستصحب بخلاف ما يصادها ويلزم
 لو تقاطعا على رفع الحدث الحكم بطهارة محل الحدث ونجاسة ما حوله وهو غريب وعلى

الأخير فيجب استعالمها جميعا في إزالة الخبث وقد مر الكلام في ذلك هل يجب التحص
 في الأثامين المستقبهين لتفصيل الظاهر منهما عن التحص ويجوز التيميم قبل التحص أو
 يفصل بين صورة القطع بإمكان التفخير فيجب وبين عدم علمه به فلا يجب جوه
 يحتمل الأول لأن حجة التيميم مشروطة بفقدان الماء فالشك في الشرط يستلزم الشك
 في المشروط ويحتمل الثاني لإطلاق الموثقين المتقذين متين وإطلاق الإجماعات المتقوية
 ويحتمل الثالث لأنه في الصورة الأولى واجد للماء قطعاً فيجب التحص مقدماً لتفصيل الظاهر
 منها وفي الثانية أنه غير واجد خلافاً لنظر إلى وجوب إزالتها ولو فقدت له التحص
 سقط عنه هذا كله في الشبهة المحصورة وأما الشبهة الغير المحصورة فالمعروف بين
 الأصحاب عدم وجوب الاجتناب عنها ويبدل عليه وجوه **الأول** الإجماع نص على
 تحققة جاعة من الأصحاب كآفة الفوائد والروض وعن جامع المقاصد وغيرهما
 ادعى بعضهم قيام الضرورة عليه في الجملة وبعضهم بأن نقل الإجماع عليه مستفيض
 بل الظاهر أنه في الجملة ما لا خلاف فيه بين الأصحاب لأن شذوذهم **الثاني**
 الاستصحاب وتقريبه أن القدر الثابت تنجزه على المكلف من التكليف الشرعية
 إنما هو ما كانت ثابتة بالعلم التفصيلي أو الإجمالي الحاصلة ضمن الشبهة المحصورة
 فالاستصحاب بقاء البرائة الأصلية في الشبهة الغير المحصورة وقد يورد عليه
 تارة بمعارضته مع استصحاب الاشتغال فإن الاناء الغير إذا اشتبه بغيره من غير
 المحصور لو نوضاً المكلف من أحدهما يحصل له الشك في حصول البرائة من الطهارة
 الواجبة عليه فالأصل بقائه ومقتضاه وجوب الجمع بينه وبين التيميم في محل البحث
 وأخرى بمعارضته مع الأخبار الدالة على وجوب الاجتناب عن التحص الواقع للقائه
 بوجوب الاحتياط في محل البحث من باب المقدمة العلمية فالأصل عدم كون الغير
 المحصور مانعاً من تنجزه على المكلف بعد ما عرفت من أن الأصل تنجز الخطابات
 الواقعية وثالثاً بانجية الاستصحاب منوطة بعدم قيام الحيل على وجوب الاحتياط
 وهو هنا محقق نظر إلى إطلاق الدليل القاطع بثبوت التكليف في الواقع المقتضى
 لتنجزه على المكلف وبضعف الأول وان أصالة الاشتغال في محل القرض معارضة
 مع استصحاب الطهارة وقاعدة الطهارة الثابتة في الأشياء عموماً وفي المياه
 خصوصاً وقاعدة الطهارة مقدمة على ذلك لأنها من الأصول الموضوعية فتثبت
 بها الطهارة فيثبت عليها برائة الذمة عن التكليف القاطع بوجوب الوضوء بالآلة الظاهرة

والثاني بعدم كون تضاد العلم الإجمالي محل البحث ما نفا من جريان الأصلين للنتيجة
في كل من المتشبهين كما يبينه مفصلا والثالث بالادلة الدالة على عدم وجود
الاحتياط في الشبهة الغير المحسوسة **الثالث** ما يستفاد من كلام صاحب الجداث
وغيره من أن ما دل على وجوب الاجتناب عن الخبر لا يشمل غير المعلوم منه اقل انه
موضوع للمعلوم او لاثبات الخبر منصفة اليه او لانه القدر المتيقن فيرجع في الباقى
الى اصالة العدم ويؤيده ما قيل من ان الجحاسة وغيرها من الاحكام الوضعية
ليست بمجولة في انفسها بل هي تابعة للاحكام التكليفية فمنع الشك في شوقها يرجع
الى اصالة البرائة اذ لا دليل على وجوب الجمع بين المحتملات في محل البحث ويورد عليه بان
ما دل على وجوب الاجتناب عن الخبر كسائر التكليفات الشرعية شامل للامر الواقع
لان الاطلاق موضوع للامور الواقعية ففى شاملة للشبهة المحسوسة ثم قد ثبت
في بعض المقامات كون العلم ما خذ فيها على سبيل الموضوعية ولا ربط له محل البحث
وبان اشرفه لا خيارا الى الامور المعلومه ممنوع لانه يتوقف على قيام قرينة عليه هي
مفقودة في محل البحث وبان التقصير على القدر المتيقن الذى هو المعلوم ما لا وجه
له فى المقام بعدم ملاحظة الحلاق الدليل الثاني بوجوب الاجتناب عن الخبر الواقعى
ثم لو كان الدليل الدال على ثبوت التكليف محملا او منصفا الى بعضه كما يمكن القول
بالاقتصار على المتيقن في الخروج عن اصالة العدم المقررة عند كافة العقلاء **الرابع**
استقرار طريقة العقلاء على عدم الالتزام بوجوب الاحتياط في الشبهة الغير محسوسة
وعدم تقيح ترك الاحتياط فيها وعدم صدق العصيا على مخالفة القطعية المتحققة فيها
الاترى لفرق الواضح بين العلم بوجود السهم في احدا ناثنين او واحد من الاناءات
الموجودة في البلدان العقلية فيكون بوجوب الاحتياط في الاول وعدم وجوبه
في الثاني وهذا يكشف عن حكم العقل القاطع المتقضي لعدم وجوب الاجتناب عن جميع
المتميزات فيها **الخامس** ان صحة التيمم مشروطة بفقدان الماء الطاهر وهو هنا
موجود فيجب لوضوء منه كما هو قضية مفهوم الآية والاخبار والاجماع القاطنة
بعدم اقتعال الحكم على التيمم مع وجود الماء **السادس** ان الاحتياط في الشبهة الغير
المحسوسة لو كان واجبا لوصول النية لتوفر الدواعي لنقله لو كان فعدم الدليل دليل
العدم بل لا يبعد دعوى لسيرة المستمرة على عدم وجوب الاحتياط والاجتناب عن جميع
اطراف الشبهة **السابع** ما احتج به بعض المحققين من ان الغالب يعلم ابتلا المكلف

لا يبين معين من احتمالات الشبهة الغير المحصورة ويكون الباقى خارجا عن محمل
 ابتلائه وقد تقدم عدم وجوبه للاجتناب في مثله مع حصر الشبهة فضلا عن المحصورة
 وقد يورد عليه تارة بما قرئ من عدم اشتراط كون جميع افراد الشبهة واقعا في محل ابتلاء
 واخرى بان الدليل اخبر عن المدعى قد يكون جميع افراد الشبهة واقعة في محل ابتلاء
 المكلف في موضع خاطف والاولى ان يقال ان حسن التكليف وتجزئه مشروط بكون
 استعمال جميع افراد الشبهة مقدورا المكلف اذ مع انتفاء اثر يحصل الشك في نقلته
 على المكلف وعدم تعاقبه اذ لو كان الخبر واقعا في الاثناء الذي يقدر المكلف المذكور
 على استمالة ارجان خلق الخطاب به وان كان واقعا في الاثناء الذي لا يقدر على استمالة
 لم يميز ذلك فالاصل برائة المدعى عنه الا ان يقال بان الشك المزبور يرجع الى الشك
 في الخبر وعدمه وهو مانع من ثبوت التكليف فالاصل عدمه فامل **الظاهر** ان
 البرائة فان المانع من اجرائها ليس الا العلم الاجمالي بوجود الخبر والحكم المرتد بين
 الافراد الغير المحصورة فانه انما يجب الاجتناب من باب المقدمة العلمية ووجوبه
 انما يشترط الاجل وجوب دفع الضرر وهو العقاب الخوف وجوب الموافقة القطعية و
 تحصيل الاستئصال الحقيقي للتكليف الواقع وظاهر ان كثرة المحتملات في الشبهة الغير المحصورة
 وجوب عدم الاستئصال بالضرر المعلوم وجوده بين المحتملات فلا يجري ذلك في المحتملات الغير
 المحصورة وقد يورد على ذلك **الاول** ان اخبار البرائة قاضية بارتفاع التكليف المشكوك
 فيه ما لم يعلم بثبوت العلم اعم من الاجمالي والتفصيلي فكما انما لا تقضي بارتفاع التكليف
 في الشبهة المحصورة كذلك لا تقضي بارتفاعه في الغير المحصورة ويجب عنه بالفرق
 بين المقامين فالعلم الاجمالي محتمل في الشبهة الغير المحصورة لسبب كثرة افرادها
 بخلاف الشبهة المحصورة فالشبهة الغير المحصورة ملحقمة بالشبهات البدوية وقد
 يدفع ذلك بان مجرد احتمال العلم الاجمالي في الشبهة الغير المحصورة لا يمنع من
 صدق العلم بالتكليف فيها عرفا ومع ثبوت صدق اطلاق العلم عليه كيف يتقبل
 التمسك باصالة البرائة في كل واحد من الافراد والحاكمة بالشبهات البدوية الا ان
 يقال بان ضوابط لفظ العلم فيها الى العلم التفصيلي او يقال بان اخبار البرائة لما
 كانت مفرقة للطريقة المقررة عند العقلاء في وجوب الاحتياط مع العلم وعدم
 وجوبه مع عدمه فيكون الامر انما يند بناء العقلاء فخرج عدم التزامهم بوجوب
 الاحتياط في المقام كما في ارتفاع التكليف **الثاني** سلمنا جريان اصالة البرائة

في الاصل العلم بالبرائة
 على وجه الاحتياط
 على وجه الاحتياط

في كل واحد من أفراد الشبهة الغير المحصورة لانها لا تقع بطهارة ذلك الفرد المشتبه
 افعه الامر تقع بانتفاء الائم والمواحدة في استعماله وهو لا يشترط في الطهارة
 الشبهة الا ان يتسكح باستصحاب طهارة كل فرد منها الثالث اننا منع
 من استقرار طريقة العقلاء على عدم وجوب الاحتياط في المقام ضرورة ان العقل
 مستقل بوجوب اطاعة الله تعالى بعد ورود التكليف وهو يتحقق بوجوب الاحتياط
 اذ لا مضادة الاطاعة بمجرد الاجتناب عن بعضها فتأمل **التاسع** ما احتج به
 جماعة من لزوم المشقة في الاجتناب ولعل المواد به لزومها في اغلب افراد هذه
 الشبهة لا غلب افراد المكلفين فيشمله ما دل على ارتفاع الحرج في الشبهة وقداورد
 عليه بوجه **الاول** بعض المحققين ان ادلة نفى العسر والحرج من الايات
 والروايات لا تدل الا على ما كان فيه ضيق على مكلف فهو مرتفع واما ارتفاع ما
 كان ضيقا على الاكثر عن هو عليه في غاية السهولة فليس فيه امتنان على احد
 فيه تفويت مصلحة التكليف من غير تداركها بالتسهيل ويمكن ذلك لان الاجتناب
 عن جميع اطراف الشبهة في الغير المحصورة فيستلزم الحرج بالنسبة الى نوع المكلفين
 فادلة الحرج قاضية بارتفاعه بل يدل على ذلك ايضا ما ورد من دوران الاحكام
 مدا والسهولة على الاطلاق اعترض عليه بالمنع من كون الاحتياط في محل البحث
 مستلزما للحرج بالنسبة الى غالب المكلفين لعدم كون جميع اطراف الشبهة واردا في
 مورد ابتلائهم والاجتناب عما كان منها محلا للابتلاء ليس مستلزما للحرج على الوجه
 المذكور وتوضيح المقام ان الحرج باعتبار مواده على اقسام احدها التكليف
 الحرج شخصي بالنسبة الى مكلف شخصي ولا اشكال ولا خلاف في ارتفاعه فانها
 الحرج النوعي بالنسبة الى شخص لمكلف كما لو كان الاجتناب عن جميع اطراف الشبهة
 مثلا مستلزما للحرج بالنسبة الى مكلف خاص كالفحص عن الشبهات المصادقية
 المتحققة في الطهارة والنجاسة والحلية والحرمة والتذكية وعدمها ونحو ذلك
 والظاهر ارتفاعه **ثالثا** الحرج النوعي المتحقق بالنسبة الى غالب المكلفين وان
 يكن مستلزما للحرج بالنسبة الى مكلف خاص بسبب وجود خصوصية اصلية او
 عارضية فمراعاة موضوع الحرج والظاهر ايضا ارتفاعه لما ورد من دوران الامر
 مدا والسهولة على الاغلب **رابعا** الحرج الاغلب المتحقق بالنسبة الى اغلب المكلفين
 وفيه اشكال لان الاحكام المستلزمة للحرج في الغالب دليل على ارتفاعها في غير

من الادلة الدالة
 على عدم وجوب
 الاجتناب المشقة

المورد المحرجي والظاهر ان الشبهة الغير المحصورة من هذا القبيل لان كثير من احوالها
 حرجي فيتحكم الحكم بها دون ما عداها **الثاني** ان قاعدة الميسور بيدل على وجوب
 الايمان بالبعث الميسور وعدم سقوطه بتفسير الجميع ويحاج عنه بوجه **احدها**
 ان خبر الميسور ضيف سندا ولا جاور له في هذا المقام الا ان يقال ان تمسك
 الاصحاب في كثير من المقامات يكشف عن اعتبار سندها ولا يمكن ان يكون حسن
 سندها مقبلا وبعضه ضعيفا واعترض عليه بورد الامر بالحيين في آية البشا
 فاذا تحقق الثبوت بالشبهة الى بعض مدلول الخبر دون احوال البعث المتبين
 معترضا دون الباقية **ثانيها** ان تخصيص القدر الحرجي من القدر الغير الحرجي ايضا
 يستلزم المحرج فيكون منقيا فلا يحيل الاحتياط المتوقف على الفصل ان يلجأ بالاحتياط
 على القدر المتيقن والرجوع في الباقي الى الاصل ويقال بتعين البناء على الظن كما في
 سائر المقامات القياسد سبيل العلم فيها بحسب الغالب **ثالثها** ما قاله بعض
 المحققين من ان قاعدة الميسور انما تقضى ببقاء التكليف لثبات بالامر ولا تنبوت
 التكليف للمشكوك فيه من اول الامر كما فيها من فيه وفيه نظر **الرابع** ان ادلة المخرج
 معارضة مع الطلاق الدليل المقتضى لوجوب الاجتناب عن جميع اطراف الشبهة والنسب بينهما
 اهم من وجوبه وفيه ما لا ينبغي اما **اول** فلان قاعدة المخرج حاكمة عليها ومفسرة
 لدلوها لاها تادل على ان التكليف والحكام الثابتة في الدين لا يرش شيئا منها حرجيا وان
 الاختصاص الادلة الشرعية يستلزم ان لا يبقى لقاعدة المخرج مورد الشبهة اما **ثانيها**
 فلا حجة قاعدة المخرج عليها من وجوه عديدة لقيام اجماع المحصل على تقديمها على
 مسائل الادلة ولا اعتضادها في محل البحث بالوجوه المقدمة **العاشرة** حجة
 من الاخبار المعتمدة الدالة على ذلك وهي على اصناف منها الاخبار الواردة في
 مقامات خاصة كالآثار والمصنعة بالاجامات الدالة على طهارة الماء عالم يعلم
 بنجاسته والمراد به العلم التام في نظر الى وجود العلم الاجمالي ضمن اليك المشكوك
 الطهارة بين افرادها الغير المحصورة فاستثناء غير المحصور منها يستلزم ان لا يبقى
 للاخبار المزبورة مورد وكذلك الاخبار الدالة على كون الجلد المشكوك فيه محكوما
 بالذكاة حتى يعلم كونه ميتة بعينه فانه ظاهر في العلم التفصيلي والاحتياط الوارد
 الدالة على حمل ما في سوق المسلمين على الصحة فانها قاضية بجهل اعتبار العلم الاجمالي
 المحقق في جملة بعض ما في سوق المسلمين للواقع والاخبار الدالة على حمل فعل

من الادلة الدالة على
 علم وجوب الاجتناب
 عن الاخبار

المسلم وقوله ويده على الصحة والافعال الدالة على وجوب تصديق صاحب اليد
والدالة على حمل قول لو قيل وضله على الصحة بل وبغيره لك من سائر الطرق الشرعية
فان العلم الاجمالي حاصل بمخالفة حصول الاحكام المستفادة منها الواقع في ضمن
الافعال الغير المحصورة فحملها على الصحة مع ذلك دليل على عدم اعتبار العلم الاجمالي
المفروض وهذا الاستقراء يكاد يفيد القطع بالمطلوب كما لا يخفى ومنها بعض
الاخبار الدالة على ان مجرد العلم بوجود الحرام بين المشتبهات لا يوجب اجتناب
عن الجميع مثل ما عن محاسن البرق عن ابي الجارود قال سألت ابا جعفر عليه السلام
فقلت اخبرني من راعى انه يجعل فيه الميتة فقال امن اجل مكان واحد يجعل فيه
الميتة حرم جميع ما في الارض فاعلمت فيه ميتة فلا تأكله وما لم تعلم فاشترى بيع
وكل والله ان لا تعرض السوق فاشترى اللحم واليمن والمجن ومن الله ما اظن كلهم
يؤمنون هذه البرية وهذه السودان الخيرة وجه الدالة من وجوه **الاول** ان قوله
عليه السلام امن اجل مكان واحد الخ يظهر ان مجرد العلم الاجمالي بوجود الحرام لا يوجب
الاجتناب عن محتملة وربما اورد عليه بان المراد جعل الميتة في الجبن في مكان واحد
لا يوجب الاجتناب عن جبن غيره من الاماكن وكلام في ذلك لانه لا يوجب الاجتناب
من كل جبن يمتثل ان يكون من ذلك المكان فلا دخل له بالمدهى قوله عليه السلام فاعلمت
فيه ميتة فلا تأكله فان التقييد بالعلم يدل باختصاص المنع من الاكل وعدم اعتبار
العلم الاجمالي **الثاني** قوله عليه السلام وما لم تعلم فاشترى بيع وكل فان تجوز هذه
الامور يدل على اباحة جميع افراد الشبهة الغير المحصورة اما الظهور ان ذكرها من باب
المثال فيم غيرها او لعدم القول بالفصل بينها وبين غيرها من افراد الشبهة الغير المحصورة
الثالث قوله عليه السلام والله ما اظن كلهم ييقنون فان الظاهر من اعادة العلم
بعد تسمية جامع حين الذبح كالبرية والسودان واعترض عليه بان الملام منه عدم
وجوب الظن والقطع بالحلية بل يكفي اخذها من سوق المسلمين بنائه على ان السوق
امارة شرعية لحال الجبن المأخوذ منه ولو من يد مجهول الاسلام الا ان يقال بان سوق
المسلمين غير معتبر مع العلم الاجمالي بوجود الحرام فلا مسوغ للارتكاب الا لو كانت الشبهة
غير محصورة **ومنها** الاخبار الدالة على حلية كل ما لم يسم حرمته تفصيلا كما مر عليه
منها فانها بظاهرها وان عمت الشبهة المحصورة الا ان مقتضى الجمع بينهما ان يماثل
على وجوب الاجتناب بقول مطلق هو حمل اخبار الرخصة على غير المحصورة وقد يورد عليه

بوجه الاول ما ذكره بعض المحققين من ان المستند في وجوب الاجتناب
 في المحصورة هو اقتضاء دليل نفس الحرام المشتبه لذلك بضميمة حكم العقل وظاهر ان
 اخبار حمل الشبهة لا يشمل صورة العلم الاجمالي بالحرام **الثاني** ما ذكره ايضا من ان
 لو سلمنا شمولها لصورة العلم الاجمالي حقيقته لا تشمل الشبهة الغير المحصورة ايضا ولما
 وجوب الاجتناب بضميمة بغير الشبهة الابتدائية اجماعا فهي على مجموعها للشبهة
 الغير المحصورة ايضا اخبره طلق من اخبار الرخصة والحاصل ان اخبار الحمل نص
 في الشبهة الابتدائية ولكن اخبار الاجتناب بغير الشبهة المحصورة وكلا الطرفين
 ظاهرا في الشبهة الغير المحصورة فاخراجها عن احدها وادخالها في الاخر ليس حجا
 بل ترجيح من غير مرجح الا ان يقال ان اكد افراد الشبهة الابتدائية ترجع بالوجه الى
 الشبهة الغير المحصورة لا نعلم غالبا بوجود الخبر الحرام في الوقائع المجهولة بغير
 المحصورة فلما خرجت هذه الشبهة عن اخبار الحمل لم يبق تحتها من الافراد الا النادر
 وهو لا يناسب مساق هذه الاخبار فتدبر **الثالث** ان الجمع يتوقف على الشاهد
 الشرعي والعرف وكلاهما مفقودان في محل البحث وقد بوجه ذلك بان اخبار الحلية
 شاملة للشبهة المحصورة ايضا الا انها مخصصة بالادلة المتقدمة الدالة على وجوب
 الاجتناب عن الجميع فيها فيبقى الشبهة الغير المحصورة مندرجة في الاخبار **فروع الاول**
 هل يجوز ارتكاب جميع المشتبهات في غير المحصورة تدريجا ام يجب بقاء مقدار الحرام
 او لا يجوز الارتكاب اذا قصد ذلك من اول الامر ويجوز مع عدم وجهه او اقل ظاهر
 كلام جمع من اصحاب الاول كما هو مروي عنهم والمستند فيه امران احدهما قاعة
 الحجج والبرهان المستمرة على عدم الالتزام بالاحتياط فيها وقد يورد عليها بان قاعة
 الحجج غير جارية في المقام لما مر وعدم قيام السيرة على ارتكاب الجميع حتى يقضي بجواز
 واما قامت على ارتكاب بعض الاحتمالات وعدم الاجتناب عن بعضها طرانا للشبهة وثانيها
 انهم لا العلم الاجمالي في الشبهة الغير المحصورة بواسطة كثرة الاحتمال فلا يصح الاحتياط
 على انظار العامة كما يشهد به بناء العقلاء الا ان يقال بان الموافقة القطعية
 واجبة عقلا وفلاكتا با دمنة كما يشهد به قوله تعالى اطعوا الله الآية ولا
 تحصل مع مخالفة الجميع اقصى الامورمكن القول بجواز الاكتفاء بالاجتناب عن البعض
 بناء على كونه بدلا شرعيا عن الواقع وهو لا يقضي بعدم وجوب الموافقة القطعية
 في محل البحث ويجاب عنه بالزام صدق الطاعة عليه وتوضيحه ان طريقة العقلاء قاضية

في انه لا يجوز ارتكاب
 جميع المشتبهات في غير
 المحصورة

بالحكم يكون الصداق المثل للواجبات التفصيلية والمعلومه اجمالا في الشبهة المحصورة
 عند مجاز في مصداق المطلق فيصدق على من اجتناب عن الغاسات التفصيلية وفي الشبهة
 المحصورة انه يقتضي لخطاب اجتناب عن التقييد كذا الحال بالنسبة الى سائر المقامات والقول
 الثاني انه يستلزم طرح الدليل الواقعي الدال على وجوب الاجتناب عن الحرم الواقعي
 كالمخز في قوله لاجتناب عن المخز لان هذا التكليف لا يقطع عن المكلف مع علمه بوجود المخز
 بين المشتبهات غاية ما ثبت في غير المحصور الا كقوله في مثاله يتولد بعض المحتملات فيكون
 البعض المتولد بكذا ظاهريا عن الحرم الواقعي للوجه الثالث ان قصد ذلك قصد الحماقة
 والحصية فيستحق العقاب ومصادفة الحرم وما يقال من ان قصد الحصية لا يوجب
 استحقاق العقاب سيما بعد ملاحظة ما ورد من ان نية السؤال لا تنكح فدل على بانه
 بعد تسليم ذلك ان القصد المذموم مقرون بالفعل فيكون ارتكابه موجبا للاستحقاق
 العقاب بعد ملاحظة صدق الحماقة عليه ثم انه بناء على القول بجواز ارتكاب الجميع فلو
 اشبه المؤمن بكثير من الكفار الذين جاز قتالهم وكانت الشبهة مندرجة في غير المحصور
 فهل يجوز قتل الجميع ام لا وجمان يجهل الجواز لا ضلال العلم الاجمالي وممكن مثل الحماقة
 في عرف العقلاء على ذلك ولا يبعد القول بالمنع لان امر القتل مشددا في الشرع فيستفاد
 من مجموع الاخبار المشتملة على التهديد عليه وجوب التجنب عن ذلك ثم لا يبعد القول
 بجواز قتل البعض على اشكال **الثاني** يعرف المحصور من غير المحصور بما ذكره
 جماعة من الاصحاب ان المرجح فيه الى العرف فما كان غير محصور في العادة بمنجه انه يصير
 معه لاما انتع عنه لان كلاهما يوجد من الاعداد قابل للعد والمحصور واعترض عليه
 مضافا الى انه انما يتجه اذا كان الاعتماد في عدم وجوب الاجتناب على اجماع المتقول على
 جواز الارتكاب في غير المحصور وعلى اجماع من اتفقوا من غير هذه العبارة الكاشفة
 عن اناطة الحكم في كلام المحصور بما ان قصر العد في تحقيق فيما مشاوبه لغير المحصور
 كالالف مثلا فان عكس الف لا يبعد عكس الف ويظهر من بعضهم تقييد عكس العد زمان
 قصير ومنها ان المداوم فيها على استلزام الحجج وعده فالشبهة الغير المحصورة ما كان
 الاحتياط فيها مستلزما للحجج التوقيفية بالنسبة الى غالب المكلفين بخلاف المحصورة
 ومنها اضمحلال العلم الاجمالي في نظر العقلاء فان كانت بحيث لا يصدق الصعيان مع
 عدم مراعات الاحتياط فيها كانت من الشبهة الغير المحصورة والا فمن المحصورة
 ومنها استمرار السيرة المستمرة على عدم الالتزام بالاحتياط فيها فانه يشق من الحماقة

فما مضى من
 من غير المحصور

بغير المحصور الثالث لو شك في واقعة الها محصورة أم غير محصورة فهل يجب
 الاجتناب عن المخرج أم لا وجهان يمتثل الاول لان المقضي لثبوت التكليف بتحقيقه
 هو اطلاق الدليل القاطع بثبوت التكليف بحسب الواقع وكثرة الاقراحيث تندرج
 المشتبه في غير المحصور ما نعت فالاصل عدمه وتوضيح الحال ان الاصل في التكليف
 المستفادة من الطرق العقلية او الشرعية ان تكون ثابتة على ذمة المكلف مع تنوع
 شروط مفصلة في محالها كالبلوغ والعقل والقنطرة ونحوها اذ يحتاجها في قبح
 لاتفاق العقل والنقل على وجوب الاطاعة وقبح العصيان والمفروض تحقق هذه الشرائط
 في محل البحث فيحكم بثبوته وللوجه الثاني ان الشك المزبور يرجع الى الشك في ثبوت
 التكليف من اصله نظر الى دوران الغرض بين الاقل والاكثر المصادفة في الترتيب
 فيقتضي على الاقل كاتقرر في الاصل وقد يورد عليه بان كثرة الافراد المقتضية
 لصيرورة الشبهة من جهة في الغير المحصورة من الامور الوجودية المسوقة بالعدم
 فاستصحاب العدم والقاعدة يقضيان بانتقائه فينتزع عليه ما ثبوت التكليف في محل
 البحث وقد يجاب عنه بانه بعد تسليم جريان الاستصحاب في محل البحث وتزويج الاشياء
 عليه انما يجري اذا كانت افراد الشبهة مسوقة بالمحسورة اما لو كانت مسوقة
 بعدد مقتضى الاستصحاب المفروض عدم وجوب الاجتناب عنها وكذا الوجه يكونها
 محصورة في زمان وغير محصورة في زمان اخر ولم يعلم السبق والحق فان مرجح
 الى الشك في ثبوت التكليف من اصله فالاصل براءة الذمة عنه نعم انما الكلام
 في الشبهة الابتدائية وتوضيح الحال فيها انه لو كان الدليل القاطع بعدم وجوب
 الاجتناب عن الشبهة الغير المحصورة هو اضلال العلم الجمالي وبناء العقلاء على عدم
 وجوب الاحتياط كان الشك المفروض واجبا الى الشك في ثبوت التكليف على مقتضى
 اصالة البرائة واستصحاب العدم هو عدم ثبوته وان قلنا بان وجبه دلالة الخاصة
 كالسيرة وقاعدة المخرج والنصوص الخاصة فان كانت الشبهة مفهومية فالتمسك
 بثبوت التكليف والاقتصار على القدر المتيقن من التحصيل لان الاصل بقا المطلق
 حتى يثبت التقييد وان كانت الشبهة مصداقية فالانظر الرجوع فيها الى التمسك البرائة
 فتم الرابع تثبت المحصور من غير بكمات تثبت به الطهارة والنجاسة كالبيتة و
 اخبار صاحب اليد وغيرها الخاص لظاهر ان شبهة الاكثير من الشبهة المحصورة
 لعدم جريان الدلالة المتقدمة بالنسبة اليها فبقيها دليلا على وجوب الاحتياط مع وجود

في الكثير
 من الشبهة
 كالتكليف

العلم الإجمالي سالما عن المعارض الستة لو فرض محتملات الواجب غير محصورة
 نحو على اثنين أحدهما أن يكون الواجب مردا باعتبار شرطه وأوجهه والظاهر
 سقوط الاعتقال في هذا المقام بل يجيب الاحتياط لتفصيل الواقع أقصى الاحتياط الشرط
 والجزء فلا وجه لتزاد المشروطا وسأوثاقها ما يكون نفس الواجب مردا بين أمور
 غير محصورة والظاهر أيضا عدم سقوطه إذا كان مستتبها للشرائط المختبة في فهم العلم
 الإجمالي وإن قلنا بما إذا ارتكاب الكل في الشبهة الغير المحصورة والوجه في ذلك أن
 الكل هنا ما يعلم به مخالفة الواجب الواقعين المخالفة بخلاف ما لو كانت الشبهة
 تخريبية فإن فعل الحرام لا يعلم به إلا بعد ارتكاب الجميع وقد يوجد عليه فاقه بأن
 العلم بمخالفة الواجب الواقعين المخالفة إنما يجب لصحيا إذا كان المكلف قاطعا على
 اعتقال الواجب زمان العلم بالمخالفة وهذه القدرة غير ماضية في العلم بالعلم
 وأخرى بالترام المنع من حرمة المخالفة القطعية في هذا المقام بعد ملحظة أن العلم
 العلم الإجمالي من جهة كثرة أطراف الشبهة والحواس الأولى أن القدرة الثابتة من جهة
 القدرة إنما هو القدرة العرفية وهي ماضية في جلاء من المقامات ومع عدم حصولها
 يمنع من تعلق التكليف الواقع المتحقق في من المشتبهات وعن الثاني بالمنع من
 احتمال العلم الإجمالي بل الظاهر أن طريقتة العقلاء قاضية بجملة المخالفة القطعية
 في محل البحث وهل يجوز الاقتصاد على واحد لعدم العلم بالمخالفة القطعية مع
 الاحتياط بتحصيل الموافقة القطعية فيه تفصيل وتوضيحه أن المسئلة صورا
 عديدة الأولى أن يكون المكلف المذكور مقدورا على الاحتياط بالالتيان بالجميع
 مع تيسر تحصيل الموافقة القطعية والظاهر وجوب الاحتياط بل لا يبعد القول
 بالمخاطبة بالشبهة المحصورة موضوعا وجه الصورة الثانية أن يقتصر البعض
 الغير المعين مع تيسر الباقية وفيه وجهان يمتثل للاقتصاد على واحد إذ به يندفع
 بهذا المخالفة القطعية وكان التكليف في الواقع ساقط فلا مقتضى لإيجاب
 مقدما منه العلمية وإنما وجب الاتيان بالواحد فردا من المخالفة القطعية ويمتثل
 وجوب الاتيان بما يتيسر من المحتملات ويدل عليه وجوه الأولى أن اللازم بعد
 الالتزام بجملة مخالفة الواقع مراعاتها ما يمكن وعليه بناء العقلاء في أوامهم
 العرفية فإن صدق الطاعة لا يتحقق إلا مع ذلك وقد يوجد عليه تارة
 بأن استقرار بناء العقلاء على وجوب الاحتياط في محل البحث إنما هو لتحصيل الموافقة

فيا بدلا على وجه
 الاتيان بها
 بين المحتملات

القطعية فتح صدور حصول العلم بها أو قسره فيسقط التكليف بأخرى بالتزام جواز
 الاكتفاء بالواحد التخييري عن الواقع كما نشاهد في جملة من المقامات ويدفع الأول
 الفرق بين المقدمات العلمية وبين المقدمات التفصيلية المختصة فان بناء العقلاء
 قاضيه بعدم سقوط البعض الأول من جهة احتمال كونه مأمورا به في الواقع
 بخلاف الثاني فان سقوط ذبها مستلزم لسقوطها الاكتفاء بالواحد التخييري عن
 الواقع انما يكون مع نقل الشايع عليه امام مع عدم فرض حكم العقل بوجوب مراعات
 الواجب فيجب مراعاته حتى يقطع بعدم العقاب اما الحصول الواجبا وسقوطه بعدم
 تيسر الفعل وهذا لا يحصل الا بعد الاتيان بما يقتضيه **الثاني** قاعدة الميسور وما لا
 يبركه فانه يقتضي بعدم سقوط البعض عند تعدد البعض فاما **الثالث** استحسان
 وجوب الاتيان بالبعض للثابت قبل تسلي البعض لغير المعين يقينا وقد يورد عليه
 تارة بانه انما يجري فيها لو حصل العذر بعد اشتغال الذم بالتكليف لواقع فيستقيم
 بقاءه في الزمان الثاني لانها اذا حصل العذر قبل ذلك كما لو كان حاصلا قبل
 البلوغ او قبل دخول الوقت بناء على كونه شرطا في تعلق التكليف وانحوها الا ان
 يقال بالبحينة الاستصحاب للتقليد او يتمسك بعدم القول بالفصل بين المقامات اخوة
 بالمانع من جريان الاستصحاب لمفروض نظر الى تبيد الموضوع وفيه نظر **الرابع**
 قاعدة الاشتغال فان احتمالا للوجوب وترتب العقاب على المخالفة الواقعية مع عدم
 قيام دليل على او شرعى على كونه معذورا يوجب مراعات الاحتياط بالاتيان بما
 تيسر للصورة الثالثة ان يحصل المانع في بعض معين منها وفيه قولان يظهر من بعضهم
 القول بعدم وجوب الباقي نظر الى عدم العلم بوجود الواجب بين الباتة فالاصل
 براءة الذمة عنه وذهب جماعة الى الوجوب ونسبه بعض المحققين الى المشهور
 ولعله لقاعدة الاحتياط واستصحاب بقاء التكليف وقاعدة الميسور الصوفا الواضحة
 ان يحصل الشك فان المانع هل حصل في البعض لغير المعين او في البعض المعين مع
 العلم بوجود المانع اجمالا روح فان علم حالته السابقة بنى عليها والافضل القول ببطلان
 وجوب الاتيان بالباتة في صورة حصول المانع في البعض المعين فالاصل براءة الذمة
 عنه لعدم العلم بثبوت التكليف وعلى مذهب المشهور وجوب الاحتياط للصوفا الخامسة
 ان يحصل الشك في ان المانع هل حصل في البعض ام لا روح فان علم حالته السابقة
 بنى عليها والا فلا قوي وجوب الاحتياط لان اصله عدم المانع من كهور المختبر

عملا لمقتله وأما إذا جاء الإيهام كما يظهر للفتق في نقاش المسئلة ويظهر الجدل في
 الأول فالظاهر أنه لا فرق فيما ذكرنا بين قسم الاتيان ببعض أطراف المشتبه بين
 القسمين من الأهمية أو الغنى المراد بينهما سواء علم بقصد من تحصيل العلم به بعد
 الفحص أو شك في نوعه أو علم بجده الشاخي أنه لو كان الاحتياط مستلزما للفحص عليه
 فالظاهر أن حكمه حكم القسم الذي بنياء الثالث لوشك في مورد أن الاتيان
 به هل هو واجب فيجب الاحتياط مع اشتباهه في مورد غير محصورة أم حرام لا يجب الاحتياط
 فيها فيه وجهان أحدهما عدم وجوب الاحتياط لاستصحاب العلم وأصله البرائة عنه
 السابع لا فرق فيما ذكرنا بين الشبهة الحكمية والموضوعية مفهومية كانت أو
 مصداقية الفرج السابع إذا كان الحرام مراد بين أمور غير محصورة فالظاهر أنه
 لا يجوز أن يجمع أطراف الشبهة وضعة واحدة في زمان واحدة مستلزما العلم
 بالمخالفة التفصيلية حين المخالفة وما ذكر من جواز أن تكاليف جميع فاما هو لو
 ارتكبتها على سبيل التدريج والفرق بينها ظاهرا لظاهر الثالث أن شيئا لم يجز المخالفة
 التفصيلية في الشبهة الغيلة المحصورة إنما يحكم بجواز ارتكاب الحرام المشتبه فيختص
 الحكم المذكور بالأحكام التكليفية أما الأحكام الوضعية فلا تشكل في ثبوتها
 فلو اشتبه القسمين أمور غير محصورة وكافة الجميع أثناء ظاهرا مخبر قطعا المقتضى
 في الماء المضاف الماء قد يكون مضافا بإصلاحه كياه الفواكه ونحوها وقد يكون
 بالعارض عند مخالطة المطلق ما يخرج من الطلاق واليه يشير تعريفنا من الفقهاء
 من أنه كلما اعتمد من جسم أو مزج به مزجا يسليه الطلاق الاسم وأورد عليه بأن
 هذا التعريف غير مطرد ولا منصف لانتفاضة طردا بالمصعد من الأنوار وعكسا
 بالدم المخصى مثلا وإجاءوا عنه بأن هذه التعريفات كلها الغلطية على قانون اللغة
 وهو تبديل اسم باسم آخر شهر منه وإن كان اتما من موضوع نحو الصداقة نبت
 ولا يبيح التعريفات اللفظية رعاية الأفراد والافلاك الأولى أن يقال أن
 المدار في تعيين المضاف من المطلق إنما هو على صحة السلب عدما لكن مع العلم
 بالمحال لا مع الجهل والافتد يكم الجاهل بالمضاف العادم للاوصاف بأنه مطلق
 فلا فرق بحسب الظاهر في سلوب الاسم بين قلة المزج وكثرته ومساواة كون
 المدار على صدق الاسم والمضاف كله ظاهري نفسه مع طهارة أصله بالانجاء بالذوق
 ولأن الأصل في الأشياء الطهارة إلا ما نقل الشارع على نجاسته لأنها مخلوقة لتلحق

المشتبه
 الماء المضاف

في إسناده
الشيخ
في إسناده

العابد ولا يمسك لا تنقاع الكامل لا يظهر رقا ولا مستحباب لمهارة الملاق له واستحباب
البرائة الأصلية فاصالة البرائة من وجوب البرائة **مسئلة** لا يرفع المضاف
حدثا ولو اضطررا على المعروف بين الاستحباب بل خلاف كما عن الموسط والسرا والجاما
كما في المدارك والتهذيب النية والمذكورة والنهاية والتهذيب والذكر وغيره اختلفنا
للمحك عن الصدق في الهداية ولا ما في تجوز الوضوء والنسل بماء الورد مطلقا والحكي
من قوم من اصحاب الحديث منا تجوز الوضوء والمغنى تجوز المهاراة به اضطررا والحكي
هو الاقل ويدل عليه وجه **الاول** ما قرئ من الاجماع المستفيضة والاجماع
الحاصل المستفاد من التبع في كلمات الاستحباب ومخالفة جماعة منهم لا تمتنع من حصول
الكشف منه **الثاني** قاعدة الخياط فان الاشتغال اليقيني بالوضوء والنسل
يستلزم البرائة اليقينية ولا تحصل الا مع الوضوء والنسل بالماء المطلق مضافا
الى استحباب بقائه التكليف بها وبالنايات المشروطة بها **الثالث** قوله تعالى
فان لم تجدوا ماء الاية وجه الدلالة ان الماء حقيقة في المطلق للتبادر وعدم
صحة السلب ومختر سلب اسمه حقيقة عن المضاف او منصرف عنه بملاحظة
شيوخ المطلق وجوا واستعمالا ولو كان الوضوء حائرا اجبر لم يجز التيم عند فقد
وايضا فان وجوب التيم في الاية الشريفة معلق على فقد الماء المطلق فيعلم منه نقض
الواسطة وما يقال من حل الامر في الاية على الوجوب الحقيقي او حل الماء فيها على
عموم المجاز فيجاز لا يصار اليه بغير دليل **الرابع** قوله تعالى وانزلنا من السماء
ماء طهورا وجه الاستدلال كما في المختلف انه سبحانه خلق التطهير بالماء النازل
من السماء فلا يكون غيره مطلقا اما المقدمة الاولى فلانه تعالى ذكر ذلك في
مقام الامتنان فلو حصلت المهارة بغيره كان الامتنان بالانتم اولي ولم يظهر
للتخصيص فائدة ويناقش فيه بجواز ان يخص احد الشيعين المميزين بها بالذكر اذا كان
ابلق واكثر وجودا وعم نفعا وظاهرا ان التخصيص بالذكر لا يخص في التخصيص بالحكم
فتأمل **الخامس** قوله عليهم السلام في المعترة انما هو الماء والصعب وكلمة انما
للمحص وبشهادة العرف وقضاء العادة ونقرأ هل للفترة حجة الصدوق كما في جملة من
الكتب ما رواه سهل بن زياد عن محمد بن عيسى بن عبيد بن يوسف عن ابي الحسن
عليه السلام في الرجل يتوضأ بماء الورد ويقنسل به قال لا بأس بذلك والجواب
ان هذه الرواية مع شدتها وضعفها سندها باعتبار اشتغالها على سهل بن زياد وهو

ما وضعيف على المشهور سيما بعد ملأ حلة ضعفها ايضا بما فيها للاصحاب بل الاجماع
 المتقدم على الصدوق والناظر عتد مع عدم عقاومتها لما قد منا من الدلة فلتخرج
 او تحمل على ارادة الورد بكسر الواو وعلى ماء طريح فيه بعض الورد حسا مكررا ولا ينيل
 خبثا على الاخرى ويدل عليه وجه القول الشهرة العظيمة المحققة والمنقولة فان
 المعروف بين الاصحاب انما هو ذلك بل الظاهر قيام الاجماع عليه لانقراض خلاف
 المخالف **الثاني** الاجماع المنقول في كلام بعض النحويين **الثالث** استحباب تقاء
 الخبث وجوبه لا اجتباب غيره ومن ملاقيه وجوب تطهير الرجل واستئمانه الاشتغال
 بالصلوة المشروطة بطهارة البدن واللباس وقائمة الاحتياط المجارية في العبادات وشا
 على اجمالها **الرابع** تقييد الفصل بالماء في بعض النجاسات كقوله عليه السلام لا يمسح
 من البول الا بالماء وقوله عليه السلام في ولوغ الكلب غسله بالتراب اول مرة ثم
 بالماء وقوله عليه السلام في الرجل الذي اجنب في ثوبه وليس معه ثوب اخر غيره قال
 يصب فيه واذا وجد الماء غسله وقوله عليه السلام في بول الصبي يصب عليه الماء قليلا ثم
 يصب وقوله عليه السلام فيمن اصاب ثوبا نصفه دم او كره قال ان وجد ماء غسله وان
 لم يجد فاصط فيه الخيرة للذين الاخبار وهي كثيرة في ما كان متفرقة ويتم الاستدل
 بها عدم القول بالفصل وبان استقرار هذه الاخبار في هذا الظن عموم الحكم فتأمل
 بتفهم الناطق **المختص** انصاف لفظ الفصل الوارد في الفصل بالماء المطلق كقوله
 اغسله في المركومتين وغيره من الاخبار وهي كثيرة جدا لان الفصل هو المتعارف
 المشايخ المتبادر الى الذهن عند الترتيب فالخيار الامر به ظاهرة في وجوبه تبيينا لانه
 المتبادر من الاخبار سيما بناء على القول بان الفصل حقيقة شرعية في استعمال الماء فتأمل
 وما يقال لانه لامناطات لكون الفصل بالماء احدا لا فردا ولا مفهوم له فغيره لا يخرج **السائل**
 ما في بعض الاخبار من المحصو كقوله لا يجزى فيه الا بالماء ومفهوم الشرط في اخر ونحوها
 بتقريب ان لفظ الماء موضوع للماء المطلق او منصرف اليه **السابع** الاجماع على نهائتها
 المباشرة بملاقات النجاسة فتجبر بملاقاتها للثوب ولم يثبت هنا كون الانقضاء اشلا فاضيا
 بطهارة ما بقى منها على الثوب والماء خرج بالاجماع ونحوه وينتظر براخر لا ينبغي تفصيل المضم
 بالملاقات فلا يحصل به تطهير اذا لم يجزى مثله **الثامن** مساوات الخبث للحدث
 في المعنى على وجه فتأمل وحكى عن المفيد المرتضى القول بمجاز رفع الخبث به استنادا
 للاجماع والرواية كاطلاق الامر بالتطهير بالفصل وكان المقصود حصول ازالة النجاسة

في امر لا ينبغي
 الخلاف فيه

بالحق فوافق لما ورد من غسل الدم بالصاق ومن طهارة اليد المضمضة من البول بجميعها على
 الحائط ولقولاه قتالي وقيامك فليقر ذلك غير الماء كالحل بلوغ في التطهير والحل ضعيفا
 الاجماع فلما قلته لفتوى الاكثر بل لظاهر قيام الاجماع من بعد زمان السيرة على
 عدم جواز ازالة الخبث به واما الرواية فلم نجد منها في كتاب الاصحاب اثر فمضى ضعيفا
 بالارسال واما اوامر التطهير والصلح في منسوفة الى استعمال الماء المطلق لفئة
 وشرا على وجه الحقيقة كما خرج به بعضهم او على وجه ظهور الارادة لذلك غاية
 الامور الاجمال للموجب لسقوط الاستدلال واما كون المقصود حصول ازالة النجاسة
 فغير مستفاد من الخبر بل المفهوم منها خلافه بل المقصود من الطهارة ازالة
 بالماء المطلق كما يفهم من استقرار جزئيات الموارد الامر فيها بالصلح في الثوب
 والبدن والاولى واما ما ورد في رواية البصاق والمسح على الحائط منها ضعيفتان
 بعدم العمل بها ولعل من الاصحاب عنهما واما الالية فلا حاجة الى الراد بناء على ثبوت
 الحقيقة الشرعية في لفظ الطهارة وما يشق منها ومجوز على ارادة التفسير والنتيجة
 عن النقائص ان قلنا ببقائها على المعنى القوي واما دعوى كونها الملقاة في التطهير
 فمسموعة لو ارد به الحق ومنوع لو ارد به الشرع والمعتبر في ازالة النجاسات هو
 الثاني لانه المتيقن بعد ثبوت النجاسة فيتعين التطهير بالماء المطلق فالقول
 بعدم قيام الحائط لاشتراط الطهارة بالماء المطلق بجميع النجاسات بل المتيقن انما هو ايجاب
 ازالة العين مما لا وجه له بعد العلم بتحقيق النجاسة واحتياجها الى المزيل القطعي
 ينص المضاف بمجرى الملاحظات للنجاسة قلت ام كثرت تغير احلا وصافهها ام لا وسواء
 كان الماء قليلا ام كثيرا ولو كان اكرارا وعليه مذهبي لاصحاب وفي المختار والمنتهى
 والتذكرة والذكري والروضة بين الاجماع عليه وبديل عليه ايضا الاجماع المحصل
 والمنقول على ان كل رطب ينحس بالملاقات وان كل ما ينجس متساويا لسطوح شرعي
 اليه النجاسة ولما قيل من ان ينحس الماء القليل بالملاقات يوجب تنحس المضاد
 القليل بالملاقات بطريق اولي فاذا اثبت تنحس لكثير منه بعدم القول بالفصل
 قائل وللخبر **وهنا ما رواه زرارة في الصحيح** عن ابي جعفر عليه السلام
 قال اذا وقعت الفارة في السمن فماتت فان كان جامدا فالفها وما يليها وكل
 ما بقى وان كان ذائبا فلا تأكله واستنصب به والزيت مثل ذلك ومنها ما في الخبر
 عن قدر لجنبت فاذا في القدر فارة قال يراق مرقها **وهنا ما في خبر اخر** عن قطرة

نفيذا وجر مسكر قطعت في قد فيه لم كبير قال يهراق الموق الحديث وما يقال من
 ان الامرياء الهراق لا يدل على النجاسة لعدم التلازم فيها فندفع به انه وان لم يكن
 ثابتا عقلا لكنه ثابت اجماعا على انه قد يذهب ان الامرياء الهراق يدل بالالتزام على
 النجاسة وعدم اشتغالها على تمام المدعى لينا في صحة الاستدلال وثبت الحكم في النجاسة
 بعدم القول بالفصل بينهما وقصود السند صحيح وبفتوى الاصحاب وبذكرهم اياها في
 كتبهم واعتمادهم عليها فرفع **الاول** قال بعض الفقهاء ان العاقلين هما اذا لم
 يكن واقفا مستقرا بل وقفا يما اذا كان طوله بينا الاقصر اليه النجاسة من السائل
 سواء كان مضافا او ممتزجا اخر للشك في شمول الطلاقات الفقهاء واجماعهم على
 انفصال المضاف لتلك الصورة بل ربما يذهب ان السيق ودليل العصر المجمع يقتضي بطلان
 السرية **الثاني** لو اتصل المطلق بالمضاف فله صورتان لم يمتزج احدهما بالآخر
 لمحق كل منهما حكمه وان امتزجا فان صدق عليه المضاف عرفا جرى عليه احكام المضاف
 وان صدق عليه انه ماء مطلق لمحق حكمه وان شك في الصدق وعدمه فان صب
 المضاف في المطلق شيئا فشيئا حتى بلغ الى حد يحصل لشك في صدق الاطلاق عليه
 فالظاهر الحكم بكونه مطلقا للاستصحاب حكم المضاف او موضوعه في الخارج مع
 استعماله في الاطلاق ضعيف وان صب المطلق في المضاف شيئا فشيئا حتى بلغ الحد
 يحصل للشك في بقاء صدق اسم المضاف عليه مبنى على كونه مضافا ولو امتزجا
 بالآخر امتزجا دفعتا وجب التوقيف عنه بغير المطلق على المزج وعلى غير المزج فلا
 يجري عليه جميع احكام المطلق وكل جميع احكام المضاف ضرورة جواز التثنيك بين
 المتلازمين في الاصول العملية كما لو كان المضاف مسلوبا لصفات واما المطلق على مزج
 ففيه قولان قيل بان مطلق ومضاف استعمالا بالبقاء كل منهما وقيل بالتوقف فلا
 يحكم بكونه مطلقا ولا مضافا وحله لان المركب من الداخل والخارج خارج لان الماء
 الواحد لا يمكن ان يكون بحد محصا وبعضه غير مستطعم على اجماع على اقتناعه شرعا
 جاعل من الاجلة شيئا مع امتزاج احدهما بالآخر وسيما مع استعماله لاهلها في الاخذ
 وهو فوق وعلى الاول فهل يرفع الحدث والنجس لاشتغالها على المتين لذلك وهو المطلق
 وامتزاج المضاف معه غير مانع من تأثيره او لا يرفع شيئا منها لامتزاجه معه صيرت
 شيئا واحدا فلا يتم معه التأثير لصيرورة المضاف بمنزلة المالحاج وكان صدق الاطلاق
 عرفا شرط في مطهرية الماء فالشك في الشرط يوجب للشك في الشرط فخاصة العكس سائلة

من المعارضة واحتمال ان الشرط عدم صدق المضاف لاصل الماء المطلق يبيد حجتها وقولها
الثالث الظاهر ان الاطلاق شرط في جواز استعمال الماء فالعلم بالاطلاق
 لا يجوز استعماله في الامور المشروطة بالمهارة كالوضوء والغسل ونحوها ولا يكفي
 عدم العلم بكونه مضافا في وجوب المهارة المائتة لاصالة عدم وجوده فالماء
 المشكوك فيه المردود بينهما ابتداء لا يجري عليه جميع احكام المطلق ولا جميع احكام
 المضاف فلا يتجسس بمجرد الملاقات اذا كان كرا ويجوز استعماله في الاكل والشرب
 بعد ملاقات النجاسة له لاصالة الاباحة والاستصحاب ولو توارد عليه جالان
 ولم يعلم السبق والحق فالاقرب بقائه على المضائية للاستصحاب مع احتمال تقديم
 ما علم تاريخه **السابع** ثبتت كل من المطلق والمضاف بالبيئة واخبار صاحب اليد
 ونحوها من الطرق الشرعية المقررة لمعرفة الموضوعات التحاصلا وقوع التقاض
 بين البيئتين فان امكن الجمع بينهما فثبت العمل بهما معا كما هو قضية عموم ما دل
 على جبهة البيئة في الموضوعات والكان تشهدا أحديها بانه مضاف في زمان
 معين وتشهدا اخرى باطلا قد في ذلك الزمان فيحتل القول بوجوب العمل بالرجح
 البيئتين على جبهة البيئة من باب التعبد فيكون محل البحث من قبيل تعارض الحقوق
 فيرجح المرجح مع وجوده والتخير مع انتفاؤه ويحتل التساقط والرجوع الى
 الاصل ويحتل تقديم بيئة الاطلاق اذا كان الماء بمسبب كاصل مطلقا لا عن
 بالاستصحاب وتقديم بيئة الاضافة اذا كان الماء بمسبب الاصل مضافا والتساقط
 مع مجهولية اصله **السادس** لو تجسس المضاف فلا اشكال في انه لا يطهر بمجرد
 الاتصال بالماء المختصم كما انه لا اشكال في طهارته بعد الاستهلاك وانما الكلال
 في انه هل يقبل التطهير ام لا فيه قولان ذهب جماعة الى الاول اذا علم بامتزاج
 جميع المطلق به قبل خروجه من الاطلاق لظهور دخول هذا الفرد من المتجسس هذا الفرد
 من كيفية التطهير اطلاق ما دل على ظهورية الماء في مقام الائتمان وبصيرتها
 بعد الامتزاج ما واحد لا يمكن شرعا ان يكون بعضه طاهر وبعضه نجس
 بالاجماع المنقول المؤيد بفتوى جمع من الفحول وذهب جماعة الى الثاني للاستصحاب
 النجاسة وعدم معرفة كيفية تطهيره بالخصوص من الشرح وعدم عموم شامل
 لتطهيره سوى الاطلاق وانزلنا من السماء ماء طهورا وشبهه وهو كما ثبتت عموم
 التطهير لكل متجسس فوجمل بالنسبة الى كيفيات التطهير للنجسات والاول لا يجوز

عن قوة بناء على ان الاطلاق قاض يكون المتخلف قابلا للتطهير كما في سائر
المقامات ولو اخرج المطلق عن الاطلاق قبل متراجمة تمام ما قال الظاهر عدم
حصول التطهير به بل يقتضي مجرود نفي وجهه عن الاطلاق بسبب الملاحظات للمتخلفين
ولو شك في خروجه عن الاطلاق بنفي له عدمه المتسارع لو كان مع المكلف لا
يكفيه للطهارة وامكن تكميله بالمضاف مع بقاء الاسم هل يجب عليه ذلك ام لا
ذهب جماعة من اصحابنا الى القول بتمسكك باطلاق ما دل على لزوم الطهارة
الاختيارية فلا يتقيد بوجود الماء وعدمه فيكون الاتمام ح مقفلة وجوبية
ولا ريب في وجوبها ولو شرطوا ذهب جماعة منهم الى الثاني لان وجوب الطهارة
المائية مشروط بوجود الماء فعلا ومع عدم وجوده ينتقل الى التيمم كما يستفاد من قوله
تعالى فان لم تجدوا ماء فميتوا الآية فينتفي بانقضاءه واعتز عليه بانه ليس المراد
من فقد الماء وعدم وجوده فيها المعنى المتبادر منه بل المراد منه عدم التمكن وانتفاء
القدرة عليه كما حكم عليه اجماع المفسرين والفقهاء وعلى هذا فيجب عليه الاتمام لكونه
قادرا متمكنا من الماء ويؤثر به المبالغة في الضمارة في تصبيل الماء ولو باليمن العاصي
وقد يورد عليه بان الواجب على المكلف انما هو تصبيل الماء الموجود فعلا فيحصل
ما يتوقف عليه الوصول اليه لا ايجادا الماء المعدوم فعلا المقدر وبالقوة كما فعل
البحث فلا يبعد القول بعدم الوجوب والاضطراب في خفي الشا من قال في كشف
الظلم لو ادعى ماء في الاواني المعدة للماء المطلق في داره او دار غيره اغنته المنفعة عن
تطلب العلم وعلته للعلية المفيدة للظن بذلك وكفاية عدم التيقن كبر التمسك
بها في المقام في غاية الاشكال لعدم قيام الدليل على حجية الظن الحاصل من الموضوعات
الصرفة والمصاديق الجزئية فادرك من الاجامات والنصوص كتابا وسنة على عدم
جواز العمل بالظن تدل على عدم الاكتفاء بذلك مع ان صحة التطهير شرطية بالاطلاق
فالشك في الشرط يستلزم الشك في المشروط فاصلا لزم عدم حصول التطهير به سالمة
عن المعارضة نعم الظاهر طهارته لا صالة الطهارة في الماء **التاسع** يجب استعمال
المضاف في رفع النجاسة من بدن الحيوان الصامت اذا وجب تطهيره اذا توقفت
عليه الا ان لم يجف فيطهر لان ازالة العين مطهرة له كما يجب نظيفا لارضه المباحة
في المسجد لا انحصار به وعدم امكان التطهير بغير الشمس **العاشر** لو جمل المضاف
كان كسائر الجمادات فلو كان نجسا فيجب موضع الملاحظات دون غيره والظاهر انه

قابل للتطهير الماء المطلق قليلا كان او كثيرا اذا اجتمعت فيه الشروط المفصلة
في محالها ولو شك في كونه طيبا او جامدا لم يفعل ايضا الا موضع الملاقات لا صالته
عنه الاثير وكسالة الطهارة سيما اذا كان جامدا قبل ذلك واذا كان طيبا ثم شك في
جوده ففيه اشكال **الحادي عشر** موضع المضاف في كقطع عموده يغض باصابعه
النجاسة وان كان مجموع الطرفين **كالثاني عشر** وقع على ماء معصوم فاصابه نجاسة
قبل الاستهلاك فغض هل يطهر بالامتزاج او لا يظهر الا بالاستهلاك قولان قد تقدم
بيانهم **المبحث الثالث** في الماء المستعمل في ازالة النجاسات ورفع الاحداث **هر**
ماء الاستنجاء من النجاسة والبول طاهر ولا تجزى عليه احكام الغض من التنجيس ونحوه
ويبدل عليه وجوه **الاول** لاصول المقررة كاصالة الطهارة في الاشياء وفي المياه
واستصحاب الطهارة واستصحاب طهارة الملاقي له واستصحاب جواز رفع الخبث
به واصالة البرائة عن وجوب الاجتناب عنه **الثاني** العمومات كآباوسنة الملائكة
على طهارة الماء وطهرويته **الثالث** الشهرة العلية المحققة والمنقولة والجماعات
المنقولة نصا وظاهرا على لسان جملة من علمائنا **الرابع** ادلة نفي العسر والحرج
المخاصص النصوص المعتبرة المستفيضة منها حسنة الاحول قلت لا يبعد الله
عليها السلام في حديث الرجل يستنجي فيقع ثوبه في الماء الذي استنجى به فقال لا
باس ولا ينافي ذلك اختصاصه بالثوب اما تنقيج المناط بينه وبين غيره او لعدم
القول بالفصل بينهما **ومنها** المروى عن ابي عبد الله ع في حديث الرجل يستنجي
فيقع ثوبه في الماء الذي استنجى به فقال لا بأس وتدرى لم صا لا بأس قال
قلت لا والله فقال ان الماء اكثر من القند **ومنها** خبر محمد بن زمان عن ابي عبد الله
قال قلت لم استنجي ثم يقع ثوب فيه واناجب فقال لا بأس **ومنها** خبر عبد الكريم
عقبة الهاشمي قال سئلت ابا عبد الله ع عن الرجل يقع ثوبه في الماء الذي استنجى
ايغض ذلك ثوبه فقال لا الى غيرك من الاخبار والقائل بالعمودين الطهارة
ان اراد به ان يغض تجزى عليه احكام الغض سواء جاز فعله بشرط طهارة الماء
فالظاهر انه مخالف للاجماع وان اراد بالعموم ايشمل الغفوة من تنجيسه للملاقى
بحيث يكون نجسا لا يغض كاليابس لكنه لا يجوز شربه ورفع الخبث به كان مخالفا
لظاهر الفتوى والرواية من ان كل نجس يغض **رفع الاول** اذا تقيى بالنجاسة
نجس المشهور بل لا يبعد دعوى الاجماع عليه كما استظهر بعضهم ويبدل على ذلك

المبحث الثاني
في المستعمل

الاجماع والنصوص الدالة على نجاسة الماء بالتغيير كما مرّجلة منها والسنن يبيحها
 وبين عموم التقليل المتقدم الناشئ من ترك الاستفصال العام من وجهه والترحيل مع احتيا
 التغيير لا اعتضادها بالشبهة والاجماع وقاعدة الاقياط وقوة الدلالة وعمومات
 القليل ونحوها مع ان اطلاق الروايات منصرف الى الفالين من عدم التغيير لا يشمل
 المتغير ولو تغير بعضها الاستنجاء فلا يبعد القول بطهارة الباء لاصاله الطهارة
 والاستصحاب لان الاخبار المذكورة دالة على طهارة ماء الاستنجاء مطلقا خرج بعض
 المتغير منها بالادلة فيبقى الباء تحت الدلالة ويحتمل التغيير لانه ماء قليل لا نجاسة
 فيه فعل ويمكن فرضه بان اخبار الاستنجاء من غير اخبار التقليل لعدم شمولها
 كون ماء الاستنجاء بالفاصل الكريهية تخصيصها بما سيجد ملاحظة اجمعتها منها
 من وجوه عديدة كقوة الدلالة والطلاق الفناوي ونحوها الا ان يقال بان الاجماع
 قائم على ان كل نجس يغير ما يلاقه اذا لاقاه مع الرطوبة سلمنا عدم تحقق الاجماع
 المحصل في خصوص هذا المقام لكن يكفي فيه الاجماع المنقول على ذلك ويمكن دفعه بان
 التعارض بينه وبين اخبار طهارة ماء الاستنجاء اعم من وجهه والترحيل معها سلمنا
 التكاثر الموجب للتساقل لكنه يوجب الرجوع الى اصل الطهارة **الثاني** ربما
 الحق بعضهم بالتغيير زيادة الوزن ولعل المراد به وزنه قيل الاستنجاء به وبعده
 فان كان زائدا بعد الاستنجاء فهو نجس والاقوى الطهارة لا لطلاق الدلالة المتقدمة
 الدالة على نقى الباء عنه مع ما في ذلك من المخرج وعدم كونه منضبطا **الثالث** لو تعدت
 النجاسة عن الحمل المستاد وتفاضلت ذلك فهل يخصر المخرج من اسم الاستنجاء فلا يشمل
 الروايات المذكورة او لا لعموم الدلالة الناشئة من ترك الاستفصال وجهان الظاهر
 الاول الا اذا كان التقدي بحيث لا يمنع من صدق اسم ماء الاستنجاء عليه فانه
 طاهر ثم مع التعدية لو غسل المقدار المتكسر جرى في الباء حكمه على اشكال مع انتقال
 التقدي به لنجاسة الماء الملائمة للنجاسة **الرابع** لو لاق الماء نجاسة خارجة
 تخص المخرج ذلك من مدلول الاخبار يظهرها في انه لا بأس به من حيث خصوص
 هذه الازالة كما يقفه بذلك ما اشتملت عليهم من السؤال والجواب غير مستقل بحق
 يتسك بعمومه او لافلافة ومن ذلك ما لو كانت اليد نجسة قبل الاستنجاء او كان
 المخرج متنجسا قبل ذلك ولو استنصب نجاسة داخلية غير الغائط من دم ونحوه ففيه
 وجهان او قولنا يحتمل الطهارة لعموم الدليل الناشئة من ترك الاستفصال ويحتمل

النجاسة انما راعى القدر المتيقن وعلله الاقوى واذا انقضى اليد حال الاستنجاء انقضى
الماء الا اذا رقبها بعد تنجسها فاذا عاد اليه من دون تطهيرها ففيه وجهان
فيل بالخاصة بالنجاسة الخارجية وعلله الاقوى **الخاصة** الظاهر انك لا ترى بين
سبق الماء على اليد في الوصول الى النجاسة وعكسه لظاهر الاطلاق نعم لو سبقه
اليده لا يقصد الاستنجاء كان كالنجاسة الخارجية **السادس** لو استنجى على
الارض المتنجسة وعلى النجاسة الخارجية قيل يقصر الماء بالوصول اليها لانها تنجسها
من النجاسات الخارجية مع احتمال الطهارة للاطلاقات واجيب عنها بعدم وضع
شئ عليها لذلك وانما المستفاد منها عدم التنجس بسبب ملاقات النجاسة عند الخرج
ودعوى غلبة حصول الاستنجاء على النجاسة غير معلوم في تلك الاوقات على ان
المفروضة الصحيحة المتقدمة مغايرة محل الاستنجاء ومكان الخلوة وفيه ابياء على
انه المعروف في تلك الاثمنة والاقرب **الثاني السابع** هل يقتصر اضمحلال النجاسة
الزائلة الماء ويجري الحكم مع بقاء اجزاء منه في الماء ويفصل بين ما اذا كانت
الاجزاء ظاهرة مميزة في المحس وبين ما اذا كانت صغارا لا يتميز الا بعد الفحص
التام فيحكم في الاول بالنجاسة وفي الثاني بالطهارة لعدم خلوا الماء عنه الغالب
فيتم له الاطلاق الخبر المتقدم وجه لا يبعد لقول بالثاني والاخير اقرب ولو
شك في وجود اجزاء متميزة في الماء فان كان الشك في وجود اجزاء متميزة من
اول الامر بنى على عدم الاستصحاب اصالة الطهارة وظاهر اطلاق الروايات
المتقدمة القاضية بالبناء على الطهارة الحكم فيها بعدم اليأس المفتن لعدم
ثبوت التكليف بالفحص لو علم بوجودها من اول الامر شك في الاضطرار فلا
يجب لقول ببقاء النجاسة لثبوتها قبل اضمحلال وعدم قيام دليل على كونه
مطهرا لذلك والاستصحاب في وجه الثامن لو حصل الاستنجاء منه من غير
طلب وقصد منه كما اذا صلى الماء عليه من دون اودع عليه الماء فطهره
فهل يجري فيه الحكم المذكور ام لا لا يبعد القول بالاول وظاهر اللفظ مجيب
اللفظ على الثاني فيقتصر عليه في الخروج عن ادلة انفعال القليل بالملاقات
وعلى الاول فهل يعتب فيه قصدا لتطهير فيه وجهان ثم على الاول لو شك
في حصوله منه مع قصدا للاستنجاء ومن غير قصده ففي اجراء الحكم المذكور له
وجهان من اصالة الانفعال في القليل مع اشتباه الحال ومن اصالة الطهارة

وهو الاقوى التاسع يجوز دفع الخبث به للاصل والعومات واطلاق القبل
 ونظهور قيام الاجماع عليه ولا يجوز دفع الخبث به لفتوى المشهور والجماع المنقول
 العاشر لو اشتبه ماء الاستنجاء بغيره من المياه الراضة للخبث ففي جواز استنجاء
 جميعا برفع الخبث وعدمه وجهان مبييان على كون استعماله فيه صحرا ذاتيا
 او صحرا متعينا فان قلنا بالاول فبجوابه جتناب عن الجميع لان جابض لمنع مقدم وان قلنا
 بالثاني وجب استنجاء جميعا لان الاحتياط يرفع المحرمة الشرعية والثاني لا يخلو
 من قوة المحال **عشر** لو امتزج ماء الاستنجاء بالماء الراقع فالظاهر جواز
 استعماله لان استعماله يستلزم استعمال الماء الراقع فيكون راقعا للخبث وهل يجوز
 استعماله مع عدم انحصار الماء به ام لا وجهان لا يبعد الاول **الثاني عشر**
 يجوز الوضوء ببقية ماء الاستنجاء وكراهة اعتياده الا مع غسل اليد قبل ادخالها
 الاثناء لغيره على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سالت عن الرجل
 يتوضأ في الكنيف بالماء يدخل يده فيه ايتوضأ من فضله للصلاة قال لا يدخل
 يده وفيه نظيفة فلا بأس است احتلن يتعد ذلك الا ان يغسل يده قبل ذلك
الثالث عشر الظاهر بثبوت الحكم المذكور للماء سواء كان بعد الاغتسال او
 قبله بعد طهر الى المحل وقوله كما مرع به جماعة من اصحابنا لاطلاق الأدلة المتقدمة
 ولو قصر الماء عن اقل العين فانزال به بعضه فهل يحكم بطهره مع نجاسة
 المحل لاطلاق الاجماع والنصوص ولا لاحتمال انصافها الى الماء المطهر له
 وجهان الاقرب لثبوتها لو اكله اذن من دون تراخ يستدبره **الرابع عشر** هل
 ينقض الحكم المذكور بالنسبة المخرج الناشط او يعم المخرجين فيه وجهان الذي
 يظهر من كلام الاصحاب هو الثاني لاطلاق الاستنجاء على تطهير كل منه مطلقا
 شائجا بحيث يوجب شمول الاخبار لكل منهما نظر الى ان الغالب للاستنجاء من
 الامرين في محل خدم التفصيل في الاخبار شاهد على التعميم وقد يتوهم اختصاص
 بالاول لان الظاهر من جماعة من اهل اللغة تخصيص اسم الاستنجاء بالاول
 كما عن القاموس وغيره وهو ضعيف جدا **الخامس عشر** قال بعض الفقهاء
 هل ينقض الحكم بالخرج المخلق المتعاد او يخرج العارض ايضا ويفصل بين
 اعتياده وعدمه او بين سدا للخلق وعدمه او بين اجتماع الصفتين وعدمه
 وجوه وهي جارية في المخلق اذ الميرك في الموضع المتعاد وقضية الاصل فيها

في الاستنجاء
في الماء
في الاستنجاء

اجمع الحكم بالنجاسة وفي جريان الحكم في الخلقة اذا كان معدله وجب قوسيه مع كونه
فيه ومنه يتبين جريان الحكم في كل من فرج الخشبي المشكل وغيره ايضا اذا كان كل منهما
معدله ذلك ولو اختص احداهما به والتفق في وجه من الاخر ففيه ايضا وجهان يتقوى
فيه النجاسة اجمع الاحتياط وفيه اشكال ولو لم يخرج شي من فرجه الخلقين
في المشكل والتفق في وجه من احدهما ففي اجراء الحكم المذكور فيه وجهان من اصله
الانفعال في القليل مع اشتباه الحال ومن اصله الطهارة وكانه القوي فان
خرج منها كان غسالة كل منهما بمنزلة المشتبه ويجري الوجه المذكورة في البول
الخارج من الدبر والخارج من مخرج الحيضة المرتبة مع الانفضال او على مستل
الماء المستعمل في ازالة الخبث غير ما ذكرنا من ماء الاستنجاء ان تغسل بها وضوء
الثالثة بالنجاسة فهو نجس مطلقا لما تقتضيه في بحيث التغير وان لم يتغير النجاسة
فقد اختلفت الاجماع في طهارة الاول انه نجس مطلقا سواء كان من النسك المبرور
ام من غيرها وسواء تعدى عن محله ام لا وسواء انفصل عن الجسم الذي جرم عليه
ام لا وسواء انقطع اتصاله فصار في مكان اخر ام لا وسواء غسل اية الوضوء به
ام لا وسواء كان واردا ام كان مورودا وسواء طهر المحل به ام احتاج الى تكرير
مخرج به جمع من الاصحاب ونسب جماعة منهم الى المشهور وبعضهم الى الاثر الثاني
انه لا ينجس مطلقا بشرط ورود الماء على المحل الخارج عن اليد جماعة من المتأخرين و
هو المحكى عن المرتضى والحلي الثالث التفصيل بالحكم بنجاسة الاولى من غسله
الثوب دون الثانية وبطهارة غسله الاثاء من ولوغ الكلب مطلقا وهو المحكى
عن الشيخ في تالابع اثارهم مطلقا وهو للصدق في الفقيه السادس القول بنجاسة
الغسالة مطلقا ولو بعد طهارة المحل وهو المحكى عن بعضهم الساج القول بطهارة
ماء الغسالة حالة الاتصال الثاني من الفرق بين الغسالة المزيله للنجاسة ونجاسة
غير المزيله في طهارة حجر القول بالنجاسة مطلقا او في الجملة ووجه الاول الشهرة
نقله بل وتحصيلا الثاني الاحتياط الثالث عموم ما دل على انفعال القليل بالملاقاة
كفهوم اخبار الكواكبال على نجاسة ما دون الكواكبالا قات واستقر اذلة انفعال
الماء القليل المفيد للقطع بانفعاله مطلقا واطلاق الاجماع على نجاسة الماء القليل
والاجاعات المنقولة على نجس الماء اذا كان على بدن المجنب بنجاسة او على بدن
الخاص من الرابح الاخبار الناهية عن غسله الحمام فان الطاهر انه لنجسها

في الاستنجاء
في الماء
في الاستنجاء

في الاستنجاء
في الماء
في الاستنجاء

بالمسؤول الخامس للاجماع المنقول على أن كل خبر يخرسها يلاقيه إذا لاقاه مع الرولية
 فتأمل السادس للاجماع المنقولان المستندان بالشمرة العظيمة السابعة أنه لو كانت
 المسألة ظاهرة لما خفي حكمها مع توفر الدواعي لبيانها الثامن جملة من النتائج منها
 رواية معين القسم قال سئلته عن رجل أصابه قطرة من طشت في ثوبه فقال
 إن كان من بول أو قدر فيفسلها أصابه وفي بعض النسخ وإن كان وضوء الصلوة
 فلا يفسده وهذه الرواية المروية في والمعتبر المنتهى غيرها دالة على المثلة في الجملة
ومنها رواية عبدالله بن مسنان عن أبيه عليه السلام قال الماء الذي
 يفسل الثوب ويقتل به من الجنابة لا يجوز أن يتوضأ منه وأشباهه استدلل بها
 العلامة في المختلف واعترض عليه بأنه قاصوة سنداً ويدفعه بأنه يجوز بالشمرة
ومنها الأخبار الأربعة بالصوفان الظاهر أنه لإخراج ماء الضلالة لا للنجاسة
 وفيه نظر **ومنها** الأخبار الدالة على إهراق الضلالة في الأواني فاحتجوا على
 نجاستها لأن يقال إن الأمر بإلهاق كتابية عن عدم الانتفاع بها في إزالة
 الأعيان والأحياء فلا تقع نجاستها المستلزقة للنجاسة ملاقيها كما في الأمر
 بإلهاق الوارد في الأواني المشبهين بحجة القول بطلان هذه المسألة مطلقاً
 أو في الجملة وجوه **الأول** كاصل المجلد في أصول عديدة **الثاني** العمومات كتابها
 وصحة الدالة على طهوية الماء بناء على كونه مفيدة للعموم بحسب أفراد الأحوال
 والكيفيات كما تم تفصيل القول فيه **الثالث** أدلة نفو السور المحرج اللذين للقول
 بالنجاسة لعلية تنادي ما الضلالة إلى غير محل ولتقاطرها غالباً على المباشر للفسل
 ولعدم معرفة قدر المختلف **الرابع** القاعدة المستفادة من تتبع الأخبار وكثير من
 الاجماع في غير المقام وهي أن التيميم لا يطهر مثله وفاقداً للمهارة لا يوجب حصولها
 وقد طالع بعض المحققين في ترجيحها بالاصول وعدم تخلفها في شيء من الموارد في بعض
 الخبر من الضلالة سيما في المواضع التي فيها الشعر ونحوها وبطهارة المتخلف مع كونه
 جزء منها وبطهارة المحل مع ملاقاته للماء التيميم لمهارة كما يجري عليه لا الانفصال
 إذا كان من نواحي المحل ومطلقاً بشرط حصول الانفصال ومطلقاً وبإخبار الاستئذان
 وبالمشيلة بعضها بان الماء أكثر من القدر وباشتال بعضها على جنابة المستنجي
 الملازمة غالباً للنجاسة الخارجية ورواية الذنوب في حكاية بول الأخرى في المسجد
 وبفسل الثوب في المكن وبالصبي بول الصبي بعدم ورود الأمر بالخروج عن عو

هذه الرواية
 المسألة مطلقاً

البلوى به وكثرة السؤال عما يتعلق به وغيره لك وقد يجاب عنه بوجوبها التزام
 عدم تنجيس الماء قبل الانفعال من الخلق كونه العلامة ذه في بعض كتبه ولعل الوجه في ذلك
 الجمع بين هذه القاعدة وبين ادلة انفعال القليل وحكومة هذه القاعدة عليها
 لان تلك الادلة والدالة على انفعال المجرى الملاقات وهذه القاعدة تقتضي بمكان انفعال
 ما دام كونه باقيا في المجرى المتصرف تامل **وهيها** النقص بمجرى الاستحباب والارض
 المطهرة لتبطل الصلاء اذا كانت الجاسة الحاصلة فيها رطبة بل حتى بعضهم بطورية الارض
 الجسة ونظير قراي لولوغ لتأثيره في التطهير مع القطع بنجاسته رطبا **وهيها** المنع
 من قيام دليل شرعي على ثبوت هذه القاعدة وما ذكر من استفادة ذلك من الاختيار
 والاجامات في غير المقام غير ثابت ولا يمتنع عقلا ان يكون الماء النجس طهر الحمل
 المتنجس سيما بعد ملاحظة توثيقية الاحكام الشرعية وابتنائها على التقيد وتوحيده
 عموم ما دل على طهورية الماء وما دل على جواز التطهير بالماء القليل فان الجمع بينهما
 وبين ما دل على انفعال القليل يقتضي كون هذا الماء الذي نجس بالملاقات مطهرا
 للحمل وفيه ان الحكم بالجاسة صيدا لانفعال الحكم من غير مقتضى الملاقات وقد
 انقضت وهي على حالة الطهارة فلا مقتضى للتنجيس بعد ذلك ولا اثر للمقتضى بعد
 انقضائه لفواته من دون ان يدل عليه **وهيها** المنع من حكومة هذه القاعدة
 على الادلة الدالة على انفعال القليل اقص الامر بعد تسليم استفادتها الامر من
 الاخبار نقول بوقوع التعارض بين الدليلين ومقتضاه الرجوع الى المرجح وهذا
 في جانب اخبار القليل اكثرها واعتضاها باطلاقات الاجامات المنقولة وحمل
 الاصحاب والشهرة المحققة والمنقولة القائمة على نجاسة الفسالة مع ما قيل من
 شدوذ القائل بالطهارة والشهرة من اقوى الحجج فلا تكافؤهما ما مر من
 المرجحات وما قيل من انه لم تثبت شهرة على الاطلاق بل هي بين المتأخرين بل المنقول
 عن اكثر المتقدمين خلافا ومع ذلك فهي حرفة السند وكذا قل من تضاد الحجج
 ويبقى اصل الطهارة واستصحاب طهارة الملاقي وغيرها سالما على المعارض فخرج
 بان التبع يكشف عن قيام الشهرة على هذا القول على سبيل الاطلاق وذهاب اكثر
 المتقدمين المخلاف غير ثابت ومع تسليمه لا يمكن ترجيح على الشهرة المحققة بين
 المتأخرين **وهيها** ان هذه القاعدة مخصصة برواية العيص المتقدمة وهي
 اخص منها فيجب تقديمها عليها سيما بعد ملاحظة ارجحيتها منها من وجوه عديدة

اذ المقتضى
 ح

ومنها ما ذكره الوالد العلامة دام ظله العالم حيث قال انما لا نقول بكون الماء
بعد نجاسته مطهرا للجل انما يطهر بوردده عليه طاهرا شوطا بانفصاله عنه فكانه
يقطع نجاسته المحل غاية الامر ان هذا الحكم لا يستحق على التدقيق العقلي بان يكون
اول جزء من الماء الوارد مطهرا ولا اول جزء من المحل والجزء الثاني مطهرا لما وجد
هكذا بل لا يخفى تسرسله في غسل الثياب شبهها ببقاء الفضالة في الجزء الاول
فلا يتعد عنه الماء الا بعد ملاقاتها بل ورد في تطهير الاناء النجس المتنجس بالاكثاف
بقربك الماء واداءته فيه فالفضالة مادامت في المحل المتعارف مبنية على المساحة
لتسهيل الامر ودفع المزعج فانها قد تطهر الجزء النجس فاذا انفصلت ظهر حكمها واول
هذا مراد العلامة ربه في قوله بنجاستها بعد الانفصال والا فلا وجوب الحكم بالمطهر
مع وجود مقتضى النجاسة وبالنجاسة بدونه وبالجملة فليس الحال في الماء اما
هو الحال في جبر الاستبراء والضرورة القاضية بهما بعدم تأثير نجاستهما في اهل
وتطهيرهما له حد سواء وتطهيره ترابا لولوع لتأثيره في التطهير مع القطع بنجاسته
وطهرا لما سر جملته من الاخبار **ومنها ما** ورد في اخبار ماء الاستبراء من تعليل
طهارة مائه انه اكثر من القدر ويورد عليه بعدم مقولته لما ذكرنا من الأدلة
لضعف المفهوم اولا ولكثرة الخارج منها ثانيا **ومنها ما** ورد في بعضها ان
استنحي ثم يقيح ثوب فيه وانا جنب قال لا بأس اورد عليه بعدم ملازمة الجنب
لثلوث بدنه الا ان يقال باغادتها العموم بمجونة ترك الاستغسال **ومنها ما**
ما ورد اغسله في الموكن فان ظاهره عدم تنجيس الموكن بالماء وورد عليه بعدم
ولا انها على طهارة الموكن وعدم تنجسه بماء الفضالة الا باسعار ضئيف وهو
غير حجة **ومنها ما** ورد في الاخبار من الامر بصب الماء لبوالقيح **ومنها ما** قوله
عليه السلام في الصبح عن السطح يبال عليه فتصيبه الميثا فيكيف فصيب الثوب
فقال لا بأس به ما اصاب به من الماء اكثر منه فان التعليل المستفاد من الرواية
شامل لماء الفضالة مطهرا ويورد على هذا الاستدلال بانها معارضة مع ما قدمنا
من الأدلة القاضية بنجاسة الفضالة وهي اول بالترجيح لا اعتضاها بالشرح
ونحوها وهي من اقوى الحجج القول بطهارة ماء الفضالة حاله الاتصال
وتنجيسه حاله الانفصال الجمع بين ما دل على ان النجس لا يطهر بين ما دل على ان الماء
القليل يفعل وفيه ان الحكم بالنجاسة بعد الانفصال حكم من يفتقنه اذا اغتصه

لها الملاقات وقد انقضت وهي حالة الطهارة فلا مقتضى للتجسس بعد ذلك ولا
 اثر للمقتضى بعد انقضائه لقواته من دون ان يحل بملة جهة القول بنجاسة الفضلة
 الزبيلة عدم مدخلية الاولى في التطهير وفيه نظرية جهة القول بالتفصيل بين الوارد
 والمورود في الطهارة وعدمها ان المتيقن من عدم انفعال الماء القليل هو ما اذا
 كان واردا لقوته لا ما اذا كان مورودا ويرد عليه ما من ضعف التفصيل بين
 الواردين في الماء القليل جهة القول بنجاسة الفضلة التي لم يحصل بها التطهير
 وطهارة ما حصل به التطهير فهي كالحل بعدها ان تطهير النجس غير معقول فحكم
 بظهورها دون غيرها الشمول ادلة انفعال الماء القليل لها ويظهر الرد عليه ما
 تقدم في **الاول** هل تجوز ازالة الخبث بها بناء على القول بالطهارة ام لا فيه
 قولان ظاهر جماعة من الاصحاب المنع ولعله لقاعدة الاحتياط واستصحابا بقاء الخبث
 واثاره وملاحكته من بعضهم من ان المنع من رفع الخبث دون الخبث خرق للاجماع
 المركب وكان الجمع بين الادلة المتضدية لنفي الباعث من ماء الفضالة وبين ادلة
 انفعال القليل يقتضيه الحكم بكونها نجسة معفو عنها من حيث تجسيم الملاقي فيرجع
 في جواز غسل النجاسة بها الى اشتراط الطهارة في ماء الازالة ولو ايدتها المتقدمة
 الاحرة بما فرغ ماء الفضالة عن الكوز بناء على ان الوجه فيه عدم جواز استعماله
 ثانيا في الفضلة اللاحقة والجواب عن الصلبي بما سياتي من قيام الدلالة على الجواز
 وعن الاجماع المركب المنقول بانتفاء حصول الوثوق منه بعد ملاحظة تصحيح جميع
 من الاصحاب بالمواز مع امكان القول بانعكاسه في محل البحث وعن ادلة المتضدية
 لنفي الباعث بان نفي الباعث ظاهر في تجميع الآثار والظاهرة المترتبة على النجاسة ونجاساتها
 بنجاسة الملاقي لها وهو يناه في تخصيصها بالعقوبة لجمع المزبور على ما تقدم شاهد
 عرفي او شرعي عليه وعن الرواية الاخيرة بعدم انحصار الوجه فيها في ذلك فلا
 دالة فيها على المدعى والاقوى جواز ازالة الخبث به للاستصحاب الحكم بالموضوع
 واطلاق ما ورد في الكتاب السنة والجماعات الدالة على طهورية الماء بناء على
 ما مر من افادتها العموم بمسبلة افراد والحوال والكيفيات ولا ملاقات الفضل
 بالماء ودعوى انفيها الى غير هذا الفرع متنوعة **الثاني** في اختلاف القائلون
 بالنجاسة في قدر ما يحتاج اليه في الفضل على اقوال منها القول بكفاية المرة
 وهو الاقوى والمستند فيه امور **الاول** انه القدر المتيقن فيقتصر عليه

الصلبي دون بيان لم يلزم

في ازالة الخبث
 بالقليل
 القول بطهارة
 ام لا

في قدر ما يحتاج اليه
 في الفضل على اقوال
 بنجاسة الفضلة

لا استحباب عدم الزايد واصالة البرائة عنه لرجوع الشك في القدر الزايد الى
 الدوزان بين الأقل والاكثر ابتداء ويرد عليه صدم جريان اصالة البرائة في مقام
 الشك في الكيفية لان الدليل القاطع بثبوت التكليف واستصحاب بقائه يقتضي
 بثبوته ما لم يعلم الزيل لثان الحلاقات النسل فالحاقاضية بما زال الاكثافا ياتي
 غسل الثالث الاطلاقات الدالة على طهورية الماء فالحاقاضية بعدم اشتراط
 التعدد في ماء الغسالة وما يقال من ان مقتضاها التفصيل بين ما يتوقف تطهيره
 على التعدد كالبول لما دل على اشتراط التعدد في تطهيره وبين غيره فمدفوع بان
 التعدد انما ثبت للبول لا للتخصيص مطلقا فاصالة بقاؤه حكم الاطلاق جازع
 البحث عند الشك في طرق الزيل عليه ومنها القول بانه كالحل قبل النسل
 للشك في التطهير يدين النجاسة الى ان يعلم للزيل نجسا لاخذ بالاحتياط كانه من
 موارد تعيين الشكلا من موارد الشك في التكليف ابتداء ويرد عليه ما قلنا من
 قيام الأدلة على حصول الطهارة بذلك ومنها انها كالحل قبل الغسلة فيحتاج في الالة
 الى التعدد في الثانية الى الواحدة ويظهر ضعف مما ذكر الثالث الظاهر المتحقق
 بنجاسة ماء الغسالة حكم ماء الغسالة واجراء حكم المتخصص مطلقا عليه فيكتفي في الالة
 الرابع لو وجد ما خشك في كونه غسالة او غيرها فلا اشكال في طهارته والظاهر
 جواز رفع الحدث وازالة الخبث به للاستصحاب الحاقه من غسالة بول الصب طاهرة
 لا طلاق المرصبة الماء عليه فانه ظاهر في انه لا يجب عليه شيء غير الصب وما يقال
 من انه وارد في مقام بيان كيفية تطهيره كافي في بيان طهارة الغسالة فلا طلاق
 للامر المزبور من هذه الجهة فغضه ما لا يخفى ولو شك في كونه بول السبى وغيره فلا مرقا
 طهارة غسالة الساس يستثنى من نجاسة ماء الغسالة ما يقع من الماء الغسولة
 عادة وكان بحيث يثق اخراجه وكذا ما يقع على اليد العاصرة او المباشرة للمضول والنجمة
 عليه امور **الاول** الاحول المقررة والاطلاقات الدالة على طهارة الماء وطهورة
 خراج ماء الغسالة بعد كافتصال بالدالة المتقدمة فيبقى محل البحث تحت العموم و
 يرد عليه بانها مختصة بماد على افعال القليل بالملاقات فيحتاج الحكم بالطهارة
 في المقام الى الدليل المنجج عنها وبانها معارضة مع استحباب نجاسة الماء المفروض
 قبل انغصال ماء الغسالة **والثاني** قيام السيرة على طهارته او على انه نجس لا يخص
 فهو محفوظ عنه كما قامت على طهارة اليد والالات العصية وتجاولات التزج من البشر

بناء على القول بجوازها وسائر المقامات التي حكوا فيها ما للطهارة بواسطة التنجية
فلا استبعاد في كون الماء الواحد بعضه طاهر وبعضه نجس وطهارته بعد الحكم
ببهاسته كما قامت السيرة أيضا على طهارة ما جرى عليه المأمن المكان الطاهر بعد
انقضائه إذا توقف غسل الحث النجس على جريانه عليه فالإجماع الحكيم على اعتناؤه
مطلقا مقيدا بالسيرة ثم لو لم يتفصل ما الصلوة عن الحث النجس وما جرى عليه
من الطاهر بقيا على النجاسة لعدم الأدلة المتقدمة **والثالث** أنه لو كان نجسا
لوصل بمانه اليها التوفر للدواعي بمانه لعدم الدليل دليل الصدم والتراجع
الحالات الغسل فان الطاهر منها ولو بمونة فتوى الاصحاب بما هو عدم وجوب
شيء عليه غير الغسل ولو وجد رطوبة فشكل في الماء الذي بقى في الحث ولو من
ماء الصلوة فيه وجهان **السابع** الأقوى عدم جواز رفع الحث بماء الصلوة
بناء على القول بطهارتها كما صرح به جميع من الاصحاب بل الظاهر الصحيح به في كلام
بعض الأجلة الإجماع عليه لقوله عليه السلام الماء الذي يغسل به الثوب ويغتسل
به الرجل من الجنابة لا يجوز أن يتوضأ منه واشباه الحديث بناء على جواز العطف
بالضمير المجرور **الثامن** يجوز دفع الحث بها إذا كان الماء كذا استبعاد من كلام
الاصحاب المستند فيه أمور **الأول** استحباب بقاء صلاحية رفع الحدث به
وإصالة البرائة فان الأمر دائرين التعيين والتحجير والاول يستلزم ثبوت تكليف
ذائب على الأصل الوجوب فالأصل براءة الذمة عنه وقد يورد على الاول بأن الاستصحاب
الاشتغال وفيه ان ذلك أصل موضوعي فيكون مقدما على الأصل الحكيم وعلى الثاني
بأن التكليف في محل البحث وحصول البرائة عنه بالماء المزبور غير ثابت بالاستصحاب
يقضه ببقائه والاستصحاب مقدم على أصالة البرائة وعدم دلالة أصالة البرائة
على ثبوت الطهارة الشرعية في محل البحث وظاهر ان العلم بارتفاع الحث مشروط
بالعلم بالطهارة فينتفي بارتفاعه **الثاني** ما ورد في الكتاب والسنة من
الدالة على طهورية الماء كما تقدم ذكرها وقد يورد على هذا الاستدلال
بأنه لو قلنا ببقاء لفظ الطهارة وما يشتق منها على معناه اللغوي فلا دلالة
فيها على حصول رفع الحث بالماء لأنه ليس بطهارة بحسب اللغة وان قلنا بنقلها
شرعا بناء على ثبوت الحقيقة الشرعية فيها كما هو الظاهر في المعنى المخصص الحق
الوضوء والغسل والتيمم مطلقا وعلى وجهه تأثير في استباحة العبادة المشروطة

في انقضاء
ولو شك
عن الحل فان كان
الشك المنزعي
ناشيا من حال
المفهوم صح

معارض مع
استصحاب

بها كانت جملة كثيرها من الفاظ العبادات نظر الى اجمال ماهية العبادة والشك
 في الشرط يستلزم الشك في المشروط واجيبه باننا وان قلنا بثبوت الحقيقة الشرعية
 في لفظ الطهارة لكنا منع من اجمال دلالتها على مطهرية الماء نظر الى انها واردة
 في حيز بيان مطهرية الماء وهو مناف للاجمال **الثالث** الملاحظات الصلوات
 فانها والتمس على الاكتفاء بما يبيح صلوة مطلقا فتشمل الصلوة المفروضة مع اركانها
 بما والتمس على الاستكمال بان الاطلاقات جملة نظر الى ثبوت الحقيقة الشرعية
 في لفظ الصلوة واجمال ماهيتها شرعا وما يقال من انه يمكن اثبات الحق بالاطلاق
 قد فوج باننا يستلزم الدوران التمسك بالاطلاقات ايضا موقوف على احراز
 الصلوة العينة اما لانها موضوعة لخصوص الصحيح ولا تصرفها اليه **الرابع**
 الملاحظات الفصل بالماء فانها قاضية بما وازرع الحد بذلك الاجتزاء به **الخامس**
 السيرة المتعارفة بين المسلمين فتأمل **السادس** الاجماع على الظاهر المصحح به في
 كلام بعض الاجلة **الثامن** لو اشتبه ماء الضالة بغيرها فان قلنا بانها مستقلة
 او بغيرها واستها والعفو عنها في وجوب الاجتناب عنها والتيمم او وجوب الوضوء لهما جميعا
 وجهان الظاهر الاول لما قدمنا في الشبهة المحسوسة من انه لا فرق في حكمها بين
 الاناء النجس والمتنجس اما الشمول خطايا جتنب عن النجس لهما او لتتبع المناط بين
 المقامين ويحتمل الثاني لاطلاق الامر بالموضوع وما دل على اشتراط التيمم في فقلنا
 الماء وللمنع من ذلك لخطايا جتنب على ذلك نظر الى المنع من كون استعمال الماء
 النجس من المهرات الاصلية الذاتية كما مر بيانه وللمنع من تتبع المناط لضعفية
 المتنجس من النجس فتأمل لو اتصل ماء الضالة بغيرها فلا يصح **الاولى** ان يتصل من غير
 امتزاج والظاهر ان الماء المتصل بها ان كان كوا يكون مطهرا لها ولا يتنجس بمجرد
 الملاقات معها بناء على القول بخاصتها **الثانية** ان يمتزج احدهما مع الآخر
 فيلحق القول بخاصة الضالة كان الجميع نجسا وعلى القول بالطهارة جاز استعماله
 في ازالة الخبث لما مر في جواز رفع الحد شبه وجهان يحتمل المنع لان الماء الواحد
 لا يمكن ان يتصف بالتحكمين المختلفين كما في المضاف للمتزج بالملق من غير استهلاك
 والاقول الجواز كما قاله الوالد السلامة دام ظله العالي لان الامتناع الامتزاج
 الحقيقي فاستعمال الماء المزبور يستلزم استعمال ما غير الضالة وان كان شتملا
 عليها فيكون رافعا للحد لعدم ما دل على طهورية الماء واطلاقا فصل **الثالث**

بما لو اتصل
 بغيرها

ان يستهلك احدهما في الآخر وحان علم بصفة الطلاق اسم احدهما عليه حوى عليه
حكمه وكلاهما يجوز رفع الحد به لان الشك في الشرط يستلزم الشك في المشرط الا
اذا صار بحيث خرج عن صدق اسم كل منهما حقيقة فلا يعدل القول بالجواز كالاتفاق
الفصل ولو شك في الصدق وعدمه قوى القول بالمنع ولو صلب الماء في الفلأ شيا
فشيئا ثم حصل الشك في خروجه عن اسمها فلا يعدل القول ببقاء المنع لان الشك
في الشرط يستلزم الشك في المشرط والاستصحاب ولو صلب لصال في ماء آخر شيئا
فشيئا ثم حصل الشك في بقاء الماء المفروض صدقه فلا يعدل القول بجواز رفع الحد
به للاستصحاب بحيث يمتثل ضيق القول بالعدم لان استصحاب كل منهما معا رضاء استصحاب
الآخر فتبقى قاعدة الاشتغال سالمة من المعارضة والفتك بالاطلاقات في انطباق الجواز
وفي جملة لان الشهادة مصداقية **السرا** بعثران يحصل الشك في الاستهلاك وعدمه
والاقرب جواز رفع الحد به لان استعماله يستلزم استعمال ما غير الصالة **العاشرة** يستثنى
من ما الصالة ما كانت حاصلة في الاراضى السليمة التي تقتصر نفسها عنها غالبا فانها
طاهرة فلا يتوقف تطهير الاراضى المزبورة بالقاء كعليها او ملاقات محل التنجس باحد
من المياه المختصة بل يجوز تطهيرها بالقليل للوصول المقررة والعموم القاضية بطهارة
الماء والاطلاقات الفصل ومناسيته للشرعية السهولة النافية للرجح المشقة وكثرة
من الامور التي تم بها البلية وتشتد اليها الحاجة فعدم الدليل على اشتراط ذلك دليل
العدم سيما في عصر النبي صلى الله عليه واله نظر الى فقدان الكثرة لذلك التماس في المدنية
وللا دلة الدالة على جواز التطهير بالماء القليل فانها مشاملة لما نحن فيه بعد ملاحظة
عدم انفصال غسالتها عن محل في الغالب نعم ولما ورد في اخبار ماء الاستفهام من تقليل
طهارة مائه انه اكثر من القند وقوله عليه السلام في الصحيح عن السطح بيال عليه تقييد
السماء فيك فيصيبه الثوب فقال لا يابس مما اصاب به من الماء اكثر منه فان التقليل
الاستفهام من الرواية شامل للماء الصالة فيجوز التمسك من المورد لاطلاق التقليل القاضية
بالقسوية بين ما الطور وغيرهما كالحا قاضية بالطهارة بالنسبة الى غير السطح لتعيق المتأ
بينها وقد بينا قرينة الاخبار والمزبورة بانها معارضة مع ما دل على انفعال ماء الصالة
والنسبة بينهما اعم من وجه ويدفع ارجحية اخبار طهارة هذه الصالة من كمالها القاضية
بالنجاسة لاعتقادها بما ذكرناه فتكون مقدمة عليها **مسئلة** في اختلافها بانها في
غسالة الحمام اذا لم يعلم ملاقاتها للنجاسة ولا خلوها عنه على قولين او اقل بانها

انما هو في الماء
والا فالحال فيه

في الدلالة
على عدم جواز
التطهير بها

لا يجوز التطهير بها لانه يجتمع فيه غسل اليهودي والنواقي والمبغض للتحديد على الله
عليه السلام وهو مشرهم اختاره جماعة من الاصحاب كالعلامة في الارشاد والصدوق
في الفقيه وغيرهما وذهب جماعة الى انها على اصل الطهارة اتمح الاولون بوجها الاول
الحلاق النعمي استعمال الضالة في الروايات كقوله عليه السلام اياك ان تغتسل
من غسل الحمام فيها يجتمع غسل اليهودي والنصافي والمجوس في الحديث وفي
حديث اخر ولا تغتسل من البئر التي يجتمع فيها ما الحمام فانه يبيد فيها ما يغتسل
به الجنب وفي حديث اخر لا تغتسل من البئر التي يجتمع فيها غسل الحمام فان فيها
غسالة ولد الزنا وفي حديث اخر لا تغتسل من غسل الحمام فانه يغتسل فيه من الزنا
الثاني الظاهر بخاسته وهو مقدم على الاصل الثالث الاجماع المنقول على
عدم جواز استعماله بهاله ويتوجه على الاول ان المنع منه فيها هو الاحتساب من
البئر التي يجتمع فيها سوءه وكذا الكفار والمعتق لهم في تلك الاخبار وليس فيها ما يبدل
على المنع مطلقا ولو مع انتفاء العلم بالاجتماع ولو سلم فالاطلاق منسحب الى ما هو
القابل ولا سيما في تلك الزمنة مع عدم انتفاء الغسالة من ماء الحمام من تلك الكسار
مضافا الى المنع من دلالة الاخبار على الجحاسة بل غاية ما تدل على النعمي الانفسا
وهو اتم من الحكم بالجحاسة لاحتمال ان يكون المنع لاجل كون الضالة من المستعمل
واورد عليه اول لا بان تلك الاخبار مصدقة بان العلة في المنع هو اجتماع اشياء
اولئك الاخبار المذكورين فيها الناصب واليهودي وغيرهما وهذا ظاهر
في الجحاسة وثانيا بان المعلول هو النعمي استعمال الضالة ولم يقترن في العلة
سوى كونها غسالة فلو كان السبب مجرد كون الماء غسالة لزم تغليل الشيء بنفسه
وهو بطلان وثالثا بان المنع من المستعمل على القول به مخصوص بما اذا كان الاستعمال في رفع
الحث الاكبر ولم يظهر من الاخبار المذكورة كون الفصل لاجل ذلك ودرجا بان المنع هنا
مطلق فيتناول ما اذا كان المجتمع بقدر اكثر من الثالث بان الاصل مقدم على الظاهر
لم يبق دليل معتبر على اعتباره ومن الاجماع المنقول بانه موهون بكثرة وجود الجحالة الفاتح
سلمنا ولكنه لا يبدل على الجحاسة لان المنع من الاستعمال اعم من الجحاسة وللقول الثاني
اصالة الطهارة ومهمات طهورية الماء واطلاقات الفصل بالماء القاضية بكون الماء
مطوهارا واستصحاب حاله الاول وانتفاء المعارض والخيار المعتبرة من القصاص
وخبرها منها رواية ابي يحيى الواسطي عن بعض اصحابنا عن ابي الحسن الماضي

به قال سئل عن مجتمع الماء في الحمام من غسالة النكس فيصيب الشوب قال لا بأس بتزيتها
 على صورة العلم بالطهارة وزيادة في التخصيص لا يتركب كالليل ومنها صحة محمد بن مسلم
 قال قلت لأبي بصير عليه السلام الحمام يغسل فيه الجنب وغيره اغتسل من مائه قال
 نعم لا بأس إن يغتسل منه الجنب ولقد اغتسلت فيه ثم جئت فضلت برجلي ما غسلتها
 إلا لما لوثها من التراب ومنها وثقة زيادة قال رأيت أبا جعفر يخرج من الحمام فيصلي
 كما هو لا يغسل رجليه حتى يصل وقد يجاب من الرواية الأولى بأن الأخبار المتقدمة
 منها مدلولها ورودها في صورة اجتماع الأشخاص المذكورين فيها وكذا ريب أن الخاص
 يحكم على العام ولو ثبت التعارض لكان الترجيح لتلك الأخبار بالكثرة واشتمالها على ما هو
 أوضح سنداً من هذه الرواية وعن الأخيرة أن أقصه ما تذكر عليه هو طهارة المياه
 المهددة في سطح الحمام وهو خارج عن محل النزاع لأن الخلاف إنما هو في الأبار المهددة
 لا في جمع النساء كما صرح به الأصحاب ونطقت به الروايات ويمكن دفعه بأن طهارة
 المياه المهددة في سطح الحمام يجب طهارة الماء المجمع في تلك الأبار وخصوصية
 المكان لا يوجب اختلاف الحكم واعتزض عليه بأن اشتراكها في الحكم إنما يلزم لو علم
 أنه لم يكن لوصول الماء إلى الأبار المهددة لها طريق سوى ورود على سطح الحمام و
 ليس بمعلوم ولو سلم فورده على السطح لا يقتضي استيعابه إياه بأجمعه لجواز أن
 يختص المورد ببعضه على ما هو الغالب وح كانت تلك المياه المهددة في السطح يحكم
 الماء المشتبه فروع **القول** لظاهر أنه لا اشكال في أرض الحمام وإن كانت
 يجري لتلك المياه المجمعته لخروجها عن مورد النص كلام الأصحاب فالمرجح فيها
 هو الأصل بله المعتمدة المستفيضة المشتملة على الصحاح عدم الباس بها ومكثروا
 غسل الرجل منها بهذا الخروج من الحمام فيستفاد منها طهارة الأرض وطهارة
 الماء المختلف فيها **الثاني** هل يجري الحكم المذكور بالنسبة إلى الحمامات القبا
 ما لا يدخلها النساء لا اليهودي ولا النصارى مع كونها مظنة لورود مساس
 النجاسات أم لا وجهان وجههما ذلك أن نبى الأمر فيه على الكراهة وأما مع
 البناء على المنع من الاستعمال ففيه اشكال من خروجها عن ظاهر الأخبار
 المذكورة ومن مشاركتها في المعنى والاقرب في الأول **الثالث** أنه لو علم بوجوب
 الماء النجس عليه مع قلته فلا اشكال في نجاسته كما أنه لا اشكال في طهارته
 مع علمه بعدم ملاقات النجاسة لموطن عدله فاستظهر بعضهم طهارته ولا

طهارة

على ما تقررنا

يجوز جبر من محل البعث ولو شك فيه من دون ترجيح للافتقار إلى الفحاشية فلا
يبيح القول بانعدام جبر محل البعث **الرابع** لو كان اجتماع الماء فيها مسبوقا
ببلوغ الكرتية من غير هالم يكن لورودها تأثير في المنع على الأقوى لعدم ما دل
من النصوص والاجماع على عدم انفعال ماء الكرت وما يقال من انها معاوضة
مع محومات النهي عن الاغتسال بفحاشية الحمام والنسبة بينهما انهم في جبر فلو
انكلا المترجح بالخيار الكفيع ترجيح عليها فاما ان يجعل النهي فيها على الكراهة او
يقيد بطلانها بما لم يكن مسبوقا ببلوغ الكرتية من الماء الماهر ولعل هذا
او غير بقوا على الأصحاب من تقديم التقييد والتخصيص بأسواها من أقسام الحيض
وثانيا بان الظاهر منها انها هو المنع من غسلها لجساسة الحاشية من ملابسات ما لها
لا ذلك الكثرة فيكون اخبارا من نجاستها لا الحكم بنجاستها تصديا ولو شك في كونه مسبوقا
ببلوغ الكرتية من غير انها فيتم الرجوع فيه إلى مسألة الطهارة ويحتمل القول بالجمع كالاتفاق
الأخبار والمتقدمة وجهان الأقرب الأول **الحائض** لو اجتمعت الفحاشية فيها حتى
بلغت إلى حد الكرتية وجهان والظاهر يقتضيها على كون بلوغ الماء هذا الكرموجبا
لرفع الفحاشية السابقة على الكرتية وعدمه وقد تقدم ما يقتضيه قيام دليل على
الاتصال الأول فالظاهر عدم حصول الطهارة فيها لو قلنا بنجاستها من أول الأمر
يحتمل القول بالفحاشية هنا ولو على القول بالطهارة هنا لئلا يلاق الخبر والمتقدمة
الناهية عن الاغتسال بها وهو ضعيف ولو قلنا بطهارتها مع المنع من استعمالها
في رفع الحدث والبحث اوف حصول الحدث فهل يزول المنع عنها باتمامها كالأمر
لأنه وجهان وأجربا الثاني ثم انه على القول بنجاستها كان تطهيرها كطهارة
المياه النجسة فالظاهر انها تطهر بمجرد انصافها بالماء العقيم **السائل** من الظاهر
عدم جواز استعماله وان كان طاهرا في رفع الحدث الأكبر للاجماع المنقول والأخبار
فان اطلاقا يقيضه بذلك **السابع** هل يجوز استعمالها في رفع الحدث الأصغر
لمحومات طهورية الماء واطلاقات الفسئل استصحابا لرافعية ام لا يجوز
لاطلاق الاجماع المنقول وقوى كثير من الأصحاب باطلاق المنع من الاستعمال
وجهان لا يبعد القول بالثالث **الثامن** الظاهر ان محل البعث انما هو في
غسله الحمام العام لا الحمامات الخاصة المعلوم بتخصيصها لغيرها او عدم المشكوك
فيه ما لا يكون موقفا للتجاسات لانها المفردة في الأخبار وكلها لا الأصحاب

هذا هو الوجه الذي
في الخبرين المتقدمين
في الحاشية الأولى

ويجوز أن لا وجه فيه للإطلاق الخبر وهو بعيد كما تنوعوا فيها إلى الفرد الطابع فلا يخرج
 من البناء على أصالة الطهارة التماسخ الظاهر من المراد بهذا الظاهر الماء
 المجتمع من غسل الكحل أو غسل الأجزاء الغالب وقوعه على الأرض المتخللة في
 مكان مخصوص العايش لو علم بعدم استعماله فحدث ولا خيب كما ظاهره مطرو
 للأصل والعمومات والروايات الخاصة المجوزة لاستعماله الظاهرة في إرادته
 هذا الفرع وإن علم استعماله فيها كان نجسا لأن المجتمع نجس إن علم استعماله في
 رفع الحدث دون الغيب ينجس على ما سيأتي في الماء المستعمل في رفع الحدث حسب علمه
 أقسام المستعمل أربعة **الأول** المستعمل في إزالة النجاسة وقد مر الكلام في فصل
الثاني المستعمل في الوضوء وهو طاهر مطهر أجمعا محصلا ومنقولا مستغنيا
 وظاهرا عموما وخصوصا من غير فرق بين الميع والواقع ولا بين ما يستعمل في غسل
 والمضمضة والاستنشاق وغيرها بشرط بقاء المائمية ويجوز إزالة النجاسة به
 للإطلاقات القاضية بطهورية الماء والإطلاقات الفصل والجماعات المنقولة المحصل
 ويجوز أيضا رفع الحدث به من غير خلاف يعرف ولو كان الحبل نجسا نجس الماء أجمعا ولو
 كان نجسا قبل وشك في بقائه في حال الوضوء فلا يبعد القول أيضا بالنجاسة للاستصحاب
 وذكر الشهيد في الذكوى أنه يقتضي التميز من المستعمل في الوضوء قاله المفيض لا فرق بين
 الرجل والحمار والنوع فصل وضوئها لم تثبت القسم **الثالث** المستعمل في إزالة
 المندوبة وهو طاهر مطهر أجمعا محصلا ومنقولا للأصل والعمومات وإطلاقات
 الفصل القسم **الرابع** المستعمل في رفع الحدث الأكبر جناية أو غيرها وهو طاهر
 أجمعا محصلا ومنقولا مستغنيا وكذا با وسند عموما وخصوصا أقول يبعد الله
 في خبر الفضل بن يسارة الرجل الجنب يغتسل فينضح الماء في الأثناء لا بأس ما جعل
 في الدين من حرج وفي خبر شهاب بن عبد ربه في الجنب يغتسل فيقطر الماء من جسده
 في الأثناء فينضح الماء من الأرض فيصير في الأثناء أنه لا بأس بهذا كله والظاهر أنه
 رافع للجنب للأصل والعمومات والإطلاقات الفصل بل الظاهر قيام الإجماع عليه كما
 نص عليه جماعة من الأصحاب هل يجوز استعماله في رفع الحدث الأكبر والأصغر كما لا يه
 قولان فالشيخان والصدوقان بل شبهة في فاعل أكثر الأصحاب على عدم وعن
 جماعة كالسديد والحلي والشهيد وغيرهم القول بالجواز للقول الأول كجماع
 المحكي في السرائر والاحتياط واستصحاب بقاء الحدث وللشك في الخروج عن العهدة

في الماء المستعمل
في الوضوء

في الماء المستعمل
في الحدث الأكبر

في الامر بالفصل بين الشاة في الشريعة او الماشية وكلما شك في شريعته او ما نصيته
 فهو بشرط او مانع وللأخبار الكثيرة منها حجة محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام
 قال سئلته عن ماء الحمام فقال ادخله بازار ولا تغتسل من ماء الخراكا ان يكون
 فيه جنب او يكثر اهله فلا تدري فيهم جنب ام لا فان قوله عليه السلام ولا تغتسل
 من ماء اخر يقيد عدم وجوب الاغتسال من غيره اذ المريكين فيه جنب ما لا نرى في
 واقع عقيب توهم الخطر واللاجاع على عدم حرمة الاغتسال بماء اخر ومقتضاه انه اذا
 علم بوجود الجنب فيه كان ما موروا لا يغتسل من ماء اخر وقد يورد على هذا الاستدلال
 او كما بان مقتضى قوله عليه السلام او يكثر اهله الحديث انه لو علم جواز الاغتسال منه
 مع تكرار اهله وغلبته الظن بوجود الجنب فيه والظاهر ان هذا الحكم مخالف لللاجاع
 قالوا ولما حلها على الكراهة الا ان يقال بان مخالفة دليلها لللاجاع لا يقتضي بفساد
 الاستدلال بصدرها او يلزم بامكان حمل دليلها على الكراهة وحدها على الوجه
 وثانياً بان المراد بماء الحمام هو الماء الكائن في الجياض لصغارها هو المستفاد من
 النصوص والفتاوى فلا يشمل الرواية لماء الفسالة ويحاجج به بان اذ اثبت المنع
 في ذلك ثبت في الفسالة ايضا لعدم القول بالفصل ومعتها رواية عبدالله بن
 سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال الماء الذي يغسل به الثوب يغتسل به
 من الجنابة لا يتوضأ به واشياؤه ومنها رواية حمزة بن احمد عن ابي الحسن
 قال سئلته او سئلته غير عن الحمام قال ادخله بمنزلة وغض بصرك ولا تغتسل
 من البئر الذي يجتمع فيها ماء الحمام فانه يسيل فيها ما يغتسل به الجنب وللزنا
 والناسب لنا اهله البيت وهم شرها وما يقال من ان المراد بالرواية انما هو كون جموع
 هذه الاشياء سببا لمنع لا كل واحد منها والرواية بمنزلة الاخبار عن نجاسة سبب
 مجموع ذلك فمدفوع بخالفته للظاهر والا فلا فائدة في ذكر اغتسال الجنب في غير موضعها
 ما دل على وجوب غسل المغتسل رجله مع استئذنها من ماء الفسالة المنفصلة ولو لا
 عدم ارتفاع الحدث بالفسالة لما وجب غسل الرجلين واستدل به بعضهم وهو ضعيف
 ومنها الخبر من اغتسل من الماء الذي اغتسل فيه فاصابه الجذام فلا يلوم من اغتسل
 وفيه نظر اذ لا دلالة فيه على المنع من الاستعمال أصلا بل فيه اشعار بجعة الفصل لما
 المذكور مع كونه موجبا لاصابة الجذام به ففيه دلالة على الكراهة ومنها الكتابة
 الصحيحة عن الخديري يغتسل فيه الجنب لا يتوضأ من مثل هذا الامر ضرورة ويورد

عليه بان الاول محل الرواية على الكراهة او الضرورة لا يتحقق بجواز الوضوء من الماء
 المنوع استعماله وانما يتحقق بارتفاع الكراهة سلمنا تكافؤ الاحتمالين لكنه
 يتحقق بقضا والاستدلال بها حجة القول بالجواز الشهرة المحققة والمنقولة من
 المتأخرين والاصل في العمومات الدالة على طهورية الماء واستصحاب الطهورية
 عند الشك في طهريته والمنافع والمجاء من الاخبار الدالة على جواز الاغتسال من ماء
 الحمام الذي يقتل فيه الجنب والجيم فان كان في مكان واحد فهو قليل لا يكفي
 لفعله فلا عليه ان يقتل ويرجع الماء فان ذلك بحرية وما يقال من معارضة هذه
 الاخبار مع الاخبار المتقدمة فمدفوع أولا بانه لا دلالة فيها على المنع في صورة
 فان ظاهرها الحكم بوجود التحريم فيها وظاهر حصول العلم بذلك مع ان بعضها ضعيف
 سنداً ودلالة وانما الابعاج فغير ظاهر سيما مع تفرد ابن ادريس بنقله وذهاب كثير
 من اصحابه الى خلافه وثانياً بان التعارض يوجب الرجوع الى المرجح والظاهر انه
 في جواز اخبار الجواز وثالثاً سلمنا التكافؤ لكنه يوجب التساقط والرجوع الى الاجمل
 المفتش للطهارة والمطهرية فالقول بالطهارة لا يخلو من قوة فتكون المذكور
 في الروايات محمولاً على الكراهة ان قلنا يكون المقصود من التليل كونه مظنة لورث
 تلك النجاسات مع انه يكفي في ثبوت الكراهة بالخروج عن خلاف الجماعة والاشجار
 المنقول والظاهر انه لا شك في مرجحيته مع مخالفته الاحتياط فرفع **الاول**
 ان موضع البحث هنا هو الماء الذي يقتل به المحدث الخالي بدنه عن نجاسة خثية
 فلو كان البلاء متنجساً كان الماء المتساقط من المثل النجس في حكم الماء المستعمل في
 ازالة الخبث ويحمل القول بعدم الفرق بينهما بناء على القول بالطهارة لان الجنب
 لا يخلو بدنه عن النجاسة فادل على جواز الاغتسال به شامل للصورة المفردة
 ويضعف ان الظاهر من الاخبار وكلام الاصحاب انما هو عدم ما نصية ذلك من
 حيث اغتسال الجنب به لا من حيثية خارجية التي هي جود نجاسة خارجية فيه
 غاية الامر التعارض بين ما دل على نجاسة النسالة وما دل على جواز استعمال
 الماء المفروض النسبة بينهما اعم من وجه والرجوع مع اخبار النسالة لانها اقوى
 منها ولو شك في نجاسة بدنه فان علم بطهارته سابقاً فلا اشكال في عدم المنع
 وان علم بنجاسته سابقاً فالشك المفروض في بقاء الرطوبة النجسة والنجاسة
 فلا يبعد القول بكونها محكومة بالبقاء شرعاً ونجسة الماء الملاءة لها وان كان

الشك في بقاء اصل الحاجة مع القطع بانتفاء اثر التجويز اذ المكن منها موحيا
 فلا يجعل القول بعدم جريان الاستصحاب فيه فيحكم فيه بعدم المنع والفرق بينهما
 ان الواسطة في الاول خفية فيجوز الاستصحاب فيه بخلاف الثاني فان الواسطة
 فيه جليلة عرفا فالتمسك بالاستصحاب فيه في غير محله لانه من اصول المباشرة
 فتدبر ولو قارن عليه الحال ان طهارة ونجاسة فالظاهر كونه محكما بالحاجة
 شرعا للاستصحاب مع الشك في عروضا للمانع مع احتمال تقديم جاني معلوم التاخير
 على ما جهل تاريخه **الثاني** لو وقع الماء من عضوا الى عضو اخر مثل الرأس والجسد
 لا يكون مستعملا على الاقوى لان الظاهر ان التسلسل عبارة عن تسلسل مجموع الاعضاء
 فالماء المستعمل بعضها لا يصل عليه انه ما مستعمل في غسل الجنابة ويحتمل تحريما
 القول بصدق الاستعمال عليه مشروطا باتمام الغسل فلا يكون مستعملا مع عدم
 اتمامه **الثالث** لا يابس بقية الماء الذي يؤخذ منه ماء الغسل للاصل والعموم
 ودلالة بعض الاخبار عليه **الرابع** لو وقعت القطرات من المغتسل في الماء
 واستهلك فلا يابس له للاصل ودلالة جملة من الاخبار على نفى الباس عنه ولو
 تكثرت القطرات فان لم يتجاوز عن المعتاد فالظاهر انه لا يابس له كالاتفاق
 وان تجاوزت عن المعتاد فان استهلك فيه فالظاهر انه لا يابس له ولا فيه وجهان
 ربما يقوى جواز استعماله بناء على كون استعماله مستلزما لاستعمال الماء الغير
 المستعمل بشا على عدم كون استعمال الماء المستعمل من المجرمات الاصلية الذاتية
 ويقوى المنع لو قلنا بكونه محرما ذاتيا ولو شك في الاستهلاك وعلمه بفتح العدة
 لانه لا يقيض بالمنع من استعمال الماء المفروض لان استصحاب بقاء الماء المستعمل
 في ضمن الماء المفروض وعلم استهلاكه ذلك فيه لا يقيض بكون استعمال الماء
 المفروض مستلزما لاستعمال الماء المستعمل لانه من اصول المباشرة فلا يثبت
 عليه اثر المنع ويحتمل لقول بالمنع فيه ايضا لان الشرط في جواز استعمال الماء
 في الموضوع والغسل عدم كونه مستعملا فالشك في الشرط يوجب شك في المشروط
 ولان الاستصحاب يقيض بقاء المنع ما لم يحصل العلم باستهلاكه وهذا لا يخلو
 من قوة **الخامس** الماء المتصل قبل انفصاله عن بدن المغتسل لا يخلو للاصل
 والاطلاقات وادلة نفى الصراط المحج مع الشك في شمول ادلة المنع لثله بل ينجي
 القطع بعدم صدق الماء المستعمل عليه فلا يشمل الاخبار وقتا وهي كاصحاب ولو

شله في كون الماء متصلا على بدن المختل ومنفصلا بنى على الاتصال قضاء لحق
 الاستصحاب ولا عبرة بالظن فيه وهل يجوز غسل الصواب بعد ثبوت العضو المتقد
 بان يلقية عليه ام لا وجهان اقرهما الاول لما مر الساب من قال بغسل الفقهاء
 الواحد منيا في ثوبه المختصر حكمه حكم غسل الجنابة على ما يظهر من الفتوى
 وتوضيحه انه ان قلنا بعدم وجوب الغسل عليه اكمل العلم بكونه جنبا كما هو
 الظاهر من كلام جماعة من الاصحاب فلا اشكال في شمول النصوص والقناوى
 بالنسبة اليه وان قلنا بوجوب الغسل عليه تعبدا وان لم يقطع بكونه جنبا كان ذهب
 اليه بعض الاعلام فلا يجد القول بالحاقه ايضا لان دعوى محكوم بالجنابة شرعا تجري
 عليه احكامها وضاها كون الماء المستعمل في غسله مندرجا في المستعمل ويقتل القول
 بعدم فيجوز استعماله ثانيا بناء على ان المستفاد من الخبر انما هو كونه ملجوب عليه
 الغسل انه يترتب عليه جميع آثار الجنابة سيما الآثار البعيدة التي هي المنع من جواز
 استعمال ما منه وهو ضعيف لانه انما يلجوب عليه غسل الجنابة فينتج الماء المستعمل
 فيه في الماء المستعمل في غسل الجنابة الساب المستعمل من الماء الكثير لا يحكم عليه
 بالمنع سواء كان تزييتا او ارقاسيا للاصل والعمومات مع الشك في شمول الفتوى
 والروايات الثلاثة لقوله عليه السلام اذا بلغ الماء قدر كرم يحمل جنبا بناء على كون
 سلبه الطهورية مندرجا في اسم الخبث والجريان السيرة على عدم الاجتناب عنه ولا نرى
 لا يصدق عليه انه مما مستعمل في الموضوع والغسل لكثرة مائه الشاهن لو اشتبه
 المستعمل بالماء الغير المستعمل وانحصى الماء لهما فان قلنا بكون النهى عن الماء
 المستعمل واردا في حثيين مانعته من محبة الغسل نظر الى غلبته ودوام حال
 النهى المذكور في مقام بيان المانعة فالظاهر وجوب الغسل لهما جميعا لان التكليف
 ثابت والبرائة اليقينية متوقفة عليه وان قلنا بكونه مفيدا للحرمة الذاتية
 الاصلية كما هو قضية ظاهر لفظ النهى وضعافا لا قرب وجوب الاجتناب عنهما
 لان الامر دائر بين ارتكاب الحرام وترك الواجب فيجب تعظيم جانب المحرم لان دفع
 المفسدة اولى من جلب المنفعة ويقتل القول بوجوب استعمالهما جميعا لان ترك
 الواجب ايضا مشتمل على المفسدة ويقتل ضعيفا القول بالتحخير نظر الى تناحر
 الحقوق وانتفاء المرجح ويقتل الرجوع الى الظن نظرا الى تسداد سبيل العلم في محل
 البحث ولولم ينحصر الماء لهما فالقرب وجوب الموضوع بغيرهما بناء على عدم جواز

الاتصال الاجمالي مع تمكن المكلف من الامتثال التفصيلي ومنه يعرف حكم ما لو امكن
تخصيص المستعمل من غيره مع انحصار الماء لهما فانه لا يعد القول بوجود التخصيص
وعدم جواز الجمع بالوضع لهما **القاسم** لو وجد ما لا يكفي في الطهارة وامكن استعمال
الماء المستعمل بحيث يشتمل فيه فهل يجب ذلك مقدمة لتفصيل الطهارة امر لا
يجب لان الواجب انما هو تحصيل الماء الموجود فضلا لا ايجابا والمصدر وجهان
الحاشية بناء على ما تقدم لو اغسل الخبث في ماء قليل وحصلت منه النية
بعد اشتغال الماء على تمام يده مع غسله ويكون مستعملا بالنسبة الى غيره بعد
خروجه قطعا والظاهر اشتراط النية في ذلك فلا يجري الحكم المذكور في المستعمل
من غير نية وهل يتعذر ذلك بالفضل الترتيبي ويجري في الفضل الارتماضي ايضا
قولان مبنيان على صدق الاستعمال في الفضل الارتماضي وعدمه والاول لا يخلو
من قوة والظاهر حصول صدق المستعمل بمجرد تمامية الفضل ولا يتوقف على خروجه
من الماء **الحاشية** عشر الظاهر انه بناء على جريان الحكم المذكور في الفضل
الارتماضي لو انتمس جريان في الماء مضافا في زمان واحد ارتفع حلتها وكان مستعملا
بالنسبة الى غيره ولو اشتبه المتقدم والتاخر فلا يعد القول بجهة غسل كل واحد
منها الاستصحاب بالظهرية واصالة تاخره من المانع ولا نه شك حصل بعد الفراغ
عن الفضل فلا عبرة به لعموم المعبرة المستفيضة ويحتمل البطان بناء على كون الحكم
الاجمالي بهما واحدا ما نهما من جريان الاستصحاب وقاعدة الفراغ بالنسبة
الى كل واحد منهما لان اصل صحة كل من الفضلين معارض باصل صحة الاخر
فبمقتضى قاعدة الاشتغال واستصحاب بقاء الحديث سالما عن المعارض والاقوى
الاول وهل يجوز لاحدهما الاقتداء بالآخر وجهان لا يعد القول بالمنع **الحاشية**
انه بناء على كون المستعمل خائفا بالنفصل لوقبته لم يصبها الماء جاز في البطلان
من العضو الاخر اليها لانه لا يكون مستعملا الا بعد الانفصال عن تمام البدن
الحاشية عشر صحيح جماعة من اصحاب باختصاص الحكم بالمستعمل في الفضل الصحيح
دون الفاسد لعدم رفع الحديث به كما اذا كان في المكان المغموص ونحوه ويحتمل
ضعيفا القول بتعميم الحكم للفاسد بناء على كون لفظ الفضل موصوفا للابحار من
الصحيح والفاسد لاظهار الاول بناء على ثبوت الحقيقة الشرعية في لفظ الفضل
كما هو الحال بالنسبة الى سائر الفاظ العبادات لان المتبادر منها انما هو الصحيح

انه لا ينعقد في غير النية بناء على
انه لا ينعقد في غير النية بناء على

فيحمل القطع عليه فلا يتحقق صدق الاستعمال الا مع حصة الفضل ولو شك في حصة
 الفضل وعدمها فان حصل الشك في الاثناء فالمحقق عدم الحاق الماء المستعمل فيه
 بالمستعمل للاستصحاب المحطية وكان شرط صحته انما هو تعقبه بفضل الباقية وان
 حصل جدد الفراغ من العمل ففيه وجهان او جهما عدم الحاق للاستصحاب ولا
 ينأ في ذلك القول بحصة الفضل لم يأت قاعدة الفراغ بالنسبة اليه لان الظاهر ان
 هذه القاعدة ملحقة بالاصول العملية فلا يثبت لها كون الماء المستعمل فيه
 مستعملا في الغسل الصحيح ثم لو قامت بينة او نحوها على كون غسله صحيحا جاز على الماء
 حكم الاستعمال **السابع عشر** لو غسل في الاثناء ظلال حدث اكبر او اصغر او مرض
 عن الانتهاء فهل يلحقه حكم الاستعمال ام لا وجهان الظاهر الثاني لان شرط صحته
 تعقبه بفضل الباقية ولم يحصل فلا يثبت الحكم لما اجتمع عليه **الحامس عشر**
 قد ذكرنا ان فضلة ماء الفضل تدخل في المستعمل ولذلك جاز ان يغتسل الرجل
 بغسل غسل المرأة وبالعكس كما روى ان رسول الله صلى الله عليه وآله اغتسل مع
 عائشة في اثناء واحد **السادس عشر** لا فرق في الحكم المذكور بين حالتي الاغتسال
 والاضطرار لاطلاق النصوص والفتاوى لان الضرورات انما تلجأ إليها في المحظورات
 تغييرا للموضوعات **السابع عشر** الذي يستفاد من اطلاق النصوص والفتاوى
 انه لا فرق في الحدث بين اقسام الجنابة ولومن زنا وغيرها **الثامن عشر** هل تنص
 الحكم المذكور بما اذا تم حصول الحدث ليكون الفضل دافعا لحدث يقيني ويعدم صورة
 الشك في الحدث ايضا وجهان وتوضيح ان ذلك على قسمين احدهما ما يغتسل به
 من باب الاختياط الغير اللازم وفيه وجهان يمتثل لما قد يفرغ من الغسل المانع اليقيني كطلاق
 الاخياد المتقدم من تنقيح المناط والاقوى عدم الحاق لان الحكم في الاخبار
 وكلام الاصحاب بما تعلق على الماء المستعمل في غسل الجنابة فلا يعم الحكم لغير الجنابة
 كما انه لا يجري في المشكوك فيه كما في محل البحث للاستصحاب وثانيهما الاختياط اللان
 كما لو يتيقن الجنابة والافتساح ولم يعلم السابق منها فانه يجب عليه الغسل في كل
 مشروط به ففيه وجهان او قولان قيل بعدم الحاق تمسك بان الظاهر انه لا يملك
 عندا لفتاويين بالمنع احتمال كونه مستعملا بل هو من قبيل المانع مع احتمال احتمال
 الحاق لان يجب عليه غسل الجنابة شرعا فيصدق على الماء الذي يغتسل منه انه
 ماء مستعمل **التاسع عشر** الظاهر في المنع بالاستهلاك في الماء الطهور

كيف ما كان لعموم ما دل على طهورية الماء ولا إطلاق الاجامات الحكيم عليه لا ينتج
موضوع ذلك هو ما بالاستعمال فلا يشملها الاخبار والدالة على المنع من استعماله
فتيقها دل على كون الماء راضا سالما عن المعارض مضاهيا الى الملاحظات الفصل
بالماء الشاملة لما نحن فيه وهل يكفي في ذلك مجرد الامتزاج مع المستعمل كما وجهنا
او جميعها الثاني للاخبار الدالة على المنع من استعماله فانها شاملة لموضع البحث بعد
ملاحظة بقاء موضوع الماء المستعمل في عدم انتفاؤه بالامتزاج وهل يجزئ
الاعتناء بقاء هذا الامتزاج لان استعماله يستلزم استعمال الماء الراعي اولا الله
الماء المستعمل من غير شرط وما يستلزم استعمال المنوع ممنوع شرعا وجهان مبنيا على كون
استعمال الماء المستعمل من المحرمات الصلوية او التشريعية وهل ينزل المنع عنه
بإتمامه كما لا وجهان يظهر من كلام بعض اصحابنا القول بإبقاء المسئلة على كون
الانتهاء مطلقا للقليل النجس عدمه فعل القول به هنا كما ينبغي التام في الغنا
بمتكافئان مود المستعمل الى الطهورية كمود النجس الى الطهارة ولعل الوجه في
ذلك ان عموم قوله عليه السلام اذا بلغ الماء قدر كرم يحمل خبثا يبدل على ان بلوغ
الماء قدر الكرم موجب لارتقاء المنع منه كما يرتفع به الجاسة وهو ممنوع جكا
العشرون الظاهر ان اشتراط عدم كونه مستعملا من الشرائط الواقعية فلا
فرق في ذلك بين حاله العبد والسهو والفسيان على المكان او جاهلا قاصوا كان او
مقتصر **الحائى والعشرون** لا فرق في الحكم المذكور بين الفصل للقياس
والانقاس مع قلة الماء من غير خلاف يعرف وهل يجمع غسله بالانقاس كما وجهنا
اقويها الصحة مطلقا لا إطلاق الاخبار الواردة في الانقاس وما يقال باقتناؤه
على كون الفصل صلا دفعة حقيقية بالكون تحت الماء وان يحصل حقيقة بالانقاس
وان صدق معه الدفعة العرفية فعل الاول يحكم بالجهة قطعا وعلى الثاني يحكم
بالفساد وعلى حال فلو نوى الفصل لا لكونه الماء مع غسله ولو نوى غسل
العضو بتدريجا حتى يحتم غسلها على الجزء الاول وعدمه وجهان اقويهما الاول
لانه ملحق بالماء الوارد **الثاني والعشرون** الظاهر انه لا فرق في المستعمل في
رفع الحدث الاكبر بين ما استعمل في رفع الجنابة او غيرها على المعروفين الاحتياط
وعنون البحث في المنتهى في خصوص غسل الجنابة وقد يستشكل في المقام بورد
الاخبار في خصوص غسل الجنابة ويمكن دفعه بان الاستفادة من رواية عبد الله

كون
في ان الاشتراط علم
الماء مستعمل من
الشرائط الواقعية

سائلان وتكونون فيهم الاصاب انما هو الخ من ذلك وما يقال من جواز مطلق قوله
 واشباهه على ما لا يجوز فيكون الخ انه لا يجوز الوضوء واشباهه فلا يفيكم غير الجبابة
 قد خرج بان حمل الوضوء على التيمم وهو من اللفظ مستبعد لا حظ بناء الاصحاب على
 تيمم الحكم وما يقرب ذلك الاشياء بصيغة الجمع وهو لا يناسب الحمل الثاني اذ ليس هناك شيء
 غير الفصل للاتفاق على ازالة الخوض به كما مر **الثالث والعشرون** هل يجري الحكم
 المذكورة المستعمل في الضلالت للندوبية كالنفسلة الثانية والثالثة كمن اغتسأ
 او يتنص بالواجب منها او يفصل بين ما كان قبل ارتفاع الحدث او بعده وجوه ظاهر
 الاطلاقات هو الاول **الرابع والعشرون** هل يختص الحكم المذكور في خصوص الشا
 المستعمل في رفع الاحداث او يجري في مطلق استعماله في الوضوء والغسل وان لم يكونا
 واضحين يظهر من كلام جماعة من الاصحاب اختصاص الحكم بالاول ولا يعدل القول بالثاني
 لاطلاق الاخبار والمقدمة **الخامس والعشرون** لا ريب في ان مستعملة المشا
 على خلاف الاصل فلو شك في كونه مستعملا او غير مستعمل كان مطهر الحدث والخبر
 سواء كانت الشبهة حكيمية او موضوعية مفهومية كانت او مصداقية وثبت
 كل منهما بالبيينة ونحوها من الطرق الشرعية المقررة لمعرفة الموضوعات وهل
 ثباتها بالعدل الواحد فيه اشكال ثم انه لو قلنا باختصاص الحكم بالغسل الصحيح
 الواقع فلو شك في كونه منه او من غيره فالظاهر ان كفاؤه فيه بقول المختص ان
 لم يكن عاذا **السادس والعشرون** قال جماعة من الفقهاء ولو وجد ماء
 قليلا وخيف من رجوع ماء اغتسال الجنب اليه استحب له رش اكل من ماء على
 الارض من يمينه ويساره وخلقها وامامه كما ينزل الماء على الماء لان اكثر
 الارض تمسك الماء اذ اتبلكت او رش اكل على بدنه لتبسل فيسقط عليه الاسراع
 في الغسل كما لا يرد الماء على الماء وعلى احد هذين الامرين يحمل ما جاء من اختصاص
 بالوش من الجوانب الاربع والجانبيين مستعمل الماء على اصل الطهارة
 حتى ثبت نجاسته كما ان النجس منه على اصل النجاسة حتى ظهر منه كسائر النجس
 وقد تقدم في الشريعة لثبوت كل منهما طرق عديدة وتفصيل القول في ذلك
 يتوقف على بيان امور تتعلق بالمقام **الاول** الاصل لطهارة كلما لم تعلم
 بنجاسته تعلم بالنجاسة ويدل على ذلك مضافا الى اصول المقررة قول الصاق
 عليه السلام في موثقة عار كل شيء طاهر حتى تعلم انه قد وقول ميلوثينين

في اقل الاصل
 في الماء الملهان

عليه السلام فيما رواه في الفقيه لا ياله الجواب أصاب قولهم ما إذا لم يعلم ويدل على ذلك اخبار عديدة في جنسيات المسائل كقولهم كل ماء طاهر حتى تعلم انه قد روي ورد من الامر بالصلة الاخبار والكثيرة الواردة في مقامات عديدة وغير ذلك مما لا ينبغي على المنتبِع والابحار الحاصل المتحقق في جنسيات المسائل والمنقول في كلامهم القول كما يرشد اليه الطريقة المألوفة المستمرة بين المسلمين خلفاء من خلف الثاني في عموم هذا الحكم للجاهل وعدمه وتوضيح ذلك انه لا اشكال بل لا خلاف في عموم هذا الحكم بالنسبة الى الجاهل بملكته النجاسة وان كان مع ظن الملاقات فلو شك او ظن بالملاقات او بالتأثير لزم البناء على صالة الطهارة حتى تعلم النجاسة واما الجهل بالحكم الشرعي كالجعل بحكم نطفة الفم هل هي نجسة او طاهرة فهل يحكم بطهارتها ام لا فيه قولان المشهور بين الاصحاب هو الاول وعن المحدث الامين الاستزاد في القول بالثالث بتسكان ان القدر المتيقن من هذا الخبر انما هو ما وقع الاتفاق عليه وامت خيري ضعفه لان الخبر المذكور من جهة اشتماله على لفظ كل مفيد للعموم اللغوي فلا فرق في الحكم المذكور بين اقسام الجاهل ولا بين الشبهة الحكمية والموضوعية مفهومية كانت او مصداقية **الثالث** في ان ثبوت النجاسة للاشياء وانصافها لها هل يتوقف على علم المكلف بجمعه انه ليس بالتنجيس عبارة عما لا فيه عين النجاسة واقفا خاصة بل ما كان كذلك وعلم به المكلف وكذلك ثبوت النجاسة لشيء انما هو عبارة عن حكم الشارع بانه نجس وعلم المكلف بذلك وان النجس عبارة عما لا قتته النجاسة واقفا وان لم يعلم به المكلف واليه ذهب لمشهور من اصحابنا كما يستفاد من كلامهم انما ولمنا تصحيا وتلويحا وفرعوا عليه بطلان صلوة المصلي في النجاسة جاهلا وان سقط الخطاب عنه ظاهر كما ذكره جمع من اصحابنا منهم الشهيد الثاني في شرح الالغية وهذه القاعدة جارية في كل حكم شرعي مستقلا من الطريقة الشرعية كالبيئنة ونحوها فلو قلنا بان العلم مأخوذ في موضوعات الاحكام وكون مداليل هذا الطريق من الاحكام الواقعية الثانوية لزم القول بعدم وجوب الاعادة والقضاء لو انكشف الخلاف بعد الفراغ عن العمل ولو قلنا بكونها من الاحكام الظاهرية العذرية لزم القول بوجوب الاعادة والقضاء في الصورة المفروضة بناء على ان الامر لا يفتي في الاجزاء وان المراد بالتصحيح

لها البادة هو ما كانت مستحقة للشرائط والجزاء الواقعية ومما يقتضيه
 الواقع كما هو مدعى المحققين وكيف كان فهدل على كونها من الشرائط الواقعية
 القائمة المخرجة في سائر المقامات وهوان الأصل في الشرائط المقررة للعبادة
 ان تكون ثابتة في الواقع ما لم يثبت كون العلم ما خذ فيها على سبيل الموضوعية
 وكذا الحال بالنسبة الى الاجزاء والموانع وتقصير الحال انها تنقسم الى قسمين
 احدهما ما كان ثابتا بالاطلاق اللفظي الوارد في خبر البيان والظاهر فيها يجب
 الواقع لان اللفظ موضوع في اراء المعاني الواقعية فتكون مدالها ثابتة
 بحسب الواقع فالاصل علم تقييدها بحال العلم والعهد وثانيها ما كان ثابتا
 بالدليل البني أو اللفظي المجمل والمطلق الوارد في خبر بيان حكم اخراج الماهية
 والمرجع فيها هو الاصول العلمية من البرائة والاشغال والتغيير والاستصحاب
 وتقصير الكلام فيها في الاصول وغاية ما يوجب به القول بكونها من الشرائط
 العلمية وجوه **الاول** ظاهر الخبر المذكور فانه يدل على انه لا تنبث النجاسة
 للاشياء ولا تنصف بها الا بالنظر الى علم المكلف لقوله عليه السلام فاذا علمت
 فقد قدر **الثاني** ان القول بالبطان يستلزم الصبر المحج وهو من شرها
الثالث ان المعهود من الشرع عدم اناطة الاحكام بالواقع ونفسه كما يستلزم
 التكليف بما لا يطاق وح فال مكلف اذا صلى في ثوب طاهر في علمه والظاهر شرعا انما
 هو ما لم يعلم المكلف بنجاسته لا ما علم بعد عما هو موجب لبطان صلواته بعد
 امتثال الامر الذي هو مناط العصاة ومعياريها **الرابع** ان ذلك مع ما فيه
 من البلوى يكاد يوجب فساد جميع العبادات المشروطة بالطهارة لكثرة النجاسة
 في نفس الامر وان لم يحكم الشارع بفسادها فليحذر هذا لا يستحق عليها ثواب الصلوة
 وان استحق اجر الاكرام المطيع بحركاته وسكاته ان لم يتفضل الله تعالى بحجده **الخامس**
 ان ذلك يخالف لطواهر الاخبار الماثورة منها الخبر المذكور ومنها رواية محمد بن مسلم
 عن احدهما قال سئل عن الرجل يرى في ثوب اخيه دما وهو يصلي قال لا يؤذيه
 حتى يصره ومنها رواية عبد الله بن بكير المروزي في كتاب قريب لاسناد قال سئل
 ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اعاد رجلا ثوبا يصلي فيه وهو لا يصلي فيه قال لا يعلم
 قلت فان علم قال يصيد روح فلو كان الامر كما مر من كون وصف النجاسة انما هو باعتبار
 الواقع ونفس الامر وان صلوة المصلي والحال كذلك باطلاة واقعا فكيف يحسن من ذلك

المنع من الأديان والأخبار النافذة في الصلوة كما في خبر محمد بن مسلم وأقبلها كما في خبر
 ابن بكير وهو يدل على ما ذكره الأمن قبيل التقرير له على تلك الصلوة بالباطل والمعاودة
 على الباطل وكلاهما في بطلانه **السابع** من الأخبار الدالة على معدوميتها أنه لا شيء
 عليه كقول عليه السلام أيما حق ركبها لم يزل شيء عليه فإن النكوة المنفية
 مفيدة للجموع ومقتضاه نفي الإعادة والقضاء **السابع** قوله حرفع عن امتني
 ما لا يعلمون وقوله ما يجب لله عليه الحديث وغير ذلك من أخبار البوابة
الشارح أن التكليف بوجوب الإعادة من الأمور الوجودية المسبوقية
 فاستصحاب لعدم يقينه بعدم الوجوب **الشارح** أن ما دل على حجية الطرق
 المقررة لمعرفة الموضوعات يدل على كون مداليها ثابتة في الشريعة سواء كانت
 مطابقة للواقع ومخالفة له أم لا فالمرام الدليل على عدم اعتبارها إذا علم بمخالفتها
 للواقع في حال العمل أما حصول العلم بالمخالفة بعد الفراغ عنه فالأدليل على خروجه
 عن إطلاق الأدلة فادل على انطاطة التخصيص العلم يقفه بكونه محكوماً بالمطابقة
 ما لم يعلم خلافه في حال العمل **الحكم** واستصحاب لصحة **الحاشية** في عشران الأحكام
 الوضعية كالنجاسة والشبهة والجزئية ونحوها ليست مجعولة في نفسها وإنما هي
 تابعة للحكم التكليفي كوجوب الاجتناب بالنسبة إلى الأولى ووجوب كذا إلى الثانية
 وظاهر أن الحكم التكليفي لا يتعلق إلا بالمعلوم أما لأن الألفاظ موضوعة للمعاني
 المعلومة أو لأنها منصرفة إليها ولأنه القدر المتيقن فيقتضي عليه أو ما دل من
 العقل والنقل على اشتراط التكليف بالعلم فإذا انتفى الحكم التكليفي في الواقع كان الحكم
 الوضعي فيها منتفياً لأنه تابع لذلك **الشارح** في عشران الأحكام المستفادة من الطرق
 الشرعية ما موردها في الواقع على سبيل الأمور التي يجب أن التكليف لما يتعلق بالصلوة
 المستبعدة للشروط والأجزاء الواقعية من أول الأمر ثم تعلق التكليف بالواقع ثانياً
 بالحكم الظاهر لو لم يأت المكلف بما كان ما مورده بحسب الواقع والأمر التي
 يقتضيها الأجزاء كما تقرر في الأصول **الشارح** في عشران وجوب الإعادة لو كان ثابتاً
 في الشريعة لوصل إلى بناها في التوفر والدوام ونقله لو كان **الشارح** في عشران التكليف
 الشرعية المستفادة من نحو قوله تعالى أقيموا الصلوة ونحوها إنما غلقت بالواقع
 وهذه الطرق مقررة لمعرفة كيفيةها ومقتضى ذلك كون الصلوة الثابتة
 كيفية هذه الطرق ما موردها في الشريعة فيندرج الصلوة المزبورة في عنوان

المصلحة ولا يصدق الصانع على مخالفة الواقعة الحقيقية فيها ولا يري أن القدر
 الذي يحكم العقل بوجوبه ودلت الأدلة على اعتباره فلا دليل على وجوب إعادة
 بعد ذلك بعد ثبوت كون الصلوة المفروضة صحيحة موافقة للأمر الواقع سيما
 بالنسبة إلى الأحكام المستفادة من الطرق الاجتهادية الكاشفة عن الواقع
 كالبينة ونحوها الخاص بحسب ما دل على صحة الطرق المقررة تدل على
 كون الأحكام المستفادة منها مطلوبة في الشريعة وكونها بدلة عن الأحكام
 الواقعية إذا لم ينع لجعل الطريق مع عدم ثبوت البدلية وهذا دليل على سقوط
 التكليف الواقع لا متناع التكليف بالبدل مع ثبوت التكليف بالبدل والجواب
 عن الأول بوجوه الأول أن الرواية المذكورة موهونة بأعراض لا يحجب
 عن مدلولها فإن العرف من طريقة الامامية إنما هو دوران الأحكام الواقعية
 مددًا للواقع الآمن شأنهم نعم قد ثبت بالدليل في بعض المقامات كون المدافعة
 على المعلوم كعض موارد الطهارة والنجاسة والجاهل والناسي بالنسبة وبالجوهر
 والاضغاث ونحوها الثاني أن أقص ما يستفاد من الرواية إنما هو انتفاء النجاسة
 بانتفاء العلم بها واشتراط العلم في موضوعها وهو عارضة مع ما دل على
 نجاسة القليل ونحوه مجرد ملاقات النجاسة والتعارض بينهما أهم من مجرد التزج
 لأخبار النجاسة الثالث أن المراد بالرواية المذكورة إنما هو كون الجاهل
 معذوبا في النجاسة ما دام الجاهل باقيا فإذا ارتفع العذر ولو بعد الفراغ ثبت
 التكليف الثابت بالأمر الأول ويؤيده ما يستفاد من كلام بعضهم من استبعاد
 كون النجاسة حاصلة بعد العلم ومنتفية قبل حصوله وعن الثاني بالمنع من كون
 ذلك مستلزما للعلم بالمرح كالأجنبي وعن الثالث أن القول المذكور إنما يستلزم
 التكليف بما لا يطاق إذا قلنا بثبوت الحكم التكليفي في حق الجاهل بمجرد أنه هو مما لا
 نقول بل المقصود في المقام إنما هو إثبات الحكم الوضعي الذي هو النجاسة في حق
 الجاهل وما ذكر من كون المكلف المذكور ممثلا للأمر الذي هو مناط الصحة مما
 لا وجه له لأنه أن اريد بذلك كونه ممثلا للأمر الظاهري فسلم لكنه لا يقتضي
 الاجزاء فإن اريد به الأمر الواقع فمنع لأن التكليف الواقع إنما يتعلق بالصلوة
 المشروطة بالطهارة الواقعية فتنتفي الصحة بانتفاء الحكم بكون الصلوة الحاصلة
 في حال الجهل مع عدم الطهارة ما موردا في الواقع فيسلم التصويب وهو باطل

من الجواهر نقل
 من الأدلة

الا ان يقال بان الصلوة المزبورة مستقطعة عن الصلوة الواقعية او يقال بكونها
 بديلا عنها وثبوت كل منهما يحتاج الى دليل فينتفى باختصاصه وعن الرابع بان الوجه
 المذكور واستصحابه ومضمران الالتزام بعدم صحة الصلوة الموافقة للطرق الظاهرة
 المتألفة للواقع مستقيم والدالة قاضية به وعن الخامس بوجوب **الاول** ان
 رواية محمد بن مسلم المتقدمة انما تقضى بالمنع من ابداء اخيه واخياره بغياسته
 ثوبه وهذا النهى واقع عقيب فوهم المحظر فيفيد عدم الوجوب نظر الى عدم وجوب
 تنبيه الغافل وهذا لا يفتقر بصحة صلوة **الثاني** ان ذيل رواية عبد الله بن
 بكير المتقدمة يدل على وجوب الاداء اذ اعلم ولفظ العلم شامل لصورة حصوله
 بعد الصلوة فمقتضاها وجوب الاداء **الثالث** ان ما ذكره من كون منع الامام
 من الاخبار بالنجاسة في الصلوة او قبلها من قبيل التقرير له والمعاونة على الباطل
 في غير هذه لعدم كونه تقريرا للصحة صلوته وانما يدل على عدم وجوبه لخياره عليه السلام
 ذلك ليس مستلزما للمعاونة على الباطل وعن السادس بوجوب **الاول** ما ذكره
 بعض الحجة من ان المراد منها نفى المؤاخاة والعقاب وهو لا يفتقر بعدم وجوب
 القضاء لان حملها على نفي جميع الاثار يستلزم تخصيصا لاكثر اذا كان الحكم الوضعي
 الا ما اشتك منها ثابتة في حق الجاهل فالمراد اثن بين الحمل على المجازى وعلى المجموع المستلزم
 لتخصيص لاكثر والاول اولى من الثاني اعم الامور كما في الاحتمالين فتسقط المعنى
 وقد يورد عليه تارة بالمنع من كون ذلك مستلزما لتخصيص لاكثر ولو سلم فامتناع
 هو فرادى وليس يستلزم اخرى بعدم استصحاب تخصيص لاكثر لانه لاكثر اثارا
 جوازها فاصالة الحقيقة واصالة عدم القرينة قاضية بحمل النكوة المنفية على المجموع
 الوضعي وعدم حمله على المجاز من غير قرينة صارفة وثالثا بان في بعض الاخبار
 الواردة في معذورية الجاهل نصيح بمعدودية في الحكم الوضعي **الثاني** الاخبار
 المذكورة معارضة مع ما دل على نجاسة الماء المقتضى لبطالان الصلوة والنسبة
 بينها اعم من وجه والمرجح في جانب الاخبار الدالة على النجاسة وعن السابع بوجوب
الاول انها انما تدل على نفى المؤاخاة والعقاب اما لانه اقرب المجاز الى الحقيقة
 المتعددة او لانه المتيقن وما يقال من ان نفي جميع الاثار اقرب الى الحقيقة الرضع
 فيجب حمل الاخبار المذكورة عليه فذويع بان المدركة الاقربية انما هو على فهم
 العرفى وكونها قرينة لانها المعنى المجازى من اللفظ وهو غير ثابتة بحال لبحث

الثاني ان هذه الاخبار معارضة مع ما دل على نجاسة القليل وعلى نجاسة الماء
 بالتغيير وغيره لك ما دل على النجاسة والتعارض بينهما اعم من وجهه وال ترجيح جانب
 ما دل على النجاسة ويروى عليه بان قوله رفع ما كره على تلك الادلة لان اللفظ مجموع
 الادلة المثبتة للتكليف الشرعي يلتزم كون اخبار البرائة لغوا وهو كما لا يلتزم
 به احد **الثالث** سلمنا دلالتها على رفع الآثار الشرعية لكنها منصرفة الى الآثار
 الظاهرة ولزوم الامادة والقضاء عليهما **الرابع** ان الاخبار والمزجوة انما تنقض
 بارتفاع التكليف ما لم يحصل العلم والمفروض حصوله ولو بعد الفراغ فذيل الاخبار
 المذكورة قاضية ببقاء التكليف بعد حصول العلم واكتشاف الخلاف **الخامس**
 ان غاية ما يستفاد من اخبار البرائة انما هو انتفاء التكليف من حيث مخالفة
 التكليف المشكوك فيه فلا يدل على عدم وجوب الامادة لان التكليف بها انما
 يتفرع على الامر الاول المقضي لثبوت التكليف لا على ترك الشرط المشكوك فيه
السادس ان اخبار البرائة معارضة مع استحباب الاشتغال وهو مقدم
 عليها وعن الثامن بان استحباب لعدم معارض مع قاعدة الاحتياط في العبادة
 واستحباب بقاء التكليف فيجب تقديمهما على ذلك وبأنه انما يجري فيما لم يرق
 دليل على ثبوت التكليف بالنسبة اليه والمفروض تحققه وعن التاسع بوجوب
 احدهما ان الادلة انما تنقض بحجية الطرق ما لم يعلم بخالفها للواقع لان المقعود
 من جعل الطريق انما هو الوصول الى الواقع اقص الامكانات السهلة مقتضية
 لعدم اعتبار العلم بخالفها للواقع فيها وذلك لا ينفخ بجحيتها مع مخالفتها
 للواقع نعم لو كانت الطرق مطلوبة في نفسها كطلوبية الاحكام الواقعية جاز
 الاعتداد بها في صورة العلم بالمخالفة وهو ممنوع حتما وثانيهما ان التكليف
 انما يتعلق بالصحيح اما لان الالفاظ موضوعة له او لانها فيها اليك وكنه المطلق
 شرعا دون الفاسد والمراد بالصحيح ما كان مستجيبا للشرائط والاجزاء الواقعية
 او ما كان موافقا للامر الواقع لا يثبت شي منهما بالطرق المعتبرة اذا علم
 بخالفة مدلولها للواقع اقص الامر كان المكلف المذكور مكلفا بالعمل في حال
 الجهل على حسب ما يقتضيه التكليف لظاهري وقد تقرر في محله ان ذلك لا
 يقتضي الاجزاء عن التكليف الواقعي وعن العاشر بانه ان اريد باستصحاب الصحة
 الصحة الواقعية فمنعته وان اريد به الصحة الظاهرية الموافقة للتكليف

الظاهر المستفاد من الطريق فهو لا يفتقر لمقروط التكليف لواقع لعدم قيام دليل عليه وعن الحارثي عشرة وجوه **الاول** ان الظاهر ان الاحكام الوضعية كالحرمية والشربية والمأنية والركنية والصحة والبلان والطهارة والنجاسة ونحوها باسها مجعولة شرعا كما هو المعروف بين اصحابنا قديما وحديثا فان كثيرا من الاخبار الواردة في خبرين خصوصاً لحكم الوضع ان كان الحكم الوضع متعلقا عليه فلا فرق فيها بين المجاهر والعالم والناهي والعامد الشائلي سلمنا كونه متفرعة على الاحكام التكليفية لكنه لا يفتقر بحجة عبادة المجاهر المخالفة لمقتضى الواقع لان الصحة متوقفة على مطابقة العمل الامر الواقع فتنتج بانها **الثاني** ان ما ذكر من ان التكليف لا يتعلق الا بالمعلوم ان اريد به اختلاف التكليف الواقع بالنسبة الى المجاهر والعالم من جهة تعدد الموضوع فدفع باستلزامه التصويب قد قام الاجماع على بطلانه فان المعروف قديما وحديثا انما هو كون المجاهر مكلفا بالتكليف لواقع على سبيل الشائنية وكان تجزؤه مشروطا بالعلم فثبت الحكم الوضع ايضا بثبوت الحكم التكليف وعن الثاني عشر بالمنع من ثبوت التكليف الترتيبي في الشرعية لعدم قيام دليل عليه ومجرد الامكان ليس ليلا على الوقوع سيما بالنسبة الى المجاهر المقصود لا متناع تعلق التكليف الترتيبي بالنسبة اليه بعد ملاحظة عصيا في مخالفته للتكليف الاول بناء على كون الامر بالتكليف الاول مقتضيا للنهي عن الصدا لمخالص الله هو المأمور به بالامر الثاني وعن الثالث عشر بانه يكفي في ورود البيان على ذلك الدالة الدالة على ثبوت الاحكام الوضعية **والثانية** وعن الرابع عشر بما مر من ان القدر المتيقن من الدالة الدالة على حجية الطرق المعبرة انما هو كونها حجة مالم يتكشف الخلاف فمع ترك الاعادة عندا لكشاف الخلاف ولو كان بعد العمل يتحقق العصيان المنان لتحقيق الاطاعة بالنسبة الى التكليف الواقع وعن الخامس عشر بالمنع من دالة تلك الدالة على بدلية مدليل الطرق عن الواقع وانما يبدل على جواز العمل بمقتضاها وهو اعم من ذلك سلمنا البدلية لكن القدر المتيقن منها انما هو في صورة عدم العلم بخالفها للواقع كما هو مقتضى الطريقة فلا دالة فيها على عدم وجوب الاعادة في محل البحث **الامر الثالث** انه لا خلاف في انه مع الحكم باصالة الطهارة فلا يخرج الخروج منها الا بالعلم بالنجاسة لكن العلم المذكور هل هو عبارة عن القطع

واليقين او عبارة عما هو اعم من اليقين والظن مطلقا فيشملها معا واليقين الظن
 المستند الى سبب شرعي اقول انهما منقول من ابن البراج وثانيهما عن الصدك
 وثالثهما ما هو المعروف بين اصحابنا بل اجد فيه مخالفا موحيا بل الاجماع يقتضي عليه
 جهة القول ان الظهارة معلومة بالاصل وشهادة الشاهدين لا تقيد الا بالظن
 فلا يترك لجله المعلوم وجوابه يظهر ما ياتي ان جهة القول الثاني ان الشرعيات
 كلها ظنية فان العمل بالمرجوح مع قيام الراجح باطل وجواز ان ثبت كل من الظن
 والنجاسة كسائر الاحكام الشرعية من الامور التوقيفية فيتوقف شرعا على
 النص فينتفي بها انتفاء سيما بعد ملاحظة ما دل من الاخبار على عدم جواز نقص
 الا باليقين وان كل شئ ظاهر حتى تعلم انه قد دونه وخوفه لك مع انه المعروف بين
 اصحابنا قدما وحديثا فالحق هو القول الثالث وبيرشدا ليه وجهان **الاول**
 الاجماع المحصل والمنقول في جملة من اكتب **الثاني** الادلة الدالة على جهة الطرق
 الشرعية كالبينة ونحوها وما يقال من انها معارضة مع قوله من كل شئ ظاهر
 حتى تعلم انه قد ذكر فلا يجوز الاكتفاء بالبينة المفيدة للطرق مذ فروع الاكبال العلم
 اعم من العقاب والشرع لشيوع الملاقاة العلم على الطرق الحاصل من الطرق الشرعية
 فالمراد منه اعم منها الا ان يقال بانه يستلزم استعمال لفظ العلم في معناه الحقيقي
 والمجازي وهو باطل وثانيا بان المستفاد من ادلة القاضية بجهة الطرق الشرعية
 انما تكشف عن كونها منزلة منزلة العلم بالواقع فتكون هذه الادلة حاکمة على الحديث
 المذكور بل مفسرة لمدلوله فلا تعارض بينهما وثالثا سلمنا التعارض بينهما لكن
 نقول بارجحية هذه الادلة من ذلك لموافقتهما للطريقة المألوفة المستمرة
 بين الاصحاب خلفا عن سلف فيجب الاخذ بالراجح وراجعا سلمنا كون لفظ العلم
 مستعلا في معناه الحقيقي لكنه شامل للطرق الشرعية نظر الى حصول العلم
 بحجيتها في الواقع وان لم يكن مدلولها مفيدا للعلم به اذ اعرفت ذلك فاعلم انه
 يثبت كل من **الاربع** منها شهادة العدلين به على المعروف بين اصحابنا
 بل النظم قيام الاجماع عليه خلا فالقاضي وقد اطبق اصحابنا على تضعيف قوله
 الا من شدة وقد صرح الشيخ والحلي والعلامة وغيرهم بان وجوب قبول شهادة
 الشاهدين معلوم في الشرع وعن السراثران الشارح جعل الاصل في ذلك
 والامم معظم الشرعية وفي المنتهى ان شهادة العدلين معتبرة في نظر الشرع

في الادلة الدالة
 على اعتبار شهاد
 العدلين مطلقا

قطعا ويبدل عليه وجوه **الأول** الاجماعات المحكمة في حجة من الكتب **الثاني**

ما استدلل به بعضهم من ان المشتري لو دعى بمجاسة المبيع قبل العقد واقام
شاهدين وجب الحكم بالرد ضرورة وهو مبني على ثبوت المبيع لا فرق **الثالث**
مؤقتة مستعدة بن صدقة عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال - كذا كثير
هو لك حلال حتى تعلم انه حرام وذلك مثل الثوب الخان قال والاشياء كلها
على هذا حتى يستبين لك غير ذلك او تقوم به البيئته ورواية عبد الله بن سليمان
عنه عليه السلام انه قال كل شيء لك حلال حتى يثبتك شاهدان ان فيه مية
فروع الأول هل يشترط في قبول شهادتها ذكر السبب ام لا فقولان ذهب غير
واحد من اصحابنا الى الاول لاحتمال اختلاف الرايين وظاهر جمع منهم هو الثاني
اذ ليس معنى قبول الشهادة الحكم بمطابقتها لاعتقاد الشاهد بل الواقع والاحتمال
المدكور قائم في سائر المقامات كالملكية والزوجة والحرية والريثة وجميع الحقوق
والايفاعات الى غير ذلك والعلوم من الشرع عدم اشتراط التفصيل فيها مع ان
ما دلل من الاجماع والنصوص على حجية الشهادة قاضية باعتبارها ولو مع عدم
السبب **الثاني** لو قامت البيئته وجوب الاجتناب من الماء المفرد فقولان
يقبل الاصل ذكر السبب لان مورد الشهادات هو الموضوعات وقيل بالتفصيل
بين العلم باختلاف الرايين وعدمه وعلم الشاهد باختلاف وعدمه وهو
ضعيف لما قلناه لعموم الأدلة **الثالث** هل يشترط في شهادة العدلين حصول
الظن لانه المتيقن ام لا لاطلاق الأدلة فقولان اقويها الثاني ولو حصل الظن
بالخلاف فيجوز لقولنا بالحجة للعمومات وقيل بالمنع لانصراف كالمطلقات الى
غيره لندرة حصول الظن بالاختلاف من الشهادة والاول أظهر لان ندرة وجودية
فلا يوجب كالتصريف **الرابع** اذا وقع التعارض بين البيئتين فان امكرا جميع
بينهما عرفا تبيين العمل بهما جميعا والا كان تشهد احدهما فنجاسة هذا الكلام المعين
في زمان مخصوص واخرى بطهارته في هذا الزمان ففيه وجه اربعة يجتمعت
القول بلزوم الاخذ بالارجح منها لان ترجيح المرجوح على الراجح غير جائز وكان
التكليف انما يتعلق بلزوم العمل بهما لان كلاهما حجة في الشرعية فيقع نقد الجميع بحسب
الاخذ بالراجح منها وقد يورد عليه صدم حجتها عند التعارض نظرا الى وجود العلم
الاجماعي بخالفه لحدتها للواقع ومن البيئتين ان البيئته طريق معرفة الواقع فليست حجة

في ان الشاهد لا يثبت
البيئته ذكر السبب

مع العلم بما فيها الركا ان يقال بان ادلة البيضة شاملة لصورة المعاينة والخروج
 عنها فهو معلوم فيمكن بحجتها ومع عدم وجود المرجح فهل يحكم بكونه خيرا او يساقطان
 فيرجح الاصل وجهان او جهما الثالث ويحتمل القول بالرجح الى التزيم وهو ضعيف
 لان دليل التزيم ضعيف ولا جابر لها في العبادات والمعرف بين اصحابنا القول
 بعدم حجيتها في العبادات ويحتمل القول بتقديم جانب الطهارة لاقتضاها بالاصل
 ويحتمل القول بالاختلاف في الحالة السابقة لاقتضاها بالاستصحاب لعل الاول آخر
المحامي هل يحكم بفحاشته ملائمة الفحاشة الثابتة بالبيضة ام لا الظاهر الاول
 لان البيضة من الطرق الاجتهادية وما دل على حجيتها يدل على كونها بمنزلة الواجب
 فيرتب عليها جميع اثار الواقع وكان المعروف بين اصحابنا انما هو ترتبها على الواجب
 عليها كما لا يخفى على المتبحر في نظائر المسئلة **السادس** هل يشترط حجية الشك
 ان تكون مستندة الى الحسن ولا تقبل الشهادة مطلقا ولو كانت علمية فيه فوكان
 اظهرها الاول لانصراف الاخبار اليه ولو شك فردد الامر بينهما فان ادعى
 استنادها الى الامور المحسوسة فالظاهر قبول قوله لانه مدعى بلامعارضه كانه
 ما لا يعلم غالباً الا من قبله ولا فيحتمل القول بلزوم القبول لعدم ما دل على حجية
 الشهادة خرج منها ما علم استناده الى غير الحسن فيبقى الباقي تحت العموم وكان
 الاصل عدم استنادها الى غير الحسن وكان الغالب في الشهادات استناده الى
 الامور المحسوسة وفي هذه الوجوه نظر والاول التمسك في المقام باصالة
 القيمة في فعل التبريناء على حملها على ترتب الاثر الصحيح عليه كما عليه بناء الاحتياط
 في كثير من المقامات ويصدق الشهادة عليه عرفاً **السابع** هل يكفي في ذلك
 العلم بعلم الشاهد بن بحيث لو سئل عنها يشهد بان بالطهارة او يضطر في ذلك
 اداء الشهادة يحتمل الاول لان اداء الشهادة انما اعتبر لا كشافه عن المراد
 فمع العلم بالمراد لا عبرة بالاداء والا قرب الثاني لعدم صدق الشهادة مع
 عدم الاداء ومنها خبر العدل الواحد وقد اختلف اصحابنا في حجيتها على
 اقوال فذهب كثير من اصحابنا الى عدم القبول وان اخبر بالسبب ذهب بعضهم
 الى اعتبارها مطلقا وقيل بالمنع من حجيتها مطلقا وقيل به ضمن ما فاداهم الطرق
 واخر بعدم حصول الظن بالخلاف في حجة القول الاول انه لا يلزم ثبوت الحكم
 بخبر الواحد ثبوت الموضوعات بذلك والا لزم جواز اقامته المحدودا للتفريق

وانفاذ القضاء والاحكام في جميع المقامات بمجرد ذلك الا ترى انه لو ثبتت
 التماسه بنهر الواحد وحرم لذلك جميع الاستمالات لما زال الحكم برب البيع من غير
 بينة لثبوت العيب شرعا وقرنبا لقصر على المشتري وهو خلاف اجماع الفقهاء
 ولو اقتصر على مورد النزاع الذي هو محل اجماع لزم القول باستمرار المنع الى
 زمان الاختلاف او اقامة الشاهد الواحد عند الحاكم وعوده بترك النزاع و
 هو تحكم عجيب ومثله دعوى عدم جواز الحكم بالعيب مع قرب الآثار عليه ثبوت
 في الشرع المبين على انه لم يقيم على قول خبر العدل على الاطلاق دليل متين وقد
 يستدل للقول الثاني بوجه **الاول** استقرار حقيقة العقلاء طرعا للثقة
 بخبر الثقة في تعيين الموضوعات فيما يتعلق بامورهم العادية فنقول ان اكتفى
 الشارع بذلك من في تعيين الموضوعات التي ترتب عليها الاحكام الشرعية فهو
 والاوجب عليه الردع فمع عدمه ثبتت الامضاء والتقريب ويورد عليه بان
 الادلة الناهية عن العمل بالظن شاملة لما نحن فيه فيثبت بها الردع وقد
 يجاب عنه تارة بان العمل بقول الثقة من الامور العامة البلوى فلا بد من
 ورود الردع فيها بالمخصوص ولو كان لبان لتوفر الدواعي لنقله واخرى بان
 الواجب علينا في مقام امتثال التكليف الشرعية ليس الا ما صد عليه لاطاعة
 في عرف العقلاء لانه القدر الثابت من العقل والشرع وظاهرات اعتماد
 العقلاء على الوثوق المزبور مع استقرار طريقتهم على قبح التدبير بالظن من حيث
 انه ظن يقتضيه الحكم باندراج العامل به في عنوان المطيع وثالثا سلمنا شمولها
 للظن المفروض لكن لا يبعد التزام التخصيص فيها واخراجهم عما يبناء العقلاء
 والسير المستمرة بين المسلمين **الثاني** ما دل من الاخبار على ان قول المسلم
 يجب قبوله وما دل على تصديق قول المدعى اذ لم يكن معارض وما ورد في الروايات
 من الامر بوضع امر الاخ المسلم على احسنه وما دل على وجوب تصديق المؤمن و
 عدم التماسه عموما وخصوصا كقوله عليه السلام اذا شهد عندك المسلمون
 قصدتم بناء على ارادة جسد المسلمين من الرواية كما هو اظهر **الثالث**
 قوله تعالى يؤمن بالله ويؤمن بالمؤمنين بناء على كون المقصود من الايمان
 بالمؤمنين هو قبول قولهم لا خصوص متابعتهم من حيث اليمين **الرابع** قوله تعالى
 ان جاءكم فاسق ببناء فبينوا الآية فان مفهومه يدل على حجية خبر العدل ولو

كان واحداً كما ان منطوقها يدل على قبول خبر الفاسق معها لتبين والجوابين الكل موجود
 احدهما ان الخارج اكثر من الداخل اقيام الاماع على علم اعتبار في الشهادات ولا في الدلائل
 الامع سقوط خاصة ولا في المذسبات والنظريات الا في موارد خاصة مثل الفتوى
 وشبهها ومنها ما ذكره الوالد المذموم دام طله العالي هو اخبار صاحب اليد بان
 كان بالغاً مقلداً فانه مصدق في اخباره بالطهارة والنجاسة بخلاف يبرك من
 يستدل بخلافه للاجماعات المنقولة المعتضدة بتعدد الاحصاء والسيرة المستمرة على قبول
 خبره ولقول عليه السلام وضع امر اخيك المسلم على احسنه ولا تدعي بلا معارض
 فيقبل قوله ولا يستقرأ الاحكام الثابتة في سائر المقامات بالنصوص الاجماعات
 كالأخبار بالتذكية والمحلية والحرمة والملكية والزوجية او بسانن الحق والمحيض
 او الطهار والمزوح من السنة او يقع العقود والايامات او الاما الى التمسك عليها
 او توكل فيها او سائر الامور التي تحقق لها صاحبها ولا يعلم غالباً الا من قبله ولم اورد
 من الاخبار في قبول اخبار المعتبر بنجاسة ثوبه المستعار وان الحجام مؤتمن في تطهير
 موضع الجمامة اذ المكين صبيّاً وفي تطهير الجارية ثوب سيدها على وجه يضر بحوازه
 وفي اخبار بائع اللّهم المخرن اشتراء ليستصحب به وفي ان امانة الوكيل وفي جواز
 الاخذ بقول المسلم في تطهير الصبي انه على الثلاث وشراء اللحم والجود مع الشك في
 تذكيتها مع استمرار الطريقة عليها ومنها ما ذكره ايضا وهو العلم العادي به و
 ليس المراد به ما حال العقل والعادة خلافاً ولا ما تظن به النفس ان كان المراد
 المقابل احتمالاً معتبراً بالمدار في الشكيات على ما تقرر به النصيحة ويكون الاحتمال
 المقابل لعننا العقل من او هام اصحابه لسوءاء ويشهد بذلك السيرة المستمرة بين
 المسلمين من قديم الزمان الى الان على التعويل على ذلك في معرفة الموضوعات والاحكام
 بل يقول عليه في كل مقام وربما يظهر من كلام بعض المحققين الحاق الظن الذي تظن
 به النفس العلم العادي فذهب الجميع في الموضوعات الشرعية وغيرها ولعله
 لاستقرار طريقة العقل على الاخذ به في امورهم العادية فيثبت حججته في الامور
 لان عدم ورود الردع من المعصوم مع كونه من الامور العامة البلوى دليل على
 الامضاء ولو كان لوصل اليها ولتصير العلم القطع بها بحسب الغالب فيمكن فيها بذلك
 والسيرة المستمرة بين المسلمين على الاخذ به في الموضوعات والاحكام الشرعية فانها
 تكشف عن كونه حجة شرعية والا لزم الردع فعدمه دليل على عدمه ولصدق الالطعة

مع العلم به في عرف العقلاء كما لا يخفى على المتتبع في طريقته في شمله ما دل على العقل
والنقل على وجوبه لإطلاعه ولا دليل على وجوب غيره لإطلاعه علينا مع عدم صدق
النصيان عليه في عرفهم ولما دل من الكتاب والسنة على وجوب العمل بما يجرى علما
في العرف فافهما شاملة للظن إلا علينا في نظرنا إلى شيوع استعمال لفظ العلم فيه
في العرف فاما ان يكون الشيوع المفروض موجبا لصيرورة لفظ العلم حقيقة
في الظن المذكور لا محالة فافهمنا غيظه الاطلاقات المزبورة وقد يقال بأن لفظ
العلم حقيقة في الاعتقاد المجازم المطابق للواقع فلا يصدق على ذلك مع قيام
احتمال الخلاف لاستثناء المجزم مع ذلك كما لا يخفى على المتتبع في الكتب للغوية
اقبح الامران شك في ذلك فاصالة عدم النقل واصالة عدم تعدد الوضع يقضي
بعدم وضعه للقدرا الجامع بينهما ودعوى شمولها للظن المزبور وصحة استعماله
فيه مجازا بقربية شيوع استعماله فيه مدفوعة بأنه بعد تسليم وجود الجواز
المشهورات الدعوى المزبورة يستلزم القول باستعمال لفظ العلم في المعنى الحقيقة
والمجازي وهو ما امتنع في الاستعمالات مطلقا وامتنع في خصوص كلام الحكم
او غيره واقع او قادر فلا يمكن حمل اللفظ عليه والحمل على الحقيقة اولى من ذلك
قطعا ومنها فعل لمسلم فلو باع المسلم شيئا وشك في نجاسته فبطل ما قام
سواء كان مسبوقا بالنجاسة ام لا سواء كان في يده ام لا ما لا كان ام غير وسواء
كان البيع فضوليا ام غيره وكذا في غير البيع من الصفات المشرطة بالطهارة
لاطلاق الاجاعات المنقولة المعتقدة باطلاق الفتاوى واستقراء موارد النصوص
والفتاوى وقوله ما صنع امرأتيك على احسنه ولو صلى في ثوب يعلم بنجاسته بقاء
فهل يحكم بطهارته وواقع ام لا فيه وجهان ولو علم بعدم كونه عالما بنجاسته
التأنيقة فالظاهر عدم حمله على الطهارة وان لزم الحكم بصحة صلواته بمحسبنا
الشريعة ولو شك في كونه عالما بنجاسته التأنيقة وعدمه ففيه اشكال ولو
غسل المسلم ثوبا متنجسا فان حصل القطع بكون المقصود منه تطهيره فالظاهر
البناء على صحة فعله والا فلا لعدم شمول النصوص والفتاوى لمثلته ولو اوجب
بكون المقصود منه تطهير الثوب بقبول قوله وان كان فاسقا لانه مدهى بلا
معاد من ذلك وامثاله مما لا يعلم غالبا الا من قبل الفاعل ولما دل على قبول
قول صاحب اليد ولا فرق في ذلك بين كونه وكلا وبين غيره كما انه لا فرق في ذلك

بين من كان مازونا في التصرف او عاصيا ولم يكن عالما بفجاسته كالو فعمله احتياطا
 فالظاهر الجمل على الصلة ولو وقع المسام معاملته من عقدا وابقاع فالظاهر البناء على صحة
 المعاملة بمسبب لواقع وقرب لا آثارا شرعية عليه وعليه بناء المسلمين خلفا عن سلف
 سيما اذا كان مالكا او كيلا سواء اخبر بصحته ام لا الا اذا حصل العلم بعدم كون الفاعل
 حازما للصحة شرعا فانه لا يعمل على الصحة واذا ثبت لفاعل بالفساد فلا تقرب قبول قوله
 كما اذا اخبر بكونه مفاكا في صحته ولا عبرة بالظن في شيء من ذلك الا اذا كان مستندا الى
 طريق معتبر شرعي ولو كانت الشبهة حكيمية او مفهومية فالمنجزة عدم العمل على الصحة بل يجب
 التحصن فيها ما لم يتقرر له كالتبينة المصلحية والظاهر ان القدور كانت من ذلك انما
 هو الحكم بوقوع الفعل بحيث يترتب عليه الاثار الشرعية المترتبة على العمل الصعيح اما ما لا يقع
 الصحة من الامور الخارجية من حقيقة العمل الصعيح فلا دليل على قربها عليه ولو شك في
 كونه مسلما فان علم حالته السابقة بتقريبها والا لم يعمل على الصحة ولو قاربه على الان
 اسلامه وكثر وشك في التيق والحق وفيه وجهان وهل يشترط في جريان هذا الالاسل
 الوثوق بمطابقة الواقع ام لا وجهان او قولان اقر بها الثاني ولو شك الفاعل في صحة
 فعله لم يعمل على الصحة لاختصاصه بالدلالة بفعل التبرك كما هو المنساق منها ولا يشترط في ذلك
 عدالة الفاعل لطلاق الادلة المستفدة باطلاق الغناوى ولو كان الفاعل صبييا فلا
 يبعد القول بعدم حمل فعله على الصحة كما حوَّج به بعض اصحابنا به تمسكاً بان المستفاد
 من قوله رفع القلم انما هو عدم العبرة باقواله وافعاله في شيء من الموارد ومنها
 ما هو المحكى عن بعض اصحابنا وهو حكم الحاكم فلو حكم في واقعة لها كذلك يجب قبوله
 ولعله لما دل على انفاذ حكم الحاكم وعدم جواز الرد عليه وفيه نظر بل لا قوى
 انه مبنية على حجية قول العدل في الموضوعات نعم يقوى القول بلزوم القول في
 موارد الدعاوى كما لو حكم الحاكم بفساد البيع لاجل نجاسة البيع فانه يثبت به
 النجاسة كما صرح به بعض اصحابنا **الفصل الثالث** في الوضوء وفيه مباحث

الثاني
 الفصل
 في الوضوء

الاول فيما يجب له الوضوء **مسئله** يجب الوضوء للصلاة الواجبة وجوبا
 اصليا عرفا مستقفا ومن الخطا بالتبع للصلاة لمكان الشريعة سواء كانت
 وجوبها اصليا او ملتزما باحدا لاسباب الشرعية وسواء كانت واجبة والشرايع
 او بالامر الصادر من مفتقرض الطاعة كالمولى ونحوه اداية كانت او قضائية
 اصالية كانت او احتمالية دون صلوة النافلة وان كان شرطا في صحتها لم يجز تركه

مع قوله المشرط به وقد يقوم وجوبه له ايضا بناء على قبحه الذم الى تاركه اذا
 ان بالنظر الى تلك الحال مع وضوح ان الذم انما هو للفعل المذكور الواقع فشرعا
 لا تلك الموضعين بيع المطلق الواجب عليه مجازا المشاركتة مع الواجب في الشرعية
 وقد يبرهنه في كلام الاصحاب بالوجوب الشرطي اشارة الى علاقة التجوز
 والاصل في هذا الحكم مضافا الى الاجماع الاخبار الماثورة كقوله عليه السلام
 لا صلوة الا بظهره وخصوص النصوص الواردة في الكتاب السنة في وجوب
 الطهارة لكل واحد من تلك الثلاثة بالخصوص والبناء ومنه الشرعية كقوله
 تم اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم الآية فان صفة الاخر تفيد الوجوب
 وسياق الآية الشريفة والى وجوبه للصلوة لانه اذا قيل اذا قمتم الى الصلوة فغسلوا
 سلاحكم يفهم منه عرفا ان اخذ السلاح كاجل لقاء العدو وقد يناقش هنا بان
 الموعى في تفسير الآية ان المراد بالقيام فيها القيام من حدث النوم كما رواه
 الشيخ من ابن بكير الموثق قال قلت لابن عبد الله عليه السلام قوله تعالى اذا قمتم الى
 الصلوة يغسلوا وجوهكم من النوم الحديث وعن الشيخ في التبيان والصلوة في المنهي
 اجماع المفسرين على ذلك ويمكن دفعه بان يفهم الى ذلك عدم القول بالفرق بين الاحكام
 فيتم الاستكمال وكذا اخبار الطائفة على اعادة الصلوة والوضوء بمسحان شي من اجزاء
 الوضوء وكذا الاخبار الواردة في المتيم اذا وجب الماء بعدها صلى في اخر الوقت فليتوضا
 لما يستقبل والاخبار الواردة في الاستفاضة اذا جاوزها الكرسف فعليه الغسل
 لكل صلتين والفرد والوضوء لكل صلوة الى غير ذلك من الاخبار ويمرر بالحكم المذكور
 بالنسبة الى الصلوات الاضطرابية ايضا كصلوة المطاردة ومشدة النقام والحرقان
 تسبب محض لدخولها في الصلوة حقيقة اجماعا فيشترط فيها ما يشترط في الصلوة
 من الطهارة وغيرها على ما يسقط بالاضطرار بل ومثلها ما لو كانت سقدا بالقلب
 والاضطرار بالبال وكذا اجزاها المنسية المقضية منفردة كالسجدة والتسليم لها
 امان تكون جزءا حقيقيا للصلوة وبمنزلة فجزى عليها احكامها وركاهاها الا انها
 لاها امان ان تكون صلوة مستقلة واما ان تكون جزءا حقيقيا للصلوة فهي ملحقة
 بها في جميع احكامها والصلوة الاحتياطية المسنونة لا يجب الطهارة فيها كما لنا غلظ
 ان تحققت فيها الشرعية فمسلمة في سجود السهو فلو ان فالاشهر هو على الاشتراط
 بل في الحكم من المرتضى والشيخين دعوى الاجماع على اشتراط الطهارة في مطلق السجود

في اثبات اجزاء الطهارة
 في سجود السهو

الواجب وسجود السهون من افعالها الظاهرة وذهب جماعة الى عدم الاشتراط وبعضهم
 الى التوقف والظاهر الاول لاستصحابه لاستشغال وقاعدة الاحتياط الجارية في العبادات
 والاجماع المحكم من المرتضى والشيخين به وعن الظاهر المحكم من الفوائد السنية اخرج
 الثاني بالاصل وجوبه للعدوية النافية لتحلل الطهارة والطلاق الامر بسجود السهون المتعارف
 للمتطهر والمحدث وما رواه الشيخ في الموثق من عمار السايطي قال سالت ابا عبد الله عليه
 السلام عن الرجل اذا سجد في الصلوة فينسى ان يسجد سجدة السهون قال يسجد بها متى ذكر
 والجواب عن الاصل بما من ادلة الاشتراط وعن الفورية بعدم منافاتها لتحلل الطهارة
 لان الظاهر اتفاق الجميع على رجحان الطهارة فلو كان تحلل الطهارة منافيا للفورية كان
 منافيا لرجحانها ايضا وهو مخالف للاجماع وكان الفورية لا تمتنع من تقديم ما هو شرط
 وعن الاطلاق بانه مع ضعف تناوله المحدث فيها يتعلق بالصلوة محمول على الغالب
 من حال المصلحة من بقاء طهارته بعد الفراغ مع توجه الامن بالسجود بعد السلام وقبل
 الكلام مع ان ظاهره وجوب السجود سجدة اذا ذكره وهو على غير طهر وهو خلاف ما مر
 من الاجماع على جواز الطهارة بسجود السهون بل رجحانها ومنه يعلم الجواب عن الموثقة
 مسسكها لا يجب الطهارة في صلوة الجنازة لان اسم الصلوة انما يقع حقيقة على
 ذات الركوع والسجود او ما قام مقامهما كالصلوة الاضطربية والفرق بين المقامين
 ظاهرة فان صلوة التسبيح من اليوميات ذات ركوع وسجود في الاصل بخلاف صلوة
 الاموات فانه في الاصل ذكر ودعاء ثم في الاطلاق اسم الصلوة عليها بطريق الحقيقة
 الشرعية والجواز قولان والمشهور على الثاني وهو ان ظهوره كصلوة علم تعدد الوضع
 واصالة علم النقل وكان المجاز خبر من النقل وكان المتبادر منها في عرف المتشرعة
 انها هي ذات الركوع والسجود او ما قام مقامهما عند الاطلاق مع صحة سلب اسمها
 عن غيرها ولما ورد في نفي صلوة عمالا فاختار فيها ولا ظهور بناء على ان الاصل
 في النفي قلته بالماهية لقول الصادق عليه السلام في الحسن الصلوة ثلثة اشكال
 ثلث ظهور وثلث ركوع وثلث سجود ولاها لو كانت صلوة حقيقة لوجبت فيها
 الطهارة وهو مخالف للاجماع وللمنصوص لمسللة باها ليست بصلوة بل هي تسبيح
 ودعاء وقول الصادق عليه السلام وقد استدل من فعل صلوة الاموات على غير
 وضوء قال نعم انما هي تكيير وتسييع وتجييد وتلهيل كما تكبير وتسييع في بيتك على غير
 وضوء حجة القول الاخر صالة الاستعمال وعدم صحة السلب في اوصالة الحقيقة

في عدم وجوب الطهارة
 في صلوة الجنازة

في القدر والمشاركة وذلك لانه من النصوص على كونها صلوة مثلها ومعلوم ان النبي
 صلى الله عليه وآله ما صلى على النجاشي بل دعا له اجماعا صلى عليه صلوة الميمنت
 والنجاشي من ذلك اجماعا لعدم صلاحه للمقام ومنه ما ذكرنا من انه لم يقبل
 بان الاستعمال سببا مع تعدد المعنى المستعمل فيه كما في هذا المقام والمجاز واط
 منه ومنع عدم صحة السلب وبان الاشتراك المعنوي انما يتحقق مع عدم الوضع
 لاحدهما فلا يثبت هنا مع دلالة النصوص على كونها ذات وكوع وسجودا وما قام
 مقامها وبان اقصر ما يستفاد من الرواية انما هو استعمال لفظ الصلوة فيها
 وقد عرفت ان الاستعمال اعم منها وتظهر الثمرة بين القولين في العوات الواردة
 في احكام الصلوة فكل القول بكونها صلوة على سبيل الحقيقة فيعتبر فيها ما
 يثبت في صلوة ذات الركوع واليهود الا ما اخرج به الدليل على القول بالمجاز فالاصل
 عدم اعتبار شيء من ذلك فيها الا ما ادخله الدليل مستلزما يجوز له ذلك مرة
 الصلوة فلو ان بها بقصد التعليم او التقية بالدخول مع جماعة المخالفين جاز ذلك
 للاتصال السالم من المعارض مع عدم شمول الدلالة على اشتراط المهاراة في الصلوة
 لها لانها ليست صلوة على الحقيقة ولا ينافي ما رواه الصدوق في الفقيه من
 مسعدة بن صدقة ان قاتلا قال لجعفر بن محمد عليه السلام جعلت ذلك اني
 امر بيقوم ناصبية وقد اقيمت لهم الصلوة وانا على غير وضوء فان لم ادخل معهم
 في الصلوة قالوا ما شاؤا ان يقولوا فاصلي معهم ثم اقضوا اذا انصرفت واط
 فقال جعفر بن محمد عليه السلام سبحان الله انما يخاف من يصلي من غير وضوء
 ان تاحذه الارض خسفا فان المستفاد من هذه الرواية بقرينة قول المسأ
 ثم اقضوا اذا انصرفت واط انما هو حرمة وضوء الصلوة على المخن والجواب
 او لا يضعف السند فان مسعدة بن صدقة عا ولا يعتمد على روايته ان ثبت
 هذا الحكم المخالف للاتصال وظاهر الاحكام وثانيا بان المستفاد من ظاهر الرواية
 بقرينة السؤال انما هو عدم جواز الدخول معهم في الصلوة مع خوف الضرر وعك
 التمكن من الوضوء ولا ريب في مخالفة التقيية المأمور بها في الشريعة بل الظاهر
 قيام الاجماع على وجوب ذلك فيكون المعنى ان التقيية لا تقب سقوط شرط
 الطهارة في الصلوة فيكون الرواية دالة على الجواز دون المنع منه بل لا يبعد
 دعوى ظهور سياقتها في التقية من الراوى ومن غيره من المخاضين مجلس

على ان الصلوة
 يجوز ان يكون

الخطاب فان يميزه مثل ذلك يخالف للتحقيق **مسئله** لا يشترط الطهارة في
 سجود الشكر اجماعا بل انما اقتصر له لقول الصادق عليه السلام من سجد سجدة
 الشكر وهو متوقفا كتب الله له بها عشر صلوات ومحى عنه عشر خطايا عظام وفي
 المصابيح ويتأكد اذا كانت في آخر التقيب لما روى عن النبي صلى الله عليه واله انه
 قال ما يصير بالصلوة يبقو بالتقريب وكذا لا تشترط في سجدة التلاوة والظاهر
 انه فيما عدل عن الموضع وفاق وفي الغرائم على الاظهر وفاقا لجمع من الاصحاب
 بل من غاية المرام والجماع انه المشهور بين الاصحاب للاصل والاجماع المحكي من المنه
 واطلاق اكراه السجود المتناول للمتطهر والمحدث وما رواه الكليفي والشيخ عن الجي
 بصيحا قال اذا قرئت شئ من الغرائم الاربعة فسمعتها فاسجد وان كنت على غير وضوء
 ان كنت جنبيا وان كانت لمروثة لا تنسلى وما رواه الكليفي في الصحيح
 عن ابي بصير الخداع قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن الطامث سمع السجدة قال
 اذا كانت من الغرائم فلتسجد واسمعتها وغيره لك من الاخبار فله بعض الاخبار ومن
 النهي عن السجدة لما مضى فلما ايقاوم ما عرفت من الالة فالوجه حمله على السماع
 من دون استماع او على غير الغرائم او على الانكار دون الاخبار نعم في المسئلة خلاف
 في استيجاب السجود للمحاض ووجوبها له وسقوطها عنه كاي في آخره **مسئله**
 لا تشترط الطهارة في مقدمات الصلوة كالاذان والاقامة والدعا بينهما والتكبير
 الست اذا قدمت على تكبيرة الاحرام والظاهر ان ذلك يجمع عليه بين الاصحاب لا
 في الاقامة فاختلف الاصحاب فيها والاحوط فيها الاشتراط وكذا لا تشترط في الاذان
 اليومية والتقبيات الواردة بعد الفراغ ويشترط في التسليم الاخر بعد الاثنيان
 بالمتوسط على الاحوط وان لم تجب لاحله والواجب تابع لوجوب غايته توسعة و
 تضيقا تعيينا وكفاية تعيينا او ثنينا ابتداء واستموا وكما صح بذلك في كشف
 الغطا **مسئله** ترجيح الطهارة لا الطواف الواجب في حج او عمره ولو مندوبين لوجوب
 اتمامها اجماعا كما عن محكي المنتهى وسنته ولا فرق في ذلك بين الواجب بالاحصل
 والعرض فان الاصحاب اطلقوا القول بتوقف الطواف الواجب على الطهارة وحكم
 عن جماعة الاجماع على ذلك المتناول للقسامين ويدل على ذلك مضافا الى الجمع
 الاخبار ومنها عموم قوله عليه السلام الطواف بالبيت صلوة فان المستفاد
 منه هو ثبوت جميع احكام الصلوة للطواف وشرطية الطهارة من احكامها الظاهرة

في عدم اشتراط الطهارة
 في مقدمات الصلوة

في وجوب الطهارة
 في الطواف

فيثبت في الطواف ما اقتضاه المندوب بناء على ثبوت عدم اشتراطها فيها بالخصوص من جهة
 قيام الدليل اوجها على كونها مندوبة فيها على سبيل الشرعية واحتمال كون الواو بالصلوة
 فيها الدعاء وان المراءى هو كون الطواف بمنزلة الصلوة في الثواب والقضيله مما لا وجه
 لها ومنها صحة طين جعفر من اخيه قال سئلته عن رجل طاف ثم ذكر انه على غير وضوء
 أيسر من ذلك الطواف قال لا ومنها ما رواه الكيفي الصدوق في الصحيح عن محمد بن مسلم
 قال سئل لحداهم عن رجل طاف طوافاً لفوضيه وما هو على غير طهور فقال يتوضأ و
 يبس طوافه وان كان تطوعاً فتوضأ ويكرر ركعتين ورجل الرواية على الطواف الواو بما اصل
 خلافاً لظاهر كاشهده بمقابله الطواف المندوب ومنها ما رواه الشيخ في الموثق
 عن عبيد الله بن زادة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لرجل طاف على غير وضوء فقال
 ان كان تطوعاً فليتوضأ وليصل المغير ذلك من الاخبار فروع **الاول** انه لو تكرر في
 الطواف طهارة واجبة او مندوبة فالظاهر سقوط الطهارة عنه عند جوبه **الثاني**
 لو جمع الطواف لوجب الحكم المندوب باقائه مستأجراً وانخلال ملزم لم يجب عليه ذلك
الثالث اذا نذر الطواف المندوب فان قيته بالطهارة فلا ريب في انقائه وجوبه
 احكامه عليه وان الملقه فينقذ اجماعاً ويحب الطهارة عليه ولزم الكفارة على تقدير
 النسيء ولو طاف محدثاً بطل ولو نذر الطواف محدثاً وقصد التحلل الى نذر الملقه
 او نذر الطواف وان يطوف محدثاً فانها يعتد ان ويجب عند ذلك الطواف مع الطهارة
 ولو صح بعدم التبيين فان كان مردداً بين فريضة مع واذا نذر المغير بينهما بطل ولو نذر
 يطوف محدثاً ففيه وجوه اقويها بطلان النذر من اصله ويحتمل محضه وجوب الطواف
 متطهراً وهو ضعيف مع مخالفة مقتضى النذر ويحتمل وجوبه محدثاً وهو باطل مع
 مخالفة مقتضى الدلالة على توقف الطواف بالطهارة ويحتمل انقائه من غير تعيين
 فيتحيز بين الامرين وهو ايضا باطل **الرابع** الظاهر عدم اشتراط الطواف المندوب
 بالطهارة على المشهور نقلاً وتحصيلاً وعن الحكم عن ابي الصلاح والعماد والصلامة
 في النهاية القول بالا اشتراط تمسكهم بما تقدم والجواب انها مخصوصة بالخيار الدلالة
 في جواز المندوب من المحدث ولو عدل كما مر بعضها **الخامس** لا يشترط السجدة بالطهارة
 وفقاً للمعظم للاصل والخيار والظاهر على جوازه من المحدث عموماً وخصوصاً من **الاول** صحة
 معوية بن غمار عن الصادق عليه السلام قال لا يامر ان تقضى المناسك كلها على غير
 وضوء الا الطواف بالبيت فان فيه صلوة والوضوء افضل ومن **الثاني** صحة الاخرى

قال يقطع طوافه ولا يشهد به وضوءاً او رتبة زارة من يطوف بغير وضوء

فممن اشترط الطهارة
 المندوب بالطهارة

عنه عم في امرئ طاعت بالبيت لم خاضت قبل ان تسوق قال فسوق في صحته اخرى
عنه عم قال سئلته عن اثره طاعت بين الصفا والمروة فخاضت بينهما قال تتم
صبيها ورواية زيد الشحام عن الصادق عم قال سئلته عن الرجل طاعت بين الصفا
والمروة على غير وضوء قال لا بأس بذلك ايضا اطلاق الامر بالسعي المتناول
للمسئلة والمحدث حجة العارف بصحة الحديث قال سئل ابا عبد الله عم عن الوضوء تطوف
بين الصفا والمروة وهي حائض قال لا ان الله يقول ان الصفا والمروة من شعائر الله
موثقة ابن فضال قال قال ابو الحسن عم لا يطاف ولا يسعى الا على وضوء والجواب
يعدم مقاومتها للاخبار المتقدمة المتقدمة لصراحة الدلالة والكثرة وعمل
الاصحاب به فاللازم من ذلك حملها على الاستحباب كما يشعر بالية التعليق
السابع اشتراط الرمي بالطهارة اقول لمشهور عدم مطلق الاصل والعمومات
وحسنه معوقين عماد عن الصادق عم قال يستحب ان يرمى الجمار على وجهين
مسعود قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن رمي الجمار على غير طهر قال الجار عندنا
مثل الصفا والمروة حيطان ان طفت بينهما على غير طهر ولم يضر له والطريق الى فلا
تدعه وانت تقدر عليه وقال المفيد الحكمي فان قدر على الوضوء فليتوضأ وان لم
يقدر اجزه عنه فسله ولا يجوز ان يرمى الجمار وهو على طهر وافقه جماعة من الصحابة
واجتهد بصحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام عن الجمار قال لا ترمى الجمار الا
وامت على طهر والجواب عنه بعدم مقارنتها المادل على عدم الاشتراط مع موافقتها
لشبهة الحقيقة والمنقولة واعتضادها بالاصل والعمومات فيجعل تلك الاخبار على
الاستحباب جمابينها السابع لا يشترط الوقوف بالرفة والمشعر بالطهارة للاصل
والعمومات الجماع المنقول المؤيدة بالشبهة العظيمة ويظهر عدم وجود مخالفا
وردد الامر بالوضوء بالوقوف بالمشعر الصحيح ومن انه لا يصلح له الا وهو على
وضوء محمول على النذب لما مر ولا شعائر الثاني بذلك مسئلته بجموع على الحديث
من كتابه القرآن على الاظهر بل هو المشهور بين اصحابه شبهة حقيقة ومنقولة
في كلام جماعة منهم وعن كشف الرموز ان الظاهر بين الطائفة وعن الشيخ في الخلاف
حكاية اجماع الفرقة على تحريم مشه على الحديث والجنب والحائض ذهب بعض اصحاب
الى القول بركاهاته الحديث كما عن الشيخ في المبسوط وعن ابن الجنيده القول بركاهاته
الجنب والحائض يلزمه القول بالجواز في الحديث بناء على حمل كلامه على الإكراهية بالنسبة

المسلح كما هو الظاهر الاصل في هذا الحكم مضافا الى الاجامات المنقولة بل الاجماع المحقق
في عمومنا وانقر من الخلاف فيه قوله تعالى في سورة الواقعة فلا اقيم بمواقع القيوم وانه
لنستم لوتعلمون عظيم انه لقران كريم في كتاب مكنون لا ينشئ الا المطهرين تنزيل من
رب العالمين مضافا الى الاخبار المستفيضة ومنها رواية يحيى بن القاسم قال سئلت
ابا عبد الله عليه السلام عن قرعة في المصحف وهو على غير وضوء قال لا بأس ولا يمس
الكتاب ومنها الحديث عن ابي عبد الله عليه السلام انه امر ابنه اسمعيل يوما
بقراءة القرآن فقال اني لست على وضوء فقال لا تمس الكتاب ومس الورق واقرعه
ومنها الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام وقال سئلت عن الرجل
يحمل له ان يكتب القرآن في الاواح والصحيفة وهو على غير وضوء قال لا دلالة من
وجهين أحدهما من البهائي في المشرق من الاولوية بان تحرير الكتابة كما هو
منطوق الصحيحة مستلزم لتحرير مس الخط بطريق اول ويروى عليه بان المنطوق
للاجماع القائم على عدم تحرير نفس الكتابة على المحدث وورود الاخبار في جواز
كتابة الحائض للتقوي وثانيها ما من العلامة وجاعة من ان الظاهر انه نفى الجواز
المباشرة والمس لجواز الكتابة للتلازم بينهما غالبا فالنهي حقيقة متعلق بالسبب
لا بالسبب وهذا غير جيد عن السياق كما انه اول من حلها على الكراهة ومنها
الرواية قال ولا تمتل القرآن اذا كنت جنبا او على غير وضوء ومس لورقة وجه الدلالة
ان فيها النهي عن المس وهو حقيقة في التحريم ولم يقر قرينة صارفة على خلاصه ويؤيده
الامر بمس الورق فانه للرخصة هنا ما من جهة وروده عقيب قوه المحذور لما من
جهة اقتضاء السياق فيكون المنع من مس الكتاب المحذور بقرينة المقابلة وما يناقض
في ذلك من الحمل على النفي فيه مع استلزامه المطلوب ايضا انه عدول عن الحقيقة
من غير قيام قرينة صارفة الا ان يقال بان السند ضعيف لعدم ثبوت صحة كتاب
الرضوي ويدفعه انه بعد تسليم ضعف السند مجبور هنا بالاجامات المنقولة
المؤيدة بقاعدة الاحتياط والشهرة العظيمة بل الاجماع كما مر بيانه اخرج القائل الجواز
بالاصل ولزوم العسر وعدم منع السلف الصبيان من مس القرآن وما روى بالنسخ
كتابا يقيص ملك الرزم قل يا اهل الكتاب تناولوا الى كلمة سواء بيننا الآية فقد كره
من مثله من القرآن وهو محتمل والجواب عن الاصل بوجوب العدول عنه بما يمكن
اركة التحريم مضافا الى ان المقصود هنا اثبات حصول البرائة لو تمس محدثا فاضا الى

محكمة هنا ويمكن وضعه بأنه مع قطع النظر عن أدلة التحريم يجوز الاحتكام به لك في تمصيل
 البرائة عن التذرع المتعلق بذلك بعد ملاحظة حصول التسمية العرفية في هذه الصيغة بل ومع
 ثبوت التحريم أيضا متساويا بالطلاق التذرع ثم يفكر في الأخير بملاحظة انصاف أدلة التذرع
 الى ما كان مشروعا وراجحا وعن المسائل المنع منه لسهولة الوضوء وجواز مس الخلد والوقت
 فلا حاجة الى مس الكتابة وجواز كتابته مع عدم الطهارة مضافا الى ان المسلمين يوجب
 في الغالب ولا ينهم رفع السر والخرج عن غير الواجبات والمخيمات نظرا الى ثبوت جملته من
 التكليف الشائعة في المسدوبات كالذكر الملائم ونحوه فتم وعن عدم منع الصبيح بالمنع من
 قيام السيرة عليه نعم قامت السيرة على عدم منعهم مع وجود العلم الاجمالي بوقوع ذلك
 منهم في الغالب ولا ينهم كونه باعثا للتميز التكليف فتم مضافا الى ان الوجه في ذلك
 سقوط التكليف رفع القلم عن الصبيح وجواز المس طم واما كتاب قبضي فيما بينه بان رتبنا
 الكتاب لا يستلزم من المكتوب وبانه كما لو كتب بآية الى محدث من المسلمين وبإيجاب
 عنه بانه لم يقصد به القرآن وانما قصد به المراسلة وبيان المراسلة دون
 الكتابة وباحتمال تناقض التحريم عن الامسال وبعدم ثبوت تكليف الكفار بالقرع ولجواز
 اختصار المصحة بمس الكتابة في المصحف فلا يتناول الآية المنتزعة منه وضعف الكل
 واضح وثانيا بان ما قبله وما بعده صفة للقران فيتمتعين حل الضمير اليه وثالثا بان الحكمي
 عن مجمع البيان وغيره وجمع من علمائنا رجوع الضمير الى القرآن وراجعا بان ارجاعه الى
 الكتاب يستلزم التقييد في المكتوب والاصل عدمه وخامسا بان الامساس حقيقة
 في الامساس اليدني وهو لا يناسب حل الضمير الى غير القرآن وسادسا بما حكى عن مجمع
 البيان عن الياقوت عليه السلام ان المعنى المحدثون المطهرون من الاحداث والاختلاف
 وانه لا يجوز للجنب والمخاض والمحدث من المصحف وسادسا بذكر جملة من الاخبار
 على ذلك كرواه الشيخ عن ابراهيم بن عبد الحميد عن ابيه الحسن موسى عليه السلام قال
 المصحف كشمس على غير ظلم ولا جنب ولا تمس خطه ولا تغليقه ان الله تعالى يقول لا يمسه
 الا المطهرون ولا يات في ذلك اشتغال الرواية على النهي عن التعليق لانه عام مختص
 بالاجماع وهو حجة في الباق مع ما نقل عن السيد العمل بمضمونها بل لا يبعد حمل النهي عن
 تعليقه للمباينة في المنع كما يفصح عن ذلك ايضا الامر بمس لورق المحدث في الاخبار
 الا في ذكرها وثامنا بان ارجاع الضمير الى الكتاب على الوجه المذكور يستلزم خروج
 الطهارة عن حقيقتها اللغوية وهو مجاز بلا قرينة وربما يؤيد القول بجميع الضمير

الى كتاب مكنون ما قرئته اليد وفيه مالا ينفرد به بل على الحكم المذكور ايضا الاحتيا
 المستتر من الصراح وغيرها ومنها ما رواه الكشي في الصحيح او الموثق عن النبي صلى الله عليه
 قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قرع في المصحف وهو على غير وضوء قال لا بأس
 ولا يمس الكتاب ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن حماد بن عمار عن ابيه عن ابي بصير
 عليه السلام انه امر ابنه اسمعيل يوما بقراءة القرآن فقال اني لست على وضوء فقال
 لا تمس الكتاب ومثله وورق ما قرأ ومنها الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه محمد عليه
 السلام قال مشيت من الرجل يحمل القرآن يكتب القرآن في الاطواح والمصنعة وهو
 على غير وضوء قال لا وجه للادلة ان الظاهر من هذه الاخبار انه نفى حمل المصحف شرعا
 والمتجاوز الكتابة للتلازم بينهما غالبا فالنهي حقيقة متعلق بالمسبب لا بالسبب
 وربما قيل وجه الدلالة بان تحريم الكتابة كما هو منطوق الصحيحة مستلزم لتحريم
 مسر الخطط بطريق اولي وفيه نظر لان حكم المفهوم ناهي لحكم المنطوق وهو معارض
 بالاجماع القائم على عدم تحريم نفس الكتابة على الحديث واما رواية وبن في ذلكها فاختاره
 لانها مشتملة على قرينة والتز على كون المراد بالكتاب هو الكتابة ومنها ما في
 الرضوي انه قال ولا تمس القرآن اذا كنت جنب او على غير وضوء ومثله وورق وجه الدلالة
 من وجهين احدهما اشتباهها على النهي عن المس وهو حقيقة في التزيم فيكون محمولا
 عليه لعدم قيام القرينة الصادقة على خلافه والثاني ان الامر بمس الورق للوضوء
 اقام مطلقا وفي خصوص المقام فيكون النهي عن مس الكتاب نصيقرينة المقابلة
 ومنها رواية الطبرسي مرسل عن الباقر لا يجوز للجنب والمخاض والمحدث مس
 المصحف وضعف سندها بجهل بالشهرة العظيمة والالفاظ المنقولة والالية
 والكثرة والطلاق المصحف محمول على الكتابة لتخصيص الحكم بها ولا ينافي ذلك اطلاق
 ايها والمقول الثاني الاصل ولزوم العسر وكراهة وهو منفع عقلا ونفلا كتابا وسنة
 وسيرة السلف بعدم صنع الصبيان من مس القرآن وماروعى من ان النبي صلى الله
 عليه واله كتب لي قصص ملك الروم قليا اهل الكتاب فقالوا الى كلمة سواء الاحية فقد
 مكته من مس آية من القرآن وهو محدث والكفر ضيف والمسئلة فروع كثيرة يأتي
 ذكرها ان شاء الله في بحث الفصل مسئلة يريد بل لوضوء لتايات عديدة ومنها
 الصلوة المندوبة كما صرح به الاصحاب للاجاعات المنقولة المؤدية بشذوفا مخالف
 ولا نه شرط في محققها فيندب بناء على ان مقدمته المستحب مستحب وكلا طلاق الامرة

في الوضوء المندوبة
 وبيان ما رواه

بالوضوء للصلاة فان المستفاد منها الاستصحاب للبره والوجوب الشرعي ولا يجب
 لها شرط على المرفوع بين الاصحاب اذ لا يتصور وجوب الشرط والمشرط من واجب
 وقد يتوهم وجوب الوضوء لها بناء على توجيه الذم الى تاركه لوقت بالنافلة محضاً كما
 انه ربما يطلق الواجب عليه بما في المشاركة مع الواجب الشرعية وفيه ان الذم المكلف
 ليس لترك الوضوء بل انما هو للفعل المذكور الواقع فشرعيان الاثنيان بالمشرط
 بدون شرطه فشرع يحرم وربما يعبر عنه بالوجوب الشرعي اشارة الى علاقة الجزئ
ومنها الطواف المندوب لانه مشروط به بناء على القول به فيكون مندوباً بالشرع
 وبعض الاخبار المشعة بالوجوب الشرعي فانه محمول على الاستصحاب كما صنع غير واحد
 من الاصحاب ولقولهم الطواف بالبيت صلوة فان قضيت عموم المنزلة تقضي
 باشتراكها في جميع الاحكام ولو وجب الطواف المندوب باحد المتطلبات الشرعية
 فعل القول باشتراطه بالطهارة كان الوضوء واجبا شرطاً له وعلى القول بعدم
 الشرعية كان مستحباً وكذا ينسب الوضوء لجميع افعال الحج الواجب عدم الطواف
 والصلاة كما صرح به جماعة من الاصحاب لقول الصادق عليه السلام في خبر معروف
 عمار ولا بأس ان تقضي المناسك كلها على غير وضوء الا الطواف فان فيه صلوة
 والوضوء افضل **ومنها** مسكناة المصنف المندوب للشهرة المحققة والمنقولة
 ولان جواز مسه مشروط به وشرط المستحب مستحب **ومنها** تلاوة القرآن
 للشهرة العظيمة والخبر المروي عن قرب الاسناد اقر المصنف عيم ياخذ في البول
 فاقوم وابلول واستنجى اغسل يديه واعود الى المصحف واقر فيه قال كاتبة
 نقضاً للصلاة فانه دل على مرجوحية التلاوة المسبقة بدون الوضوء فيوقف
 كلها على الوضوء فيكون مطلوباً والخبر المروي عن عدة الداعي لقاري القرآن بكل
 حرف يقرأ في الصلاة قائماً مائة حسنة وقاعد اخصون ومتطهر في غير الصلاة
 خمس عشرة حسنة وغيره تطهر عشر حسنة وفي خبر آخر لا يقرأ السبيل القرآن
 اذا كان على غير طهور حتى يتطهر والظاهر انه لا فرق في ذلك بين التلاوة من المصحف
 او من ظاهراً القلب فيستحب الوضوء لها لاطلاق كلام الاصحاب واطلاق جملة
 من الروايات **ومنها** كتابة القرآن نص عليه غير واحد من الاصحاب لاطلاقات
 الدالة على مطلق مرجوحية من المصحف لصادق على من الورق اللازم للكتابة الرابطة
 بنفسها على الوضوء **ومنها** تعليق القرآن للخبر المروي عن ابن عبد الجيد

في استصحاب الواجب
 في صلاة القرآن

في استحباب الوضوء
لصلوة الجنائز

على غير طهر ولا جنب ولا يمس خطه ولا يمس لحيته **ومنها** الكون على الماء للاجماع
محصلا ومنقولا وعموم قوله تعالى ان الله يحب لتوايبن ويحب المستطهرين وقوله
ان استطعت ان تكون بالليل والنهار على طهارة فافعل وعن الارشاد للديلمي عنه
ص يقول الله تعالى من احدث ولم يتوضأ فقد جفأ عنه وعن تعاريف الراوند بن ابي
المؤمنين عليه السلام كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله اذ ابوا الوضوء
او تمسوا فمخا فانه ان تدركم الساعة **ومنها** صلوة الجنائز نص عليه جماعة من
الاصحاب والظاهر انه المشهور بينهم ويدل عليه ما رواه عبد المجيد بن سعيد قال
قلت لابي الحسن عليه السلام الجنائز يخرج على وضوء فان ذهبتا توضأا فالتفت
ايمن يمين ان احب عليهما وانا على غير وضوء قال تكون على طهر احب الي **ومنها**
زيارة قبور المؤمنين اقمه جماعة من الاصحاب ولم اعثر على نص فيه بخصوصه
ومنها زيارة قبور النبي وآل بيته الطاهرين عليهم الصلوة والسلام نص عليه
جمع كثير من الاصحاب والظاهر عدم الخلاف فيه للنصوص الكثيرة الدالة على
استحباب الطهارة في اياها وخصوصا لنصوص الدالة على استحباب الوضوء لها
ومنها نوم الجنب نص عليه جماعة من الاصحاب ويدل عليه ما رواه الحلبي
عن القمي عليه السلام سئل عن الرجل ينفخ له ان ينام وهو جنب فقال بكرة ذلك
حتى يتوضأ وعن الغنية والتذكرة الاجماع عليه وعن المعتمد بكرة الجنب ذلك
وعليه علمائنا وفي خبر اخر عن الجنب يجب ثم يري النوم قال ابي حنيفة يتوضأ
فليفعل والفصل افضل من ذلك **ومنها** اجاع المحتام نص عليه جمع من الاصحاب
ولم اقف على نص صحيح عليه نعم قد يستدل عليه بما ورد من الامر بالوضوء للجماع
اذا اراد المخاضة **ومنها** اجاع غاسل الميت ولم يدر غسل الميت وهو جنب نص
عليها غير واحد من الاصحاب ويدل عليه ما رواه شهاب بن عبد ربهم قال
سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الجنب ايفصل الميت ومن غسل الميت اياي
اهله ثم يغسل فقال لها سواء لا بأس بذلك اذا كان جنباً غسل يديه ويتوضأ
وغسل الميت وهو جنب وان غسل ميتاً توضأ ثم اتي اهله ويحيز يديه غسل واحد
لها **ومنها** ذكر الحائض على المشهور بين الاصحاب للاخبار الكثيرة المنتهية
للامر به المحولة على الاستحباب وعن علي بن بابويه القول بالوجوب ولعله
لظاهر الامر الواردة فيه وهو ضعيف للاصل مع ضعف كالاتي بالجملة

ظواهرها القوي المشهور وشذوذ القائلين به ولعموم البلوى به وبثبوت التسعة
 ومنها الثاقب للفرض قبل وقتها المعروف بين الاصحاب كما هو المتداول
 بيننا لان الصلوة مستقيمة في اول الوقت ولا يمكن الاحتياط فيه ولما روى من
 المذكورين قولهم ما وقت الصلوة من اخر الطهارة حتى يدخل الوقت ومنها
 التجديد والمشهور بين الاصحاب استحباب التجديد لكل صلوة ويدل عليه ما روى
 ان النبي صلى الله عليه واله كان يحيد الموضوع لكل صلوة وغيره من الاخبار
 موثقة ابن بكير الدالة على النهي عن الموضوع بدون اليقين بالحدث محمول على
 النهي عن ذلك على جهة الاجتهاد باعتقاد بطلان الاول لانه مقتضى الجمع بين
 الادلة ولعموم المشهور سلبنا التعارض لكن ما قدمنا من الاخبار ارجح من
 هذه الموثقة من وجوه عديدة فيجب الاخذ بالارجح ولان الاستفادة منها ولو
 بمحنة فم الاصحاب انما هو عدم وجوب التقصير بمجرد الاحتمال وهل يستحب
 التجديد لمن لم يصل بالموضوع الاول ايضا او يقتصر لكل صلوة وجهها او جهما
 الاول كما قطع به في التذكرة لما روى من ان الموضوع على وضوء نور على نور
 وروى من جدد وضوءه من غير حدث جدد الله قوته من غير استغفار و
 قولنا يجب الله عليه السلام الطهر على الطهر عشر حسنات وتوقف غير الشهيد
 في الذكرى واجتمع بالاصل وبالدائه الى كثرة المفردة وهو ضعيف مستند اضعف
 ولا فرق بين الفاصل الطويل بينهما وعدمه وبين احتمال التقصير عند مرتين زيادة
 على الثلاثة وعدمها ويحتمل التمسك بالثلاثة في التجديد على المرتين اذ لم يتجدد الصلوة لما
 ورد من ان الموضوع ثلثي الثالثة لا يوجر عليها وهو ضعيف لانه محمول على انما
 الموضوع كما هو الظاهر منه نعم الاحوط ذلك تفصيلا من شبهة من قصه على المرتين
 والظاهر عدم جواز التجديد بالموضوع المجامع للحدث الا كبر لعدم كون الاول طهارة
 وفي استحباب التجديد بعد غسل الجنابة وغيره من الاغتسال الواقعة وجهان
 اقويهما الاول والظاهر استحباب التجديد للغايات الاخر غير الصلوة من غير فرق
 بين ما اثر في وجهه كالطواف وبين ما اثر في كماله كالاسواء اختلفت وتعددت
 لاختلافها واتحدت وتكررت فوانك **الاولى** اختلف صاحبنا في ان وجوب
 الموضوع هل هو مشروط بوجوب غاياته فلا يجب قبل وجوبها او انه وجوب
 نفسه فالمشهور بين الاصحاب شجرة عظيمة هو الاول بل الظاهر قيام الاجماع

في ان وجوب التجديد
 في كل وضوء

عليه كائن على حقيقة في جملة من الكتب وذهب جماعة الى الثاني ومن العلامة
 في القواعد والتذكرة وجماعة التوقف في المسئلة والاخرى هو الاول وبها عليه
 وجوه **الاول** الاصول كاصالة مدم التكليف واصالة براءة الذمة واستصحاب
 عدم الوجوب مع انه من الامور التي تم بها البلية وتشتد اليها الحاجة فعلم
 قيام دليل على وجوبه دليل على العلم كالا يخفى على المتبحر في الاخبار وكلمات
 الاصحاب **الثاني** ما مر من الاجامات المنقولة في لسان جماعة والمحقق من جملة
 من الكتب المصنفة بالشهرة العظيمة المؤيدة بشدة وذات الخلاف **الثالث**
 السيرة القاطعة المستمرة بين المسلمين خلفاء عن سلف على عدم وجوبه بنفسه
 كما يشهد به خلوا المعطاء واصحابا واصايج وكلام المتقدمين عنه **الرابع**
 قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى
 المرافق الايدي وجه الدلالة ان المراد بالقيام ليس نفسه كما هو حقيقة اللفظ
 لاستلزامه تاخير الموضوع عن الصلوة ولو بجزء منها وهو باطل اجما غللا لنية
 من الالتزام المجاز وهو هنا اما الارادة فالمراد بالقيام الى الصلوة ارادة والتوجه
 اليه احلا لا للمزوم على لازمه او المسبب على سببه او القصد بعلاقة الزوم
 او السببية او قصد وصول الحمة الى الاثنيان به او ان المراد بالقيام هو القيام
 المنتهى الى الصلوة وعلى كل حال فالاحية تدل عرفا على الوجوب لغير كخذ سلاطه
 اذا لقيت العد وتدل بالمفهوم على ذلك ايضا لانتهاء الجزاء عند انتهاء الشرط
 وما يقال من عدم حجية المفهوم هنا لمكان وجود فائدة له عن التعليق وهي التنبيه
 على مشيئة للصلوة لبيان كونه واجبا غير ياغ فيه ما لا يخفى مع انه موجب
 لسد باب مفهوم الشرط مع ان حجية المفهوم غير متوقفة على انحصار الغائبة
 فيه بل يشهد العرف بالانتهاء عند الانتهاء مطلقا واحتمال تقييد المنطوق
 بكونه للصلوة فينتفي كونه لها بالمفهوم كالمطلق فلا يبدل على نفي الوجوب بنفسه
 ضعيف مع مخالفته لظاهر العرف كضعف ما يقال في ضعف المفهوم بان القول
 به مخالف للاجماع للزوم عدم الوجوب عند عدم ارادة القيام ولا كما قيل له اذ يرد
 عليه ان المستفاد منها عرفا ولو بمجموعة هم الاصحاب انما هو بيان مجرد الشرطية
 وليس تعليل على الارادة سلمنا لكن خروج بعض المفهوم كايضا عن الجملة وما
 يقال ايضا من عدم عموم المنطوق او عدم عموم المفهوم فدفوع بشهادة العرف

في الاصل الثاني
 ان وجوب الصلوة
 واجب على كل
 مسلم بالغ عاقل

بجلاؤه وما يقال ايضاً من كون المراد بالامر بالفصل هو الوجوب الشرطي دون
 الشرع بدليل شمول الصلوة للنافلة وقد قام الاجماع على عدم وجود لها شرطاً
 فمد فوع بان المتبادر منها المهدية فليست شاملة للنافلة وتطرح فرض شمولها
 فخرج النافلة عن الحكم الشرعي المستفاد من الامر دون الوضع المستفاد منه
 ايضاً غير قادر على ضرورة ان خروج بعض المفهوم بالاجماع لا يستقطع عن المحية ثم
 انه قد يستدل بالمنطوق على الوجوب النفسي من جهة شموله للوقت وما قبله
 ولا يكون وجوبه قبله الا نفسياً وهو في غاية العدا لخاص لا اخبار الدالة على
 ذلك **صحتها** ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام والتقدم
 في الفقيه من سلالته قال اذا دخل الوقت وجب الطهور والصلوة فان ظاهره بمقتضى
 المفهوم انه ان لم يدخل الوقت فلا يجب للطهور ولا الصلوة وما يقال من ان المراد
 به انتفاء المجموع بعدم دخول الوقت ويكفي في انتفائه انتفاء وجوب صلوة فقط فمد فوع
 بما لفت للظاهر بان الظاهر المتبادر من قوله اذا دخل الوقت وجب الطهور والصلوة
 انها وترب كل واحد منهما على دخول الوقت بالكلية لافرادى كل المجموع ويؤيد ذلك ما
 صح به علماء الاذهان ان الواو في قوة تكرار العامل فيكون التقدير اذا دخل الوقت
 فقد وجب الطهور واذا دخل الوقت فقد وجب الصلوة وهو يتاخر عملها على اراءة الكل
 المجموع وما يقال ايضاً من تقييد المنطوق بوجوب الطهور لها فينتج في المفهوم ذلك
 فلا دلالة فيها على نفي اللزوم النفسي من جهة المفهوم راساً ولا يساعده عرف ولا لغة
 فمد فوع بمخالفتها لمقتضى الظاهر في الواو وقد يستدل للقول الاخر بالاختيار
 الظاهرة فيه كالصحيح ان ملياً عليه السلام كان يقول من وجد ظلم اليوم فانما وجب
 عليه الوضوء وقوله في صحيح زرارة فاذا نامت العين والاذن والقلب فقد
 وجب الوضوء وصح ابن خلاد اذا خفي عليه الصوت فقد وجب عليه الوضوء والجواب
 ان المستفاد منها انها هو وجوب الوضوء بهذا السبب عند مجيء الخطاب بما هو
 واجب له مثل ما جاء في السنة من الامر بفسل الاواف والاشيا بالمتخصات غيرها
 مع ان المراد بذلك الواجب المشروط والسرف ذلك مشيوع استعمال هذه الالفاظ
 في الوجوب الشرطي بحيث صارت من المجازات المشهورة ومن الحقائق العرفية في
 ذلك مع انه لو كان المستفاد منها الوجوب النفسي لسقطت دلالتها على اشتراط
 الصلوة بالوضوء وهو مخالف لفهم المعظم مصفاً الى ان هذه الاخبار لا تقاوم

على ما قلنا من الآلية والاجامات المتقوله والمسيبة المستحقة وتظهر الثمرة بين القولين
 في **موجبها** جواز الوضوء عند علم اشتغال الذمة بشئ من الغايات المرجية
 بنية الوجوب بناء على القول بالوجوب لنفسه وجوبية الوجوب فيه بناء على القول
 باعتبارية الوجوب وعدم جواز ذلك بناء على القول بعدم **ومنها** وجوب الوضوء قبل
 وجوب الغايات الموجبة له وجوبا موسعا بناء على القول الثاني وعدم وجوبه بناء على
 الاول **ومنها** وجوب الوضوء عند ظن القوت مع علم اشتغال ذمة بشئ من
 الغايات الموجبة له بناء على الثاني وعدم وجوبه بناء على الاول **ومنها** وجوب
 استئذان الوضوء عن الميت لو تركه حال حيوته فاوجه بفعله بعد وفاته وكذلك جواز
 الاستئذان عنه علم الا ان يقال بان الوضوء الواجب للصلاة مسقط لذلك قهرا
 بناء على التداخل ثم **ومنها** الحكم بنسب تاركه بناء على كونه كبيرة ومع الاضرار
 بتركه عند ظن القوت بناء على كونه صغيرة اذا قلنا بالثاني وعدم بناء على الاول
ومنها وجوب فعله عند علم اشتغال الذمة بشئ من الغايات الموجبة له
 وعند سقوط التكليف بها ضرورة اوجوبها بناء على الثاني وعدم بناء على الاول
 واجله يرجع الى بعض ما مر **ومنها** الحكم بطلان عباداته في اول اوقاتها وحرمة
 جميع افعاله بناء على ما ذكره غير واحد من الاصوليين من كون الامر بالشئ مقتضيا
 للرفع عن هذه الخاص لو قلنا فيه بالوجوب لنفسه وعدم بناء على عدمه مقابل **ومنها**
 انه على القول بالوجوب لنفسه تبوء ذمة المكلف بمجرد فعله لو نذر ان يات به واجب
 بخلاف القول الآخر ان نذره على وجه الاطلاق ينصرف الى نفسه دون الغير
 كن الحال بالنسبة الى العهد واليمين الفائدة **الثانية** ان اكثر ما قلنا وقلنا
 باستصحابه قد وردت فيه روايات خاصة وحكم بمقتضاها لشهود اصحاب جملة
 منها ما لم تدل عليها رواية خاصة وانما دل عليها فتاوى الفقهاء ورواها لكن
 ثبت استصحابها بالعمومات كالوضوء قبل الغسل السنونة والاقوى جواز الاخذ
 بالكل وجواز الاتيان بها بقصد الخصوصية لان ما شرع اصله من صلوة او دعاء
 او ذكر او تلاوة او وضوء او نحو ذلك وشك في شئ خصوصياته ولم يكن معارض
 لشرعيته يحكم العقل بجواز الاتيان بها بلا خلة تلك الخصوصية لانه منفعة
 خالية عن المفسدة واحتمال التشريع برفع المحسن العقل واما ما لم يثبت استصحابها
 بالعمومات الصحيحة المعتبرة الشرعية فلا يخلوا ما ان يكون مادل عليها بالضعيف

نحو
عليها

او يكون ما دل عليه من قوة الفقيه او شي من المصالح الرسله كعضد الاستقانات
 العقلية ونحوها على التقاير اما ان يكون الاخر فيه دائرا بين الاطاحة والاستقياب
 او بينهما وبين الوجوب او بينهما وبين الكراهة او بين الاستقياب والكراهة وعلى كل حال
 فيشكل في بيان القامدة في هذا المورد نظر الى انه يتوكل على المصالح الرسله في اثبات
 الحكم الشرعي الا فيما كان استقيابه او كراهته ثابتا بالخبر الضعيف الغير المستقيم لشرائط
 الحجية والا توى جواز اخذها فيها على الشهور بين الاصحاب شهرة محصلة وبحكمة
 هذا الاستغناء بطلان كلام جماعة من الاجلة حكاية الاجماع عليه والاصل في هذا الحكم
 الاخبار المروية من الطريقين المشهورة بين الخاصة والعامة الدالة على ترتيب
 الثواب عليه المستلزم للمطلوبية الشرعية والاستقياب الشرعي كما جاء في الاعتبار
 الانهار ان من سمع شيئا من الثواب فصنع كانه اجره والى يمكن على ما بلغه و
 بمسألة جملة من الاخبار والقول بالمنع الاصل والعمومات الماضية عن العمل بغير العلم
 لان الاستقياب حكم شرعي فيمتوقف على الدليل الشرعي كسائر الاحكام وما ذكروها
 لجواز العمل بخبر الواحد من الشرائط والجواب عن الاصل بوجوبه لعدول عنه بما
 قد مناه ومن العمومات بان بينهما وبين هذه الاخبار وان كان متعارض العموم من
 وجه الا ان هذه الاخبار واردة عليها بعد ملاحظة دلالتها على ثبوت الاستقياب
 الشرعي بالاخبار الضعيفة سلمنا ولكن هذه الاخبار معتضدة بعلم الاصحاب
 والشهرة العظيمة والاجاعات المنقولة وقامدة الاحتياط وغير ذلك من وجه الترجيح
 فيتمسك بالاخذ بها ومن هنا يتضح الجواب عن الاخير وهذا امورا **القول في الاشكال**
 في جواز اخذ بالاخبار السامية اذا كانت مروية من طرق الثقات لما تقر به الاصول
 من ان المدلل في العمل بالاخبار انما هو على حصول الوثوق كما عليه بناء الاصحاب قدما
 وحديثا واما مع عدم افاذتها الوثوق فهل يجوز التمسك بها لصدق البلوغ عليها
 عرفا فيعندرج في عموم الاخبار المذكورة ولظاها لطلاق فتاوى الاصحاب الاجاعات
 المنقولة المشاملة لما نحن فيه او لا يجوز للاخبار الكثيرة المانعة من اخذ الاحكام
 الشرعية من طرق العامة وجهان لا يبعد القول بالاول لان بين المقامين متعارض
 العموم من وجه والترجيح في جانب اخبار السامية **الثاني** انه لو وقع التعارض
 بين الاخبار الضعيفة ولم يقيم شاهد شرعي او عرفي على الجمع بينهما فان كان الامر
 دائرا بين الاستقياب والكراهة تقيت الرجوع فيه الى المرجح ويؤخذ بالراجح ومع ذلك

القول في اخبار
 السامع والفتا

المرجح في الحكم بالتمييز بينهما او بالتساقط والرجوع الى الاصل دحمان كما هو الحال في
تتار من الخبرين المعتبرين الواردين في الاحكام الواجبة والحرمة هذا لوقلنا بشمول
اخبار التسامح لوجود الكراهة اما لوقلنا باختصاصها بالمندوب على كل حال وان كان
بعضها والا على الاستصحاب والاخر على عدمه فيؤخذ بالراجح مع وجود المرجح مع انتفاؤه
ففي تقديم جانب المستحب والحكم بالتمييز بينهما او الحكم بالتساقط والرجوع الى الصلة
الاحتياط والرجوع الى الصلة عدم التوقيفية وجوه اقويها الاول لان المستفاد
من اخبار التسامح انما هو حجية مطلق الخبر المثبت للاستصحاب وليست شاملة لجحمة
الخبر لانه للاستصحاب الثالث هل يتخرج جريان قاعدة التسامح بالمندوبات او يتم
المكروهات وجهان اقرهما الاول لان المستفاد من الاخبار انما هو ترتيب الثواب على
فعل شئ بلع فيه ثواب فلا يشمل بلوغ الثواب على الترك حتى يشمل المكروهات ذهب
غير واحد الى الثاني ولعل مستنده عموم قوله من بلغه الثواب بناء على تميم لفظ
البلوغ بالنسبة الى الفعل والترك وهو ثم لا يبعد شمول قاعدة الاحتياط لذلك
فان العقل يحكم برجمان ترك ما يمتثل مطلوبه مع القطع بعدم المغوضية وقد
يورد عليه بان الاصل عدم الكراهة والعمومات المانعة عن العمل بالظن تقتضي بعد
مطلوبية الترك فتركه بقصد القرينة تشريع محرم ويذهب ان العمومات المزبورة
ارشادية الحكم العقل فكل موضع حكم العقل بقم التدين بالظن تشملها العمومات
فالظنون العقلية كانه هذا المقام خارجة عنها ولوقيل بانه يستلزم الدوراد
عدم كونه تشريعا مضوا موقوف على حكم العقل بالرجحان وحكم العقل موقوف على
عدم كونه تشريعا مضوا اذ مادام فيه احتمال القصر لا يحكم العقل برجمانه فذويع بان
يجوز احتمال الثواب مع القطع بانتفاء العقاب بالخصوص بوجب حكم العقل برجمانه
فيكون راضا للتشريع وضرره فتدبر بل يدل على ذلك ايضا الاخبار الدالة على
رجحان الاحتياط **الترابع** لا يثبت بقاعدة التسامح الاستصحاب الواقعي على نحو ثبوت
بالخبر الصحيح والحجة المعتبرة على الاظهر وانما يثبت بها الاستصحاب الظاهري فيأتي
الكلف بالعمل برجماء المطلوبية الواقعية وان جزم بترتب ثواب على فعله على سبيل
التفصيل والاستحقاق المحل **الخامس** يجوز التسامح في التوصليات وان
كان المأخذ فيها مجرد الاحتمال والمصالح المرسله نعم يقترب جواز قصد القرينة
فيها صدق البلوغ سواء كان من خبر ضعيف او قوي فقيه على الاظهر من صدق

الباع عليه **السادس** لفرق في الأكفاء بالخبر الضعيف في هذه المسئلة
بين كونه موافقا لفتوى العامة وبين عدمه المشمول لاخبار القاصح لكل
المقامين وكان القدر المتيقن من مورد التقيية ووجوب الاخذ بجملة فهم انما
هو مقام التعارض دون الاحكام السالم عن المعارضات فاصالة هذا التقيية سالمة
عن المعارضة في هذا للقيام وقد يوق بانده اذا كان المخبر ظاهرا في الوجوب وكان
ظاهرا موافقا للعامة فهو محمول على التقيية لما ورد من ان الرشد في خلافهم
وفيهم نظربل لا قوي حمله على الذنب لشيوخ النذب واكثرية من الورد مورد
التقيية وكان الحرج حقيقة في الطلب فحمله على الذنب اولى لان الاصل في الاشتغال
الحقيقة ولو سلمنا كونه حقيقة في الوجوب فلا بد ايضا من حمله على الذنب
لان اقرب المجازات الى الحقيقة المتذرة ولكونه علا بالدليل في المجلة والتقيية
تقتضيه بطرحه بالكلية **السابع** انه لا فرق في جريان قاعدة التسامح بين العبادات
والمعاملات لعموم الأدلة المتقدمة الفائدة الثالثة الظاهر ان الموضوع لوصف
المحدث الا صغر رفعه فالاصلة في الموضوع الرافعية لان الموضوع من الاسباب
المقتضية لرفع الحدث فيقع قهرا وعموم ما دل على عدم انتفاء الموضوع الا بالحدث
كقولهم في صحبة اسحق بن عبيد الله الاشعري لا ينقض الوضوء الا الحدث وفي صحبة
زارقة لا ينقض الوضوء الا ما يخرج من طرفيك والنوم وموثقة عبيد الله بن بكير
عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا استيقنت انك احدثت فتوضأ
واياك ان تحدث وضوء ابدل حتى تستيقن انك قد احدثت وعموم صحبة زرارة الثالث
عن قراء الاستفصال قال قلت لابي جعفر عليه السلام يصلي الرجل بوضوء واحد
صلوة الليل والنهار كلها قال نعم ما يحدث الى غير ذلك من الاخبار ويؤيد ذلك
اطلاق الامر بالعبادة فان مقتضاه جواز الاثنيان ههنا في جميع الاحوال فيكون
شاملا لموضع البحث ولا يناه في ذلك خروج المحدث عن الاطلاق المزبور لكان
الدليل كما يؤيد ذلك ايضا عموم ما دل على مطهرية الماء المحدث والبحث للقاعدة
فروع الاول الظاهر من مذهبه لاصحاب جواز الدخول في العبادة الواجبة
المشروطة بالطهارة بالوضوء المندوب لما قدمنا من الأدلة انما هي لفظة الوضوء
الا كونه رافعا للحدث ومضى ثبت ارتقاء اعتقادي وجوب الوضوء واستقرار فتاوى
الاصحاب في موارد الوضوءات المندوبية فانه يكشف عن قيام اجماعهم على ذلك

على كل حال لا ينافي ذلك ولا جماعات المحكية على ذلك في جملة من هذه
 المسائل من علم الجواز فاستصحاب بقاء المحدث وإطلاق قوله تعالى والأقمت
 الصلاة المسلوكة الآية وإطلاق الجميع إذا دخل الوقت وجب له وضوء الصلوة
 من المحدث من دعوى الإجماع على عدم استباحة الصلوة إلا بتبنيته ورفع المحدث
 عن استباحة الصلوة ومجموع قوله إنما لكل امرئ ما غوى والكفر ضعيف ثم إن وضوء
 المحدث يجب على أقسام منها ما يكون لما يشترط في صحة الوضوء كصلوة النافذة ولا
 اشكال في جواز الدخول فيه في مطلق العبادة الواجبة المشروطة بغير كذا المندوبة
 فهو إذا كان شوطا في صحتها أو في كمالها والظاهر قيام الإجماع عليه كائن عليه جماعة
 من الأصحاب ويدل عليه ما قدمناه من الأدلة ومنها ما يكون لما يشترط
 في كماله وفضله الوضوء في صحة قراءة القرآن وهل هو كالاول في الحكم أو
 قلنا خلافا لأصحاب في ذلك على قولين أقويهما الاول للإجماع المحكي عن الثبينة و
 ظاهر العلامة وظاهر المدارك ولقول أبي جعفر عليه السلام في صحة فرائض
 قال قلت لمراد الجليلي بوضوء واحد صلوة الليل والنهار كلها قال نعم ما لم يمتد
 فان هذه الرواية مفيدة للعموم بمعونة ترك الاستفصال ومنها ما يفتقر
 للنوم ونحوه وفيه أيضا خلاف والأقوى أنه كالاول كما هو المحكي عن جماعة
 من الأصحاب خلافا للمحكي عن المجلسي وهو ضعيف الثاني ما لا يكون
 رافعا للمحدث كوضوء المسلوس المبطون ولا يصل عدم جواز الدخول معه إلى شيء
 من الأمور المشروطة بالوضوء إلا ما قام الدليل على جوازها بالخصوص كما أن
 الأصل عدم كونه مجزئا عن غيره من الوضوءات المندوبة وكذا وضوء المحائض
 ولو نذر وضوءا فان قيده بشيء بحيث يكون شاملا لوضوء المسلوس ونحوه
 أجزاء ذلك عن غيره وإن أطلقه ففيه وجهان ومن لزوم به التسلسل واستمر
 عليه فهل يجب عليه تجديد الوضوء لوجوب كل فاية من فائيات الواجبة والمندوبة
 أو يكفي لكل وضوء واحد وجهان ولو قوضا بزعم أنه منجب أو أنها حائض شر
 انكشف خلافه صح ويجوز معه الدخول في الأمور المشروطة بالوضوء وغيرها
 سواء نوى به رفع المحدث أو استباحة الصلوة أو لم ينو بها بل لو نوى عدم رفع
 المحدث أو عدم الاستباحة أو علمهما معا أو سهوا أو نسيانا عالما أو جاهلا
 بالحكم أو بالوضع قاصي أو مقصي أصح الوضوء وقعت التبيخ الثانية الثالث

الظاهر ان ما تكون رافيته منوطه بفساد الموضوع او موضوع الاحتياط على عند احتيا
 عرض من الحديث رافع له فلو انكشف فساد الموضوع الاول بعد الفراغ منه لجرى على التجدد
 لما قد من ادلة وكان الاحتياط انما شاع لرفع الحديث المحتال يكون رافعا ولا ن
 هذا الموضوع يقيم مقام الموضوع الواجب في الواقع فمراد نية الاحتياط غير ما نية منه
 كوقوع صلوة الصوم مقام الظاهر لما انكشف فساد الظاهر وفيما لو تركه شيئا لا وجه له
 ذهب العلامة في القواعد الى عدم الاجزاء ولعله من جهة اشتراط نية الوجه
 في الموضوع وهو ضعيف الرابع انه لو نوى وضوء مطلقا او وضوء الكون في الظهارة
 اجزؤه من كل غاية وكذا الوضوء غاية خاصة فانها تجزئ عن جميع الغايات كما صرح
 به بعض الاصحاب لان الاسباب والغايات غير متوعدة للوضوء ولا نه بعد ثبوت
 رافيته يكون مستقلا عن تكراره ومن هنا يظهر انه لا يحتاج في الموضوع الى نية
 سبب خارق من اسبابه ولا غاية معينة من غاياته الا اذا توقف التبيين على
 نية شيء منها يجب ح مقدرة حصوله الخاص لو توعدا وضوءا نزع عدم كونه
 مشروعا كما لو نزع فعدان بعض شرائط فيه او عرض مانع من صحته فيكون الغصب
 ونحوه ثم انكشف خلافا فسلم انه كان مشروعا في الواقع صح ويجزئ عن جميع الغايات
 الا اذا ثبت نية الخلاف الى عدم التقرب بالعمل فيفسد كاجله **المبحث الثاني**
 في افعال الواجبة مستثناة من رافعه في الموضوع النية وهي ركن في العبادة والمراد به
 ما يلتزم منه الماهية مع بطلان العبادة بترك عدا وسهوا كما لو كرم نحو والاولى
 فقيده بالامور الوجودية المتلاحقة لان التزول كترك الحديث في الامتناء لا يقد
 او كانا عندهم ولكنها بالشرط اشبه ويدل على ذلك مضانا الى الاجماع المذكور والحكي
 المصوح به في كلام جماعة من الاصحاب الكتاب والسنة المستفيضة الدالة على احتيا
 الاخلاص في العبادة وتفصيل الحال ان الاصل في كل ما موربه ان يكون عقبا بالمعنى
 الاخص مشروطة بقصد القرية والوجه في ذلك امور **الاول** قاعلة الاشتغال
 والاستصحاب فان مقتضاها وجوب تحصيل اليقين بالبرائة عن التكليف بالما مور
 به المتوقف حصوله بالنية في موضع الشك **الثاني** الايات الدالة على اعتبار
 الاخلاص في الما موربه كقوله نعم وما امر الا لي عبد الله مخلصين الآية وقوله نعم
 فاعبدوا الله مخلصا وقوله نعم فاعبدوا الله مخلصين له الدين فان الآية الاولى
 تدل على حصول غاية الامر كلها في العبادة مع الاخلاص في الدين ولا يتحقق العبادة

في الادلل الواجبة
 في الموضوع

والإخلاص من دونها فيستفاد منها حُجج شرعية الإخلاص في المأمورية كما هو الحال في
 نظائره من الأيات والأخبار الواردة في مقام بيان كيفية المأمورية كقوله عليه السلام
 سأستعمل مستقبلا وغير ذلك وما يقال من أن المراد بالإخلاص في هذه الأيات
 التوحيد كما يشهد به استعمال مشتقاته في ذلك في جملة من مواضع الكتاب في السنة
 ففهمه لا يخفى أما الظهور كون المراد به هنا المعنى الشامل لها وأما الاختصاص به القوة
 في هذا المقام فلا حاجة لنسك أصحاب ربه بالآية الشريفة في أمثال هذه الموارد
 فإنه لا بد من حملها على خصوص التوحيد وما يقال أيضا من أن ثبوتها لاهل الكتاب
 لا يلتزم بثبوت حقا ففهمه لا يخفى لأن الأصل عدم نفسه في هذه الشريعة و
 للاستصحاب ولأن الظاهر أن الآية الشريفة من قبيل الأخبار الواردة في سياق
 الاغتناء بعيد على ثبوت الحكم أيضا في هذه الشريعة ولأن قوله تعالى بعد ذلك و
 ذلك دين القيمة يدل على إرادته استمرار هذه الطريقة لأن معنى القيمة هو السمة
 الثالث قوله ثم اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأطيعوا ما أمرتكم بتقريب الالطاعة
 الاثنيان للمأمورية على قصد الطاعة والافتقار وما يقال من أن معنى الالطاعة
 بالمأمورية في الجملة وأن معناه الاثنيان به على وجهه أن تعبد يا خبيد يا وان
 توصليا فتوصليا ففهمه لا يخفى سيما بعد ملاحظة ما من كون القصد ما حوذا
 في حقيقة الطاعة وما يقال أيضا من أن قوله ثم اطيعوا من الأوامر الإرشادية
 فلا يفيد شريطة القربة في المأمورية عند وقوعه بانه بعد تسليم كونه إرشاديا و
 منافاته للطلب لكن نقول بانه كثير من الأوامر الإرشادية كاشق من الطلب الشرعي
 الواقع السرايع أن الأفعال يمكن أن تقع على وجه غير مرادة فلا يختص براد الشارع
 الخطابية الخاص أن المتبادر من الألفاظ المثبتة للتكاليف الشرعية إنما
 هو لزوم الاثنيان بالمكلف به بقصد امتثال الأمر فظاهر قوله اغسل هو لزوم
 صدور الفعل عن المخاطب امتثالا للأمر ولذا توى عدم صدق الامتثال عند
 العقل مع الاثنيان بالمأمورية مع عدم نية ذلك أو مع نية خلافه السادس
 الأخبار كقوله إنما الأعمال بالنيات وقوله عليه السلام إنما لكل امرئ ما نوى
 ولا عمل إلا بنية بتقريبه أن نفي العمل من دون نية القربة نفى للصحة التي هي اقرب
 الجازات المفعية لذات فلا يترتب عليه أكثر وهو معنى الشريعة وتوضيح ذلك أن
 يحتمل أن يكون المراد بالنية في الأخبار هو ما لا ينفك غالبا عن الأفعال الاختيارية

ويحتمل ان يكون المراد بها قصد الغاية المقصودة من الفعل فيعتبر قصد القرينة في المبادى
وقصد النقل والانتقال في المقود والالتزام في المندوب وشبهه وغير ذلك ويحتمل ان يكون
المراد بها الاخلاص في الظاهر هو الاخير وضعف دلالتها بوجوبها واستقرار طريقة الادعاء
سلفا عن خلف على الاستدلال بها في مقام اشتراط الاخلاص في العبادات لان علمهم
كاشف عن وجود قرينة مفهمة او معينة صميمية كدبيب في ان مجرد قصد الفعل
ليس كافيا في صحة العبادات بل يعتبر فيها قصد الاخلاص عن فعل الطاعة خالصا وحسنة
بان يكون غايته المقصود من العمل الثواب والاجراطة خلاص من العقاب وقصدها معا
او فعلها حيا من الله تعالى او شكر النعم الله تم او تعظيها الله تم او حجة له او طيبا رضاه
او لغفوه او مغفرته او خوفا من معظه او موافقة لارادته او طلبا للعلوم ربه او الخوف
من عساة فلنزلته او اهلية العابد للخدمة او لكونه تعالى اهلا للعبادة او غير ذلك
من المراتب فالمستفاد من الأدلة في هذا المقام انها هو اعتبار حصول صدق الاخلاص
المتوقف على صدق اسم العبادات عليه بحسب عرف العقلاء وكونه الباعث والداعي لها
ويبرر الحال بمقايضة حال البعيد مع مواليهم في مقام امتثال الاوامر الصادرة واكمل مراتب
الاخلاص هو المرتبة الاخيرة واليه اشار الامام الحق امير المؤمنين ع بقوله ما عبدك
خوفا من نارك ولا حملا في جنتك بل وجدتك اهلا للعبادة فعبدتك وحكى عن جماعة
القطع بطلان العبادة اذا كانت غايتها الثواب والعقاب الصواب خلافا كما لا يخفى بعد
ملاحظة تحقق صدق اسم العبادات والاخلاص عليها ويمكن ان ينزل ذلك بخصوص ماله
نوعا لعمل الثواب الديني او الاخرى بحيث جعل العمل مقابلتها وصير العمل لها شبه
المعاوضة فان الظاهر بطلان المناقاة للاخلاص صميمية كقوة علم اعتبار
نية وجه الفصل من الوجوب والندب في شئ من العبادات كما انه لا يشترط في الصلوة نية
القضاء والاداء ولا القصد والالتزام ولا غير ذلك من الاوصاف الخارجة من حقيقة القرينة
وتوضيح المقام ان العمل قد يكون مبيتا في الواقع وقد يتوقف تعيينه على قصد الوجه او
غيره من الاوصاف اما في الصورة الاولى فلا يستبرئ من المذكورات فيها الاطلاقات
مع عدم قيام شاهد على اعتبار غير القرينة في العبادات ولان النية من الامور العامة
البلوى ضد الدليل على اعتبار غير القرينة فيها دليل على عدمه ولان الغالب في الاخبار
اظهار الواجب والمندوب بلفظ واحد من غير مابينها ولو وجب لوجب التميز وغاية
ما يوجب القول باعتبار نية الوجه ان النتيجة بجملة فاشك في شرطية لها وجزئيتها يحكم

فان اعتبار قصد
وجه فصل العمل
في العبادات

فان اعتبار نية الوجه
وعلى سبيل

والإخلاص من دونها فيستفاد منها حُشْرُطِيَّةُ الإخلاص في المأمورية كالأحوال في
 آثاره من الآيات والأخبار الواردة في مقام بيان كيفية المأمورية كقوله عليه السلام
 «مستتر ومستقبل وغير ذلك وما يقال من أن المراد بالإخلاص في هذه الآيات
 التوحيد كما يشهد به استعمال مشتقاته في ذلك في جملة من مواضع الكتاب والسنة
 فبعضها لا يخفى أما الظهور كون المراد به هنا المعنى الشامل لها وأما الاختصاص بالقرية
 في هذا المقام بملاحظة تمسك الأصحاب به بالآية الشريفة في أمثال هذه الموارد
 فأنه لا بد من حملها على خصوص التوحيد وما يقال أيضا من أن ثبوت أهل الكتاب
 لا يستلزم ثبوتهم في حقنا فبعضه ما لا يخفى لأن الأصل عدمه في هذه الشريعة و
 للاستصحاب ولأن الظاهر أن الآية الشريفة من قبيل الأخبار الواردة في سياق
 الانشراحيل على ثبوت الحكم أيضا في هذه الشريعة ولأن قوله تعالى بعد ذلك و
 ذلك دين القيمة يدل على إرادته استمرارية هذه الطريقة لأن معنى القيمة هو المستمرة
 الثالث قوله «طبعوا الله وطبعوا الرسول وأولي الأمر منكم بتقريب أن الألفاظ
 اثنيان للمأمورية على قصد الطاعة والالتزام وما يقال من أن معنى الألفاظ اثنيان
 بالمأمورية في الجملة وأن معناه الاتيان به على وجهه أن تعبد يا تعبد يا و
 توصليا فتوصليا فبعضه ما لا يخفى سيما بعد ملاحظة ما مر من كون القصد ما حوذا
 في حقيقة الطاعة وما يقال أيضا من أن قوله «طبعوا الله وطبعوا الرسول وأولي الأمر منكم»
 فلا يفيد شطرية القرية في المأمورية فذوق بانه بعد تسليم كونه إرشاديات
 منافاته للطلب لكن نقول بانه كثير من الأوامر الإرشادية كاشف من الطلب الشرعي
 الواقع السراج أن الأفعال يمكن أن تقع على وجه غير مرادة فلا يختص بإد الشارع
 والآلية الخاص أن المتبادر من الألفاظ المثبتة للتكاليف الشريعة إنما
 هو لزوم الاتيان بالمكلف به بقصد امتثال الأمران ظاهر قوله «اغسل هو لزوم
 صدور الغسل عن المخاطب امتثالا للأمر ولذا ترى عدم صدق الاحتثال عند
 العقل مع الاتيان بالمأمورية مع عدم نية ذلك أو مع نية خلافه السادس
 الإشهاد كقولهم «أما الأعمال بالنيات وقوله عليه السلام إنما لكل امرئ ما نوى
 ولا عمل إلا بنية بتقريبه أن نفي العمل من دون نية القرية نفى للصحة التقهر اقرب
 المجازات إلى نفي الذات فلا يترتب عليه الاثر وهو معنى الشريعة وتوضيح ذلك أن
 يحتمل أن يكون المراد بالنية في الأخبار هو ما لا ينفك غالبا عن الأفعال الاختيارية

من القيمة ولو قدم النية على التكبير فان استعمالها ضلالة حاله التكبير مستقلة والاول
فلا وفي وجوب استعمال النية الى تمام التكبير وجهان يقتل الوجوب وقاما المستقيم
في التذكير والمكروه من الشهادة في الذكر وان الدخول في الصلوة انما يتحقق بتمام
التكبير بدليلان للتيقن لو وجد الماء قبل اكمال التكبير وجب عليه استعماله بخلاف
ما لو وجد بعد اكمال والمقارنة معتبرة فلا يتحقق من دوها والظاهر المذموم
في الجواهر يتحقق الدخول بالرفع في التكبير الذي هو جزء من الصلوة باجتماعه فيحقق
بذلك صلاح الصلاة والامتناع كما يصدق عليه انه عمل مأثوم وجه العبادة والاعلان
ولينا في ذلك توقفا للحق على انتهائه ووجوب استعمال الماء قبله لانه ليس من جهة
عدم صدق المقارنة فيلحق فيه بل انما جاء بدليل من خارج نعم الاحوط ذلك بنا
على القول بالخطا لان عقدا للصلوة انما يكون بها ويكفي في الصلوة مقارنة النية
لبعض التكبيرات المسبقة للتقدمة عليها لوجعلنا هاهنا محسباً للظاهر
الاكفاء في النية بالداعي فاقالجم من الاصحاب وهو عبارة عن تحريك لسانه بحركة
للاعضاء الجسمية نعم الداعي للعمل لا بد ان يكون هو التقرب الى الله ثم والافلاص
ويدل على ذلك ظهور دلالة النية في الداعي ما لان حقيقة تعابذة عنه بشهادة
الحرف واما لانها منصرفة لشيوخ استعمالها فيه وندرة استعمالها في الخطا بحسب
الاستعمالات الحرفية فيندفع بذلك القتل بقاعدة الاشتغال اشتهر بالخطا
الذي هو عبارة عن الضم والفظا والترتيب المذهبي لكنه احوط حذرا من مخالفة
القائلين بلزومه لان القدر المتيقن من الامتناع هو ذلك صسمل لا يجب
استصحاب النية فعلا الى اخر الصلوة اجماعا لما فيه من السر بل يجوز الاكفاء
بالاستدانة الحكيمة بناء على القول بالخطا وتوضيح المقام ان المستفاد من
اولية النية انما هو لزوم النية الفعلية بالنسبة الى جميع اجزاء العبادة ابتداء
كانت ام غيرها فيجب مراعاة حاج اما باستدامة النية الفعلية واما بفعل نية
مستقلة لكل جزء منها لان كلا منها عبادة فتكون مشرطة بنية القرينة وكان
الظاهر من السياق انما هو اعتبار النية الفعلية في جميع الاجزاء وعدم الاكفاء
بالاستدانة الحكيمة الا انه لما تيسر لك وقامت السيرة والامجاع على عدم لزوم
الخطا في الجميع جاز الاكفاء بها بناء على القول بكونها عبارة عن الخطا ويجب
استمرار نفسها على القول بالاكفاء بالداعي للفعل والحركة والباعث عليه كما يظهر

في قول الاكفاء
في النية والداعي

في عدم وجوب
النية على اداء
الصلوة

من اشتراط استلزامها ببقاء بقائها متذكر لها عازما عليها لعدم منافات بقائها
 بهذا المعنى لما علم التذكري والسهو والغيبان وبيان ذلك ان المستفاد من اجملة النية
 انما هو اعتبار كون الباعث والداعي للعمل هو القربة والارتباط بالحضرة القدسية
 فيعتبر ذلك بالنسبة الى جميع الاجزاء دون غير محسوس في الاقوى جواز تفرق
 النية على اجزاء العمل بصدقية المجموع وبدون ذلك فان قول الجوز بشرط عدم
 الانضمام او على انه عبادة مستقلة فالظاهر البطلان وان اتى بالجزء بشرط الانضمام
 او لا بشرط فبيده وجهان يمثل الصحة لحصول العمل متقربا به ويمثل البطلان لعدم
 نية المأمور به جملة والعمل على ما نوى ولو نوى القربة بالمجموع ثم فرق نية
 الوجوب او الندب على الابعاض على اوسهوا ففيه ايضا وجهان اقوى الصحة كما انه
 يقوى القصر لو نوى بعض من الاجزاء الواجبة الندب وبالعكس عما كان اوسهوا
 او ضياعا لما كان اوجاهلا سواء كان جاهلا بالموضوع او بالحكم او بما عارضا
 كان فاعوام مقصود الان العمل انما وقع متقربا به والنية وقعت كاخية ولو عادت
 هذه النيات على نقص نية القربة وصيرورة المنوى غير مشروع عند العمل بالمرء
 ان كانت اجزائه غير مستقلة كالوضوء والصلوة ونحوهما يكفي فيه نية جملة
 من الواحدة وان كانت مستقلة كصل الميت بالنسبة الى الاعمال الثلاثة وجب
 تفرق نيتها الا ما تم الدليل فيه محسوس لو نوى الخروج من الصلوة في الاثناء
 ثم عاد الى نية الاولى قبل ان يقع منه شئ من افعال الصلوة وشيئا من خواطرها
 ففي محنتها وبطلانها قولان والاظهر فاما المحكم عن جماعة الاول لاستصحاب احتسابها
 والاطلاقات كاطلاقات الصلوة بناء على القول بعدم اجمالها واطلاقات النية
 اذا يتصور ما منع هنا عدى قصد النية والفرض وقوع جميع الصلوة بها لقوله
 لا تقاد الصلوة الا من حسنة ولظهور قوله ع تحريمها التكبير الى اخره في حصول
 المحسنة تكبيرة الاحرام وانه لا يفكه منه الا ما حمله الشارع سببا للفك
 قبل من ان المستفاد من الاخبار الواردة في مبطلات الصلوة انما هو حصيها
 في امور معينة المستلزم لعدم ذلك مبطلاتها فدعى كون ذلك مل بطلان
 العمل كالمحدث ونحوه فيرتفع المحبس الذي مدله العمل الصحيح ما لا وجه لها
 واما القول الثاني فقد اختاره جماعة من اصحاب بل هو المشهور ونقلوا حجة
 عليه بقاعدة الشغل وبان نية الخروج تقتضي وقوع ما جدها من الاضال بغير

في الوقف الخ
 في الصلوة
 في التذكري

فيتم فلا يكون بمنزلة بيان الاستمرار على حكم النية السابقة واجباً إجماعاً ومع نية الخروج
 يرتفع الاستمرار ويرد على الأول ما قرئ من الأدلة الدالة على الصحة وعلى الثاني بأنه مخالف
 لمفروض المسئلة وعلى الثالث بالمتنع من لزوم اتصال العزم على الفعل واستدانة الصلوة
 وأما المسلم منه علم خلوي شيء من اتصال الصلوة عن النية وبما قيل من أن وجوب
 الاستدانة أمر خارج عن حقيقة الصلوة فلا يكون فوقه مقتضياً لبطلانها فتم و
 أما لو وقع منه شيء من اتصال الصلوة قبل المود إلى النية الأولى فإن كان الزيادة
 الموجبة للبطلان بطلت والأصح إذا عاود في تلك الحال مع النية ولو تردد
 في القطع وعدمه ففيه قولان أقوىهما الصحة مع عوده إلى النية الأولى وهو كنية
 الخروج في جميع ما عرفت ولو نوى ما ينافيها لم يفعله فإن كان في الإثناء فالتقية
 الصحة إذ لا يزيد ذلك على نية الخروج مع أن الحكم بالبطلان هنا يستلزم عدم كون
 شيء من المنافيات مبطلاً في حال العهد ويكون مقصراً في نيتها وهو ما لا وجه
 له ولو نوى كالبطلان حال الشروع في الصلوة ففيه وجهان يحتمل البطلان لعدم الجزم
 في النية وقد ثبت اشتراطه وأقوى الصحة لعدم تنافي إرادتي الصديق وامتناع
 اجتماعهما في الخارج لا يستلزم تنافيها قطعاً لوضوح عدم الاستحالة في إرادة الحال
 على أن تنافيها على فرض تسليم ليس لما تدل أنما هو للصواب كما أنه يقوى الصحة فيها
 لو احتل المنان في الإثناء لأنه لا يمنع النية بل لا يجحد الحكم بالصحة مع الظن القوي بغير
 المنان في الاختيارى أو الاضطراب في الإثناء لما عرفت نعم لو قطع بغيره المنان في ح
 فشرع في العمل فلم يعرض ففيه وجهان أحدهما الصحة فيما لو تحقق صد وقصد العزيمة
 منه غفلت عند الشروع فيه ويحكم بالبطلان بدونها حسب مثل لو ضم إلى نية التقرب
 نية أخرى فاما أن تكون العزيمة أيضاً راجحة في الشرع وأحرمة كضم الرياء ومباينة
 هنا صوراً الأولى فلا اشكال في صحتها الظاهر الاصحاب وصدق العبادة والخلع
 عليها بل تزيدها رجاءاً والأحوط جعلها تابعة للعمل لا مقصودة بالاحالة ولو نوى
 في قيامه أكرام المؤمن والصلوة تبعاً كان خلاف الاحتياط كما أنه قد يشترط ذلك ما
 ورد في الأخبار من قصد الإمام باظهار تكبيرة الاحرام والاعلام وقسم المائتين إلى نية الصلوة
 قصد للصحة ومخرج الزكوة عنه بل مطلق أفعال الخير اقتداء بالناس ولو نوى
 بالصلوة مثلاً مجرد تعليم الجاهل دون المرجحة الشرعية وجبت عليه العادة وإن
 ترتب على فعله الثواب في وجهه وأما الصورة الثانية فلا ثواب عليها إجماعاً وفي غير نية

على المعروف بين الاصحاب بل لم ارفيه مخالفنا الا ما حكوا عن السيد المرتضى في الاعتصاف
من القول بالاجزاء وان كان كاثواب عليها ويدل على ذلك جدا لاصل المؤيد بظاهر
الشيء وقاعدة الاحتياط الايات الدالة على وجوب الاخلاص في العبادة كقوله
نقل وما امروا الا ليعبدوا الله الآية بتقريب استفادة شرطية الاخلاص من
هذه الايات كقوله صل مستترا ومستقبلا كما يشهد الى ذلك ظهور كون المراد
من هذه الاوامر وامثالها هو بيان كيفية الاتيان بالمأمور به حسبما ينبغي ان يدل
يدل على ذلك ايضا ملاحظة عدم صدق العبادة مع الاتيان بالمأمور به مع انضمام
الرياء اليه سيما بعد ملاحظة عدم صدق الامتناع والاطاعة عليه مع انضمام
الاخبار المستفيضة كخبر هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام قال يقول الله
عز وجل انا خير شريك فمن عمل لي ولغيري فهو ان عمل له وكذا الاخبار الدالة على
كون المرائي مشركا في العبادة وانه المراد بقوله نعم وكا يشرك بعبادة ربه احدا
وما يقال من عدم اقتضاء النية هنا الفساد نظر الى تعلقه باخر خارج عن حقيقة
العبادة فمدفوع بان الظاهر ان النية هنا انما تتعلق بالاعمال على وجه الرياء مضافا
الى انه كالنية المتعلقة بالكثرة في الصلوة المقتضية للفساد والشرع افادها الغشا
هو ظهور ورودها في مقام بيان كيفية المكلف به فخالفته يوجب فساد نظر
الى عدم حصول الامتناع وكذا الاخبار الدالة على عدم قبول عمل المرائي وما يقال
من ان القبول هنا اعم من الصحة فما لا وجه مع مخالفتها للظاهر من السياق و
كاخبار النية كقولهم انما الاعمال بالنيات فان المستفاد منها ولو بمجوزة فهم
الاصحاب انما هو شرطية فصلا لقربة في المأمور به المنافي حصوله مع فخر
الرياء الى غيره لك من الاخبار وما قيل من ان النية عنه هو الرياء في العمل
بنية الرياء فطلانه معلوم كتاب سنة وهنا فرع الاول ان الظاهر من
اطلاق التصرف الفتوى انما هو عدم الفرق في هذا المقام بين ما كان الرياء سببا
مستقلا للاتيان بالمأمور به وبين ما اذا كان الرياء ضمنية تامة او كان كل
من القربة والرياء باعنا مستقلا في الحكم بالطلان واما التصريح بجمع من
الاصحاب والوجه في ذلك مضافا الى منافات الجميع مع الاخلاص الخبر في العقاب
ما ورد في عدة من الروايات ان كل الرياء شرك واياك والرياء فانه الشرك بالله
وما ورد من التحذير عنه وما دل على مبعوضيته اصل طبيعة الرياء على احوال ومع

فانه يستفاد منها منافع ضم الرثا لجميع اقسامه للجمعة **الثاني** يجوز الرياء اذا كان الداعي اليه الاخلاص من القرينة كتعليم الجاهل وذكر الاخوان لئلا يلعن للركون اليه في اخذ الاحكام او هداية المستمع او غيره ذلك من المصالح الشرعية لا يحتاج اليها وقعت خالصة لوجه الله فليست مشمولة لادلة الرثا **الثالث** الظاهر ان الرثا لا ينافي عمل العمل ليس مفسدا له لاستصحاب محته واصالة عدم وجوب الاعادة مع عدم قيام دليل على فساد ما المنزى عنه كما با وسنة هو المقارن فلا دليل على ابطال المتأخر فالاصل عدم كونه مانعا ومبطلا ويحتل البطان لان بعض الاخبار غير مقبلة بالمقارن فيعول عليه وخصوصا من رسل ابن اسباط عن الباقر عليه السلام الاتقاء على العمل اشد من العمل قال قال واما الاتقاء على العمل قال يصل الرجل بصلة وينفق نفقته لله وحده لا يشربك له فتكتب له سراج ثم يذكرها فتم وتكتب له علفية ثم يذكرها فتحيي ويكتب له رثا واجيب عن هذه الرواية بان الاعتماد على ذلك وامثاله في اثبات هذه الحكم المخالف لمقتضى الأدلة والاعتبار كما ترى اذا احتمل اشتراط عدمه ولو في غير الزمته غاية البعد ويرد على الاول بان اكثر الاخبار في الرياء انما هو وادى خصوص صورة كون الداعي والباعث على العمل هو الرياء وح فلا يشمل المتأخر اطلاق ذلك كاشف عن وضعه لمخصوص المقارن واما لان شيوخ استعماله في ذلك لا يخفى بل في العرفيات ايضا كاشف عن ارادة المقارن من الرثا في جميع استعمالها الواردة وعلى الثاني اولا بضعف السند لان المرسى ليس بحجة ولا جابر له في هذا المقام وثانيا بان المنساق من الرواية انما هو ورودها في مقام الكراهة كما هو بعض اصحابها فلا يدل على مبطلية الرثا المتأخر **الرابع** لا فرق في مبطلية الرثا وحرمة بين الصلوة وغيرها من العبادات واجبة كانت او مندوبة لعدم الاخبار بالمتنكروا الظاهر قيام الاجماع على ذلك الخاص لم كان الداعي الى العمل الرياء وخطا في قلبه لا خلاص او بالعكس فالدار على الداعي الا اذا كان خطا والرثا مانعا من حصول لا خلاص من العمل او بعضها فانه يبطل **السؤال** لو شك في الرثا فان كان في حال التنية استأنفها وانكأ في أثناء الصلوة ففيه وجهان وجهان الصلوة لاستصحاب الصحة والاطلاق خصوصا قوله عليه السلام لا تقاد الصلوة الا من خمسة وهل يجب ح العود الى التنية الاولى واستينافها تحصيل اليقين بالبراءة وامثالا لادلة التنية او يكفي فيه الاستدانة المحكية او لا يجب ذلك لاستصحاب نية القرينة الجاري هنا عند الشك في عرض الرياء وجهان

وان كان بعد تجاوزه من المجل مضى لا شيء عليه لعدم المعتبة المستغفيرة السابح
لا فرق في مبطية الرثا بين ما لو كان المقصود منه طلب المدح والجماع من الناس ودفع
الذم من نفسه لا لطلاق الاخبار وظواهر كلمات الاصحاب او ليس العمل المذكور ح
خارجا عن حقيقة الرياء نعم دفع الذم عن النفس لمكان مطلوبه في الشريعة فمن اتى
بالعمل لذلك طلبا لهذه الميضية كان صحيحا غفمه الى العمل كقمت غير من الصماشم
الراجمة ولو كان الدم المذكور مما يحرم ارتكابه شرعا بحسب العوارض الخارجية وكان
دفعه موقوفا على الرثا فهو من قبيل اضطرارا المكلف بارتكاب احدا المحرمين يتعين
ارتكاب اقلهما من حيث الحرمة والمفسدة ومع التساوي فالحكم التخييل **الثامن** حرمة
الرثا هل هو مختص بالعبادات او يعم المعاملات وجهان يحتل للثاني لعدم ادلة الرثا
كقوله ان كل رثا شرك ونحوه وهو الاقرب ويحتل الاول لانصرف دللته الى العبادات
كالابعد للحكم بالتحريم في مواضبة الاخلاق الحميدة الشرعية كالقواضع ونحوه رياء
نعم لا يبعد تميزه في العبادات لمكان التوبة فمن انفق ماله رياء الناس كان عاصيا
كما هو منصوص في الآية الشريفة **التاسع** لا بطلان بالرثا بترك الاضادة المقتضا
للانصراف والطلاق الادلة السالمة عن المعارض ضرورة عدم منافاة ذلك الاخلاص
بالعمل وعدم صدق الاشتراك بذلك بل عن المحكم عن الايضاح الاجماع عليه كما ان
الاقوى عدم حرمة الرثا في ترك الاضادة ومطلقا بناء على عدم صدق الرثا على الامور
العدمية **العاشرون** مقدمات العبادات ان كانت مشروطة بقصد القرية قبطل
مع ضم الرثا اليها والا فلا **الحادي عشر** لو كان جاهلا بحرمة الرثا او بموضوعه فلا
اشكال ايضا في بطلان نظرا الى منافاته للاخلاص للمعتبة في العبادات الا اذا كان الرثا
في بعض الاجزاء وامكن اعادته في المجل فان كان قاصيا فالوجه القحة مع اعادته لعدم
تعلق النية به فلا يترتب عليه الفساق لا ند راجع في الذكر والدعاء والاطلاقا خصوصا
قوله لا تقاد الصلوة الا من خمسة الخ وان كان مقصرا فالاقرب لبطلان الذكر
والدعاء المنهيين شرعا من قبيل الكلام ففعله عمدا يوجب الفساد وما لو كان صادرا
عنه فلا يبحث البطلان وانما توجب سجدة في السهو على ما يأتي تفصيله ان شاء الله ثم
ويقول بطلان ايضا لو كان ذلك مستلزما للتشريح على استثنائه من الذكر والدعاء
ثم انه متوجع بعض اصحابنا بان حب معرفة الناس لعلهم يحب ظهور رتقوا وتفتدسه
لا ينافي العمل والقربة ولا باس به وفي الاخبار ما يدل على نفى البأس عنه لا ينافي ذلك

ما ورد في علامة المرائي من انه يجب ان يكون محدوما في جميع الاحوال وغيره من الاخبار
 النحلة على قصد بدل او السبب كما في الحديث الرثيا في هذه الاكلة كدبيبة النحلة الخ فانه
 وان استفاد منها اندراج الامور المذكورة في موضوع الرثاء او في حكمه الا ان
 التامل في سائر الاخبار يقضه بصد مبطلية ذلك وان كان كالحوط الاجتناب عنه
 والظاهر عدم حرمة ارتكاب ذلك في العبادة وغيرها الاصل مع الشك في شمول اخبار
 الرثا للمشكلة وظهور بعض الاخبار وقيام السيرة على فعل ذلك في الجملة وقد صرح بعض
 الاصحاب به بان الرثا يفضل جزاء العمل المفصول لا يفسده ويجب عادة الجزاء والخط
 اعادة الكل الشا في عشر لو نوى رثيا بشئ من الارصاف الخارجة كالنكاح المأثورة
 وكونها في مكان شريف او زمان كذلك ففي بطلان العمل من اصله وعدم وجهها
 اقويها الا قول لان المستفاد من فتاوى الاصحاب واخبار الباب انما هو بطلان العمل
 المتصف بالرثاء ويحتمل القول ببطلان الوصف الذي نوى الرثا دون العمل وهو
 ضعيف الشا في عشر لو نوى بشئ من افعال الصلوة الرثا بطلت ايضا وهو
 في الجملة مما لا خلاف فيه بالاجماع بقسميه عليه للاخبار والدالة على ان من زاد
 في صلواته شيئا فليس تقبل فان الامسria لا إعادة في ذلك يستلزم البطلان ثم هذه
 الرواية انما تدل على البطلان في صورة الاتيان بالزيادة بقصد الجزئية او مطلقا
 مع كونها مجافاة لافعال الصلوة كما انه يختص مورد الرواية بالزيادة العددية كما
 هو الظاهر من قوله من زاد فلا يشمل الزيادة السهوئية ولان الصلوة عمل
 واحد قد اعتبر فيه الاخلاص بالآيات والاخبار والرثا ولو ببعض العمل ينافي
 الاخلاص بالعمل الذي هو عبارة عن مجموع الافعال نحو قولك صوبت زيدا مع
 وقوع الصوب على بعضه ثم هذا الوجه انما يدل على بطلان الجزء المنوي غير الرثا
 لا مجموع العمل بمجرد ذلك فلا مانع من الحكم بالصحة في صورة تكرار هذا الجزء المنفي
 فيه الاخلاص لان الجزء المذكور ليس من اجزاء الصلوة فيكون كلا ما يفسد
 لاجله وما يقال من انه مندرج في الذكر والدعاء وقد ثبت استثنائهما فمدفوع
 بانه يشترط فيها ان لا يكونان منهيين وقد ثبت تعلو النهي لهما من حيث انصافها
 بالرثا وتفصيل الحال ان العمل المزبور لو كان مستلزما للفصل الطويل في الصلوة
 فلا اشكال في بطلان الصلوة لاجلها كما انه لا اشكال في بطلانها لو كانت عمدية
 وقصد بها الجزئية او كانت مجافاة لافعال الصلوة مطلقا من غير فرق فيما بين

الاقوال الواجبة والمندوبة والقليلة والكثيرة واما لو كان في الاضال فلا إشكال
 في بطلان الصلوة بها لو كان مستلزما للفصل الطويل او كان مالا يجوز تلافيه
 في الصلوة كالركن وان كان مالا يمكن تلافيه كلف صورة تجاوز حمله في الصلوة
 ما طله اذا كان ما يبطل الصلوة بنقصانه عمدا وسهوا وان لم يكن كذلك كيمض
 افعال الصلوة التي لا يكون الاخلال بها سهوا مبطلا لها ففیه جهان او جهما
 التفصيل بين اجزاء الصلوة ومقدماتها فتبطل في الاول لعدم من زاد ولا تبطل
 في الثاني وان كان ما يمكن تلافيه في الصلوة فيبطل ان كان فعلا كبيرا او ان لا
 يبطل اذا اعاده واما لو كانت سهوية فلا تبطل لصلوة لعدم لاتحاد الصلوة و
 لقوله عليه السلام من سجد في السهو لكل زيادة ونقصان ولو نوى
 الرياء بالسلامة من الصلوة لم تبطل الثلث عشر عشرين فرق في عدم مبطلية
 الرياء المتلخرب بين تأخره عن العمل واجزائه ولو نوى بشئ من الاجزاء المأتمية
 بها الرياء لم تبطل ايضا واما الصورة الثالثة فان كان الاصل في الباطنية
 هو الاخلاص والقربة والمباح تابع ملحوظ بالعرض فلا بأس به لعدم منافاته
 للاخلاص المتعبر في العمل وجريان السيرة على فعله كما انه يحكم بالبطان فيها لو كان
 الاصل في الباطنية غير القربة وكذا اذا كان المجموع سببا وباعثا للعمل لا تحقق
 القربة في شئ منهما وان تساوى في الباطنية بحيث كان كل منهما باعثا مستقلا
 ففیه وجهان بل قولان يثبتان لبطان لان جزئية الصلوة وتعيين زيد مثلا
 قد تغلق بصورة الركوع المأني به وهو شئ واحد لها تعلق من جهة القربة
 والآخر من جهة تقابلها ومع تحقق التضاد والتنازع لا يبقى ذلك البطلان الصلوة
 معتبرا ويحتمل الصحة نظر الى انه يصدق عليه انه عمل واقع على وجه القربة مع
 وضوح عدم منافاته واما ما كان منصوبا عليه كصلوة الحاجرة والاستسقاء
 ونحوها فالأحوط ان ينوى بها التقرب بالموصل دون الفعل المتوصل والصلوة
 فيها وان احتل الصحة والأحوط ترك الضام في غير المنصوص بها مطلقا فروع
الاول يجوز النطويل في الركوع لا تنظارا لما موم سواء قصد به القربة او قصد
 به شيئا مباحا واذا قصد به الرياء فان كان مستلزما للسكوت الطويل عادة
 بحيث يخرج به عن كونه مصليا فالوجه البطلان والا فالحكم بالتحقق قوي كذا في
 في زيادة غير من الافعال في الصلوة ولو كان مشغولا بالذكر في تلك الحالة

ففيه اقسام يعرف تفصيل القول فيها اما ابتداء فيها من **الثاني** لو توفى بمصل فبال
 الصلوة غيرها فاما ان تكون ذلك من الافعال الواجبة او من الافعال المندوبة
 وعلى التقديرين فاما ان تكون من الاذكار والادعية كذكر الركوع والسجود والقنوت
 ونحوها او من الافعال كالاستحشاء الى الركوع والتجود والانتصاب للقيام او نحوها
 من افعال الصلوة وعلى التقادير فاما ان يكون بحيث يخرج به عن كونه مصليا كما
 لو كان فعلا كثيرا او مستلزما للسكوت الطويل او لا يكون كذلك وعلى التقادير
 فاما ان تكون ذلك بنية الرياء او بنية شيء من الامور المباحة وعلى التقادير فاما
 ان يفعل ذلك عمدا ويقعله سهوا اما لو قصد الرياء بذلك فقد عرفت تفصيل
 القول فيه مما تربيانه واما لو كان المتوى مباحا فان كان موجبا لمخرجه عن كونه
 مصليا عادة فلا اشكال في البطلان مطلقا وان لم يكن كذلك فغير محذور الا في
 ان يقصد ذلك بفعله من افعال الواجبة وكان عمدا وحكمه البطلان **الثانية**
 الصورة بما لها الاثر ان كان منه على سبيل السهو وحكمه انه لو كان ركعا يطل
 العمل والا لم يطل **الثالثة** ان يكون الفعل مندوبا وحكمه القطع مطلقا الواجبة
 ان يكون من الاذكار والادعية الواجبتين في الصلوة كذكر الركوع ونحوه وان
 كان على سبيل العمل بحكمه البطلان وان كان على سبيل السهو فان كان من الاذكار
 تبطل مطلقا والا فلا تبطل **الخامسة** ان يكون من الاذكار والادعية المندوبتين
 في الصلوة كالقنوت ونحوه وحكمه وجوب لاعادة لو كان على سبيل العمد وعدم
 وجوبها لو كان على سبيل السهو ويستثنى ما ذكرناه ما استثناء الامام عليه السلام
 في قوله لا تقاد الصلوة الا من خمسة الخ فان الافعال السهوية اذا كانت من هذه
 الخمسة وجبت الاعادة عند عدم مراعاتها **الثالث** لو قصد الانهاك خاصة بما يبد
 قرأنا بنظرة واسلوبه لم تبطل صلواته لان ذلك لا يخرج به عن كونه قارئا وان لم
 يعتد به في الصلوة لعدم التقرب به وكذا الكلام في الذكر ويدل على جواز الانهاك
 بالذكر مضافا الى الاصل وعدم خروجه بذلك عن كونه ذكر الروايات الصحيحة
 المحكي عنه مثل ما عباد الله عليه السلام عن الرجل يريد الحاجة وهو يعيل فقال
 يوي بيده ويشير برأسه وينسج **الرابع** لو كانت الضميمة المباحة شيئا من اوصاف
 الحاجة كالامامية والماموقية وكوهها في مكان شريف او زمان كذلك مع
 كون الصلوة منوبة على وجه القرينة والاخلال لم تبطل سواء كان الاصل في الداعي

الى الضميمة المذكورة القربة وكان المباح تبعا او بالعكس وكان كل منهما جازيا
 لوقوع الضميمة بل وكذا الوساويا في الباعثية بحيث كان كل منهما باعثا مستقلا
 لذلك ولو كان الداعي والباعث لا يقع الضميمة مقتصرا في امر مباح مع تحقق
 قصد القربة في اصل العمل فالجهد فيه ايضا الصحة لكن قرب الثواب على الضميمة
 في لصوة الزوجة فيتوقف على تحقق حصول الاغراض فيها بالخصوص ولا يكفي
 فيها التقرب باصل الصلاة على الاقوى ثم ان صحة الامور المذكورة منوط بعدم
 كون قصد الامور المباحة في الاوصاف موجبة لانتفاء حقيقة القربة والاعتدال
 عن اصل العمل اما مع ذلك فلا اشكال في البطلان **مسئله** لو شك في نية
 الصلوة وقد كبر في الظاهر انه لا خلاف في الصحة والمضى عليه للاختار والمستفيضة
 المرأة بالمضى في الصلوة بمجرد الدخول في غير المشكوك فيه وكذا لو شك في النية
 وقد شرع في التكبير فانه يمحى ايضا بناء على ما عرفت من عدم لزوم استدامة
 فعلية النية الى تمام التكبير اما بناء على لزومها فالظاهر وجوب الاستيناف
 ثم مع البناء على الصحة في المسئلة فهل يجب عليه فعل النية لان تمام ما يقع
 تحصيل اليقين بالبرائة او يكفي في ذلك مجرد الاستدانة بالحكمة لمحو الاختيار
 المستفيضة وجهان اقربهما الاول لان المستفاد منها انما هو صحة الفعل المأني
 المشكوك في صحة فهم الباطن اليه مع الشك في صحته ابتداء يحتاج الى شاهد
 مفقود في المقام ولا فرق في جميع ذلك بين الشك في اصل وجود النية وبين
 الشك في صحته **مسئله** في العمل المشتمل على واجب ومنه وبك لو شك في الصلوة
 ونحوها يجوز نية القربة في مجموع من غير نية الوجه اوفية وجه الوجوب فيه
 لان المجموع واجب لدخول الواجب فيه او التوزيع عند ابتداء العمل مع التعيين
 الاجمال او التفصيلي ونية الواجب ابتداء والمندرج عند فعله في الاشياء
 فان الظاهر ان كل هذا الوجه صحيح بناء على المختار ومن عدم اشتراط نية الوجه
 اما بناء على اشتراطه فيحمل كناية القربة لعدم امكان انصاف الجميع بوصف
 فتسقط اعتبار الوجه ويحتمل اعتبار الوجه فيه على سبيل التعيين الاجمال كما
 اتفق والمتيقن من الامثال ولا يجب لتعيين التفصيل مطلقا للاصل وقاعدة
 العدم والسير المستمرة **مسئله** نية الوجه من الصبح الندب بناء على
 ثبوت استحباب عباداته في حقه واما بناء على القول بكونها نية فينبوي

في المشكوك في
 العمل التكبير

في ان نية القربة
 في العمل المشتمل على
 الواجب والتكبير

في ان نية القربة
 في العمل المشتمل على
 الواجب والتكبير

صور فنية الوجه لا حقيقة لها واحتمل بعضهم فيما حكى عنه انه ينوى الوجوب بمعنى
 الملازمة الشرعية في الوضوء والالتزام العادية في مثل الصلوة والوجوب المتعلق
 بالمكلفين ليتم له التمرين حتى بالنية لان التمرين هو المحل على اداء التكليف المشتمل
 على المشقة وهو لا يحصل الا بتمامه فتدبر مسئلتهم نية الخلاف مع اتحاد المكلف
 به لا يفسد العمل فلو صح الظاهر نية العصور او بالعكس صحت صلواته الا مع منافاة
 للاخلاص فتفسد من جهة الاختلال به ولو توضحا وصلى الظهر ثم توضحا وصلى
 العصر ثم علم اجمالا بطلان احدهما يجب عليه ان يتوضا ويصلي العصر بها ذكرناه
 مسئلتهم لو شك فيها نواه بطلان انتقاله ظهر او عصى مثلاً او انه فرض ونفل
 او انه قضاء او اداء بنى على ما قام اليها كما عن الذكرى للاصل وقول الصادق عليه
 السلام لابن ابي يعفور وانما يجب للصوم من صلواته التي ابتداء في اول صلواته ولو
 لم يصم شيئاً ما قام اليه فان التقى كيف الله على ما نواه على وجه الاطلاق وان اختلفا
 وجب التكرار ولو شك بعد الفراغ انه نوى الظهر والعصر فالظاهر البناء على الظاهر
 ويصلي اربعاً في ذمته ان كان ما صلاه في الوقت المشترك وان كان في الوقت المختص
 مضى في صلواته ولا شيء عليه مسئلتهم لا بأس بنية الوجوب في مقام الذنب و
 بالعكس عمداً وسهواً او جهلاً لان النية في المقامين يقع لافعية والاخلاص حاصل
 على كل حال الا اذا دلت نية الخلاف الى عدم نية الفعل المتقرب به كان يقول ^{الظاهر} عامداً
 اصل الصلوة المندوبة لا الذي اوجبه الله تعالى في مقام الوجوب فان الاظهر عدم
 محبة ذلك منه كذا والنوى ببعض واجبات الصلاة الذنب عمداً او جهلاً او بعض
 مندوباتها الوجوب سواء انصف بالكثرة او لا وغاية ما يوجب به البطلان في الجميع
 امور صحتها وجوب نية الوجه من وجوب او ذنب في اصل الصلاة وفيما ياتي به من
 الافعال الواجبة والمندوبة ويرد عليه ما مر من عدم اعتبار ذلك في شيء من الصلاة
 ومنها عدم تداخل الواجب والذنب فلا يجوز احدهما عن الآخر لتاثر الجهتين
 فيهما وحيث نية الخلاف عمداً او جهلاً موجبة للاخلال بالواجب على ذلك الوجه للامتناع
 بالماوربه على غير وجهه فلم يطابق فعله ما في ذمته لا خلافاً الوجه سبباً في النوى
 بالمندوب الوجوب او بالعكس ذكر الله المقتضى للفساد ولا نية كلام في الصلوة
 ليس منها نعم ان كان ذلك من الافعال كالطهارة مثلاً اعتبر في الحكم باطلاً الكثرة
 التي يترتب في الفعل الخارج عن الصلوة ويرد عليه بان المدار في النية انما هو حصول

القرينة فلا يستغرم ذلك الاتيان بالماورد به على غير وجهه وانما هو من قبيل الكتمان
 بالماورد به على نية غير وجهه ولا شاهد على كونه موجبا للفساد وما ذكر من كون
 اخذها لا يجزئ عن الاخر فمردود بوقوع ذلك في جملة من الموارد كما لو طاب يوم المشك
 بنية الندب فظهر انه من شهر رمضان ومنه ما لو دخل في الفريضة وسعى في
 اشائها واتى ببعض فعلها على انها نافذة ومنه ما لو توسل للتجديد بعبادة او نحوها من
 الموضوعات المندوبة فظهر كونه محدثا الى غير ذلك مما لا يخفى على المتتبع وما ذكر
 من كون ذلك زيادة في اتصال الصلوة قد قبح بان ما الى قصص الندب والعبادة
 وصحتها وجوب العمل بواجبات الصلوة ومنه ما لها ليقصد الوجهة في كل منهما
 عدم معد وربة الجاهل في ذلك بل الواجب عليه العلم بذلك اجتتهاد او تقليدا
 ويورد عليه بان اللازم على المكلف انما هو الاتيان بالماورد به على وجه التقرب كما
 حرم فتح عبادة الجاهل ايضا اذ اوقت الواقع ثم لو فرضنا عدم حصول قصد القرينة
 منه كما لو تردد الفصل بين الوجوب والحرمية مثلا فلا بد في حق العلم اجتتهادا
 او تقليدا مقدمة لتحصيل القرينة المشروطة بها العبادة مستثله لا توقيفا
 لجماعة من الاصحاب بان الجب ليس يبطل العبادة سواء كان مقارنا لها او متاخرا
 عنها للاصل وعدم الدليل على بطلانه ولان المستفاد من الاخبار الواردة فيه انما
 هو حرمة وعدم قبول العمل لاجله وليس شيئا منها مستلزما لنفي الصحة اما الاول
 فلان التمسك بما تعلق حشئ مقارن للعمل لا ينفسد واما الثاني فلان نفي القبول اعم
 من نفي الصحة ثم قد يدل على البطلان رواية يونس بن قمار عن الصادق عليه السلام
 قال قيل له وانما حاضر الرجل يكون في صلوته خاليا فيدخله الجب فقال اذا كان
 اول صلوته بنية يريد بها ربه فلا يضره ما دخله بعد ذلك فليحضر في صلوته
 وليخسأ الشيطان فانما المفهوم دل على الفساد والجواب ان الرواية ليست صحيحة
 بحسب الدلالة ولم يثبت صحة سندها ولا جبرها بل لظاهر ضعفها لظهور قيام
 الشهرة على عدم مبطلتها مستثله لا يجب في النية التمسك للاستقبال الى القبلة
 كما لا يجب التمسك لباقي الشروط ولا عدد الركعات وانما يكفي فيه مجرد قصد القرينة
 باصل العمل اذ يقع حوجه قهرا ويدل على ذلك الاصل وخلق الاخبار عن بيان
 اعتبار شيء من المذكورات واطلاقات النية القاضية لحصول البرائة بمجرد تحقق
 صدق القرينة وكذا لا تجب نية التمام القصوى اليومية فانه ان كان حاضر انصر

الالتزام والاعمال القصر وان تغير بينهما كما في المواضع الارضية للمساكن فكذلك التغيير
 بين الالتزام والقصر بعد الشروع وان دخل منها عند ارفق القدر خصوصا اذا
 نوى التمام فقصر واحتمل الشهادة الذكوية التعرض لاحدهما اذا تجدد قد يستدل
 له بتوقف التعيين عليه في هذا المقام فوجب اذا اضطر الى احدهما من غير تعيين ترجيح
 من غير مرجح وان اشتغلت ذمته بصلوات عديدة فان اختلفت كقيمتها لم يجب
 التعيين والا فالاقرب لزوم التعيين بنية شيء من الاوصاف التي لا يشترطها غيره
 ولو شك في تحقق التعيين منه حان كان في محله وجب عليه وان كان بعده فالوجه
 العبرة وهل يجب للتعين ح لا تمام العمل ولا وجهان الا قرب الاول لانه مردد بينهما
 فلا ينصرف الى احدهما كالمخرج والمفروض ان تحصاره في التعيين مستحيل المحسوس
 ومن يحكم اذا نوى مع غلبة الظن ببقاء الوقت اكاد ان بيان المخرج اجزاء كقوله
 لانه مكلف بطلته ولتحقق قصد القرية منه ح ولانه ينفذ في الاصل باعتبارية
 الوجه ايضا لان المقصود به انما تعين الفرض بالافترض اليوم فلا يليق به
 غيرها وقد حصل وعن التحرير والتمتع لقول بوجوب الاعادة ولو بان عدم دخول
 الوقت اعادة لان جميع اجزاء الصلوة انما وقع قبل الوقت فليست بجزئية اجماعا ولو
 ظن المخرج نوى القضاء ثم ظهر البقاء ففيه احوال اقربها الاجزاء سواء ظن
 الخلاف عند خروج الوقت او في الوقت او في الاول فلانه مكلف بطلته ولا صلة
 اليواضة من وجوب القضاء لانه بامر جديد كما انه يحكم فيه ايضا بالعدة بناء
 على اشتراطية الوجه لانه عين الفرض بالافترض في يوم الخلاف وهو
 المقصود واما في الثاني فلان التكليف انما تعلق بالصلوة على وجه القرية وقد
 حصلت لعدم منافاة للنية المذكورة خصوصا في غير حال العهد ويحتل لزوم
 الاعادة لان الوقت سبب وجوب الصلوة ولم يعلم براءة العدة منها بما ضله
 لاها على غير وجهها وهو ضعيف لانها ان كانت على وجهها لم يجب الاعادة والواجب
 القضاء ايضا فالتمتع بغير سديد وعن التحرير والتمتع لقول بلزوم الاعادة
 مطلقا وعن الايضاح القول بالحق ان خروج الوقت في اثناء الصلوة مستحيل
 وهل لنية شرط في الصلوة او جزء منها الا قرب الاول لان الاستفادة من ادلة
 النية انما هو خروجها عن الاجزاء اذ لا يصدق العمل لا بعد تمامية اجزائها
 فانقضاء الجزئية يثبت الشرطية وكان الشرط هو ما يقف عليه تأثير المؤثر او ما

في كل يوم

في كل يوم

في ان الحكم
بالجزم

من فرض الموضوع
غسل الوجه

تقتضي عليه صحة الفعل وهذا متحقق فيها ولان النية مقارنته لأول جزء من الضلوة
اعنه التكبير فلا تكون جزءا مستغلا في الاصل في النية الجزم فلا تنضم مع انتفاء
فيعتبر فيها القطع بطلوبيتها وصحة قصد التقرب بها لان ما دل على اشتراط النية
وال على اعتبار ذلك فيها ويقع الكلام هنا في امور **الاول** انه لو تحقق قصد
التقرب بالعبادة في حال انتفاء الجزم بالشرعية كما في مقام الغفلة ونحوها
صحت **الثاني** ولا يشترط في هذا المقام الجزم بطلوبته بحسب الحكم الواقع **الاول**
بل يكفي فيها الجزم بطلوبية العمل في ظاهر الشرعية كما في موارد الاحتياط فان المكلف
انما ياتي بها بملاحظة احتمال مطلوبيتها في الواقع مع الجزم بتقربها لشواب عليه
شرعا كما هو الحال في سائر التكليف والاحكام الظاهرية وربما حكى عن بعضهم القول
بان النية فيها مارة في قصد بها التقرب والاخلاص على تقدير تعلق الامر بها
في الواقع وهو ضعيف لان القيمة مأخوذة في حقيقة العبادة فلا تتحقق مع عدمها
ومن البين منافاتها للتعليل كما في هذا الغرض بل لا يصدق عليه الطاعة الا متقانا
ايضا **ح** نظر الى انتفاء النية بانتفاء الجزم **الثالث** الظاهر ان المكلف في موارد
القصاص في ادلة المسنون يتعين عليه نية التقرب باصل العمل من حيث احتمال كونه
مندوبا في نفس الامر لا يكفي فيه مجرد احتمال المطلوبية الواقعية بالنية المرددة
مع قطع النظر عن ثبوت شرعيتها في الشرعية ومع الجهل بالشرعية ان تحقق
قصد القرية منه مع العمل والابطال بلا اشكال وعلى القول بثبوت
الاستصحاب الشرعي في تلك المقامات يتغير في نيتها بين ما ذكرناه وبين نية
الاستصحاب الشرعي كما في سائر المندوبات على الاظهر **الرابع** ان المكلف لو فعل
شيئا في اتناء الصلوة التي يحرم قطعها فرد داهية بين القطع والانتقام كان تكليفه
الانتقام فيمتنع عليه قصد التقرب والانتقال بالتكليف لظاهره المتعلق به
في هذا الحال فلا يجوز له الاتيان بذلك بالنية المرددة مع قطع النظر عن
المطلوبية الشرعية الظاهرية والوجه فيه ما عرفت **مسئله** من فرض الموضوع
غسل الوجه بالنس والاجماع بل الضرورة من الدين والظاهر انه في اللغة ما يوجب
به وعن المصباح المنير انه مستقبل كل شيء وقد صرح بذلك غير واحد الاصحاب
والوجه المأمورة الموضوع بغسله له حد طويل وعرضي دل عليها الاجماع
والروايات وليس ذلك حقيقة شرعية في هذا الحد بل لان الاصل عدم تعدد

الوضع والاصل عدم نقله عن معناه اللغوي بل انما اريد به شرحا لذلك على وجه
الحقيقة فنظر اهل السماع استعمالهم ما فهموا به من بعض الكل وعلى سبيل الجواز
المشروع اما الحد الطولي فهو من قصاص الشعر الى منتهى الذقن بخلاف فيه
ظاهر اهل الاجماع بتسميته عليه ولا عثرة بالقصاص من عند النزعتين انما ظاهر
قيام الاتفاق على عدم وجوب غسلهما بل يعتبر القصاص بما يجاوز الجبهة
والجنتين وظاهر بعض المتأخرين الاجماع عليه واما الحد العرضي فهو ما اشتملت
عليه الالهام والوسطى ما يبران عليه من ظاهر الوجه من القصاص الى اخر الذقن
وملخص عن ذلك فليس من الوجه ويبدل على هذا الحد يدخل تحتها والالهام على
وصح زارة من حد الوجه الذي ينبغي ان يتوضا الذي قال الله عز وجل فقال
الوجه الذي امر الله بوضئه بضله الذي لا ينبغي لاحد ان يزيد عليه ولا ينقص منه ان
زاد عليه لم توجه وان نقص عنه اثم ما دارت عليه الوسطى والالهام من قصاص
شعر الراس الى الذقن وما جرت عليه الاصبعان مستديرا فهو من الوجه وما
سوى ذلك فليس من الوجه قلت له الصديق من الوجه فقال لا يظهر من بعض
الاشعار اعتبار السبابة مع الوسطى ولم اعثر على ما ذكره سوى ما ينقل عن محكي
المسوط ولنا صريحتان في السبابة مع الوسطى في العرض ولما كان كل ما
اشتملت عليه الالهام والوسطى مشتملا عليه الوسطى بملاحظة قصو الالهام عنها
غالبا فليس في ذلك خلافا في المسئلة وظاهر الرواية دوران الاصبعين معا عند
القصاص الى منتهى الذقن كما هذه الاصحاب فيدخل في الوجه ما دخل تحتها ويخرج
عنه ما خرج عنها لان قوله ما دارت ببيان للعرض وقوله من قصاص الشعر بيان
للطول والظاهر انه متعلق بقوله دارت وقوله وما جرت عليه الاصبعان تأكيد
ايضاح لقوله ما دارت وقوله مستديرا يحتمل ان يكون صفة للمحد والحد في الوجهين
مستديرا ويحتمل ان يكون حالا من الضمير في عليه وكان التقييد به اشارة الى عدم
دخول ما خرج عن استدارة الوجه مما يجو به الاصبعان في حوالى الذقن وفهم بعض
الاصحاب على ما حكى عنه من لفظ دارت الدوران على نحو الدائرة البركالية بانفات
وسط الخط المتوهم من القصاص الى الذقن ويذكر عليه دائرة فادخل فيها داخلها
خرج عنها خارج وطريقها ان يجعل طرف الوسطى على قصاص لئلا يصيب وطرف الالهام
على طرف الذقن ويثبت وسط انفرجها ويذكر الوسط على الجانب الاكبر والالهام على

الايمان حتى يتم الداروة فما دخل فهو داخل وما خرج فهو خارج والاقول في هذه المقام
 اما اولها فلان ظاهرها اداة الاصبعين معا ولو حمل على الداروة لم يكن كذلك اما ثانيا
 فلان المعنى المذكور بعيد عن متفاهم المرف وثم الاحصاء مع ان الخطأ بالشرعية
 مبينة على المعان المرفية دون الاصطلاحات المقدسية واما ثالثا فلان قيام
 الجماعات المنقولة المستفيضه والشهرة العظيمة المؤيدة بشدة وهذا الخلق الاجماع
 الكاشف على وفق ما ذكرناه وهذا من القرائن الدالة على كون المراد بالرواية ذلك
 واما رابعا فلان المتقدمين بالداروة يقتضيه خروج كثير من الجبهة والجبين وبعض
 الذقن والخييين عن الوجه مع دلالة النص والاجماع على وجوب غسله وشهنا اللغة
 والمرف بدخوله في الوجه والبناء على خروجها بمجرد الاحتمال غاية المهد ولو
 سلم تكافؤ الاحتمالين فلا اقل من كون الاول موافقا للاختياط بمحصل القطع بالمعراج
 بهذا ليقين بالشغل مع انه اقرب الى الوجه المرف فيتعين توجيهه واما خامسا
 فلاختلاف الوجه في الطول والعرض وتماوز الاصبعين عن الخط المتوهم بين
 القصاص والذقن واما سادسا فلان ظاهر الخبر ان الوجه محدود ولم يتبدل وانتهاء
 ولا يتم ذلك الا على مقالة المشهور واما سابعا فلان الدعوى المذكورة مستلزمة
 لدخول ما خرج ماحول الصدغين فلا يناسبه سؤال ذرارة من الصدغ واما
 ثامنا فلا يستلزم ذلك مساوات الوجوه في الحكم مع ان الغالب استلزامه كون
 الذكر الابتداء بقصاص الشعر لا غاية فيه لكفاية الابتداء في تحصيل الداروة
 من اى موضع اراد القول الاخر على ما حكى عنه بظهور الدوام في الداروة بخروج
 التزمتين من الوجه وانما يخرج ان عنه بناء على المتقدم المذكور دون ما ذكره
 ويدفع الاول المنع من ظهورها فيما ذكر كما موبىانه والثاني ان الخبر يسوق لبيان
 المشبهة في الحكم وان الدخول ممنوع وهذا له مواضع قد وقع الخلاف في كثير منها
 ضمنها التزمتا وهما البياضان الاذان على جنبة الناصية المكشفتان لها ولا يجب غسلها
 لان ظ الاصحاب قيام الاتفاق عليه وكان المتبادر من القصاص لو بموئنة فهم
 الاصحاب انما هو قصاص الناصية وما يجامزها فيقال من وجوب غسلها تمسكا
 باستصحابها كاشتغال وقاعدة الاحتياط بما لا وجه له اما لان مقتضى التذديد هو
 حصرا لوجه المامور به شرعا في الحدود ولاق الاطلاق يقتضيه حصولا لبراهين
 التكليف بمجرد ذلك ولو بضميمة اصله عدم الشرعية وما يقال ايضا من شمول

المتحديد لها ومن اجمال لفظ القصاص بحسب المقام قد فرغ من مخالفتها للظاهر وفيهم
 الاصحاب من اتقوا القائل على ما ذكرناه واما على التحديد بالغاثة فمروجهما من حد
 الوجه او من تحديدها لمثل ولو قصرت التزمتان بحيث كانتا قريبتين من محاذات
 الجبهة فلا تقوى وجوب غسلها لدخولها في ظا العبارة كما انه يجب غسلها ايضا في
 مقام الاشتباه ويجب غسل جزء منها ومن شعر الناصية مقدمة لفصل الوجه المحذور
 في الرواية ولا يجب غسل بعضها الداخلة في تحديد الوجه كما قيل في فرض دخولها
 موضوعا فما خارجا عن حكا لان التحديد المشتبه ولا شبهة في خروجها عن حكا
 مواضع التحذيف وهي اسفل منها يتصل ملاها بالترمة واسفلها بالصدغ ولعله
 يرجع اليه ما شرع بعضهم بما بين منتهى الحذاف والترمة وفي وجوب غسلها ما اتوا
 اقويها ما استظهره بعض المحققين وفيه من الشعر النابت عليها ان كان نحو شعري
 الواس ان كان خفيفا لم يجب غسله وان نبت عليه الشعر الضعيف قوى وجوب غسله
 ويبدل على الاول وقوع المواضع المذكورة فوق القصاص فتكون خارجة من الوجه
 المأمور بغسله وعلى الثاني قاعدة الاحتياط واستصحاب الشك لا في موضع الشك
 وحكي عن العلامة في غير واحد من كتبه وجماعة القول بعدم وجوب غسلها وعلى
 كونها من الراس بذات الشعر عليها وقيل بدخولها احتياطاً في غسل الراس بالمدار
 في الاصابع طولا وقصر على مستوى الخلقة بحسب العادة فطولها وقصرها من المستأ
 يرجعان اليه ويرجع فاقد شعر الناصية وشعر الجبهة المعبر عن الاول بالانزع الفأ
 بالانزع الى مستوى الخلقة ايضا لان الغالب استواء اجزاء البدن فيحمل اللفظ
 على الغالب كما هو قضية قاعدة حمل المطلقات على الافراد الشائخة وربما يورد
 باها شائخة بحسب الوجود لا بحسب الاستعمال ولو سلمنا فانما كان شيوع استعماله
 ناشئا من شيوعه بحسب الوجود فلا يوجب انصواف اللفظ اليه وفيه مالا يخفى
 اذا انصواف الحدود الى المتعارف الشائع من الامور الواضحة بحسب المعروف فتضمنه
 بان المراد ان الاطلاق يحمل على الشائع ثم يصير غير الشائع تابعا للشائع كالمحال
 في جميع الحدود الشرعية ويبدل عليه الاستقراء فان كل موضع يعتبر القائمة
 او الذراع او الشرا او الاصابع فالمعتبر الغالب ووجه غيره اليه ثم انه يرجع مغير
 الوجه وكبيره الى التحديد بيد تناسبه بما الى يد مستوى الخلقة كما انه يرجع صغير
 اليد وطولها الى يد تناسب وجهه كما هو حق به بعض الاصحاب لان قضية شغل الذراع

فان المدا والاصابع
 على المستوى الخلقة

والاحتياط يقضيان بوجوب التمسك واصالة الدم والطلاق الرواية بتقريبها
تقتضي بوجوب الزيادة واختلاف المتعارف يجوز الاكتفاء بغسل القدر المتعارف
منه نظرا الى حصول مسيطر الغسل بين ذلك فيندفع به قاعدة الاشتغال والاشتغال
القدر المتعارف فرد امر بين الاقل والاكثر وجب عليه مراعات الاحتياط بغسل
الاكثر ولو صغر الوجه طول او عرضا عن مقدار الوجه المتعارف لم يستحق الخلقة
فلا يجب بها غسل ما خرج من القدرين المزبور بل يرجع فيه الى مقتضى وجه
بتقريب ما قرئ من غسل ما استمر من الوجه طوكا او عرضا كما
مخرج به جمع من اصحابنا والمراد به ما هو الخارج عن حد الوجه وبديل عليه مضانا
الى الاصل وقاعدة عدم الدليل دليل الدم والاجماع المحقق والمنقول المؤيد بطلان
المخلاف انه خارج عن الوجه المحدود في الرواية فلا يجب غسله وامامنا دخل منه
في حد الوجه فلا اشكال في وجوب غسله بل الظاهر قيام الاجماع عليه لكن قوله تحت
اسم المستعمل والوجه اسم الوجه عليه بناء على كونه اسما لما يواجر به وان المراد
به شرعا ذلك ولشمول المقدور وما يقال من ابتناؤه على حجية مفهوم الغاية
وهي منوعة ومن عدم دلالة على عدم وجوب غسل الشعر الخارج عن حد الوجه
من كل طرف غير الذقن ففيهما نظرو للاخبار الدالة على وجوب غسل الشعر المحيط
بالبشرة كقولهم كلما حاط به الشعر فليس على السباد ان يطالبوه ولا يجتنبوه لكن
يجري عليه الماء بناء على رجوع الضمير الجوزي الى الشعر فان المستفاد من هذه
الاجزاء معونة الرواية الواردة في تحديد الوجه هو وجوب اجزاء الماء الى الشعر
المحيط بذلك من البشرة والوضوءات البيانية فان المستفاد من قوله هذا وضوء
لا يقبل الله الصلوة الا به ولو بمونة فهم الاصحاب انما هو وجوب التمسك بذلك
وانتفاء العضة بدونه وما يقال من ان المراد بها نفى القبول الذي هو عام من
نفى العضة وان المراد بها مجرد ملازمة التمسك في الاضطرار الواجبة والمندوبة
على حسب ما قد فوهان بما اقيم للظاهر بل يدل على ذلك ايضا عوامات التمسك فان
المستفاد منها وجوب التمسك لا ما خرج فتد مع الغرض عن ذلك فجز واستصحاب
الاشتغال وقاعدة الاحتياط كافيان في اثبات وجوب غسل ذلك سيما على ما كان
الضمير في استحباب غسل المستعمل الخارج عن حد الوجه توكان اشبهها الا
وربما يستدل به باستحباب التقليل ويقول زادة في حكاية الجعفر بن موسى النخعي

في عدم وجوب غسل
استمر من الوجه

وأسدله على أطراف لحيته وروما يؤكد ذلك التحليل المتكثرة الأثرة وأخذ الماء من
 الأثرية عند الحفاضة الشاملة للستر مثل هذه الظاهرة أخذ مقدم على غير ذلك مع فرض
 عدم كونه مستقبلا لفرق بينه وبين الملحة الجديده ومنه يظهر ثمة الحكم بالاستحسان
 وعدمه سلحا علم كون هذه الوجوه فاهضة للآثبات المدعى لكن الاحتياط
 الثابت حسنة عقلا وشرا والاختيار الواردة في جوانب التسامح فإزالة السنن
 تقضيان باستصحاب ذلك وتزويج الثواب على فعله **مسئله** لا يبيح غسل الباطن
 عرفا كالبطن المغزوين والشفتين واليدين للأصل والسيرة المستقرة وكان وجوبه
 من الأمور العامة البلوى فعدم الدليل عليه دليل وكان ذلك يستلزم المستنفذ
 في الشريعة ولا نضوات أوامر غسل الوجه اليه بناء كونه اسما لما يواجهه في الظاهر
 الصيغة المتقدمة وقوله فيها وما جرت عليه الأصحاب مستدبر الموهون الوجه
 وظاهر الأخبار الثانية للطلب عما تحت الظاهر **مسئله** صرح أصحابنا بأنه لا يجب
 تحليل اللحية بل لا يجب غسل ظاهرها والظاهر أنه في الحقيقة الكثيفة موضع وفاق
 وحكي الإجماع عليه جماعة من الأجلة والاختيار دالة عليه وأما الخفيفة ففيه قولان
 أو أقوال ثالثها القول بعدم وجوب غسل ما عا ط به الشعر بحيث يستر البشرة و
 وجوب غسل ما يتراق منه وهو الظاهر وقويحه أن المدارة الخفيفة والكثيفة
 إلى العرف فكل موضع صدق عليه الإحاطة عرفا لم يجب غسل باطنه وكل ما لم يكن
 كذلك وجب غسل باطنه فلا يبدح رجوع القول بالتفصيل بين الخفيفة والكثيفة
 إلى ما ذكرناه وتبين أن المراد بالخفيف ما تترأى البشرة من خلاله في مجلس الخطاب
 ويقابل به الكثيف ولا يخفى ما فيه من الاجمال لاختلاف الجاهل أحوال الشرح لجلس
 الخطاب ثم إن عدم وجوب غسله في الصورة الأولى مشهور بين الأصحاب في
 كلام بعضهم حكاية الإجماع على عدم وجوب تحليل الشعر مطلقا ويدل عليه مضافا
 إلى الأصل وخلو الأخبار عن وجوبه مع توفر الداعي لنقله لو كان أن الوجه اسما لما
 يواجهه كما يشهد به اللغة والعرف فالأطلاحات انما تنصرف إلى ظاهر الوجه
 دون باطن الشعر كما نصحنا فيها إلى الظواهر دون البواطن مضافا إلى الأخبار
 المستفيضة منها الصيغة الواردة في تحديد الوجه وهي قوله **مسئله** وما جرت
 عليه الأصحاب فإن الظاهر منه وجوب غسل ظاهر البشرة شعرا كان أو غيره و
 يورد عليه بأن أقصه ما يستفاد منه هو وجوب غسل الظاهر من الوجه لا

من
 في علم وجوبه

تحليل اللحية

فيه على عدم وجوب غسل جميعه ويضعفه ملاحظة وروده في مقام التحديد بالمقتضى
 للعمري كما يشهد به العرف مع ان قاعدة الاجزاء قاضية بمجسولي لا بمقتضى مجزئ
 غسل ظاهر الوجه بمقتضى ما بالاطلاق مع انه بعد احراز المقتضى وهو الاطلاق
 يكون الشك في شرطية الباطن في تحقق الاقتضى بالباطن باصالة عدم المقررة
 منذ المقتضى ومنها العيب كما لحاظه الشعر فليس للبيان ان يغسلوه ولا يغسلوا
 عنه ولكن يجرى عليه الماء ومنها العيب ما لحاظه الشعر فليس للبيان ان يغسلوه
 ومنها العيب الاخر الدال على عدم تبطين الحية فان الظاهر من الاطلاق ان يغسل
 الماء تحت الشعر لما يجب ومنها القوى الاخر انما عليك ان تغسل ما ظهر ومنها
 الاخيال والدالة على الاكتفاء بالمرة الواحدة في غسل الوجه مع ان الغالب عدم كتابتها
 تغسل للضرر ظاهر الا لما قبل في الخبر فمن كان معه مقدار ركعت قال يقسم اثلاثا
 ثلث للوجه وثلث لليمنى وثلث لليمنى الحرة في ذلك من الاخبار المفيدة للعموم
 بمعنى ترك الاستفصال وغاية ما يوجب به القول بوجوب التقليل في الخفيفة
 الاصول المقررة كاصالة عدم ارتفاع الحدث واشتغال لذمة بالوضوء وغاياته و
 غيرها فان ما دل على تحديد الوجه ليس واردا في مقام بيان وجوب التقليل و
 عدمه وانما هو واردا في مقام التحديد في الجملة غاية الامر الشك في ذلك فالاصل
 عدمه والاخبار المذكورة مخصوصة بالهيئة الكثيفة دون الاصل والمجواب ان
 الاصل في المطلقات ان تكون واردة في مقام البيان سيما اذا كانت واردة في مقام
 التحديد كما يشهد به العرف فمادل على تحديد الوجه حاكم على الاصول المذكورة
 كما انه لا اشكال في شمول الاخبار والمذكورة بالنسبة الى الخفيفة ايضا بحسب العرف
 بعد ملاحظة افادة ترك الاستفصال للعموم واستصحاب حكم البشارة مقطوع
 بتبدل الموضوع وبالاخبار المذكورة واما ما يرى في خلاف الشعر من البشارة دائما
 او احيانا او في وقت الوضوء فلا اشكال في وجوب غسل ما بين هذا الشعر
 لصدق اعم الوجه عليه واستصحاب بقاء التكليف والامجاع المنقول على وجه
 غسل ما يرى من البشارة بين الشعور واما ما كان تحت هذا الشعر ففيه وجوه
 اظهرها وجوبها بصل الماء اليه للاصل مع الشك في بدليته منه ويحتمل
 الاجتزاء بغسل الشعر لصدق الاحتياط عليه وكونه من يواجر به فيشمله
 قوله ع وما جرت عليه الاصبعان الخ وقوله ع انما عليك ان تغسل ما ظهر

ويتمثل لقول بوجود غسلها معاً كغسل اليد لكون الوجه اسماً لها فهو متصلاً
بالتكليف بها مع الشك بها في شمول الأدلة لثالثه ولقاعدة التعلق بمقتضى التخصيص
بين المالين فيجب حال الظهور دون غيره ويتقوى لقول به في المتن على البشارة
ويتمثل لقول بوجود غسل ما ظهر من البشرة تحت هذا الشعور دون باطنه لعموم
قوله عمّا اعلم عليك ان تغسل ما ظهر من لعله يرجع الى ما اخترناه ثم ان ما ذكرنا
من وجوب غسل البشرة الظاهرة في خلال الشعور ما لم احد فيه المخالفات لا يحتاج
سوى ما حكى من بعض الاصحاب حيث ذكر ان الظاهر من الاخبار عدم الوجوب لاحق
الظاهر منها الاكتفاء بايصال الماء الى ظاهر الوجه بكف واحد مع المياضة وبكفين
على تقدير عدمها واظن عدم الوصول الى ما بين الشعور من المواضع الصغرى بذلك
وفيه نظر لمنع ما ذكرتم قد لا يحصل العلم بذلك وح فلا يبعد لقول بعدم الكفاية
والرواية لا تدل على الاجزاء على كل حال ثم يستفاد من الروايات ان امر الغسل لا يقتصر
فيه التفتيش بل يكفي فيه مجرد صدق الغسل عما اقتضى الامر يستفاد منه واستصحاب تحصيل
الغسل بكف واحد فلا يدل على الاجزاء عند عدم حصول الغسل المرغى بل قاله الذبيبة
بان المستفاد منها انه يتيقن من تحققها بالظن الغالب والمياضة في الجملة
لصدق الغسل عما يتيقن من ذلك مع انه يمكن الاحتجاج على ما منعه من ان الوجه اذق عليها
فيوقف اليقين بالبرائة على غسلها ومن ان خبر المتقدم ودأية زارة يدرك على
وجوب غسل الظاهر فروع الاول قال بعض الاصحاب ربه انه تدقيق بوجود غسل
ما احاط به الشعر على جهة التدوير كما لو كانت بقعة في وسط اللحية ونبت الشعر
داخراً عليها للشك في شمول الاحاطة بمثله بل هو ظاهرة في غيرها فالاحوط غسلها
مع الشعر وفيه نظر لوضوح صدق الاحاطة عليه ايضا بحسب القرينة في التبادر
وعدم صحة السلب كوضوح شمول سائر الاخبار المذكورة ايضا لمثله وما يقال من
انه من الافراد النادرة الخارجة من المتعارف فلا يشملها الاخبار الواردة فمدفوع
بملاحظة العرف مع ما تقر من ان ندرة الوجود لا توجب الاضغاف كما في نحو فيه
الثاني ان المستور بالاسترسال كالوستر اسر سال الشارب شيئاً من ظاهر
البشرة فان لم يخرج طوله عن المتعارف لم يجب غسل البشرة لعموم الأدلة المتقدم ذكره
الا فلا تقوى وجوب غسلها وقوى في الجواهر وجوب غسل البشرة في هذا المقام على
وجه الإطلاق وهو ضعيف وكذا الحال بالنسبة الى سائر الشعور النابتة في الوجه

ثم يكمل القول به في خصوص التصريح بنظر المدعى ما ذكره على لزوم غسل الوجه منه و
 عدم كفاية الابتداء بالشعر النابت منه المستعمل في الجملة وان أمكن للنوع منه
 بملاحظة عموم قوله **ع** كلما احاط به الشعر فليس على العباد ان يطلبوه الخ حيث يستقوا
 منه عدم وجوب تحليل الشعر مطلقا فيشمل ما نحن فيه **و**ح فالعارضين ما دل على
 غسل تمام الوجه وبين ما دل على عدم وجوب غسل ما احاط به الشعر عارضين العموم
 من وجه والترجيح للاخير مع انه يمكن ان يقال بعدم المعارضة فان عدم غسل
 البشرة المفروضة لا يمنع من صدق غسل تمام الوجه الثالث ان مقتضى الأدلة
 المتقدمة انما هو عدم الفرق بين سائر الشعور النابتة في الوجه كالنقطة والفتاة
 والحاجب وغيرهما كما يستفاد من كلام بعضهم وعن الخلاف الاجماع على عدم وجوب
 ابصال الماء الى اصل شيء من شعور الوجه بل يستفاد من الصحة المتقدمة قاعدة
 عامة جارية في سائر الشعور بالنسبة الى جميع الاحوال حتى يرد المختص كما في غسل
 الجنابة **و**ح فالذي يخرج عن المعتاد انما يضل ظاهره ولا يجب عليه الاستيطان
 لان الرواية قد اشتملت على العموم اللغوي التي تنسب الى الافراد بالنسبة الى الريا
 يلحق بذلك الشعر النابت على ظاهر الانف السرايع لو كشف المتوخه الشعر بين الوضوء
 من البشرة فالظاهر لزوم احدا لارين عليه اما ارجاع الشعر غسل ظاهره او غسل
 البشرة المكشوفة **الحا** ص ان الظاهر سقوط النسل من البشرة المستوية بتكاثر
 الشعر والمستوية بتعدد الشعر الواحد ونحوه لا يستقط غسله لعدم صدق احاطة به
 عرفا ولذا يجب غسله تشككا بالاصول والتقدير الوارد في اخباره وقد يقوم سقوط
 العموم قوله **ع** انما عليك ان تغسل ما ظهر وما يقال من معارضة مع مفهوم قوله **ع**
 كلما احاط به الشعر المقتضى لوجوب النسل مع عدم الاحاطة ففيه مع ان المفهوم
 لا يبارى عن المنطوق ان النسبة بينهما عارض العموم من وجه وفيه مع الشك في شمول
 هذه الرواية لما نحن فيه يرد عليه ان العارض المذكور يوجب لجوع الى المرجح و
 هو جائب المفهوم لكونه اصح سندا واغوى دلالة واوفق بمذاق المشروء ووافق
 للاخبار المشتملة على التحديد وغيره سلمنا التكاثر لكنه يوجب الرجوع الى اعتبار
 الاشتغال بالحكمة هذا المقام بل نقول بان البشرة المستوية بذلك داخل في عنوان
 الظاهر فتد للرواية المذكورة بوجوب غسله بعد ملاحظة ان المراد من قوله **ع**
 ما ظهر مما يقابل الباطن السادس لو ثبت للمرئء لحيمة فتصح بعض اصحابنا

به يعدم ويحرب تحليلها ولعله لم يرد في كلامه انما حرم الشعر وليس على الشيطان ولا
 وقوله انما عليك ان تغسل ما ظهر من الجوارح عليه بالوضوء الاضمار الى الفرد
 المتعارف وهو ضيقها السامع قال بعض الفقهاء من اصحابنا ان الظاهر ان غسل
 ظاهر الشعر رخصة لا عزية وكذا غسل الظاهر من باطن الشعر الكثرة وفيه نظر
 بل لا يقي وقاما بعض اصحابه انما بدلية حتمية فلا يجوز مع غسل البشرة ووجه
 لقوله في رواية الشيخ ليس للعباد ان يطلبوه على انه بعد ان ذلك الرواية على سقوط
 الوجوب المستفاد من الامر الاول فالاجتزاء بغسل البشرة حجة يحتاج الى دليل اخر
 فيعين ح غسل الشعر للاحتياط الواجب المراعاة في نحو المقام مضافا الى التخييد
 الوارد في هذا الوجه بناء على كون الوجه اسما لما يواجه به فيكون مشمولا بظاهر
 الشعر دون باطنه او كون المراد الشرعي منه ذلك مع ان الاصل في الامر ان يكون
 للتعين حتى يثبت خلافه فاول على وجوب غسل الوجه يدل على تعين ذلك الوجه
 حكى من الذكي ان الاول استحياب افاضة الماء على ظاهر الوجه طولا وعرضا
 وصحح ابن الجيزي وفي خبر زارة الصحيح عن الباقر ع في حكاية وضوء رسول الله
 ثم غسل كفه في الماء ثم وضعه على جبينه وسيله على اطراف لحيته ثم امر به على وجهه
 وظاهر جبينه مرة واحدة وفي الكافي وسدله على اطراف لحيته انتهى هو حسن
 التاسع لو غسل الشعر ثم زال لم يفسد الوضوء فلا يجب عليه الاعادة ولا القضاء
 فاذا حدث عاذا فزى الى البشرة العاشر ان الاقوى علم استحباب تحليل الوجه
 كما يظهر من كلام جماعة من الاصحاب وصوح جاعلة باستحبابه ونسبه بعضهم الى
 المشهور وذهب بعضهم الى استحبابه في التيمم الخفيفة نحو جاعلة شعبة الخلاف
 دون الكثيفة ويدل على ما ذكرناه ان العبادات توقيفية ولم يثبت هنا استحباب
 وظاهر الدجاء الواردة في الوضوء البياض من انه وضع الماء على جبينه ووجهه
 وسيله على اطراف لحيته ثم امر به على وجهه وظاهر جبينه والرواية الروية
 عن كشف الغرة فيها كتب مولانا ابو الحسن موسى ع الى ابن يقطين انفاء غسل
 وجهك وخلل شعر لحيته ثم كتب اليه توشا كما امر الله اغسل وجهك مرة فريضة
 واخراسبا غالى ان قال فقد زال الى ما كنا نخاف عليك ولم يتعرض للتخيل ثانيا
 ولو كان مستحبا لامر به كما امر بالاسياغ وهذا يدل بكونه من شعار العامة
 يعرفون به ويمتزون به عن الشيعة كما يكشف عنه ايضا امر الامام ع بتحليل

القيمة انفاء الذال على اختصاص ذلك بذهب العامة كانقله عنهم جماعة من اصحابنا بل قال الحق البهيمان بانه الان كذلك في جميع الاعصار والامصار في العامة مصرون فيه لا يرضون اليه عنه وعلم ايضا انه ليس ما امر الله به املا وجوبا ولا استقبا بابل يدل على ذلك ايضا صحة زوارة الواردة في تحديد الوجه حيث قال في الوجه الذي مر الله بفسله الذي لا يرضى لاحد ان يزيد عليه ولا ينقص ان زاد عليه لم تجز وان نقص عنه اثم هو ما دارت الحديث وجه الدلالة ان باطن القيمة كثير من البواطن خارج عن الوجه الشرعي اما كل الوجه صم للظاهر وانه المراد به شرعا من الاخبار فيكون باطنها مشمولا لقوله ان زاد عليه لم يجز فان نفى الاجر والثواب مستلزم لنفي الاستقبا بل ظاهر بعض القصاص المنع مثل حجة محمد بن مسلم عن احدهما انه سأل عن الرجل يتوضأ يبطن لحيته قال لا وقوله ثم في القيمة ما اعطاه الشرع فليس على العباد ان يطلبوه الى غير ذلك وقد ينشأ من بان المخاض من هذه الاخبار يقرينة السؤال انما هو اعادة نفي الوجوب المتوهم كالالزام بالترك الا ان يقال بانه يستفاد منها نفي المطلوبة مطلقا في الاستقبا والقول الثاني وجوه الاول الاحتياط بمصير بعض الاستقبا **الثاني** ان النجى وعليه خلاه **الثالث** الشهرة والحجوب عن الاول بان الاحتياط ليس بقا شيئا وبان الاحتياط في تركه لما من كونه من التقيد على الذي خرج في الجمع بانه لم يجز ومن كونه من بدع العامة كما يستفاد من بعض النصوص صرح به غير واحد من الصحابة ومن الثاني بعدم ثبوت ذلك من طوقنا ان لم يثبت العلم نعم ذلك مروى من طريق العامة وقد تكثرت الاخبار على المنع من اخذ الاحكام منها وما يقابلها من الاستفاد من الاخبار الدالة على جواز التسامح في ادلة المتن انما هو جواز الاكتفاء فيها بمجرد بلوغ رواية ولو من طريق العامة وهي شاملة لما نحن فيه فما لا وجه له وانما السلم من ذلك هو الاكتفاء باخبارهم الموثقة لا مطلقا مضافا الى ان الرواية الدالة على استقبا به معارض مع ما قد مناه من اخبارنا الظاهرة في نفيه وعن الثالث ان يمنع موضوعها وثانيا يمنع حجتها في مثل المقام **مسألة** الزيادات العاصلة للخل المغسول كاللم الزائد ونحوه تابعة للخل في وجوب غسله نظرا الى دخولها في اسم الوجه وان كانت في الذقن واذا اخرجت عن منتهى الذقن فان كانت بحيث لا تشمله اسم الوجه فالظاهر عدم وجوب غسله والا فالظاهر وجوبه مع دخولها في اسم الذقن

ان الزيادة بالخل
في الخل مجزئ

وعلمهم مع خروجها عن اسمها **فصل** ما خلفها مما بان في وجوب البدعة بالا على غسل
 الوجه واستقباله على قولين فالمتشهود بين الاصحاب هو الاول وهو الاقوى ويدل عليه
 مضانها الى الاصل وانصوا فاطلاق الامر بالنسبة الى الآية الية لانه الفرع الظاهر منه
 اوانه القدر المتيقن فينصرف الاطلاق اليه فتم لما ورد في المقام من الاخبار كالروى
 عن قريش كاسناد عن مولانا الكاظم عليه السلام وفيه كما تلطخ وجهك بالماء ولكن اغسل من اعلا
 وجهك الى اسفله بالماء وصحيفة زيارته عن الباقر عليه السلام قال حكينا وضوء رسول الله قد دعا
 بقدر من ماء فادخل يده اليمنى فاخذت من ماء فاسدتها وجهه من اعلى الوجه الحديث
 وجهه المذكور ان فعله اما وقع بيانا لاجل كونه جماعة من الاصحاب فيجب لتأنيدهم اجماعا
 او لما ورد من انه لما توشأ الوضوء قال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به وما يقال
 من ان نقل القول لا يدل على نفي الصحة قد دفع بحالته للعرف لو كان التائيد واجب
 كما صرح به جماعة من الاصوليين ورواية الميرزا غسل من اعلى وجهك الى اسفله وقوله
 المسح على الرجلين موسع لفهمه مشعر بان الغسل وكيفيته خاصة الى غير ذلك من
 الاعتبار وهذه الروايات وان ضعف اسنادها الا انها متغيرة بالقواعد الشرعية وبعل
 الاصحاب لولم نقل بالاجماع والمعتبر اقوى من الصحيح كما بينت في محله ولا ان الابتداء
 بالا على راجح وبالعكس مكروه فيحصل القطع بان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يغسل مبتداء من
 الاعلى فوجب لتأنيده بفعله فتم حجة القول الاخر اطلاق الآية واصالة المراتبة الذمة و
 قول مولانا الصادق عليه السلام في صحيح حاد بن عثمان لا بأس بمسح الوضوء مقبلا ومذبرا
 فان لفظ المسح يطلق على الغسل ايضا وان فعل النبي لا يجب به التائيد مع عدم الحمل
 بوجهه من الوجوب والندب مع احتمال كون فعله افضل الفردين او قريش او المجملين
 الاتفاقيين او من الافراد الكل المأمور به والجواب عن اطلاق الآية بما قد مناه من
 الاحالة وبانصافه الى المتعارف من الابتداء بالا على وكالات من الشك في الشمول
 فيبقى استعماله بقله الحديث سالما عن المعارض وعن الاصل بما مر من كادلة على الوجه
 وعن الرواية بالمنع من كونه معنى حقيقيا للمسح بل الظاهر تغاير معناها حقيقة عرفا
 اقصى الامر المشك في ذلك فيقتصر على القدر المتيقن من مورد الرواية وهو المسح
 مع ان ندرة استعمال المسح في ذلك شرعا وعرفا يكشف عن عدم كونه مشمولا للرواية
 سلمنا كونه مشتركا لفظيا لكنه لا يحمل على احد معنييه مجردا عن القرينة فيصير
 الرواية جملة سلمنا مشتركا معنويا لكن غاية الامر الاطلاق فيجب تقييده بما مر من

الأدلة الخاصة الدالة على وجوب المدة بالاعلى وعن الوجه الأخير بان مقتضى النص
 على ضلئى يفرقونه من العاديات او الاتفاقيات وكان ورود هذا وضوءا يقبل
 الصلوة الاجبة مع فتوى المشهور ما ينهى التذنب ولا نهى وقوعه في مقام البتة لموجب
 الثانية به اجماعا والا لزم الاعزاء بالجهل غرض الاول المراد بالا على الذنب
 وجوب المدة بها انما هو الا على الحقيقة لا العرف لا لاصل ولحمل لفظ الاعلى في الاخبار
 على المعنى الحقيقي دون المسامحات العرفية ولظاهر خبر زرارة حيث ذكر بعد غسل
 الاعلى غسل الميمين ثم غسل اليدين ولم يكن حقيقيا عاديا المتروك في المسامحة
 لو قد راجعنا بالاعلى فعل يجب التكسر ويسقط عنه الوضوء وجهان وتفصيل
 الحال ان الاجزاء والشرايط المقررة للعبادة على اقسام منها ان يكون اعتبارها
 بنصر الدليل الدال على ثبوت الحكم التكليفى كافي شرطية الطهارة للصلى المستفاد
 من قوله لا صلوة الا بظهور وجزيئة الفاتحة فيها وما نصية الحدث فيها وج
 فمقتضى الاصل سقوط اصل التكليف بتعدد مرات شئ من ذلك او تفسره لان
 الاحكام الوضعية غير متوقفة على القدرة والسهولة ومنها ان تكون ماخوذة
 في ماهية العبادة كالغسل مثلا في الوضوء والغروب بالترتيب في التيمم ونحو ذلك
 يكون مقتضى الاصل ايضا سقوط التكليف المذكور من اصله ومنها ان يكون
 اعتبارها ثابتا بتوسط الحكم التكليفى كالطهارة والسورة ونحوها في الصلوة حيث
 ان شرطية الاولى وجزيئة الثانية ثابتة من الحكم التكليفى الوجوب المستفاد من
 الامر المتعلق بها وج فالظاهر سقوط خصوص ذلك الجزء والشرط دون اصل
 التكليف لان التكليف لهما مشروط بالقدرة والسهولة فينتفى بانتهاء شئ منهما
 وتبقى الاطلاقات الدالة على وجوب صل الصلوة سالمة عما يصلح للمعارضة الا ان
 يقال بان الحكم الوضوئى هذا المقام ليس من شرطها عن الحكم التكليفى بل الامر المذكور
 يدل على ثبوتها معا فلا يسقط الحكم الوضوئى بمجرد سقوط الحكم التكليفى مع انه
 يمكن ان يقال بان الامر المتعلق بذلك انما يدل على ثبوت الحكم الوضوئى بمعونه
 القرين السام كظهور حال الامر في انه في مقام كيفية الاتيان بالامور فيه اقص
 الامر ينصرع عليه الحكم التكليفى وانت خير بضعفه وما يقال من ان بدلية
 المكلف به مع فقد بعض شرائطه عما كلفه الشارع به او لا خير متحققة في هذا
 المقام فتبوتة يتوقف على قيام دليل اخر وهو مفقود في مفرض المسئلة فزفوع

بان الاطلاقات كافية في ثبوته بعد ملاحظة سقوط القيد المذكور بمرح
 البين ومنها ان يحصل التاكيد في اندراج الامور المذكورة في القسمين الاولين
 او في الاخيرين فالاصل عدم تعييد المكلف به المذكور بالامور المذكورة وثبت
 عليه اندراجها في القسم الاخير وهذا الاصل حجة بعد ملاحظة تحقق الاطلاق
 المقضي لثبوت اصل التكليف اذ اعرفت ذلك فاعلم ان الجزاء والتقسيم المذكورين ان
 كانا متحققين في صفة وقت المأمور به فلا اشكال في عدم جواز التكرار ولو تكسر
 في اول الوقت باعتقاد بقاء الحذر الى آخر الوقت فان ارتفع في الوقت وجب عليه
 الامادة لان الامر الظاهري لا يسقط الاجزاء فيبقى ما دل على وجوب البداية بالا على
 سالما من المعارض وللاصل وان ارتفع في خارج الوقت فلا قرب بالاجزاء نظرا
 الى سقوط المشروط المذكور في الوقت فلا يتبعه القضاء لعدم صدق الفوتح
 واما لو تكسر مع مجمله بالحكم او بال موضوع مع القدرة على الابتداء بالا على وجب
 عليه الامادة والقضاء في جميع الصور المذكورة لان الجهل ليس مانعا من ثبوت
 التكليف الواقع انما يمنع تجزئه لان اعتبار العلم في موضوع المكلف به يستلزم
 التسوية الدورها باطلاق قطعها ولا ان الفاظ موضوعه للمعنى الواقعية
 وما دل على شرطية العلم انما يدل على انتفاء العقاب بدونه فلا يمنع من ثبوت
 التكليف في الواقع فالامر الدال على ثبوت اصل التكليف سالم من المعارض في هذا
 المقام مضافا الى الاصول بخلاف عاجز والمعسر والظاهر انه لا فرق في ذلك
 بين الجاهل القاص والمقتصر وكذا الحال فيما لو تكسر لتسل سهوا او ضيالا الفرق
الثالث لو تدلى شعرا القاصح على جهته ولم يخرج عن المتعارف في الظاهر وجب
 الابتداء باقل الشعرا باطنه لانه اقل الوجه الشرعي فيجب الابتداء به وكذا
 الحال بالنسبة الى الزيادات المحاصلة في اهل الوجه كالشور والتم الزايد فان
 الاقوى ايضا وجوب الابتداء بظواهرها دون الباطن **السابع** انه بعد البناء
 على وجوب البداية بالا على هل يجوز غسل جميع الوجه مثلا دفعة واحدة او
 يتعين الفصل من الاعلى وجمان اقربها جواز غسل شيء من الجهة واليمين به
 الاعلى ولا يجوز غسل جميع الوجه دفعة كما يتفاد من الموضوعات البيانية كالصحيح
 والمحسن عن ابي جعفر انه غرغف ملاءها ماء فوضعا على جبينيه من تغشيره
 العياش انه غرغف غرغفة فصبتها على جبهته وفي بعض الاخبار في حكاية وضوء

رسول الله ما انه اخذ كفا من ماء وصبه على وجهه وفي اخره فاسدلها على وجهه
واظهر منها ما في الصحيح من رواية قال صلى الله عليه وسلم وضوء رسول الله فانه باق
من ماء فادخل يده اليمنى فامسح بها من ماء فاسدلها على وجهه من اعلى الوجه الى
الاسفل غير ذلك من الاخبار وان المستفاد من مجموعها انها يجوز ان يسدلها على ابتداء
الغسل من المستلزم لمقارنة غسل شيء من الجهة واليمينين مع الاعلى فمع ان
التزام تعيين الغسل من الاعلى يستلزم وجوب صب الماء على الناحية وما فوقها
وهو خلاف مدلول الاخبار ومع ان الظاهر من كلمات اصحاب حيث يبتدئون من
ذلك بالا على الاخبار المشتملة على اللفظ المزبور انها هو ذلك فان الغسل من
الاعلى حقيقة ايضا يستلزم ذلك ويؤيد الوضوء بالمطرد نحوه ثم لو قلنا بوجوب
الغسل من الاعلى على سبيل التعمين فاللزام وجوب غسل شيء ما فوق القصاص
مقدرة العلم بغسل الوجه من اعلاه الخصاص الظاهر على ما اختاره من
لزوم الغسل من الاعلى الى الاسفل عدم جواز الغسل عرضا كما يشهد به طواهر
الاخبار والوضوءات البيانية وقد يتأمل فيه من جهة اقرية ذلك الى
مرات غسل الاعلى فالاعلى في بعض الفروض وقضا الاطلاقات بالجواز مع
عدم صراحة الاخبار في المنع عنه وضعفه ظاهر **السالك** الاظهر انه
لا يتعين غسل الوجه من اعلاه المتصل بالناحية بل يتميز بينه وبين غيره ما يصح
عليه الاعلى حقيقة كما يشهد به طواهر كلمات اصحابه ثم لو اطلاق لفظ الاعلى
الوارد في الاخبار لذلك ويمثل التعمين اقتضا على القدر المتيقن من الاطلاق
في الخروج عن مقتضى الاصل وانصرفا لاخبار الواردة في الوضوءات البيانية
اليه وانصرفا لطلاق الغسل من الاعلى اليه وهو ضعيف المتابع ذكر بعض
الاصحاب ان الغسل من الاعلى يتصور على وجهه ومنها ان يكون غسل كل جزء من
الاعلى قبل الاسفل ما يجازيه او غير حقيقة او عرفا ومنها ان يكون غسل كل
جزء من الاعلى قبل ما يجازيه من الاسفل ومنها ان تكون البدئة بالا على من دون
ملاحظة ذلك في سائر اجزاء ومنها ان يكون البدئة بالا على مع صد الغسل
من الاعلى الى الاسفل عما من دون اعتبار تقدم غسل كل جزء على لاحقة هو الاظهر
لحصول الانتقال باطلاق الاوامر مع عدم الشك المعتبر فيها ولا كونه المستفاد
من الوضوءات البيانية وكان المستفاد من قوله اغسله من اعلى الوجه الى اسفله

فان المذهب من ذلك
بالاعلى انها هي
الغزيرة الحقيقية

ولو يعونه فهم الاصحاب انما هو ذلك والاختياط وكان ما شك في شرطيته مشروط
 ولتصريح جماعة من الفقهاء به وحكى من بعضهم القول بوجوب غسله على سبيل
 الاحتياط فالأعلى الحقيقي وهو ضعيف لخلو الاخبار عن بيان ذلك مع توفر الدواعي على
 نقله والسيرة القاطنة بخلافه ولأنه يستلزم العسر والمخرج المنفيين ولما ورد
 في الاكتفاء بثلاث غمرة ولقيام الشهرة بل الاجماع على خلافه وقال شيخنا البها في
 اربعينه بانه اذا حصل الاجتناب بغسل جزء من الاعلى الوجه كذا وان مراعاة الاعلى في
 بقية اجزاء الوجه غير واجبة لاحقيقة ولا عرفا لصالحة براءة الذمة من ذلك
 ولما فيه من المشقة ولا دلالة في الحديث على اكثر من انه ما ابتداء بصت الماء
 على الاعلى الوجه واما انه ما راعى الفصل بتقديم الاعلى فالاعلى فليس في هذه الرواية
 ولا في شيء من اصولنا الاربعة ما يدل عليه انتهى ثم الشا من لو غسل الموضع
 وجهه في الماء وبما استدعا علاه صح ولا يجب امرار اليد على الوجه حال غسله فاقا
 بجماعتهم من الاصحاب بل الظاهر انه المشهور بينهم ويدل على ذلك قوله تعالى فاغسلوا
 وجوهكم فان الفصل يصدق مع امرار اليد ومع عدمه فيكون الاتق بالمهمة متشلا
 للامر مطلقا فيخرج عن العهدة ويشكل بان الاستفادة من الوضوءات البيانية كحصة
 واردة انه ما اخذكم من ماء فاسد لها على وجهه ونحوه انما هو تعيين الفصل باليد
 واما امرار اليد فتكون هذه الاخبار مخصصة لاطلاق الآية لما مر من ان الاصل
 في الوضوءات البيانية هو وجوب التماس بها تمام كقيمتها ويرد عليه بان امرار اليد
 من العاديات فلا يجب التماس به وتوضيحه انه لا ريب في ان الافعال العادية
 والخصوصيات الشخصية كصوم بيتة المكان والزمان ونحوها غير مشمولة لقوله
 هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به فيجوز وجوب التماس بها بالامور المارة من
 اللفظ المذكور وهو غير ثابت في خصوص المقام ويشهد بذلك ايضا قيام الشهرة
 العظيمة بل الاجماع كما في كلام بعض المحققين من الاصحاب على عدم شرطية خصوص
 امرار اليد في وضوءها كما شقة عن عدم ارادته من الخبر المذكور مع ما قيل من
 ان التمسك بالوضوءات البيانية يتوقف على وجود الجبر وهو مفقود في المقام
 فتح وكذا يجوز التماس في غسل اليدين على المشهور لما مر التماس ان من قطع
 جلد وجهه وجب عليه غسل ما تحته والابتلاع من اعلاه ما يصلى عليه الظاهر
 عرفا ومن قطع تمام وجهه فان كان بحيث يصدق على ما تحته الوجه عرفا وجب غسله

والابتداء به والاسقاط فرض غسل ذلك البصر يجب غسل الباقى فثبت ما باطله
 اما وجوبه لا ابتداء بالاطلاع ظنوم الادلة المتقدمة التجارية هنا بعد ملكة
 صدق الوعيد على الباقي واما وجوب غسل الباقى فلا اصول المقررة كما قاله عدم
 ارتفاع الحديث بدونه وقاعدة الاحتياط في العبادة واستصحاب بقاء التكليف
 بفعله وقاعدة الميسور ولصدق اسم الوجه عليه فيشمله ما دل على وجوب غسل
 الوجه من الكتاب والسنة سيما التخييد الواضح والوجه في صحة زيارة المتفكر
 وكذا الحال فيمن قطع شيئا من وجهه في طرف العرض او في اطراف اللذن فانه يجب
 عليه غسل الباقي ولو كان القطع بحيث لم يصدق على الباقى اسم الوجه فالا فتر
 سقوط غسله ومع الشك في الصدق وعدمه يبنى على مقتضى الاستصحاب الحاصل
 ان صاحب الوجهين اذا كان فاراسين على بدن واحد وعلم باختلافهما لم يؤمر بمسحهما
 اثنين كان الوجهان كوجهي شخصين والا فان علم كونهما اصلين لم يغسلهما وكذا لو اثنى
 الاصل بالزائد ومع تبين الاصل تبين غسله دون الزائد ولا يكون التبين بالظن
 وان كان قويا على الاظهر والاحوط مراعات الاحتياط بالاطلاع في غسل كل منهما مع
 احتمال الاكتفاء بالابتداء بالاطلاع في الاصل منها ويحتمل لزوم الابتداء بالاطلاع
 في واحد منهما على سبيل التغيير ثم انه في صورة وجوب غسلهما معا يتغير في تقديم
 ايهما شاء **مسئلة** لا يحتاج الفضل الى تبين الحدود مجتهدا كان او مقلدا وانما
 ينبغي غسل ما يجب غسله في الوضوء بعد الاخذ من باب المقدمة به لما يحصل من غسل
 الوجه المأمور به واقعا في الغسل من غير فرق في ذلك بين الوجه واليد والظاهر
 انه لا فرق في ذلك بين ما هو من الحدود وجه تطبقها على الحدود واجمل الحدود
 على اشكال فيه من جهة دخوله في عبادات المجاهل وان كان الاقوى الصحة فيه
 ايضا نظر الى عدم وجوب تحصيل العلم التفصيلي للجاهل بل المقامع امكان الاحتياط
 والاثبات بما يقطع معه بالامثال كما ان يقال بعدم الاكتفاء بالامتنان الاجل
 في هذا المقام نظر الى عدم امكان قصد التقرب بالجزء المشكوك كونه من الوجه
 الشرعي وقصد التقرب بغسل الوجه الواحق المتحقق في ضمنه لا يقضى بتحقيقية
 القربة بالنسبة الى ذلك وضعفه ظاهر لان كلا من الامتنان الاجل والتفصيل
 مقدمة لادراك الواقع فيكون مطلوبا سيما في المقام للوضوءات البانية و
 دلالة السيرة والسير مجاوزه **مسئلة** من فرض الوضوء غسل اليدين كتابا

في حكمه من الوجهين

في ان يحتاج الفضل
 الى تبين الحدود

وسنة واجامعين المسلمين والظاهر ان اليدين بحسب النية والعرف العام هما العضوان
 من التشكين الى اطراف الاصابع مقابل الرجلين وهما لطلاتها على الاصح في الوضع التيم
 والسرعة ونحوها من باب التوسع في استعمال ما يمرض عليه من الفسل والقطع امثالها
 او يكون مجازا او حقيقة شرعية في خصوص الموضوع والتيم او مشتركا لفظيا بين الكل
 والاها من الخاصة او مطلقا او مشتركا معنويا كقولنا لاظهر الاول وعلى كل حال اذا
 غسله ههنا هو العضو من المرفق الى اطراف الاصابع والمرفق بكسر الميم وفتح الفاء
 بالعكس جمع على الذراع والعضد لا نفس المفصل كما صرح به جماعة من الاصحاب يستلزم
 من التصريح لا مرة بفصل المكان المقطوع منها الشاملة لما لو قطع من المفصل واتما
 سبه بذلك لانه يوافق به في الالتكاء ونحوه ومن غير واحد من المتأخرين انه موصل
 الذراع والعضد وعن بعض شروح القانون هو نفس المفصل بين عظم الذراع والعضد
 ومن بعضهم انه مجموع العظمين اى راسهما المتلاقيين ثم انه لا اشكال ولا خلاف
 في وجوب غسل المرفقين انما الخلاف في ان وجوبها هل هو بالاصالة او من باب
 المقدمة العلمية وهما بل قولان ويتفرع على الاول وجوب ادخال جزء من العضد
 في المضول وعدمه وفي مقطوع اليدين نفس المفصل فعلى الاول يجب غسل راس
 العضد وعلى الثاني لا يجب لان الوجوب يقتضي سقوط الوجوب بالاصالة وفي
 النية وكيف كان فالمشهور على الاول وهو الاقوى لظاهر النصوص اللاحقة في حكم
 مقطوع اليد منها الصحيح رجل قطعت يده من المرفق كيف يتوضأ قال يغسل يافته
 من عضده بناء على جعل الوصول للعهد والمجاظر فاستقرا على انه حال التوكدة وانفردوا
 متعلقا بقوله يغسل مع كونه للتبويض وللإجماعات المحكية على الوجوب المعتضدة
 بالشبهة المحققة والمنقولة فان المتبادر منها عرفا وذلك وان الاصل في الواجبات
 يكون بالاصالة ولظواهر الاخبار والمعتبرة الواردة في الوضوءات البيانية ففي بعضها
 وضع الماء على المرفق وفي آخر الفسل من المرفق فان الظاهر منها الوجوب لا كما كونهما
 على الجبهة فكما ان الثالث ليس من باب المقدمة بل بالاصالة وكذا الاخبار الدالة على
 ان النجس كان يغسل المرفق مع يده الدالة على انه كان يغسل من المرفق وظاهر البتة
 الدخول الى غيره لك من الاخبار وضعف بعضها سند او دالة مجوز هنا بالشبهة
 العظيمة المحققة والمنقولة وللتايم الواجب فيما كان بيانا للواجب فكذلك الاول و
 لان الح في الآية بمعنى مع كما صرح جماعة بمعنى من وظاهر البداية الدخول وكان حل

في المرفق في غسل اليد
في المرفق في غسل اليد

الى في الامة على الانتماء بهم ابتداء غسل من رؤوس اصابع وجملها على المية في غسل
على ما لا يدهم شيئا ابدا وظهور دخول الغاية في الغيا مطلقا وفيها اذا لم يكن غسل
مخصوصا وفيها اذا كان من الجنس والحكم بالدخول هنا خاصة لما سمعت من
الاجامات وغيرها ويؤيد ذلك الاصحاح والاحتياط في العبادات بعد ثبوت شغل
الذمة باليقين ومن الغرض الكاشف وجمع من المتأخرين القول بان الوجوب من باب
المقدمة لا بالامالة معلا بانه المتيقن وضقه ظاهر ما تقدم صسشل لا يخطف
اصحابنا في وجوب البدنة من المرفق في غسل اليدين فذهب لمشهور الى القول بالوجوب
الحيثي ذهب جماعة الى الوجوب الكيفي بين المذكور وبين النكس مع الفضيلة المذكور
والاخرى هو الاول ويهدى عليه مضافا الى الاصل وقاعدة الاحتياط المتضدتين
هنا بالشبهة العظيمة المحققة والمنقولة الاخبار الواردة في الوضوءات اليانسية
كالمرقى عن ارشاد المفيد بسنده عن علي بن يقطين انه كتب الى علي بن يقطين بعد
ارتفاع الهمّة عنده وصلاحي حاله عند السلطان يا علي فوضا كما امر الله الغسل وحجك
مرة واحدة فريضة واخرى اسباغا وغسل يديك من المرفقين كذلك وامسح بمقدم
راسك وظاهر فقهك من فضلك نداوة وضوءه فقد زال ما كنت تخاف منه عليك
والسالم والحكم من كشط الغنة عن كتاب علي بن ابراهيم في حديث النبي انه عليه السلام
الوضوء على الوجه واليدين من المرفق ومسح الراس والرجلين الى الكعبين وخصوص
المعتبر المروي احدها في تفسير العياشي وفيه الاحمر يغسل الماء على المرفق او لا فالاخي
للو جوب والرواية للرؤية عن ابي عبد الله عن قول الله تعالى فاغسلوا وجوهكم و
ايديكم الى المرافق هكذا وصحت على ظهور كفي الى المرافق فقال ليس هكذا تنزيلها وانما
هي من المرافق اريد من مرفقه الى اصابعه فاحد عن نبيه بقوله من المرافق على ان
لفظة الى هنا بمعنى من ظاهرها رواية بل هي مجيها وجوب الابتداء والظاهر ان المراد
بالتنزيل هنا التبرير والتاويل لامعناه الظاهر قصور سند بعضها بمجرى الاصول
والشبهة والاجامات ويبدل على ذلك ايضا ما صرح به جماعة من اصحابنا ان كل
من قال بوجوب البدنة بالا على الوجه قال به هنا ولا فسر لي حكمه عن ابن سببر
في الجامع انه قال بوجوب البدنة بالا على اليدين دون الوجه كما هو المحكي ايضا عن
جماعة حيث منعوا من النكس في اليدين وطلقوا القول في الوجه صسشل لا يظهر
عدم وجوب تحليل الشعر المحيط باليد وان كان خفيفا للصحيح المتقدم ما حاط به الشعر

في علم وجوب تحليل
الشعر المحيط باليد

فليس على العباد ان يطلبوه والقوى كخرا بما عليك ان تفصل ما ظاهري واورد عليه بان المراد
 به شعر الوجه ففهم الفقهاء ذلك كانه هو الفرد الظاهر الذي لم تحت وغرق وهو المهور
 ذكرنا وهذا في الكل فلو وما يقال من ان ندرة احاطة الشعر باليد خاصية بعدم شمول
 الادلة له ففهمه ما لا يخفى وما يقال ايضا من ان المراد بقوله ما ظاهري اما هو ما يقابل
 الباطن عرفا فيدل على وجوب التحليل الا على عدمه ففهمه ما لا يخفى واستظهر بعض اصحابنا
 وجوب تحليله وان كفت لانه لا يصلح الماء للبشرة لتوقف الامتثال عليه ولعدم قيام
 دليل على قيامه مقام البشرة والاحتياط وهو ضعيف لضعف مستند بهما ففهمه الدلالة
 المتقدمة وقال في الذكر كونه اقرب وجوب تحليل الشعر لو كان على اليد وان كفت لتوقف
 غسل اليد عليه وهل يجب غسله الا قرب ذلك لانه من توابع اليد انتهى فاستحسنه
 في الذميرة وربما يستدل له ايضا بقاعدة الاحتياط وبقيامه مقام منبذة وبظاهره في
 الخلاف عن بعضهم وبالموضات البائية مع ما علم انه غسل الشعر والبشرة ولو على
 سبيل الاستئذان وهو ضعيف لما مر والاصل ولظهور اختصاص لفظ اليد في البشرة و
 بمقتضى التعميل بين ما حول المنبت من اصول الشعر وبين ما زاد فيجب غسل الاول لقيامه
 مقام المنبت دون الثاني وفيه نظر واما الشعر الغير المحيط بالبشرة فالظاهر وجوب
 تحليله كان الا قرب غسل الشعر ايضا لقاعدة الاحتياط لتوقف الامتثال عليه لانه
 ح جزء للبشرة عرفا فيجب غسله **مسئله** لا يجب غسل ما تحت الاظفار فلا يجب ازالة
 الوسخ عنها سواء كان ما ناع من وصول الماء الى تحتها ولا لانه من البواطن ولحق
 الاخبار عن بيان غسله مع توفر الدواعي لنقله لو كان والمسيرة القاطعة من اغلب الناس
 على عدم وجوب ازالته وادخال الماء تحتها الا اذا تجاوزت عن حملها فيدخل في الظاهر
 الذي وجب غسله ويحتل الفرق بين ما ستر الوسخ وبين ما لا يستره فلا يجب غسله
 في الاول لقيامه مقام البشرة ولصدق الفصل عليه عرفا فيشمله الاطلاق ولقوله اما
 عليك ان تفصل ما ظاهري وجوب ايصال الماء اليه في الثاني وهو بعيد ولو شك في
 عروص الوسخ في ظاهرها وشك في ما تحتها من وصول الماء الى البشرة مع سبق العلم
 باحدها بنى على عدم قضاء الحق الاستصحاب فانه وان كان من اصول المنبذة الا
 ان قيام السيرة وبناء العقلاء على الاعتماد عليه كاف في اثبات حجته ولا يجب المحص
 عن ذلك مطلقا للسيرة المستمرة كما انه مع سبق العلم بعروض المانع ولحق الشك في
 زواله يحكم فيه بمقتضى الاستصحاب وقاعدة الاحتياط ولو شك في حالته السابقة

غسل
 في ما على وجه
 ما تحت الاظفار

يبقى على اصل العلم بالماضي الجارية هنا بكالاته السيرة واما فضل الخطا فلا اشكال في وجوب
 غسلها ما لم تكن ذائبة على المعتاد بل وكذا الوالد عليه على الاقوى لقيامها مقام
 المتعارفين واحتمال وجوب قصته مع مقدمة العلم بفسله على الوجه المتعارف او لا ككتفا
 بفسله بعد المتعاد منه كما لا يستند لها وحكم المتمركك الظفرة جميع ما ذكرناه وكذا لا
 يجزئ غسل الباطن الا اذا غطي وكذا الظاهر انما يظن كما مر تفصيله في الوجه المرجع فيها
 الى لمرح حسائل من قطعت بعض يده فاما ان يكون القطع من تحت المرفق او
 فوقه او من نفس المفصل فهنا مسائل اما في الاول فلا اشكال في وجوب غسل الباطن
 والظاهر انه لا خلاف فيه بل الاجماع بتسميته عليه ويدل عليه ايضا الاصل كتمامه
 بقاء الحدث واصالة عدم الخروج عن الهبة بالانقيان بالعبادة المشروطة بالطهارة
 بدونه وقاعدة الاحتياط في العبادة واستصحاب وجوب غسل ذلك البعض ثم قد
 يناقش في الخبر بان المكلف به انما هو غسل المجموع من حيث المجموع كان البسطة
 لتفصيل الجملة وبعد تقدير ذلك لم يبق مجال للاستصحاب فلا بد في غسل الجزء الباطن من
 تكليف عليه وهي ضعيفة كضعف احتمال تبدل الموضوع في الاستصحاب ووجه
 الضعف بالمجموعة ليست شرطا في الامر بالكل مضافا الى ان الامر بالكل امر لا جزاء
 ضمنا اصله لا تنها فلا يثبت الامر الثاني بسقوط الامر الاول ما لم يفهم شرطية
 الاجتماع كانه لا يثبت فرضا لوضوء مع قطع تمام اليد واحتمال اشتراط المجموعة
 لا يقيد في جريان الاستصحاب ويدل على الحكم ايضا القاعدة المستفادة من قوله
 الميسور لا يثبت بالمسور وما لا يدرك كله لا يترك كله واذا امرتكم بشئ فانوا
 منه ما استطعتم وفوقه في جريان هذه القاعدة بان وجوب لوضوء انما هو لرفع
 الحدث او باحده الصلوة نظير غسل الثوب مرتين في ازالة الخبث فالواجب حقيقة
 هو الطهر وليس مركبا من اجزاء وان قاعدة الميسور لا يجرى في ذلك لاجزاء وانما هي
 جارية في ذي الجزئيات لان التكليف في الاول انما تعلق بغسل المجموع من حيث
 المجموع ويدفع الاول ان عموم القاعدة لهذا المقام يكشف عن حصول الطهر بالاجزاء
 الممكنة ثم لو علم من الخارج عدم حصوله كما في مثل الفصل مرتين فلا تجزئ القاعدة
 فيه الا ان يمنع من استفادة حصول الطهر في الفرع المزبور ومن القاعدة المزبورة
 وضعفه ظاهرا لثاني يمنع كون قيد حيثية المجموع مأخوذا في موضوع المكلف به
 مع ان قضية الملاقاة الدليل المبيث له قاضية بخلافه مضافا الى خصوص جملة

من الاخبار ومنها خبره فاعتر من الصادق ع قال سئلته عن الاقطع قال يغسل ما
 قطع منه وصنعها الصبيح عن رفاعه من ابيساده ع قال سئلته عن الاقطع
 اليد والرجل كيف يتوضأ قال يغسل ذلك المكان الذي قطع منه وفوقه على
 الاستدلال جاتين الرايتين بالاجال الواقع فيها لمجواز ان يكون الموضع الذي قطع
 الذي قطع من المرفق ويكون امره ع يغسل محل القطع خصوصاً في الرواية الثانية
 بل لا يبعد ادعاء ظهورها في الامر بغسل محل القطع فقط ع اما ان يحمل على القطع من
 دون المرفق او منه او اقليم منها وعلى التقادير لا يجوز في المطلوب وانت خبر
 بضغفه سيما بعد فهم الاصحاب فالمراد بالاخبار انه يغسل ذلك فما فوقه الى محل
 الفرض ومثله في التعبير غير عزي وصنعها الحسن عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر
 قال سئلته عن الاقطع اليد والرجل قال يغسلها واما في المسئلة الثانية فلا اشكا
 في سقوط الغسل لسقوط الفرض بسقوط محلّه ولا دليل على البدلية والاشباع
 على ما حكى من المنتهى والردوع وغيرها وعلى الاشكا في بعضهم صحيحة على بن
 جعفر عن اخيه موسى ع عن رجل قطعت يده من المرفق كيف يتوضأ قال يغسل
 ما بقى من عضده حيث قال اذا كان اقطع من المرفق غسل ما بقى من عضده ليس
 نصاً في مخالفة الاصحاب اذ كلامه مطابق لمقتضى الرواية ومضاهيها ان المراد بما بقى
 من العضد هو راس العضد الذي كان يغسل قبل القطع وانما اطلق لفظ العضد
 عليه مجاز الوجود القرينة والاشباع على عدم وجوب غسل جميع العضد في حال
 كما هو ظاهر من عموم لفظة ما بقى يحمل قوله قطعت من المرفق على ارادة المفصل
 وح فيكون الرواية دالة على حكم الفرض الثالث الا في ذكره ثم لو كانت البداية
 داخلية في القطع كان حكم الرواية حكم الروايات الامة يغسل ما فوق المرفق
 باطلاً فها يحمل على التدب ولا يبعد القول باستصحاب غسل ما بقى من العضد
 لفتوى بعض الفقهاء بذلك ولا تلاق الاخبار السابقة لمحلها على مطلق الطلب
 فيجب في مقام الوجوب والتدب في مقام التدب واما في المسئلة الثالثة فيجب غسل
 راس العضد امالة على الاقوى لما مر من ان المرفق هو العظام المتداخلة فاذا
 ذهب احدهما وجب غسل الاخر لما مر من اكدلة في الفرض الاول ولجميع رفاعه
 ومحمد بن مسلم عن الصادق ع عن الاقطع اليد والرجل كيف يتوضأ قال يغسل
 ذلك المكان الذي قطع منه وعلى القول بوجوبه من باب المعتدلة لا يجب غسله

وما يقال من عدم وجوب الغسل في طرف العضد بناء على كون المرفق هو المخطط المحيط بالعضد
بين الذراع والعضد لانه عند انقصال اليد يرتفع المرفق فيرتفع ذلك المخطط فيرتفع بان
ارتفاع الحكم الذي كان متعلقا بغير حال وجوده فيستعصب بالحكم الاول بالنسبة الى
ما بقي من العضد وذهب بعضهم فيما حكوا عنه الى عدم وجوب غسل ما بقي من العضد
بقوات المأمورية وقوات حكم الجزء بقوات حكم الكل ولبطالان الاستصحاب بتقدير
الموضوع وظهور رواية علي بن جعفر عليه السلام في وجوب غسل تمام العضد بحمل
على الندب وحمله على الندب على طرف العضد مجاز وليس باولى من التخيير بارادة
الندب والكل ضيف كما تقدم وفي وجوب غسل سطح عظم العضد لانه الواصل بينه
وبين سطح الذراع به او عدم وجوبه والاكتفاء بغسل الخط اللائذله هو المأمور
بغسله حال الاتصال دون السطوح المتلاقية وجهان احوطهما الاول مقطوع
اليدين يقتصر على غسل الوجه لما مر من مسئلته لو كان له ذراعان في يده او اثنا
اربع او ثمانية او لم تات او غير ذلك فاما ان يكون المذكورات او احدها تحت المرفق او فوق
او في نفس المرفق اما في الاول فالواجب عليه غسل الجميع مطلقا سواء تميزت ام
لمصدق اسم اليد على المجموع عرفا وللامر بالغسل من المرفق الى رؤس الاصابع لم
يستثن شيئا ولانه من جملة اجزاء ما يجب غسله او كما يجزى فاشبهه لثلول وكافة
بدل عن الحمل الناتب فيه وكان ما علاه حلد بحمل الفرض للاختياط في مقام
شغل الامة بالصلاة وللإجماع المحكوم من وضوء ولف والندبة وظهور الاتفاق
عليه واما في الثاني فلا يجب غسله قطعا لاصالة البرائة والاجماع المحققة للنقل
وللاطلاقات الواردة في الموضوع فانها قاضية بمحصول الامتناع بالاحتياط
بالكيفية الواردة ولا فرق في ذلك بين كونها محاذية للحمل الفرض وعدمها هو الحكم
عن بعضهم واما في الثالث فالاقوى وجوب غسلها مع المرفق اصالته بها على المختار
من وجوب غسل المرفق اصالته وتبعاء بناء على القول بوجوب غسله تبعاء فروع
الاول ان الظاهر وجوب غسلها كان في محل الفرض وان كان متديا على غير
او طال حتى زاد على الحمل **الثاني** الجلدة المكشوفة يجب غسلها مع الحمل المكشوف
منه اذ لم توضع على ما كشفت منه والا ففى كفاية غسلها بعد وضعها او وجوب
غسلها معا وجهان اظهرهما الاول وان كان الاحوط هو الثاني سيما فيما لا يرجي
التامها واذا انفصلت جلدة من محل الفرض حتى تدلت في غير محل الفرض فلا يجب

غسلها هذا اذا انكشطت في محل الفرض وان انكشطت من اعلاء حتى نزلت الى محل
 الفرض فالاقوى وجوب غسلها ودخل في محل الفرض وغسل موضعها دون ما خرج
 عنه والاهوط غسل الكل **الثالث** لو كانت له بيد زائدة فان كانت في المرفق او
 تحتها وجب غسلها كما مر بيانه وان كانت فوقه فاما ان تكون مشتبهة بالصليب
 او متميزة عنها وعلى الاول فان كان الاشتباه اصليا وجب غسلها بقصد الوجوب
 الاصلي بها واذا كان عرضيا بان علم الاصلية ثم اشتبهت فيغسلان من باب
 المقدمة كما هو المحكوم من الروض وفي صورة اشتباه الاصل والابتداء بان
 احتمل كونها في اصل الخلقة اصليتين فالظاهر وجوب غسلها مع المرفق احتيا
 من دون ملاحظة كونه من باب المقدمة لشموله لا مريض بل لا يبدى لموضع
 البحث حقيقة والاحتياط الواجب من باب المقدمة وان تركها يؤدى الى ترك
 غسل اليد وغسل احدهما معينا ترجيح من غير ترجيح فتم واما لو كانت متميزة عن
 الاصلية ففي وجوب غسلها قولان اشهرهما على عدم وهو الاقوى للاتصال بعد
 انصرف الاطلاق ما دل على وجوب غسل اليد في المتعارف المعهود الانه يغسلها
 لشبهة دخولها تحت عموم وايديكم بناء على فهم العموم من الجمع المضاف ون العهد
 والقول بوجوب غسلها مع الاطلاق الامة والنصوص بغسل اليد الشاملة لموضع
 البحث لصدق اسم اليد عليه وصحة تخصيصها الى الزائدة والاصلية والمعاصرة
 بما تحت المرفق والجواب بان الاطلاق منصوف الى المتبادر للمعارف ليس في الاصلية
 وصحة التفسير هنا انما هو باعتبار الصورة والمشاكل الظاهرية لا باعتبار الافراد
 المتعارفة والحكم بوجوب غسلها اذا كانت دون المرفق انما هو من جهة كونها
 كالجو من المحل ولظهور قيام الاجماع عليه فلا يقاس به موضع البحث وفصل
 بعضهم في الزاوية بين ما يكون لها مرفق فيجب غسلها لما ذكرناه وبين ما لا يكون
 لها كذلك فلا يجب قطعان وجوب اليد الى المرافق وحيث لا مرفق لا يجب الغسل
 ويرد عليه باستزاده عدم وجوب غسل اليد الواحدة اذا لم يكن لها مرفق
 ان ما دل على وجوب غسل اليد يكون شاملا له كلك يكون شاملا لموضع البحث
 ويحتمل الفرق بين خلوها عن المرفق فيجب الغسل مقدمه وبين خلوا احدهما
 عنه فلا يجب لمصولا لغسل اليد الى المرفق وصدق الامتثال اذا اشتبهت
 بالاصلية فيجب غسلها فتم **الرابع** لو كان اليد خالية عن المرفق فلا يجب غسلها

من العبد للاحتياط الواجب في مقام الشغل بالعبادة ولا تلاق ما دل على وجوب
فصل اليد ولا يجزى تصورات الاطلاق الى لفرد المتبادر للتعارف في جميع غير المتعارف
اليه وجهان اظهرهما الثاني **الخاص** يجرى الفصل للمسئول على ان يتوقع
بامر اليد او بغيره من صلب او من غير قليل وكثير سواء في الفصل بالادخال
او الاخراج او التحريك او الجرمان ولا يكتفى بالكون ويجوز الفصل نافي لا من اعلى الى
اسفل ومن مساوي الى مساوي ولا يجوز منكوسا للاحتياط وما دل على لزوم
المهدة بالاطل والموضوات البياضية ويحتمل القول بوجوب امر اليد للحكاية وضو
رسول الله ﷺ ولانه المهود من الفصل وهو جيد **ثم السائل** في الحاجة الى
او الاطلاع الى معين وجب تحصيله ولو باجرة وان زادت من المثل مع القدرة على
الامسح كما استقر به في الذكرى لوجوب المقدمة ويمكن منع وجوب الزايد من
اجرة المثل للضرر ولو قدر ان امكن التيمم وجب عليه ولا خوف عند الظهور
مسئلة من فرض الوضوء مع الراس كما يا وسنة واجماع بين المسلمين وقد
اختلف اصحابنا في اقل ما يجزى من المسح على اقول خمسة **احدها** الاكتفاء باليمين
وهو المشهور بين اصحابنا وعن جماعة نسبت له الى مذهب الاصحاب وفي المدارك
انه المشهور بين الاصحاب وفي المختلف ان المشهور بين علمائنا الاكتفاء في مسح
الرأس الرجلين باصبع واحدة والمراد بالسمى هو اجزاء جزء من الاصبع على الوجه
المسوح بحيث يصدق اسم المسح فلا يكفي مجرد وضعه عليه **ثانيها** ان مقدار
اصبع واحدة واختاره جماعة من الاصحاب ولعل تخصيص الاصبع في كلامهم
مبنى على الغالب من مسح المكلف وتحصيل سماءه بالاصبع واحده يكون ظاهر
الخلاف ايضا لانه قال ويجزى مقدارا اصبع واحدة واستدل عليه باجماع
الفرقة ويحتمل ان يراد به عرضة كما هو المتبادر من هذا التقدير **ثالثها** ان مقدار
ثلث اصابع مفهومة اختيارا او مقدارا اصبع اضطرارا لخوف البرء من كشف الرأس هو
الحكمي بعضهم **رابعا** انه مقدار ثلث اصابع للمرأة ومقدار اصبع للرجل وهو
الحكمي بعضهم **خامسا** انه مقدار ثلث اصابع مضمومة مطلقة وهو الحكمي
عن السيد في مسائل الخلاف والشيخ في بعض كتبه والاقوى هو الاول للاصل
المقتضد بالشهرة العظيمة والاجماع الحكمي من التبيين ومجمع البيان وكذا العرفان
والمشرق وغيرها ولا تلاق قوله نعم وامسحوا برؤوسكم مع تفسيرها بالصحيح ان المراد

بها من لراس، لكان الياء مع تقييد مع الرجلين يكونه الى الكبير في علم تقييد
 مع الراس بشئ قريبة على ذلك بل لا يعبد القول بصدق المسح على الراس مع الاكتفاء
 بالمسح ولو مع قطع النظر عن اداة التبييض من الياء في الآية كما في قولك ضربت
 زيدا مع وقوع الضرب على بعض اعضاء وهذا من باب التوسع في استعمال لفظ المسح
 والضرب وهذا الاستعمال حقيقى قد تروى ما ينقل عن سيدويه من انكار كون
 الياء للتبييض لا يلتفت المير لانه شهادة على النفي وعدم حصول الوثوق من
 نقله ولا فادخلت على المتعدي بنفسه فلا بد منها من فائدة وانما للتبييض
 كما قالوه ولانه معارض بما عن الاصمعي من احواله على محبتها له وعن كثير من النحاة
 كابي على الفارسي وابن كيسان وابن مالك وجميع الكوفيين وجعلوا الياء في قوله ثم
 حينما شرب بها عباد الله للتبييض ولا ريب في ان المثلث مقدم على النافى والنحن
 العميم على محبتها له ويؤيده محبتها في الشعر غير هذا المعنى كقول الشاعر شرب
 ثجا البحر ثم فرغت وبخوه قوله شرب التزييف بهر دم ماء الحشرج كما يرشد اليه ايضا
 الصحاح المستفيضة صحتها صحيحة ذوارة عن الباقين قال قلت له لا تخبرني من
 اين علمت وقلت ان المسح ببعض الراس بعض القدم ففعلك ثم قال يا ذوارة قاله
 رسول الله ثم نزل به الكتاب من الله لان الله عز وجل يقول وجهكم فعملنا
 ان الوجه كله ينبغي ان يمسح ثم قال وايدىكم الى المرافق ثم فصل بين الكلامين فقفا
 وامسحوا برؤوسكم فعملنا حين قال برؤوسكم ان المسح على بعضها ومنها الى اطراف
 الاصابع فقد اجزءك على الاكتفاء بالمسح ايضا اطلاق كثير من الاخبار الامرة
 بالمسح على مقدم الراس مع خواهره من الموضوعات البيانية وقول يعقوب في
 خبر ذوارة وبكير بن اعين فاذا صحت بشئ من راسك او بشئ من
 قدميك ما بين كميك الى اطراف الاصابع فقد اجزءك فان
 هذه الرواية ظاهرة بل صريحة في جواز الاكتفاء بالمسح بمجرد
 المسح يعضدها الشهرة المحققة والمنقولة والاجامات المنقولة على
 الاكتفاء باصبع واحدة فانها ظاهرة في اداة الاكتفاء بذلك
 في الماسح والمسوح وفي ان الاصبع مثال لتحصيل المسح وكذا الروايات
 الدالة على الاكتفاء بقدر ما يدخل الاصبع تحت العمامة
 والاجامات المنقولة على كناية المسح ايضا دالة على ذلك

جهة القول الثاني الاجماع كما من الفقيه والفتية وخبر جاد فيمن يتوضأ ويطيع العامة
 بقدر ما يدرخل أصبعه فيمسح على مقدم راسه ونحوه غير وفي رواية أخرى عن
 الرجل يمسح راسه من خلفه وعليه عمامة بأصبعه اليمنى ذلك قال نعم والجواب
 عن الاجماع بأنه موهون بمصير المعظم على خلافه وبأنه معارض بمثله كما عرفت
 وبأنه لا يتجاوز لما قد مناه من الأدلة وعن خبر جاد بضعفه بأعراض المشهور عنه
 وضعف القائل به فان جملة من القائلين بوجوبه لا يصح أرادوا به الإجزاء بمسحه
 ولو بمصوّل المسح لا ببيان القدر كما صرحوا كما أنه لا يبعد حمل لفظ الأصبع في الحديث
 على الذكور من باب المثال لا التخييل مضافاً إلى عدم مقارنته مع ما عرفت من
 الأدلة المتضمنة بالشهرة العظيمة والاجماع المتقولة وعن الرواية الأخيرة
 بأنها قاصرة سنداً وبأنها تدل على جواز الاكتفاء بالأصبع ولا تدل على تعيينه
 ووجوبه وح فالأقرب حملها على الاستصحاب لكن القول المزبور مع بعده الخطأ وقد
 يستدل للقول الثالث بالجمع بين ما دل على الأصبع والثالث من الأخبار بمحمل
 الأول على الاضطرار كما قد يشهد به بعض الأخبار الواردة فيه والثاني على
 الاختيار والجواب ان الجمع يحتاج إلى الشاهد والتكافؤ وهما مفقودان في
 هذا المقام واما جهة القول الرابع فسيأتي بها فما يدر عليها جهة القول
 الخامس صحيحة زارة قال قال أبو جعفر ع يجوز لها من مسح الرأس ان تمسح مقدمة
 قدر ثلث أصابع ولا تكفي خمارها وهي معتبرة معمولة لها واجيب عنه بأنها أقل
 من المدعى لشعاره باختصاصه بالمرءة كما هو مذهب كاسكا في ويورد عليه
 بضعف لقائله بالفصل فلا عبرة به والجواب أنها غير صحيحة الدلالة لاحتمال كون
 المراد منه بيان احداً فرد القدر الواجب والجزاء من القدر والمندوب
 لا الواجب بل لا يبعد ظهوره فيه بملاحظة ما في رواية معمر بن عمر ع أبي جعفر
 أنه قال يجوز في المسح على الرأس موضع ثلث أصابع وكان الرجل فان علم التفصيل
 في ذلك بين الرأس الرجل مع استصحابه في الرجل اجماعاً كما نقل فريضة واضحة على
 كون الاجزاء بالنسبة إلى الرأس كمن مع ما قيل من ان هذا القول هو مذهب
 أبي حنيفة فتكون الرواية وأدلة مورد التقية وان كان الأولى حملها على
 الاستصحاب كما صنعه جماعة من الاصحاب مضافاً إلى حاله لا يصلح للمعارضه مع
 الأدلة المتقدمة والاطلاقات المحكمة القوية بفتوى المشهور والاجماع المنقول

فالاذا لم يحاط طرحتها وحملها على ما ذكرناه فروع **الاول** انه يستحب مقدار ثلث اصابع مضمومة في المسح كما صرح به جميع من اصحابه وروى جماعة باستقبال ذلك عرضا والظاهر ان المراد من المستحب مقدار عرض ثلث اصابع لانه المتبادر من التقدير بثلث اصابع ويظهر من بعض ان المراد استقبال هذا المقدار في عرض الراس والظاهر انه لا فرق في الحكم بالاستقبال بين ان يكون عرض ثلث بالانسيبة الى عرض الراس وطوله او الطول مع العرض بالانسيبة الى عرض الراس وطوله فالانسيبة الى عرض الراس باطلا فمما شاملة للجميع وان كان الاظهر او اذ العرض لا اصابع لانه المعروف من التقدير بذلك وهل يستحب ان يكون المسح بالثلث او لا فالحكم عن ظاهر عبارة الصدوق ومن المحلى الاول بل قد يدعى انه المنساق من الروايات وكلام بعض اصحابه مع انه هو المتعارف في الاستعمال فتم الثالث ان ظاهر عبارة المشهور انما هو عدم الفرق في ذلك الواجب المستحب بين الرجل والمرأة خلافا للحكم عن بعض القداماء كالصدوق والمفيد غيرهما حيث ذكرنا ان المروءة اذا قوضت الوقت قناعها وصمت موضع المسح في صلوة الصبح او المغرب ويحرم في غيرها من الصلوة ان تدخل اصابعها من تحتها من قبل ان تلقيه وتمسح به ما تناله من محل المسح ولو قد راى غلظة ولعل مستنده قول ابي عبد الله لا تمسح المروءة بالرأس كما يمسح الرجال انما المروءة اذا أصبحت مسحة على نفسها وقضعت الخمار عنها فاذا كان الظاهر والعصر والمغرب والعشاء قسم بناصيتها ولقصو الرواية عن افادة الوجوب من وجوه كثيرة كانت محمولة على الاستقبال **الثالث** ان الزائد على القدر المستحب الواجب هل هو على الاباحة او الكراهة او التحريم وجوه او اقوال اظهرها انه محرم من جهة استلزامه التشريع وقال بعض اصحاب بعدم الحرمة في مسح الزائد الذي لم يخرج به عن مستحق البعضية مع كونه من المقدم او الناصية والفرض خلوه من قصد التشريعية لمكان الامر بمسح المقدم والناصية نظر الى انه احد افراد الواجب هو ضعيف ضرورة ان قصد القرينة في القدر الزائد مستلزم للتشريع المحرم والظاهر انه لا فرق في ذلك بين كون ذلك من مقدم الراس او مسح بعض المقدم بعضا من غيره نعم في الحكم بالحرمة مع انقضاء قصد التشريع في جميع المسح او في القدر الزائد اشكال ولا ظني انه لا يبطل الوضوء بذلك وان قصد في ابتداء التيمم بحيث نفى القرينة بوضوء هكذا مسحه واما الوضوء بجميع راسه فان قصد الامتنال ببعض المأمور به شرعا فلا اشكال في الصحة وعدم الحرمة وقيل بجهلته

في ان الزائد على القدر الواجب
او المستحب على كل حال لا يباح
او لا يكره او لا يحرم

ولم تلق على مستند له ولعله من جهة التشبه بالعمامة وان قصد الاحتياط بالمجموع
 فلا اشكال في الحرمة وما في الخلاف من الاجماع على بدعته منزل عليه وهل يجمع الموضوع
 مع اول وجهان اقربهما الاول لصدق تحقق البعض مع الجميع واصل الامر بايجاب مسح
 البعض انما هو في مقام قوهم وجوب الجميع فلا يفيد سوى الاجزاء بل انهم يحكم بحرمة
 الزائد من جهة التشريع ويحتل الطلوان لعدم صدق امتثال مسح البعض لما مورد به
 في الشريعة ويمكن الفرق بين ما لو قصد في ابتداء النية بحيث قوى لفظة بوضوء
 هكذا صحه فيبطل وبين ما لو قصد في الانشاء فيصح وهو ضعيف لكونه مسحا واحدا
 عما فلا يجمع فيه نية الواجب والحرم هذا كله فيما لو مسح الجميع ما لما عاذا اما الجاهل
 القاصر والمقتصر والناسي والتساهي والغافل فان قوى لامتنال البعض مع المجموع فلا
 اشكال في الصحة وان قواه بالمجموع فهو كمن ترك المسح من اصله مع احتمال الاجزاء في
 خصوص الغافل والجاهل المحدود ونظر الى خصوص البعض ضمن الكل **السابع**
 لا يجب في المسح تحديد مقداره بل يجوز الاتيان بما يعلم معه بتحقيق الماهية كما انه لا
 يجب تمييز البعض الواجب من البعض المندوب في المسح ولو توفى بالمجموع الوجوب او
 بالعكس صح هذا كان اوسهوا وكذا الوضوء بالوجوب البعض المندوب وبالذات البعض
 الواجب لان النية ح وقت لا غية الا اذا اذنت نية الخلاف الى انتفاء التقرب بالعل
 فيبطل وهل له ان يتولى المندوب او لا ثم ياتي بالواجب الظاهر ذلك ويحتمل المنع لان
 هذا المندوب مترتب على فعل الواجب فلا يقع قبله **الخامس** يشترط في المسح قوه
 بالاصبع بل يتميز بهينه وبين المسح بالكتف كما هو الظاهر من فتاوى الفقهاء لاطلاق
 الآية الشريفة والخلق كثير من الوضوءات البيانية وغيرها من الاخبار الا انهم يجمع
 الراس الشاملة باطلاقها للمقامين وفي بعضها ترك الاستفصال المفيد للعموم وما
 في خبر جاد فيمن يتوضأ وعليه العمامة بقدر ما يدخل اصبعه فيمسح على مقدم راسه
 ليس نصا في وجوب المسح بالاصبع ولا ظاهرا فيه بل هو محمول على وجوب المسح بالاصبع
 او بالمسح وذكر الاصبع فيه انما هو من باب المثال كما يشهد به **العرف السادس**
 يجب مسح الراس بالكتف او بالاصبع لقاعدة الشغل في العبادة ولتباركه من كل امر
 الواقع في الوضوءات المروية عن النبي والائمة ع فيجب اتباعه ولا نة الواقعة الوضوء
 الذي لا يقبل الله الصلوة الا به ولا نة المعهود بين الشيعة خلفا من سلف و
 للاخبار والمتضمنة لادخال الاصبع تحت العمامة فلا يمكن التمسك باطلاقات المسح

في جواز ايقاعه بغير الكف لما مر من ان المخلقات مجلة او كالمجلة ثم العيب
ان من قطع كفه او كان في اصل الخلقة كذلك او لم يتمكن من المسع بالكف سمع بالذراع
لاستصحاب بقاء الحديث وقاعدة الاحتياط ولأنه اقرب الجاهات الى الحقيقة المتقدمة
فيتعين بناء على شمول الخطايات لجميع المكلفين على جميع الاحوال وربما استدلك ذلك
ايضا بعموم كالايسقط وما لا يدرك وهو ضعيف ضرورة عدم دلالتها على بديلية
ذلك للمسع بالكف **الشامس** يجب لمس بياطن الكفين فلا يجوز للمسع بالظاهر
لأنه المتبادر المتعارف من المسع بها والموضوات البياضية ولو كان للمسع بالباطن
متعددا والموضع وغيره يمكن الاجتزاع بالمسع بالظاهر لا طلاق الامر بالمسع بالوضوء
ايما بالمسع بالباطن مشروط بالتكبر منه فيبقى المطلق على حاله وقاعدة الميسر
وقاعدة الشغل بالوضوء وغاياته المشروطة به والاستصحاب حسنه ذهب
جميع من الاصحاب الى اختصاص مسع الراس بمقتضاه ونقل عليه الاجماع خلافا لما عا
حيث ذهبوا الى جواز مسحه مذهبنا ونقل انه المشهور وان غيره شاذ والاقوى
الاول فلا يجوز المسع بوسط الراس وخلقه او احد جانبيه للاصل لاجماع المتقوال
وخصوصا لمحتبة المستفيضة **منها** صححة محمد بن مسلم عن الصادق ع انه ذكر
المسع فقال مسع على مقدم راسك الحديث **ومنها** صححة الاخرى عنه ع قال
مسع الراس على مقدمه **ومنها** روايتان في مسع الراس على مقدمه في مسع
الاجتزاع بالمسح **ومنها** الاخبار المتضمنة لوصف وضوء رسول الله ع وانه
مسح ناصيته ولأنه المتيقن من فعل النبي والائمة عليهم السلام والمعلوم من
السيرة وللقول الثاني الاطلاقات الامة بالمسح كتابا وسنة واطلاقات الامر
بمسح الرأس بعض اخبار الوضوات البياضية ويؤيد صححة الحسين بن ابي العلاء
عن الصادق ع انه قال مسع الراس على مقدمه ومؤخره والاطلاقات مقيدة بما
مر مع ما قيل من ان الاستدلال بها على خصوص الكيفيات من المجلات للاجماع
على عدم ارادة الاطلاق منها فتدبروا المحكى من الاطلاقات الفعلية مالا اطلاقا
فيه والمحكاية لا يفيد اطلاقا لانها من حكايات الافعال ولورود البيان
والتقيد لها في بعض الوضوات البياضية وفيما مر من الاخبار واجيب عن الصححة
بأنها متروكة بالاجماع كما في جملة من الكتب محمولة على التقية كما في بعضها وهل المراد
بالقديم ما يقابل المؤخر او يختص بالناصية قولان المشهور هو الاول ويدل عليه

في علم جواز المسح
بغير الكف

الاطلاقات المتقدمة والاحوط الثاني لبعض الاخبار المتضمنة لوصف وضو
رسول الله ﷺ وانه مع ناصيته وظاهر صحبة زارة وتمسح ببلية بيناك ناصيتك
فان المستفاد منها تعيين خصوص ما بين التزمتين المفسر به الناصية وان
كان الاقوى هو الاول لانها بما فسرت بطلق شعر مقدم الراس ايضا وعن
مصباح المنير ما بين الاثير انها مقدم الراس في الرياض يجوز دعوى الاجماع
على انها عبارة عما يقابل المؤخر وعن جماعة من اهل اللغة انها خصوص القصاص
الذي اخر منابت الشعر فلا يصلح هذه الصيغة لتقيد الاخبار المطلقة في التقيد
المقتضى بالشهرة مضافا الى ان تقديم المقيد انما يستقيم مع قوة دلالة اما
مع اضعفيتها من المطلق فيرجع الى الموضع وهو هنا في جانب الاطلاقات فيقول
المقيد الى الاستصحاب **مسئله** يجوز المسح على الشعر المختص بالمقدم وعلى
البشرة ويدل عليه فتوى الاصحاب والاجاعات المنقولة والسيرة المستمرة
القطعية والنصوص المستفيضة المتقدمة في مسئلة اختصاص المسح بالمقدم
كصحبة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ﷺ مع الراس على مقدمه وحسنه زارة
عن الباقر ﷺ حيث قال فيها وتمسح ببلية بيناك ناصيتك فان اطلاقها شامل للشعر
والبشرة بل الفرد الغالب هو الشعر وكذا غيره من الاطلاقات الدالة على المسح على
الناصية والمقدم وشبه ذلك فروع **الاول** الظاهر من فتاوى الاصحاب اخبار
الباب انما هو عدم الفرق في ذلك بين الشعر المتأخر للبشرة وغيره بل انما يجب الاول
مع ظاهر الشعر وفي الثاني مع ما يجز عليه اليد **الثاني** لو خرج الشعر بعده عن
حده المتعارف فالظاهر انه لا يجزى مع ظاهره عن البشرة وكذلك شعر غير المقدم
وان كان موضوعا عليه كما يستفاد من كلام جماعة من الاصحاب للاصل وعدم انصراف
اطلاق الاخبار وكلمات الاصحاب اليه **الثالث** لو رد شعر المقدم الى فوق
فمسح على باطن الشعر فالاقوى لقطة والاحوط ارجاعه ومسح ظاهره وهل يجزى
مسح على باطن الشعر من ظاهره اذا كان في محله لاطلاق المسح على الناصية والمقدم و
شبه ذلك او يتعين عليه مسح الظاهر لانصراف الاطلاقات اليه وللاصح مع انه
القدر المتيقن من الامتنال ولا في الاصل في الوجوب التبيين وجهان اخرهما الشا
الرابع لو ركب شعر المقدم بعضا على بعض فالاقوى عدم لزوم تسميته وارجاع
كل الى محله **الخامس** لو مسح على ظاهر الشعر الواقع من الناصية الى الجهة لرمح

في جوار المسح على
المقدم المختص به

عامة المباحث
على الحائل

المتأخرين لو منع على شمر المقدم ثم حلقه لم يبطل وضوئه لأن الأمر الشرعي يقتضي
الاجزاء المتأخر لا يبرئ المسح على حائل كالعامة والمقتعة ولو كان خفيفا اجماعا
محققا ومنقولاً لأنه مأمور بالمسح على الرأس هو انما يصدق على البشرة وشعرها دون
غيرها فإورد في صحاح الاخبار ومن جواز المسح على الخنا متروك لمعارضته الاجماع وجميع
عمومات الأدلة ومجمل على الضرورة او على التقية او على ارادة اللون من الخنا والحفيف
الغير المانع من صدق المسح على البشرة ولو وصلت منه وطوبة للمسح لم يمنع ايها
لعدم صدق المسح عليه عرفاً ولو كان الحائل خفيفاً بحيث يصدق البشرة عليه عرفاً
جاز المسح عليه ولا تجب ازالته للاطلاقات ولليرة سواء وصلت وطوبة الى تحت
المسح او لا ولو شك في عروضا الحائل وزواله بعد تحققه بدني فيها على مقتضى
الاستصحاب سواء كان الشك في عروضا القادح او في قلع العارض مع اقتضا الحائل
المتأخره يجب الاحتياط ويجوز المسح على الحائل للضرورة او تقية كما نص عليه جماعة من أصحابنا
تمسكاً بالعمومات الدالة على عدم سقوط الميسور بالمسح ورواية العلاقات قلت
لا يبطل الله ما عثرت فانقطع ظفري فجعلت على اصبعي مرارة فكيف اصنع بالوضوء فقلت
يعرف هذا واشباهه من كتاب الله ما جعل عليكم في الدين من حرج وبمفهوم قوله نعم
فلم تجد ما ماء فتيقنوا فانه يجوز ما يدل على عدم جواز التيمم في محل الغرض فيجب المسح على
العامة وروما يدل على ذلك ايضا باطلاقات المسح بعد سقوط القيد بالضرورة
ولو زال العذر فلا يجب عليه القضاء وفي وجوب الاعادة عليه حاشكال والا قرب
العدم وكذا يشترط ان لا يكون على الماسح حائل يجوز له من مباشرة البشرة للاجماع و
ظاهر الخطاب ولو مسح على الحائل سهواً او نسياناً لم يمنع على الاظهر وكذا لو كان جاهلاً
بالموضوع او بالحكم فامراً كان او مقتضياً ولو مسح عليه بزعم كونه في مقام الضرورة
من ضرراً ونحوه ثم انكشف خلافه بعد الوضوء فالاقرب لاجزاء مسئلتهم يجب
بتداوة الموضوع لا يجوز استيناف ما جديده والظاهر انه ما استقر عليه مذهب
الاصحاب بعد ابن الجنيد ويدل عليه الاصل والاحتياط والشك في الاطلاقات
والاجماع بعد ابن الجنيد كما في جملة من الكتب والاخبار الواردة في وصف وضوء
النبي كحسنة زارة براهيم ومسح مقدم راسه وظفر قدميه ببله يساره و
بقية بله يمينه قال وقال ابو جعفر ان الله وتريحت الوتر فقد يميزك من الوضوء
ثلث غرغرات واحدة للوجر واثنان للذراعين ومسح ببله يمينك وناصيتك وما بقية

من سبلة يمينك ظهر قدمك اليمنى وتمسح ببلية يسارك ظهر قدمك اليسرى وفى
حسنه زيادة واحيدة بكبر ابراهيم بن هاشم ايضا ثم مسح راسه وقدميه ببل كنه
لم يحدك لها ما وجد يد وفى خبر كبير ثم مسح بفضله يديه راسه ورجليه وخبر
محمد بن مسلم ثم مسح راسه ورجليه بما بقى في يديه وفى خبر زيادة ثم مسح ببلية باقية
في يديه راسه ورجليه الى غير ذلك من الاخبار وما يقال بان من الجائز ان يكون
المسح ببقية الندوة لكونه احدا فى الكل لاثنين في نفسه فمد فوج بان الاصل
في الواجب سيما ما كان مستقادا من الخطاب للفظ ان يكون عينيا مضافا الى قوله
في خبر زيادة وتمسح ببلية يمينك ناصيتك لظهورها في المروكان الاصل وجب التمسح
به الا ما خرج وتوضيح ذلك ان الاصل في الخصوصيات الوجودية هو الوجود في
العدمية عدم المشرعية الا ما خرج بالدليل والاستصحاب الا ما ثبت بالدليل او
بمجرد عدم المرجحية او يفصل بين الخصوصيات وجوه اقربها الاول ويدل عليه
وجوه الاول انه فعل صادر عن النبي ^ص فيجب لنا تتبعه لانه من الاتباع المأمور
به في الكتاب والسنة ولا مستفاضة نقل الاجماع على الرجوع في الاحكام المضافة
والاثبات الاسوة المحسنة لمن كان يرجوا الله واليوم الآخر مقتضى ان لا جاء الله
واليوم الآخر من غير المتساوي به وفيه تعديد على تركه ويورد عليه بانه لا اشكال
في عدم وجوب الاتباع فيما لا يوجب من الحركات والسكنات فكيف يحكم بموئده ثم
يخص بأقل من قليل منها ويمكن دفعه بانصرافنا الى الاحكام الشرعية دون
الخصوصيات العادية فتم **الشأن** ان الوضوء من المهيئات المفعولة بالنية على التوفيق
والوارد انما هو الكيفية المخصوصة فيبطل اخذها اقتصارا على القدر المتيقن في الخروج
عن قاعدة الاشتغال واستصحاب بقاء التكليف بالوضوء وغاياته ويورد عليه
بانه لا اجمال في اية الوضوء ولا في جملة من الاخبار المشتملة لبيان كيفية فعله
الاطلاقات قاضية بصحة ما يوافقها واحتمال اشتراط امر زائد فيها مدفوع ^{بالنقل}
عدم القيد ولا ينافي في ذلك كون الوضوء اسما للصحيح لعدم كونه مانعا من التمسك
بالاطلاقات كما انه لا ينافي في ذلك الاجزاء والشرائط المقررة له كما هو الحال في سائر
الاطلاقات **الثالث** ان الاخبار المتقدمة انما وردت في مقام بيان كيفية
الوضوء فتكون ظاهرة في تعيينها فيقيد بها الاطلاقات الواردة في الكتاب السنة
مع انها لو كانت باقية على اطلاقها لما احتيجت الى البيان واوردها على احتمال

كون المقصود من الموضوعات البيانية تقرير الاطلاق وتأكيده ببيان الكيفية
 الصادرة عنه وان امكن ايقاع الموضوع على غير ذلك الوجه ايضا فاختيا تلك
 الكيفية اما الوجهانها او لسهولة لهما او لكونها احدا الوجه المجازة
 او من الامور الاتفاقية وثانيا سلمنا كون المقصود بيان الحمل
 فمن اين يعلم ان المقصود بيان اقل الواجب منه لا مكان اشتماله
 على بعض المستحبات الداخلة فيه وثالثا سلمنا ان المراد بيان اقل الواجب لكنه انما
 يقتضيه وجوب اصل الافعال فمن اين يعلم ان تلك الخصوصيات المستفادة من كيفية
 الاتيان بها واجبة بخصوصها لاحتمال الاتفاق وانتهاج العادة فيها وامكان التعيين
 المشرع والعقل فيها لكونها احدا افراد واجبة ويدفع الاول ان المستفاد
 منها هو بيان الموضوع المأمور به شرعا فيجب متابعتها والالم يحصل الاجزاء
 والثاني ان ظاهرها يقتضيه كون مجموع الكيفية الماثورة واجبة كما يشهد به
 ورودها في حيز البيان وعدم اشتمالها على كثير من المستحبات المقدمة على غسل
 الوجه والمقارنة للافعال مع ان حملها على ارادة كون المجموع مشتملا على الموضوع
 الواجب دون وجوب المجموع بعيد جدا والثالث ان استمرار فعلهم على عملها يمنع
 من كونها من الامور الاتفاقية كما ان ظهورها في مقام الوجوب لقاضها بالتعين
 ينفي امكان حملها على التغيير **السابع** انه روي الفريقان انه موقوف ثم قال هذا
 وضولا يقبل الله الصلوة الا به وادرد عليه اقول لا بأس بالخبر بل ودوده من طريق
 العامة وعدم ذكره في اصول اصحابنا وثانيا بان كيفية الموضوع المشار اليه بهذا
 غير منقولة فلا يدل على وجوب التمسك بها وثالثا بان لا شك في ان الموضوع الواقع
 منه مفر من افراد الموضوع المأمور به فلا يمكن القول بانه لا يقبل الله الصلوة
 وانما المراد عدم قبول الصلوة الا بمطلق الموضوع وادعا بان نفي القبول لا يستلزم
 نفي الصحة لان القبول مرتبة فوق الصحة ويورد على الاول بان ارسال الخبر
 مجبور باعتماد جماعة من اصحاب ربه عليه المفيد للوثوق المتعين في جبر السند
 وعلى الثاني بان الاخبار السابقة قد دلت على كيفية وضوئه مافيكون الخبر
 اشارة الى تلك الكيفية وبانه مافي ان في الكيفية المجمع عليها ثم اشار بقوله
 هذا اليها ثبت المطلوب والالزام عدم الاجتزاء بتلك الكيفية وهو خلاف الاجماع
 وعلى الثالث بانه ليس الفرض لاشارة الى الموضوع الشخصي الصادر منه وانما

المقصود الاشارة الى الكيفية الواقعة مع قطع النظر عن الخصوصية الغير الماخوذة
 في مهية الموضوع على الرابع بان عدم القبول ظاهرة في الرد المستلزم للبطلان كما يتجسد
 فيه العرف وقضيته تتبع الاستعمالات العربية فلا يتجمع مع موافقة الامر بمطابقة
 المامور به ويجز وتوقع استعماله في نفي الكل في جملة من المقامات من جهة قيام
 قرينة عليه لا يقتضيه بانصاؤه اليه في كل مقام اذا عرفت ذلك تبين الوجه ولا لته
 الاخبار البيانية على المدعى احتمال كون المسح ببقية الندوة من جهة احد افراد
 الكل لا التعيين في نفسه مما لا وجه له ويبدل على الحكم المذكور ايضا خصوص جملة
 من الاخبار صحتها صحيحة فدواة عن الباقر ع انه قال ان الله وتر ويجب الوتر
 فقد يجزئك من الموضوع ثلث غرابة واحدة الوجه واثنان للذراعين وتسع بيلة
 بيناك فاصيتك وما بقى من بيلة بيناك ظهر قدمك اليمنى تسع بيلة يديك ظاهري
 قدمك اليسرى فان الجملة الخبرية هنا مجنحة الامر وهو يقتضيه الجواب وصحتها
 الرضوى وفيه ان جبرئيل ع هبط على رسول الله ع بفلسطين ومعه تسع غنم
 الوجه والذراعين بكف فامسح الراشدين بالطين بفضل الندوة التي بقيت في يديك
 من وضوءك الأخيرة لك من الاخبار الواردة هذا المضمون وقصورا سايد بعضها
 مجبور بالشهرة العظيمة ونحوها جهة ابن الجنيدي ع ما حكوه عنه محمد بن خالد البغدادي
 الثقة من اصحاب الرضا ع كان الجش قال سئلت ابا الحسن ع ايمن على الرجل ان يمسخ
 قدميه بفضل راسه فقلت بما وجد يد فقال براسه نعم وموثقة اي صبي قال
 سئلت ابا عبد الله ع عن مسح الرأس فقلت امسح بما في يدي براصي قال بل تنسح
 يدك في الماء ثم تمسح وفي حكاية فعل رسول الله ع انه وضع يده في الاناء فمسح
 راسه ورجليه وفي اخر ان المتوضي اذا احضر الماء اجزاه ذلك وكذا في الاخر
 بالمسح والجواب او لا بان المستدل انما يقول بالتحير بين المسح بالبقية والاستيناف
 والمعلوم من جملة من الاخبار المذكورة وجوب الاستيناف واطلاق الامر بالمسح
 مقيدة بالاجماع المتقوله بل المحصل على عدم جواز المسح بما جديد مطلقا الا في حال
 الاضطراب كما سيأتي ان شاء الله تعالى بعد مقاومتها لما تقدم منا من الاخبار مع اكرهيتها
 وموافقتها للشهرة بالاجماع وموافقتها للذهب الخاصة ومخالفتها للذهب العامة
 الذين جعل الله الرشدة في خلافتهم واصحيت سند ما اوضحية دلالتها واعتضاها
 بالاصول ونحو ذلك من وجوه الترجيح فروع الاول لو مسح المكلف عضو من اعضائه

صحيحة
ع

المسح وعليه بل في حقنا ذلك وعدمه اقوال غلب جمع من اصحاب الاول و
 جماعة الى الثاني وعن محكي الشهيد بن والسيوري تفصيل ما لو كانت الرطوبة
 الارجسية الكاشنة في محل المسح بحيث يمنع من صدق المسح بماء الوضوء باعتبار غلبتها
 عليه فلا يجوز وبين عدمها فالحكم الاجزاء وعن المحكي عن التذكرة والنهاية والتقرير
 الموقوف في المسئلة والا قوى هو القول الثالث والظاهر انه المشهور بين الاصحاب
 لان حل كلام القائلين بالاجزاء على وجه الاطلاق بحيث يشمل صفة عدم صدق
 المسح عليه في غاية البعد ولعل الاطلاق كلامهم مبني على الغالب من عدم غلبة
 رطوبة المحل المسحوق على رطوبة الماسح بل نقول بان الاجماع منعقد على كفاية
 المسمى المذكور في تحقق المسح وعلى عدم كفايته مع انتفاء الصدق كما يستفاد من
 مجموع كلامهم وهذا واجع الى ما ذكرناه وكيف لا يفيد على الاجزاء مع صدق المسح
 عليه واطلاقات الوضوء واطلاقات المسح والاخبار الواردة في الوضوءات اليبانية
 فان الاطلاق بمعنى اصالة عدم القيد يفيد العموم الشامل لموضع البس واما
 يقال من ان الاطلاقات لا تنصرف الى محل الفرض لندوته وغلبة غيره فبيده مالا
 يخفى يدل على عدم الاجزاء مع عدم صدق المسح عليه بقاء اشتغال الذمة وقاعدة
 الاحتياط في العبادة واطلاق الامر بالمسح الدال على وجوب تحصيل المسمى والحصول
 المسح فيه بماء جديد فيشترط الجفاف مطلقا قولان اقولها الاول كما ذهب اليه
 الأكثر لاختصاص مورد الاخبار بذلك فيقتصر عليه في الخروج عن قاعدة الاحتياط
 واستصحاب الاشتغال ولو رواية زارة عن الصادق ع فان لم يكن بقي في يده
 من ندوة وضوئك شئ فخذ ما بقي منه في لمحتك فان مفهومه يقتضي عدم
 جواز الاخذ من الحبة مع عدم الجفاف ولذا لا تجلة من الاخبار على وجوب المسح
 ببلة اليد وما يظن من كلام جماعة القول بحوا ذلك مطلقا ولعله لا طلاق قول
 الصادق ع فيما رواه مالك بن اعين عن ثمن نسي مسح راسه ثم ذكر انه لم يمسح
 راسه فان كان في لمحتته بل فليأخذ منه فليمسح بموجبه الاخذ من الحبة من غير
 تقييد بجفاف اليد ويرد عليه ان الاطلاق المذكور مقتيد بما مر من الأدلة
 المعتضدة بظاهر الاصحاب والاصول ثم ان الاحوط فيما ذكرناه تقدير ندوة
 الوجه ثم مستمرس الحبة ثم سائر محال الوضوء ولو بقيت في اليد رطوبة غير كافية
 للمسح فان كان المكلف في مقام الضرورة فالظاهر جواز الاخذ بما بقى خلفه في محل

ان هذا هو
الوضوء
الذي هو
الغسل
لجميع
الاجزاء

الوضوء وان كان الاحوط الجمع بينه وبين التيمم وان لم يكن في مقام الضرورة
فالا تشبه ايضاً كذلك ولا يعتبر الخفاف فيه وان كان منصوباً عليه في الاخبار
ولكن الاحوط الاستيناف الخاص لو جف جميع محال الوضوء فلا قرب انه
يشتاق الامع الضرورة كافرط المحرقة الماء فيجوز استيناف ماء جديد لهم
ما لا يدرك كله لا يترك كله والاخبار المجوزة لذلك بجملها على الضرورة والطلاق
الامر بالمسح على جميع الاحوال عند عدم التمكن من القيد ولو دار الامر بين الماء
الجديد او ماء الوضوء المتقاطو فالاحوط تقديم ماء الوضوء ولو امكن ابقاء
جزء من اليد اليسرى ثم الصب عليه او غمره في الماء وتجميل المسح به وجب مقدماً
على الاستيناف كما نضر عليه في كشف المدارك تبعاً للروض **السادس** لا يشترط
ان يكون البلية مؤثرة في المسوح بل لو لم تؤثر فلا بأس كانص عليه بعض اصحابه كطلاق
اخبار المسح ويقتل وجوبه للاحتياط وهو ضعيف **السابع** لو جرى الماء الحاصل من
اليد على المسوح صح على الظاهر ان الغسل والمسح يجتمعان في محل واحد ويقتل البطلان
بناء على تقاريرها في الوضوء فلا يجزئ شئ منها عن الآخر وهو ضعيف الا اذا خرج حقيقة
المسح المستوح فلا يجزئ بل تجل لها رتبه معه لاستتماله على الاستيناف ولا عنه معاً
للمأمورية فيبقى في العهدة ولقول النبي لا يقبل الله صلوة احدكم حتى يضع الطهور
مواضعه فيغسل وجهه ثم يديه ثم برأسه لو فعله للتقية او للضرورة مع وضوءه
فلو زال السبب ففعل عادة اشكال ولا يجب القضاء وهل يشترط عند اجتهادها نية
المسح او لا يجب وجهان اظهرها الاجزاء لا تصول نية الاجزاء للمصح ولو نوى الغسل
ح عمداً وسهواً علماً او جاهلاً فلا قرب الاجزاء الا اذا كان مستلزماً للتشريع المانع
من حصول التقرب به وصح بعض اصحابنا بالبطلان ولعله لعدم حصول المأمورية
على وجهه او لعدم صدق المسح عليه ح مع اندراج في عنوان الغسل **تدبر الثامن**
لو كانت على الماسح رطوبة عارضية يستهلك بنداوة الموضوع ولو انعكس الحال بطل
المسح او يصدق عليه انه مسح بما جديد ولو لم يستهلك رطوبة شئ منها بالآخر
فالظاهر البطلان لعدم صدق المسح بماء الوضوء ولصدق المسح بماء جديد عليه وكان
المركب من الداخل والخارج خارج وربما يمتثل العهدة لانه يصدق عليه المسح بنداوة
الوضوء وكان المحل ما لا ينفك عن العرق غالباً فالحكم بعدم الاجزاء يستلزم المرجح المنفي
شراً وكلاهما ممنوعان **التاسع** قال في المعتمد مسج بيقية النداء وسواء كان من الغسل

المقام مع اعتضاده بجل بطلته من الاصحاب في المقام وبما سمعت من دعوى الشبهة و
 قد عليه يانه يمكن ان يكون المراد ببيع الوضوء مع الرجلين وبثوبين انه روى الشيخ
 الخليلي في رواية من حادها دون تغيير في السند وفيها بدل الوضوء القدامين يمكن فيه
 بان الاصل يقتضي تعدد الخبرين ومجرد مشاهدة احدهما بالآخر من بعض الجهات لا
 يقتضيه باجماعهما مع انه قد يقال يانه يتم الاستدلال برواية القدامين ايضا بالاجماع
 المركب اذ لا قائل بالفصل بينهما دون الراس ثم يحكى عن ظاهر الشيخ
 في التهذيب القول بالفصل بينهما فاسل وما يقال من ان النسبة بين
 الخبرين اعم مطلقا فالمطلق محمول على المقتيد غير مستقيم لان الحمل
 المزبور موقوف على تحقق التناهي بينهما وهو ممنوع في المقام وما يقال في
 من ان هذه الرواية معارضة بالاجماع المحكى من الشيخ في الخلاف والمرخص
 على عدم جواز التكرار فيجب تفاديها عليها لثبوت ارجحيتها بالشبهة وقاعد
 الاحتياط ففيه ما لا يخفى فالقول الاول هو الاقوى واقضى ما يستدل به للقول الثاني
 الاصل وقاعدة الاحتياط والمحكم من الوضوءات البياضية المشتملة على اندم مع براسه
 مع ما علم من المخارج انه امكن ان المسح مقبلا اذ لا اشكال في كونه واجبا فلا يخفى تركه
 من النجاسة وان تكاها المرجوح سيما مع استمراره منه على انه الفرد الشايخ الذي ينفق
 الاطلاق اليه والكل ضعيف فروع **القول** ان الظاهر استحباب المسح مقبلا كما انقضى
 عليه جاعته من الاصحاب تحميلا لليقين بالبرائة وخروجها عن شبهة الخلاف كما هو
 الاحتياط والتجنب عن الشبهات فيحكم باستحبابه لما تقرره محله من جواز التسامح في
 ادلة السنن وصريح بعض الاصحاب بكونه اتم المسح مدبرا ولعله من جهة ان قول المسح
 مكروه او من جهة مخالفتها للاقتياط المطلوب شرعا وعقلا سيما بالوضوء الكراهة
 في العبادات باقية الثواب كما منعه بعضهم **الثاني** يجب على ذي الراسين مسحهما
 معا ان كانا اصلين او مشتبهين سواء كان الاشتباه اصليا او عرفيا ولو علم التأييد
 لم يجب غسله ولو كان له يد زائفة فان اشتبهت بالاصلية وجب المسح بها سواء كان
 الاشتباه اصليا او عرفيا ويحتمل جواز الاكتفاء باحدهما لصدق المسح باليد معه فيه
 ما لا يخفى وان تميزت عنها اختص المسح بالاصلية منها ويحتمل وجوب المسح بها
 لصحة تقسيم اليد الى الزائفة والاصلية فيشملها ما دل على وجوب المسح باليد وهو
ضعيف الثالث لا يبيع المسح بالكف المعصوبة فلا يجوز المسح بكف عبد الغيرة مقام

على علم جواز المسح
 بالمصونية

اضطرار المتوضوع من المباشرة عليه الا مع اذن المجل صريحا او محمى ومع الشك
 في الاذن وعدم فقيه وجهان ولو كانت الكف مقصوبة ككف النعمة فان لم
 يكن ذلك منافيا للعمل الماجور عليه فلا اشكال في الصحة ومع التناقض فقيه وجهان
 اقربهما الصحة فانه وان كان الاتيان بالماجور عليه ح لازما بسبب الامر المتعلق به الا
 ان الامر بالشئ لا يقتضى النهي عن ضده الخاص فلا يكون المسيح منهيًا عنه حتى يفسد
 ولو شاء والده عن المسيح فان قلنا بجرمة مخالفته في المندوبات فالوجه البطلان الا
 فلا وكذا الحال بالنسبة الى جميع افعال الموضوع بل في جميع اقسام النيابة في العبادات
 واما المعاملات فالأقوى الصحة فيمع معاملة الولد مع في والده عنها ويصح معاملات
 الاجراء ولو مع مزاحمتها للعمل الماجور عليه الا في الصدفان الاصل عدم صحة معاملاته
 الا باذن مولاه والخبر في الواقعة على محل الجيرة اذا كانت مقصوبة فان كان التخصي
 عنها بقلعها او شرائها من مالها او الاسترقاق منه وجب الاخفيه وجهان يمتثل
 وجوب المسيح على مؤخر الراس تمسكا باطلاقات المسيح عند تعدد القيد شرعا ويحتمل
 وجوب المسيح على المخزقة المنصوبة ويحتمل انتقال الحكم الى التيمم والاول اقوى هذا اذا
 كانت المخزقة المنصوبة محيطية بجميع مقدم الراس تام مع بقاء جزء منه بحيث يصدق
 معنى المسيح عليه وجب بالمسيح عليه **الترابع** يجوز للمسيح رضا اطلاقات الموضوع و
 اطلاقات المسيح ولعدم القول بالفصل بينه وبين المسيح مذبرا **الخامس** لو سري
 فنكس اجزاء وعلى القول بعدم جواز النكس فقيه وجهان يمتثل الصحة لاطلاقات
 المسيح مع سقوط قبده بالنسيان ولعموم قوله رفع عن تمتع السهو والنسيان بناء على
 شموله بالنسبة الى الاحكام الوضعية ويحتمل البطلان للمنع من كون النفس مستقط
 للقيود المذكورة والمواد بالنسبة الى انما هو رفع المؤاخذه والعقاب لا اقرب المجازات
 الى حقيقة معنى الرض فلا يمتثل الاحكام الوضعية حتى يترتب عليه سقوط قيد
 المقبلية عن المسيح والاول اشبه كما ان الاشبه صحة ذلك بالنسبة الى المجهل
 القاصي والغافل المحض لما وما المقصود فالاشبه بطلان مسحة **مسئلة** اذا
 تعدد مع الراس فكل يسقط عنه الموضوع او يجب عليه فعل البات وجهان الظاهر
 الثاني وانهم ما وجه به الاول امود **الاول** اصل البرائة واستصحاب
 فراغ الذمة قبل تحقق شرائط التكليف وقبل عروضا بوجوب له الموضوع وبورده عليه
 او لا بان من قبيل الشطية فالاصل الاشتغال وثانيا بانه معارض مع استحباب

في جواز البيع

في انما اذا تعدد مع الراس
 فلا يسقط عنه الموضوع
 اسر

وجوب الموضوع الثابت قبل تقدير المسح واستصحاب وجوب باقي الأجزاء وهذا
 الاستصحاب مقدم على الأصل المذكور وثالثا بان المكلف في هذا المقام مرددين
 الموضوع والتيميم فاحالة الاحتياط محكية في هذا المقام **الثاني** عموم قوله ثم
 فان لم يتجدد ما فتنهوا فان المستفاد منه ومن اخبار التيميم ولو لم يؤثر فهم الاصطلاح
 رده انما هو انتقال الحكم الى التيميم مع عدم التمكن من الماء او من استعماله في الوضوء
 والفصل وهذا دليل على سقوط الوضوء الا ان يقال بان معنى الوجدان انما هو
 عدم التمكن من الماء فالأية الشريفة تدل على وجوب الوضوء حتى بعد ملاحظة
 كونه واجدا للماء وهو مخالف لظاهر المرفوع فهم الاصحاب وجوابه ان قاعدة الميسور
 حاكمة على هذه الأدلة **الثالث** ان مقتضى القاعدة وانقضاء المركب بانتفاء اجزائه
 ينتفع الموضوع بانتفاء مسح الواسع لومع الضرورة وكلا دليل على كون الباقي مندحا
 في الوضوء ولا على كون الباقي واجبا بتقيديا معاير للامر الاول فليس واجبا نعم الحكم
 بوجوب الباقي مع عدم ارتباط بعض أجزاء المأمورية ببعض الآخر ويورد عليه ان
 قاعدة الميسور حاكمة على هذه القاعدة وحجج فالحجج هو الاول ويبدل عليه وجوه
الاول استصحاب وجوب الباقي الثابت قبل تقدير المسح **الثاني** قاعدة
 الاشتغال بنهاية الوضوء وبالطهارة الواجبة المرددة بين الوضوء والتيميم فانه
 فاضح بوجودها من باب الاحتياط **الثالث** الاطلاقات الوضوء بناء على شمولها
 للمكلفين على جميع الأحوال ويورد عليه أولا بانها مجهول فلا يفيد البيان وثانيا بانها
 واردة في مقام بيان اصل وجوب الوضوء فلا ربط له بما نحن فيه وثالثا بان اطلاق
 الموضوع على هذا الموضوع مجاز فلو كان مراده من الاطلاقات لزوم استعمال اللفظ في المحض
 الحقيقي والمجازي وهو ما ممتنع او غير واقع مطلقا وفي خصوص الاخبار او نادر
 بحسب الاستعمال فلا يحمل اللفظ عليه **الرابع** الاخبار المتقدمة في قطع اليد
 فتم **الخامس** قاعدة الميسور وقاعدة ما لا يدرك بانها تقضي بالزوم الاحتياط
 بالمستطاع وعدم سقوط اصل التكليف بتقدير بعضه ويستثنى من هذه القاعدة
 مواضع منها ان يكون كل جزء من اجزاء الماهية المركبة ما تنقوم الماهية بها
 فتكون بمنزلة الواسع الانسان كاجزاء الوقت بالنسبة الى الصوم فانه لو تعذر
 للمكلف صوم جزء من اليوم سقط التكليف المتعلق به سواء كان العذر عقليا
 او شرعيا ومنها ان يكون ماهية القدر الميسور مغايرة الماهية المأمورية

تقايير مشروعية او عقلية كالفصل مشلاة الوضوء والنسل فانه لا تنتقل الحكم الى
 مسخ الاعضاء مع تعدد ذلك على الاظهر **ومنها** الشرائع استثناء بعض الاشياء فاضل
 ويتبدل له بوجهين احدهما ان ما دل على ثبوت الشرعية يدل على انتفاء المشروط
 بانتهائه شرطه ولو نه حال تعدد الاختيار بالشرط فبعدم منه علم مطلوبية الماهية
 بدونه والثاني ان قوله لا ما كيد له كونه ونحوه انما هو مخصوص بما يدرك من الاجزاء
 لانه القدر المستفاد منها فلا يشمل الشرائع ويدفع الاول ان قاعدة اليسر حاكمة
 على الدليل للدال على ثبوت الشرعية المذكورة مع ان الدليل المذكور انما يجري فيها الشرط
 المذكور ثابتا بالاطلاق التلخيص اما لو ثبت بالدليل اللبكي كالاجماع ونحوه فيقتضي الحكم
 بثبوتها على حال الاختيار الا اذا ثبت تقييد مطلوبية المأمور به حال الاختيار والاشكال
 كما ستم الى الطهور في الصلوة ففانما الطهور تقتط عنه الصلوة على احد القولين والثاني
 ان الاشكال المذكور لو فرضنا وروده بالنسبة الى حديث ما لا يدرك فهو غير وارد
 بالنسبة الى خصوص حديث الميسور لا يسقط بالمسور او تقييد بالميسور من الاجزاء
 خلافا لاصل **ومنها** المقدمات والواجبات التبريد فاذا سقط بتعدد فيها سواء
 كانت من المقدمات العقلية او الشرعية فم لو كانت المقدمات الشرعية مما شك في
 مقدميتها نه حال تعدد بعضها تجري القاعدة المذكورة فيها وكذا لو حصل الشك كونها
 كذلك **ومنها** الموانع اذا كانت من الكمية كتحفيف الخفاسة بالنسبة ان كانت
 ما تظن بالموتين فانه لا يجري قاعدة الميسور بالنسبة اليه لو قلنا بعدم حصول التحفيف
 بذلك كما هو الاظهر والا فالنتيجة المرجحان والقول بعدم لزوم تحفيف المانع مطلقا فتشكا
 بان المانع محققة بالنسبة الى البعض والكل فلا فرق بين وجود البعض والكل فروع
 بموجب قاعدة الميسور وشمولها لهذا المقام فروع **الاول** لو قطع جلد مقدم راس جرب
 المسح على ما تحتها لصبره اليها من ظاهر **الثاني** لو تعدد له مسح الممسح فمكن من مسح
 ما دونه وجب **الثالث** لو تعدد المسح على المقدم فهل يجب المسح على المؤخر وكذا لاطاقات
 المسح بعد سقوط قيده بالمقدمية بالنسبة الى المؤخر او يجب المسح على الحائل لاطلاق ادلتنا
 النتيجة **الثاني** ولو تعدد المسح على الحائل ايضا فهل يجب المسح على المؤخر لقاعدة الميسور وما
 لا يدرك او يسقط عنه المسح لعدم دلالة قاعدة الميسور على بديلة المؤخر عنه في هذا
 الحال وجهان النتيجة **هو الثاني السرايع** لو قطع بعض الماسح وجب للمسح بالبا ولو قطع
 كله فهل يجب صب الماء على المسح من غير امرا اليد او يسقط عنه المسح او يقتضيه

الوضوء من أصله أو يجب أن يتوالى غير وجوه الخاص كجميع المس بالكلية المقصود
العين فالمس بكف يمد اليد غير مكواه عنه غير جائز وكذا الوضوء المولى من مسح رأسه
بناء على احتمال وجوب طاعة المولى في المندوبات وفي صحة المس بالكلية المقتضية وجهان
أقربهما الصحة لأن الأمر بالشئ لا يقتضيه النهي عن ضده الخاص مع احتمال البطلان نظر
إلى احتمال الغيبة السادسة لو كان على المسوح خرقه أو خشبة مقصومة
أو قلعه واجب بطلان من الغصب وعقد مدة للمسح على البشرة وإن تعدد أو تقسرت
لخاف من الضرر سقط عنه المسح مع احتمال وجوب قلعهما مع العسرة أو مع خوف الضرر
نظرا إلى وجوب التحمل من الغصب مهما أمكن فتدبر وما يقال من وجوب وضع خرقه
عليها والمسح عليها لعدم صدق التصرف في الغصب لو كان في الباطن فمدحوم بات
وضع الخرقه عليها والمسح على الخرقه فيستلزم أن التصرف في الغصب مرفوعا يقال
أيضا من أن الامتناع بالاختيار لا ينافي الأخبار فيجب عليه قلعهما ولو مع خوف الضرر
ولو مع التسرف فيه مالا ينفى لأن ذلك على فرض تسليمه إنما يقتضيه بعدم قبح العقاب
عند ذلك ولا يدل على ثبوت التكليف في مقام الضرورة نعم لو قلعه وجب المسح على
على ما تحته وإن كان اثما قلعه السابغ لو انكشطت جلد مؤخر الراس حتى تدلت
على المقدم ولم يتمكن من فزعه فلا يجد القول بوجوب المسح عليه حسما لا يثبت
في مسح الرأس فزعه باليد اليمنى ويجوز المسح باليسرى أيضا وجهان بل لو كان أقربهما
الأول للأصل وقاعدة الاختياط والأخبار الواردة في الوضوءات البيانية المشتملة
على أنه مسح رأسه بيمينه ولجميع ذرارة جدد قوله يجوز لك من الوضوءات غرات
وتمسح بيمينك ناصيتك والظاهر أن وتمسح عطف على يجوز لك وهي بمعنى الأمر
ويصح مطلقا عليها وإن كانت انشاء وذهب بعض الأصحاب رة إلى الثاني مستكما
بأطلاقات المسح مع عدم قيام شاهد على تقييدها بما ذكره المسح بالراس الوارد
في الوضوءات البيانية إنما هو من الأمور العادية فلا يجب التمسك بها كما لا يجب التمسك
أيضا في سائر الخصوصيات الشخصية كخصوصية الزمان والمكان ونحوها وربما
يؤثره عدم حصول الظن منها يكون خصوصية المسح باليمين ملحوظة فيها على أن
التقييد يتوقف على كون المقيّد أقوى من الإطلاق ومن البين ضعف دلالة المقيّد
هنا بما مرّ من ولو مسح بها معا بحيث لا يتحقق المسمى بالمسح باليمين وحده لم يمتنع على القول
بجواز المسح باليسرى فالوجه فيه الصحة ولو تعدد المسح باليمين فيجوز المسح باليسرى

لا خلافات المس بناء على شموله للكلمين على جميع الاحوال فيتمسك بها عند سقوط التبدل
 بالتقدير ويجوز ان يقال الحكم الى التيمم لتقدير حصول الوضوء الشرعي منه ولو كان
 من المس بظن اليقين فالاقرب تقديمه على المس باليسر حسب عمل من افعال الوضوء
 مس الرجلين بالكتاب والسنة والاجماع وهل الرجل حقيقة في تمام العضو المخصوص
 او مشترك معنوي بين الكل والايها من وجهان الظاهر الاول كما ان الظاهر ان
 ارادة المضمونه في الكتاب والسنة ليس استعمالا مجازيا في لفظ الرجل ولا في لفظ
 المس بل من باب التوسع في استعمال لفظ المس كما في قولك وضعت زيدا مع وقوع الفتوى
 على بعض أعضائه ويجوز ان يكون الرجل حقيقة شرعية في تحديد الاثني والتدبر
 الواجب مسه في الوضوء هو ظاهر القدم من اطراف الاصابع الى الكعبين كتابا و
 سنة واجامعا فلا يجب مسح بالظن الا لظن وان وجب اخذ شيء من يدها من باب
 المقتضية كما انه لا يتعلق بما فوق الكعب حكم اصالة بالاجماع وان دخل بعضه تبعا
 بناء على القول بوجود مسح الكعبين اصالة وانما الكلام في الكعب وهو ما خفي من كتب
 اهل رتبة فهو عظم مرتفع في وسط القدم يقع الشراك عليه غالبا وهذا التفسير معروف
 بين اصحابنا وذهب لعامة ربه الى ان الكعب هو المصلي بين الساق والقدم وتبعه
 على ذلك جماعة من اصحابنا والاولى قوى لتكثر نقل الاجماعين كهي من علمائنا
 المتقدمين والمتأخرين ونسبه غير واحد من الاصحاب وصحح بعضهم بانه المعروف
 من المذهب ونقل بعضهم اجماع المتقدمين والمتأخرين عليه ولنصيح كثير من ائمة
 اللغة انه كذلك فان الظاهر من كلامهم انه معناه التحقيق وقد صحح في المدارك ان
 اهل اللغة متفقون على انه العلم الناتج في ظهر القدم وفي الذكري ان لغوية الحاقية
 على ذلك المعنى متفقون ولغوية العامة مختلفون وللنصوص المستفيضة **صحتها**
 ما رواه الشيخ في الصحيح عن احمد بن ابي نصر عن ابي الحسن الرضا ع قال سئل عن المسح
 على القدمين فوضع كفه على الاصابع فمسحها الى الكعبين الى ظهر القدم او الى ظاهره
 على اختلاف السفتين **وصحتها** الحسن عن الميسر عن ابي جعفر ع قال الوضوء واحدة
 واحدة ووصف كعبتي لظري القدم اعني كره فيه **وصحتها** رواية اخرى له عنه ع في
 وصف وضوء رسول الله ع وضع يده على ظهر القدم ثم قال هذا هو الكعب فما يصح
 عن مولانا امير المؤمنين ع واذ قطع الرجل قطعها من الكعب وهو ظاهر فيما ذكرنا
 لقيام الاجماع المنقولة المستفيضة بل للحق ودلالة الاخبار المستفيضة على ان

موضح القطع لذلك كما في قول الصادق ع إنما يقطع الرجل من الكعب ويترك من قدمه
 ما يقوم عليه ويمسح ويبعد الله الحديث **وهذه** الاخبار الواردة في المسح على
 القدمين من دون استئجاب الشراكة هي في زيادة عن ابي جعفر ع ان عليا مسح على
 القدمين ولم يستجب الشراكة والغالب ان معقدا للشراكة دون الفصل الحق للمقول
 الآخر بالاحتياط في مقام الشغل واصالة بقاء الحدث وبعض كلمات اللغويين
 والمفسرين والفقهاء فمس النيشا بوزن في تفسير الآية ان جمهور الفقهاء على
 ان الكعبين هما العظمان الثابتان في جانبي الساق وقالت الامامية انهما عظم مستقيمتان
 مثل كعبا القدم تحت عظم الساق يفصل الساق والقدم وعن الصحاح انه الساق عند
 ملتقى الساق والقدم وعن القاموس انه يطلق على كل مفصل وعن ابي عبيدة انه
 الذي في اصل القدم ينتهي الى الساق وبان اكثر عبارات الاصحاب الروايات تأييد
 للتفصيل على الفصل لان القدم من اطراف الاصابع الحاصلة لمعقوب فالعظم الذي
 عند منتهى الساق والقدم واقع في وسطه وعليه يحمل من عبر بالوسط وعلى ظهوه
 وظاهره وعليه يحمل من عرضها وربما عقد عليه الشراكة وعليه يحمل ما جاء من المسح
 على النعل من دون استئجاب وبالروايات الصحيحة الدالة على ان الكعب ههنا يعني
 المفصل دون عظم الساق لرواية ابن بابويه عن الباقر ع في وصف وضوء النبي ع
 انه مسح على مقدم راسه وظرف قدميه وظاهرها استئجاب المسح لكل ضعيف
 مستعمل في عيب استئجاب الطول في الرجلين للاصل وقاعدة الاحتياط وللانجاء
 المنقول في كلام جماعة من الاصحاب وقاعدة التماسي المعلوم فله من النجاة لائمه
 عليهم السلام وللوضوءات البينانية والجميع البرزخية من الرضا ع فوضع كفه على الاصبع
 فمسحها الى الكعبين وظاهر الامر بالمسح الى الكعبين في الآية الشريفة فانه يقتضي
 الاستئجاب وهو على قراءة النصب واخر سواء جعلت الى غاية للمسح او المسحوح
 فيكون كقوله الى المرافق ويحمل كونه غاية للمسح فيتم الاستدلال ايضا بحمل
 قوله ثم الى الكعبين على بيان البعض لما مورد مسحه المستفاد من تقدير الباء ويحمل
 الاستدلال اذا اريد بكونه غاية للمسح والاحتياط بجميع اجزائه منه كنهه مخالف
 لظاهر سياق الآية الشريفة وجعلها غاية للمسح ايضا غير بعيد وما يقال من فاته
 لما سيجيء من جواز النكس قد فزع بانه خارج بالدليل فلا ينافي ما نحن فيه وما يقال
 من ورودها مورد اصل وجوب المسح قد فزع بمخالفة لظاهر بعد ملاحظة ورودها

في وجوب استئجاب
 الطول في الرجلين

في مقام التقديم وذوها لسلامة الالكافيه المسمى في الطول واقعه ما يستدل
على ذلك الاصل والاطلاقات وما ورد في خبر الاخوين اذا سمعت بشئ من تأنيك
او بشئ من قد ميكت ما بين كميكت الى اطراف الاصابع فقد اجزأك وخبرهما
في تفسير قوله قاموا سموا برؤسكم وارجلكم الى الكعبين فاذا سمع بشئ من راسك
بشئ من قدميه ما بين الكعبين الى اطراف الاصابع فقد اجزا بناء على جعل ما بين
من لفظ القدمين والاضاء والدالة على عدم وجوب استيطان الشرايين في المسح قوله
وفعلنا من الائمة ثم فتدل بظاهرها على كفاية المسح الجواب عن الاصل
والاطلاقات بما رخصتها مع ما قدمنا من الادلة على وجوب الاستيعاب وعن
خبر الاخوين باحتمال ان يكون خبر مبتداء محذوف او بيان للشئ من القدمين او
بذلك من لفظ شئ فيكون وليدنا لا مقتضاء المفهوم فيها عدم الاجتزاء بذلك
ذلك وعن الاخبار والاختيار في ان اقصيه ما يستفاد منها انما هو كون الشراك بلك
من البشرة يميز مسحه عن مسحها كما اختاره بعضهم فلا صراحة فيها بعدم الاستيعاب
بل هي دالة على الاستيعاب ولوللبدل مع ان الاجتزاء بمسح الشراك مع عدم مسح
غيره معه غير معلوم اذ عدم استطاعه اعم منها ومع الضرر من ذلك فلا اقل من
الاحتمال المستقط للاستدلال سيما بعد ملاحظة مخالفة مقتضاها لفهم
المشهور من الاصحاب ومقارنهم فلا يذعن حملها على ما ذكرناه مضافا الى ان الاختيار
المذكورة معارضة مع الاخبار الدالة على وجوب الاستيعاب كصحح محمد بن ابي نضر
سئلت ابا الحسن الرضا عن المسح على القدمين كيف هو فوضع كفه على الاصابع
فمسحها الى الكعبين الى ظاهر القدم فقلت جعلت فداك لو ان رجلا قال اصبعين
من اصابع هكذا فقال لا لا بكفه واشتماله على الخلاف فالحج عليه بين كعبيه
من اصابعه بالاسم بتمام الكف ليس قادحا في الاستدلال به على ما نحن فيه ولا يبعد
تحمله بالنسبة الى ذلك للاستصحاب جعابينه وبين الاخبار الدالة على الاختيار
بالسبع ولو باصبع واحدة والجماعات المنقولة على ذلك وكثير ذلك من الاخبار
الدالة على وجوب الاستيعاب الطولى فان النسبة بينهما وبين ما هو من الاخبار
تعارض العموم المطلق فيجب تقييد تلك الاطلاقات بها سيما مع اعتضاد هذا
الاخبار بميل الاصحاب وفتاويهم والجماعات المنقولة وظاهر الكتاب السنة و
قاعدة الاحتياط وغير ذلك مما شمله الاقوى عدم دخول الكعبين بثأ على ما

في بيان دخول
الكعبين على

المسح للاطلاقات الواردة في الكتاب السنة الدالة على وجوب المسح الى الكعبين
 لانها غاية الغسل والمضول وعلى المتكدين في الغاية لا يدخل في الغاية العظمى كائن
 عليه جمع من الاحكام واما في خصوص المقام نظر الى ان الفاصل بينهما محسوس
 فان الاطلاقات قاضية بالاكتماء بما يصدق عليه المسح الى الكعبين عرفا فيحصل
 به الاجزاء ولا واردة في مقام التخييد فلا يجب مسح ما لا يدخل في الحد وندسم
 يدخل بعضه تبعاً على الراي المشتمل ويدخل كله اصالة على راي لعلة ويدخل على ذلك
 الاطلاقات الدالة على الاكتماء بالمسح في المسح اقصى الامر قوام الدليل على وجوب الاستيقا
 الى الكعبين فبقى غير في الاطلاقات ويمثل الدخول اصالة للاستصحاب الاحتياط
 في مقام الشك في المرواة ولعادة المسح للمضول في الكتاب السنة وظل
 المقابلة الاتحاد سيما لو قلنا بان الى في الآية مجيء مع او بدخول الغاية في الغاية
 ههنا لعدم انفصالها وكوفها من جنس الرجلين ولو جوب لا ابتداء بها عند النكس
 يجب عند الانتهاء اليها لعدم القائل بالفرق وللزوم وجوب مسحها في حال سقوط
 في اخرى وهو ضعيف والاحتياط غير خفي مستلزم لا ريب في ان يحمل المسح
 هو ظر القدم فلا يميز المسح على غير الظاهر لقوى الاحكام والجمع المحكوم في الغية
 والكشف والمشارك والرياض غير هابل الضرورة من المذهب كما هو الظاهر المحكي
 عن كلام حضرة الاجلة وللنصر المروي عن امير المؤمنين ع انه قال لو كان راي
 رسول الله ص مسح ظاهر قد مبه لظننت ان باطنها اولى بالمسح ولقول الكاظم ع مسح
 مقدم راسك وظاهر قد ميك فاورد في بعض الاخبار من وجوب المسح على ظاهرها
 وباطنها فموجلة على التفتية لعدم مقاومتها لما من النص والجمع مستلزم
 الواجب من المسح عرضاً اقل ما يقع عليه اسمه اتفاقاً كما في المعتبر المنتهى ظاهر التذكرة
 وللطلاقات من غير محارص وللأخبار الخاصة كخبر ذرارة المتقدم واخبار الشراك
 وغير ذلك من الأخبار فاورد في حجة البرنطي من وجوب المسح بكل الكف محمول على
 التدب وعن جماعة من الاحكام القول بوجوب المسح مقدار ثلث اصابع عن النهاية
 واحكام الراوندى ان الاقل اصبع وعن الاشارة وظاهر التفتية ان الاقل اصبعاً
 نعم يستحب ثلث اصابع مضمونة على المش بين الاحكام بفتوى جملة من الاحكام
 بوجوبه ولما روى عن ابي جعفر ع يميز من المسح على الراص ثلث اصابع كل الرجل
 بل صح بعض الفقهاء بان الاحوط المسح على جميع ظر القدم لرواية وجوب المسح بكل

في كتاب وجوب المسح
 فلهذا القدم

في الواجب من المسح

لو جاز النكس
وعدمه

الكف ولو لم يذوقه انقطع ظفره فجلت عليه مراوة قال مسع عليه ما جعل عليكم
في الدين من حرج فان عدوله عن الامر بالمسح الى غيره يبيح نكح المسح على الكف دعوى
ان النكح جميع الاصطفاة خلاف ظاهر الاخبار وانتهى ثم حسبت ان يجوز النكس في
مسح الرجلين على المشهور لا خلاف في الوضوء وطلاقات المسح كتابا وسنة وللصحيح
لا باس بمسح القدمين مقبلا ومدبرا والخبر لا باس بمسح الوضوء مقبلا ومدبرا
لصحة سجدة التقدمة ولم يسلحوا في الخبرين من روى بالحسن بمعنى مسح ظفر قدميه
من اعلى القدم الى الكعب ومن الكعب الى اعلى القدم ويقولون لا مرغ مسح الرجلين توسع
من شمله مسحا مقبلا ومن شماسه مدبرا فانه من الامور الموسعة المشابهة في ذلك من
الاخبار وضعف سند بعضها او دلالة مجوز بما سمعت من الشهرة وذهب بعض
الاصحاب الى المنع واقبح ما يستدل به الاستصحاب وقاعدة الاحتياط وظاهر
الاية الشريفة بناء على حمل الى غاية المسح كاللمسوح وبالاخبار الفعلية والجواب
عن الاصل والقاعدة بما قدمنا من الادلة وعن الآية بان الغاية للمسح لا للمسح
فهي باطلا فالدلالة على جواز النكس سلمنا كما في الاحتمالين لكنه يوجب سقوط
الاستدلال به في هذا المكان وعن الاخبار الفعلية بما مضى فيها من كتابنا
المشتملة على وجوه من الترجيح وبظاهر الكتاب كما مر الا حوط المسح مقبلا فوجدنا
شبهة الخلاف والمعهود من التلف والخلف وما ذكرنا يظهر انه يجوز الابتداء
من الكعبين ومن اطراف الاصابع ومن الوسط ويجوز المسح من طول الاصابع ومن
عرضها ويجوز وضع طولها على طولها ويجوز وضع عرضها على طولها ويجوز العكس
ويجوز دفعة ويجوز تدريجا ما لم يكن مخالفا للترتيب ولم يخرج عن هيئة المتوضي
والاحتياط غير خفي نعم لا يعبد استصحاب المسح مقبلا كما عن المراسم وعن المختلف انه
الاول لظهوره من الوضوءات البيانية وبعضها لا وامر بالمسح من رؤس الاصابع
الى الكعبين ولغير المتقدم في كيفية المسح عليهما والاحتياط وغيره مع التسامح فيه
حسبنا ان اذ قطع بعض موضع المسح من القدم مسحا وجوبا على ما بقى لا ينقل
بذلك الى التيمم كاذه لير احكامنا وانما حجة عليه مضافا الى استحباب اشتغال
الذمة بالوضوء وغاياته واستصحاب عدم ارتفاع الحدث وقاعدة الاحتياط وجوب
الاول استحباب وجوب غسل ما بقى من موضع المسح وقد يورد عليه بان
المطلوب من المكلف انما هو مجموع الوضوء من حيث المجموع بعد ملاحظة كون الاجزاء

موضع
تدريجا انقطع بعض
المسح من القدم

مقدمة للطهارة الشرعية فلا يجري الاستصحاب عند نقض البعض وبطلان
معلومية بقاء الموضوع فيما نحن فيه بل هو ما علم بتبديل موضوع المستصحب
فليس يجري للاستصحاب شيئا كالمشرطية العلم ببقاء الموضوع بجميع قيوده في جميع
الاستصحاب وبأن ثبوت بدلية القدر الباقي من مجموع المستصحب يتوقف على قيام
دليل شرعي عليه وهو لا يثبت بالاستصحاب سيما بعد ملاحظة كونه من الأصول
المثبتة في المقام بعدم ثبوت كيفية الموضوع وبأن الاستصحاب المذكور إنما
يجري فيما لو قطع ذلك بعد اشتغال الذمة بالوضوء الواجب فلا يجري فيما لو قطع
قبله لأن الواجب لمشرط لا يتعلق بالمكلف قبل حصول شرطه إلا أن قلنا يثبت
الواجب لمعقوب في هذا المقام أو قلنا بحجية الاستصحاب لتعليق وتسكاهن
بظهور عدم القول بالفصل بين ما لو قطع قبل دخول الوقت وبعده أو قلنا بأن
استصحاب الاتيان بالباقي قبل دخول الوقت يستلزم وجوبه بعده لعدم القول
بالفصل بينهما أو قلنا بكفاية استصحاب جواز الاتيان بالباقي بقصد المشرعية
قبل الوقت في الحكم بوجوبه بعد الوقت وبأن المطلوب في المقام إنما هو تحقق
الطهارة الشرعية مع الاتيان بالقدر الباقي والمستصحب إنما هو وجوب ذلك الجزء
ولا يخفى أن شيئا منها لا يثبت بالآخر وبأن الاستصحاب المذكور من الشك المقتضى
لأن الشك إنما هو في إطلاق الدليل المثبت لوجوب الوضوء الزمان الثاني إلا أن
يقال بأن وجوب الوضوء في الزمان الأول إنما ثبت بالإطلاق اللفظي دون اللقي
فالشك إنما هو في عروضا لتقييد والمانع ويورد عليه بأن الإجماع قائم على الالتياط
فلا يجري الاستصحاب مع انتفاءه وفيه ان القدر والمسلم من الارتباط المذكور إنما
هو في حال الاختيار فالأصل عدم تحققه في مقام الاضطرار فيجري الاستصحاب بأن
الاستصحاب المذكور معارض هنا باستصحاب عدم وجوب الأجزاء الباقية على
الاستقلال للقطع بعدم وجوبها على هذا الوجه فيما سبق فيستصحب بما يقال من
ورود الاستصحاب الأول على الثاني فيرجع إلى تعارض الاستصحابين في الزمان
والمزال قد فوجع بأن ذلك إنما يسفل حيث يكون احدا المستصحبين سببا مزيلًا من
غيره كسقوطه فيناقض هنا بمرتين أحدهما أن قوله نعم فإن لم يتجدد الماء
فتيمموا يدل على سقوط الوضوء بناء على حل الآية المشرفة على تعدد تمام الوضوء
وكذا سائر الأخبار الواردة في التيمم وثانيهما أن مقتضى القاعدة في المركبات إنما هو

سقوط الكل بطل والبطل فلا يجبى لوضوء مع تعدد بعضه وتوضيع المقام ان اجزاء
 المكلف به ان كانت ارتباطية لم فلا اشكال في سقوط التكليف به مع تعدد بعضها
 كما انه لا اشكال في عدم السقوط مع العلم بعدم الارتباطية ولو شك فيها فوجه
 اقسام لان المكلف ما ان يكون ثابتا بالدليل اللفظي او بالدليل اليقيني الاقل
 لا اشكال في وجوبه في الزمان الثالث لاطلاق الدليل الدال عليه وعلى الثالث ففيه
 وجهان من ان الاصل عدم المشروعية فلا يجبى سران قاعدة الاشتغال قاضية
 بوجوبه فيجب والاقول الثالث وكيف كان فمع العلم بنبوت الارتباطية في اجزاء
 الوضوء لا اشكال في سقوطه بتعدد بعضه والجواب عن الاول بان قاعدة الميسور
 حاكمة على اخبار التيمم وعن الثالث بان ما دل على ارتباطية اجزاء الوضوء من اجماع
 ونحوه مختص بمجال الاختيار فالاطلاقات الواردة في بيان اجزاء الوضوء سالمة عن المعان
 هنا وكل ضعيف ويؤيد ذلك استصحاب وجوب الوضوء الثالث اطلاقات المسح
 بناء على شمولها للمسكفين على جميع الاحوال الثالث القاعدة المستفادة من حديث
 الميسور لا يسقط بالمسور واذ امركم بشئ فاقوامه ما استطعتم وما لا يدرك
 كله لا يترك كله فاقا قاضية بوجوب الاتيان بالباقي فيما نحن فيه عند سقوط بعض
 اجزاء المأمور به وضعف اسنادها مجبور باشتها والتمسك بها بين الاصحاب في
 ابواب العبادات كما لا يخفى على المتتبع والمجبر اقوى من الصحيح نعم قد يورد على دلالتها
 اما على الاول فبان معناه ان الحكم الثابت للميسور لا يسقط بسبب سقوط المسور
 فيجوز الرواية على دفع قوهم السقوط في الاحكام المستقلة التي تجمعها دليل واحد كما في
 اكرم العلماء ويورد عليه بان عدم السقوط يحول على نفس الميسور لا على حكمه كما يشهد
 به العرف وفهم الاصحاب رة فالمراد به عدم سقوط البعض للميسور بتعدد بعضه
 مع ان الظاهر شمول الرواية لكلا المقامين بحسب اطلاقها فاستبان عدم ملاحظة
 تمامية الاستدلال على تسليم ذلك ايضا ملاحظة ما قيل من ان اهل الغريقتا يحون
 فيعبرون عن وجوب باقي الاجزاء بعد تعدد غيرهما من الاجزاء ببقاء وجوبها وعن
 عدم وجوبها بارتفاع وجوبها وسقوطه لعدم مداومتهم في كون الوجوب لثابت سابقا
 غير يا وهذا الوجوب الذي يتكلم في ثبوته وعدمه نفسى واما على الثاني فباختلال
 كون من معنى البناء او بيانيا وما مصداقية زمانية ويورد عليه بما افته لظاهر
 العرف وفهم الاصحاب رة واما على الثالث فما قيل من ان جملة لا يترك خبرية لا يقيد

الا الرجحان مع انه لو اريد منها الحرمة لزم مخالفة الظاهر فيها اما بجل المجلة على
 مطلق المبرحة او اخراج المندوبات ولا رجحان للتخصيص عليه ويرد عليه بان
 المتناقض من الرواية المذكورة انما هو عدم سقوط القدر والمقدور من المأمور به
 بتعدد بعضه فمع الواجبات والمندوبات فيدل على عدم وجوب مثل ما يرد له
 من الواجب مع تعدد بعضه واستقبال فعل ما يترك من السقوط مع تعدد بعضه
 واجب من الايراد المذكور بظهور المجلة في الاقضاء الا لزام كما ثبت في محله مع
 انه اذا ثبت الرجحان في الواجبات ثبت الوجوب بعدم القول بالفصلية المسئلة
 الضمنية وهو جليد وقد يناقش في اجراء القاعدة هنا ايضا بان الوثوقية للطهارة
 فلا تجزئ القاعدة في اجزائها كما تجزئ في سائر المقدمات ويدفعها ان دلالتها على
 وجوب الهية مستلزمة لمصطلح الطهارة مع الاتيان به في هذا المقام فيجب على الجبل
 حصولها الا ان يقال بان المأمور به انما هو مجموع الاجزاء من حيث المجموع فينتفي
 التكليف بتعدد وصف الاجتماع وفيه اول ان ثبوت هذه الخشية بحيث يدور الا
 مدارها وجودا وعدما في حلق القدر والاختيار غير معلوم فالاصل بعد هذا ثانيا
 بان المقصود في هذا المقام انما هو ثبوت وجوب القدر الهية بالامر الثاني المستفاد
 من هذه القاعدة لا بالامر الاول المقتيد بوصف الاجتماع وهذا يكشف عن حصول
 الطهارة بذلك وما يقال من ان جريان القاعدة يتوقف على حصوله لتعدد بعد
 تعلق الامر بالمكلف وهو موقوف على دخول وقت المأمور به الا امر قبله فلا يشمل
 ما لو تعدد البعض قبل الوقت فدفع او لا التزام كون الوقت ظاهرا للمأمور به لا شرطا
 في ثبوت التكليف بناء على كونه من الواجبات التعليلية لا المشروطة ويورد عليه بان
 على فرض تسليمه انما يقتضي شمول الحكم للمكلف مطلقا ولا تشمل في حق تعدد الامور
 بالعضة قبل البلوغ والعقل ونحوها من شرائط التكليف وكان التعدد المذكور باقيا
 الى وقت التكليف وثانيا بان المستفاد منها انما هو معنى الاتم منها كما يشهد به فهم
 الاصحاب رة فلا يخفى بما ذكره وثالثا بان الاشكال المذكور انما ينتج في خصوص
 الرواية اذا مرتم نظر الى تعليق الحكم فيها بوجود الامر فلا يجرى بالنسبة الى
 حديث الميسور وما لا يترك لعدم دليل تعليق الحكم فيهما بالامر الفعلي راجعا بان
 عدم القول بالفصل يقتضي عدم الفرق في جريان القاعدة بين المقامين مع ان
 قضية الاشتراك في التكليف قاضية بعدم الفرق في شمول حكم الميسورين من تعدد

البصر قبل توجبه التكليف به او بعد ثم ان الظاهر انه لا فرق في جريان قاعدة الميسور
 بين الجزء والشرط فلا يسقط المقدور من الشرط بتعذر غيره وكذا لا يسقط ايا من
 الشرط اذا كانت مقدورة بتعذر البعض الاخر وكذا المانع لو كان مانعا عن امر لازم
 واجبة لاثبات نفع المقدور ومنه لا يتم وهذا فيما لو كان المانع من قبيل الكمية كالزلة
 بهن معين النجاسة عند تقدر كلها ولو كان من قبيل الكيفية كتحقيق النجاسة الفصل
 مرة ان كان مما يطري بمقتضى فقيه وجهان مبنيان على حصول التحقيق مدهم فتدبر
 والوجه في ذلك يظهر من ملاحظة كون هذه الامور المذكورة في الحقيقة واجبة
 الى الاثبات بالمقدور من المأمور به فيجوز القاعدة فيها ثم لا تجرى هذه القاعدة
 فيما لو كان المقدور الغير المقدر وما تقوم الماهية لها كالفضل مثلا في الوضوء والفضل
 فانه لا ينقل الحكم الى مسع الاعضاء مع تضرر ذلك على الاظهر وكذا فيما لو ثبت تعبير
 مطلوبة المأمور به بشرط في حلق الاختيار والاضطرار كاستعمال الطهارة في الصلوة
 ففانها لظهوره لا تجب عليه الصلوة وان كانت مقدورة وكذا لا تجب في المقدور
 والواجبات الغيرية فانها تسقط بتعذر ذيها وان كانت مقدورة في هذا الحال
 سواء كانت من المقدمات الشرعية او العقلية لا مع قيام احتمال مطلوبتها
 بالامالة فان اطلاق دليل الميسور شامل له الوجه **السرابع** خبر فاعترض العاقل
 سئلته عن الاقطع فقال يفسل ما قطع منه وفي خبر اخر عنه قال سئلته عن قطع اليد
 والرجل يفسلها ولعل المراد بالاقطع في الخبر الاول قطع اليد والرجل وما يقال من ان الامر
 بفصل الرجل في الولاية الثانية مخالف لاجماع الشيعة وحمله على ارادة المسح عنه مجازا بقرينة
 الاجماع يستلزم استعماله في معنييه الحقيقي والمجازي قد فزع بان جواب الامام بالفضل
 للتغليب وما يناقشه في دالة هاتين الروايتين بآرادة مسح محل القطع قد فزع بما تقدم
 في اقطع اليد هذا كله فيما لو قطع بعض موضع المسح من القدم وما لو قطع من الكتف خول
 ما بعد من القطع سقط المسح على القدم وكذا لو قطع من فوقه ولا يسقط بذلك الوضوء
 والوجه في ذلك يظهر مما مر في اليد واما الوجه في الكتف فبغير القول بوجوب مسحه تاما وبعضه
 امالة وجب المسح على المقدور كما يجب ما يقال من ان ترك الاستفصال عن بقاء شيء من
 محل الفرض وعدمه في الحجتين المذكورتين وان قصه بخلاف ذلك انه لما عرطه ومخالف
 في المقام وجب تنزيها على بقاء شيء من محل الفرض فروع **الاول** الظاهر انه يجب مسح
 موضع القطع مع عدم بقاء شيء من محل الفرض لفتوى الشهيد رة في الذكرى وغيره

بذلك ولا يروى من الصدوق أنه لما روى عن الكاظم غسل الأقطع عضده قال و
 كذلك روى في قطع الرجلين **الثاني** إذا قطع بعض اليد فالأقطع عدم سقوط المسح بل
 يجب للمسح بما بقى منه لإطلاق أخبار المسح بناء على شمولها للمكتسبين على جميع الأحوال **الثاني**
 الميسور ولو قطع الماسح الاختياري والاضطاري من أصله فهل يسقط المسح أو يستعمل
 الماسح غير بطله وضوئه وجهان اقربهما السقوط لعدم قيام دليل على الانتقال **الثالث**
 لو كان للرجل رجلان فإن كانا أصليين وجب مسحهما وإن كانت أحدهما زائدة فإن
 كانت في محل المسح وجب مسحها بذكرها عن البشرة ومثلها كلامنا في محل الفرض من القول
 خير والأقان تميزت عن الأصلية لم يجب مسحها وإن اشتهت بها وجب مسحها من باب
 المختصة وكذا البحث في اليدان زائدة فلا يجب للمسح بها حيث شمل زيدا وقا وكانت في غير محل
 الفرض وكانت فيه ولم يكن للمسح على ما يقابلها عدم وجوب استحباب الفرض في المسح لو كانت
 أصلية أو مشتقة بها فالظاهر وجوب المسح بها مع استحبابه لا يجوز للمسح على الخفين
 على حائل بشرط موضع الفرض من ظهر القدم مع الاختيار إجماعا محققا وبحكماء في جلق الكعب
 لقوله تعالى واسموا برؤسكم فإن الباطنية تقيد الاتصال مع التعريض لا الاتصال لا
 يحصل إلا بعد الحائل للخصوص للخاصة المستفيضة والمتاخرة عنها الصحيح عن
 الحلبي عن الصادق قال سئل عن المسح على الخفين فقال لا تمسح وقال إن جدى قال
 سبق الكتاب للخفين ومنها الصحيح عن زرارة عن الباقر قال سمعته يقول جمع بين
 الخطاب أصحاب النبي وفيهم على فقال ما تقولون في المسح على الخفين فقال الميقوم مشعب
 فقال رأيت رسول الله في جميع على الخفين فقال على المائكة أو بعده فقال لا أدرك فقال
 على سبق الكتاب للخفين أما نزلت المائكة قبل أن يقبض بشهرين أو ثلثة سورتها
 ويشكل التردد هنا باعتبار عدم وقوعه من الإمام في ويد نفسه إن أوهنا للضرب
 كما في قوله نعم أو يزيدون مع احتمال أنه إنما كلهم على وفق معتقدهم وإحتمال كون
 التردد هنا من الراوى الخفية للضعف الأخبار الناهية عن المسح على الخفين واختصاص
 مورد هامه لا يقدح في الاستدلال لأن الظاهر من نفي التيمم لكل حائل ولو كان
 فيها على ذلك بالآية الكتابية وأنه سبق الكتاب للمسح على الخفين ونحو ذلك مضافا إلى
 الموضوعات البيانية فإنه يكاد يحصل القطع منها بإرادة التيمم لكل حائل وقد وقع الكلام
 في المقام في أمرين **الأول** أنه قد اختلف أصحابنا في أن المشرك الخاص في ظهر القدم من
 الحائل فلا يجوز للمسح عليه أو لا فظاهر من المطلق المنع عن المسح على كل حائل يقتضيه القول

من غير المسح
 على الحائل

جواز المسح على الخفين
 على القدم وعدمه

بالاول كما هو الظاهر من الحلاق الدجاعات المنقولة على ذلك وغيره لما تواتر ظاهر كلمة الاحتياط
 الاتفاق على ان من المائل الذي لا يجوز المسح عليه اختيار الشعر واحتجوا لذلك بالاحتياط
 وقوله هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به وخروجه من مفهوم ما مورس به وهو
 الرجل لا فرق بين الشعر وغيره من سائر اقسام المائل في عدم صدق المسح اذ كان
 عليها حقيقة وانما يصح ذلك مجازا وتكسافلا ينصوب الامة الشريفة واخبار المسح اليه
 بل هي دالة على عدم جواز المسح عليه وهذا المحقق الخواصاري وغيره الى الثاني وهو
 الاقرب لعدم دالة قاعدة الاحتياط على وجوب مسح ما تحت الشعر لان الامر دائر هنا
 بين المتباينين نعم الاحتياط يقتضي الجمع بينهما واما الاطلاقات للمسح من الية والافعال
 والوضوءات البليانية فهي شاملة للمسح على شعر اليد لاها من قواجمها العادية كما في شعر
 الواس واليدين وخروجه من مفهومها لا يستلزم عدم صدق ذلك المركب لما مورس
 فتد ويدل على ذلك انهم يسمون قوله كلما طبه الشعر وليس على العباد ان يطبوه فانه
 باطلا فريدل على عدم وجوب ايصال رطوبة اليد في المسح بالرجل الى باطن الشعر
 فيدل عرفا على الاكتفاء بظاهره واورد عليه ان نبات الشعر على موضع القتل من افراد
 النادرة فلا يشمل الرواية والظاهر اتحادها مع الرواية الواردة في عدم وجوب
 تخليل الحية في غسل الوجه فلا تكون شاملة لما نحن فيه ويدفع الاول ان المخبرين
 قبيل العموم اللغوي لا يتفاوت فيه النادر من غيره كما يشعر به المخالف لمحية الامة
 بلحية الرجل والثاني بان الاصل تصح الخبرين ولا شاهد على اتحادها فيما نحن فيه
 لكن المسئلة لا تخلو عن اشكال الثاني الاظهر انه يجوز المسح على النعل العربي ان لم
 يدخل يده تحت الشال كما في الذخيرة والذكي والحكمي عن ابن الجنيدي لقولنا لا يصح
 في خبره رارة ان عليا مسح على النعلين ولم يستبطن الشاكيين ولحيصته الا نزع الخية
 بكبر من الماقرم ايضا قال في المسح تمسح على النعلين ولا تدخل يده تحت الشاكية والموسل
 ان رسول الله قال في المسح على النعلين ولم يدخل يده تحت الشال فقال له المفقرة ليست
 يا رسول الله فقال له بل انت نسيت هكذا امرته وفيشكل بدلالة الاحكام المحكمة
 على عدم جواز المسح على كل حائل على منعه ذلك فتتم مسئلة يجوز المسح على المائل المتقية
 اوضوذة على المشهورين اصحابنا بل الظاهر قيام الاجماع عليه ويدل عليه الاجماع
 المنقولة والافعال المستفيضة بالمواقرة الامة بالثقة واها من دين اهل البيت
 عليهم السلام وخصوص رواية ابي لور عن الباقر قال قلت له ان ابا ظبيان حدثني

في جواز المسح على المائل
 في مقام الضرورة

انه رأى عليهما اوراق التماس ثم سمع على المحققين فقال كذب ابو سليمان اما بلسانك قول على
 فقد سبق الكتاب للمحققين فقلت فقول قبحا في خمسة قال لا لا من عدو وتقية او من
 شغل ففاد على رجل بك والسند معتبر وورود المدح في ابى الورد وسببا في الحكم عن الكافي
 سببا سديد ملاخطة اعتضادها بما جرح من الاجماع المنقولة والشهرة العظيمة في الدنيا
 المحصل وثقوتي ذلك ايضا قاعدة الخروج ونحو اخبار الجبائش في قيد جها مادل على
 الذي من المسح على الخلف فما قيل من احتمال الرجوع الى التيمم لتعدد الوضوء بتعدد جزئية
 مدفوع بان شمول اخبار التيمم للمقام محل شك اقصه الامر المتعارض بينهما وبين الاخبار
 الدالة على وجوب الوضوء ولا يبين الترجيح لما نحن فيه من الاجماع وغيره من الميقتضا
 من تتبع كثير من ادلة الباب انه لا ينقطع الوضوء بتعدد ريشة من الاجزاء كما في القطع
 وغيره بل قبل انه ربما يظهر ان ذلك قلعة كتيبة في كل ما يستفاد وجوبه في الامر من نحوه
 لتبنيده بالقدرة قطعا ومحقق بذكر قاعدة سقوط الكل بتعدد الجزئية واما ما
 ورد من الروايات الدالة على عدم جواز التقية في المسح على الخفين فقول مولانا على في
 حديث الاربعائة من الخصال ليس في شرب المسكر والمسح على الخفين تقية وتقول ايضا
 في التقية في كل شيء الا في شرب النبيذ والمسح على الخفين وغيرهما فاعتد بما مؤمن
 الاخبار عموما وخصوصا فلا يمكن حملها على نفى التقية في مشقة فيسبغ غير الغدة
 الى لفرض المال كما عن الشيخ في فروع **الاول** انه لا فرق في الحكم المذكور بين
 الوضوء الواجب والمندوب وكذا الواجب بين الاصلي وبين الملتزم باحد الاسباب
 الشرعية كالنذر وشبهه والقضاء عن الميت وغير ذلك لان المستفاد من فتاوى
 الاصحاب واخبار الباب انها هو كون المسح على الحائل في مقام الضرورة بدلا عن المسح على
 البشرة فيقوم ذلك مقامه في جميع الاحكام **الثاني** هل العذر بالسوغ للمسح على
 الحائل مختص لعقل والشرع او يشمل العذر والعرف ايضا وجهان يمكن لكل القول فقلنا
 على موضع اليقين في الخروج عن مقتضى الاصول والنصوص لامة والحاشية والافترق
 الثاني لاطلاق لفظ العذر في رواية ابى ورد المتقدمة كما انه لا فرق في التقية
 بين خوف الضرر المالى والبدن من قتل او جرح او هتك عرض او نحو ذلك لاختصاص
 رواية ابى الورد ببعضه وورد الضرورة لا ينافي التيمم المذكور لان الظاهر ان ذلك
 انما هو من باب المثال وسواء كان الضرر واردا على نفسه او على غيره من ثبت احترام
 في الشرع ويبدل على ذلك اطلاق النصوص والفتاوى **الثالث** ان جواز المسح على

الخف للثنية هل هو مختص بتعدد الفصل أيضا أولا وجهان أو قولان صحيح جماعة
 بالاول ونسبه في الذخيرة الى الاصحاب تسكما بان الفصل اقرب الى الموضع من الاصل
 الاصلاق بالبشرة وكونه مشتق على المسح مع زيادة بخلاف المسح على الخف بعد
 الاصلاق لوجه من الاعضاء ويحتمل الثالث لاطلاق رواية ابي لورد الدالة على جواز
 المسح على الحائل في مقام الضرورة بل مقتضاها انما هو تعيين ذلك وعدم جواز الضل
 في غير مقام الضرورة **السابع** اذا زال السبيل المسوغ لذلك ففي وجوب اعادة
 الطهارة وعدمه فكلان صحيح جماعة بالاول والاقوى لثاني كما هو المشهور
 الاستصحاب الصحة وكان الامر الشرح يقتضيه الاجزاء ولانه رافع للحث لما دل على
 ان الوضوء لا تنقضه الاحداث ولانه جيب ينوي بوضوئه رفع الحث فيجب حصوله
 لقوله **ع** انما لكل امرئ ما نوى ومقتضى ذلك عدم اعادة بتجدد شي من غاياته
 وقد ورد على الاول بان الاستصحاب من قبيل الشك في المقتضوع هو ليس بحجة
 ويدفعه ما قدمناه من ان الوضوء الاضطراري رافع قال الشك **ع** انما هو رافعة
 زوال السبب عدمه والفرق بينه وبين التيم واخرج على الثاني بان معنى قاعدة
 الاجزاء انما هو براءة الذمة عن التكليف المتعلق به وهو ما لا كلام فيه في المقام
 انما الكلام في وجوب وضوء اخر عليه لساثر الغايات الموجبة له كالصلوة ونحوها
 يرد عليه ان المستفاد من الاخبار وقاويل الاصحاب انما هو صحة الوضوء المذكور
 ترتبه لا اثر عليه وقدمانه يكفي فيه غاية واحدة في الوضوء من ساثر غاياته وعلى
 الثالث بالمنع من حصول رفع الحث بالوضوءات الاضطرارية بل انما هي مبيحة للدخول
 في الصلوة كالتييم وضوء المسلوس المبطلون فيقتصر في الاباحة على المتيقن وهو
 ما دامت الضرورة موجودة وفيه ما لا يخفى لانه يستلزم القول بوجوب اقتصار
 المضطر بالنسبة الى كل ما يشترط فيه الوضوء من مسك كناية القران وغيره على ما
 يرتفع به الضرورة وهو خلاف الاجماع ولما تقدم في ادائل الكتابين ان الاصل
 في الوضوء ان يكون رافعا وعدم راضية التيم وضوء المسلوس المبطلون انما كان
 بدليل من خارج ولان الوضوء الاضطراري تكليف اولي واقفه متعلق بالمكلف في
 مقام خاص وهو الضيق فلا يرتفع اثره بارتقاعها وربما استدلل بقول الاول
 بان اصاله بقاء الصحة معارضة باصاله بقاء اشتغال الذمة بالعبادة المشروطة
 بالوضوء وبانه لم يثبت من الخبر المحو له الاجواز لضرورة وبشرطها وهي متفقدرة

بقدرها والمفروض زال الضرورة فيزال الصحة المشروطة بالضرورة بزوالها
 فيجب إعادة الوضوء ويحسد هاهنا من الاخبار الثمانية للتحية والكاء ضعيف ثم
 الظاهر انه لا فرق فيها ذكرنا بين زال الضرورة بعدم تمام المسح على الخفين بمدة بحيث
 حصل الجفاف وتقدر الموالاة وبين زالها قبل فوالها وبين زالها بعد مسح
 الرجلين او غير ذلك كما موضح به بعض الاصحاب ويستفاد من اطلاق النص والفتاوى
 المتأخرين لو كان على المسح حائل فالاقرب ان حكمه حكم المسح في جميع ما عرفت
 واصل في اخبار الجبلة دلالة عليه من حيث الفهم مع احتمال اختصاص ذلك بالمسح
 اقتصارا على مورد النص والفتاوى في هذا الباب **السادس** لو كان الحجاب
 خفيفا بحيث لا يمنع من صدق المسح على البشرة عراضا للمسح عليه كاطلاقات المسح
السابع قال في الذكوى لا فرق عندنا مع الضرورة بين كون الخف جريح او غيره
 ولا بين الجرح والخف المتعل وغيره ولا بين الجرح فوق الخف وغيره ولا بين
 اللبس على طهارة او حدث ولا بين كونه ساقرا او ياجدا ولا المغير ذلك ما قرره
 انتهى وهو جيد **الشاهد** ان مكاتبا الفاضل على الخفين مقلدا او مجتهدا ثم
 استجوى ووقف على خطيئته فالمشهور بين الاصحاب انه لا يبيد صلواته قال
 في المعتمد انفقوا على انه لا يبيد شيئا من عباداته التي فعلها سوى الزكوة ويبدل
 عليه ما رواه زرارة وبكير والفضيل ومحمد بن مسلم وبريد الجلي عن الباقر الصادق
 عليه السلام قال لا في الرجل يكون على بعض هذه الامة الحرورية والمجسية والعثمانية
 والقدرية ويعرف هذا الامر ويحسن رايه يبيد كل صلوة صلاها او صوما وصمه
 او حج او لغيره عليه اعادة شئ من ذلك قال ليس عليه اعادة شئ من ذلك غير الزكوة
 لا بد ان يقدحها لانه وضع الزكوة في غير موضعها انما موضعها اهل الولاية وذهب
 المرتضى في الحكم منه الى انه يبيد الصلوة وهو ضعيف **الثامن** في اشتراط جواز
 التقيية لعدم المنفعة وعلمه قولان ذهب جماعة الى الاول كما في المدارك واستظهر
 في كشف المدارك لانقضاء الضرر مع وجودها فيزال مقتضى وايد في الحدائق على ما حكم
 عنه بان المكلف لا يخرج عن عهدة التكليف يقينا الا بالاثبات بما كلف به شرعا
 ما اذا استلزم فعله ضررا للثقة وذهب جماعة الى عدمه والظاهر انه المشهور بين
 اصحابنا لا اطلاق النفس المؤبدة باصالة عدم الاشتراط ولا اخبار الامة بمحض
 الجماعة مع اهل الخلاف ووجود عليه يمنع انصراف الاطلاق الى موضع البحث وبرواية

الى لورد وفيه الامن مدق وقضية اومن ثل يخاف على رجليك فانه تدل على المختار
 مورد القضية في ذلك فيخصصها الاطلاقات واصالة عدم الاشتراط معارض باصول
 اخرو الاظري عدم اشتراط ذلك فيها الاطلاق الاخبار المستفيضة او المتواترة الدالة
 على تبدل الحكم بسبب التفتية المؤيد بل لا محاب وفتاويل قديما وحديثا والمحكم
 بتخصيصها برواية الى لورد في غاية الضعف واماسا ثراقسام الحد ومن الضرور
 بنحوه فالقوى ان جريان احكامها مشروط بعدم المتدوحة لان الظاهر ان
 المستفاد من اخبار التفتية انما هو تبدل الحكم في موردها فيكون من قبيل تصدد
 الموضوع كما في المسافر والحاضر ولذا لا يجب على غيره واحد الماء تاخيرا صلوة عن اول
 وقتها بل يجوز الصلوة في اول الوقت مع التيمم بلا حلة عموم البدلية بتجلافة الضور
 ونحوه فان التكليف لو اقر ثابت في حق المكلف فاقبالا لم يكن المكلف معذورا
 من اطنشاله في مكان خاص وفي زمان مخصوص او نحوها ولا دليل على كون مجرد ذلك
 مستقلا للتكليف لو اقر **مسئلة** لو غسل موضع السبع لم يجزه لانها عرضان
 متغايران بحسب المفهوم عن قابل وفي نظر الشرع كما يشهد به الكتاب والسنة
 فلا يجزى احداهما عن الاخر ولا ان الله تعالى اوجب الغسل في الوجه واليدين والمسح
 في الراشح الرجلين فلما وقع المكلف احدهما موضع الاخر لم يكن متمثلا فان اللغة
 والعرف والشرع كما با وسنة صريحة ان الغسل غير المسح وان الا بالغسل في مقابلة
 الامر بالمسح ليس متمثلا بل انما هو كشرع محرم لو اتى بذلك بقصد القرية والالتجاء
 بمحصل ومحبيا في جملة من الكتب والاخبار الواردة من الصحاح وغيرها **هنا**
 قول المصنف في خبر محمد بن مروان انه ياتي على الرجل ستون وسبعون سنة
 ما قبل الله منه صلوة قلت وكيف ذلك قال لانه يبسل ما امر الله **بمسحها**
 ما رواه الشيخ في من زارة في الصحيح قال قال عمر لوالك توشحات فجعلت مع الرجلين
 غسل ثم اضمرت الى ان ذلك هو المقترض لم يكن ذلك بوضوء ثم قال بدأ بالمسح على
 الرجلين فان بذلك غسل فضلت فامسح بعده ليكون اخر ذلك المقروض الى
 غيره لك من الاخبار فروع **الاول** الظاهر ان معنى الغسل اجراء الماء على
 العضو ومعنى المسح امرار اليد مع رطوبة سواء كان مع الجريان ام لا فيكون
 بين حقيقة الغسل والمسح من حيث المفهوم التباين وبحسب المصلحة الخارج
 عموم من وجه ذهب جماعة من الاصحاب الى ان بين حقيقتي الغسل والمسح

في الغسل والخروج

في الغسل والخروج

جميعا بنياتها والرجحة عان في فرد واحد بل تمسكا بكثرة الآلية والاختلاف وعلى الاحتصاص كل من
 المسح والفصل بأعضائه وبالإجماع المنقول في التذكرة وهو ضعيف لأن التماثل في الآلية
 باعتبار صورتها لا تفرق والتماثل في النية والقصد والمراد بالاختيار كما يظهر منها
 التبرع بالعمامة الذين يكفون بالفصل الذي لا مسح معدن المسح على أنه أريد بالاختيار
 الإطلاقات فهي غير الدقة على ما بينتها وإنما تدل على وجوب مسح المسح وإن أريد بها رواية
 ابن مردويه في دفعه بضعها سندها كما صح به بعض الأصحاب ربه وبأن المراد من الفصل
 المنوع منه في الخبر الفصل بدون المسح أو مع قصد وجود الفصل وما ذكرنا يظهر أنه لا
 يضر ذكر الماء في المسح بحيث يحصل مع جريان قليل إذا لم يقصد أن المفرد غسل كما صح
 به جماعة من الأصحاب ربه لصدق المسح عليه فيشملة إطلاق الآية والاختصاص لا يخلو
 صدق المسح بالبلية عليه وعدم تقييد البلية في الأخبار بالقلّة وأنه لم يبعد أنهم عمروا
 بتخفيفه لوطوئه خصوصا في مواقع التلويح مع عموم البلوى ووقوع الحاجة وأما لو فوي
 بذلك الفصل فيحمل الصحة لأنه أتى بالمأمورية والنية وقت كالحية والاقتراب بالطلان
 لصحة زوارة أنك لو فوضت وأصمرت الفصل في مكان المسح للتقية لم يكن لك بوضو
 الثاني أنه لو أمكن في مقام التقية فصل المسح مع الفصل بنية المسح ويجوز أن التقية إنما
 تكون بدلا عن الحكم الواقع الأول في مقام الضرورة والمفرد من افتقارها ولو أمكن في
 مقام التقية مسح البشرة من وراء الحائل مع الفصل لم يجز الجمع بل يكفي الفصل لعدم اشتراط
 فقدان المندوحة في مشروعية التقية الثالث أنه في مسح في مقام التقية جازله
 الدخول في جميع الغايات المشروطة بالوضوء وإن ارتفعت التقية للاستصحاب فتوى
 الأصحاب لأنه أتى بالمأمورية على الوجه الشرعي فيحصل به الأجزاء ولا نه وضوء مشروعة
 رافع وكلما كان كذلك لا يرفع الا ناقض السرايع لو غسل موضع المسح باعتقاد كفايته
 عنه فقتضى القاعدة الطلان فيجب عليه الامادة والقضاء لأنه لم يأت بالأمورية
 فلا يحصل به الأجزاء الخاص لو غسل موضع المسح عند دخول التقية ثم انكشف
 خلافه فإن كان في بلد التقية أجزاء لإطلاقات التقية لأن الأمر في مكان التقية إنما
 يدور مدار الخوف دون الواقع لأن مقام التقية الواقعية مما انسد سبيل العلم به
 غالبا وكلما كان كذلك كان المدافع على الظن لأن حصول العلم بمورد هاندرافنا طر
 حكمها على حصولها منية الحكمة التي شرعت التقية لأجلها وللإستقراء فان طويقة
 الفقهاء مستمرة على جريان هذه القاعدة في كثير من أبواب لفقة كما تفتيحه التلقا

عليه مضافا الى الاصل المخل الى الاصول والالجام المنقول وقوى القول ان الوجه اليه
 في الوضوء من الموضوءات والراس والرجلين من المسوحات فلا يمكن ان يكون جميع
 اجزاء الوضوء من المسوحات ضرورة تباينها من حيث المفهوم وان امكن اجتماعها
 في محل واحد محسب لمصادق او لان الله تعالى انما قابل الموضوء بالمسوح في الآية الشريفة
 فلا يجرى الثاني من الاول مضافا الى الاخبار والمستفيضة من الصحاح وغيرها
ومنها غلواها الوضوءات البانية مع قوله هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة اليه
ومنها ما دل على وجوب التيمم **ومنها** خبر زارة الجنب ما جرى عليه الماء
 من جسده قليلا وكثيره فقد اجزءه ولا قائل بالفرق بين الغسل والوضوء ان الظاهر
 من سياق الرواية انما هو كون اقل ما يجرى في الغسل هو المجرى او يكون شرطا **ومنها**
 مهية الاخرى كما احاط به الشعر فليس للباد ان يطلموه ولا يجنوا عنه ولكن يجرى
 عليه الماء **ومنها** مجعنة على بن جعفر عن اخيه قال سئلته عن الرجل يكون على
 وضوء فيصيبه المطر حتى يبل راسه ولحيته وجسده ويذاه ورجلاه هل يجزيه ذلك
 الوضوء قال ان غسله فان ذلك يجزيه وجه الدلالة ان تعليل الاجزاء في جوابه على
 حصول مهية الغسل يقفه بانقضاء ذلك مع انتفاءه فيدل على اعتبار الجريان مع
 ان وقوع التعيين بالغسل في كلام الامام ع فيشهد بعدم كفاية مجرد الاغتسال **ومنها**
 ما ورد في الاخبار من انه ياتى على الرجل الستون او سبعون سنة ما قبل الله عنه
 صلوة قلت وكيف ذلك قال لا يغسل ما امر الله بمسحه وفي بعض الاخبار دلالة على
 الاكتفاء بالغسل بمثل الدهن كصبغة زارة ومحمد بن مسلم انما الوضوء من حد الله
 ثم يعلم الله من يطيبه ومن يعصيه وان المؤمن من لا يقبضه شيء انما كيفه مثل الدهن
 وقوله ع في رواية محمد بن مسلم ياخذ احدهم الراحة من الدهن والماء اوسع من ذلك
 وقوله ع في الغسل والوضوء يجزى منه ما جرى من الدهن الذي يبل جسده فان لم يستنق
 من اطلاق هذه الاخبار انما هو جواز الاكتفاء بمسح الدهن وان لم يستمر غسلا فيكون
 الواجب بالنسبة الى الغسل واليدرين احدا الامر من الغسل والدهن ويورد على الاستدلال
 بها ولا يانه لو كان المراد بالغسل الوارد في الكتاب والسنة هو المسح كما يستفاد من
 اخبار الدهن لكان مقابلة احدهما بالآخر لغوا وهو محال فتدفع ان قضية المقابلة
 تقتضيه بالمعاصرة فلا يحصل امتثال احدهما بفعل الآخر فتعمل اخبار الدهن على ما يحصل
 معه الجريان وثانيا بان الامر بان يبين حل لفظ الغسل للمامور به على الجواز الذي هو

المسح على الرأس والوجه واليد من غير الماء وهو المعتبر وهو الجريان ومن البير والولوة الحقيقة
 من الجريان والاشارة على ان المسح على الرأس والوجه واليد من غير الماء لا يعتد بها
 بالكتاب وقاعدة الاحتياط والاجامات المنقولة والشبهة العظيمة بل الاجماع ونحو ذلك
 فيجب لاخذ بالاربع وراعيان هذه الاخبار اما تدل على الاجتزاء من الفسل بمثل
 الدهن كما هو صحيح ودائمة محمد بن مسلم فتدل على ارادة احدا فراد الفسل منها واقل
 ما يحصل به مساهة ومع الفضل من ذلك فلا اقل من الساقط فيرجع الى الصلة الاشتغال
 وقاعدة الاحتياط السالطين عما يصلح للمعاينة فروع **الاول** الظاهر ان يكون في الفسل
 بالمطر مجرد الاصابة ولو مع عدم الجريان لصديق الفسل عليه عرفا فتشمله الاطلاقات
 الامة به كتابا ومنه وصحيفة على بن جعفر عن اخيه عم قال سئلت عن الرجل يكون
 على وضوء فيصيبه المطر حتى يبل رأسه ولحيته وجسده ويده ورجلاه هل يجزئ
 ذلك الوضوء قال ان غسله فان ذلك يجزئ وكذا لو وضع المضول في الماء حتى يصل
 الماء على البشرة فانه لا يشترط فيه انفصال ماء الضالة عن الحمل المضول كما صح
 بدفع من اصحابنا في تشكك في ذلك بانه غسل لا تقيد شرعي الشافي لا فرق في
 حصول الفسل بين ان يجري جزء من الماء على جزئين من البشرة بنفسه او باجره المكلف
 له كما صح بدفع من اصحابنا في الثالث لو لم يتمكن من الفسل لعدم كفاية الماء
 او مانع من استعماله ففي الاجتزاء بمثل الدهن ولو كان مستحي المسح او سقوطه وجهها
 يمثل الاول لخطابات بناء على شمولها للكلفين على جميع الاحوال فمع تقدّر الفسل ينقل
 الحكم الى المسح لانه اقرب المجازات الى الحقيقة وقاعدة الميسور نظر الى ان الفسل
 مشتمل على المسح مع الزيادة واللاصول المقررة كاستصحاب الاشتغال واستصحاب
 عدم ارتفاع الحدث وقاعدة الاحتياط والغبار الوارد في المسح على الجحيرة فانه عا اما اجم
 لها بقوله ثم ما جعل عليكم في الدين من حرج واحتمال كون الموارد من هذا الاستدلال
 هو عدم وجوب قلع ما وضعه على محل الجحيرة خلاف الظاهر لصحيفة على بن جعفر عن اخيه
 حيث سأل عن الرجل يجني على غير وضوء لا يكون معه ماء وهو يصبغ لهما الوضوء
 ايها افضل التيمم او يتيمم بالتيمم قال الشافعي اذا بل جسده وبأسه افضل وان لم يقدر على ان
 يغسل به يتيمم وقد يورد عليه باشتماله على خلاف المدعى من التحيير بين وبين التيمم
 عند الضرورة وبانه يجزئ ان يري المسح مع الجريان والافضلية اما في ضمن الوجوب
 او المشقة التي تجوز التيمم وكان المستفاد من اطلاق اخبار الدهن انما هو وان المسح

في حال الضرورة وقيام الدليل على عدم الاكتفاء به في حال الاحتياج لا يمنع من ذلك ما
على ذلك وقد نقل هذه الاخبار على ارادة المبالغة في عدم احتياج الوضوء الى ماء كثير وان
لا ينبغي الاسراف فيه فهي مما افادتنا الاكتفاء باقل افراد مسمى الفضل الذي هو كالمن
واحتقال القول ببقاء لفظ الدهن في هذه الاخبار على حقيقته لكن لا يصدق الدهن في زمان
صدور الخطاب على ما لا يحصل معه الجريان ما لا يوجد له وكما لا انتقال الحكم الى المتيمم نحو
الادلة الدالة عليه ولتناثر حقيقى الفضل والمسح فلا يجوز احدهما عن الاخر ولو في حال
الضرورة وهذا خير بعيد من ظاهر الادلة وكلام الاصحاب في الفرع السابع الاشكال
في عدم دخول ذلك في ماهية الفضل لغة وعرفا كما ان الظاهر انه ليس بواجب على
المعروف بين اصحابنا بل الظاهر قيام الاجماع عليه لعدم قيام دليل عليه بل من المنتهى
انه صريح في بطلان الفضل باستحباب امرنا ليدل على الجسد ونسبه فيه الى فقهاء اهل البيت
ومن الناصريات دعوى الاجماع على عدم وجوبه وبعض الاساطين ولاطلاقات الوضوء
سنة واطلاقات المسح كتابا وسنة مع الشك في تعيينها بالذلك نعم حكى عن التخييل
القول بوجوب اتباع اليد بجرى الماء ولعل مستنده ما في بعض الوضوءات البانية
من امرنا ليد وهو على فرض محالته للاصحاب ضعيف ومستند ما ضعف لان الظاهر
ان امرنا ليد من الامور العادية كخصوصية المكان ونحوه فلا يجب التمسك فيه ولا ثمة
موهون هنا باعراض الاصحاب عنه في هذا المقام وكان ملاحظة كثير منها ومن غيرها
تشهد بان الواجب انما هو الفضل فقط كقول الوضوء غسلتان وصحتان ونحو ذلك
والظاهر انه لا فرق في ذلك بين الوضوء والفضل نعم الظاهر استحبابا لذلك لما مر من
دعوى الاجماع عليه ولفتوى جماعة من الاصحاب باستحبابه وللخروج عن شبهة الخلاف
الحاجس لا يشترط في صدق الفضل انفصال ماء الفضالة عنه سيما في غسل الاغصان
لصدق الفضل على الجزء الاخير وان انتهى اليه الماء فيتم له الطلاق الادلة كتابا و
سنة قولية وفعلية كما انه قد يتحقق الفضل مع عدم الاجراء كغسلها تحت المجرة و
غسل البواطن ونحوهما ما لا يمكن الاجراء فيه فيجوز الاكتفاء به **السادس** فيستعمل
الترتيب بالارتقاس قليلا كان للماء ام كثيرا سواء نوى الفضل بالادخال والاخراج في
الاكتفاء بمجرد الكون في الماء بنية الفضل من غير تحريك العضو فيه اشكال والاحوط
التحيز عن الارتقاس في اليسرى للتحكم من شبهة المسح بالماء الجديد **السابع** لو كان
في يده خاتم او دملج او غيرها ما يمنع وصول الماء الى تحتها وجب عليه النزاع او التخليل حتى

يصل الماء الى تحتها على وجه يحصل به اقل ما يصدق عليه النسب من غير الاصول وعدم
تحقق الانتقال بدونه والجماع والمنقول ولو شك في وجود المحاجب فلا يجب المنع عنه
لاسمه او السيرة عليه في الموضوع والنسب لعدم تصل العلماء بوجوبه مع انه من امور
التي تم بها البلية والاستغناء طريقة العقلاء طرأ على حجية اصالة عدم المانع وعدم
الفصل عنه ولو ظن بوجود المحاجب فالظاهر وجوب تحصيل العلم بوصول الماء الى البشرية
للاصول والاطلاقات فالها قاضية بوجوب تحصيل العلم بالانتقال المتوقف على ذلك
ولعدم قيام السيرة على ذلك ولو حصل العلم بوجود العارض ويشك في صفته وهي
الحجب فوجوب تحصيل العلم بوصول الماء الى البشرية بازالته او تحريكه او غيرها وعلى
وجهان للوحدة الاولى اصالة عدم الفراغ من التكليف بالوضوء وبناياته وغاية
الاحتياط وقول الكاظم في جميع اخيه قال سئلته عن المرأة عليها السواد والدمع
في بعضه واعمالا تدري يمر على عليها الماتحتة او لا كيف تصنع الطقوسات واغتسلت
قال يتحرك او تنزع حتى يدخل تحتها وعن الخاتم الضيق لا يدري يمر على الماء تحتها اذا
توضأ ام لا كيف تصنع قال ان علم ان الماء لا يدخله فيلزمه اذا توضأ ولا ينافي ذلك
والا لمفهوم دليل الرواية على عدم وجوب ايصال الماء الى تحت مع الشك لانه معان
لمنطوق صدرها الدال على وجوب تحصيل العلم والمنطوق اقوى من الغنوم بل المنطوق
هنا من قبيل المقيّد والمفهوم من قبيل المطلق لشمول عدم العلم لصورة عدم العلم بالوصول
والعلم به والاول خاص بالاول وللوجه الثاني اصالة عدم وجود الصفة المحاجة
فيه والسيرة المستمرة القاضية به وقد يناقش فيه بان الاصل المذكور مع كونه من
الاصول المثبتة معارض مع ما قد من الادلة وقيام السيرة عليه ممنوع ولو سلم
فانما يسلم في حال الشك لعدم حصول الشك للمكلفين قالوا والشك الفرضي فافهم
بمحقق السيرة الكاشفة وقد يجاب عنه بان اصالة عدم المانع القاسم استمرت عليه طريقة
العقلانية في هذا المقام فم هذا اذا كان الشك حاصلًا قبل الفراغ من الموضوع
اما لو كان بعده فان كان لعقلته عنه في حال الوضوء فالاقوى لصحة حمل الفعل المسلم
على الوجه الصحيح ولانه من الشك بعد الفراغ وما يورد على الثاني من الشك في شمول
ادكته لما لو علم من حاله انه لو كان متبنيها حال الوضوء لكان شاكًا ومن ان مفهوم
التعليق في قوله لا انه في حال العمل اذكر بعد ملاحظة دلالة على تعليق حكم القاعدة
على الادكانية في الاشياء ما يقيّد به الاطلاقات ادلة الفراغ فمدفوع بان المفهوم من ذلك

الفراغ ولو بمعرفة ثم الاصحاب به انما هو دوران الامر على الشك في الفعل دون
 الغرض والتعليل المذكور مع ضعفه ومعارضته بمنطوق كثير من الاخبار وبمخالفتها
 لظاهر الاصحاب به لا فلا فية على ما ذكر لان الظاهر انه حكمة للتشريع كما هو الغالب
 في الاستعمال في الاخبار والعرف فلا مفهوم له وكذا الظاهر التحق فيها لو كان قاطعا في
 الموضوع بعد ما نصبت عنه ذلك او علم بوجود المحجب وشك في زمان وجوده فدار
 امر بين كونه قبل الموضوع او بعده من غير فرق بين ضبط تاريخ احدهما وعدمه
 ما دل على عدم العبرة بالشك بعد الفراغ وتحكمها على الاصول العلمية القاضية بالطلاق
 وكذا الوشك في تظهير المحل او شك في ملائحة المحجب بهذا الموضوع كما لو شك في تخريبك
 الخاتم الذي في يده وكذا الوشك في صفة المحجب قبل الموضوع ثم شئنا للملاحة فذكره
 بعد الموضوع لوجوده الى الشك بهذا الفراغ ولما رواه الحسين بن ابي العلا قال مثلت
 ابا عبد الله ع من الخاتم اذا اغتسلت قال حوله من مكانه وقال في الموضوع تنديرة
 فان فسيت حتى تقوم في الصلوة فلا امر لان تعيد الصلوة ولا كفاءة بجمعة فعل
 المسلم باحتمال المصادفة للواقع ويمتنع القول بوجوب التلافي للاصول المقررة مع
 الشك في شمول اخبار الفراغ لثله بل المستفاد منها بحسب المفهوم انما هو وجوب
 التلافي فيما لو حصل الشك قبل المحل كما في قوله اذا شككت في شئ وفرغت منها و
 دخلت في غير بل يدل عليه ايضا بمنطوق قوله ع انما الشك في شئ لم تجزه فانهما
 يدلان على وجوب التلافي في هذا المقام والرواية مخصوصة بصورة استمرار النسيان
 حتى يدخل في الصلوة فلا يشملها والواقت اليد قبل دخوله فيها بل يدل بفهمها
 على وجوب التلافي فيما لو ذكره قبل الصلوة ثم انما صرح جماعة من الامتصاصية
 بتحريك الخاتم اذا كان واسعا وعن المعتزلي الاجماع عليه معللا بالادلة المستظهر
 في الطهارة ثم انه لا فرق فيما ذكرناه بين الخاتم وغيره ما يمنع من وصول الماء الى البشرة
 ومنه الوسخ تحت الاظفار اذا تجاوزت عن المتعارف وكان ساترا لها فانما تجب
 اذا التفاح ما لم يستلزم الحرج مع احتمال عدم وجوبها فنظر الى عدم ورود بيان عن
 النبي ع والائمة ع مع انه ساقط عادة والى انه كالشعر الساقط للوجه وهو ضعيف
 لكفاية ما دل على وجوب غسل البشرة واليد ونحو ذلك في بيان ذلك وجعله
 كالشعر قياس هذا كله فيما لو حصل الشك بعد الفراغ من الموضوع ما لو شك في شئ
 من اعضاله بعد دخوله في فعل اخر منه وجب عليه التلافي ولو شك في اخر

الاجزاء فان كان بحيث يصدق عليه الفراغ عرفا كما في صورة وقوع الفصل الطويل
 او الاشتغال بشئ من قاياماته الموجبة له بل ودخوله في غيره ملكه معه ولا شيء عليه وان
 رأى نفسه في الانتفاء فلا اقرب وجوبا لتلافي وحكم الفن حكم الملك في جهات قاعدة
 الفراغ لعدم قيام دليل على اعتباره في الموضوع فتشمله الاطلاقات بعد ملاحظة كون
 لفظ الشك موضوعا للمعنى الاعم منه ومن الشك والوهم وشيوع استعمال لفظ الشك
 في الاخبار وكلمات الاصحاب في خلاف اليقين ايضا شأنا هذا عليه الله العالم ^{المستعمل}
الرابعة لا يعم الموضوع بما منصوب مع العلم بالنسبية او ما يقوم مقام العلم شرعا
 كالبيئة ونحوها في الاكتفاء بخبر المسلم فيما لو فرض كونه في يده وعدمه او الاكتفاء
 به مع كونه عا ولا وجه او اقوال اظهرها الخير مع احتمال صيرورته من قبيل المذموم
 فلا يقبل قوله ويدل على هذا الحكم قاعدة الاحتياط بعد شغل الذممة باليقين
 والاستصحاب وفتوى الاصحاب والجماعات المنقولة ولعدم حصول قصد التقرب به
 مع استلزام الموضوع التعريف في ما لا الغير يغير اذنه المنزعي عنه عقلا وشرعا ولعدم
 جواز انتاج الامر والنهي في محل واحد شخصي فتخصص لا واما المطلقة بما دل على النهي عنه
 فروع **الاول** انه لا فرق في ذلك بين كونه جاهلا بالحكم او عالما به ولا بين الجهل
 بحكم الامساة ولا بين الجهل بحكم النصب لما مر وظهور قيام الاجماع عليه الا اذا كان
 جهلا بالحرمة بعد رفاة او بالنسبية فلا يجيب كالمادة في المشهورين الاصحاب بل
 الظاهر قيام الاجماع عليه وقد يلحق به الناسب للنسبية اذا لم يكن النسيان عدم
 اعتناء بالمغضوب كما يفعل الغصاب كثير ايضا لعدم توجه النهي وعدم ثبوت
 شرطية الاباحة في الواقع فيكون الحكم الموضوعي المقام تابعا للتكليف متبعا لثبوتها بعد
 كون الاحكام الوضعية مجعولة الا ان يقال بان النهي عن النصب يدل على ثبوت
 الحكم الوضعي والتكليف معا وليس الاول تابعا للثاني حتى ينتفي بانقائه ويورد عليه
 بعدم استفادة المناهية من النهي المذكور فلا يدرك على البطالان ولا يستفاد فتاوى
 الاصحاب كما في الصلوة في المكان المغضوب او في الثوب المغضوب مع الجهل بنسبتهما
 وفي العبادة المستلزم للضرورة مع الجهل به وعمل من كان كثير الشك باحكام الفكولة
 مع الجهل بكونه كك ونحو ذلك من المقامات فتحكم في هذه المقامات بالصحة يكشف
 عن كون غسيبة الماء والمكان ونحوهما من الموانع العلمية ولعموم قوله عز وجل
 امتنى ما لا يعلمون والسهو والنسيان بناء على كون المرفوع فيها هو رفع جميع الآثار

في علم من الموضوع
 ما في الغضب مع
 علم بالنسبية

التكليفية والوضعية وفيه مع مخالفة الظاهر لا صاحب حيث حكموا في ابواب الفقه
بثبوت الاحكام الوضعية في حق الجاهل والناسي كما في الديارات والنفقات ونحوها
من مواضع الضوم والفتاوى ان المستفاد من الخبر المذكور في انما هو خصوص
رفع المؤاخاة والعقاب لانه اقرب الجازات الى رفع التحقيق قد يفصل في المسئلة
بين ما لو لم يخص الماء بالمنسوب وبين الاحتياط به فيجمع في الاول لتعلق التكليف
بالوضو به في الواقع بخلاف الثاني فانه انما كان مكلفا حيا بالتيشم وفيه ان عدم
ما فيه الغصب في حال الجهل قاضيه بتعلق الطلب به فيجمع الوضو منه ما دام الجهل
باقيا ولو علم بالغصب في الاشياء فالظاهر صحة ما وقع منه وتيممه بالماء المباح
لصحة الجزاء اذ صحة كل شيء بحسبه نعم يشكل الحال في انه لو علم به بعد الصلوة
لتتم الوضوء بالنسبة الى ما بقي من اعضاء الوضوء وفيما لو علم بعد تمام الفصل
قبل المسح حيث ان الماء في المقامين يكون باقيا على ملوكة ما لكان الاصل وانما نقل
الى القيمة لصيرورة ذلك تلقا الفرع الثاني يجري الحكم المذكورة الفصل للتيشم
وفي جميع العبادات المستلزمة للتصوف في المنسوب فتبطل مع العلم به وتنع مع
الجهل به الثالث لو ظهر طهارة خثية بالماء المنسوب تحت طهارته مظهر
ان كان انما وضاعا لقيمته لو كان مستلزما للضرورة على المالك الرابع لو اذن
المالك به فليس من المنسوب ولا يكفي في اباحته الشك في الاذن به وكذا الظن به
لظهور الاجماع عليه ولقولنا لا يجزى مال امر مسلم الا بطيب نفسه فانه يستقيم منه
شرعية رضائية الغير في جواز التصرف في ماله بعد ملاحظة تعليق الملكية على الامر
الوجودي الذي هو طيب النفس اصاله الا باخرة غير جارية في هذا المقام لما
تقرر في محله من عدم جوازه في مال المسلم وحقوقه وعرضه والذوات والفرج كان
المستفاد من الدلالة ونحوها على اصحاب ان اباحته هذا الامر مشروطة ببقيا
سبب شرعي موجب لها فتتفي بانتفائه نعم يجوز التصرف فيه اذا ظن رضا المالك
من القرائن اللفظية او المعنوية او الفعلية كما انه لا تكفي فيه الرضاية التقديرية
وكما انه لا يكفي المنع التقديري مع وجود الاذن الصحيح ولو اذن المالك به مع
القطع بعدم رضائية او بالعكس ففيه اشكال والحق عدم كفايتهما ويجوز التصرف
مع الاذن المستصحب سواء كان الاذن لفظيا او قوليا الخامس لا تشترط
اباحة موضع الماء فلو توضع من انية مغسوبة اجزاء لعدم قبحه انتهى فاذا

وافق بوضوئه امر الشارع المقتض للهمة وان خالف في امر اخر لم يتعلق بالماهية ولا
 بجزئها ولا بشروطها بشواختياره والظاهر انه مع الاختصاص لو اتم بالتصرف في الذنية
 وصت من الماء ما يكفي له طهارته تعيين الوضوء ويبدل حاله في فرض علم الاختصاص
 ولو وصت ما يكفي له بعض الوضوء كوجهه مثلاً فسد وان صت منه بعد البقية لانه
 غير واجد للماء فينتقل الى خطابا ليهتم كما ينتقل اليه قبل التقفوف في الاية العنصرية
 مستلزم للتصرف فيها كما لو كان الماء جارياً منها بنفسه فالتمتع وجوب الوضوء منه
 ح ويحتمل البطلان لصديق الانتفاع بما لا يغير بوضوئه فيكون منهياً عنه حكم ثم ان
 حكم ما كان من الماء المباح في سائر الاوقات المحرمة استعمالاً كما في انية الذهب الغضبة
 حكم الماء الكائن في الاناء المغصوب في جميع ما يبتاه **السابع** وضع الماء المغصوب
 فتقسطه ففصل بالباقي غسل الاكاذيب او مسح به فالاقرب البطلان ويحتمل الصحة
 لتزويله من ثلثة السالفين ضمن المثل والقيمة ويصح التقفوف لعدم التمكن من الرد
 لعدم القابلية وهو ضعيف لان الثمان لا يسوغ التصرف بما لا يغير ولان عدم
 القابلية للرد لا يقتضي مجواز التصرف سبباً على القول بوجوب الرقح ولو مع عدم
 الامكان لان الامتناع بالاختيار لا ينافي في الاختيار فتم **السابع** لو اضطر الى الوضوء
 بالماء المغصوب لتقية او لفوف من ظالم او نحوها فلا يبعد القول بصحة لعدم المانع
 منها الا انهم والمفروض انفقائه بسبب الاضطرار **الثامن** لو توفضاً بمغصوب
 وهو في حال الفسخ عن الغصب فالتمتع البطلان **التاسع** لو وصت الماء المغصوب
 في الارض بحيث خرج عن مصداق المايته عرفاً فالاقرب وجوب التجنب عنه لان الماء
 لا يخرج عن ملكية مالكه بمجرد ذلك فلا سلطنة لغيره عليه **العاشر** لو وجد ماء
 فرد امره بين كونه ملوكاً لغيره عدمه جاز استعماله في الوضوء والغسل ونحوهما
 لاصالة الاباحة واصالة عدم امتيلاء يد احد عليه ولا خلاقات الوضوء والغسل
 ونحوهما كما هو الحال بالنسبة الى مطلق المال الذي شئت في كونه كذا لما تراسى
 المستمرة اكمع سبق الملكية فيقوى المنع قضاً لحق الاستصحاب **الحادي عشر**
 يجوز الوضوء وغيره من اقسام التصوف والاستعمال بالافهار والكبار التجارية
 لقيام السيرة عليه وهل يجوز التقفوف فيه مع غنى المالك عنه او مع حق الاختصاص
 به او لا فيه قولان اقرهما الثاني اقتضاراً على موضع اليقين في المخرج عن اصالة
 حرمة التصوف في مال لغيره قيل بالاول لان الاول السماوية والاطوارها انما تحل

للمؤمن بها دون الساكنين حولها ودون الناصبين لها اقتصارا على موضع اليقين في النهج
عن الأصل وأما لها والخصار التجارية في الطرق أو في الأراضى فالأقرب أن حكمها حكم
الأضار والكبار وأما المياه القليلة الموضوعة في الطرق أو في الأراضى للملوك فلا يجوز
استعمالها إلا مع إذن المالك به **الثاني عشر** ثبت الإباحة باليقينة وبإختصاص
اليد ولو كان في يد غاصب ثم شك في ارتفاع النصبية وعدمه ففيه جها المسئلة
المحتملة لا يبيع الوضوء مكان مغصوب على المعروف من المذهب كنه تعقوف
في مال الغير فيتعلق به النهي واحتمل جماعة الصحة لعدم التصوف في مال الغير وذلك
ولعدم بطلان الوضوء بتعلق النهي به لا مكان اجتماع الأمر والنهي يرفع الأول أن
معنى التصوف في مال الغير إنما هو الاشتغال به بجلوس ونوم ووضوء وغسل أو نحو
ذلك كما يشهد به العرف والثاني ما تقرره الأصول من عدم إمكان اجتماعها في محل
واحد ومن أن الأمر ينتفي ب ورود النهي عليه فننتفي الصحة بانتفاءه وتوضيح المقام
أنه يشترط في الوضوء إباحة أمور أربعة **الأول** إباحة فضاء الأرض التي يتوضأ
فيها ويبدل عليها الأدلة المتقدمة وأما المكان المغصوبة أرضه دون فضاءه ففيه
وجهان أو قولان قيل بالصحة لعدم صدق التصوف بالوضوء فيها ومثله العقل الخف
والسائط عند الجلوس كما أنه يقوى صحة المسح لو اعتدل حال المسح عليها أو وضع رجله
عليها فمسح عليها في هذا الحال على أشكال في الأخير في صحة وضوء المجوس في المكان
المغصوب وعدمها قولان قيل بالثاني لاستلزام الوضوء تصقفا زائدا على نفس
الكون واشتغال الخرفيتعلق به النهج الأقرب الأول لإباحة الكون وعدم حصول
ما يزيد عليه عند الوضوء لأن جميع أعضائه لا يملكها من كون يشغلها فلا فرق بين
رعيها ووضعها وبين إبقائها والأحوط التأخير إلى الضيق ولو حبسه المالك في بيته
فلا يقطع عنه الوضوء وهل يجوز فعله في أول الوقت أو يجب تأخير المضيق الوقت
وجهان بل قولان أقربهما الثاني لعدم قيام دليل على سقوط حقه وقيل الأول لاستلزام
حرمة ماله بوضع المسلم فيه ولو لم يجز للمجوس في المكان المغصوب جبال تعجب
عنه والأظهر أنه يجوز له التيمم بالتراب المباح أو بالتراب المغصوب في الأرض
على وجه لا يستلزم تصقفا زائدا على مجرد الماسة من علو وشبهه واستظهر بعضهم
عدم جواز التيمم بصيرته كفا قد الطهورين لاستلزام الوضوء والتيمم تصقفا
زائدا ولو أذن المالك قبل الوضوء ثم نهاه في الإثناء فلا يجوز إتمامه نعم في العبا

في أن لا يبيع
مكان المغصوب

٧
سواء كان
المغصوب
مح

التي جرم قطعها الوضوء المكلف فيها باذن المالك ثم غاء في الاثناء وجب له التمام لان
امراة ثم مقلد على فله المالك الا اذا حصل القطع له بعد وضوء المالك من والآخر
واما الذم حيائنه وكذا الوضوء باذنه كان مضطرا في الاذن ولو كان عالما بالمعصية
قبلها فاشتغل بها ثم علم بالنصبية في الاثناء وجب قطعها **الثاني** اباحة المكان
الذي يسب فيه ماء الوضوء انما يكون بحالة لا يركب النصب المحرم فلم يبيع و
كذا لو كان صتيه في المكان المباح مستلزم الجربا في المصوب فالأظهر فيه ايضا
البطلان **فصل الثالث** اباحة الموضع الذي يسب منه ماء الوضوء فلو صب الماء
من انية مضمونة على مواضع الوضوء فحصل الفضل لم يبيع ولو حصل الفضل بالكف
المضمونة العين او المنفعة ففيه وجهان **المسئلة السادسة** لا يبيع الوضوء
بماء نجس اجماعا محققا ومنقولاً في جملة من الكتب والخصوص مستفيضه بمنعه
فاستعماله في الوضوء ونحوه من الطهارات الحديثة والحديثة تشريع محمول الظاهر
ثبوت الحرمة الأصلية له لظاهر النواهي ولا فرق في ذلك بين الماء المنفصل بلاقته
للنجس والمتجسس لا فيها بين ما يدركه الطرف وبين ما لا يدركه كما كانت النجاسة
او غيره ولا بين حائل الاختيار والاضطرار وما تقرّر من ان الضرورات تبيح المحظورات
ما لا يثبت به تعلق التكليف بالوضوء من الماء النجس في حال الاضطرار بل ينتقل معه
الى التيمم كما يستفاد من الموثقتين الواردتين في الانبايين المشتبهين والماء
المشكوك طهارته مع سبق العلم بطهارته محكوم بالمطهرية كما انه مع سبق
العلم بنجاسته يستحب نجاسته حتى يعلم خلافاً فمضاهي الاستصحاب في المقامين وما
يقال من ان استحصال النجاسة في هذا المقام معارض مع عموم الدليل الاجتهادي والذال
على طهورية مطلق الماء كقوله تعالى خلق الماء طهوراً ونحوه فلا يعقل تخصيصه للدليل
الفقاهي الذي هو الاستصحاب في المقام فدفع بان ذلك من قبيل التسلك بالعموم
في الشبهات المصادفية وهو جائز كما تقرّر في الاصول مع ان الآية الشريفة انما يفيد
عموم طهورية الماء بحسب اصل الخلقة فلا تشمل المشكوك فيه نعم انما يقتضك في هذا
المقام باصالة الطهارة وهي من الاصول العلمية واستصحاب النجاسة واراد عليها ومع
الضم من ذلك فنقول بان استحصال النجاسة انما تقتضي بثبوت حكم المضمرة الزمان
الثاني فمن كون المضمرة من الادلة الاجتهادية كما هو المفروضة المقام يكون مقبولا
على العموم الاجتهادي لذكور ولو كان الماء محكوماً بالنجاسة في ظاهر الشرع كما في الآية

المشتبهين وجبا لاجتناب عنه وهذا اشتراط ظهورية الماء من الضلالتا الوجودية
 الواقعية فلو ظهر بغيرها عمدا او سهوا او جهلا بالحكم او بالموضوع مقتضا الوقاير
 وجب عليه الامادة في الوقت والقضا في خارجه او لا يجب القضا قولان اقول الاول
 للاصل المصل الى الاصول والاجماع المنقول وقتوى لفظ قول ولا تقتضا الذي فساد المنه
 عنه في هذا المقام بعد ملاحظة ظهور بيان الماضية منه وقيل بالثاني فتشكك بان
 امتثال الامر يقتضى الاجزاء وبان القضا يحتاج الى دليل وبان الخامسة هي ما علمت
 بنجاستها دون ما كانت متصفة بذلك في الواقع وبقوله عم كل شئ طاهر حتى تعلم
 انه قد رقاذا علمت فقد قدرو وبقوله في الناصر في سعة ما لا يعلمون فالجاهل معذور
 بهله ولان النواهي منصرفة للعالم منها لظهورها في المانعية والجواب بان اجابا لا بعد
 مقارنتها مع ما قلنا من الادلة واما تفصيلنا عن الاول بان الامر الظاهري
 لا يقتضى الاجزاء كما في هذا المقام وعن الثاني بان عموم ادلة القضا شاملة لما نحن
 فيه بعد ملاحظة صدق الفوت عليهم وعن الثالث بانه ان اريد بذلك كون العلم
 مأخوذا في موضوعي الجبر قد فوع بانه كثير من الالفاظ موضوع للعنف الواقع وان
 اريد بدها كفاء حكمها في حال جهل المكلف بها فمع انه يقضى بطلان التفرقة بين
 وجوب الاعادة والقضا مدفوع بعدم قيام شاهد شرعي عليه وبخالفته لا تلاقي
 دليل شرعية الطهارة الواقعية الشامل للعالم والجاهل والرواية امانا تفصح بمقدرة
 الجاهل ما دام كونه كذلك فلا يعاقب بهله ولا تدل على معذوريته في الاحكام
 الوضعية سلمنا ولكن البطلان على الفرض المذكور يكون مقبولا بالعلم به والمفروض
 حصوله بعد الوقت فتدرك الرواية على وجوب القضا لا على عدمه كما هو الحال بالنسبة
 الى الرواية الثانية وعن الراييع بالمنع منه بل الالفاظ امانا تنصوف الى الواقع و
 يجوز على معانيها الواقعية اقعه الامر قضا الدليل العقلي والنقل على معذوريته
 في الاحكام التكليفية في الجملة وعدم كونه معاقبا لاجل مخالفتها فلا ربط له بالحكام
 الوضعية الثابتة في حق الجاهل والعالم بالسوية الا ان يقال بعدم مجعولية
 الاحكام الوضعية واما هي تابعة للتكليفية وهو مع بطلانها غير قاض بغير الاستكمال
 المذكور ثم انه يشترط ايضا طهارة مواضع الوضو اجمالا لان نجاسته موجبة لنجاسة
 الماء الملاق له وذهب بعض اصحابنا الى عدم حيث قال بانه يجوز ان يرفع الغسل
 الواحد لخبث واحد مع ما لم يتنجس الماء كما اذا كان قليلا بل يجوز ان يرفع الغسل

بالماء المحدث وان بقي الخبث كما اذا غسل العضو في المكن وكان نجسا لم ينجس قلنا باحتياط
 غسله الى الترتين حتى في الكروقي رفع المحدث بنفسه الاولى انتهى ثم وشيطة شرطية
 الاطلاق والطهارة حال النجاسة فيقوى صحة الوضوء وان كان المثل نجسا وحكم التراب
 في التيمم حكم الماء في جميع ما عرفت ففتن شرط الطهارة فيه الا في الشبهة المصنوعة فانما يجب
 التيمم بها مع المسئلة السابعة لا يبيح الوضوء بالماء المضاف للإجماع المحقق
 والمنقول في جملة من الكتب وكأنه المعهود وكان الاوامر الواردة في الكتاب سنة المتعارفة
 الفصل مشروطة الى الفصل بالطلق ولظهور الاخبار الدالة على ان الوضوء بالماء في المطلق
 ولظهور لفظ الماء في قوله ثم فان لم تجد ماء فغسلت ما في المطلق واستصحاب الاشتغال
 بالماء وضوء وغاياته واستصحاب بقاء المحدث ولقاعدة الاحتياط بعد ثبوت الشغل بالصلاة
 وللتاسيس للوضوءات البنيانية مع قوله هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا بهما يتوضأ
 الا بالمطلق خلافا لما حكى عن الصدوق من جواز الوضوء بماء الورد استنادا الى رواية
 ضعيفة وهو ضعيف ومستندك اضعف فهي مطروحة او مؤلة وخلافا لما حكى عن ابن
 ابي عمير من جواز ذلك للضرورة خلافا للرواية على حالة الاضطرار ولغيره مما لا عند
 علم التمكن منه ويدخلان بما مر وما تقتضيه ان الضوءات تتبع المخططات مالا لا
 له بما نحن فيه لا خلافا لغيره حال الموضوعات بل ينتقل منه الى التيمم وشرطه وقوله على
 فلا فرق فيه بين حالتي البدن والسهو ولا العلم والجمل والماء جدا لتمامه بالطلاق ولحق
 الشك في مضايقة حكمه بالطلاق وتجري عليه احكامه كما انه مع سبق العلم
 بمضايقة ولحق الشك في الطهارة يحكم عليه بالمضايقة قضاء لحق الاستصحاب فيهما
 ولو سبق له حالتان اطلاق واضافة ولم يعلم التيق والتحقق او حصل الشك البدني
 فردد الماء بينهما فلا يجوز استعماله في الوضوء وغيرهما ما يكون مشروطا بكونه مطلقا
 والمطلق المشتبه بالمضاف يجيب لوضوءهما معا ان لم يجيد ماء غيرهما والافيه وجهان
 اقرها واحوطها العدم ولولم يجيد ما يبيح الوضوء من المطلق وامكن تحصيله بجزء المضاف
 معه ففي وجوبه وعدمه وجهان اظهرهما الاول للاصل المتحمل الى الاصول وللواجب
 المطلق فيجب تحصيله وكان الظاهر من قوله ثم فان لم تجد ماء فغسلت ما في المطلق
 في التيمم وقوله لا يحجب ما هو عدم الانتقال الى التيمم في هذا الحال لان معنى عدم
 الوجدان فيها انما هو عدم التمكن والشك في شمول اوله التيمم لمثله فذهب بعض
 فقهاءنا الى الثاني فيسوغ له التيمم لان الوضوء واجب مطلق للواجد دون الفاقد

فان لا يبيح الوضوء
 بالماء المضاف

والفصل ج

وشرط بالنسبة
 الى الفاقد ج

وكان الواجب تنصیل الماء الموجود لا يجهاد الماء المعلوم ولا صالة البرائة وضعف الكل
الكل ظاهر مما رجحى الشرط المذكور في الطهارات المائية باقسامها الحديثة وأصغيتها
ويعتوى فيها الاجزاء والاداب والسنة المستقلة الشافعية يشترط في صحة الوضوء
عدم المانع من استعمال الماء من مرض او عطش على نفسه او على نفسه مؤتمنة ونحو ذلك
ولو ضيق الوقت مما يوجب التيمم ولو قوضا والحال هذا بطل مع العلم بها والظاهر ان
الامر فيها انما يدور مدار الخوف لظاهر الاجماع في نظائر المسئلة ولا تضاد سبيل
العلم بالصورة غالبا فلو قوضا مع انتفاء الخوف ثم علم بمضيته اجزاء عن التيمم وما
يتوهم من كون النهي عن الضرر دالا على فساد العبادة الضرورية مطم قد فوج بان فساد
انما يشاعن الحرمة المنتفية في المقام بسبب الجهل بها الان يقال بان حديثا آخر
انما يدل على عدم مجسولية العبادة الضرورية وعدم مطلوبته شرعا فيدل على بطلانها
في حال الجهل اليهم فتم ولو تيمم في مقام الخوف ثم انكشف عدم قرب الضرر على الوضوء الواقع
فلا يقرى ابيهم الصحة ولا يجب الاعادة والقضاء لان الامر الشرعي يقتضي الاجزاء ولما
يستفاد من الاخبار الواردة في التيمم من انه يسوغ في مقام الخوف الا اذا انكشف قبل
الشرع في العبادة فيجب عليه الوضوء لان التيمم غير رافع ولا نه واحد الماء والظهور في قيام
الاجماع عليه ولو وحده في اثناء الصلوة ففيه وجهان او قولان ولو قوضا مع طق ضيق
الوقت لا يقصد هابل غاية اخرى موصفة ففي الصحة وجهان او قولان فاستمر الجلاد
بعض فقها ثنا ولعله من جهة دلالة الامر بالتيمم في المقام على عدم جواز الوضوء مطم
ولا يبعد القول بالصحة وان كان عاصيا من جهة استلزامه بترك المأمورية لان
الامر بالشئ لا يقتضي النهي عن حذره الخاص كما بيناه في الاصول البحث الثالث
في الوضوءات الاضطرابية وهي على قسم الاول وضوء مستديم الحديث من بول او نوم
او استسجاسة قليلة ولا خلا فظاهرا في وجوب الوضوء عليه في الجملة بل الاجماع بقسميه عليه وقد
اختلف للاصحاب في حكمه على احوال الاول انه يجب عليه الوضوء لكل صلوة وهذا
القول مشهور بين الاجماع كما هو المصروح به في جملة من الكتب الثاني انه يصلى ما
شاء بوضوء واحد الى ان يحدث حدث اخر وهو المصريح به في كلام جماعة من الصحابة
الثالث انه يجمع بين الظهريين بوضوء وكذا يجمع بين العشائين ويتوضا فقد يقوى
الاول لان اجتماع الوضوء مع الحدث في محل واحد على خلاف الاصل فيقتضي فيه على
موضع اليقين ولقاعدة الاحتياط واستصحاب الاشتغال واستصحاب بقاء المنع من

في الوضوءات الاضطرابية

في وضوء مستديم
المحدث

الدخول في الصلوة ولتقوى لاكثر ولعموم الامر بالوضوء لكل صلوة خرج منه المتطهر
 وبقي الباطن ولاجماع المحكمين ظاهر الخلاف ولعموم ما دل على ان البول ناقض لاطلاق
 ودعوى انصارنا لاطلاق الى الغالب هو محل البحث محل بحث ويؤيد ذلك ان الوضوء
 واجب بالبلل المشتبه بالبول الخارج قبل الاستبراء فبالبول المقطوع بطريق اول وان
 اكثر النواقض لا يفرق فيها بين المعتاد وغيره فكذا البول عملا بالاستقرار ويرد على الكل
 باضا معارضة مع اطلاق موثقة سماعة الثانية جمع احتشيتها عنها وجعلتها
 وقد يقوى الثاني ويرشد اليه وجه **الاول** استصحاب الوضوء الثاني مع الشك
 في حديثه القطرات الحادثة بغير اختياره للشك في شمول حديثه البول الحادثة
الثاني ان قضية اطلاق الامر بالصلوة جواز الصلوة باق بمخوكان خرج منه ما
 ليس به وضوءا صلا فيبقى محل البحث تحت الاطلاق **الثالث** ظاهر اطلاق موثقة
 سماعة عن رجل اخذه تقطير في فرجه ادم او غيره قال فليضع خريطة ويتوضأ وليصل
 وانما ذلك بلا ابتليهم فلا يعيدن الا من الحدث الذي يتوضأ منه وربما يؤيد ذلك
 ما رواه في الكافي الحسن بن منصور بن حازم قال قلت لابي عبد الله ع الرجل يقطر
 منه البول ولا يقدر على حبسه فقال اذا لم يقدر على حبسه فالداء اول بالعدو يجعل
 خريطة وقد يشعره ترك الامر بالتقديد في خبر الحلبي عن ابي عبد الله ع سئل عن تقطير
 البول قال يجعل خريطة اذا صلى وخبر عبد الرحمن قال كتبت الى ابي الحسن ع في خصة
 يقول فيلحق من ذلك شدة ويروي لبلل عبد الليل قال يتوضأ ثم ينتزع ثوبه في النهار
 مرة كل ذلك مع الشك في شمول ما دل على ناقضية حكم الوضوء الاول لمثل ما نحن فيه
 ولعموم خبر من قبيل المطلق والمقتيد او العام والمخاص فيحمل عليه هذا مع التأييد للملة
 السهلة السمجة وقد يجاب عن الاستصحاب بانه من الشك في الغتضه فليس سمجة
 وبمعارضة باستصحاب المنع من الدخول في الصلوة الثانية وبانه انما يسلم فيما
 لو حصلت القطرات بعد الايتان بالوضوء الاول اما لو حصلت في انشاء الوضوء فلا و
 بعدم مقاومته مع ما قدمنا من الأدلة وعن الاطلاق بانه يحمل بحسب بيان الاجزاء
 والشرائط وبانه موهون بكثرة تقييده بالاجزاء والشرائط وبانه مقتيد هنا بما
 دل على ناقضية البول وما نصه من الدخول في الصلوة وعن الرواية الاولى او لا
 باضا ضعيفة سند لا لها مضمرة الا ان يقال باضا مجبرة باعتماد جماعة من اصحابنا
 عليها وفتوى جمع منهم بمقتضاها وثانها باضا ضعيفة بحسب الدلالة لما ذكره الشهيد

الثاني على ما حكم منه فالروض من ان غايته الصغى بما يتجدد في اثناء الصلوة لا بعد
فان الخارج ان كان بولا كان من الحدث الذي توشا منه فاقبل ما يدل على عادية
الوضوء للصلوة الاخرى وان كان وما كما ذكر في الرواية فالامر واضح وقد يما بينه
بان الظاهر منها بقرينة قوله ثم الا من الحدث اوحى يظن منه حصول العادة في الحدث
الاختياري والمتعارف ونفى كون القطرات البولية ناقضة انما هو جواز الاكتفاء
بوضوء واحد لصلوات متعددة وثالثا بما ذكره في كشف المذلل من انها من مقاومة
ما من من الادلة قاهرة ويورد عليه باخصية هذه الرواية عنها فيجب تقديمها ولا
يرجع الى المرجح لان المختار وجوب تقديم الخاص على العام ولو كان المختار اضعف
مراتب الحجية حجة القول الثالث صحيحة حزين من ابي عبد الله ع انه قال اذا كان الرجل
يقطر منه البول والدم اذا كان حين الصلوة اتخذ كيسا وجعل فيه قطنا ثم ملقه
عليه وادخل ذكره فيه ثم صلى يجمع بين الصلوتين الظهر والعصر يؤخر الظهر ويصل
العصر باذان واقامتين ويؤخر المغرب ويصل العشأ باذان واقامتين ويفعل ذلك
في الصبح وحمل الدلالة من وجهين احدهما عدم التفرص فيها لتجدد الوضوء لكل صلوة
فان له دليل على عدم وجوبه له وثانيها الامر بالمجمع بين الصلوتين فانه يقفه بعد
وجوب التجديد لكل صلوة اما لعدم صدق الجمع معه او لاستلزام خلوا الامر بالمجمع
عن الفاشية فالجمع بين هذه الرواية وما دل على وجوب الوضوء لكل حدث يقفه بوجوب
الوضوء لكل صلوتين وعن شرح الدرر انه يجوز ان يكون الجمع باختيار تقليل
النجاسة الحاصلة منه لا لاصل الحدث ولو سلم انه ليس لذلك فعدم معلومته لنا
لا يستلزم عدمه في الواقع اذ لا سبيل للفعل الى احكامه ويورد عليه بما افته لما
يظهر منه عرفا كما مر بينه والجواب انها قاصرة عن مقاومة الادلة المتقدمة للقضية
بالشبهة سيما بعد ملاحظة شذوذ القائل به صوبها هذا هو الكلام في حكم من به
السلس فيجوز فيه الوجوه المنتقدة الا انه قد يقال بوجوب الوضوء لكل صلوة
لعموم ما تقدم من الادلة مع عدم قيام معارضها الا موثقة سماعه المنتقدة وهي
مخصوصة بالسلس فيه ان الاستفادة من قوله ع وانما ذلك بلا ابتلاء فلا يعيد
ولو عونة فهم جاعة من الاصحاب رة انما هو تعميم الحكم للجميع حيث الكلام المذكور
انما قام مقام التقليل فروع الاول لو امكنه حبس الحدث بمقدار وضوءه وصلواته
وجب لظاهر الاصحاب وللاصل وما دل على كون الحدث موجبا للوضوء ولقول ابي عبد الله

في حصة مشورين حازم وفيه اذا لم يقدر على حمله فانه اول بالحد ويجعل
 خريطة الحديث فان مفهومه يدل على عدم جواز ذلك مع القدرة على حمله فيقبل
 اطلاق رواية المخرج نحوه **الثاني** ان مقتضى ما تقدم من الاخبار وجوب الاستظهار
 على المسلم ومنع الجاسة بان يضع خريطة او كيسا كما طرح به جماعة من الاصحاب ومن
 ظاهر بعضهم الاجماع عليه ويدل عليه ايضا الاصول المقررة والظاهر انه لا يتعين في
 الكيس كما يظهر من كلام جماعة من الاصحاب حيث اوجبوا الاستظهار الشامله والغير
 وفي جريان الحكم المذكور في صلوة الجنائز بناء على اشتراط الطهارة من الخبث فيها
 وجه قوي والظاهر انه لا يوجب الشد والشد ولو مع عدم الصور مع احتمال وجوبه
 لتخفيف الجاسة ولا حاجة في صلوة الاحتياط وسجود السهو الى تبديل كما انه لا
 يجب ذلك في اجزاء الصلوة المنسبة المقضية منفردة كالشك في نحوه ولو ضا الوقت
 عن التبديل فلا تبديل والظاهر عدم وجوب تغييرها عند كل صلوة او التغير بظاهر
 اطلاق الاخبار والمتقدمة مع احتمال وجوبه لتخفيف الجاسة ولا حاجة في صلوة الاحتياط
 وسجود السهو مع الاتصال الى تبديل **الثالث** ان مقتضى ما تقدم من نقص الحديث
 المتكرر للطهارة وان لم يوجب للصلوة اما هو لزوم الاتصاف به اباحة على حمل اليقين
 فليس له ان يمس الكتاب مثلا ولو حال للصلوة ولا الاشتغال بالمستحبات المشروطة
 بها وما يقال من ان الوضوء في الحالة المزبورة رافع للمحدث كما
 هو ظاهر الامور المتعلقة به المفيد لبيان كيفية الوضوء كساشر
 الوضوءات الاضطرابية ففيه ما لا يخفى نعم يمكن القول به بالنسبة
 الى النوافل لا اطلاق قوله يعلو ونحوه ولكن الاظهر جواز الدخول معه في جميع الغايات
 المشروطة لان المستفاد من الاخبار انما هو بدلية الوضوء المذكورة حال الصلوة
 عن الوضوء الراجع فيجري عليه جميع احكامه **الرابع** لو كانت مع فترة يقدر ما يصح
 الصلوة فتوجب الانتظار الى زمان الفترة وعدمه وجهان بل هو كان صحيحا
 من الاصحاب بالاقل والظاهر انه المتيقن من الاصحاب ربه بلا احد فيه بخلافه
 ما ينقل عن الاربعة من احتمال عدم الوجوب للقول الاول الاصل والاضورة
 التي هي مناط التخفيف والعفو وما يستدل به بمفهوم قول ابن عبد الله في الحنة
 المتقدمة اذا لم يقدر على حمله بناء على حمل الرواية بصورة عدم قدرته في وقت
 الصلوة مكر وللقول الثاني اطلاق الدلة وحصول الخطاب بالصلوة فيقع الفعل

بحسب الامكان في ذلك الوقت لانه من قبيل انقلاب التكليف وتفصيل الحال ان التكليف
 المتعلق به وعلى الاعذار على اقسام صحتها ما يستظهر منها انها من قبيل انقلاب التكليف
 وصيرورتها لتكليفاً ثانياً ثانياً كما في الحقيقة ونحوها ولا يجب الانتظار الى وقت ارتفاعها وان
 كان معلوماً عنده قبل خروجه الوقت واما عند التيقن فغير وجهان من فوات الخطأ ان
 يجب الانتظار ومن عموم الدلية للاستفاد من الكتاب والسنة واطلاق الدليل الشارح
 لوجوب الصلوة في حال الضرر فلا يجب الانتظار والا فاول وصحتها ما يستظهر
 منها انها اضطرار به بحسب كسلوة المكشوف ونحوه ويجب عليه الانتظار ولو لم يزد الله
 مع بقاء الوقت وكذا لوطن او شك او قهر لعموم الدليل واستصحاب بقاء الضرر
 آخر الوقت وان علم العدم الى ما بعد الوقت فلا يجب الانتظار وصحتها المشكوك فيه
 وحكمه كالثاني للاصول والقواعد المسئلة بين الفقهاء والظاهر ان الاعتذار من
 جبر او حدث مستدام او عجز او جفاف تمام الاعضاء من قبيل القسم الاول فيجوز فيها
 البدل وعدم الانتظار ولو مع العلم بزال الضرر مع بقاء الوقت فضلاً عن الظن و
 نحوه ولو ان بطهارة العذر والبقاء على طهارة او لغاية مستقرة من جهة التاهب
 قبل الوقت جاز الدخول بها في الغرض وكذا التقديم كما صرح به في كشف الغطاء ولو
 كان المكلف في مواضع التغيير وكانت له فترة شح للفعل ولا تنع التمام فالأقوى
 انه يتعين عليه التقصير مع احتمال بقاء التغيير لعموم الدلية المستفاد من فتوى
 الاصحاب والادلة بغير كلام فان المسلسل الذي له فترات يتمكن فيها من فعل
 الطهارة وبعض الصلوة هل مقتضى الادلة بعد قيام الاجماع على عدم سقوط الصلوة
 عنه هو سقوط حكم الحدث الواقع في الاثناء وفعل الطهارة في الاثناء ثم البناء على ما
 مضى من صلواته او وجوب الاستيناف والاعادة من راس اذا جازم الحدث وكانت له
 فترة شح الطهارة والصلوة في المسئلة وجوه اقول ثلثة تجتمعا الاول للاتصال مع
 عدم قيام دليل على وجوبها في الاثناء وللاحتياط عن الفضل الكثير من الوضوء ولو ازمه
 ولائنه ربما يقتضيه الى تكرره فيلجئ الى المصلح استصحاب الوضوء السابق مع الشك
 في ماضية الحدث الواقع عنه ولا تطلق الاخبار المتقدمة القاضية بحصول البرائة
 مع الاتيان بالوضوء والصلوة وان احدث في الاثناء ويحتمل الثاني وهو الاقوى في النظر
 لاستصحاب الاشتغال وقاعدة الاحتياط مع ان البرائة اليقينية موقوفة على ذلك
 ولان الادلة قاضية بوجوب الوضوء لجميع اجزاء الصلوة وان لم يكن رافعا لان البول

مثلا موجب للوضوء سقط هل الاضطراب يفتي بالباطل ولا يفتي بالباطل قوله لا صلوة
 الا يطهر ومضافا الى جملة من الاخبار الواردة في المبطون المستحضرة بفتوى الكركي
 فرق بينهما لا تضاد بينهما في خبر ابن مسلم صاحب ليلين الغالب يتوضأ ويصلي على صلوة
 ودلالة الظاهر في ارادة الوضوء في الاثناء لا الوضوء والبناء عليها وفي الموقفة بيان
 بكبر الذي جمعت المصاية على تصحيح ما يصح عنه من صاحب ليلين الغالب يتوضأ ويصلي
 في صلوة ويصلي ما بقي في المصلي فمن يجد غمرا او اذى او ضررا في صلوة انه ينصرف
 ويتوضأ ويصلي على ما مضى من صلوة ما لم ينقض الصلوة بالكلام متعبدا فالحال ليلين
 وغيره خرج غير بالاجماع ويصح هو داخل في الحكم ونحوها خبر القاط الدال من اصابع
 ادى لجل في الركعة الاولى والثانية والثالثة انه ينصرف لقضائه ويصلي على
 ما مضى من صلوة الى الموضع الذي خرج منه وقيل بضعف دلالة هذه الاخبار
 لاحتمال الاول الوضوء قبل الصلوة والثاني الوضوء لما بقي من صلوة اخرى الثالث
 الوضوء لتلك الصلوة واردة انه يجد ذلك في صلوة او عند التهيؤ لها والعزم
 عليها واردة للماضي من الصلوة المأمور بها لئلا عليها وربما نوقش في الاخير بضعف
 سنداً ويحتمل الثالث لعدم الدليل والاحتياط الخامس هل يجب عليه انتظار من
 المحقة للاصل وقاعدة الميسور ولا يجب لقاعدة البدلية المستفادة من الاخبار
 المتقدمه وقتاوعا لصاحب جمان اقولها الثالث السادس لو امكن التمسك من
 الحديث بالصلوة جالساً او مومياً او نحوها قيل يجب له لعل لا يلاق ما دل على شرطية
 الطهارة للصلوة والاقرب لعدم لسقوط شرطيتها بالطلاق لادلة المتقدمة وكان
 الامر اثر في المقام بين سقوط الجزء والشرط فيسقط الثاني فتد ويحتمل القول بوجوب
 فعل صلوتين بالقيتين تحصيلاً للبرائة اليقينية السابع لو توضأ وصلى في اول
 الوقت مع كون قاطعاً بان لا تحصل له فترة تسع الطهارة والصلوة ثم حصلت له تلك
 الفترة فالاقرب الاجزاء كما هو قضية قاعدة البدلية وكذا مع اليأس منها كما فيها
 اذا حصل الاعتقاد واذا قارن وضوءه الحديث وحصلت له فترة بعد طهارة بحيث تسع
 طهارته وصلوته فانه يعيد ما فعل اذا كان معلوماً **الثامن** لو لم تكن لفترة
 تسعها فان وسعت الصلوة اخرى الصلوة اليها لان قاعدة الميسور قاضية بلزوم
 تخفيف الخاسر فيها وقدم الوضوء مقدار الحديث وكذا لو وسعت بعضها منها كما اذا
 انقطع الحديث في اثناء الصلوة فانه يجعلها للصلوة وان وسعت تمام الوضوء ولو

جعل الفترة مقارنته للوضوء فغاها بهما الحث اعاد الوضوء مطلقا على الظاهر التاسع
 يجوز الاستلام ان يقفه ما فاتت بها مع الفتح او لا لما دل على بدلية الوضوء العذر
 للوضوء الثابت في الواقع الاول وبما يستدل له ايضا بهجوم ادلة القضاء بتأخر
 شمولها للكفائيين على جميع الاحوال وبما يستصحب جواز القضاء الثابت قبل مروض
 الاضطراب وفيه ما نظر **القسم الثاني** وضوء الجبار وظاهر كلام فقهاء ثمانية
 الاتفاق على ان من كان على اعضاها رتبه جبارا وهو الالواح والخرق التي تشد
 على العظام المنكسة وفي حكمها ما يشد على الجروح والقروح او ما يطل عليها او
 على المكسور من الدواء فانه يجب عليه فزعها ان امكن بلا مشقة من ضرر او ألم
 شديدا وعسر غسلها في الماء وتكريرا للماء عليها بحيث يحصل لها الفصل والجريان
 على المش بين الاصحاب شريفة عظيمة وفي كلام جماعة نقل الاجماع عليه ويدل عليه
 جملة من النصوص لاثنية وقد اختلفوا في ان وجوب الفزع او تكوالم والغسل العضوية
 حق يحصل الماء الى البشرة على وجه التحيز والترتيب على قولين صرح جمع من الاصحاب
 بالاول وهو الاقوى للاصل واطلاقات الوضوء واطلاقات الفصل المقتضية
 للامتثال للمقتضى الزوج عن العهدة وخصوص الموثق في ذي الجيرة كيف يصنع قال
 اذا اراد ان يتوضأ فليضع اناء فيه ماء ويضع موضع الجيرة في الاناء حتى يصل الى
 جلد وقلاجزاء ذلك من غير ان تحله وذهب جماعة الى الثاني ولعله للاصل وقاعدة
 الاحتياط وظاهر حسنة الخليفة من الصادق ع وان كان لا يؤذيه الماء فليزغ الخثرة
 ثم ليسلها وفيه نظر واما الوكأت في محل المسح فالظن وجوب نزعها مع الامكان
 والظن انه مما لا خلاف بل الاجماع بقسميه عليه ويدل عليه ايضا علم صدق المسح مع
 عدم الصاق الماسح بالمسوح **فروع الاول** لو لم يحصل غسل المحل مع التكرير بل حصل
 بمجرد الاصابة وجب مرتبا بعد علم امكان التزغ لعموم ما يسقط وما لا يدرك
 والموثق في ذي الجيرة فليضع اناء فيه ماء ويضع موضع الجيرة في الاناء حتى يصل الى
 جلد وقلاجزاء ذلك من غير ان يحله والظاهر مسافات المسح للفصل وجوب الوضع
 لتفصيل ماسة الماء بها امكن وظاهر هذا الموثق والاحوط الجمع بينهما والاحوط منه
 التيمم بعد ذلك والظاهر انه لا يجب عند ذلك المسح على الجيرة لقول الصادق عليه
 في الحسنة الثانية ان كان يؤذيه الماء فليمسح على الخثرة فان مفهومه يدل على عدم
 وجوب المسح مع عدم الضرر ولقوله ع ان كان يخوف على نفسه فليمسح على جابر ولجليل

في وضوء الجبار

في غسله

فان معقوب يريد على علم المسح مع عدم الخوف وقد يقوى وجوب المسح ايضا لذلك
 للحصة الاولى بناء على حل لفظ الماء الذي يحصل به الفصل لا يخرج الاصابة والخصنة
 الاربعة قال قلت لرحمته فافقطع ظفري فجعلت على اصبعي رارة فكيف اصنع بالوضوء
 قال نعم يعرف هذا واشباهه من كتاب الله ما جعل عليكم في الدين من حرج امسح عليه و
 فيه ان الاول مخالف لظاهر اطلاق الرواية والثاني محمول على الغالبين علم القدرة
 من ايهال الماء الى ما تحت المراتة مضافا الى عدم مقابلة هذه الرواية لما قد مناه
 الثاني او قد رغب في الجبيرة والتكرار والوضع في الماء وجب المسح عليها كما لو كانت
 في موضع الفصل ولا يجوز الاتصاف على غسلها حولها للاصول المقررة وقاعدة الشغل
 في العبادة والشهرة العظيمة والمثبوتة والادعاءات المحكية وكلام الجبيرة والنص
 المتبرع كحسنة الحاجب من الصادق نعم انه سئل عن الرجل يكون في القرعة في ذلعه او نحو
 ذلك عن موضع الوضوء فيصعبها بالحرقة ويتوشأ ويمسح عليها اذا قوضا فقال ان كان
 يؤذي به الماء فليمسح على القرعة الحديث وحسنة عبد الله كما يحسنه نعم قال قلت له عثرت
 فافقطع ظفري فجعلت على اصبعي رارة فكيف اصنع بالوضوء قال يعرف هذا واشباهه من
 كتاب الله نعم ما جعل عليكم في الدين من حرج امسح عليه وحسنة كليب كما سئل عنه نعم
 قال سالت عن الرجل اذا كان كسيرا كيف يصنع بالصلاة فقال ان كان يتخوف على نفسه
 فليمسح على جباثره وليصل الى غير ذلك من الاخبار واما صحيفة عبد الرحمن بن الحجاج عن
 الكاظم نعم قال سئلته عن الكسر يكون عليه الجباثر او يكون به الجباثره كيف يصنع
 بالوضوء وغسل الجباثرية وغسل المحمة قال يصل ما وصل اليه الفصل ما ظهر ما ليس
 عليه الجباثر ويدع ما سوى ذلك ما لا يستطيع غسله ولا يزع الجباثر ولا يصعب
 بجباثره فلا دالة فيها على عدم وجوب المسح على الجبيرة لان المراد من قوله ويدع ما سوى
 ذلك ما لا يستطيع غسله يعني يدع غسل ما لا يستطيع غسله من الجباثر كما قيل عليه
 ان يذيل الرواية وليس فيها نفى عن المسح سندا دالة لانها بمعونة عدم التعرض
 لوجوب المسح عليه الا انها لا تقاوم ما قد مناه من الاخبار مع اعتبار استنادها بالكثر
 واعتضادها بالاصل وقاعدة الشغل في العبادة والشهرة العظيمة المؤيدة بشذوذ المخالف
 والادعاءات المنقولة وهل يكفي المسح عليها او يجب اقل ما يمتنع غسله او كان اقويها الاول
 نظم الاخبار المتقدمه وذهب جماعة من الاصحاب الى الثاني متمسكا بالاستصحاب وبعوم
 ما دل على عدم سقوط الميسور بالمصور وبالاصل للمسلم انه اذا تقرر الحقيقة

ولعمرو

فاقربها ذات متعقبات والجواب انها معارضة مع ما تقدمنا من الاخبار والمتقدمة بالشبهة
 بل الاجماع وفي الاكتفاء بمعنى المسيح في ذلك وجوب الاستيعاب قولان اقولها الشاف
 للاصل وقاعدة الشغل في العبادة والشبهة المؤيدة في ذلك والخالف وانظار الامماني
 ولانه المتبادر من الامر بالمسح على الجبيرة الواردة في الاخبار وكان المسح على الجبيرة بدل من
 الفصل فيجب الاستيعاب في المسح ايضا ما دل على عدم سقوط الميسور بالمصور فتدبر
 يقال من حصوله لصدق بحدوث المسح كما يظهر من بعض الاستعمالات كالمسح على الظهور
 مجزئ فلهذا بان الجبيرة اسم للجموع فالمسح عليها غرض باستيعابها سيما في المقام الفرع
 الثالث هل يشترط في هذا المسح ان يكون بالكف بل بها انما لكونه المتبادر من الاخبار
 او لان المطلوب انما هو احياء الرطوبة الى محل الجبيرة فتكون اليد بمنزلة الالة
 لصدق المسح على الكفاية صراحة الى ذلك لانه المتعارف السراج الظاهر للنصوص
 والفتاوى انما هو الانتقال بمجرد قصد الفردين الى المسح على الجبيرة سواء تمكن من المسح
 على البشرة او خلافا لما حكى عن غير واحد من الاصحاب ربه فاوجبوا المسح عليها مطلقا على المسح
 على الجبيرة ولعله للدلولية وكونه اقرب الى الماورية وما قيل من انه من انصراف كبر من
 عبادات النصوص الفتاوى المتضمنة للمسح على الجبيرة الى عدم التمكن من حملها ومن انه
 من الافراد النادرة التي لا تشملها الاطلاق اذ التمكن من المسح على الجبيرة بالماء واجب بحيث
 لا يتمكن معه من الايمان باقل افراد الفصل الذي هو كالذهن في غاية التدقيق والاشارة
 ثم في حسنة الحلج ان كان يؤذيه الماء فليس على الحرقة فان اطلاق المفهوم يدل على
 عدم انتقال الحكم الى المسح مع التمكن من استعمال الماء ولو بالمسح وفي الكل نظر فلا يجوز
 المسح عليها بكون المسح على الجبيرة سببا لو كانت البشرة نجسة مع عدم مكان التطهير لها من
 والاستأذامه تقصيفا لنجاسته ولما فاته لاشتراط طهارة محل الوضوء الخاص بغيره
 ما قرره من عموم بدلية المسح على الجبيرة الاستفادة من الاخبار فتوى الاصحاب به انه
 يجري فيها ما كان يجري على المبدل منه من التثنية والابتداء من المرفق ونحوها على
 اشكال في بعض لعدم ثبوت الهدية في منطوق الالة ودما يقال ان الظاهر الاكتفاء
 بالمسح ببلية الجبيرة ونداوتها لو كانت على الماص ثم السادس لا يشترط في جميع احكام
 الجبيرة العلم بالصور بل يكفي مجرد حصول الخوف لا سيما وسبيل العلم في الغالب الاستقراء
 مواد الفتاوى في اقسام الصور المتعلقة بالعبادات ولقول الصادق ع في حسنة
 كليب السدي ان كان يخوف على نفسه فليس على جوارحه وليصل ولظهور قيام الاجماع

عليه فلو خاف من الضرر وتوشكك ثم انكشف خلافه فالوجه الاجزاء ولو غسل البشرة
 في حال الخوف ثم انكشف خلافه فان حصل معه المسح على الجبيرة ايضاً فالظاهر الاجزاء لحصول
 المسح المأمور به وان اثم من جهة ارتكاب ما يتخوف منه والا فليس بهان ولو ارتفع
 الخوف في الاثناء فالاقرب الاجزاء بالنسبة الى ماضله ويأتى بالبالة ولا عبرة بمجرود
 الاحتمال ولو مسح على الجبيرة في هذا الحال فان انكشف بعد ذلك ان الفضل كان مضواً له
 فالاقرب الاجزاء واللامعني السابح يجب المسح بالبالة ولو كان الدهن فلا يكتفى بالادراك
 مع الجفاف لعدم تمازجه من الضرر الفتوى للاحتياط الشاخص لو كانت الجبيرة
 نجسة قالوا اقرب وجوب وضع خرقة طاهرة عليها والمسح عليها كما هو المصحيح فيه جملة
 من الكتب وعن المدارك انه لا خلاف فيه للخروج عن الشبهة والطلب للبرائة
 اليقينية ولا نه اقرب الى الحقيقة وعن الشهيد في الذكوى لقول بالاكفاء وعن سبله
 يفضل ما حوله فقط واجزاها مجرى الجرح وهو مدفوع بالاصل والاستصحاب وقاعدة
 الميسور وما لا يدرك وبما تروى في القول بوجوب المسح عليها في الاطلاق والخب
 المتقدم ولعدم قيام دليل على بدلية المسح على الخرقة الطاهرة عن المسح على الجبيرة
 ويحتمل وجوب الجمع بينهما والدوران المكلف به بين امرين متباينين يجب الاحتياط
 التاسع لا فرق حيث مسح على الجبيرة بين كون البشرة طاهرة او نجسة بل لا خلاف
 اجله فيه بين اصحابنا في الاطلاق التصويح الفتوى ومعاقد الاجماع بل قد
 يظهر من المحكي عن المعتز دعوى لاجماع عليه كما ان الظاهر انه لا فرق في نجاسة ما
 تحتها بين البشرة وغيرها من اجزاء الجبيرة الباطنة كما ان الظاهر ايضاً انه لا فرق بين
 كونها في محل المسح والفضل العائش للظاهرة لا يجب تخفيف الجبيرة لو كانت خرقة
 متعدية مثلاً لاطلاق الادلة ولا نه لا يرتفع بذلك من الحائض الا فالعض الاصحاب
 فاستظهر الوجوب للاحتياط وتحصيلاً للقرب الى البشرة مما يمكن المحاذي وحش
 في حكم الكسر الجرح من الجبيرة والقرح والجرح كذا اذا كان في موضع الفضل وتقدر
 غسله او تستبرق فلا خلاف الاصحاب فيه فذهب جماعة منهم الى وجوب مسحه لانه
 اقرب الى الحقيقة ولتضمن الفضل المسح فلا يسقط بتعذر اصله ومع عدمه وضع عليه
 جبيرة او لصوقاً ومسح عليها تحصيلاً للقرب الى الحقيقة بل عن الذكوى انه لا خلاف
 في ذلك ما لم يستتر شيئاً من العيى وربما يدل عليه ايضاً الاصل وقاعدة الشغل العقلا
 وحسنه الحلبي المقدمة عن الصادق ع انه سئل عن الرجل يكون به القرحة في ذراع

اخذ الله من موضع الوثوق في عصبها بالخزقة وثبوتها وبيع عليها اذا وثقتا فقال ان
 كان يؤخذ به الماء فليصع على الخزقة الحديث فان اطلاق الرواية تعنى صورتي فتمكث من
 نوع الخزقة وعدمه ولقولاه في حسنة كليب كسدي المتقدمة ان كان يخوف على نفسه
 فليصع على جوارحه وليس كذلك ان يقال بعدم دلالتها على وجوب وضع الحجر ثم المسح
 عليها بل انما تدل على وجوب المسح على الجبيرة لو كانت فيها وذهبت جماعة الى الاكتفاء
 بفصل ما حوله اذا تعدد المسح عليه عن ظاهر غير واحد منهم انه مذاهب لا يصح العمل
 مستنده رواية عبد الله بن سنان عن الصادق ع قال سئلت عن المرح كيف يصنع
 به صاحبه قال يفصل ما حوله فان اطلاقها يدل على جواز الاجتزاء بفصل ما حوله عن
 المسح واورد عليها بقصورها سنداً وكالات لانها لا تنفي المسح على نحو الجبيرة وعن جماعة
 من المتأخرين الاكتفاء بفصل ما حوله مطلقاً الشافعي يفتي لو كان ظاهر الجبيرة مضموماً
 لم يجز المسح عليه قطعاً وحيث فان تمكن من تبديله الى المباحة او الاسترخاء من المالك وجب
 تخلفاً من الغصب المحرم ومقدمة لتفصيل المسح الواجب والاوجب عليه شرها منه
 لو تمكن منه وفي وجوبه لو زاد ثمناً عن اجرة المثل وعدمه للمضروا ووجوب ذلك
 لو تقصوه بحسب حاله وجوه اخرى لها الاخير واحتمل بعضهم وجوب وضع جبيرة مباحة عليه
 والمسح عليها لاحتمال عدم كون الغصب في الماخذ من الجبيرة كالظاهر وهو ضعيف جداً
 لان وضعها عليه ايضاً محرم لاستلزامه التقوف في الغصوب فيكون محمواً ومن البيت
 امتناع كون المحرم مقدماً للواجب الشرعي ولان المسح عليها ايضاً يستلزم التقوف
 في الغصوب عرفاً والتفرقة بين الجبيرة والظاهر منها مما لا وجه له الا اذا لم يكن مستلزماً
 للتقوف في الغصوب عرفاً كما في صورة الفصل بينهما والاقوى فيه عدم وجوبه لك لعدم
 قيام دليل عليه ويلحق بذلك ما لو تضرع الجبيرة المضمومة او خاف من وقوع الضرر
 عليه من ذلك على الاقوى ويحتمل التفصيل في الاخيرين بين ما لو حصل الغصب اختياراً
 فوجب التزم لان الامتناع بالاختيار لا ينافي الاختيار وبين ما لو حصل من غير اختياره
 كالمضطر ونحوه او الفعلة المانعة من تعلق التكليف به ويورد عليه بانه لو سلمنا
 عدم منافاته للمواخاة والعقاب فلا نسلم عدم منافاته لامكان تعلق التكليف الشرعي
 به فضلاً عن وقوعه ثم قد يقال بوجوب المسح على الجبيرة المضمومة مطلقاً لو حصل الغصب
 عن غير اختياره نظر الى انتفاء الحرحة وفيه ان المسح تقوف زائد على ابقائه فيكون محمواً
 ومجرد ذلك لا يستلزم خروجها عن النصية على وجه الإطلاق ولو صعد على الغصوب

لعذر شرعي من جهل به ونحوه اجتزى به لعدم تعلق النهي به **الثالث عشر**
 لو كانت الجبيرة محقرة بغیر المصعب كالحريرية مثلاً أو كوخان لباس الذهب للذكور
 فان لم يقدر على رفعها جاز المسح عليها ولا فية وجهان أو قولان قيل بالجواز لأن
 الحرمة خارجية والقرب الدم لأن النهي من أبقاها يقضيه عدم تعلق الأخر المسح
 عليها وانتفاء الدليل على البطلان **الرابع عشر** لو وضعها جبيرة مع عدم الحاجة
 إليها ولكنه شق رفعها بعد ذلك جرى عليها الحكم لعموم الميسور وما لا يدرك
 ولا نه اقرب الى الحقيقة ولا تلاق ما دل على المسح على الجبيرة الشامل المقام إلا
 ان يقال بانصرافها الى خصوصها والاحتاج إليها **الخامس عشر** لو زادت الجبيرة
 الموضوع على محل الجرح والكسر عن الغر المعتاد فان أمكن غسل الزائدة من دون
 مشقة وجب المسح على الزائدة والافية وجهان اقربها وجوب المسح عليها **السادس عشر**
 لو التفتي محل الموضوع لم يمكن رفعه من غير ونحوه جرى عليه الحكم **السابع عشر**
 لو كانت على العضو نجاسة لا يمكن رفعها كان اللوط المجمع بين وضع جبيرة والمسح عليها
 وبين التيمم ولا يجوز المسح عليها مع عدم الجبيرة لاستلزامه تضعيف النجاسة وكما افق
 لا شرط طهارة محل الموضوع **الثامن عشر** ان أمكنه ان يضع جبيرة فيمكن من
 رفعها فان كان بعد دخول الوقت تعيين عليه ذلك سواء كان معه ساعة الوقت
 أو ضيقه وان كان قبل دخول الوقت كان مخيراً بينها وبين غيرها **المبحث الرابع**
 في مستقبات الوضوء وهي كثيرة من جلستها أمور وضع الائناء على اليمين على المشهور بين
 الاصحاب لما روى عن النبي أنه قال ان الله يحب الملتئمة في كل شئ وعنده أنه كان
 يجب لتئمتي ظهوره وشغله وشانه كله وللوضوءات البيانية ولا نه أمكنة الاستعمال
 فيشمله ما ورد من محبوبية اليسر لله تعالى وربما علل أئمة بأنه ادخل في الموالاة لو
 كان الائناء ضيق الرأس بحيث لا يمكنه الاغتراف منه كالإبريق ففيه قوة لان ظاهر
 اطلاق جماعة من الاصحاب استقبال وضوءه على اليمين وعن نهاية الحكماء وجمع من
 تفرع عنه القول باستقبال وضوءه على اليسار والظاهر ان المراد به الائناء الذي يفرقه
 منه باليد الذي يصب منه كائن في المعتبر وما صحبه زارة عن أبي جعفر
 ع فانه قال ان ابا جعفر ع حكى وضوء رسول الله قد ما يقص فيه شئ من ماء ثم
 وضع بين يديه ثم حصر عن ذراعيه ثم غمس فيه كفه اليمنى الحديث فلا يخالف ما عليه
 المشهور لا ختالان يكون ذلك لبيان الجواز ودفع توهم وجوب الوضع على اليمين لا جماله

في بيان مستقبات الوضوء

بحسب الكلفة أو لعل الاتمام كان اقرب الى يمينه **الثاني** الاعتراف باليمين مط
ولو غسلها لما خرو للوضوءات البيانية كقول الباقر ع في حكاية وضوء رسول الله
انه اخذ كفها من ماء فصبه على وجهه ثم مسح على جانبيه حتى مسحه كله ثم اخذ كفها
اخر بيمينه فصبه على يساره ثم غسل به ذراعه اليمين ثم اخذ كفها اخر وغسل به
ذراعه الايسر اقل مراتب ذلك الاستحباب **الثالث** التسمية عند وضع اليد
في الماء للاجماع المحقق والمنقول في جملة من الكتب والنصوص المستفيضات كآمرة
لها كصحة زيادة عن الباقر ع قال اذا وضعت يدي في الماء انقل يمين الله والله اللهم
اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين فاذا فرغت فقل الحمد لله رب العالمين و
مرسله ابن ابي عمير عن ابي عبد الله ع امر النبي ع من وضوء باعادة وضوءه ثلاثا حتى
سقى فان ظاهرها وان كان هو الوجوب الا ان قيام الاجماع على عدم وجوبه قاضى
بجمله على تناكض استحبابه او على ان المراد بالتسمية نية الاستبابة كما صرح بعض ائمتنا
به وفي بعض الصحاح اذا سميت في الوضوء طهر جسدك كله واذا لم تقم لم يطهر الا ما
اصابه الماء وفي الصحيح من ذكر اسم الله على وضوءه فكما اغتسل ولجس بعض الوضوءات
البيانية ولو اتمى على اسم الله ثم فحتمل الاجزاء لاطلاق جملة من النصوص المتقدمة
والفتاوى ومن جمع الفائدة انه اختيار يمين الله الرحمن الرحيم ولعله لانضم الملاق
التسمية اليه وعن جماعة من الاصحاب ان صورهما اشتملت عليه صحة زيادة
المتقدمة وظاهر كلامهم المنع من استحباب مطلق التسمية عند ذلك بالخصوص وهو
بجيد بل الظاهر هو الاول وان استحب لائتان لهما على الوجه المأثور ولو تركها ابتداء
عدا او سهوا فالظاهر انه يستحب لائتان لهما في الانشاء كما في الكل كائن على جماعة
من اصحابنا لقاعدة المسور وذهب جماعة الى عدمه ويستحب ايضا الدعاء عند
التسمية بالمأثور **الرابع** غسل اليدين مرة من حدث النوم ومرة من الفاسخاو
ثلثا من الجنابة للشهرة العقلية والاجامات المنقولة والنصوص من الصحاح وغيرها
صحتها صحيحة الحلبي عن الصادق ع قال شغل كمر يفرغ الرجل على يده قبل ان يظهر
الاتاء قال واحدة من حدث البول واثنان من الفاسخاو ثلث من الجنابة **ومنها**
رواية عبد الكريم بن عتبة عنه ع في الرجل يستيقظ من نومه ولم يبل يده يده
في الاتاء قبل ان يغسلها قال لا لانه لا يدري اين كانت يده فليغسلها ودكاتها على
الوجوب كما فرض تسليمها غير قاصرة في الاستدلال بها بعد ملاحظة قيام الاجماع على

منه التسمية
وضع اليدين

منه غسل اليدين

عدم وجوبه القاطع مجملها على استحيابه سيما بعد ملاحظة فهم الاصحاب ومنها
 مرسلته به غسل يده من البول مرة ومن الغائط مرتين ومن الجنابة ثلاثا الخ
 ذلك من الاخبار الامة به الممولة على الاستحياب فما ورد في بعض الاخبار من انه
 يغسل الرجل يده من النوم مرة ومن الغائط والبول مرتين مع ضعف سند او
 شذوذ ومخالفته لفتوى المشهور والاجاعات والاخبار المتقدمة مجهول على
 صورة التداخل والظاهر انما هو استحباب غسل اليدين من الزبد من الزبد المتبادر
 ولاقتصار على المتيقن والظاهر ان ذلك تعدد محض فيستحب في القليل وغيره وفي صورة
 يتيقن طهارة اليد ايضا يحتاج الى التيقن لظاهر الاصحاب ولان الاصل في المأمور به
 ان يكون على الوجه المذكور ولاطلاق جملة من النصوص والاجاعات ولا ينافي ذلك
 التقليل لوارده في رواية عبد الكريم المتقدمة لضعف دلالتها على التقييد ولقصورها
 سندا ولاختصاصها ولا نهكها للتشريع فلا يرد والحكم مداره ولعدم مقارنتها مع
 غيرها من الاخبار المشتملة على وجوه من الترجيح والظاهر انه لا فرق في ذلك بين كون
 الموضوع من اناء يمكن الاعتراف منه وبين غيره لاطلاق غير واحد من كتابا المعتضة
 باطلاق كلام الاصحاب ورواية عبد الكريم وصحيفة الحلبي المتقدمتين لا تسلمان
 لتقييد ذلك لعدم التماثل بينهما ولو تداخلت الاحداث على الساقص للحكم التداخل
 مع التساوي ودخول الاقل تحت الاكثر مع الاختلاف وفي استحباب غسلها من ماء الاحداث
 وعدم وجوبها او فلو كان اظهرها الثاني للاصل المخل الى اصول عديدة مع عدم قيام دليل
 على ثبوته وعن ظاهر بعضه انه يستحب من غيرها مرتان ولم اجد من مستنده والاعتماد
 عليه في اثبات هذا الحكم تساهما مشكلا جدا **الخامس** المضمضة وهي عبادة عبادية
 الماء والغفر والاستنشاق وهو جديده الى داخل لا تف للشهرة العظيمة المحققة والمنقولة
 والجماع المحكي في جملة من الكتب وكان عليا عم فعلها كما تشهد به رواية عبد الرحمن بن
 كعب عن الصادق ع والمروي عن مجاسر بن علي بن الشيخ فانظر الى الوضوء فان من تلم الصلوة
 ثم تمضمض ثلاث مرات واستنشق ثلاثا وللنبوي عن ثمال بن ابي العلاء احكم في المضمضة
 والاستنشاق فانه غفران لكم الحديث والمروي عن الحسائي في حديث الاربعة المضمضة
 والاستنشاق سنة الحديث الى غير ذلك من الاخبار المعتضة بفتوى الاجماع والاجاعات
 وعمل الاصحاب بها وقاعدة التسامح ونحو ذلك خلافا للمحكي عن ظاهر المعاني من انه ليس بضر
 ولا سنة وربما يدل عليه بعض الاخبار وهي مع شذوذها وضعف اكثرها وعدم مقارنتها

مع ما قد مناهم من الاخبار المشتملة على وجوه من الترجيع محمول عند الاصحاب رة على وجوه
اخرى لا يعتد عليها وهل لها داخلان في الوضوء وخارجان عنه وجهان بل قوله في قولها
الاول والظاهر انه المشهور بين اصحابنا رة وهو المحكى عن الاكثر ويدل عليه ايضا ظاهر
رواية الجاهل المتقدمة والخبر المروي عن مولانا الصادق عهما من الوضوء خلافا للمحكي
عن الصادق رة في اما المير حيث ذهب الى انها مسنونان خارجان عن الوضوء وبما يدل
عليه بعض الاخبار وهو ضعيف ومستند اضعف والمعروف بين الاصحاب رة انما هو
استقبال فصل كل منها ثلثا وفي كلام غير واحد نقل اجماع عليه ويدل عليه ايضا المذلة
المرسلة المروي عن الكاظم عتمضمض ثلثا واستنشق ثلثا وخرجهما من الخنسين الصادق
ع ثم يغمض ثلثا والظاهر جواز الاكتفاء بكف واحد لها لاطلاق الاخبار وفتاوى
الاصحاب رة وفي استقبال كونهما ستة عرفات ثلث المضمضة وثلث للاستنشاق وجهان
او قولان صوح بالاول جماعة من الاصحاب رة منهم العلامة رة في غير واحد من كتبه هو
جيد فو قلنا بجواز التسامح في المندوبات بمجرد فتوى لفقهاء والاظهار اشتراط تقديم المضمضة
على الاستنشاق كما صوح به جماعة من الفقهاء وتدل عليه الرواية المروية عن الجاهل السرفان
كلامها مصدرة بلفظ ثم وهو يفيد الترتيب كما صرح به ائمة اللغة والنحو ولا مولى
لدلالة الترتيب المذكور في كلام الاصحاب وغير واحد من الاخبار عليه رة فلو عكس حقت
المضمضة خاتمة فيعيد الاستنشاق بعد ها والظن عدم جواز الجمع بينهما في وقت واحد
لما قرأوا لثلاث في شمول للاق الاخبار لكان الظاهر ايضا عدم جواز الجمع بينهما بان
يتمضمض مرة ثم يستنشق مرة هكذا ثلثا سوا مكان الجميع بفرقة ام بفرقتين ام ازيد لما مر
خلافا للمحكي عن العلامة في النهاية السادسة ان يبذل الرجل بظاهره داعية الغسلة
الاولى الواجبة وبباطنها في الغسلة الثانية المستحبة والمرئة بالعكس كما صرح بجمع من
الاصحاب رة للشهوة الهكينة في خلقه من الكتب والجماع المحكى عن الفنية والتذكرة وذهب
جماعة من الاصحاب الى لقول بالاطلاق بان يبذل الرجل في غسل ذراعيه بظاهرها والمودة
بالعكس ثم من دون فرق بين الغسلتين ونسبه في كشف اللثام الى الشئ وروى بما يدل
عليه اطلاق رواية اسحق بن ابراهيم عن محمد بن اسماعيل بن بزيع عن الرضا ع قال فرض الله
على النساء الوضوء ان يبذلن باطن اذرعهن وفي الرجال بظاهرا الذراع وضعف سندها
بحجور وفتوى لاصحاب والمراد بالفرض تاكدا الاستقبال كما في الذخيرة ويمكن حمل الخبر على
ارادة ابتداء غسلة الاول من اليد وتخير الخنثى بين البدء بالظاهر او البطن فتأمل

المبحث الخامس في أحكام الرضا مسئلته من تيقن الحث وشك حصول الطهارة
تلاواجا ما حصل ولا محكاً في جملة من الكتب وهو المحجة مضاً إلى ما دل على وجود الرضا عند
إرادة الصلوة من الأبهة وغيرها الشامل لنحو المقام مع ما دل على شرطية الصلوة بالطهارة
فإن تمحييل اليقين بتفريع الذمة عن الشرط يتوقف على العلم بمصداق الشرط إذا شك
في الشرط يوجب الشك في الشرط مع فاعلة عدم نقض اليقين لا يبين من مثله يقضي بأن
كما نقض به أيضاً فاعلة الاحتياط ويشعر به ما رواه عبد الله بن بكير عن الصادق إذا
استيقنت أنك فوضت فأيا لوان تحدث وضوا مباحية تستيقن أنك أحث لا تقضاهم
الشرط للمقدم أخذ اليقين في الرضا وإنما الكلام في أمور **الأول** أن المراد بعدم نقض
اليقين بالشك هنا ما يعم الظن إجماعاً إذ ليست المسئلة مبتنية على مجردية الاستصحاب
كما يناقش في حجة مع طرف الظن بخلافه بل على الظاهر من الأخبار من حيث اشتغالها على
عدم جواز نقض اليقين لا يبين آخر ولا ن لفظ الشك محمول عليه لاستعماله فيما يشتمل الظن
كثيراً مع ما مستحوا من أنه في اللغة لا يعم الشك والظن كما عن الصحاح والقاموس كما
يشهد به العرف أيضاً ولأنه يظهر من استقرار الأخبار وكلام الأصحاب مقامات متعددة
أن حكم الظن الذي لم يقيم دليل على اعتباره حكم الشك **الثاني** أن قولاً لفقهاء من
يتيقن الحث وشك في الطهارة وبالعكس يوهم منه الجمع بين التقيضين فينتفي أحدهما
بمصول الآخر ويمكن دفعه بأن يقال أن المراد بعدم انتقاض اليقين بالشك هو عدم
نقض اليقين بالشئ سابقاً بالشك المحاصل في ذلك لاحقاً فهو رد الشك اليقين مختلف
وإن وقع في زمان واحد ويقال بجمل لفظ الشك على الشك كما صنع بعض المحققين و
هو تكلف إذ هو من العافى المسألة لمثل هذه العبارة لكل سامع أو يقال بأن المراد
منه عدم نقض اليقين بالمشكوك أو يقال بأن المعنى أن اليقين الذي في الزمان الأول
لا يخرج من حكمه بالشك في الزمان الثاني لصالته بقاء ما كان فيقول إلى اجتماع الظن والشك
في زمان واحد فيخرج الظن عليه أو يقال بتأويل العلم بالظن والشك بالوهم وهذا يتم
الثالث أن ما ذكرنا من مساوات الظن للشك في هذا المقام إنما هو في غير المعتبر
منه شرعاً أما ما كان كذلك كخبر العدل الواحد فالأقوى حصول التخصيص لأن المستفاد
من الأدلة وكلام الأصحاب أن من الطرق الشرعية القائمة مقام العلم يجعل الشارح
كما يشعر به أيضاً بعض الأخبار كما في رواية أبي بصير وغيره عن الصادق أنه اغتسل
من الجنابة فقبل له قد بقيت لمعة في ظهره لم يصبها الماء فقال ما كان عليك لو سكت ثم

سمع تلك البعثة بيده مع احتمال عدم حصول التمتع به اخذنا بظاهر القاعدة السابعة
 ان الحكم في متيقن الطهارة والشاك في الحدث بعده هو البناء على الطهارة اجماعا كما عن
 الناصويات وقد والمعتبر والمنتهى الكشف والمشارك والرياض غير ما ويدل عليه ايضا
 الاصل المفترد بوجوده على يدرة والنصوص المستفيضة العامة الدالة على عدم نقص اليقين
 بالشك منها رواية محمد بن مسلم واب بصير عن ابي عبد الله ع قال قال امير المؤمنين ع
 من كان على يقين بشك فليضرب على يمينه فان الشك لا ينقض اليقين ومنها الرواية الجارية
 عن امير المؤمنين ع من كان على يقين في شك فليضرب على يمينه فان اليقين لا يبيح بالشك
 الى غير ذلك من الاخبار العامة مضافا الى النصوص الخاصة ومنها صحيحة معوية شمارين
 ابي عبد الله ع ان الشيطان لا ينفخ في دبر الانسان حتى يميل اليه انه خرج منه ريح ولا ينقض
 وضوءه الا ريح يميمها او يجمد ريمها ومنها رواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله ع من
 ابي عبد الله ع قال قلت له احذر ريح في بطنه حتى اظن انها قد خرجت فقال ليس عليك وضوء
 حتى تسمع الضوء او تجد الريح فان ابليس يجيئ فيجلس بين اليدين الرجل فيفسد عليك وضوءها
 موثقة بكير بن اعين عن الصادق ع قال اذا استيقنت انك احدثت فوضوءا وادراك انك تحدث
 وضوءا بداحة تستيقن انك احدثت الى غير ذلك من الاخبار كما يشهد بذلك الناصيون عموم
 اية اذا قمتم في العكس كموم اية اتم الصلوة لدولك الشمس في الاصل والظاهر ان المستفاد
 من الاخبار الناهية عن الوضوء المتوضي قبل يقين الحدث انما هو نفى الوجوب لوقوع الغيب
 توهم الوجوب وان احتمال استفادة التقويم منها كما صرح بعض فقهاء شافعية كما انه انشك
 في مشروعية الوضوء التقديدي لمشرعيته بعد اليقين بالطهارة او خاصة بالوضوء
 المتوضي به دفع الحدث بعد يقين ارتفاعه كما يفهم منها او في المنوى به الوجود والندب
 والاطلاق وان تجديد الوضوء احتياطا لاحتمال وقوع الحدث كما انه يجوز تجديد يده لاحتمال
 وقوع الحدث كما انه يجوز تجديد يده لاحتمال وقوع خلل فيه بوجوه الى عدم اليقين بالوضوء والتبني
 وتفصيل الحال ان الوضوء الاحتياطي على اقسام الاول ان يأتى المكلف به مع القطع بصحة
 الوضوء في ط الشك واحتمال بطلانه لو يقين الطهارة وشك في الحدث وفيه قولان
 الثاني ان يأتى به بمجرد احتمال بطلان الاول مع احتمال انكشاف الواقع له بالفحص عن
 الحكم والاقرب عدم جوازه الثالث الصورة بجعلها الا انه يقطع بعد انكشاف الواقع له
 بالفحص المذكور والظاهر وجوب الاحتياط فيه مستعمل لو يقين ترك غسل عضو
 او مسح اتي به اجماعا محصلا ومحكما في جملة من الكتب وسنة بالمخصوص مضافا لادلة

في الصلاة في مثل
من أفعال الطهارة

الوضوء كما انه يجب عليه فعلها التي بها حفظ على الترتيب بل لا خلاف فيه بل الاجماع
بقسميه عليه للاخبار المتقدمة في بحث الترتيب وان جف البلل تمام استأنف الوضوء
على الراجح لغوات الموالاة **مسئله** لو شك في فعل شيء من أفعال الطهارة فان كان
على حاله ان ما شك فيه لا صلة عدم فعله وبقاء محل استدراكه وقاعدة الشك في العباد
واستصحاب بقاء الحدث والاجاعات المنقولة المتكررة بل الاجماع المحصل والنصوص
المستفيضة من الصحاح وغيرها **صحيح** زيادة عن ابي جعفر قال قال اذ كنت قاعدا
على وضوءك فلم تدرك غسلت ذرايعك ام لا فاعاد عليها وعلى جميع ما شككت فيه انك
لم تغسله او تجده ماسمى الله ما دمت في حال الوضوء فاذا اتمت عن الوضوء فرغت منه
وقد حوت في حال اخرى في الصلوة او غيرها في بعض ماسمى الله ما وجب الله عليك فيه
وضوءه لا شيء عليك فيه وجه الدلالة من وجهين احدهما منطوق صدر الرواية فانه
موجب في وجوب الاتيان بالمشكوك فيه والثاني مفهوم ذيلها فانه يدل على وجوب التردد
لو حصل الشك قبل الفراغ من العمل **وهنا قول الصادق ع** في وثقة ابن ابي يعقوب
قال اذا شككت في شيء من الوضوء وقد دخلت في غيره فليس شكك بشيئا من الشك في شيء
لم تجزه فان مفهومها يقع بوجوب فعل المشكوك فيه لو حصل الشك في الانتهاء لرجوع
الضمير في غير الى الوضوء لكونه اقرب فيكون مفهومها موافقا للصحة الاولى غير خلاف
للجمع عليه هنا مجسدا للمعنى وهذه الدلالة يخص عموم ما دل على عدم الالتفات الى الشيء
المشكوك فيه مع الدخول في التبر وذهب لمنه الى انه لا فرق في ذلك بين جميع أفعال الوضوء
من النية وغيرها ولعله للاصل والطلاق ما عزم من الاجاعات المنقولة والطلاق الصحيح
المتقدم وقد يناقش فيه باختصاص مورد الصحة بالنسب والمسمع الوارد في اية
الوضوء فلا يشمل غيرهما فتدبر واما الشك في الشروط الخارجية من حقيقة الوضوء
كالشك في تطهير أعضاء الوضوء وتطير مائه ونحوها فالاقرب عدم وجوب تلافيا بناء
على ما عزمنا من جريان قاعدة الفراغ للمشكوك مع الدخول في غيره لنحو الشرائط وربما
يظهر من بعض عبارات الاصحاب المحققين بالشك في الافعال فيجب تلافيا فيها ولا يستدل
لصحة زيادة الثقة بطلانها من الاجاعات المنقولة ويورد عليه بالمنع من شمول
الصحة لنحوه والتفريق ثم والاجاعات المنقولة غير متناهية لمثله وما يقال من ان ذلك
يرجع الى الشك في الصحة والفساد فيجوز عليها الحكم فذخوع بالمنع من شمول الدلائل المثل
ثم انه حيث يجب تلافيا للمشكوك فيه يجب الاتيان به ثم بما بعده اذا وقف عليه حصول

الترتيب كما صرح به جماعة من المتقدمين وكثير من المتأخرين لظاهر الاحتياج والادماج
 الحكم من شرح الدعوى من المقتضى وكان الشك فيه في الحقيقة شك في حصول الترتيب
 فيجب تلافيه ولا تدهيت فاد من الأدلة أن الشارع إنما جعل المشكوك فيه بمنزلة
 المتيقن تركه عليه ولا لولم يتوقف حصول الترتيب عليه كما لو شك في جهر العضو
 فإنه لا يجب غسل ما بعده من اجزاء ذلك العضو إذا كان ابتداء الفصل من الرمي ثم
 يجب إعادة بناء على القول بوجوب غسلها على سبيل لا على خلافه مع عدم حصول البدأة
 من الرمي فالمتجه القول بوجوب إعادة مقام ثم إن ما ذكرنا من وجوب إعادة المشكوك
 فيه وما بعده إنما هو في صورة عدم الجفاف أما معه فيجب استئناف تمام الموضوع
 كما يظهر من ملاحظة عبارات الأصحاب في هذا المقام ومن ملاحظة قيام الاجتماع على
 اشتراط الموالاة فأيظهر من كلام بعض الأصحاب من المناقشة في هذا الحكم متسكا
 باطلاق صحة زرارة المتقدمة ويان دليل الموالاة لا عموم فيه بحيث يشمل المقام في
 غير محله ثم إن الظاهر مساوات الظن الذي لم يقم على اعتباره دليل شرعي للشك في
 هذا الحكم كما صرح به جمع من الأصحاب ربه لما حرم من أن لفظ الشك في الفقة لا يتم
 منه ومن الظن والأصول المقررة وحله على الصلوة قياس مع الفارق هذا كله فيها
 لو حصل الشك في الأشياء وأما لو شك بعد انصافه عنها وقيامه عن محله مبنى على
 الطهارة ويدل عليه مضافا إلى الأصل والاجامات المنقولة بل الاجتماع المحصل
 المستفيضة **صحتها** قول الباقر في صحة زرارة المتقدمة فإذا تمت من الوضوء
 وغرغرت منه وقد صوت في حال أخرى في الصلوة أو في غيرها فشككت في جهر على الله
 ما أوجب الله عليك وضوئه فلا شيء عليك الحديث **وصحتها** صحة أخيه بكر
 المضرة قال قلت له الرجل يشك بعد ما يتوضأ قال هو حين يتوضأ إذا كرمه حين
 يشك **وصحتها** موثقة عبد الله بن يعفور عن الصادق قال فاشككت في شيء
 من الوضوء وقد دخلت في غير فليس بشيء إنما الشك إذا كنت في شيء لم تجزئه
 الخيرة لك من الأخبار **فروع الأول** أن المراد بالمال الموجب لإعادة على المشكوك
 فيه هل هو حال التشاغل به فلو وجد نفسه فارغا غير متشاغلا يلبثت أو أن المراد
 به حال البقاء في موضع وضوئه ما لم يتقل منه إلى مكان آخر أو يتلبس بمل آخر
 أو المجوس لطويل لقيامه مقام الانتقال تقديرًا وجهان بل قولان أحدهما الأول
 لظاهر قول الباقر في صحة زرارة المتقدمة إذا كنت قاعدا على وضوئك وينزل

قوله ثم فاذا قمت من الوضوء فرغت وقد صرت الى حال اخرى على الغالب من حصول
 الفراغ بذلك فليكن مفهوم الاخبار والدلالة على عدم وجوب كيانا بالمشكوك
 فيه عند الفراغ منه خروج المقطوع منه وبقي الباقي وحسنة بكونا وصححة للاخبار
 بعد ما يتوضعا قال هو حين يتوضعا اذ كونه حين يشك وللشبهة العظيمة والوجوب
 الثالث الاصل والاحتياط ومفهوم الرواية المتقدمة المعتضدة بالخبر والدالة
 على توقف الحكم على الدخول في الغير الظاهرة في الدخول في عمل اخر واكمل ضعيف
 الثاني لا فرق في جريان قاعدة الفراغ بين الشك في الاجزاء وبين الشك
 في الاوصاف واجبة كانت كالترتيب وشبهه او منبهة لما تركها هو الحال الشك
 المتعلق بوجود المانع او بغيره او بغيره من الحدث او الربا او شبهها ويلحق بها الشك
 بالمخاف لما مر وللإستصحاب ولو شك في المانع وهو في الاثناء فالنتيجة الصحيحة للإستصحاب
 ولو شك في المخاف وعدمه عند المسح وجب تحصيل العلم بوصول الماء الى الممسوح لا سيما
 عدم وصول الماء اليه ولما دل على وجوب الوضوء وما دل على وجوب غايته وما دل
 على وجوب خصوص المسح واستصحاب بقاء الرطوبة من الاصول المثبتة فلا اثر في
 هذا المقام **الثالث** لو شك في اصل الوضوء وقد دخل في عمل مشروط به فالظاهر
 البناء على فعله وصحة عمله كما يدل عليه اطلاق النصوص والفتاوى سيما فيما يجرى
 ابطاله ولا يبنى على وقوعه واقعا فيستتبع به كل عمل مشروط به لظهور الاخبار في
 تنزيل المشكوك به بعد الدخول في غير منزلة الواقع او كالاقتصاء في التنزيل على القدر
 المتيقن وهو الحكم بالعصاة بالنسبة الى خصوص العمل المتلبس به او المترتب عليه
 احوطها الثاني وفي الاول قوة **الرابع** الظاهر ان البناء على وقوع المشكوك فيه
 مع عزيمة لا رخصة فلوان في المشكوك بقصد الوجوب كان قتر بها الظاهر الامر بالمعصية
 الواردة في الاخبار ولتوقيفية العبادة ولما دل على النهي عن اعادة الوضوء قبل يقين
 الحدث وللاصل وفي جواز فعله احتياط وعدم وجهان **الخامس** ان انقلاب الشك
 الى القطع او بالعكس فالدخول المستقر **السادس** ان قاعدة الفراغ تجري على النسبة
 الى الناقص كما تجري بالنسبة الى المطلوب عنه بلا اشكال **السابع** لو شك في الوضوء
 بعد دخوله عند الدخول في غيرهما فالظاهر جريان الحكم المذكور عليه واحتمال
 اختصاصه لك بما لا يعد في غيرهما بل الظاهر لا فرق في ذلك بين الجاهل والناسي
 والساه والعاث والختار والمضطر وغير ذلك **الثامن** لو شك في التجاوز في شيء

في الوضوء
 في الوضوء

من الاتصال مع العلم بان كان عالما به لاختلاف طريقته او اختلاف طريقته **الثامن**
لا يشترط في جريان الاحكام المذكورة على الشك القوي لا إطلاق النصوص والفتاوى
ولترك الاستفصال في بعض النصوص لخاصة بشمول للفظ لها واحتمال عدم صدق
الشك على الشك البلي كونه موضوعا للشك المحاصل بعد الاستقراء وانه منصرف
اليه عرفا وفي خصوص الاخبار ما لا يوجد له بل اللغة والعرف يشهدان بكونه موضوعا
للشك والمشتراك وشيوع استعماله الشك البدوي يقفه بدخوله في المصادق
صحيح من اصحابنا الى عدم اعتبار الشك في المقام اذا كان كبيرا والظاهر انه
مذهبنا لم يملك اجد فيه خلافا ويدل عليه مضافا الى الاصل مع الشك في شمول
ادلة الشكوك لمثله ومتولى لاصحاب ولزوم الصراط المحرج لولا الغناء حكم الشك مع
الكثرة الاخبار المستفيضة **منها** صحيحة عبد الله بن سنان عن الصادق قال ذكرت
له رجلا مبتلي بالوضوء والصلوة وقلت هو ما قل فقال ابو عبد الله ع واي عقل له هو
يطيع الشيطان فقلت له وكيف يطيع الشيطان فقال سله هذا الذي ياتيه من ابي
شيخ فانه يقول لك من عمل الشيطان فان الظن المصحح به في كلام جماعة من الاصحاب
مراد ابن سنان بقوله مبتلي بالوضوء والصلوة انه مبتلي فيها بكثرة الشك لا بالوسوسة
في صحة النية وبطلانها والقول بان المراد به حصول الوضوء وسد فروع بان المستفاد
منه ولو جمعونه فهم جماعة من الاصحاب المتأيد بالتقليد او اورد في الاخبار الاثنية انما
هو شموله بالنسبة اليها ومنها صحيحة زرارة وابي بصير الواردة فيمن كثر شكه
في الصلوة حيث قال يخفى في شكه ثم قال لا تقود والخبيث من انفسكم بنقض الصلوة
قطعيوه فان الشيطان خبيث معتاد لما عود الى ان قال نما يربد الخبيث ان يطاع
فاذا عصى لم يعد الى حكمه فانه وان كان موده الشك في الصلوة لكن العلم في الوضوء
من قبيل تقديرة الحكم المنصوص لعله وهو حجة كما قرر في الاصول **ومنها** صحيحة
محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع قال اذا كثرت عليك السهو فامض على صلواتك فانه يؤمن
ان يدعك انما هو من الشيطان **ومنها** صحيحة فضيل بن يسار قال قالت كعب بن
عمر استتم قائما فلا ادرى ركعت ام لا قال بل قد ركعت فامض على صلواتك فانه لا
من الشيطان **ومنها** رواية ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال لا سهو لمن اقر على
نفسه بالسهو بناء على كون المراد بالسهو الثاني الغفلة من الماتى ثم لا يرد الاكول الغفلة
عن نسبة الوجود والعدم الى المسمى الذي يتولد منها الشك فالعنه ان من قرأ نفسه

فصل في
الشك

بالغفلة وأنه قد يأتى بشئ ثم يظفر منه فيشك فلا حكم لشكه ومعلوم ان حصول العلم
له بالغفلة لا يمكن الا بعد تكرار القول وتأييد ذلك ما قيل من ان دليل تركه الحكم
على الشك لا يثبت شك كبر الشك وما قيل من ان العقل يحكم بذلك ولعله من جهة
استلزام المرجح النوى بناء على كونه من القواعد العقلية ويؤكد ذلك ايضا ثبوت
الحكم المذكور في الصلوة فيثبت هنا ملاحظة عدم وجود القول بالفصل من بعض بقوله
في المقام **فروع الاول** ان الذي يستفاد من النصوص المتأوى في هذا الباب انما
هو لزوم البناء على الاسهل والمع فلا يشك في فعل شئ من افعال الوضوء على وقوعه
ولو شك في حصول الغسلة الثالثة في اليد اليسرى مثلا او حصول الماء الجديد فيها
ينبى على عدمها لان يظهر من اطلاق المتأوى من انه لا حكم ولا نه يظهر من ادلة
من ان ذلك تخفيف على المكلف ورغم لافنا الشيطان الشاكي الظاهر ان ثبوت الحكم
المذكور لكثير الشك عزيزة لارخصه لظاهر جملة من الاخبار الامرة بالمخفى فان الامر
يقضي الوجوب امامه او في خصوص المقام بملاحظة التعليل الواردة في الاحتياط وما يقابلها
من كون الامر حقيقة في الترخيص وبملاحظة اظهاره في الترخيص ومن كون الامر المذكور
واردا مودود في الوجوب فيفيد الترخيص فبيد ما لا يخفى فالاثبات بالشكوك في
كان محتملا وهل يصحح اولاه في تفصيل فان لم يكن ذلك مانعا من حصول المأمور
به على وجهه ولو بمقدار اقل الواجب منه كترك غسل الوجه مثلا او تكرار مع الرجلين
فلا اشكال في الصحة والافان كان على سبيل العدد والاختيار فالنقطة البطالان ان كان
على سبيل السهو وفيه وجهان متدين على استفادة المانعية من النواهي المذكورة و
عدمها فعمل الاول يبطل مطلقا لان السهو لا يمنع من ثبوت الاحكام الوضعية فلو علم
به بعد الفراغ وجب عليه الاعادة من غير فرق في ذلك بين العلم بالتفصيل والاحاطة
سواء كان العلم الاجمالي حاصل بالنسبة الى بعض افعال الوضوء المرتبة فيها بينها او
بالنسبة الى وضوء واحد من بين وضوءات محصورة وعلى الثاني فالاقرب للصحة
لان البطالان حانما ينتزع من الحكم التكليفي المستفاد من النهي ومن البيانه مشروط
بالعلم والاختيار فلا يثبت في حق الجاهل والسهو وقد يفصل في هذا المقام بين القاصي
والمقصر في الصحة وعدمها فنظر الى عدم تعلق النهي بالاول ومعلقه بالثاني وهو يجوز
الاحتياط اولاه فيكون اظهرها الثاني لظاهر التعليل الواردة في الاخبار المتقدمة
الشاكي حكم الظن حكم الشك ههنا لعدم قيام دليل على اعتباره فيكون شمه ولا اخبار

في ان الركن
فقد الماط
الغراب

المتقبل فكل مرة ان تعلقت بالمضد لا تعتبر ان تعلقت بالموجب عليه وغير الكليين
منه ان تعلّق بالوجود او تعلق بالعدم وكان في الاجزاء وهو على حكمه اى فيه ما لم يعلم
الاعتيان به وان فرغ من الوضوء لم يلتفت الى الظن بالعدم **مسئله** الاصل الطلاق
تقديم الماء على التراب فيها المكن لقوله نعم فان لم تجد ماء فتيمم او للابواب الدالة
على تقييد جواز التيمم بعد وجدان الماء وللأخبار الواردة في خصوص الوضوءات
الاضطرارية الظاهرة في وجوبها وتقديمها على التيمم فوضوء الاقطع من يانبر من
وضوء الجفاف ووضوء النقيّة ووضوء من يهجن من مباشرة الوضوء بنفسه وضوء من كانت
على عضوه جبار وما لا يمكن رخصه او كان عضوه نجسا ولا يمكن تطهيره وشبه ذلك
كله مقدم على التيمم وان كان الاصل الجمع في غير ما نظرت به الروايات او انقضى عليه
الاجماع **مسئله** لو توضأ وضوئين وصلى فريضة واحدة وذكر الاخلال باحدهما
صح صلواته من فتاوى الاصحاب ونحوها لاخبار كما صرح به جمع من الاصحاب ان
شرعية التجدد انما هو لاستدراك ما وقع في الاول من الخلل في جميع وظائفه خلافاً لما عليه
وكان الاصل في الظهارة المأثرة ان تكون واقعة للحدث ولوقوع اطلاق الطهور على
المجدد والظهارة اسم لما يبيع به العبادة ولعموم الاخبار المتقدمة الدالة على المنع من
احداث الوضوء حتى يستيقن ولا اطلاق ما دل على وجوب الوضوء للصلاة فانه يقضيه
بمصولك لاجزاء مع حصول ستمى الوضوء ويعضد ذلك اصالة العصة في فعله وما
قاله بعض الاعلام من ان الشك بعد الصلوة من قبيل الشك بعد الفراغ فلا يلتفت
اليه فالمتمم في القول بالعصة سواء كانا واجبين او مندوبين او مختلفين وسواء كانا
مع نية الوجه او لا بل مع نية الخلاف وسواء نوى لهما الرفع او الاستباحة او نوى
في احدهما دون الآخر او لم ينو مطلقاً او نوى خلافهما لما مر من عدم اشتراط نية الوجه
لوالرفع والاستباحة في الوضوء ومن حمله مع نية الخلاف فان الظاهر من فتوى جمع
من الاصحاب واخبار الباب ان افعال الوضوء من الاسباب الشرعية التي لا يقدر في
تأثيرها عدم النية او نية العدم **مسئله** لو توضأ وضوئين وصلى بكل طهارة
منها اعاد الوضوء والصلواتين ان اختلفتا عدداً في الوقت او في خارج الوقت بلا
خلاف اجده فيه بل هو جمع عليه للاصل وما دل على شرعية الظهارة في الصلوة
واحتال علم الالتفات الى كل منهما لاصالة العصة فيه وكونه شكاً بعد الفراغ مما
لا وجه لها بعد ثبوت الاشتغال باليقين في مقتضى الوجوب تحصيل البرائة اليقينية

وضوء

لا الظاهر

كاحتمال القول بالسقوط لعدم امكان الجزم بالكلف به الذي هو شرط صحة التقبيل
 في عدم المشروط باعتباره قائم مع مخالفة للاجماع والادلة مدخوع ما انه يمكن
 في الجزم بذلك وصحة قصد التقرب به ادلة الاحتياط من العقل والنقل وكاحتمال
 القول بالتخيير بالنسبة الى كل واحد منهما اذ هو ما لم يبق عليه دليل وان لم يثبت
 عدد افضل واحد ينوي بها ما في ذمته كما صرح به جمع من اصحابنا وعلله
 الاثر وما يقال من عدم قيام دليل على مشروعية التقرب لهذا اليقين للواقع مع
 البرد وما في الذمة فمدخوع بان ادلة الاحتياط كافية في ذلك وكذا ما يقال من
 ان قاعدة الاشتغال قاضية بوجوب اعادة ما فاته من فاضل الاطلاق المحصل
 لذلك لسدق الاشتغال بالبرائة واصالة البرائة من الزائد عن الواحدة والقول
 بان الاصل يقتضي ايجاب التمسك بما لا يستند له في المقام وكذا ما يقال من صحة
 احديها منوط بمحصول الجزم المنقوع هذا المقام فيجب اعادة ما فاته من فاضل ان
 الجزم انما يثبت اذا كان حكما ولكلف اليه طريق وهو متحقق في المسئلة مع ادلة
 الاحتياط قاضية بطلوبية ذلك المستلزمة لمحصول الجزم به عند ضلعه مع تزل
 من ان ذلك مشترك في الالتزام لان من اعادة الصلوتين يعلم قطعا بان احديهما
 ليست في ذمته الجزم بان الفساد في احدي الطهارتين وانما يقصد الوجوب على
 تقدير الفساد وكلا الجزم **الفصل الثالث** في الفصل الفصل في حيل بالشرع
 مشروط بالنية والمباشرة والفصل بالفق سبب للفصل والفصل هو الاثر المترتب على
 الفصل فهو اسم مصدر ثم نقل الى عرف الشرع بناء على ثبوت الحقيقة الشرعية
 فيه وفي نظائره من الفاظ العبادات الى افعال خاصة كما هو الظاهر كما يشهد به
 التبادر والمحقق عند التشريع فانه يكشف عن العرف الشرعي وشيوع استعماله
 في كلام الشارع في ذلك الى ان صار بحيث كان المفهوم منه عند الاطلاق ذلك
 والظاهر ان استعماله في الافعال الخاصة ان كان مع ملاحظة قيد الخصوصية كما في
 لغويا والافو حقيقة لغوية وهل هو منقول في العرف الشرعي الى افعال خاصة
 للصحيح منها المستجمع للشرائط والجزاء او لا ثم منها ومن الفاسد فسادا لا ينفي
 الاسم عما انتقائه او يفرق فيه بينها وبين الموانع وجوه وفيه شبهة **الاول**
 في الغاية الواجبة والمراد بها هنا ما لا يستباح فعله الا بالنسل فمنها ما كان
 بالاصل مستفادة من الخطاب لا صلي الفري كالصلوة والطواف ومنها ما كانت

الفصل الثالث
 في الفصل

في الاجزاء والشرائط
 او يفرق فيه
 ح

واجبة بالعارض يجب الفتيانها مسئلة يجب الفسل للصلوة الواجبة وجوباً أصلياً
 غير باقعه به الخطاب التبعي للصلوة لكان الشرعية اذ لا يقع بدونه اجماعاً مختلاً و
 محكماً مستفيضاً او متواتراً قال الله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم الى قوله
 وان كنتم جنباً فامسحوا برؤوسكم واما يدل على ذلك من الاخبار الروايات المتفرقة في جزئيات
 الاحكام المرتبطة بذلك ومنها قوله في رواية زرارة فبين ثوبه بعض ذراع او
 بعض جسده في غسل الجنابة متى دخل في الصلوة وان رآه وبه طه مسح عليه واعاد
 الصلوة ومنها قوله في روايه الحلبي فيمن اجنب في شهر رمضان لم يغسل يغسل
 حتى يخرج الشهر عليه ان يقضي الصلوة والصيام ومنها قوله في رواية الحسين
 الصيقل فيمن تيمم وقام بمسك في ركعة فليغسل وليستقبل الصلوة
 الى غير ذلك من الاخبار التي يقف عليها للتبعية ويجب غسل يديه للطواف الواجب
 بالاصالة او بالعارض كالملتزم بنذر وشبهه كاسيا في الله في كتاب الحج ثم ان
 الوجوب في هذين المقامين يحتمل معنيين احدهما الشرعي بمعنى انه لا تنفع الصلوة
 بدونه وثانيهما ان يكون واجبا بالشارع به امر احتميا يرتب به مخالفة
 الاثم للصلوة والاول هو القدر المتيقن الثابت من الدلة والثاني امانا يتم
 بقول الشارع اغسل للصلوة ونحوه مما يؤدي هذا المعنى مسئلة يجب الفسل
 لمس كتابه القرآن اذ اوجب بنذر وشبهه وهذا الحكم معروف بين اصحاب العلم
 قيام الاجماع عليه بل نقله العالم والمنتزه اجماع علماء الاسلام ومعه في تيرانه
 لا خلاف هنا فتمت المسألة ان وقع الخلاف في المحث الاصغر ذهب بعضهم الى القول
 بالكراهة واصل المراد منها التحريم نظر الى ان الحلاق الكراهة في كلام المتقدمين في الدنيا
 شايع ويدل على هذا الحكم وجوه الاول قوله تعالى لا يمسه الا المطهرون والقول اجماع
 الضير الى كتابه لا يكون على ان المراد به اللوح المحفوظ والمعنى لا يطالع عليه الملائكة
 المطهرون من الذنوب مدفوع بانه مع ضعفه وعدم ملائحته بالوصف بالمكنون
 يقتضي اخراج المسح الطهارة عن حقيقة اللغوئية والشرعية واجبة عنه انية تارة
 بان قوله تعالى لا يمسه يكون تأكيدا لقوله تعالى في كتاب مكنون والحمل على التأسيس
 اولى واخرى بان اطلاع الملائكة على اللوح المحفوظ غير ثابت بله بعض الدخا وكلام
 بعض الاخبار ما يدل على خلافه الا ان يقال بان عدم ثبوت اطلاعهم على اللوح لا يرد
 في المقام بل لا بد من ثبوت عدمه وما وقع في بعض الاخبار يمكن ان يكون المراد منه

كتاب الفسل
 كتاب القرآن

علم الحلالهم بدون اذن الله سبحانه وتعالى ان سياق الكلام لا يظهر مشقة القرآن
 وفضيلته لا اللوح وما فيه واما بيان قوله ثم بعد هذه الآية متصلا بها تنزيل من
 رب العالمين صفة للقرآن بمعنى المفعول او من قبيل الوصف بالمصدر من باب المبالغة
 اذا لم ينزل نحو ما من بين كتب التماوية سواء كان هو التنزيل كما لا بد للمتول
 دونه وقوله سبحانه كريم وفي كتاب مكدون صفة له فينتهي ان يكون لا يمتنع ان يصفه
 له والحال يحسن التوسيط وما يقال ان مرجع الضمير في قوله ثم لا يمتنع بحال فلا يتم
 الاستدلال به فذوق بما عن النبيان وجمع البيان من ان الضمير فيه للقرآن عندنا
 وكذا ما يقال ان لفظ الطهرون بحال كثرة استعماله في المعاني المختلفة فانه يدفعه
 ما من ثبوت الحقيقة الشرعية في لفظ الطهارة وما يشتق منها واما حقيقة
 شرعية في الوضوء والنسل واليتم وقد قال في الجمع ودفع عن الباقر ان المراد بالطره
 عن الاحداث والنجاسات وانه لا يجوز للجنب المأخوذ الحديث مثل المصحف يشهد لذلك
 ما رواه الشيخ عن ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي الحسن قال المصحف كالمسح على غير
 وضوء ولا طهر ولا جنب ولا مسحه خطه ولا تعلقه ان الله ثم يقول لا يمسح الا الطهرون
 ولا ينافي ذلك اشتغالها على المنوع من تعلقه اما لان المنوع من لمسها في المنع فيكون
 من حام حول المحي يوشك ان يقع فيه او لان العام المختص بحجة في الباقي وما يقال ان
 المراد بذلك المصحف المحفوظ عند الائمة عليهم السلام كما يشعر به بعض الالفاظ والمحقق
 عن التعيين والنسخ على ان يكون المنع لا يصل للمحقيقته الا المعصومون من الملائكة
 او البشر فذوق بانه ينافي حمل لفظ المسح الطهرون على حقيقة ما وكذا ما يقال ان
 الاحتجاج المذكور انما يتم اذا كانت جملة لا يمسح فاهية حتى تفيد التحريم اما لو كانت نافية
 كما هو معناه الحقيقي فذلك لهما على تحريم المسح منوعة فانه يدفعه ان الظاهر منها ولو
 بمعونة فهم الاحباب انما هو كون النفي بمعنى المنى وبعض الاخبار عن التحريم والرواية عدم
 جواز المسح للحديث مع ان جملة على النفي يقتضي اخراج المسح الطهارة عن حقيقة ما اللغوثة
 ويدل على ذلك ايضا احتجاج الفقهاء قديما وحديثا بالجلل الخيرية الثبوتية على الايجاب
 والسلبية على التحريم كما استدلوا بالامر والنهي وعليه مدار الفقه بل يمكن ان يقال بحمل
 قوله لا يمسح على النفي ويتم الاستدلال به بناء على كونه مبالغة في النفي الثاني في الاجاعة
 المنقولة في جملة من الكتب المعتضدة بشذوذ المخالف بل الظاهر قيام الجماع عليه الثالث
 ما رواه الشيخ في التهذيب الاستبصار عن ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي الحسن قال المصحف

لا يمتد على غير طهر ولا نجسا ولا تستر خطه ولا تعلقه ان الله ثم يقول لا يمسك المظهر من
والد لانه فيهما على المطلوب من وجهين احدهما من حيث دلالتها على ان المراد من الآية
الكريمة هذا المعنى فيتم الاستدلال بها واخر من حيث دلالة الرواية في نفسها على المطلوب
وبما اعترض على الاحتجاج المذكور بوجه الاول ان الرواية غير نعتية السند جلالا فيها
جعفر بن محمد بن حكيم وهو غير موثق ولا مدوح وجعفر بن محمد بن ابي الصباح وهو مجهول
وعلى بن الحسين فضا له وهو طي وابراهيم بن عبد الحميد ونقل الشيخ انه واقفي ويمكن وضعه
بان ضعفه لسند مجرور بالشبهة العظيمة المستندة بشذوذ الخالف والاجامات للفقهاء
وقاعدة الاختياط والآية الشريفة وآية التعظيم وغير ذلك بل يمكن المنع من ضعف
الرواية لان رواية هذه الرواية مذكورة في الكتب الاربعه وقلائد اصحاب على
رواياتهم في كثير من المقامات وهذا شهادة منهم على توثيقهم وقد تقرر في الأصول ان
الحال موثق بحجة والثاني انه يمكن ان يكون لا تمتد في الرواية نفيان لها والنفي الذي
يكون بمعنى النفي ليس ظاهرة التحريم فيكون ان يكون للكراهة اقبح الامر ادا الامر بين
حليها على النفي والنفي فمع عدم قيام قرينة على تعيين احد الاحتمالين لا يمكن الاستدلال
بها والاصل لا يقض بتعيين احدها والجواب عنه ظاهر ما حرم من عدم ظهور حمله على النفي
لانه يستلزم ارتكاب المجاز في لفظ المس والطهر مضانا الى ان لفظ المصنف في ظاهر
في القرآن غارادة النفي والخيار عن ذلك يستلزم الكذب فيمتنع العمل عليه بل يمكن ان
يقال بان النفي هنا مستعمل في المبالغة في التحريم ورد استعماله في المحاورات كثيرا والثالث
انه على تقدير كونه نفيانا لانهم ان الامر والنهي في احاديث ائمتنا عليهم السلام للوجوب
والحرمة شيوع استعمالهما في هاتين الصيغتين للندب والكراهة كما يظهر من المتبع فيكون
مجازا مشايها بالفاحة لتحقيقه او منقولا وعلى التقديرين لا يجب حملهما عند الإطلاق
على الوجوب والحرمة ويؤيد حمله على الكراهة انه ورد في الرواية النفي من التلبيح المحل
انه للكراهة فيعمل هذا انما عليها ليوافق القرائن والجواب بان النفي يفيد الوجوب مالا
حقيقة في التحريم وظاهره في وما ذكر من شيوع استعماله في الكراهة غير مسلم ولو
سلم ذلك فلا نسلم كون الشيوع المذكور بالغالى حد يوجب فهم الكراهة من لفظ
النهي انصرف عن المعنى الذي وضع لاجله وما يوضح ذلك ملاحظة طريقة الاصحاب
خلفاء عن سلف على حمل النفي الوارد في الكتاب والسنة على التحريم كما يشهد بذلك آية
ملاحظة طريقة العقلاء في مقام المحاورات مع صدق العصيان مع مخالفة النهي عرفا

فان هذا يكشف عن ظهوره في الحرمة وعدم جواز مخالفتها فإدله على حرمة العصيان عقلا
 ونقلها كما يروى سنة قاضيه عدم جواز مخالفة مدلول النهي والرابع انها معارضة باراء
 البرنطلي في جامعته عن محمد بن مسلم عن الباقر قال سئل هل يمس الرجل الدرهم وهو
 جنب فقال والله اني لا اوق بالدرهم فاحذروا اني جنب وما سمعت احدا يكره من ذلك
 شيئا الا بعد الله بن محمد كان يبيعهم عبيدا شديدا يقول جعلوا سورة من القرآن في الدنم
 فيعطى الزانية وفي الحرم يوضع على لحم الخنزير والجواب عنه من وجوه **منها** انه لا دلالة
 في هذه الرواية على جواز مس القرآن المكتوب على الدراهم لانه لا يستلزم
 متروكا كان مكتوب عليه **ومنها** ما ذكره بعض الاجلة من ان سياق هذه الرواية
 يشهد بوجدها في مقام التيقن سيما بعد ملاحظة موافقتها للمذهب العامة **ومنها**
 ان هذه الرواية انما تدل على جواز المس اذا كان القرآن مكتوبا على الدراهم والمذهب
 اعم من ذلك الا ان يقال بان السؤال قرينة على تعميم الحكم بالنسبة الى الجميع **ومنها**
 ان هذه الرواية موهونة بمخالفتها للمذهب المعظم **ومنها** انها معارضة مع الأدلة
 المقتضية الدالة على تحريم المس وحاصلها بالتجميع قطعاً لا اعتصافاً بما قلناه **ومنها**
 ان دليل الرواية يدل على جواز وضع الدرهم المكتوب فيه القرآن في الحرم وعلى لحم الخنزير
 وهما مخالفان للاجماع الا ان يقال بان العام المختص بجهة في الباقي **ومنها** ما ذكره
 بعض الاجلة من ان الرواية تدل على انه عا كان يمس القرآن المكتوب على الدراهم هو
 جنب ولا شبهة في كونه مكرها فلا ينبغي صدوره عن العصوم في الوجه الرابع قاعدة
 الاحتياط ويمكن تقريره قارة بانه من الشبهة التحريمية فيجب فيها الاحتياط وان
 بانه اذا نذر المس فمس محدثا يحصل به الشك في البرائة فيستحب بقاء التكليف
 المتعلق به حتى يعلم بالبرائة وهو يتوقف على المس الواقع في حال الطهارة فاذا ثبت
 وجوب الطهارة في هذا المقام ثبت في الباقية عدم القول بالفصل ويرد على الاول بان
 المختار عدم وجوب الاحتياط في الشبهة التحريمية كما عليه اجماع المجتهدين وعلى الثاني
 بان اطلاقات النذر قاضية بتحقيق البرائة بمجرد ايقاع المس ولو كان في غير الطهارة
 نعم لو قيد بالطهارة وجبت الخامس قوله ثم ومن يعظم شعائر الله فالها من تقوى
 القلوب وجه الدلالة ان الآية الشريفة تقتضي بان تعظيم شعائر الله مسبب من
 تقوى القلوب فتكون التقوى على تمامه للتعظيم فيجب المحلول اذ لا ينفك احدهما عن
 الاخر استدلالها ببعض المحققين ويورد عليه بوجه **منها** ان حل الآية الشريفة على

ارادة وجوب التعظيم مما يستلزم تخصيص لاكثر ضرورة عدم وجوب التعظيم الاكثر للمقامات
 وهو ما مستحسن او غير مائع في كلام الحكم او ما درج قبل فلا ينصرف اللفظ الى اوجه ولوية
 الحمل على المجاز منه ليجب حمله على ارادة المعنى المجازي الا ان يقال يجوز تخصيص لاكثر
 او يقال يجوز الاكثر في خصوص المقام نظر الى كون الكثرة افرادية والمحدود انما يلزم
 في تخصيص لاكثر الافرادى **ومنها** ان اتقى ما يستفاد من الآية الكريمة انما هو
 وجوب التعظيم وهو يصدق مع الاتيان ببعض افراده فيحصل الامتناع وكلا لالة
 فيها على وجوب التعظيم مطابقة تكون شاملة للحل والبحث **ومنها** ان الآية الشريفة
 محمولة على ارادة وجوب التعظيم الذي يكون تركه مستلزما للاهانة التي ثبتت ومتمما
 شرعا وعقلا فلا يشتمل خبره ذلك من اقسام التعظيم فتدبر **ومنها** ان غاية ما يستفاد
 من الآية الشريفة انما هو كون التعظيم مستبعا عن التقوى وهو اخبار فلا يفيد الانشأ
 لعدم قيام قرينة عليه **ومنها** ان لفظ التقوى يحمل فانه يطلق تارة على
 اطاعة الله ثم في الواجبات والمحرمات واخرى في اطاعة الله في المنهيات والمكروهات
 وثالثة في التجنب عن الاخلاق الرذيلة النفسانية والخلق بالاخلاق الحميدة فليس
 يكون مستبعا عن التقوى واجبا شرعا لعدم وجوب جميع اقسام التقوى يمكن منه
 بان لفظ التقوى ظاهرة في اطاعة الله ثم في الواجبات والمحرمات وان اطلق على غيرها
 فهو مجاز لا يصار اليه الا بقرينة صارفة مفقودة في المقام **ومنها** ان الاحتياج
 المزبور انما يستقيم فيها لو كانت كلمة من في الآية الكريمة مستعلة في التبصير
 تدل على ان التعظيم مندرج في اقسام التقوى وهو غير ثابت لا مكان حملها على
 غير من معانيها **ومنها** ان اتقى ما يستفاد من الآية الشريفة انما هو التقوى
 مقتضية التعظيم شعائر الله وكلا لالة فيها على كونه علة تامة لذلك حتى لا يفتك المعلوم
 عنها **ومنها** ان المراد بشعائره يحتمل وجوب اربعة الاول البتة خاصة فمن
 ابن عباس في رواية مقسم والشعائر جمع شعرة وهي البتة اذا شعرت واعلمت عليها
 بان فيشق سنامها من الجانبين ليعلم انها هدى فالذى يهتدى مندوب الى طلب
 الاممين والاعظم **الثاني** مناسك الحج واعماله كلها **الثالث** علامات طاعة الله
 واعلام دينه **الرابع** مناسكه ومعامله والذي يمكن الاستكلال به على المثل انما
 هو المعنى الاول وهو ابد المعاق لان الآية الشريفة انما هو في مقام بيان البتة
 كما هو الظاهر من صدرها وكذا ذيلها فانه قال بعد ذلك لكم فيها منافع الى اجل مسيء

والمراد منافع البدن من لبن وركوب ونحو ذلك وكذلك قوله ثم حملها الى البيت
 العتيق اى حمل الشعائر المراد به البدن هو الكعبة او ما يليها من الاماكن
 كبنى مضافا الى تنوع صاحب القاء وسن القحاح وابن الاثير ان
 الشعرة البدنة والجمع شعائر ومنها انه سلبنا كون تعظيم
 الشعائر من التقوى لا تمتنع من كونه مستلزم للدلالة على الوجوب
 ويمكن وفعه بامر من احدهما ان التقوى انما هو المحذر عن امر مخوف
 فلم من ذلك ان هناك شئ يخاف منه فينتفى المحذر عنه بتعظيم الشعائر وكما هو
 كذلك فهو واجبا لا خوف في مخالفة السجدة يجوز عنه وثانها ان هذه الآية
 تحملها صغرى وثبت وجوب التقوى بقول مطلق بالآيات الكثيرة الامة بالتقوى
 كقوله ثم وايى فأتقون وقوله ثم واتقوا الله ان كنتم مؤمنين وغير ذلك مما لا يحصى
 وبما دل على الذم بمخالفة التقوى والعتاب واللعن على غير المتقين في الآيات والروايات
 واعترض عليه بان القدر الواجب على المكلف المستفاد من الكتاب السنة انما هو
 ما هيته التقوى وهو يصدق مع الاتيان بالواجبات وترك المحرمات ولا دليل على
 توقف التقوى على تعظيم الشعائر **فرع الاول** صرح من الاصحاب بان لا يختص
 التحريم بباطن الكف والظاهر ان المشركين وذهب بعضهم باختصاصه بباطن الكف و
 تركه فيه بعضهم والاقوى الاول لا إطلاق ما دل على حرمة المس من قوى الاصحاب
 والجماعات والآية الشريفة والنصوص المعتمدة المتصلة بقوة الاصحاب اعتمادهم
 عليها في الباب وايضا فان العلة في الحكم منع الحدث ولا يختص باليد والمقول الثاني
 ان المتبادر من لفظ المس عرفا انما هو ما كان بباطن الكف ويضعفه منع التبادر كما
 يشهد به التبع في الاستعمالات العرفية **الثاني** الظاهر المصروح في كلام جماعة
 من الاصحاب انه لا يختص التحريم باليد بل يتم جميع اعضاء البدن للإطلاق لاولة
 المتقدمة بعد ملاحظة صدق المس على الجميع عرفا بل لا يشترط فيه الوقوع من زى
 اليد ثم ربما يظهر من كلام صاحب القاموس حيث فسر المس باللسن اللسان باليد
 اتحاد المس واللسن اختصاصهما باليد وليس كذلك فان اللسان لا يؤخذ فيه الرصاص
 بخلاف المس ولا يتوقف حصولها على المباشرة باليد وينتبه على ذلك قوله ثم واستم
 النساء وقوله من قبل ان يتماسا وقوله فاذهب فان لك في الحياة ان تقول لا مس
 اى لا مس قولهم في الفصل فاذا مس جلدك الماء فحسبك وقول الفقهاء يحرم ملوثة

فمنه
 وحسنه

ولا مس

الالب والابن من دون اعتبار علامة ولا مناسبة فيكون حقيقة الالام والاصل عدم
 النقل ويحتمل القول باختصاصه باليد كما يتفاد من كلام اللغويين فمن الظاهر انه
 اليد يده من غير حائل ولمسه مسه بيده او مكم وعن المحيط القس كناية عن الجماع وهو
 الجنس باليد طلب الشيء قال واللسن هو الشيء بيد له وعن النهاية مست الشيء
 مسته بيد له وعن مجمع البحرين واللسن المش باليد ومستاه غصبت اليد بيكمن
 غير حائل هكذا قيدوه ويقال مسته اذا لاقيه باحد جوارحك ومن الماء الجساجير
 ويشعف ذلك بانه مع امكان حمل كلهما قم على ارادة المس باليد عند رجاء اقسام المس
 او حملها على ارادة المثال من الشيء باليد او ارادة الفرد الغالب منه ان كلهما مبنية على
 الاجمال كما هو طريقة في غالب المقامات فالعرف مفسر لها ومن البين ان المتر عراف اسم
 للآدم من ذلك وهذا يكشف عن العرف المحقق في زمان الشارع ايضا للآدم من الظاهر في
 دعوى القطع بنطاق المرغين في هذا المقام فيجب تقديمه ومع التفرع من ذلك نقول ان
 العرف مقتضى على اللغة عند التاخر كان الغالب مطابقة العرف العام مع عرف المحقق
 في زمن صدور الخطابات ولجواب الطريقة المألوفة خلفا من سلف على استكشاف ما في
 الفاظ الكتاب السنة بالعرف ولا لانسك باب التعميم والتقدم مضاعفا لان حجية كلام
 اللغويين منوطه بمصولة لوقوف منها فينتفي بانقائه الثالث يشترط في صدق المس
 ان لا يكون حائل يحول عن مباشرة العضو الذي يحصل المس به للبشرة لعدم صدق
 المس عليه عرفا مع وجود الحائل كما يشهد به تبادل الفروع صحة سلبه منه عن عرفانهم
 لو كان الحائل خفيفا بحيث لا يمنع من صدق المس عليه عرفا فالظن جريان الحكم المذكور
 بالنسبة اليه ضم العبرة بما يمتقي مساه العرف حقيقة فلا عبرة بالتسميات العرفية
 وتفصيل الحال ان اهل العرف ربما يتساهلون في الاستتمالات العرفية وهذا التساهل
 يقع على متعين احدهما ان يكون ما ينصرف اللفظ اليه عند الاطلاق كلمة الحقايق العرفية
 والمجاز المش فانه لو بلغ استعمال اللفظ على سبيل التساهل المحذور والمخض المتسامح
 فيه عند الاطلاق وجب حمل اللفظ اليه وهذا القسم من دمج في العرف الحقيقي ثانيا
 ان يكون من قبيل المجاز النادر بحيث لا ينصرف اللفظ اليه ولا ريب في عدم حمل اللفظ
 اليه بل يتوقف على وجود قرينة صارفة وهذا هو المراد بالتساهل العرفي وهذه القاعدة
 جارية في جميع الفاظ الخطابات وتجري في النذور والعهود والايمان والضمانات
 والاقرار بل تجرى في جميع العقود والاياعات والاخامس الزكوة والتفقات وغيرها

ولو شك في كون الحائل خفيفا او غير فالظاهر الجواز لاصالة البرائة واستصحاب عدم
 التكليف ومقتضى ضعيف القول بلزوم الاخذ بمقتضى الحالة المتبقية للاستصحاب فيه
 ان ملاقات العضو بالبشرة امر جوي فلا يثبت بالاستصحاب بعد ملاحظة كونه من
 الاصول المثبتة السراج يظهر من كلام جماعة من الاصحاب كصاحب المدارك والذريعة
 والجارود منجس السدا واختصاص التحريم بالظواهر وعدم تناوله للبواطن حيث قالوا
 ان المراد بالمشاكلات مجزء من البشرة والبشرة كما في القاموس ظاهر جلد الانسان
 وفي المحكم معالم الدين الصحيح بذلك ولعل الوجه فيه مع الاصل والشك في صدق
 المش بغير الظاهر بل انصرف الى الظاهر نظر الى شيوع استعماله في الظواهر فيستفاد
 من كلام جماعة من ائمة اللغة تفسير المش لملاقات ظاهر البشرة كصاحب المقاموس
 ونحوه وان حكم الحديث يتعلق بالظاهر دون الباطن والذي يستفاد من كلام الاصحاب
 نصيحا وتلويا انا اول انما هو عدم اختصاص الحكم بظاهر البشرة كما يشهد به اطلاق
 الاصحاب بتحريم المش من غير تقييد بالظاهر يقتضي دخول البواطن في الحكم وهو لا يوجب
 الظاهر الاية الشريفة المقتضية واطلاق الاجماع المنقولة على المسئلة والاشبار
 المعبرة فان الحكم فيها قد علق على المش المتحقق في الجميع اذ لا ريب في ان الملاقات
 باللسان وباطن الشفة ونحوها مش على الحقيقة فيجوز وما يظهر من كلام بعض اللغويين
 من اختصاصه بظاهر البشرة مع اجماله وعدم حصول الوثوق من قولهم معارض
 مع قول جماعة اخرى من اللغويين والتزج في جانب القول بالتحريم لا اعتضاده
 بالعرف وقوى الاصحاب واطلاق الاجماع المنقولة في الباب ودعوى ان
 حكم الحديث يتعلق بالظواهر دون البواطن ممنوعة جدا فان الحديث مع قائم
 ببديهة الانسان ظاهره وباطنه وان تعلق رخصة بالظاهر ولا ملازمة بين المقامين
 ثم المرجع في تخصيص الظاهر الباطن هو العرف لانه المرجع في الموضوعات
 التي لم يرد من الشارع بياحا وكان الالفاظ واردة على حسب العرف ثم انه لو قلنا
 باختصاص الحكم بالظواهر فلو انكشطت جلدة فاقطب لظاهرها جازى عليه
 حكم الباطن وبالعكس يجري عليه حكم الظاهر ولو شك في صيرورة ظاهره لاصل
 برائة الذمة من حرمة المش به سواء كانت الشبهة مفهومية او مصداقية
 الحاحس هل يختص التحريم بما تحله الحيوة من الاجزاء لانيه فكلان فذهب الشهيد
 الثاني الى الاول وظاهر المعظم هو الثاني للقول الاول ان مالان له الحيوة لا يتعلق

في اختصاص
 المش بالظواهر

به حكم المحدث ويوشك اليه اية ما ذكره جماعة من اللغويين من ان المسح مفعلة
 هذا لا يصدق المسح بها التحلة الحيوة لان الأساس مأخوذ في المسح لا يتحقق الابطال
 الحيوة في كليهما نظرا اما الاول فلان التحلة مفعلة قائم مجموع بدن الانسان يرتفع باوضو
 والنسل المتعلقين بالتحلة الحيوة واما الثاني فلو جمين احدهما المنع من اعتبار الأساس
 في معنى المسح كما هو ظاهر الاصحاب ويشهد به العرب والطلاق كلام جماعة من اللغويين
 شاهد على ذلك وثانيهما ما صحح به جماعة من الاصحاب كالفاضلين وغيرها حيث
 انما هو الحكم بالمسح فشره بمطلق الملاقات مصير الى الفتنة وظاهره عدم احاد
 الأساس معنى المسح اللبس لغة القول الثاني وجهان الاول ان القرب
 منوط بمن المحدث سواء كان العضو المماس ما يتعلق به حكم المحدث او كسائر الأعضاء
 الذي لا يتعلق بها غسل ولا مسح الثاني ان مدة الحكم تنظيم القرآن بمنع المحدث عن
 ملاقاته سواء وجد فيه الاحساس ولم يوجد والظاهر عدم التحريم بمس الشعر
 لعدم صدق المسح عليه وانصرف الى اجزاء البدن ثم انه بناء على تعميم الحكم لما لا تحله
 الحيوة لا فرق بين حلول الحيوة في احد من الماس والمسوس وبين عدم حلوله
 في شئ منهما **السادس** لو قطع بعض اجزاء البدن فهل يجوز المسح به بعد القطع او
 الظاهر عدم تحريم المسح به لانعزاف الأدلة الى غيره نعم يحرم ذلك مع بقائه على تحريم
 كما لو لم يكن شهيدا فانه يحرم المسح به قبل الفصل لانه نجس فيكون المسح به مستلزما
 للاحاطة المحرمة شرعا وعقلا ولو شك في القطع وعدمه بنى على عدمه فيحرم المسح به
 للاستصحاب المحكم والموضوعي اما الجلود المتصلة بالبدن ففي تحريم المسح بها وعلا
 وجهان **السابع** لا فرق في تحريم المسح بين ما كان من المحصف او غيره كما لمكتب
 في الاواني والكتب والدرهم وغيرها كما صحح به جماعة منهم لان اسم القرآن يطلق
 على الجميع لان المسوس في المحصف ليس الا البعض لا سقالة سرك لكل دفعة ولان
 مناط الحكم تنظيم الكتابة بمنع اصابة المحدث فيطرد حيث يوجد وعن الشهيد المذكور
 القول بجواز مس المکتوب منه على الدرهم استثناء الى ما رواه الزنطي في جماعة عن
 محمد بن مسلم عن الباقر قال سألت هاريس الرجل الدرهم الأبيض وهو جنيته قال
 والله اني لا اوتي بالدرهم فاخذني في الجنب وما سمعت احدا يكره من ذلك شيئا
 الا عبد الله بن محمد كان يبيعهم عبيدا شديدا يقول جعلوا سورة من القران الدرهم
 فيعط الزانية وفي الحزب يوضع على الحزب ويؤيد ذلك سلب اسم المحصف والكتاب

ما لا خلاف في تحريم
 المسح به في
 المحصف

عن ذلك ولزوم الحق بوجوده بالاحتياط عنه اذا كان في الدوام والديمومية في الالواح
 او يودع في الكتب بخلاف المصحف **الثامن** هل يشترط في تحريم نسخها بقصد الكاتب
 ام لا توضيحه ان السئلة صور الاول ان يكون المكتوب سورة الفاتحة والتمجيدانية
 الكرسى غيرهما من الايات والمسود مع العلم بان الكاتب قصد بها القرآن ولا اشكال
 والاختلاف في كونه قرأنا الثانية ان يشك في قصد الكاتب والظن انه لا يتوقف تحريم
 نسخها على العلم بقصد الكاتب وبشكل بان مجرد موافقة المكتوب للقرآن لا يقتضيه انه
 قرآن ما لم يعلم ان قصد الكاتب كتابة القرآن اذ قد يكلم الانسان بالفاظ القرآن و
 يدبر في كلامه وايضا فان ذلك من الامور المشتركة فلا يتميز الا بالنية كما هو الحال
 بالنسبة الى سائر الامور الواقعة على الوجوه المختلفة فانه لا يتعين فيه احدها الا
 بالقصد ويدبره ان القرآن لا يخرج عن كونه قرأنا بالقصد ضرورة صدق القرآن
 عليه ح ولو مع عدم القصد الثالث ان يعلم بعدم كونه قاصدا لشي من ههنا وما كتبها
 من غير قصد وكان المكتوب سورة الفاتحة ونحوها والمجهر التقرير لصديق القرآن عليه
 عرفا الرابعة ان لا يتعين لذلك كما اذا قال وقال نوح لقومه ونحوه تمامه هو القرآن يكلم
 به الناس الظن ان المدار فيه على قصد الكاتب كما هو الحال بالنسبة الى سائر الامور
 المشتركة التي لا يتميز الا بالنية ضرورة عدم صدق القرآنية مع عدم قصد كل عند
 الكتابة ثم ان المدار على قصد الاسم دون القارى ولو اختلفا القصدان مع اشتراكهما
 في ضوب الله النظم قدم القرآن على الاقوى ولو اختلفا لقصد الابعاض لمحق كلاهما
 ولا يؤثر العدول بالنية بل يبقى على ما كان عليه ثم انه بناء على اشتراط القصد ذلك
 فالظاهر بقوة ما خارا الكاتب **التاسع** لا يختلف الحكم في الرسم القديم والجديد
 المتفق والمختلف عندنا صحابنا بل في المصايح انه موضع وفاق والموجب فيه ظاهرا فان
 اسم القرآن والمصحف يقع على الجميع فيتعلق به تحريم المس في علمه بالنسبة الى جميع
 الاصناف والاقطار بالقياس الى جميع المصاحف سواء كانت مرسومة بالرسم المعمول
 او المجهود ويكتب على ذلك النصوص الواردة عن الائمة عن غير تفصيل مع دخول الرسومات
 المختلفة في زمانهم **العشر** في المتبصر جوه ثلثها الفرق بين التام وغيره وهو
 الاطلاق بل الاقوى لان المدار في حجة المس عدمها انما هو على صدق القرآن
 على الكتابة عرفا وظاهرا نرى صدق الاول دون الثاني **الحادي عشر** قال في المصايح
 العبرة بالمكتوب مما بقا الرسم المصحف والى يتلفظ به كالالف الفاصلة والواو

في بيان الفرق
 في التفتيش

الفارقة والمراد بالالف الفاصلة هي التي تكتب بعد الواو والجمع لتفصل بين الواو وما
 بعدها فافها تكتب ولا تملط واما الفاصلة بين فون علامة الاناث والمون الثقيلة
 كالف اعلان فهي مكوبة وملفوظة واما الواو الفارقة فهي واو اولئك واو لئلا
 يشبهه باليك والى ومثل الواو الفارقة والهمزة في مثل شاك فافها مكتوبة غير
 ملفوظة واما مثل كفو وهزو ما يكتب بالواو والهمزة وتلفظ باحدهما تارة والاخرى
 اخرى فهو داخل في الملفوظ فلو بدل حرفا او زاده الرسم ما التزم تركه كالف اسحق
 وداود لم يجرم مسره والوجه في المبدل ظاهر وكذا الزاد في الرسم لان حكم المبدل
 بالمكتوب فيتبع رسم كتابته المحصف والمبدل والزائد خارجان عنه وان تلفظ بالزائد
 كالف اسحق وداود فانه داخل في القرآن الملفوظ دون المكتوب واحتل جامع
 المقاصد تحريم المس في ايجافا الرسم والوجه ما قلناه الشافعي عشر هل يجرم
 على الحديث سن اسم الله ام لا فيه قولان فذهب جميع من الاصحاب الى التحريم وقال
 في الحديث ان المعروف من كلام الاصحاب من غير خلاف يعرف هو التحريم وذهب
 بعضهم الى الجواز وفي المصايح المش بين الاصحاب هو اختصاص الهمزة بمس القرآن وعدم
 تحريم مس الاسم على الحديث بالاصغر حجة القول بحرمته مس عليه اسم الله ثم وجهنا
 احدهما ظاهر القرآن ومن يعلم شعا ثوابه الآية الدال ظاهرا على ان عدم التعلل
 عن عدم التقوى لما قيل من ان علة النقيض تقبيل الحلة وضعفه ظاهر ما مر ثانيا
 جملة من الاخبار ومنها ظاهرا حسنة داود بن فرقد عنه ثم قال سئلته عن التعويد
 يعلق على الحافض قال لا بأس قال نقراه وتكتبه ولا نصيبه بيدها ومنها وثقة
 حمار عن ابي عبد الله ع قال لا يمس الجنب درهما ولا دينارا عليه اسم الله فان قوله لا
 يمس محمول على النسي لعدم امكان حمله على النفي فييد التحريم ومنها رواية منصور
 حاذم الدالة على ان جواز تعليق التعويد على الحائض مشروط بما اذا كان في جلد او فسة
 او قسبة حديد لئلا يستلزم مس الكتابة ويمكن الاستدلال للقول بالجواز الاصل
 والشهرة المنقولة وخبر محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع قال سئلته هل يمس الرجل الدرهم
 الابيض هو جنب فقال لا والله الحديث وموثقة اسحق بن عمار عن ابي براهيم قال
 سئلته عن الجنب والطائس مسان بايديهما الدرهم البيض قال لا بأس الجواب عن اصل
 بوجوب الحدول عنه بما قدمنا من ادلة التحريم وعن الشهرة بعدم جحيتها او كونه
 بثوبها بالنقل ثانيا وبما عارضتها بشملها ثالثا وبعد مقارنتها للاخبار المتقدمة

في كتابنا
 على الحديث وان
 لم يكن بالاصف

على الجواز لا صالة البرائة الامع سبق كذا محصورة ليستحسب بقاها المحقق
 الخزيل ولونذ والمثوب عليه مستها معاتصم لالبرائة اليقينية وهل يجوز
 الاحتياط بمنع الجميع مع التمكن من الانتحال للتفصيل ام لا وجهان اقر بهما الثاني
 الخامس عشر لو استخرج اية من عين المكتوب فيه كالقسطاس باطرافها فليس
 مثلاً فهل يحرم مستها كالمكتوبة بالمداوم لا وجهان الظاهر الاول لا لطلاق القاصي
 والنصوص والاصواف ممنوع والمناطق منق السداد من عشر الظاهر ان استدانة
 المس كما يتلوه فلو مش بيده مثلاً وهو متلوه ثم بطل وضوئه وجب عليه الرفع
 والاحتياط من استدانة المس كما ان الظاهر ان عدم جواز كتابة القرآن على بدن
 غير المتطهر فلو كعبه عليه وجبت ازالة ثوبه ولو كعبه على بدن المتطهر فبطل وضوئه
 وجبت ازالة ثوبه وهل يجوز كتابته على بدن غيره لتنجيس المناطق ام لا اقتضاء التحريم
 على القدر المتيقن مع كون المناطق طيناً فلا عبرة به لعدم استفادة من اللفظ وجهان
 وعلى الاول فلو كتب القرآن على بدنه يحرم عليه فعل الحدث اختياراً قبل ازالة لان
 ذلك مستلزم لا لتكاتب المحرم فيكون قبيحاً ولو دار الامر في الصورة المفروضة بين
 ارتكابه للحدث وبين تولده واجباً حكاً لوطى الواجب وغيره قدم الاله منهما واطمع التساوى
 فالتميز التخيير ومع تقدير العلم بالاهمية بنى على الظن بها ولونذ الوطى في ذلك
 الحال بطل على الاظهر ولونذ الوطى في كل يوم مرة مثلاً فلا ينبغي عقداً لانيما كان باجماً
 ضليلاً ولو تعذرت الازالة عليه او تعسرت او خاف من كونها مستلزماً للضرر
 عليه سقطت عنه وهل يجوز له كتابته على بدنه مع العلم بصدد الحدث منه اضطراباً
 وتقدير ازالة الكتابة قبل الحدث ام لا وجهان الظاهر الاول لان الامتناع بالاختيار
 لا ينافي العقاب والاستقلال العقل بقبحه السابع عشر لا يليق بالقران في هذا
 الحكم سائر الكتب المنزلة والاحاديث القدسية وقرايم الايات والاحاديث
 الماثورة ونحوها للاصل واستصحاب العدم والاجاع المنقول في كلام بعض
 القول واقام مفسوخ التلاوة فيجوز القول بتحريم مسته لا لطلاق الادلة والاستصحاب
 ويمتثل المنع للاصل والاجاع المنقول وهو الاقوى وهل يكون مسته ذكر الظاهر
 نعم لفقوى جماعة من الاصحاب بكراهته ومنا فانه للتعظيم المطلوب عقلاً و
 شرعاً الثامن عشر لا يحرم على الصبي الجنون مسح كتابة القرآن قطعاً
 لرفع القلم عنها وهل يجب على الولي منعها فيه قولان فالأصح كونها من الظاهر الاكثر

على عدم جواز
 الكتابة على بدن
 غير المتطهر

القول بالعدم للأصل وعدم منع السلف ولو لم يصريح مسير الحاجة في التعيم
والتحقيق على غير المكلف بامر بالتفصيل واشتد منه على المكلف على القول بتأخيرهم
وعدم ارتقاعه بالوضو لقد درته على الرفع دونهم وذهب جماعة إلى الوجوب تفصيل
الحال أن التكليف لشريعة على أقسام صنفها ما علم من الشرع أن غرض الشارع
عدم دخول مثله في الوجود من دون أن يكون للتكليف دخل في مصلحة التزهد وكلا
كان كذا فالواجب فيه المنع سواء كان الفاعل مكلفا أم لا إنا ما أوجبنا ومنها
ما علم من الشرع أن غرض الشارع إنما هو مجتهد التكليف به لا عدم وجوده في الخارج
ولو من غير المكلف والمجتهد عدم وجوب المنع لاختصاص التكليف بالبالغ العامل المختار
ومنها المشكوك فيه والظاهر أيضا عدم الوجوب لأن الأمر اثرين أحدهما وجوب المنع
وعدمه فالأصل براءة الذمة عنه وهذه القاعدة جارية في سائر المقامات
وهل المقام من القسم الأول أم لا وجهان يحتمل الأول لأن طاعة الآية الشريفة
الظاهرة في النهي ما في معناها المنع من إدخال مثله في الوجود لكل أحد منه ومن
غيره فيمنع المنع والامتناع خرج عنه الصبي ونحوه منعاً فيبقى غيره منعاً وامتناعاً
اجتزأ به بانه بعد تسليم ظهور النفي الذي أن ظاهر النفي أيضا يقتضي الحكم المستقفاً
منه بالمكلف ويمكن الإيراد عليه بالمنع من ظهور النفي في تلفه بنحو المكلف
الآن يقال بانه نفي في حيي الذي كونه خبراً في حيي انشاء الذي فلا يتعلق إلا
بالمكلف وبما بينه بان النفي الآية الشريفة من قبيل الكفاية والمبالغة في
مغوضية وقبح المس من غير المتطهر فيكون المس من قبيل القسم الأول فيجب منع
الصبي المجنون عنه ثم أنه بناء على وجوب المنع لاختصاصه له بالوطى الظاهر
المستقبح به في كلام بعضهم وهو مستظهر البعض مقرباً لمصابع وأن كان الوطى
أولى ومنها أنه لو شك في كون الماسر صبيًا أم بالنا وقلنا بعدم وجوب منع
الصبي الظاهر عدم الوجوب للاستصحاب وإزالة البرائة ولو شك كونه حائلاً
أو مجنوناً فإن علم حاله السابقة بنى عليه للاستصحاب وإلا فالأقرب البناء
على المنع لأن مقتضى العقل وجوده في الإنسان والمجنون أمر عارض عليه فالأصل
عدم المانع ولا يجب منع الطفل لغير المميز من المستلزم صدق المس على الظاهر
من نسبة الفعل الاختياراً إلى المكلف إنما هو صدوره منه على سبيل العمد الإرادة
فكذا الحال بالنسبة إلى المس ومن هنا يظهر أنه لا يجب منع الحيوان البصاة من ماسته

شي من اعضائه على القرآن لان المداد على صدق المس عرفا فيتم بما انتظامه وهل
 يجوز المكلف ان يكتب القرآن على بدن الصبي لغير المتطهر فيه وجهان اقرهما
 المنع لانه اولى من المس فان الظاهر من الآية الكريمة انما هو كونه شرط العلم
 في جواز المس محققا لا اجل تنظيم القرآن فيثبت الاشتراط هنا بالاولوية ويحتمل
 الجواز اقتصادا في التحريم على المتيقن ثم انه بناء على المنع فهل يرتفع المنع بوضوء
 الصبي وجهان او تكون منشأ وهما ارتفاع حدثه وابطاحه الصلوة بظهره
 وعدم ارتفاعه وهل يقبب للولي منع الصبي ثمينا كما عن الروض بل غير ايضا
 وكذا امره بالوضوء للمس تخريفا لثبوته في جميع العبادات ومنها المس وفائدة
 الاعتبار به له مقام او لا وجهان بل تكون الاقرب الاول ثم انه بناء على القول
 بكراهة المس على المحذور وعدم تحريمه عليه فهل يختص كراهته بالبالغ او يتم الصبي
 مبنيان على ثبوت المكروهات في حق غير البالغ وعدمه وفيه قولان لا يبعد الاول
 لمومات الدلالة الواردة في بيان المكروهات واطلاقها وربما يشير الى كراهية
 الدالة على مشروعية عباداته ويحتمل الثاني لقوله رفع القلم عن الصبي التاسع
 محشر المس قد يجب لا موصفا لها الاصلاح لان اصلاحه واجب على الكفاية حقا
 للمجزة ومسيس الحاجة اليه في القراءة والاستشهاد والتعليم التعلم ومعرفة
 الاحكام الشرعية ومنها الرفع من المحل الخبر فانه يجب رفعه عنه فوراً
 اذالة النجاسات عنه والظاهر ثبوتية الحكم الى خلافه وجميع ما اتصل به حال
 الاتصال ومنها الاستنقاء من يد الكافر ومن يدين يجعله مورداً للفتنة
 لانه مقدسة للنبي عن المنكر ومنها اليقين لا يباحته ومنها التلاوة التواتر
 بالخطا لا يصلح كما اذا كانت في الصلوة الواجبة او بالعارض كالامر الصادق من
 مفتي من الطاعة او الملتزم بنذر وشبهه فيجب لوضوؤها اذا توقفقت التلاوة
 على مثل الكتابة العشر في لودار الامر بين المس محدثا وبين محرم اخر
 كعرض التلوين مثلاً لتبني الترجيح في المثال قدم المس لانه مع المعارض يرجح
 الى الاصل ومقتضاء سقوط الشرط ويحتمل القول بالتحجير كما هو الحال
 بالنسبة الى سائر الحقوق المتراخمة مع انتفاء المبرج لاحدها على الاخر
 وكذا الحال فيما لو شك في ترجيح احدها على الآخر ولو ظن باحدا من فالأمر
 لزوم البناء عليه لانه المتيقن الحادي والعشرون المحترم مكتوب

من القرآن بمدح ونجس أو المصائب نجاسة من خارج للعوام وبقاء احترام القرآنية و
 فقد انحصرت الظاهر أنه موضع وفاء كما أنه لا يجوز كتابته القرآن على القوطاس
 المتجسّس وهل يجب تحالو وتقدّر التحطيم لا وجهان أو قولان يمتثل الأول للتحريم
 بقاء ثم محال ولا طريق إلى رفعها إلا المحو ولا ولوية ذلك من المسح يمتثل الثاني
 لتقدّر التحطيم الواجب وفقدنا نقل إلى غير ذلك والاقوى الأول ولو كان المحو مستلزماً
 للصور فلا يبعد القول بسقوطه ثم أنه بعد البناء على وجوب المحو فلو مسح عليه قبل المحو
 فهل تبرّح منه من المسح الواجب عليه بالنذر أو شبهه أم لا وجهان وكفرقة ذلك
 بين حالتي العهد والسهو والنسيان ولا بين حالتي العلم والجهد كما هو كان أو مقصوداً
 ولو علم أجمالاً بآية نجاسة على موضع من كتابته القرآن من غير تعيين فلا يبعد القول
 بوجوب محو الجميع كما هو قضيّة القاعدة المقررة في الشبهة المحصورة ويمتثل القول
 بعدم الوجوب لأنه مستلزم للصور فيكون منفيّاً **الشافعي العشر** لا يقتضي
 في المسح الظاهرة من الخبث فحيز المسح بغير العضو المتجسّس يحرم إذا كان الماسح نجساً
 متعلّقاً بإجراماً وهل يحرم ذلك بالنفس الجأماً للغير المتعدّي أو لا وجهان يمتثل الأول
 للاستحفاف وشمول التحطيم له من الخبث أيضاً وإن خرج بعض أحوال الخبث بالاجماع
 إلا أنه بالمطهر عن الأخيات والنجاسات كما مرّ ويمتثل الثاني للأصل وفقد الدليل
 وعموم المستثنى في الآية ويتعّن المنع مع حصول الاستحفاف ويكفر مع قصده كما
 صرح به الفقهاء **الثالث والعشرون** المسح في نفسه بشرائط حازه عبادة
 مندوبة مطلقاً عند جمع الاحجاب فمن جامع المقاصد ولا شبهة في انعقاد نذره
 لو نذر لأن المسح عبادة وفي المصابيح استحسن القول به مع قصد التبرك للفقهاء
 على التصدي به مطلقاً ويمكن الاحتجاج على كونه عبادة بوجهين أحدهما نصيحي جماعة
 من الاحباب برجحانه واستجابته فانه حجة في مقام اثبات السدوبات بناء على جواز
 التسامح في أدائها وقد ورد عليه تارة بالمنع من ثبوت الاستحباب بقوى الفقيه
 لا يعرف لفظ البلوغ الوارد في أخبار التسامح إلى ما كان يأخذ من الأخبار المحسّنة
 ثم وأخرى بأن أقصى ما يستفاد من أخبار التسامح إنما هو ترتيب الثواب عليه وهذا
 لا يقضي بالاستحباب الشرعي وفيه أنه ليس المراد بالاستحباب إلا ما كان راجعاً شرعياً
 ويترتب الثواب على فعله وهذا المقدّر مما يثبت بأخبار التسامح وثانيه أن المسح يقصد
 التبرك تعظيم القرآن عرفاً فيكون راجعاً لما دلّ على مطلوبية تعظيم شعائره أدلة يشترط

فُسِّحَ

في رجحان المسح في كونه عبادة امور منها ان يكون الماس بالثا وثبوت هذا
 الشرط مبني على علم مشروعية عبادات الصلوات بناء على القول بمشروعية ما خلا
 وجهه للاشتراط المذكور ومنها ان يكون عاقلا ومنها ان يكون عامدا لموس
 ساهيا لا عبرة به ولم تترد سنة عن المسح الواجب عليه بنذر او شبهه ومنها
 ان يكون مختارا فلا عبرة بمسح لكره السرايع والعشرون المقربين الاصحاب و
 انه لا يجرى على المحنة كتابة القرآن وذهب بعضهم الى التحريم والا فتوى لا حول والمستند
 فيه الاصل والامام الفهم من سيرهم فافهم مع ضبطهم احكام المحدث وخصهم غاياته
 الموجبة للطهارة فمن لم يبد وامنوا ذلك ومسلسل الحاجة الى كتابة كثير من الكتب
 الاسلامية المشتملة على الايات القرآنية ولو كانت بجملة ولو اشدت على الطهارة
 لا شتم لم تفر الدواعي نقله وعموم البلوى به مع لزوم الصبر والجرم في اشتراط الطهارة
 مع قيام السيرة المستمرة على كتابته محدثا وفي حسنة داود بن فرقد المتقدم تصريح
 بجواز كتابة المباحث التعويدية غير استعمال حجة القول بالمنع حقيقة على ابن جعفر
 المتقدمة والجواب انها موهونة باعراض الاصحاب عنها ففي الذخيرة انه غير مظهر
 عند الاصحاب وفي الجواهر لم يقل به احد وعن الرضا عن الزهري ولا فائل بظاهره
 وفي شرح المفاتيح اجماع جميع الفقهاء النقاد على ترك العمل بهذا الظاهر هل يجرى للمحدث
 كتابة القرآن باصبعه او لا وجهان مبنيان على تحقق المسح با وعدمه لتاخر وجود
 المكتوب الخاص **العشرون** لا يجرى عليه تعليق المصحف وحمله مثل النلاف
 والمجلد والحامش وفواصل السطور والمخارجة كقول السور وعلامات الاجزاء
 ومواضع الاشارة للبرائة واستصحاب عدم والادعاءات المنقولة وقاعدة
 المخرج ومناقاةه للشريعة السحبة السهلة وقيام السيرة على مسر ذلك في الجملة ولا نه
 من الامور التي تم بها الهلية وتقتضي اليها الحاجة فعدم الدليل دليل العدم وفي
 مرسل حرين والفقهاء الرضوي جواز مسح الورق وفي حسنة داود بن فرقد وغيرها
 جواز تعليق التعويد على **السادس العشرون** اذا نذر المثلث فيه بالطهارة
 فلا ريب في انعقاده وجوب القيد ولزوم الكفارة على تقدير المحنة ولو بمخالفة
 القيد كما لو مسح محدثا وان اطلق النذر فينعقد اجماعا وتجب الطهارة لان اباحة
 المسح مشروطة بالطهارة فيجب فلو ترك المسح عصى وجبت عليه الكفارة وكذا لو مسح
 محدثا ولو صح بدم التيين فهو كسابقة الانعقاد وجوب الطهارة فانه مطلق

فانه لا يجب عليه
 مسحه كما ان لا يجب
 من المجلد والحامش
 فاصل السطور
 من الخلاف

وموج بفرده على سبيل البدل فيكون في رجمانه رجمان احدهما يتعين ذلك عليه
بمقتضى النذر الصحيح ولو كان النذر بالحدث واوجب على نفسه المس محذوف فيه وجوب
بطلان النذر من أصله فلا يجب به شيء وصحته اما مع التأنيد فيجب الطوائف
او تعيينه فيجب المس عليه محدثا ومن غير تعيين فيجوز الامر بالاشبه الاول لان
متعلق النذر في هذا المقام مرجوح فلا ينعقد نذره ولا منه لوجوب فاما ان يوجب
وهو خلاف مقتضى النذر المقتيد بالحدث او لا يجب وهو خلاف ما يقتضيه الاولين
فوقف اياهما المس على الطهارة والجمع بين الامرين محتج قطع فتعين البطلان و
يوشد الى ذلك ايضا ان النذر عبادة مشروطة بقصد القرية وهو لا يحصل الا مع
ثبوت رجمانها فتم ولا فرق فيها ذكرنا بين ما لو حصل المس والنذر على سبيل العهد
والسهو والنسيان كما انه لا فرق بين حال العلم والمجهل ويجرب جميع ما ذكرناه
بالنسبة الى العهد واليمين بل يطرد في تقييد كل ملتزم سواء كان التزامه بما ذكرناه
بغيره كالاستيثار ونحوه من الامور الملتزمة شرعا ما كان او طوافا او صلواتا و
سواء كان القيد المنافي للشرعية حدثا او غيره كالحلوس والركوب في الصلوة وجم
الاطراد معلوم ما سبق بيانه **السابع والعشرون** ان ما حصل به من الرجوع
او تقطيع الارض والمبدع الخا من رسم الكتابة ففي حوزة مشه اشكال والمدار على
تسميته من ان لا كتابة **الثامن والعشرون** قال في كشف الغطاء وفي كراهة
مثل ابدان الانبياء والائمة عليهم السلام والمات من مثلهم او من غيرهم ولا سيما
في الاخير وحده ولعله لقاعدة التسامح اذا قلنا بكفاية مجرد احتمال الكراهة جريا
ولانه اول من مر الاسم فتم ولان الطهارة للمس تعظيم فيكون مستحبا وكل مستحب
تركه مكروه ومرجوح شرعا كما صرح به جماعة من المحققين تسمكا بان الامر بالانبياء
بالمستحب يستلزم الزم من الضد العام وهو الترك وهذا الذي يفيد الكراهة قد
يورد عليه تارة بان المكروهات من الامور الوجودية كاستيفان تقسيم الامور
فلا يكون ذلك مندوبا بحسب الاصطلاح واخرى بان المكروه كاستيفان من كل
الاصوليين والفقهاء انا وما نصريحا وتلويا انما هو الفعل المشتل على مرجعية
شرعية وترك المستحب انما هو بمنزلة عدم تحصيل الثواب وليس ونكبا باللام المرجح
ويؤيد ذلك ما يستفاد من كلامهم من ان المكروه ما تعلق به النهي التنزيهي الا ان
يقال بان المراد بالكراهة في محل البحث انما هو مجرد المرجعية العقلية نظر الى

فان الناطقة في
الكلمات انما هي
التعارف دونها
بجسم الجسم
حالة الحيوة

ان قوله في حصول المنافع الاخرى مشتمل على المرجعية العقلية وليس المراد من ذلك
الكراهة الاصطلاحية وفيه نظر **التاسع العشرون** لو وجب على المرأة المتروكة
حاشن وجب عليها الوضوء والنفساء كما ذكره الاصحاب في محله ولو كان عندها ماء لا
يكفي لها بل يكفي لاحدها فلا بعد القول بتقديم الحديث الاكبر والتيمم بكون الوضوء كما
صرح به بعض الفقهاء مسكاً بان رفع الحديث الاكبر في نظر الشارع يجب تقديره كان
المراد بين تعيين تقديم رفع الحديث الاكبر والتحيين بينه وبين رفع الحديث الاصغر
فالاصل يقتضيه التعيين **الثلاثون** لو لم يجد ماء يتطهر به فالظاهر انتقال الحكم
الى التيمم كما هو الحال بالنسبة الى سائر العبادات المشروطة بالطهارة لاطلاق الالة
الدالة على مدلية التيمم للطهارة المائية كقوله لا يكتفيك الزاب عشرين وقوله
ما جعلت طل الارض مسجداً وطهوراً وخبوها وقد يتوهم القول بعدم لان المانع
انما هو الحديث وهو يرفع بالتيمم فلا ينتقل الحكم اليه وفيه ما لا يخفى ولو تعدد له
التيمم ايضا سقط عنه وجوب المسكن مشروعية مشروطة بالطهارة فينتفى
بانتقائه وفيه يتوهم القول بالتحيين بناء على كون المراد بين ترك الواجب
الذي هو المتروك وبين ارتكاب المحرام الذي هو المستحدث ومقتضاه التحيين لان
ترجيح احدهما على الآخر مشروط بوجوب المربع فينتفى بانتقائه واشترط الطهارة انما
ثبت في حال القدرة فينتفى بانتقائه وهو من الضعف بمكان **الحادي والثلاثون**
يحرم الاسم المهان اذا دخل في القرآن كالبليس فرعون والشيطان لاطلاق الادلة
المتقدمة المعتصدة باطلاق الفتاوى **الثاني والثلاثون** لو شك في دخول
كلمة او حرف في القرآن كان المرجح هو الاصول العلمية فيجوز للحديث متها لاصالة
الاباحة واستصحاب عدم الحرمة ولا يحصل بمسئلة البرائة عن المتروك الواجب باحد
الامور المقررة لاصالة الاشتغال والاستصحاب ولو لم يجد غيره فهل يجب
تحصيل الامتناع للاحتياط عند تقدير الامتناع اليقيني او لا الاصل مع عدم قيام
دليل على وجوب الاحتياط في هذا المقام وجهان الحق الثاني ولو متروك عليه هذا
الحال بقصد القرينة ثم صار متمكناً من مسك الكتاب فان انكشف كون ذلك داخل
في الكتاب الكريم سقط عنه التكليف لانه متفل للامر الواقع وان ثبت عدمه لم
يسقط عنه بالتكليف ولو بقي الشك بحاله فالظاهر ايضا عدم سقوط التكليف
للاستصحاب وللادلة الدالة على وجوب الوفاء بالنداء الشاملة للمتروك المنذور

فان لو وجب على الزوجة
وجوباً قطعياً وجب
عليها الوضوء
والنفساء

فان لو كان في القرآن
كلمة او حرف

المقضية لوجوب مشرعا علم كونه كتابا في هذا المقام لما دل من العقل والنقل على وجوب
 الاطاعة للمقتضى لوجوب تحصيل الموافقة القطعية ولو مشرعا على الكتاب باعتقاد عدم
 كونه قرآنا ثم انكشف كونه قرآنا المقربة قدمت لا امتناع تحقق قصد القرية منه في
 البين ان القصة مشروطة به فينتفى بانقضاءه نعم لو فرضنا تحقق قصد القرية
 المقربة منه كان العمل صحيحا لان الامر الواقع يقتضى الاجزاء ولو قطع بكونه قرآنا
 فليس عليه ثم انكشف خلافه وجبت عليه الامادة لان الامر الظاهري لا يقتضى
 الاجزاء **الثالث والثلاثون** قد يبعث المشرك ذوقه على القران المخصوص مع
 العلم بالنسبية او ما يقوم مقامه شرعا كالبيتة ونحوها في الاكتفاء بخبر المسلم
 فيما لو فرض كونه في يده وعدمه او الاكتفاء به مع كونه عادلا وجوه ولا فرق في
 ذلك بين المتشرك الواجب والمندوب ويدل على هذا الحكم مضاعفا لقاعدة التضييق
 والاستصحاب والالزام المستفاد من التتبع في كلمات الاصحاب نظائر المسئلة
 حيث اجمعا على بطلان العبادات المقتضية مع المحرم سببا بناء على عدم جواز اجتماع
 الامر والنهي في محل واحد شخص مضاعفا لما لا بد من عبادة تعلق النهي بها نفسها
 فتكون باطلا ضرورة استلزام المتشرك المذكور المتصرف في مال الغير بغير اذنه و
 هو منتهى عقلا وشرعا مع امتناع حصول قصد التقرب منه في هذا المحامضا
 الطان ما دل على رجحان المترخص في الى ما لم يكن محرما مع ان النذر انما
 ينعتق اذا كان متعلقا بواجب فلا يكون المسلم مستقلا عن المتشرك الواجب لان
 على ان صحة المشروطة يتعلق الامر به وهو منتف في المقام بعد ملاحظة تعلق
 النهي بالمتشرك المذكور وشهادة العرف بتقديم جانب النهي على جانب الامر ولا فرق
 في الحكم المذكور بين كونه عالما بالحكم او جاهلا به الا اذا كان جهلا بالحرمة
 بعد وفيه او بالنسبية فلا يجب عليه الامادة وقد يلحق به الناس بالنسبية
 لعدم توجبه النهي اليه وعدم ثبوت شرطية الاباحة في الواقع وما يقال من ان
 الجاهل القاصر بالحكم وان كان معذوبا بحسب الحكم التكليفي الا انه معصوم
 تعلق النهي عليه في نفس الامر ان كان معذورا في المخالفة فتكون عبادته باطلة
 لان العرف يحكم بتقديم جانب النهي الواقع على الامر الواقع في انتفاء الامر الواقع
 بسبب وجود النهي ينتفي الصحة ففيه ما لا يخفى لان الوجه المذكور مبني على
 امتناع اجتماع الامر والنهي لواقعين والظاهر جوازه والافستلزام بطلان عبادة

الجاهل بالنصبية في سائر المقامات وهو خلاف الإجماع فقد اجمع الأصحاب على
القول بصحة الصلوة في المكان المنسوب وفي الثوب المنسوب والوضوء بالماء
المنسوب مع الجهل بنسبتيها ونحو ذلك بل التتبع يكشف عن قيام الإجماع على كون
النصب من الموانع العلمية ولو اذن المالك له في التقوف مكم أو في خصوص المس
أو ظن به من القرائن اللغوية أو الفعلية جازله ذلك ولو شك في الازن عدمه
وجب عليه التثبت عنه إلا إذا كان مسبوقاً بالاذن فيدني على الجواز قضاء لحق
الاستصحاب ولو اضطر إلى المس عليه فلا يبعد القول بصحة لعدم المانع منها إلا أنه
والمفروض نقاشه بسبب الاضطرار ولو اشتبه القرآن المنسوب بالمباح أو الموضع
المنسوب بالموضع المباح وجب عليه الاجتناب عن الجميع وغاً اشتراط اباحة الاذن
التي وضع فيه القرآن الذي يمس عليه اشكال ويقوى المنع إذا كان المس مستلزماً
لتعزير القرآن من جهة ولو مشى لقرآن المنسوب للتخلص من النصب ففي حقه
اشكال من ان المس المذكور ما موده في هذا الحال فيكون راجحاً ومن عدم جواز
اجتماع الأمر والنهي في محل واحد شخص فيكون منهياً عنه والنهي في العبادة يقتضي
البطالان ويقوى القول بالنقطة فيما لو كان جاهلاً بالنصبية من اول الامر
الرابع والثلاثون لو وجب عليه المس فمس بمحدثاً فله صور **الاولى**
ان يكون الواجب تفصيلاً والمحقق انه عامه وان لم تجب عليه الاعادة مكم **الثانية**
ان يكون الواجب تعبدياً وكان ذلك صادراً منه على سبيل العهد والعم والحق
البطالان ولزوم الاعادة لامتناع اجتماع في محل واحد شخصي وتعليقاً بالنهي
على جانب الامر بعد ملاحظة اتحاد متعلقاتها في الخارج كما يشهد به العرف وبناء
العقلاء وكان النهي في العبادة يوجب لبطالان والامتناع المحصل المستفاد من
التتبع والنقل القائم على بطلان العبادة مقيدة مع النصب وكان حقه مشروطة
بقصد القرينة فينتفي ما نفاثه وكان الرجحان مشروطاً في صحة الايتان بالمنذر
فينتفي ما نفاثه ولا يعرف الادلة الدالة على وجوب الوفاء بالنداء في مكان
مشروعاً بل في مكان راجحاً مع ثبوت عدم المشروعية لم يتحقق الامتناع
الامر بالشك في ذلك فاصالة الاستئصال سالمة من المعارض **الثالثة** الصلوة
بما لها الا ان ذلك يكون صادراً منه في حال سبيل السهو والفسيا عن الحدث
وفيه قولان قيل بالنقطة ويمكن الاستكلال له قارة بان المكلف المذكور انما كان

مكلفا بالمتن على الوجه المذكور في حال السهو ولو بحسب ظاهر الشريعة فالامر
 يقتضيه الاجزاء واخرى بامتناع تكليفه لسا فيحصل به الامتنال لوجوده
 وعدم المنع وثالثا لقوله رفع من امتى لسهو والنسيان واجبا بان الامر
 بين كون الحدث من الواضع الواقعية فالاصل يقتضيه بالاول لانه المتيقن قد
 يجاب عن الاول بان ذلك من الاوامر الظاهرية وقد تقرر في محله انه لا يقتضيه
 الاجزاء وانما يقتضيه ذلك اذا كان امرا واقعيا ومن الثاني بوجهين احدهما المنع
 من عدم كون التثا مكلفا بحسب الواقع وانما المسلم من ذلك هو عدم ركونه
 عاصيا وكونه معذوبا بحسب التكليف الظاهري فان العومات والاطلاق المارة
 في مقام بيان ثبوت التكليف الشرعية شاملة بالنسبة الى التثا عرغا فالاصل
 عدم تقييدها بما لا يعد وقد يجاب عنه بان مواجهة الخطاب بالنسبة الى التثا
 والطلب منه وتكليفه في حال السهو قبيح عقلا لاستلزامه الغفوة والعبث وهو غير
 واقع في كلام الحكم قطعا ويدفعه ان ذلك انما يسلم بالنسبة الى الخطاب الخاص
 فان مواجهة بالنسبة الى التثا قبيح عقلا اما شمول الخطاب لعام الساهر
 اندراجه في زمرة مخاطبين بحسب الواقع فلا شمول قبيح عقلا ضرورة
 ان حكمة الاطراد اذاعة للغمية الخطاب وما يقال من اندراج التثا والناس في
 زمرة العاجزين لعدم كونه قادرا على الامتنال في حال السهو والنسيان فادل على
 اشتراط القدرة في تعلق التكليف الواقعية على المكلف يدل على اشتراط انتقاء
 السهو والنسيان في دفعه بان هناك فرق بين القدرة على الفعل وبين القدرة
 على الامتنال والقدرة مادل على اشتراط القدرة انما هو القسم الاول فلا دليل
 على اشتراط الثالث فتدبر هذا وتاينها ان التذكريات تتعلق بالافرد الواجب والمنس
 من غير طهارة ليس واجبا واقعا شرعا فليس الا تيان به ولو في حال السهو موجبا
 لسقوط التكليف من المتن المذكور وقد يجاب عنه قارة بانه يكفي في تحقق النذر
 بمجرد رجحان طبيعة متعلقة من حيث لا يشترط في ذلك رجحان افراة واخرى
 بالنقض بصلوة الناس بخصيصة الثوب والمكان المنسوبين فالحا صحة ولم نجد
 فرقا بينها وبين ما نحن فيه واجيب عن الوجهين المزبورين بالمنع من رجحان المنس
 من حيث هو قد يورد عليه بما مر من ان المنس يقصد التبرك مطلوب شرعا ويورد عليه
 بان قوله تم لا يمتنع الا للظهور يقتضيه بعدم كون من غير المتطهر واجبا شرعيا

بحسبه لواقع فانتفاء الرجمان دليل على عدم كون المتر في غير حال الطهارة مستقلا
 للتكليف المتعلق بالمتر وعن الثالث بانه لا دالة في الحديث على رفع جميع الآثار
 اما لما قيل من ان حمله على رخص خصوصاً لمواخلة والعقاب اقربا إلى الحقيقة المتعددة
 اولا ان القدر المتيقن من الرواية ذلك فيقتصر عليه وعن الرابع بان التمسك
 بالاصل المذكور انما يستقيم مع عدم قيام اطلاق لفظ على الاشتراط وهو محتمل
 فان قوله نعم لا يمتد إلى المطلون يقضي باشتراط الطهارة في رجمان المتكسب
 الواقع فيكون من الشرائط الواقعية الصورية الرابعة ان يكون ذلك صادرا منه
 على سبيل الجهل والظاهر ان حكم البطلان ولو لم يرد الاعادة بل الحكم بالبطلان هنا
 اولى من السامح والناهي سيما اذا كان جاهلا بالحكم وكان مقصودا للصورة الخامسة
 ان يكون مكرها او مضطرا ولم يتمكن من الطهارة وهو على قسمين احدهما ان يكون
 وقوع المتر صادرا منه بالقصد والارادة والظاهر انه لا اشكال في عدم كونه محبا
 لبراءة ذمته عن المتر الواجب عليه بنذرا وشبهه وثانيهما ان يكون المتر صادرا
 منه مع القصد والارادة كان توعد في تركه بالضرر المالى او غيره عليه وعلى مسلم
 محتمل ولا يجادل القول بالتحقة لان المتر المذكور في راجع شرعا فيصع تعلق النذر عليه
 وتبرؤ ذمته الخاص **الشلا ثون** هل يجوز تقديم القرآن عند من يعلم بانه
 يمسسه في غير حال الطهارة ام لا فيه تفصيل وتوضيح ان المسئلة صورا **الاولى**
 ان يكون الماسر مكلفا والظاهر انه لا اشكال في الحرمة لانه اعانة على الانحراف
 والعدوان فيكون محرما لقوله نعم ولا نقا و فوا على الاثم والعدوان فان النهي
 يفيد التحريم وللإجماع المستفاد من التنج والنقل ولما قيل من حكم العقل فان
 مبغوضية ذلك مما يدرها العقل والضابط في صدق الاعانة امران احدهما القصد
 والنية فكل من عمل او باع او صدر عنه فعل من الاضال بقصد ترتيبه او معصية
 بعد اعانة للآثم ولو كان بواسطة او وسائط او ثانيا فيها قرب العمل من الاعانة
 وتمحضه لذلك بحيث يبدا اعانة عرفا وان لم يكن قاصدا كما لو كان مثل لوزراء
 فان هذه الجماعة وان لم يكونوا قاصدين من ذلك ثم الاعانة على المعاصي والظلم
 لكن هذه الصفة ما يبدا اعانة عرفا ثم هذا القسم انما يكون اعانة اذا كان العمل
 من الاضال المتمحضة للاعانة اما الافعال المشتركة فالظاهر ان المدار فيها على
 القصد وفي اشتراط العلم بمحصل المعصية او الاكتفاء بمجرد الظن قولان اظهرهما

الأول الصورة الثانية ان يكون الماس صبيًا أو مجنونًا وح فيتمثل القول بعدم الحرمة
 لعدم تعلق القربى عليه حتى يكون ذلك اعانة على الاثم ويحتمل المنع بناء على كون المش
 مع عدم الجهرارة من المحرمات التي لا يرضى لشارع بوقوعها في الخارج من حيث
 هو كما من حيث التكليف فتم الصورة الثالثة ان يكون الماس ناسيا أو جاهلا قاصرا
 وح فان قلنا بعدم كونه مكلفين بحسبها لواقع محكم حكم الصبي والمجنون وان قلنا
 بكونه مكلفين في الواقع ففيه وجهان يحتمل القول بالجواز لاصالة البوابة واستصحاب
 عدم التكليف ويحتمل المنع لانه اعانة على الاثم الواقعي يكون محرما فتكون الاعانة
 عليه ايضاً محرمة وقد يورد عليه بعدم كون الجاهل القاصر اثماً فليس ذلك اعانة
 على الاثم فتدبر هذا **المسألة السادسة** في الاشكال في وجوب منع الماس
 اذا حصل العلم بعدم كونه متطهر او لم ينهه مانع شرعي وعقل وهل يجب منع الجاهل
 القاصر عن ذلك ام لا فيه وجهان يحتمل الاول ما دل على وجوب المنع عن المنكر والقوله
 شريعنا ونوا على البر والتقوى وقد يورد على الاول بعدم كون ذلك مندرجا في اقسام
 المنكر حتى يجب على المكلف الوقوعه وانما يكون منكرا اذا ارتكبه حال العلم به وفيه
 ما لا يخفى وعلى الثاني بان التمسك بالآية الكريمة يستلزم تخصيصها لا كذا فينبغي
 حال الامر فيها على الاستصحاب وقد يلحق بالجاهل القاصر الساهي والمخفي ويجوز تنبيه الجاهل
 بالحكم قاصرا كان او مقصرا لادلة الواردة في الكتاب السنة الدالة على وجوب التعليم
 وهل يجب تنبيه الجاهل بالموضوع ام لا وجهان اقرهما الثاني للاصل وقيام السيرة
 على عدم التنبيه في الجملة ثم اذا كان المحرم ما لا يرضى لشارع بوقوعها في الخارج مع
 قطع النفل عن تعلق التكليف به وجب تنبيه الجاهل الذي يتكبه **المسألة السابعة**
 لو وجب عليه المش وكان متوقفا على شراء القران وجب كانه قد مقدّم لتحصيل الواجب
 المطلق فيكون واجبا وفي وجوبه لو زاد عن اجرة المثل لقاعدة المقدسية وعدمه
 لاستلزام الضرر بالمنشأ وجهان لا يبعد القول بوجوبه ما لم يفهم بحال لعدم
 صدق الضرر عليه عا لولم يكن كك بعد ملاحظة المنافع الاخرية المترتبة على
 اعتفال التكليف المذكور بخلاف ما لو كان ما يفهم بحال فانه لا يجب عليه ذلك ح
 لاستلزام العسر لمخرج المنفعة الشرعية وكذا لو اشتتر عليه شراء القران كما لو توقف
 على مشقة شديدة بحيث يندرجا عن فاعانه يسقط عنه التكليف دام كون العسر قويا
 ولا فرق في العسر بين كونه ما لا يتحمل عادة وبين غيره وربما يظن من بعضهم القول

في وجوب منع الماس اذا
 حصل العلم بعدم كونه
 متطهرا

في وجوب تعليم القران
 لو وجب عليه المش
 للتوقف على الشارع

باختصاص الرفع بالأول وهو ضعيف ويجرى ما ذكرناه بالنسبة لجميع المقدمات
 الشرعية كقراء الماء للوضوء والشافع للصلاة ونحوها **الثامن والثلاثون** لو
 وجب عليه المش لم يتمكن منه أو قصر عليه بغير مقدّماته أو كان مستلزما للضوء
 عليه أو على غيره من ثبت احتراجه شرعا سقط عنه التكليف ولا يجب أن يتوكله غيره لعدم
 قيام دليل عليه وقياسه على الوضوء والتيمم ونحوها باطل **الحال التاسع والثلاثون**
 لا يسمع المش بالكف المصنوعة فيشترط في المش بكل عبادة أن تكون منافع البدن
 ملوكة له ولم عليها سلطان فلا تنفع عبادة من العبد مع غنى سيده عنها سوى عبادة
 الفكر على الأظهر إلا في الواجبات والمحرمات إذا لاطاعة لخلق في معصية الخالق ولو
 كانت الكف مصنوعة المنفعة ككف الرجير ونحوه وكان منافيا للعمل المأجور وعليه
 فيه وجهان ولو شاء والد من المش فإن قلنا جبرته بخالفته في المنهيات فالوجه
 البطلان والافلا **الرابعون** لو مر اسم الله في القرآن فحتم القول بتضاعف
 الصلوة كما نفي به في كشف الغطاء ولعل حرمة مثل الأسماء والستور والآيات المختلفة
 في التعليل مختلفة في شدة الحرم وضعفه وتظاير الثمة فيها إذا اضطر إلى أخذها
 فانه يتعين أخذ ما كان أضعف من حيث الحرم حسما له ويجب لتسليمه لدخول
 المساجد ولقراءة شيء من سوره العزائم أن وجبا على المرفق بين الأصحاب نظر إلى
 ما سبب في إنشاء الله من حرمة دخوله في المساجد وقراءة العزائم من غير غسل ومقدّم
 الواجب واجبة وهو هنا أصح غيري وقد يجب الفصل إذا كان من جنابة أو مطم إذا
 بقي لطلوع الفجر من يوم يجب صومه مطم أو مضيقا بمقدار ما يقتضيه المكان توقف
 صحة الصوم عليه للشبهة العظيمة والاجاعات المنقولة والنصوص المعتبرة كما يأتى
 بيانه في الفقه في مجتث الصوم وجوبه لفصل عليه من أول الليل مئة على القول باشتقاق
 ذمته بالصوم من أول الليل ومن أول رؤية الهلال كما يستفاد من قوله نعم ومن
 شهد منكم الشهر فليصمه بناء على دلالة على كونه ذمة المكلف مشغولة بصوم تمام
 الشهر من أول رؤية الهلال ثم انه قد وقع الخلاف بين اصحابنا في انه لا يجب غسل
 الجنابة لنفسه كما يجب لغيره أو لا يجب لنفسه على قولين أحقهما الأول والظن انه مذهب
 المعظم ويدل عليه وجوه **الأول** أصالة برائة الذمة عنه واستصحاب عدم اشتغالها
 به لأن الوجوب لغيره هنا متيقن فالأصل عدم كونه نفسيا مع انه من ألاموال التي
 تم بها البلية ويشهد اليها الحاجة ضد الدليل على وجوبه دليل لعدم **الثاني**

في انه يجب على المولى
 المساجد والصلوات
 من الغزاة أن وجبا

الاجماع المحكية المتعصدة بالشبهة المحققة والمنقولة **الثالث** قوله ثم وان كانت
جنبا فاطروا فان مفهومه يدل على نفى وجوب الفصل اذا لم يحل القيام الى الصلوة
او اذا مرت ولم الى الصلوة فلا يكون واجبا لنفسه وقد يورد على الاستدلال بها اولا
بانقضاء المفهوم لها وثانيا بانها انما تدل على نفى الوجوب لغيره عند عدم وجوب
القيام الى الصلوة ولا يدل على نفى الوجوب للنفس وتثالثا بانها انما يسلم لو ثبت كون
الواو للطف وهو ممنوع لاحتمال كون الواو للاستيناف ورابعا بانها انما تدل على
وجوب الطهارة ولا تدل على ثبوت الوجوب لغيره فيه بل تدل على كونه واجبا
نفسيا كما هو قضية الاصل بالنسبة الى كل ما مورده والمحاسب عن الاول بان
تطبيق الحكم على الشرط يقتضيه الانتفاء عند الانتفاء وهو مقصود بالافادة وعن
الثاني بانده مع مخالفته للظاهر انه يستلزم عدم الاشعار بالآية على الوجوب لشرط
بل الاشعار بعدمه كما هو قضية الاستقلال وهو بعيد جدا وعن الثالث باصل
كون الواو للطف وبما عن الحق من دعوى نفى الخلاف في كونه للطف وباو لوقية
الطف على الاقرب ملفوظا كان او مقفرا وعن الرابع بان الآية الشريفة ظاهرة في
في ارادة وجوب الطهور لاجل الصلوة كما في قولك اذا قيت العدو ونخذ سلاحك يعلم
كون اخذ السلاح لاجل لقاء العدو وبتمسك حكم الفصل بين الوضوء المفروض بالقيام
الى الصلوة بنقل الآية والتيتم المشروط به بالاجماع **الرابع** ما احتج به بعضهم من انه
لو وجب لنفسه لوجب عندئذ الوفاة مطم وان لم يشتغل بمتة بما هو مشروط به
وهو باطل بخلاف الاخبار عن الاشارة الى ذلك مضافا الى عدم التزام المسلمين به
الخامس ما احتج به بعضهم ايقن من انه لو وجب لنفسه فوالا لانه ما مورده
والاصل في الامر بالدلالة على الفور وذلك بخلاف للاجماع القائم على عدم الفورية و
يورد عليه اولا بالمنع من كون الامر للفور بل انما هو منصوف الى الوجوب المعوي
عن القيدين وثانيا سلمنا كونه للفور لكن قيام الاجماع على عدم وجوبه فوالا قرينة
على ارادة الوجوب منها لا على سبيل الفور خلا للفظ على اقرب المجازات عند تعذر
الحقيقة السادسة ما احتج به بعضهم ايقن من انه لو وجب لنفسه لوجب تكوينا
بتكرار السبب الموجب له وهو بخلاف للاجماع فلا يجب لنفسه ويورد عليه بان عدم
وجوب تكرره من جهة الاجماع لا يقتضيه بعدم وجوبها لنفسه مطم **السابع** الاخبار
المستفيضة منها ما رواه الكليفي عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد والشيخ باسناده

لوجوب

عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن عبد الله بن يحيى الكاهلي عن أبي عبد الله قال سئل
عن المرأة يجامعها زوجها في غير وقت الصلاة أو لا تقبل قال قد جازها ما يفسد
الصلاة لا تقبل وهذه الرواية موصوفة في كلام غير واحد من الأصحاب بالصحة
وقد يورد على الاستدلال بها اختصاصها بالمرأة فلا تتم الرجل ويجوزها عنه بالتمام
وسد القول بالفصل بينهما وبقاء هذه الاشتراك في التكليف ثم ومنها ما رواه
الكليني بسند فيه جملة عن سعيد بن جسر قال قلت لأبي عبد الله عن المرأة تزني
الدم وهي جنب لا تقبل من الجنابة أو غسل الجنابة والحجض فقال قد اتاهها ما هو
اعلم من ذلك وقد يورد على هذا الاستدلال باختصاص الرواية بصورة اجتماع الجنابة
مع الحيض فلا يشمل غير هذه الصورة والمناطق غير منقطع المكان سقوط الضلع من
جهة عدم إمكان ارتفاع الجنابة مع الحيض ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح من
رواية عن أبي بصير والصدوق في الفقيه مرسل عنه قال إذا دخل الوقت فقد
وجب الطهارة للصلاة فإن إذا امتنع من الشرط فينتفى الجوع بالانتفاضة على
بمفهوم الشرط وقد يورد عليه بأن الحكم مسلط على الجوع فينتفى الجوع ويكفي في
انتفاضة انتفاء وجوب الصلاة فقط وبأن التقي مسلط في المفهوم على الكليتيه ويكفي
في نفيها السلب الجزئي وبأنه إنما يدل على وجوب الطهور والصلاة على سبيل
الاستقلال فيدل على كون الطهور بعد الوقت من الواجبات النفسانية فيثبت
ذلك إيقاعه قبل دخوله بضميمة عدم القول بالفصل وعدم عموم المنطوق لأن من
أدوات الإهمال فلا يفيدها عموم بحسب المفهوم لأنه تابع له وبالمعنى من عموم المفهوم
وبانتفاء المفهوم له لظهور قاعدة أخرى غير وهي بيان وجوب التيمم في الشك
للصلاة وبأن المنطوق مقتد بكونه للصلاة فينتفى كونه لها لا مطلق فلا يدل على
نفي الوجوب بنفسه والجواب عن الأول بأن الظاهر المتبادر من قوله إذا دخل الوقت
فقد وجب الطهور والصلاة قرب كل منهما على دخول الوقت بالكل لا بجزءه لا الجوع
مضافاً إلى ما قاله أهل الأدب من أن الواجب قوة تكرار العمل فيكون التقدير إذا
دخل الوقت فقد وجب الطهور وإذا دخل الوقت فقد وجب الصلاة وعن الثالث
بأن المفهوم وارد في حق البيان فيفيد العموم بحسب الأفراد والأحوال وعن الثالث
بأن المستفاد منها إنما هو وجوب الطهور لأجل الصلاة كما في قولك إذا قيت العذ
فخذ سلاحك يعلم منه أن أخذ السلاح لأجل لقاء العدو لنفسه وعن الرابع بأن

اذا من ادوات العموم كما تقتضيه محله فيكون المفهوم ايضا مفيدا للعموم وعن الخاطئ
المفهوم ما د قطع مفيد للعموم عند عدم ورود التقيد عليه او ماضعا او مبعوثا
قاعدة الحكم والسرطان او من جهة كون الالهال ح مستلزما لنقض الفرض والاغراء
بالجهل وهما قيمان قطعيا وعن السادس بان المختار جهة المفهوم مكم وليس
مشرطا بانقطاع فائقة اخرى غير لانه متبادر من ادوات الشرط عزاء ومن المتابع
بان المتبادر من المفهوم عزاء اما هو علم وجوب الطهور قبل الوقت مكم وليس
استفادة الشرطية من المنطوق قرينة لتقييد المفهوم بحتم القول الا في امور ضمنها
قوله ثم وان كتم جنبا فالحق واو قد عرفت وجه الاستكمال بها مع الجواب عنه
وصحها انه لو لم يكن واجبا لنفسه لما وجب قبل الفجر للصوم الامتناع وجوب الشرط
قبل وجوب الشرط وورد عليه اولا بالمنع من امتناع ذلك لعدم قيام دليل على
امتناعه من العقل والنقل وثانيا بالنقض بالنية في الصوم ومقتضيات الحج فانها
يجب قبل وجوب الشرط بها وصحها اطلاق ما دل على وجوب تفصيل الميت من
الجنابة الشامل لما اذا مات قبل الاشتغال وقته بشرط بفسلها وغيره وذلك لانه
لو لم يكن واجبا لنفسه لما صح ذلك بل وجب تقييد الاطلاق بما اذا اشتغلت وقته
بمشرط بفسلها وورد عليه اولا بلزوم تقييد الاطلاق با دلة القول الاول وبالمنع
من وجوب تفصيله من الجنابة بل يكفي غسل الميت عنه وقد يوجب الاستكمال المذكور
بان وجوب تفصيل الميت معلق في الاخبار بخروج النطفة من الميت مع انه غير مكلف
بشي من الواجبات فيستفاد من عموم التعليل وجوب الغسل لاجل خروج المح في
نفسه مكم فتم وصحها رواية الكثير الظاهرة في وجوب الغسل فان مقتضاها اطلاقها
وجوب الغسل ولم تكن وقتها مشغولة بمشرط به فيكون واجبا تفصيلا للمح في الثاني
في الجنابة وهي الفتنة كما قبل البعد وشرعا بناء على ما صرح به جماعة من الصحاح
يوجب البعد عن احكام الطاهرين من الانزال والجماع الموجب للغسل وفي ثبوت
النقل الشرعي فيها الحالة المترتبة على السببين المتقدمين وعدم رجوعهما او تحلان
والاول غير بعيد مستلزم يجب الغسل بالادخال ولو بدون الانزال بالاختلاف
فيه بين اصحابنا كما هو الصحيح به في جملة من الكتب وهو الحق مضافا الى النصوص
المستفيضة صحتها صحيحة محمد بن اسماعيل عن الرضا قال سئلته عن الرجل
يجامع المرأة قريبا من الفرج فلا ينزلان منيا يجب الغسل فقال لا التقي المختاران فقلت

الجنابة في الجنابة

في وجوب الغسل
بالادخال ولو
بدون الانزال

وجب للفصل قلت التقاء المختاتين هو غيبوبة الحشفة قال نعم وصحتها صحيحة على من
 يطعن من الكاظم قال سئلته عن الرجل يصيبه المجارية البكر لا يفيض اليها عليه غسل
 قال اذا وضع المختان على المختات فقد وجب الفصل على البكر وصحتها صحيحة بعد من مسلم
 عن احمد هامة قال سئلته متى يجب الفصل على الرجل والمرأة فقال اذا ادخله فقد وجب
 الفصل والمهر والزم المغيرة لك من الاخبار حسنة لا يوجب الفصل مجرد الابداح
 او الادخال بل لابد من التقاء المختاتين لفتوى الاصحاب وظهور قيام الاجماع عليه
 وللإجماعات المنقولة ولقوله ثم اذا التقى المختاتان وجب للفصل قلت التقاء المختاتين
 هو غيبوبة الحشفة فقال نعم فيقتد بهذا المفهوم للعول عليه عند الاصحاب في الاطلاقات
 الدالة على وجوب الفصل بالادخال والابداح لوجوب حمل المطلق على المقيّد والمراد
 بالتقاء المختاتين في هذه الاخبار وغيرها كما صرح به غير واحد من الاصحاب تأخذاً
 عند الوجه الحاصل بغيبوبة الحشفة لعدم امكان الالتقاء حقيقة اذ موضع المختات
 في التواء الفرج ومدخل الذكر في اسفله وبينهما ثقبه البول حسنة لا فرق بين
 غيبوبة الحشفة او قدرها من مقطوعها بلا خلاف اجد فيه بالاجماع تسمية عليه
 ويدل عليه ايقاعهم ايماء بالماسة والادخال والابداح خرج منه ادخال الاصل منها
 وبقي الباتة وصحيفة مختلن مسلم المتقدم اذ ادخله فقد وجب الفصل وقد ورد عليه
 بانه محمول على الغالب من صحيح الذكر وبانه مقيّد في صحيح الذكر بقدر الحشفة بالصحة
 الاولى ويخرج الحكم ايضا في صورة غيبوبة بعضها عرضاً ولو قطع من رأس الحشفة
 ففي كتابه الباتة في المجازاة واحتياجهما الى ادخال قدرها وجهان او قوله ان اقربهما
 الاول لصديق التقاء المختاتين ويحتل الثاني لكون المنساق من الادلة المشتبهة على
 التقاء المختاتين وغيره اذ اداة التقدير بذلك لا الاشتراط سيما بعد خروجها من
 الغالب حسنة لا يوجب الفصل بالادخال في القبل للاجماع والكتاب السنة وفي وجوب
 بالادخال في دبر المرأة وعدمه فكلان اقولها الاول للاصول المقررة والشوق الظهيرة
 المحققة والمنقولة والاجماع المنقولة والاتفاق الحكمي في كلام بعض الاجلة ولصديق
 اسم الفرج عليه على ما صرح به جماعة من ائمة اللغة ونسبه الى اللغة جماعة من الاجلة
 بل من المتفوضين لا خلاف فيه بين اهلا اللغة كما انه قد وقع اطلاق اسمه عليه كثير
 من الاخبار والمأثورة فيدخل تحت ما دل على ان الادخال والابداح والغيبوبة في النجس
 موجب للفصل واحتمال كونه عند العرف مختصاً بقبول المرأة وهو مقدم على اللغة بل هو

واذا وقع في غيبوبة
 الحشفة أو في ثقبها
 من مقطوعها
 وجب الفصل

في وجوب الفصل
 بالادخال في
 المرأة وعدمه

بأنه بعد تسليمه انه معلوم الحدوث او مظنونه فلا يكون حجة ومع تسليمه فلا يوجب
الانصواف بعد ملاحظة فهم الاصحاب منها المأخوذ ويشهد بذلك ايضاً الحلان اذ
ادخله والجم او غيباً لم يشقة فقد وجب لفصل الشامل للمذهب واحتال كونه من المطلق
المتصرف الملتزم بحدود المنع من كونه من المتعارف الذي يكون سبباً لحمل اللفظ
عليه مع انه على فرض تسليمه لا عبرة به بعد ملاحظة معارضته لفهم الاصحاب سيما المتقدمة
منهم من اهل الشافعية يشهد بذلك ايضاً قوله ثم والمستتم التمسك باسم الملامسة
على الجماع في الدوق قطعاً ومن سئل حصص بن سوقة قال سئلت ابا عبد الله عن الرجل
ياق اهل من خلفها قال حد لما بين فيه الفصل وضعف سنده مجبور بالشبهة العظيمة
والاجاعات المنقولة والطلاق ما عثر في الملامسة في الآية المنسقة بالاجماع الصحيح الواقع
في الفرج الذي يصحها لغة وعرفاً وعمل مثل المرتضى الذي لا يعمل بالخبر اذ احاداً الصحيحة
عليه والطلاق رواية محمد بن مسلم المتقدمة اذ ادخله فقد وجب لفصل ويكفي الحكم
المذكور ايضاً الصحيح فيمن اقي اهل ولم ينزل اتوجبون عليه الحد والرجم ولا تقبضون عليه
صاعاً من ماء حيث انكرتم ذلك عليهم في ايجابهم الرجوع دون ايجاب الادخال في اثباتهم
بعض آثار المجانية دون بعض من ان الجميع معلولة لها وافق ثباتهم بعض الآثار المرتبة
على حصول الحب المنصوب للمناسبات والحد والرجم المقضي في التوبة والتطهر دون اثباتها
يناسب ونصه واذا التبر بالماء ولا فرق في ذلك بين الفاعل والمفعول للاجماع المنقول وقول
القول والفقوى قوله ثم اتجبون عليه الحد والرجم ولا تقبضون عليه صاعاً من ماء ولنفهوا
قوله ثم هو احداً لما بين فيه الفصل ودر بما يظن من الحكمين العلامة التقدمة في ايجاب
الفصل على الموطوءة وان وجب على الواطئ هو مخالف لعوم الأدلة المتقدمة والاجماع
المنقول على عدم الفرق المؤيد بفتوى المشهور وذهب جمع من اصحابنا الى عدم كون
ذلك موجباً لفصل مطم متمسكاً بالاصل وبمفهوم الشرط في قوله ثم اذ التقى الحائضان فقد
وجب الفصل وبمفهوم المحصى في قوله ثم انما الفصل من الماء الاكبر والصحيحة الحلبي عن
الصداق ثم قال سئل الرجل يصيب المرأة فيها دون الفرج عليها غسل اذا انزل هو ولم
تنزل هي قال ليس عليها غسل وان لم ينزل هو فليس عليه ثم سئل وبمسئلة البرغ عن
ثم قال اذا اقي الرجل المرأة في دبرها فلم ينزل فلا يغسل عليها وان انزل فعليه الغسل
ولا يغسل عليها وبمسئلة اخرى في الرجل ياقى المرأة في دبرها وهي صائمة قال لا
ينقص صومها وليس عليها غسل والجواب بعدم معارضته لما سبق وعن للفهوين

ورود الشرط والمحمود والغالب وعن الصحيحة بان الاستدلال بما سبق انقضاء
 الفرج في قبل المرأة وقد عرفت ما فيها مع الخارج تكون مائة وما قد مناه قبل القاطن
 سبباً مع امكان حملها لا وادة التقييد بناء على كون المراد بالفرج العورة كما هو المذهب
 في مثل القبل والديم حقيقة وان كان اطلاقه على الاول اغلب وعن مرسله البرق
 بانها ضعيفة ولا جبرها فاللازم الطرح او التائب بل بما يجامع الادلة المتقدمة با وادة
 التقييد سبباً مع احتمالها لعدم ادخال مقدار الحشفة وكذا الحالة المرسله الاخيرة
 مستعمله اختلافها بانه في ان الوطى في دبر الغلام مع عدم الانزال هل يوجب
 النسل ام لا والمعلم نعم وجامعة الى العلم وتوقف بعضهم وقول المعظم هو الا تقوم
 للاجماع الميسر المحكى من صحيح كلام السيد رة وعن المختلف بعض شرح المعقبات
 والاجماع المركب المحقق والمحكى في جملة من الكتب بمجته ان كل من قال بوجوده في دبر
 المرأة قال به في دبر الغلام ومن نفاه في الاول نفاه في الثاني وحيث ثبت في الاول
 بما تقدم من الادلة ثبت في الثاني ايضاً فيكون القول بالتفصيل خارجاً عن الاجماع بالاطلاق
 ولان ما شك في شرطه شرط للنصوص ومنها لم يوافق على ما في حديث زيادة
 المتقدمة اوجبوا عليه الحد والرجم الحديث ومنها عموم قوله ثم ما وجب الحد
 اوجب له النسل ومنها النبوي من جامع غلاماً جنباً يوم القيمة لا يقيم مأ الدنيا
 الحديث ومنها اطلاق الادخال والا يلا في بعض الروايات وقصص سند بعضها
 مجبور بالشهرة فتوى وعملاً والمقول بالعدم الاصل وعدم النص يدفعه ما قبل
 الاحوط ايحاً بالنسل بمجرد الادخال والايقاب لترتب الحد عليه فروع الاول
 لافرق في الموطأ بين كونه حياً او ميتاً وكذا الواحى لاطلاق الادلة المتقدمة مع
 احتمال عدم وجوب النسل على الواحى لو كان ميتاً للاصل وانصاف لادلة الالحى
 والاوجه الاول الثاني لافرق في ذلك بين الكبير والصغير والها وموطأ لان
 حصول الجنابة غير مشروط بالبلوغ كما في سائر الاحكام الوضعية كالحد والاصغر
 والديات والضمانات ونحوها الا ما قام الدليل على عدمه الثالث الظاهر من
 اطلاق النصوص الفتا وعلمنا هو عدم الفرق في الادخال بين ان يكون مستورا او
 مكشوراً فاختلاف المحكى عن بعضهم حيث استشكل في وجوب النسل في الواحى المذكور
 ملفوفاً مستكراً بالاصل مع الشك في شمول الادلة لمثله وهو ضعيف نعم صحيح بعض
 فتاها بان لا يدخله في انبوب داخل في الفرج قوي ذلك وهو جيد مستعمل

يجب الفصل على الكافر كسائر العبادات لمحصل السبب في وجوبه على المرتد الفطري لو
 قلنا بعدم قول قوته اشكال من امتناع تحقق الفصل الصحيح منه فلا يجب وان قلنا
 بكونه معاقبا بسبب ترك الفصل ومن ان الامتناع بالاختيار لا ينافي الاختيار فلا
 يعم تكليفه بالفصل ومن اطلاق جمع من الاصحاب في وجوبه على الكافر الشامل
 لها وجان ولا يقتطع بالاسلام لبقاء السبب ولا يعم منه حال الكفر بعد مخرج النية
 منه ولما دل على شرطية الاسلام او الايمان في صحة العبادات ولو اغتسل ثم ارتد
 لم يطل غسله وفي الذخيرة نفى الخلاف عنه بين اصحابنا **مسئله** تحصل الجنابة
 الخنثى بالجماع في دبرها على المختار من وجوب الفصل بالايلاج في اللبوس ذكرنا وانثى
 فاعلا او مفعولا فلا ولا في دبر الخنثى وجب عليها الفصل لمومات الادلة من
 الادخال والايلاج والتقاء الختانين ولغوى الصريح المتقدم ولو اوج الواضع في
 قبلها في وجوب الفصل عليها وجهان او قولان والا وجه العدم كما عن وضو الختان
 للاصل مع احتمال الزيادة في احد الفرجين وانصافا لادلة الى الفرج الاصلية والذكورة
 نعم لصدا التقاء الختانين وجوب الحدبة ولو اوج الرجل في قبل الخنثى والخنثى في
 قبل المرأة تعلق حكم الجنابة في الخنثى لتحقيق الجنابة عليه يقينا وكذا الرجل والامراة
 كوجد على المنى في الثوب المشترك والحقه عدم وجوب شيء عليه ما مع احتمال تعلق حكم الجنابة
 عليها بناء على ما ذكره العلامة من صدق التقاء الختانين عليه **المبحث الثالث**
 فيمن يجب عليه الفصل الفصل انما يجب على من استجمعت فيه الشروط المقررة فلتكليف
 الشرعية وهي البلوغ والعقل والقدرة والاختيار وليس فلا يجب على الصبي ولا
 المجنون للاجماع والاحبار المشتملة على رفع القلم عنها ولا على العاجز عن الفصل لتطابق
 العقل والشرع على انتفاء التكليف بما لا يطاق بل امتناعه ولا على الكره لقيام النص
 والاجماع على عدم كونه مكفرا ولا على من تنصله الامتناع لقيام الاجماع والنصوص على
 بجعلية التكليف المحرجة وربما يظهر من كلام بعض اصحابنا في جعل شرائط اخرى
 لصحة تعلق التكليف على المكلف **منها** ان لا يكون ساهيا وناسيا فلا يتعلق
 التكليف عليها ولعله لا اجماعا المغير المقدور لان انتفاء القدرة على الامتناع
 حال السهو والنسيان وعموم قوله رفع عن امق السهو والنسيان بناء على دلالتها
 على ارتفاع جميع الآثار عن الساه والناسي وعدم اختصاصها برفع المؤاخذة
 والعقاب **ومنها** ان يكون عالما فلا يتعلق التكليف بالمجاهل الفاصو سواء كان

المبحث الثالث فيمن
 يجب عليه الفصل

جاهلا مركبا او بسيطا ثم يشترط في ذلك ان يكون قاصرا فالمتقون بمنزلة العالم لكونه
 مكلفا بالخص وتوضيح المقام ان الجاهل على قسمين احدهما الغير المتمكن من الايمان
 بالماوراء ولا شبهة في عدم كونه مكلفا لائق التكليف مشروط بالقدرة فينتفي
 بانتفاء ثانيها الجاهل المتمكن من الايمان والتكاليف مكلفا في الواقع فوجب
 عليه الامادة والعقاص جدا كتشافه لواقع له وان لم يترتب عليه مخالفة الاثم والعقاص
 واقفه ما يستدل به للقول بعدم قوله ثم رفع عن امتي ما لا يعلمون وفيه توجيه
 الخطاب على الجاهل القاصو في كليهما نظر ومنها الاسلام والايمان وفيه يكون
 مبنيان على ان الكفار مكلفون بالفروع وعدمه وقد مر الاشارة اليه في المبحث الرابع
 في احكام الجنب **مسئله** يحرم على الجنب قراءة الغرائم الاربعة على المعروف من
 المذهب بالاجماع المحقق والمنقول في كلام جميع من الاصحاب مضافا الى النصوص
 المستترة وانما الكلام في المقام في ان التحريم هل يختص بنفس الآية او يعم جميع السورة
 قولان اقويهما الثاني كما نفق عليه جميع من الاصحاب والظاهر ان المشايخ يميز ويدل عليه
 مضافا الى الاجماع المنقولة النصوص المستترة ومنها ما رواه في المعبرين جامع
 البرزخ عن المشي عن الحسن بن الصيق عن الصادق ع حيث قال بعد حكمه بجاز
 قراءة الجنب والحائض ما شاء الاسورة الغرائم الاربعة ومنها البيع الحائض يقران
 شيئا قال نعم ما شاء الا السجدة ومنها ما ورد في الصحيح ويقرآن من القرآن ما شاء
 الا السجدة وهاتان الروايتان مشتملتان على ذلك خصوصا في سجده وهي مجعونة
 فهم الاصحاب والاجماع المنقولة في الباب وما تقدم من رواية البرزخ محمولة
 على تمام السورة بل لا يبعد دعوى ظهورها في ارادة السورة وذلك لانه لا حيد
 من تقدير مضاف اذ لا يراد السجدة التي هي وضع الجبهة قطم وهو اما ان
 يكون لفظ السورة او الآية ولعل الاول اولى لاشتغال التعبير عن السور بنحو
 ذلك من الالفاظ المشهورة كالبقرة وال عمران والانعام والرحمن فكان هذه
 الالفاظ موضوعة لتلك السور كك يكون لفظ السجدة موضوعة بازاء هذه
 السور وقد يستشكل في المقام بان هذا انما يستقيم بالنسبة الى خصوص سورة
 الم السجدة ولا يستقيم بالنسبة الى سورة في اقراء النجم لعدم ثبوت كون سورة
 السجدة موضوعة لها وتفصيل الحال ان الاحتمالات في الآية الشريفة اربعة
 لان لفظ السجدة اما ان يكون محولا على المجاز او يلتزم بوقوع الاضمار فيها

احكام الجنب
 الجنب

ومنها في
 الجنب

وحسب

مسألة

في ان الحكم بالتحريم
يكون على ما في
القرآن من غير

وهو تقديرها المضاف وعلى الاول اما ان يكون المراد منها السورة المشتبهة على الآية المخبر
للسجدة او الآية الموجبة لها وعلى الثاني اما ان يكون المقدر هو السورة او الآية وكلاهما
حمله على المجاز لان اول من الاخبار وحملها على الآية اقرب للمجازين الى الحقيقة المتخذة
قلولا الجماعات المتقولة وفهم الاصحاب والرواية المتقدمة كان حملها على ارادة
خصوصية السجدة متبينا ويرشد الى ما ذكرنا بقا ان رواية البرزقلى المتقدمة تنص
في تحريم السورة فوجب حمل الظاهر على التصريح **الاول** ان لا يجوز له قراءة بعض
سود العزائم على المكثبين الاصحاب والمستند فيه امران احدهما الاجماع المكلف للذكر
والرؤوس وغيرهما كما قد يستظهر من كلام كل من حكاه على حمة العزائم اذا الظاهر عدم
شرطية الاتمام للسورة وثانيها انه يصدق على من قرء بعض السورة انه قرأ سورة
العزيمة فيكون البعض بقرآن محرم على الحجب اجماع به بعض المحققين وفيه اشكال اذ
السورة عبارة عن المجموع ضرورة عدم كونها موضوعة لكل والبعض على سبيل
الاشتراك اللفظي فلا يصدق على البعض لان يقال بان صدقها على كل من البعض
والكل انما هو من باب التوسع في استعمال لفظ القراءة فيصدق على من قرء بعض
السورة انه قرأها وفيه ما لا يخفى بل الظاهر ان صدق القراءة عليه مجاز فلا يصار اليه
الابقرية صارفة وهي مفقودة في محل البحث والظاهر صدق قرائة البعض الكلمات
واما المحروف فان كان المقصد من اول الامر الاتمام يصدق عليها البعض **الثاني**
والا فلا الثاني يحرم قراءة البسمة لو فوها منها لقيام الاجماع على كونها جزءا
من السورة فيدل عليه ابدال على تحريم قراءة البعض عليه وكذا غيرها من المشتركات
ولو نوى بالبعض المنع بالعزائم غيرها فالمنع ولو نوى بالبسمة ونحوها من
المشتركات واحدا من السور الاربعة من غير تعيين قوى لقول بالمنع لا تحسبا لها عرفا
من احديها وبجمل عدم لعدم تعيينه في الواقع والازم الترجيح من غير ترجيح ولو ترك
التعيين سهوا ولو نسبنا اوجهها لم ينع ولو قرأ لفظة زاعما انها من المشترك شرعا
انتهاها علم انها من المختص فهل اتمامها لان الباء في من البعض المجاز اول اوجهها
اقويها **الثاني الثالث** الحكم المذكور انما يدور مدار اسم القراءة عرفا فيجوز له
الخطأ في الآية واما الكلمات على الخطأ على نحو حديث النفس **الرابع** هل يشترط
في التحريم ان تكون القراءة بحيث يمكنه السماع او يكفي فيه مجرد خروج الحرف من
مخرجه وان كان ما لا يسمع في الغالب فيه وجهان مبنيان على صدق القراءة عرفا عليه

ح او انصوا فيها الى الاول والاول غير بعيد والمدار فيه على السماع بحسب حال غالب
 الناس فمن لم يقدر على السماع بحسب اصل الخلقة او بسبب العوارض كالجهمة ونحوها
 يرجع الى المتعارف ولو شك في المتعارف بنى على الاصل سواء كانت الشبهة مفهومية
 او مصداقية **الخامس** يختص التحريم بالقراءة الصحيحة على الاقوى كنعوا في اختيار
 وفتوى لاصحاب السور العزائم الموهودة من الشرع وبجتهل ضعيفا القول بتعميم الحكم
 للفاسدة بناء على كون لفظها موضوعا للاجم من الصحيح والفاسد كما يشهد به التبادر
 وعدم صحة السلب اذ لم يثبت لها وضع شرعي بخصوص كصحة فيه والايضاح **السادس**
 الاقوى انه يعتبر القراءة في الاخرس بمثلها اعتبر في الصلوة لاستقرار مساقدا لاجلها
 والنصوص الواردة في المقامات المخصوصة كما في الصلوة والعقود والايقاعات
 والاقرار والنكاح والطلاق والوصية ونحوها فان الشارع قد جعله بدلا من اللفظ
السابع لو شك في اية احكام العزائم او غيرها فخير وجهان اقويها المنع لانه من
 قبيل الشبهة المحصورة وقد تقررت في محله وجوب الاحتياط فيها **الثامن** لما يفتقر
 التحريم باللغة العربية فيجوز تفسيرها وترجمتها من سائر اللغات **التاسع** العزائم
 الاربعة معروفة كخلاف ظ في تعيينها وهي لم تتجدد وحم التجدد والنجم واقرآنهم قد وقع
 في عبارة بعض الاصحاب رة ذكر سورة لقمن مكان العزائم التجدد وهو ما سهوا وشاذ
 فلا يلتفت اليه بعد قيام الاجماع على خلافه **العاشرة** قال في كشف الظلمة المجهون
 ومن دون البلوغ يجب على الاولياء منعهم منها ومن كل ما ينافي في احترام المحرمات في حق
 قولي انتهى ويشكل بان التحريم في هذا المقام مبني على كون قراءة العزائم عليهم من المحرمات
 الحق لا يبرهن الشاذ بوقوعها في الخارج مع قطع النظر عن تعلق التكليف به كالقتل ونحوه
 وهذا مما لا يستفاد من الاخبار المتقدمه ولم اجد دليلا واضحا عليه **الحادية عشر**
 لو وجب عليه قراءة سورة او بعض سورها بالانذار او شبهه او بالامر الصادق من
 مفترض الطاعة كالولي ونحوه او باحد الامور الملزمة كالاجرة ونحوه ففرض شيئا من
 العزائم عالما مستعدا لم تفرغ وقتها واما مع الغفلة والنسيان او الجبر وجهل الموضوع
 ففيه وجهان فالظاهر انه يخرج عن المهدية ولعله لعدم تعلق الهى عليه في تلك
 الحالات فيتحقق الامتناع بالارتفاع المانع واما المجاهر بالحكم فان كان مقصرا لم
 تنجز ذمته على الاقوى وان كان قاصرا ففيه وجهان قيل بانه لم تفرغ ذمته و
 لعله لانه مكلف بتجريم القراءة بحسب الواقع وان كان معذورا بحسب الظاهر

والنهي لواقع يقتضي بطلان لعدم اجتماعه مع الامر الواقع لا نصوص الادلة
الى القرينة المجازية دون المحرمة ويحتمل القول بالصحة لعدم تجزئتها عليه في
تلك الحالات فيحقق الصحة بحقق اطلاق الامر المتعلق به كما في المجهل الحكم بنصب
الثاني عشر قال في كشف الغطاء لواجب على قراءة سورة منها على التخيير احتمال
وجوب اختيار القصيدة او على امية كذلك احتمال وجوب اختيار غير ايات التمجيدات مع
المساوات او معكم واما ايات المسببات فالظاهر عدم التفاوت فيها والاصح اختيار
القصيدة والظاهر استباحة القراءة بالتيتم انتهى **مسئله** ويجوز على الجنب اللبس
في المساجد ولكث فيها على المعروف بين الاصحاب بل الاجماع قائم نظرا الى شذوذ المخالف
كما هو منقول عنهم في جملة من الكتب ويدل عليه قوله ثم ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى
ولا جنبا الا عابري سبيل لظهور ان المراد بالنسبة للجنب مواضع الصلوة ويرشد
اليه امران احدهما قوله ثم الا عابري سبيل وقد يورد عليه باحتمال ارادة المنع من
الدخول في الصلوة مع الجنب واستثناء عابري السبيل اشارة الى جواز مع الجنابة
في الاسفار نظر الى قلة الماء وعدم حصول الكفاف وفيه نظر لجدوه من عدم الزية سيما
بملاحظة ذكر التفريق بينهما النصوص المستفيضة المشتملة على التفصيح الدالة على المراد
في الآية **صحتها** قول الباقر في صحيح زرارة وابن مسلم قال قلنا له المحقق والجنب
يدخلان المساجد لا قال المحقق والجنب لا يدخلان المساجد لا يجتازين ان هذه تبارك
وتم يقول ولا جنبا الى عابري سبيل حتى تغتسلوا **وصحتها** المروي عن النبي في عدة
من الاخبار ان الله كره لى ست خصال وكوهنن للاوصياء ولدى واتباعهم من
يبدى وعلمها اثنان المساجد جنبا فان الظاهر ان المراد بالكواهرة المحرمة بقريضة
غيره من الاخبار ويمكن الاستدلال لاصل الحكم بما ورد في عدة من الروايات عن الجنب
يحل في المساجد قال ولكن يجوز فيها فان الاستدراك ظاهر في حرمة ما على المستدر له
والحاصل انه يحرم على الجنب اللبس فيها الا اجتيا زافا عن الراسم من انه
يندب للجنب ان لا يقرب المساجد الا عابري سبيل بخالف للكتاب المستر
وقوى الاصحاب والاجماع المنقول ولعل مستنده خير محمد بن القاسم قال
سئلت ابا الحسن عليه السلام عن الجنب يينا مرفى المسجد فقال يتوضأ
ولا بأس ان يينا مرفى المسجد ويمر فيه وهذه الرواية مع موافقتها
للتقية ومخالفتها للكتاب قاصية عن معارضة الادلة المتقدمة

في ان ينجس على الجنب
اللبس في المساجد

فروع الاول المداغة الاجتياز على العرف كما مر في سائر الالفاظ التي لم يرد في الشارح
 بها هذا وهل يدخل في الاجتياز عليه اوان الحرم انما هو اللبس لا غير الاجتياز او غير
 جيل من الصادق ع قال الجنيد يمشي في المساجد كلها ولا يجلس فيها الا المسجد الحرام
 ومسجد الرسول و في الجميع فغل اما الاول فلو صرح عدم صدق الاجتياز عليه عوفا
 اقل لا يراد منه الحركة وعدم السكون بل يمنع عدم صدق اللبس والمكث عليه واما الثاني
 فلو ان المستفاد من الاجتياز انما هو عدم جواز الدخول في المساجد الا اجتازا وانحصر
 عليه ما عد الاجتياز واما الثالث فلضعفه بما فيه من الطعن في السند وعدم
 صلاحيته للمعارضة مع الالة المتقدمة ولانه من قبيل المطلق يجب تقييده بما مر
 وهل يشترط في الاجتياز الدخول من باب والمخرج من اخرى ولا يجوز الدخول والمخرج
 من باب واحدة **فولان** لقول الاول عدم صدق الاجتياز بغير ذلك **الثاني**
 لو شك في الاجتياز فان كانت الشبهة مفهومة فالظاهر التحريم لان مقتضى عموم
 الادلة انما هو منع ما عد في الاجتياز فيدخل المشكوك تحت العموم ويشكل ان هو مقتضى
 المنع فخصصة بما دل على جواز الاجتياز فكان الاصل يقضي بعدم اندراج المشكوك
 فيه في المختص كذلك الاصل يقضي بعدم اندراجه في العموم لان العلم الاجمالي يندرج
 في احاد النوانين من غير تقييد مانع من جريان اصاله عدم التعارض الاصلين و
 انتفاء المرجح ويجازيه تارة بان المقتضى لعموم العموم المشكوك فيه ثابت محل البحث
 لدلالة لفظ العام عليه عرقا والتخصيص ما عدا فاصالة عدم المانع قاضية بان مقتضى
 في التخصيص على الفقد والمتيقن واخرى بان استصحاب العموم حتى يثبت التخصيص من
 الامور المسئلة والتخصيص في المورد المشكوك فيه غير ثابت فمقتضى الاصل عدمه و
 اما لو كانت الشبهة مصداقية فالمقابلة لاصالة الباحة والاستصحاب مع عدم جواز
 التمسك بالعمومات في الشبهات المصادقية لان التمسك بالعموم يتوقف على كون
 الموضوع فلا يستقيم مع الشك فيه **الثالث** هل يلحق بالمساجد المشاهدة المشرفة
 او لا فيه **فولان** للقول الاول المستفيضة الواردة في انكاره ع على اب بصيرين دخل
 عليه جنبا الظن في كونه محرما وفي بعضها اننا نعلم انه لا ينبغي لجن ان يدخل بيوت
 الانبياء وعن جابر عن علي بن الحسين انا اعلم ابا دخل على الحسين فقال ما تحبني
 يا اعواني تدخل على امامك وانت جنب وهذه الاخبار وان دلت على حرمه الدخول
 عليهم وهم احياء الا ان ما دل على حرمتهم امواتا كحرمتهم احياء وانهم لحيات شهدون

في هذا

الذي قد مر في جواهرها والمشي من غير حركت ام لا فيه حوران
 قول الاول والمستند فيه ما صدق اسم الاجتياز

في انه هل يجوز
 المشاهدة

وقادهم ويروون السلام عليهم ونحو ذلك يدل على عموم الحكم لما بعد وفاتهم ولا مانع
 من ضعف الروايات المذكورة لاعتقاد بعضها ببعض مضافا الى ما يدل على الحكم بما دل
 على لزوم تعظيم الشعاث وللقول الثاني الاصل مع انتفاء ما يصلح سنداً للنسخ القوي
 اختصاص الحكم بنفس الروضة المتكثرة فلا يلحق بها الرواق وغيرها وهل يتم النسخ
 بالنسبة الى دخول مشاهد سائر الانبياء ع والاولياء ع او لا فيه وجهان او
 قولان قيل بالاول متمسكا باستفادة المنع من الاخبار المذكورة وتوضيحه ان المشتق
 من الخبر المذكور انما هو كون المنع ثابتا لاجل التعظيم فيثبت الحكم المذكور بالنسبة
 للجبج بلا يبعد التمسك بتتبع المناط في هذا المقام ولا يلحق بذلك مشاهد اولاد
 الانبياء واولاد الائمة من الاتقياء الاجلاء كحكم العباس وغيره ولا يبعد القول
 بالكوافه لفهمها من الغوى ويحتمل ضعف القول بالمنع لما ورد في بعض الاخبار
 المذكورة من ذكر اولاد الانبياء وهو بعيد لعدم كون الرواية صالحة للتمسك
 بها بعد ملاحظة اختلاف لغتها سيما بعد ملاحظة انتفاء المجاز مع احتمال علمها
 على خصوصهم ع كما هو قضية المقام وهل يلحق بالجنب الحائض النفس او لا فيه
 وجهان الوجه الاول اية التعظيم واشترائهما مع الجنب في اغلب الاحكام والوجه
 الثاني الاصل واستصحاب عدم علم دلالة اية التعظيم على الوجوب لما مر
 ومنع حجية الغلبة وحرمة القياس مع ما صح به بعض الاصحاب من انه قد ورد
 في جملة من الاخبار ان الحائض النفساريما كن يدخلن بيوتهم للسؤال عن المشكلات
 التي تخيل من السرايع الظاهر شمول الحكم في المساجد اسطحها وسراجلها وسائر المواضع
 المحفوة فيها حتى الابار ونحوها كما يستفاد من كلام الاصحاب نصا وظاهرا ويقتضيه
 به اطلاق الدلالة حسائله ويحرم عليه ايها الجواز في المسجد الحرام ومسجد النجف
 خاصة على المشهور بين الاصحاب شهرة عظيمة بل لا يجد دعوى الاجماع عليه لان
 الخلاف على فرض تحققه ضعيف وفي المدارك والغنية الاجماع عليه ونسبة كرامة
 الى علمائنا ويدل عليه مضافا الى ذلك المعبرة المستفيضة المشتقة على الرخصة
 في الاجتياز فيما عدا المسجدين كقول الصادق ع في الحسن الجنب ان يمشي في المساجد
 كلها ولا يجلس فيها الا المسجد الحرام ومسجد الرسول ع مضافا الى اطلاق النبي عن اولاد
 فيها الواردة الاخبار كقول الباقر ع في خبر ابي حمزة الثمالي في حديث ان الله اولى
 نبيه ان يطمس مسجدا الى ان قال ولا يقر فيه جنب وربما يظن من كلام ع أن الاصحاب

في حرمه الجواز للمسجد
 الجنب في مسجده النجف
 خاصة على الجنب

القول بالكراهة وقد يستدل بالاصول كاصالة البرائة واستصحاب علم تعلق التكليف
 عليه واستصحاب جوانب الاجتيا زفيها وباطلاق الآية الشريفة فانه شامل لما وبجل
 النهي على الكراهة بناء على القول بشيوع استعماله في الكراهة والجواب عن الاول بعدم
 مقاومة الاصول المذكورة لما قد مناه من الدولة وبان العلم الاجمالي قائم على تعلق التكليف
 عليه وهذا التكليف مرة وبين الحرمة والكراهة وهذا العلم الاجمالي مانع من جريان
 الاصل نظر الى تناقض لاصلين في المقام وانتفاء الموجب ضرورة ان ما دل على نجته
 الاصول يقتضيه مجرىها في جميع التكليف المشكوك ولا يختص بالشبهات المحرمة فتم
 الا ان يقال بان القدر المتيقن في المقام انما هو المرجحية وهي متحققة في ضمن كل من
 الحرمة والكراهة والحرمة مشتملة على امرنا يد على الكراهة وهو توبت الذم والعقاب على
 ارتكابه فالاصل عدمه ويرد عليه بان الحرمة والكراهة امرين متباينين فلا يمكن
 تعيين شئ منهما بالاصل ويحايب عنه بان القدر الجامع بينهما هو المرجحية المطلقة
 فانهما تحقق في ضمن الحرمة مقيدة باستحقاق الذم على الفعل ويتحقق في ضمن الكراهة
 مع عدمه فمقتضى الاصل والقاعدة انما هو الاقتصار على موضع اليقين يرجع في القدر
 الزايد الى صالة عدمه والاستصحاب عن الثالث بان اطلاق الآية مقتيد بالنص
 المتقدمة والجماعات المحكية المستندة بالشبهة العظيمة وعن الثالث بوجوه **الاول**
 ان صيغة النهي تدل على الحرمة اما لكونها موضوعة بازائها او لانصافها اليها بعد
 ملاحظة شهادة العرف وقصا بئ العقلاء على قبح ارتكاب النهي عنه واستحقاقه الذم
 والعقاب وصدق العصيان والمخالفة عليه وشيوع استعمال النهي في الكراهة غير
 ثابت وانما القدر والثابت هو استعماله فيها في جملة من الموارد مع القرنية والاصل
 عدمها في المقام سلمنا ذلك ولكن لا نسلم كون مجرد الشيوع موجبا للانصاف
 وانما ليسلم ذلك فيما لو كان قرنية على ارادة الكراهة من اللفظ والحاصل ان لفظ
 النهي ما ان يكون موضوعا للحرمة واما ان يكون موضوعا للقدر المشترك بينهما
 وبين الكراهة ويكون ظاهرا في الحرمة عند الاطلاق فعمله على الكراهة من غير قرنية
 غير مستقيم والثاني ان فهم الاصحاب قرنية على ارادة خصوص التحريم من النهي المذكور
 وهذا متمم في المقام وامثاله والثالث ان ذلك انما يحمل بالنسبة الى النهي المتعلق
 بذلك ولا يستقيم بالنسبة الى الاخبار المشتملة على الرخصة في الاجتيا زفيها عدمه
 للسيدان فان فيه دلالة واضحة على التحريم في خصوص المجتهدين وكيف كان فلو اجنب

فيها لم يقطعها الا بالتيتم على المتبين اصحابه بارة بلغة ظا المعتمد والمشتغل لاجماع عليه
 المختار المروي في المعتمد من صحيح ابى حمزة قال قال ابو جعفر ع اذا كان الرجل نائما في المسجد
 المحرام او مسجد الرسول ع فاختم او اصابته جنابة فليتميم ولا يجوز في المسجد الا متيما
 وفي بعض النسخ فاصابته جنابة فروع **الاول** ان الذي ينظم من الملاقاة النصوص
 والفتاوى انما هو عدم جواز الدخول في المسجدين مطم سواء كان للاحتياط او لاختلاف المكان
 او غير وقد عرج به جماعة من الاصحاب وهو قوي ويحتمل ضعيفا القول بجواز الدخول
 للاخذ لا لطلاق الاخبار الالائية الدالة على جواز الاخذ من المساجد فالحا شاملة لحل
 البحث والنسبة بينهما وبين ما دل على حرمة المكث اعم من وجبه مع ترجيح الاول باصالة
 البرائة ونحوها ويورد عليه اما اول فلانه لو سلم ذلك لكان الترجيح للثانية لعدم احتيا
 وكثرتها واعتصاها باجماع الفتية ونسبته للتعظيم ويؤيده اولوية حرمة المكث
 من حرمة الاحتياط فمدل على حرمة الاحتياط مشي بجمرة اللبث واما ثانيا فلانه كالتة
 الملاحظات الجواز على ذلك موهونة بعد ملاحظة مخالفتها لفتوى الفتوى لاحتياط والاحتياط
 المنقولة في الباب فان كلامهم كاشفة من قيام الشهرة على حرمة المكث واللبث مطم
 سواء كان للاخذ والغير فان مرادهم من جواز الاخذ من حيث كونه اخذا للمعصية
 في مقابلة الوضع والا فلا يجل لاجله ما كان محروما سابقا للكبث واما ثالثا فلان
 ما دل على جواز الاخذ انما سبق لبيان جوازه من حيث كونه اخذا ولا دلالة فيه
 على اباحة ذلك لو كان مستلزما لارتكاب محرم اخر من اللبث وغيره والا لزم القول
 باباحة سائر المحرمات اذا توقفت الاخذ عليه وهو مخالف للضرورة ولا يلتزم به
 احد فلا منافاة بين جواز الاخذ من المسجد وحرمة المكث فيها الشافعي هل يملك الحكم
 بالنسبة للجنب في المسجد احتلاما او غيره او يملك مطلق الجنب ولو في خارج المسجد او
 يختص بالاحتلام وجوه او اقوال للوجه الاول امران احدهما القاء الفارق بين
 الاحتلام في المسجد والجنابة فيه ويورد عليه بان عدم وجود الفارق لا يقتضي انتفاء
 في الواقع ودعوى حصول العلم في المقام متنوعة والاولوية ظنية فلا يلتفت اليه
 وثانيها صحيح ابى جعفر ع على ما رواه المحقق في المعتمد قال قال ابو جعفر ع اذا كان الرجل
 نائما في المسجد المحرام او مسجد الرسول ع فاختم او اصابته جنابة فليتميم ولا يترك المسجد
 الا متيما وقد يورد على هذا الاستدلال بان في جملة من كتب الاخبار بل قيل ان
 المعروف من روايته فيها وفي غيرها خاصيته جنابة فلا دلالة فيها على لزوم التيميم

بالنسبة الى غير المحتلم اقسم الامر الشك في ذلك الموجب لسقوط الاستدلال وتقليد
 عنه بان المستفاد من قوله **ع** فاصابتة جنابة ولو بمجموعة فمهم الاصحاب فيها هو وجوب
 الحكم مداد الجنابة وكونها مانعة من جواز المروءة في المسجدين مع ان الحكم المذكور
 لو كان مخصوصا بالمحتلم لكان قوله **ع** فاصابتة جنابة لغوا ولا ينعى وقوعه في كل وقت
 وللوجه الثاني امران **الاول** ان الضمير في قوله ولا يمتد راجع الى الجنابة المستقام
 قوله فاصابتة جنابة لا الى المحتلم **والثاني** الادلة الدالة على بدلية التيمم للثا
 كقوله **ع** جعلت لاربع سجدا ولهوا وقوله **ع** وبالماء رتب الصعيد ونحوهما و
 تقريبا الاستدلال ان زمان الفصل طول من زمان التيمم طالبا سيما في المسجدين فيكون
 الفصل متعديا شرعا بعد ملاحظة توقفه على ارتكابه لمكث الحرم فيكون التيمم بدلا
 عنه اذ لا فرق في بدلية التيمم بين تعدد استعماله عقلا او شرعا واللا يخل الفصل
 في مقام خوف الضرر ولو مع وجود الماء وكذا الحال بالنسبة الى سائر المقامات وكذا
 يمكن ان يقال ان وجوب التيمم في المقام **ع** وفق القاعدة وقد يماثل الاول بخلافته
 للظاهر فان الظاهر منها انها هو وجوع القسم بالمحتلم فمهم لا يبعد الحمل المذكور لو قلنا
 بان الرواية مشتبهة في لفظ كان قوله **ع** او اصابته جنابة فيفيد هذا المعنى لكنه في
 ثابت ومن الثاني بان مشروعية التيمم متوقفة على فقدان الماء كما يستفاد من قوله
 ثم فان لم يجدوا ماء فينتقى المشروط بانقضاء حوج ما خرج فيبقى محل البحث تحت المحذور
 وربما يؤيده معرفة كون التيمم طهارة اضطرارية لا امر تكليفي لا مع فقدان الماء حتى
 صار ذلك اصلا بالنسبة للتيمم فيكون الاطلاق منزلا على التقابل لعلوم **الثالث**
 لو قصي زمان الفصل من زمان التيمم ففي لزوم تقديم الفصل على التيمم وبالعكس
 وجهان او قولان للوجه الاول امران احدهما ان مشروعية التيمم مشروطة بفقدان
 الماء فينتفى بانقضاء وقد يورد عليه بان الفصل يتوقف على اللبث والمكث وهو محتمل
 فلا يكون واجبا بعد ملاحظة كون مقاديرهمرة ويجاب عنه بان المكث بمقدار
 التيمم جائز شرعا كما تقتضيه النص فيجب الفصل اذا لا يجوز فضلا للبل مع امكان المسيل
 منه الخ ان يقال بان هذا التيمم تيمما تعديا وليس بدلا عن الفصل وتفصيل
 الحال ان الواجب لو توقف ضله على مقدمة محترمة فاما ان يعلم ببقاء الحال على محترمة
 في زمان ضل الواجب او يعلم بعده او يشك في ذلك ضل الاول كان التحريم سقوط
 التكليف الوجوب لان الظن ان ضل الحرم من حيث هو اشد محذورا من تركه **القول**

الا اذا كان الواجب قهراً في نظر الشارع فيجب تقديمه وعلى الثالث لا اشكال في عدم سقوط
الواجب وعلى الثالث فان الدليل القاطع على وجوب ذلك اطلاقاً لزم الرجوع في
ذلك الى قواعد التراجع نظر الى تناقضهما وان كان لبيان اول فغليظاً جداً وادعى
حيث بيان حكم آخر كان المرجح هو الاصول العلمية اذا عرفت ذلك فاعلم انه بعيد
القول بعدم جواز الفصل في المقام لان اطلاق الدليل القاطع بجملة المكث في المسجد
يقضي ببقاء حكمه في زمان فعل الفصل فيسقط التكليف المتعلق به الا ان يقرب بان
كلام من المكث والخروج محرم شرعاً والمفروض ان هذا المكلف مضطراً الى ارتكاب احدهما
فيجوز له ارتكاب احد منهما لا على التبيين وهذا التغيير دليل على جواز الفصل في موضع
البحث كما عرفت الامر الثاني ان القاعدة يقضي بتعيين التيمم لو قصّر زمانه عن زمان
الغسل وبتعيين الغسل لو قصّر زمانه عن زمان التيمم والسر في ذلك ان كلا منهما
مستلزم لارتكاب المحرم وقد ثبت تحريره بالادلة المتقدمة فاذا اضطر المكلف الى
ارتكاب احدهما تعين عليه ارتكاب ما يكون اقل محذوراً من الآخر وتغييره مع التمسك
ولا ريب في ان ما كان مستلزماً للمكث الكثير اشد تحريماً مما كان مستلزماً للمكث القليل
وتوضيح ذلك ان المرة المقام ليس اثاراً بين الوجوب والتحريم بل الامر اثنتين امرين
محرمين وهما المكث والجواز فيجب الرجوع الى المرجع مع وجوده ومع انتفاء المرجع هو
التغيير العقلي فتم وللوجه الثاني اطلاق الامر بالتيمم لخروجه من المسجد فان
مقتضاه وجوبه تعييناً سواء قصّر زمانه عن زمان الغسل كما قد يورد عليه قارة
بان الاطلاق كانت محمولة على الغالب من اقضية زمان التيمم عن زمان الغسل و
اخرى بمعارضتها مع ما دل على اشتراط مشروعية التيمم بفقد الماء وقد يجاب
عن الاول بان الاطلاق انما ينصرف الى الغالب اذا شاع استعماله في بعض افراده و
شد استعماله في البعض الآخر فانه ينصرف الى افراد الشائع وليس موضع البحث عن
ذلك وعن الثاني بان الفهم قاض بتحكيم اخبار التيمم على ذلك كالتخاصص بالنسبة الى العام
كما يظهر لك من ملاحظة قولنا مثلاً يجب التيمم عند فقد الماء وقولنا المحتلم في المسح
يتيمم ويخرج فانه لا ريب في ان الفهم المرغى يحكم الثاني على الاول فيكون المعنى الا
الجنب في المسجد سيما بعد ملاحظة ما قيل من ان اشتراط فقدان الماء في التيمم
صادر من قبيل الاصول والقواعد الذي يكفي في الخروج عنها رخصة الدليل كما في التيمم
للنوم ونحوه واعتز عليه بان الحكومة انما يتحقق لو كان احداً لدليلين ناظر الى التفرغ

فيكون بمنزلة التفسير وهو ممنوع في المقام ومع النضر عن ذلك فنقول بان التعارض
 بين المقامين اعم من وجه والتزجج مع الاخبار الدالة على وجوب التيمم للخروج لكان
 اعتضادها بقوله لا صاحب ونحوه واعتزض عليه بان اطلاق فتوى لا صاحب في
 هذا الباب على لزوم التيمم للخروج مبني على الغالبين فقد ان الماء للمكلف المذكور
 اقصر الامر الشك في ذلك فلا يصلح جعله مرجحاً لذلك وقد يفصل في هذا المقام
 بين ما لو كان معك من التيمم في حال الخروج فيجب عليه التيمم تعييناً والافلاو
 يشكل بان قوله في صحيح البخاري المتقدم فليستيم ولا يمين في المسجد كاستيما يقض
 بوجوب التيمم قبل المرور فلا يجوز فعله في حال المرور ويمكن دفعه بحال الاطلاق
 على الغالبين عدم القدرة على التيمم في حال المرور مع ان جواز التيمم في حال
 المكث مع كونه مستلزماً لزيادة البقاء في المسجد يستلزم جوازه في حال المرور
 والمشي بطريق اولي والمسئلة لا تختلف عن اشكال باقي الكلام فيها لوقصور مان
 الخروج عن زمان الفصل والتيمم ففي لزوم تقديم الخروج وعدم وجهان الاول
 ان المكث بمقدار التيمم ما ذون فيه شرها فيجوز له الخروج لان جواز المكث يستلزم
 جواز الخروج بطريق اولي ويرد عليه بان المكث المزبور انما يجوز لو كان المكلف
 المذكور مشغولاً بالتيمم في حال المكث لانه القدر المستفاد من الاخبار و
 فتوى لا صاحب فلا يشمل ما لو كان مشغولاً بغيره خسلاً كان او غيره والثاني انه مضطر
 في ارتكاب احداً الامرين المخرجين وهما اللبس والخروج فيجوز له ارتكاب احدهما بالتيمم
 كما هو قضية قاعدة التحجير العطف فيجوز له الخروج بلباسه يقول بتعيين الخروج عليه
 لكونه اقل محذوراً من التيمم في حال المكث اما لا قصرية زمانه عنه اولاً لان المكث
 في سائر المساجد هم والاختيار فيها جائز فيعلم كون اللبس اشد حكماً من الاختيار
 وللوجه الثاني الدالة المتقدمة الدالة على وجوب التيمم للخروج عن المسجد فان
 المستفاد من الاخبار وفتوى لا صاحب انما هو وجوب التيمم للمرور وهو يقض بمجرمة
 المرور قبله ومقتضى الاطلاقات انما هو وجوب التيمم ولو مع اقصرية زمان الخروج
 عنه لان الظاهر من الامرانما هو الوجوب التعيدي وهذا غير بعيد لوشك في اقصرية
 احدهما عن الاخر قيل بل لزوم تقديم الخروج مع اقصرية زمانه عن ذلك فيجتمعت التحجير
 لعدم قيام دليل على التعيين ويجتمعت القول بتقديم التيمم لاطلاق الدليل ويجتمعت
 البناء على الظن لان ترجيح المخرج على الراجح غير جائز وهذا الوجه غير بعيد **السرابع**

لو كان التيمم المذكور على ما جزم التمكن من الفصل لخرأ وغيره فعل يتعين عليه التيمم
 الخروج ثم أنه يتيمم للدخول أو أنه يكتبه بتيمم واحد ولا يحتاج إلى الخروج بل يستبج
 المكث والصلوة وغيرهما بذلك وجهان أو قولان للوجه الأول أن أفعه ما يستفاد
 من الأدلة إنما هو جواز المكث بالتيمم الخروجي دون غيره وللوجه الثاني أن الخروج
 من حلة الغايات المشروطة بالمهارة وأن التيمم له لذلك وهذا هو كونه **الحال**
 لو اتفق انحصار التمكن من الفصل في المسجد فاستظهر بعض الفقهاء أنه جواز استباحة
 المكث بالتيمم وبشكل بانه ما يقتضيه وجوده عدمه فلا يجوز فانه متى استبج بالتيمم المكث
 للفصل انتقض التيمم للتمكن من الماء وحيث انتقض التيمم حرم الكون للفصل ويمكن فيه
 بان انتقاض التيمم المذكور في محل البحث محال لأن انتقاضه يستلزم عدم انتقاضه
 إذا سببه انتقاضه إنما هو التمكن من الفصل وهو به متعدد بهذا انتقاضه فيكون
 انتقاضه ما يستلزم من وجوده عدمه وهو محال وظاهر أن الأمر بالفصل معلق على
 انتقاض التيمم الذي عرفت كونه محالاً فالمعلق على المحال محال فلا يكون ما موطأ
 بالفصل بل مقتضى ذلك عدم صحة الفصل منه في هذا **الحال السادس** لو صادف
 هذا التيمم عدم الماء الخارج أو عدم التمكن من الاعتسال فهل يبيح به غير الخروج
 من الأمور المشروطة بالمهارة أو لا فيه قولان قد يستدل للقول الأول بأن التيمم
 المذكور يدل على الفصل فحرم عليه جميع أحكام المبدل منه ومنها جواز الدخول وغيره
 ذلك من الغايات ما قطع ما يستدل به للقول الثالث أمور **صحتها** أن المستفاد من
 أخبار النبي كقولهم إنما الأعمال بالنيات وقوله إنما كل امرئ ما نوى إنما هو عدم
 إباحة الغايات الغير المنوية بهذا التيمم وفيه ما لا يخفى ذلك دلالة على ذلك و
 إنما المستفاد منها هو لزوم قصد القربة والإخلاص كما فيه الأصحاب منها وقد
 قلنا الكلام في ذلك في بحث الوضوء مفصلاً **وهي** لو كان هذا التيمم تيمماً
 تعبدياً ليس بدلالة عن الماء فلا يجرى عليه هذه الأحكام وتوضيح الحالان في المقام
 احتمالات أحدها أن يكون التيمم المذكور كسائر الأحكام الشرعية التعبدية
 أو التوصيلية فيكون حجة مقدمة لجواز الخروج عن المجهدين ثانيها أن يكون بدلاً
 شرعياً عن الفصل الذي تقدر عليه شرعاً من حجة صبر ودرته مستلزماً للمكث المحرم
 ثالثها أن يكون حكماً تعبدياً يشرع بدلالة عن الفصل ولا يكون مشروعاً متوقفاً
 على فقدان الماء كتيمم مريد النوم فانه مستحب ولو مع وجود الماء وهذا من قبيل

الاول فلا يستباح به غير الخروج من المسجد اقصه الامر الشك في ذلك فقصية اصاله
 الاشتغال واستصحاب بقاء التكليف بالتيمم وقياماته قاضية بالعدم واجبة عند
 اوله بان هذا التيمم اتما هو على حساب اثر التيممات حيث يفقد الماء وثانيا ما يمنع من
 كونه سوريا ولكن صادقا للحل واقفا يكون من قبيل وضوء الجنب والحائض ثم بان
 عدم الجنابة والحيمض فان الاقوى فيها صحة الوضوء لعدم اشتراط نية الزمخ الاستصحاب
 بل ولا يقدر نية عدمه بل قد يورد على الاول بان التيمم المذكور مما عكس ذلك والآخر
 به في الاختيار والاصل في كل ما يورد به ان يكون واجبا متيقنا باقبيته والبدلية على
 خلافه والاصل ويذهب ما في كلام بعض الاساطين من دعوى الاجماع على عدم كون
 التيمم مطلوباً في نفسه وانما هو يدل على الطهارة الماثية من غير فرق في ذلك بين
 موارد وعلى الثاني بان هناك فرقا بين الوضوء والتيمم فان الاول رافع فيستبج
 به كلما كان مشروطا بالطهارة لحصول المطلوب بذلك بخلاف الثاني **وهنا ان**
 استباحة الامور الاخرى منه على التداخل والفرص عدم نية الخروج الكلم الا ان نقول
 به من غير نية واعترض عليه بان مسألة التداخل خارجة عما نحن فيه اذ تلك مسببة
 لاسباب متعددة بخلاف ما هنا فانه من باب تداخل الغايات فيكون كالوضوء المنوي
 به استباحة الصلوة مثلاً لا من رايه يستبج به غيرها من الامور الاخرى ان لم ينوها وقد
 يستشكل في المقام بان الوضوء المفروض بعد ملاحظة كونه رافعا يستبج به جميع الغايات
 المشروطة بالطهارة بخلاف التيمم فكل واحد من الاوامر الواردة في التيمم يقتضي الامتناع
 فيجب الاتيان بالتيمم لكل واحد منها متكاملا في الغايات ايضا في التيمم على خلاف الاصل
 ويذهب ان ما دل على يدل على من الفصل على سبيل العموم يقتضيه جريان جميع احكام
 الفصل عليه كما هو قضية عموم البدلية فيترتب عليه اباحة جميع غاياته المشروطة
 بالطهارة **السابع** هل يجب التيمم على الجنب في سائر المساجد والدخول ثم الخروج
 من باب واحد بناء على عدم دخولها تحت معنى الاجتياز كما نص عليه بعض الفقهاء كما
 هو الظاهر بالنسبة الى الثالث حسب ما مررت الاشارة اليه او لا يجب جهان يحتمل
 القول بالوجوب لان قطعده يكون محرما على الجنب فيجب التيمم عليه بذلك من الفصل
 الذي يكون متعذرا عليه شرعا ويحتمل القول بالتحريم لان التيمم يتوقف على المكث
 في المسجد وهو محرم فلا يبقى الوجوب على وجوبه ويحتمل القول بلزوم تقديم ما كان زمانه
 اقصى من الباقية والتحيز مع التساوي لان المكث فيها محرم عليه فالتمسك منه لازم وهو

يحصل بكل واحد من الامرين الزودين فيتعين عليه ارتكاب ما هو اقوى زمانا من الاخر
 لان العقل يحكم بتعيين ارتكاب اقل الحد ودين عند دوران الامر بين ما هو القوي مع
 التساوي ويحتمل القول بتقديم الفصل كما لانه واحد للماء شرعا ولو قيل انه ليس
 منهم كما من الفصل شرعا نظر الى كونه متوقفا على المكث المحرم فلا يتعلق الامر بالشرع به
 فيرد عليه بانه مضطر في المكث فلا بد له من ارتكاب احدا لامين اما الاكث ولو خرج
 على الوجه المذكور المستلزم للمكث فيجوز له احدا لامين عقلا ومع ثبوت الجواز يكون
 واحدا للماء عرفا وشرعا يجب عليه الفصل للمشكلة لا تتناول اشكال الثامن قد
 يقال بالحق المشاهدة المشرفة بالمسحين اذا كان الدخول والخروج فيها من باب واحد
 من القول من احدا امشرف واغظم منها فيجوز التيمم ولا نحصي الطهارة للخروج تعظيم
 فيكون واجبا لاطلاق الامر المتعلق به ولان المكث واللبث فيها محرمان شرعا لان تحريم
 الدخول يستلزم تحريم ذلك بل يرتقي اولى فيجب التيمم تعلقا منه عند قدور الطهارة
 المأثمة نظرا الى عموم البدلية الثابتة له في الشريعة بالاطلاقات والجامعات للنقولات
 يرد على الاول بان ثبوت الاثر فيه يتوقف على قيام دليل قاطع عليه وليس كذلك
 الاثر فيه لكنه لا تقتضى وجوب الطهارة سلبا ولكن لا دليل على مشروعية التيمم في هذا
 المقام حتى يكون واجبا شرعيا سيما مع وجود الماء ضرورة ان القول بمشروع عشر
 يخالف للكتاب والسنة والجامعات وعلى الثاني بالمنع من كون التيمم المذكور تعليلها
 او لغير المنع من وجوب التعظيم مع كونه ثانيا وعلى الثالث ما نعت عليه بعض الفقهاء
 من عدم ذبوت كونه بلكا عن الطهارة المأثمة في هذا المقام لا مثالة العقد الثابت
 من ذلك انما هو بالنسبة الى الامور المشروطة بالطهارة شرعا وخرجنا لا قرب عدم
 وجوب التيمم عليه **التاسع** يجب عليه التيمم فوراً لان كلا من اللبث والخروج من
 دونه محرمان فالتفحص عنه بالتيمم واجب وتوضيحه ان ما دل على وجوب التيمم انما يقتضيه
 بجواز المكث بمقداره فيقتضي تخصيص دلة التحريم على ذلك لانه للتحقق في جميع
 في العقد والزاد الى الاطلاقات سيما بناء على القول بكون الامر والاعلى العقد فيكون كونه
 المتعلق بالتيمم ايضا كالعاشرون لو كان فاقدا للطمه دين وجب عليه الخروج فوراً
 حذراً من اللبث والمكث المحرم وانما يجب عليه الخروج على نحو المتعارف بين الناس
 فلا يجب عليه المشي في غاية السرعة لان الاطلاقات باسرها منصوفة الى ذلك
 كما يظهر من ملاحظة العرف والنظر ان المدارك ذلك ونظائره انما هو على ما كان

لما يظهر من كلام
 غيره واحد

متعارفاً بحسب حال النوع فلا حجة بالمعارف المتضمنة فلو اعتاد شخص مثلاً في المشي
في غاية البطء وجب عليه الرجوع الى ما هو المتعارف عند الناس لو شك في المعارف
فان كانت الشبهة مفهومية فوعى لقول بالمنع لان الامر عاقل في المخصص بين الاقل
والاكثر فيجب لاقتصار على القدر المتيقن في الخروج عن اصالة العموم وان كانت
الشبهة مصداقية فالاقوى هو القول بالجواز لاصالة الابطاح واستصحاب عدم
ثبوت التكليف لان ادلة المنع مخصصة بما دل على جواز الخروج فاصالة عدم دخول
الفرد المشكوك فيه في الاول معارض باصالة عدم دخوله في الثاني فيستطاع ان
الجمية واما التيمم في المسجدين ففي وجوبه وجوه منها فورا وجوه والاقر بان لو كان
واحد الماء في المسجدين او في خارجهما وجب عليه الخروج فورا سواء قلنا بكون التيمم
المذكور بدلا عن الفصل او قلنا بكونه من الاحكام التعبدية واما شرع الخروج منها
كالتيتم الذي شرع للنوم اما على الاول فواضح واما على الثاني فلان الامر بالتيمم لا
يقع بكونه مقتضيا لجواز المكث فيرجع الى اطلاق الاخبار المتقدمة الدالة على حرمة
المكث في المسجد واما لو لم يكن واحدا للماء في المسجد ولا في خارجه فعينه ونجاء والظاهر
انبتناها على كون التيمم المذكور بدلا شرعيا عن الفصل وحكما تعبديا شريعتيا فابتنى
في محل مخصوص فان قلنا بالاول فالظاهر انه يستباح له بالتيمم الكون في المسجد متى
كما هو قضيته قاعدة عموم البدلية وان قلنا بالثاني فالظاهر المنع لان المقدار المستقار
من النمرة هذا المقام انما هو استباحة الخروج عنها بالتيمم ولا دلالة فيه على استباحة
ما عداه به الحاد يعشرون تعتذر على الجنب الخروج عن المسجدين وتعتذر عليه للمكث
او خاف من وقوع الضرر على نفسه او ماله او على غيره من ثبت احترام له شرعا لم يجب
عليه الخروج ولو كان واحدا للماء في هذا الحال فلا يبعد القول بوجوب الفصل تعيينا
لان للمكث جائز له في هذا الحال فلا مانع من وجوب الفصل عليه ولو لم يجد ماء فالا قرب
وجوب التيمم بناء على عموم بدلية التيمم عن الماء وقد يفصله المقام بين صورة
اطولية زمان الفصل عن زمان التيمم وبين اقصويته ومساواته فيحكم بوجوب
التيمم في الاول لان الفصل يتوقف على المكث الزايد وهو محرم شرعا فلا يجب الفصل
عليه وبوجوب الفصل في الصورتين الثانيتين وفيه نظر اما اولاهما فلا مشروعية
التيمم في هذا الحال غير ثابتة شرعا والاطلاقات غير كافية ببينانه فلا يكون وجبا
لجواز المكث فتم واما ثانيا فلعدم كون المكث محرما عليه شرعا لان الضرورات تبيح

فانما لا يجب الخروج
من المسجد في كل حال
بل في كل حال من كل حال
عليه الخروج او خاف
من الضرر او ماله او على
غيره من ثبت احترام له
شرعا لم يجب عليه الخروج

المخلوقات فلا مانع من صحة الفصل المفروض ثم الشافعي عشر لهما اضطراب الدخول لا يمكن
 فان كان متمكنا من الفصل في الخارج قبل الدخول فلا اشكال في وجوبه والا فافان يمكن
 من الفصل في المسجدين في حال الدخول وجب عليه ذلك على الاظهر وان كان فاقلا لما
 في وجوب التيمم عليه وعدمه وجهان مبنيان على ان مشروعية التيمم في هذا البحث
 هل هي ثابتة من حيث القاعدة او تختص بمورد النص فله الاول لا اشكال ظاهر في
 نفيه لموضع البحث وعلى الثاني لا اشكال في اختصاصها بمورد النص لثالث عشر
 لو كان عنده ما يجوز التيمم عليه وما لا يجوز التيمم عليه الا اضطرابا وكان التيمم على
 الاول متوقفا على مكث زائد على القدر المتعارف ولم يكن التيمم على الثاني متوقفا عليه
 فالظاهر وجوب التيمم على الاول فيبين ان الامر الشرعي بالتيمم ينصرف الى ذلك ويقتل
 ضيق القول بوجوب التيمم على الثاني لان التيمم على الاول متعذر شرعا بعد ملاحظة
 حرمة الكلب الزائد عليه لا فرق بين تعدد الشرع والعقل وهو ضعيف لان اطلاق
 النص المتقدم يقتضي وجوب التيمم على الاول ولو كان متوقفا على ذلك فيوضع جهة المني
 بذلك السراج عشر هل يجب تيمم الميت الجنب خراجه من المسجدين اولاً فيه
 وجهان يمتثل الاول واثباته يتوقف على مقدمتين الاولى حرمة ابقائه في المسجد
 وفيه اشكال لعدم قيام دليل عليه مع اختصاصه بالتصور المتقدم بالاشياء والمناطق
 طمى فلا يعتمد عليه نعم لو قلنا بحرمة ابقاء النجاسة الغير السرية في المسجد كان ابقائه
 فيها محرما من حيث كونه نجسا ولا ربط له بمحل البحث لعدم الحرمة المذكورة مستلزقة
 لوجوب تيممه عليه ثم يمكن التمسك في هذا المقام باستصحاب حرمة ادخاله جنبا
 في المسجدين في حال الحيوة فانه يثبت بقاء الحرمة المزبورة بعد ممانته وقد يورد على
 هذا الاستصحاب اولاً بان حجية مشروطة ببقاء الموضوع الذي هو الجنب المحي وقد
 تغير هذا بسبب موته فلا مرجع للاستصحاب المزبور وثانياً بان من الشك المقتضى
 اذ لم يثبت صلاحية بقاء حكم الحرمة الى الزمان الثاني فليس بحجة وثالثاً بان هذا
 الاستصحاب مما يجري اذا كان الميت المذكور مكلفاً قبل موته اما لو كان صبياً او مجنوناً
 او مسكواً فلا تجرم ادخاله في المسجد لا تثبت التحريم على كون تحريم المكث فيها من المحرمات
 التي لا يبرحها الشارع بوقوعها في الخارج مع قطع النظر من حيثية التكلف هو غير
 ثابت والحاصل ان تحريم دخوله فيه في زمان حيوة انما ثبت من حيث كونه اعانة على
 الاثم والعدوان وقبح الاتيان بما هو مغيوض عنه الله تعالى والاول متفق في محل البحث

كون
 صح

والثاني غير ثابت في محل البحث والجواب عن الاول بان موضوع هذا الاستصحاب انما هو الشخص المحكوم بالجناية شرعا وهو باق في الزمان الثاني وهذا ظاهر بعد ملاحظة العرف وعن الثاني بان الحرمة الثابتة في الزمان الثاني ليست مماثلة للحرمة الثابتة في الزمان الاول وانما هي بينهما فيكون من قبيل الشك في عرف من القادرين على الثالث بالتمنع من كون الحرمة المزبورة معلقة على موضوع الاعانة وانما هي حكم ثابت بدليل اية التعاون والفرق بين المقامين ظاهر فالشك انما يتعلق بكون الموت مانعا من الحرمة المذكورة والاصل عدمها كما لا يخفى والثانية كون بدلية تيمم الميت المحبث ثابتة بحسب القاعدة والا كانت مخصوصة بمورد النكح فلا يشمل موضع البحث **الحاشية** لوصلة في المسحدين بعد التيمم فان كان واحدا للماء وكان متعكفا من استعماله كانت صلوة باطلة لان محتهاح مشروط بالفضل فلا يصح بدونه وان المكث فيها محرم عليه شرعا والقيام في الصلوة مقدر هناك المكث فلا يجتمع الطاعة والحصة في محل واحد شخصه لان القيام جزء من الصلوة فالتمتع المتعلق به يقيض بطلانها وان كان فاقدا للماء فان قلنا بكون التيمم الذي شيع للخروج بدلا شرعيا من الفضل فلا يبعد القول بالتحقق لان مقتضى ذلك جريان جميع احكام الفضل ومن جملة اجازي المكث في المسحدين بالتيمم واستباحة الدخول في الصلوة كما انه يجب عليه الخروج مصليا اذا اضيقته الصلوة وان قلنا بكونه تيمما قبيحا فافيه وجهان مبنيان على حصول استباحة المكث هذا التيمم وعدمه والظاهر عدمه كما مر لان اقصد ما يستفاد من الأدلة انما هو وجوب التيمم في هذا المقام واستباحة المروءة وهذا لا يقيض بجواز المكث فيرجع فيه الى اطلاق الأدلة القاضية بحرمة المكث في المساجد كلها ولو صلح في هذا الحال سهوا ونسبانا ووجهلا بالموضوع فالظاهر العقدة اذ لا مانع من محتهاح في حال المكث الا ان الذي هو منتف في الفرض لمزبورة فتكون محيطة ولو صلح في هذا الحال جهلا بالحكم فان كان مقتضى اطلاق الظاهر البطلان لتعلق الاوامر العامة الشرعية بالنسبة اليه وان كان قاصوا ففيه وجهان فان قلنا بعدم تعلق النهي عليه في الواقع فالظاهر الحاقه بالناس وان قلنا بتعلق النهي عليه بحسب الواقع مع كونه معدودا بحسب الظاهر ففيه وجهان والظاهر انما هو على كون مجرد النهي الواقع موجبا للبطلان وعدمه وفيه قولان والاول غير بعيد **السادس عشر** لو اغتسل في المسجد قبل التيمم وكان زمان الفضل طويلا من زمان التيمم فهو على قسمين احدهما

لا يكون متمكنا من الضل في خارجهما كما اذا احصى الماء بها ولم يتمكن من نقله
 الى الخارج فالاقرب بطلان غسله لعدم كونه مامورا بالفضل في الواقع بطلان
 توقفه على اللبث المحرم ضرورة امتناع تعلق الامر بالفضل في هذا الحال والى
 غير اللبث بعد ملاحظة ان المفروض انما هو عدم كون الضل مفذورا له من
 غير مكث ضرورة ان الواجب اذا توقف على ارتكاب المحرم مع بقاءه على حرمته
 لم يكن واجبا وما يتوهم من ان هذا المقام من قبيل التزام الواجب والحرام ولم
 يثبت ترجيح احدهما على الآخر فيرجع فيها الى قاعدة التخيير العقلي ففيه مع
 مخالفتها لطريقة الاصحاب المستفادة من الاستقراء ان الظن لزوم تقديم ثبوت
 الحرمة في المقام وهذا الظن معتبر في المقام لاشد سبيل العلم بالترجيح مضاه
 الى ان الامر بالفضل وتوقف على التمكن الشرعي منه وهو منتف في المقام فينتفى
 بانتفاؤه وما يتوهم ايضا من ان هذا المقام ليس من قبيل التزام الحق حتى يجب
 تقديم الاحكام منه بل هو من قبيل تقارن الدليلين فالنسبة بين اطلاق ما دل على
 وجوب الغسل عليه وما دل على حرمة المكث فيها عليه اتم من وجبه فيرجع فيهما الى
 قواعد التراجع ففيه ما لا يخفى القسم الثاني ان يكون متمكنا من الضل في الخارج
 لكنه اغفل في المسجد ولا ريب في عصيانه وفي صحة الضل المزبور في اشكال و
 توضيحه انه اما ان يكون على سبيل العمل والعلم او لا يكون كذلك اما على الاول
 فالذي يقتضيه القواعد انما هو بطلان الضل اذا كان مقدما مع اللبث المحرم و
 محتمر مع التقارن فلا يبعد لقول بصحة الضل الترتيبي الا اذا حصل بالمرور
 تحت الماء لان الرواية محتمة فلا يمتنع مع الامر كما انه لا يبعد لقول بطلان
 الضل لارتفاعه لعدم صدق الاحتياز عليه وصدق كونه متحدا مع المكث واذا
 كان على سبيل الشبهة فالاقوى الصحة وكذا اذا كان جاهلا بالموضوع وفي الجاهل
 بالحكم اذا كان مقصرا ما بطلان قوته في القاصو وجهان **السابع عشر** ليست
 القطعة المبانة من الجنب بمنزلة لا بالنسبة الى المسجدين ولا بالنسبة الى سائر
 المساجد لاختصاصها بالموضوع والفتاوى بالجانب الظن في كونه بحيث يصدق عليه
 الانسان عرفا والظن انه انما يتحقق مع كونه مشتملا على معظم الامضاء فجاء قطع يده
 او رجليه او نحوها لا يفتيه بخروج من امه فيجوز عليه احكامه والمتاخير منهم
 في خصوص المقام وانما هو سوطه فلا يلتفت اليه **الثامن عشر** الظاهر ان سطح

المجهود والى منارته وقعر بشره ومحاربه المتخذة من جد رانه ومحل جدران داخل
 فيه من غير فرق في ذلك بين المساجد كلها الا ان يصحح الواقف باستثنائها حال
 الوقف ومع الاحتمال يحكم بالالحاق **التاسع عشر** مخرج الواقف باستثنائها حال
 يكفي في ثبوت حكم المسجدية للقباع واستعمال المسلمين واوضاع على هيئة المساجد
اقول اما ثبوته بالشباع فلاخبار المعتضدة بفتوى لاصحاب القاضية بثبوت
 الاوقاف المذكورة في محلها ويؤيده ما ذكره بعض الفقهاء من انسداد سبيل العلم
 في الاوقاف غالباً فيقتل الحكم الى الظن سيما لو قلنا باشتراط الصيغة في تحقق
 الوقفية وعدم حصوله بدونها وان كان هذا الاحتمال بعيداً بالنسبة الى
 المساجد نظر الى جريان السيرة المستمرة والطريقة المألوفة على الاكتفاء
 بالتعيين بعنوان المسجدية عن الصيغة سيما بالنسبة الى التسميات الجزئية
 ولو لم يتحقق الحوقفية بالمعاطاة لزم انتقال العين الذي عمر به به المسجد بعد
 وفات المالك الاول الى وارثه واما ثبوته باستعمال المسلمين فقد اتفق لبعض
 الفقهاء بوجوب احدهما ما دل على كون فعل المسلم صحو لا على الصحة الواقعية و
 توضيحه ان استعماله اياً ما كان بعنوان المسجدية تعيين حله على كونه مطابقاً
 للواقع لا على الخطأ الا ان يقال بعدم ثبوت العناوين الخاصة والافعال الخارجية
 بذلك لتحقيق الصحة بالنسبة الى ما كان مشتملاً عليها وغيرها وثانيهما انها بعد
 ثبوت كونه في يد المسلمين بعنوان الوقفية فلا بد من حل ما في ايديهم على الصحة الواقعية
 فيرتب عليه جميع آثار المسجدية ويشير الى ذلك التتبع في كلمات الفقهاء بالنسبة
 الى موارد اليد سيما مع اخبارهم بالمسجدية ويدل على ذلك ايضا السيرة المستمرة
 على جريان احكام المسجدية على ما كان كل وان لم يثبت وقفه واما ثبوته بوضع
 المساجد فبني على جواز الاكتفاء بالمعاطاة وعدم توقف ثبوت المسجدية بالصيغة
 والا قرب جواز الاكتفاء به **العشرون** لو نذر اللبث في المسجد وقاتما متصلة
 فانفتحت له جناية احتمل الانحلال وجوب الخروج للفصل ثم الكفا وهو قور ولو
 لم يجد الماء قيمته لعموم بدلية التيمم للفصل كما يستفاد من النصوص والفتاوى
 والجماعات كانه يحتمل القول بوجوب التيمم عليه في حال الخروج ولو في سائر
 المساجد بناء على عدم صدق الاجتياز عليه عرفاً لان احتمال التذرع بالقدور
 الميسور **الحادي عشر** يستثنى من حكم المنع النبوي والائمة عليهم السلام

كما نفلت به الاخبار ومخرج مرجع من اصحاب الثاني والعشرون الظاهر
انه لا اشكال في تحريم ادخال الجنب في المسجدة الجملة لاستقرار بيت العقلاء على فتح
الفصل الذي يكون علة الحرام ولا انه اعانة على الاثم والعدوان ولا ان مادل على وجوب
النهي عن المنكر يبدل على تحريم ذلك بغيره في اول قسم الثالث والعشرون فان
تحريم دخوله في المسجدين والخروج والمكث فيها في حال الجنابة هل هو من المحرمات التي
لا يرضى الشارع بوقوعها في الخارج مع قطع النظر عن حيثية تعلق التكليف به فيكون
مبغوضا عند الشارع ولو كان صادرا عن غير المكلف فيجب ان غير المكلف عنه مما يمكن
والا يجوز للمكلف ادخاله فيها او ان العصيان انما نشاء من حيثية تعلق التكليف بالشك
به من حيثية كون ان كتابه مستلزما لمخالفة التكليف المحرمي للشرع المتعلق بالاعتقاد
بالمكلفين دون غيرهم وجهان والتميز هو الثاني لان الاستفادة من الاخبار المتقدمة
كقوله الجنان المشي في المساجد كلها ولا يجلس فيها الا المسجد الحرام ومسجد الرسول
واطلاق النهي عن المرور فيها والايجاعات المنقولة انما هو النهي المنع من التحريم الغير المتعلق
بالنسبة الى المكلف فقوله لا يجوز في حق من في حيزه ان النهي قد يقال بان النهي لا يوجب
انما ورد مبالغة في التحريم كما مر نظيره في قوله ثم لا يمتسه الا المعلقون فيكون موضع
البحث ايضا من القول وفيه ان الفرق بين المقامين ظاهرا فان المناسق من قوله ثم
انه لقرا نكريم الآية انما هو بيان تعظيم القرآن فيمكن جعل المناسق من قبيل القسم او كل
بجملته ما يحسن فيه فان الظاهر ان المناسق من الاخبار انما هو بيان الحكم التكليفي
المتعلق بالجنب وهذا ظاهر في اختصاصه بالمكلف قطع الامر بالشك في دلالة هذه
الاخبار على ذلك فيرجع الى الصلة البرائة عن وجوب غير المكلف على مادل
على اشتراط الشرائط في تعلق التكليف الشرعية من البلوغ والعقل وغيرها الظاهر
جواز ادخال المضطر في المسجد كما اذا كان في ترك دخوله ضررا عليه ولو لم يتوقف منع
التور عنه على ادخاله في المسجد لم يحسن كما انه لو كان ممن لا يجب دفع الضرر عنه ككافر
المحرف ونحوه فانه لا يجوز ادخاله فيه ولو شك في الاضرار وعدمه فيجوز القول
بالمجاز لا للاصل سواء كانت الشبهة مفهومية او مصداقية ويحتمل القول بالمنع لان
الاضرار مانع فالاصل عدمه ثم لو كان مسبوقا باحد الامرين بنى على الاستصحاب
ويحتمل التفصيل بين الشبهة المصداقية والمفهومية في المجاز وعدمه واما الثانية
والسابعة والجاهل بالموضوع فالظاهر انهم عدم المجاز واما الجاهل بالحكم فان كان

مقتضى اطلاقه المنع والافقيه وجهان اقرهما المنع مع احتمال الجواز بناء على كون تحريم النخل
ثابتا لمن جملة ذاته بل من حيث التكليف لكنه مبني على علم تعلق النخل الواقع عليه في
هذا الحال هذا كله في صورة اكراه الجنب بالدخول في المسجد اما امره من غير اكراه فمحمول
على كونه اعانة على الاثم فالحكم بتقريبه بجزء ذلك مع علم صدق الاعانة عليه اشكل
الترابع والعشرون الذي يستفاد من الاخبار وقوله لاصحابنا دوران
الحكم المذكور مدار صدق الدخول والمكث والورود فالمراد بصدق شئ من هذه الأمور
لا يحكم عليه بالقرين اذ لم يثبت القرين على غير تلك الصناعات كما انه يتحقق القرين مع اندراك
في شئ منها وانما صدق الدخول مع دخول معظم اجزاء البيت ولا يتحقق مع دخول البعض
كاليد والرجل ونحوها والمدار في تفهيم هذه الأمور الثلاثة انما هو على العرف كافي
سائر الموضوعات التي امر بديانها من الشارع والمدار فيها على العرف الحقيق فلا عبرة
بالقباحات ولو شك في شئ من ذلك فان علم حالته السابقة بقوله للاستصحاب
والاثر على الجواز لصالته الاباحة واستصحاب عدم ثبوت التكليف سواء كانت
الثبوتية مفهومية او مصداقية والله العالم **حسب** له ويحرم على الجنب ايضا
وضع شئ في المساجد ويجوز له الاخذ منها على المعروف بين الاصحاب بل لعل عليه
اجماع المتأخرين اذ لم يفرق الخلاف الا ما حكى عن سلاطه وهو ضعيف بل في المنتهى
انه مذهب علماء الاسلام وعن الفقيه وجماعة الابعاء عليه ويدل على هذا الحكم
مضافا الى ذلك الاخبار المعتبرة ومنها ما من العلل من صحيح زرارة ومحمد بن مسلم
من قوله في الجنب والمحائض ياخذان من المسجد ولا يضعان فيه شيئا قال زرارة
فاباها ياخذان منه ولا يضعان فيه قال لا هذا لا يقدران على اخذ ما فيه الا منه
ويقدران على وضع ما بهما في غير **وهن** ما صحح عبد الله بن سنان قال سالت ابا
عبد الله عن الجنب والمحائض يتناولان من المسجد المتاع يكون فيه قال نعم ولكن
لا يضعان في المسجد شيئا **فروع الاول** هل يجوز له الاخذ وان استلزم لبسا
طويلا فيباح لاجله البث فيه قولان اقرهما المنع لان الاخبار وانما سبق لبيان
جواز الاخذ في مقابلة الوضع فلا يباح به ما كان محرما والازم القول بالاحقة
غير من المحرمات التي يتوقف الاخذ على ارتكابها وهو مخالف للضرورة
ويظهر من بعض لفقهاء القول بالجواز متمسكا باطلاق النص الفتوى
وهو ضعيف **الثاني** ربما يظهر من كلام بعض الفقهاء القول بان

فدوران القرين
صدق الدخول
والمراد من دوران

في موضع ليس كونه وضعا بل المراد حرمة الدخول للموضع كما يشعر به ذكره في مقابلة
 الجواز لاخذ من المعلوم ان المراد الدخول اليه لا اخذه منه ويشعر به ايضا التعليق
 المتقدم في الرواية والاقوى ان حرمته انما هي كونه وضعا كما يستفاد من النص القوي
 فانه الاطلاقات قاصرة بجملة الموضع ولومع عدم الدخول والتعليق المتقدم ما لا دلالة فيه
 على غرض المستدل كما لا يخفى **الثالث** التقييم في محل البحث انما يدور منذ صدق الموضع
 عرفا كما هو الحال بالنسبة المسافر للموضوعات الراجعة الى العرف والظاهر انما صدق
 ذلك اذا تضمنه المجد وجدانه فلو تضمنه على البناء القواني الواقع على المسجل بامس
 به اذا لم يكن البناء المذكور مجعلا في القول بمجموع التقييم في الدخول كان المدار على صدق
 والظاهر انه يتحقق مجرد وضعه في ذلك البناء والفرق بينهما ظاهر بحسب الفرق الشارح
 هل الموضع من المرات التي لا يرضى الشارع بوقوعها في الخارج فلا يجوز للكلف ان يمارس
 غير المكلف بوضع شيء في المسجد بل يجب عليه فيه عنه او لا فيكون من المرات التي
 تكون ايجادا هابوضعا عند الشارع لاجل كون فعلها بما عفا للتكليف القوي لمتعلق بها
 فيجوز له امر الصبي نحوه بذلك ولا يجب عليه فيه عنه ونحوها فالتحليل قوله ثم ولا يمتنع
 فيه شيئا مستعلا في التفرع مبالغة في التقييم حسب ما ذكرناه في قوله ثم لا يمتنع الا المظهر
 كان ذلك ايضا من الاول وان قلنا بانته في وارد في مقام التقييم كان ذلك من الثاني فيقتض
 بالمكلف **الخامس** لا يجب احوال الموضوع لاهل الواضع ولا غير على الاقوى مسئلة
 ويكره للجنب امور صحتها الاكل والشرب على المشهور بين الاصحاب شهرة عظيمة في
 الفنية والتذكرة الاجماع عليه وهو المحجة مضافا الى النصوص المعتبرة الناهية عنها ومنها
 خبر المتكوفين عن الصادق ع فان فيه لا يذوق شيئا حتى يصل يديه ويتمصق به بخاف
 عليه من الوضوء ومنها صحيح الحلبي عن قال قال ابو جعفر ع اذا كان الرجل جنبا لم يأكل
 ولم يشرب حتى يتوضأ ومنها ما عن الفقيه في باب ذكر جملة من مناهي النبي صلى الله عليه وآله
 المؤمنين ع قال في رسول الله ع عن الاكل على الحنابة وهذه الرواية وان كانت متقدمة
 المحرمة كما هو خفية ظاهر الهى الا انها محمولة على الكراهة لفتوى الاصحاب مع شذوذ
 القول بالحمة والاجماعين للتقويل مع اشعار التعليق الصحيح الاول بها فان التمتع
 في الاخبار الواردة في بيان المكروهات المشتملة على التعليقات يشهد بكون التعليق
 المذكور رتبة لعلها على الكراهة مع ما في الموثق قال سئل الصادق ع عن الجنب اكل ويشرب
 ويقرأ القرآن قال نعم يأكل ويشرب ويقرأ ويذكر ما شاء فان هذه الرواية تضمن في الجواز

قوله لا يذوق شيئا
 وهو في امور

والنهي المذكور وظاهره المنع فيحمل الظاهر على المنع وضعف بعض الاخبار الواردة في الملقاة
تجبى فتوى الاصحاب ونحوه والظاهر انه يرتفع الكراهة بالمخاضة والاستفشاء كما من
عليه جمع من الاصحاب ربه ونسبه جماعة للملثم وعن ظا الفنية والتكوة الاجماع عليه و
ذهب بعض الفقهاء الى انه تخفف الكراهة بها **وهي قارئة** ما زاد على سبع ايات
غير الحرائم صحح به كثير من الاصحاب اما جواز قراءة الحجب ما شأ من القرآن فان الظن
انه موضع وفاق كاف من عليه جماعة من الاصحاب منهم حكوى من سلا والقول بتحريم القراءة
مكروه وهو ضعيف والمستند في ذلك الاصول والعمومات الواردة في استحباب قراءة
القرآن والاحكام المستفيضة او المتواترة الدالة على جواز قراءة الحجب والنفساء والمخاض
ما شأ من القرآن الالهية فايستفاد من بعض الاخبار من المنع من ذلك مكروه وفي
خصوص بعض المواد مطروح او مؤل مع ضعفها بهد ملاحظة مخالفة الفتوى الاصحاب
والاجماع المتقولة في الباب مع عدم مقاومتها لما قد مناه من الاول المستند بما مر
واما كراهته ما زاد على السبع فلما رواه في التهذيب في الموثق عن سماعة قال سئل عن
الحجب هل يقرأ القرآن قال ما بينه وبين سبع ايات **وهي** من الصحف عند الكتابة
على المثبين الاصحاب عن المرتضى القول بالتحريم والظاهر الاول اما الجواز فلا اصل مع
عدم قيام دليل عليه ولما الكراهة فللشبهة بين الاصحاب مضافة الى التظيم ولما
رواه في التهذيب عن ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي الحسن ثم قال المصحف يمسح عليه
خلو ولا جنبا ولا يمسه خطه ولا تعلقه ان الله يتم يقول لا يمسه الا المطهرون فيجوز السيد
بقوله ثم لا يمسه فان النهى يفيد التحريم والجواب عنه بانها بعد التدخ في سند الظهور
لها في التحريم اما على القول بظهور النهى في الكراهة فمكروا على القول بوضعها للقدرد
الجماع بينها وبين التحريم فانه يقتضيه البناء على ما هو القدر المتيقن من الدلالة وهو
يجوز الرجحية مع عدم المنع والذم على الترتك اقصى الامر الاجمال المستلزم لسقوطها عن
الاستدلال واما على القول بوضعها لمخصوص التحريم او ظهوره فيه فلا بد من حمل على عمل
الجس على الكراهة للشبهة المحققة والمنقولة وفهم الاصحاب وقد يناقش في الرواية
المذكورة بضعف لسند ويدفعها انه يجوز بالشبهة وعلى الاصحاب بها فانها يكسفا
عن كونها معتبرة مضافا الى ان الظن جواز التسامح في ادلة المكروهات ويجوز من الكتب
المسوخة للاصل وعدم المعارض وما نفع تلاوته من القرآن للاصل ايها وعدم
صدقه لقرآن عليه عرفا **وهي** النوم وهو جائز الحجب ويكره عليه فعلة قبل الوضوء

ويرتفع الكراهة به اما جوازها فيدل عليه هذا الاجماع محتمل لا مطلق ولا ما رواه الشيخ
 في التهذيب في زيادات باب الاضلال في الصحيح من سعيد بن الاعمش قال سمعت ابا عبد الله
 ع يقول ينأى الرجل وهو جنب وتنام المرأة وهي جنب واما الكراهة قبل الوضوء في الموضع
 لها في كلام جمع من الاصحاب الظاهر فيها المشهور بينهم ويدل على هذا الحكم ما رواه الفقيه
 في الصحيح عن عبد الله بن علي الحلبي قال وسئل ابو عبد الله ع عن الرجل ينقب في ارضه
 وهو جنب فقال بكرة ذلك حرق يتوضأ ويستفاد من بعض الاخبار استحباب الوضوء
 له كما رواه الشيخ في التهذيب في الموثق عن سماعة قال سئلته عن الجنب يجب ثم يريد
 النوم قال ان احب ان يتوضأ فليفضل والفضل افضل من ذلك الحديث ومنها
 الخضاب صحيح يجمع من الاصحاب والظاهر انه المثل بينهم وربما نسب القول بعدم الكراهة
 الى الصدوق والمحقق الاول لما رواه في التهذيب في باب حكم الحيض عن ابي سعيد قال
 قلت لابي براهيم ع اني ختني لرجل وهو جنب قال لا قال قلت فيجب هو مختضب قال
 لا الحديث ولما رواه في هذا الباب عن كروين المستمع قال سمعت ابا عبد الله ع
 يقول لا يختضب لرجل وهو جنب ولا يجنب وهو مختضب ولما رواه ايضا
 في هذا الباب عن جعفر بن محمد بن يونس ان ابا عبد الله ع كتب الى الحسن ع يشترط ان الجنب
 يختضب ويجنب وهو مختضب فكتب لا احب له ذلك ولما رواه ايضاً في هذا الباب عن
 عامر بن خداثة عن ابي عبد الله ع قال سمعته يقول لا تختضب للمائض ولا الجنب ولا
 تجنب وعليها خضاب ولا يجنب هو وعليه خضاب ولا يختضب وهو جنب قد يناقش
 في هذا المقام بجملة هذه الاخبار على الحجة كما هو قضية ظاهره فيجيب عنه تارة بدعوى
 ظهور النهي في الكراهة كناية اليه جماعة لشيوخ استعماله ولا يستعمل فيها بلا قرينة
 وفيه نظر واخرى بما في المشارق من عدم صحتها وثالثا بان فهم الاصحاب في هذا
 الكتاب قرينة على ارادة الكراهة منها مع ضعف دلالتها على الحجة بعيد ملاحظة
 مخالفتها لفهم الاصحاب ومقتضى ورأى بان بعض من الاخبار المذكورة انما
 سبق لبيان الكراهة وخامسا بوجود ما يبارضها من الاخبار الكثيرة مع ان السند
 في بعضها صحيح كقول ابي عبد الله ع لا بأس ان يختضب الرجل وهو جنب في الصحيح
 ظاهره ان علي عن العبد الصالح ع قال قلت للرجل يختضب وهو جنب قال لا بأس
 وعن المرأة تختضب وهي حائض قال ليس به بأس في الموثق عن سماعة قال سئلته
 العبد الصالح ع عن الجنب والمائض يختضبان قال لا بأس وعن ابي الحسن الاول

قال لا بأس بان يختص بالجنب ويجنب المختص به وبالضرورة واعلم ان حكم من المفيد
 وانه من علل الكراهة بان الخضاب انما يمنع وصول الماء الى غل الجوارح واعتبر عليه بان
 لو كان ما ضا كان يصيب ان يكون حراما وجهه الحق في الاعتبار بان اللون عرضي لا
 ينفصل فيلزم حصول اجزاء من الخضاب في محل اللون ليكون وجود اللون موجودا
 لكنها حقيقة لا يمنع الماء منها تامة فكونت لذلك واراد عليه بان يجزئه هذا لا
 يكفي في الحكم بالكراهة اذ يمكن الامرا عليه اما ان لا يمنع حصول الاجزاء لانه
 كان حصول اللون بالمجاورة واما ثانيا فبمنع الكراهة على تقدير حصول الاجزاء
 الخفيفة التي لا يمنع الوصول ومنها الادهان ويدل عليه ما رواه في التهذيب
 والكا في عن حريز قال قلت لابن عبد الله ع المجنب يدهن ثم يتنسل قال لا المجنب
 في كيفية التنسل وهو يشتمل على واجبات ومحرمات ومكروهات مستقلة يجب
 في التنسل النية كبا وسنة واجامعا كما في كل عبادة فانها شرط في صحتها واجبة كانت
 او مندوبة ويشترط في النية امور يدل على اعتبارها كلها وشرط اصل النية
الاول قصد الفعل ويقاعه على وجه التقرب والاخلاص ولو جعله الله ثم كره ولا
 يجب نية الوجه والقضاء والاداء والصالاة والقول ونحو ذلك ما تقدم في معنى
الثاني الجزم فلا يتحقق نية عبادة الاعم الجوزم بمطلوبيتها شرعا من حقيقة
 او جزما صوريا على تقدير عدم المانع من تحصيله والمانع او فقد الشرط او ظن بهما
 من حيز او مرض او نحوها **الثالث** التعيين وهو القصد الى العمل المخصوص فلو
 اقتصروا على نية القرية وذهل عن تعيينه لم يصح وتفصيل الحال ان الامال في تعيين
 احدها ما كان مرة وابين انواع متعددة كسلوة الصبح وناظتها والظاهر وجوب
 التعيين فيها بنية شئ من اوصافها كما نفق عليه الاصحاب بل يستفاد من جماع
 كلامهم في مباحث النية في العبادات والمعاملات وغيرها من الافعال المشتركة بان
 وقوع ذلك وامثاله في الخارج مشروط بالتعيين والالزام الترجيح من غير مرجح و
 مرجحه على ما قيل الى الترجيح بلا مرجح وهو محال قطع ثم لا يجب التعيين اذا اختص
 الوقت باحدها او كان الترتيب شرعا في صحتها كالظهور والعصا ولم يكن قاصدا
 للامتنان بالآخر واعتاد نفسه على تقديم احدها على الآخر على الاظهر لان المرجح
 في الغرض والمنزلة متحقق فينصرف النية الى المعتاد لو كان بناؤه حينئذ تقديم
 ما لم يكن معتادا بتقديمه فالاقرب وجوب التعيين بالنسبة اليه واذا كان متما

في وجه النية
 في وجه النية

في وجه النية
 في وجه النية

تتحقق بحجة اليقين به صدق الاستعمال ولو مع عدم التيقن كما في البسلة بالنسبة
 الى السورة فان الظاهر ان تيقن السورة لقراءة البسلة ليس شرطاً وثانها بالاحمال
 المختلفة بحسب الاحكام الخاصة كالسجدة والحامية ونحوها ولا يجب التيقن فيها
 وعليه بناء الاحكام كما يظهر من غاوى كلماتهم ويكون في ذلك مجزئ التيقن الواقي
 لكن فائده فريضة مريدة بين وباعيات فانه يجوز له الاكتفاء بنية امتثال الامر
 المتعلق بها الغنية بحسب الواقع وان كانت مريدة بينهما بحسب العلم ولو ترك التيقن
 بطل عملاً كان او سهواً او غيلاً عالماً كان او جاهلاً قاصراً كان او مقصراً لان حصول
 النية موقوف عليه الرابع مقارنتها للفنوى مقارنته حكمية اما الاجزاء الواجبة
 او الاجزاء المندوبة على الاقوى فلا يجوز تقديمها عليه ولا تأخيرها عنه لانه لو لم
 يقارن لم يستدل العمل اليها بخلاف النية ولعدم صدق الطاعة والامتثال من دون
 ذلك نعم خرج من هذه القاعدة الصوم لكان الدليل عليه الخاص استدامة
 النية المخالف للصل بحيث يصدق عرفاً هذا الداعي للفعل والحرك والباعث عليه كما
 يظهر من اشتراط استدامتها بمنزلة بقائها منذ ذكرها على ما عليها لعدم منافات
 بقائها بهذا المعنى لحالة عدم التذكر والسهو والغبان وذهب جمع من الاصحاب الى
 الاكتفاء بالاستدامة الحكمية وله مختار عند كل من قال بالاختلاف مسئلة
 ويجب عليه غسل البشرة بما يسهى غسل عرفاً وان كان من الافراد الخفية كما اذا كان
 شل لدن عليه يحمل خبر اسحق بن عمار عن ابي بصير عن ابيه ان علياً قال الفصل
 من الجنابة والوضوء يجرى منه ما جزاء من الدهن الذي يبيل الجسد يستفاد من بعض
 الاخبار اعتبار جريان الماء على جسده كخبر دارة عن الباقر قال الجنابة جري عليه
 الماء من جسده قليلة وكثيرة فقد جزاء وجمع ابن مسلم في اغتسال الجنب فاجرى
 عليه الماء فقد طهر وما يتوهم جواز الاجزاء بمجرده الدهن وان لم يتحقق معنى الفصل
 نظر الى طلاق الرواية المتقدمة وفيه انه يخالف للكتاب والسنة والجماع محتلاً
 وضقولا مستفيضاً ومتواتراً فان الدعايات الحكمية على وجوب الفصل والنصوص
 الكثيرة الامر بالفصل بالغسل وبالفصل بالفتة قاضية باعتبار ما يسهى غسله ^{الفصل}
 كما يشهد به ايضا كثير من الاخبار الواردة في كيفية الفصل وتؤيد قاعدة التام
 فان كيفية غسله مستفادة من بعض الاخبار وذهب بعض الفقهاء الى اعتبار
 الاجزاء في الفصل الترتيبى عدم الاكتفاء بمسح الفصل اذا لم يحصل من الجريان متصلاً

منه في الجنابة
 غسله في الجنابة
 غسله في الجنابة

بالروايتين الأخيرتين وحل الجريان فيها على ما هو اعم منه ومن الاجراء مخالف للفظ
 كما يشهد به العرف وقد يورد عليه اما ان لا فلا مكان لها على اذادة بين احد اقسام
 الفصل اذ لا دلالة فيها على خصوص كيفية الفصل في ذلك واما ثانيا فلان اتفق ما في
 الباب هو ظهورها في التعيين لكن الظاهر ان خبر الدهن نفس في الحكم يجب حملها على
 على النقص وثالثا سلمنا التعارض لكنه موجب الرجوع الى المرجح وهو في جانب خبر
 الدهن لاشتماله على قوة الدلالة واعتباره باطلاق الكتاب والاصول والاطلاق
 الفتاوى بلا شهرة الحقيقة والمنقولة بل لا يبعد دعوى لاجماع على الاحتزام بما
 ليس غسلا في الفصل وارجا بان هاتين الروايتين موهومتان بما انفكهما الاطلاق
 الفتاوى وعدم القائل من يتدبره بذلك ولو تعدد الفصل بسبب فقدان الماء
 او تسر عليه ذلك فهل ينتقل الحكم الى التيمم او يجيب الممسح او يجيب الجمع بينهما وجوب
 يحتل الاول لاطلاق ادلة التيمم فانه يقتضي انتقال الحكم اليه بعد فقدان الماء
 مضافا الى طلاق الاجماع الحكيمة على وجوب التيمم عند فقدان الماء ويحتل الثاني
 لانه القدر الميسور من الفصل الواجب عليه فوجب لاتيانه وقد يورد عليه تارة
 بان الخبر الدال على ذلك ضعيف سنداً ولا جابره في خصوص المقام ويدفعه انه
 مجبور باعتماد الاصحاب عليه في كثير من المقامات فانه يكشف عن اعتباره واخره
 بان النسبة بين حقيقة الفصل والمسح انما هو التباين وليس من قبيل الاقل والاكثر
 ولا الجزم والكل فلا يستقيم التسلسل بقاعدة الميسور في المقام وقد يستدل لذلك
 ايضا باستصحاب وجوب المسح الذي كان حاصله في ضمن الفصل وهو غير مستقيم و
 لا وجه الثالث استصحاب بقا التكليف وقاعدة الامتياط وضعهما ظاهر بعد قيام
 الدليل على خلافه ولو تعدد عليه غسل جميع الاعضاء ويمكن من غسل بعضها فالظاهر
 عدم الوجوب لان الحكم انما هو غسل الجميع فهو في الحقيقة غير واجد للماء الفصل ويحتل
 ضعيفا القول بالوجوب لقاعدة الميسور وما لا يدرك وفيه ان المطلوب من المكلف انما
 هو تحصيل الطهارة والفصل مقدمة لها وقاعدة الميسور لا يجرى في المقدمات و
 احتمال ولا لها على بقاء الامر الاول وبطلية البعض عن الكل شرعا المقضية لمحصل
 الطهارة بالبعض كما هو قضية قاعدة البدلية بعيد مستعمل بجميع الفصل الترتيب
 على غير المرتس بتقديم الرأس على البدن والجانب الايمن على الايسر على المشي بين الاصحاب
 شهرة عظيمة وفيه قوة والجواهر والمصايح والمحقق من الغيبة والانتصار والذكرى

وقد اختلف فيه واختلف وغيرها حكايته الاجماع عليه به جماعة من الفقهاء في المثل بل
 يمكن تحصيل الاجماع عليه نظر الى شدوفا والمخالف وانظر الى خلاف فانما هي الصدوقين
 من الخلاف في ذلك ضعيف وقد صرح بعض الفقهاء بان التدقيق كلامه يقتضي بطلان
 والمستند في هذا الحكم امور **الاول** ما مر من الهماعات المنقولة **الثاني** الشهرة
 العظيمة ان لم يكن **الاجماع الثالث** الاصول المقررة كاصالة الاشتغال واستصحاب
 بقوله التكليف واصالة علم الاثبات بالفضل الصحيح وغاياته المشروطة بما فان المسلم
 بالخروج عنها يتوقف على مراعات الترتيب بعد ملاحظة عدم امكان التسك باطلاقات
 العبادات بعد ملاحظة اجمال ما هيها **الرابع** ان النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل كل واحد كان
 خلافا واجبا او مستحبا وهو باطل وقد روي انه كان يقدم الراس على البدن ويبدأ
 في الغسل بليمان مع ما صرح به في المصباح من ان المعلوم من حاله ذلك لو كان الترتيب
 فيكون واجبا وقد يستدل على وجوب الترتيب في امور منها عموم الرضا بقاعه وقوله
 في حذو واعني مناسككم والمسك كالتسك مطلق العبادات لا خصوص الحج واما الفعل
 المخالف مدفوع بالاصل وقد يناقش في ذلك باشتغال غسله على المسحوق لا يمكن
 حل فعله على الوجوب بعد وقوعه على وجوه متعددة وبان مجموع غسله في انما وقع
 بياننا للواجب فيجب المجموع من حيث الجمعية وهو لا يستلزم وجوب جميع الاجزاء مع
 ان الاحتياج بذلك يستلزم ان كتاب تخصيص لاكثر لان المستحبات والمكروهات خارجة
 عن ذلك فلا يبعد حملها على ارادة وجوب الترتيب ان كان الفعل واجبا واستصحاب ان
 كان مستحبا اقل الامر كما هو الاحتمالين الموجب لسقوط الاستدلال ومنها ما صرح
 به في المصباح من ان فعله بيان للواجب ويمكن المناقشة فيه بانه ان اريد به ان فعله
 اذا كان بياننا للواجب يكون واجبا فهو مسلم لكن لا بد له بموضع اذ لم يثبت جش من
 الادلة وان اريد به ان فعله مظربان للواجب فممنوع لعدم قيام دليل عليه ومنها
 ان التكليف بالفضل ثابت فيجب تحصيل اليقين بالبرائة وهو لا يحصل الا مع مراعات
 الترتيب والتسك باصالة البرائة في هذا المقام في غير محله وقد يورد عليه بان
 الاطلاقات الفضل بالفضل واطلاقات الفضل بالفتح قاضية بالاجتزاء بما يتحقق مستحق
 الفضل في غيبة بعد ولعن قاعدة الاشتغال بذلك ويذهب عنها انها مقيدة بما دل على
 اشتراط الترتيب فلا معارض للقاعدة المزبورة في خصوص المقام ومنها ان الامام
 في وضوئه البيان انما تمسك بوضو رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال لا احكي لكم وضو

وسواله قد ظلم ولم يكن الفعل مفيدا للوجوب ولم يجبا لتأنيه به لم يجمع المتكلم فيه فلا
بدح من القول بجحجه الا ان يقال بالتمنع من كون وقوع البياض المنقول من الامام مبينا
للايجاب وفيه ما لا يخفى لان المضائق منها انما هو كون فعله واقعا في ترتيبان الفصل الرابع
فيجب التأنيه به ايضا لان قوله قد في دليل الرواية هذا وضو لا يقبل للتعليق الصلوة الالهيه
دليل على ما ذكرناه **الحا حس** ان شيئا من الطهارة واجب وغير المرتب الا لزم شمول
عدم الوجوب المنفي لا اتفاق وايضا الطهارة واجبة في غير المرتب ليس بواجب في المرتب
ليس طهارة هكذا استدلل بعضهم واعترض عليه في المثارق بان قولهم غير المرتب
ليس بواجب ان اريد به عدم وجوبه بخصوصه فسلم لكن لا ينبغي تح القياس ان كان لا يخفى
وان اريد به عدم الوجوب مطلقا فمنزج لموازن يكون واجبا لكونه احدا لغيره الخيزين
السادس ما تمسك به في المصاييع من عدم القول بالفصل بين الوضوء والفصل
كما قاله السيوطي للشهيد بن بناء على ان كل من اثبت في الوضوء الترتيب على ما هو عندنا
اثبت هذا الترتيب هنا ومن نفى فقد نفى ولا بين ترتيبا للفصل كالفصل عليه الوضوء
وكوي وكوة ويته وهي نظرا الى ان من قال بالاول من المسلمين قال بالثاني ومن نفى
الثاني نفى الاول فالاجماع في هذا وسابقه مركب بدخول اهل الخلاف فيسقط بخروجهم
وهو بالاعتبارين دليل المطلوب في الاعتبار فقها ثانيا اليوم باجمعهم يفتون بتقديم
اليمين على الشمال ويعملونه شرط في صحة الفصل وهو تخصيص على الاجماع في الترتيب
مع التنبيه على ثبوته في **الاول السابغ** ما احتج به ايضا من ان الترتيب قد ثبت
في غسل الميت بالاجماع والنصوص فيثبت في الحي للاجماع المركب المستفاد من النص
والاعتباري غسل الميت مثل غسل الجنين لا لعموم العكس فانه ليس من لوازم الاصل وان تم
لتبادر الكيفية وامتناع الكمية وخروج الوضوء عن الفصل وظهور الاستيعاب من
كونه غسلا فأنحصر الوجه في الترتيب او ما يعبه ازارق تاسس النقل المستفيض في
تعليق غسل الميت وتقسيمه غسل الجنابة بخروج النطفة منه عند الموت وصيرورة
به جنبا فلا يكون غسله مغايرا لفصله لدخوله فيه حقيقة على ظاهر النقل او كما
لفقد السبب الحقيقي وظاهر المغايرة من القسبية به في الاعتبار وما ورد من تعدد
الفصل او تداخله اذا مات الجنين وهذا الوجه **الثامن** النصوص المتقدمة المذكورة
في كتب الاحكام الواردة في ترتيب غسل الجنابة كالتمحاح الدالة على تقديم الرأس
بغسله ليدل عليه مجزئ الترتيب والامر بالبداية به والحكم ب لزوم الاعادة لو بدا

ليس بواجب
فيجب المرتب
صح

بغيره والمعتبرين فيه وفي الترتيب بين المجانبيين منها الصريح كيف ينقل المجتالان
 لم يكن اصاب كنه شئ منسها في الماء ثم بدأ بفرجه فقد جاءه وفي الموثق افضل على راسك
 ثلثه آهت وعن يمينك وعن لياورك انما يكفيك مثل الدهن ويمكن تقرير الاستدلال به
 من وجهين احدهما ان الواو تفيد الترتيب كما ذهب اليه كثير من ائمة اللغة وجاهل من
 الاصوليين والفقهاء واعترض عليه بادن الواو لا يفيد الترتيب وضعا لعدم الثواب للقر
 في الاستتمالات الجارية على خلافه وخفاء العلامة فيها وعدم ظهور ملاحظتها حال
 الاستعمال ووقوعه كثيرا مع الجهل بالحال ولما لغة سبويه في النفق حقه في خمسة
 عشر موضعا من كتابه وطابق جاهل هذا الادب على ذلك كما قاله الامم ودعوا السيوط
 او الفارسى الرضى والمحقق في الاصول الاجماع عليه ونقل على منهم على انه قول جميع
 اللغويين والنحويين من البصريين والكوفيين انتهى فوضع الحال ان الوجه المحتملة في
 هذا المقام خمسة لان الواو اما ان لا تدل على الترتيب اصلا او تدل عليه بالوضع
 او الاستعمال اما مطلقا او اذا استحال الجمع والظاهر ان الواو لمطلق الجمع ولا يفيد الترتيب
 وضعا الا اذا قامت قرينة على ارادة الترتيب منها وثانيهما ان الترتيب هو الاصل
 في الخطابات الشرعية المترتبة في الذكر كما يستفاد من الاخبار والامم بالبدى بما ربه الله
 بناء على الغناء خصوصية موارد هاكا لوضو والسو فهم العموم من اللفظ مع قرينة
 الحكم على الخطابات النبوية وكلام الائمة ثم ويمكن اثبات الاول بان المناط وان لم يكن
 منها في المقام حيث يفيد لغاء الخصوصية في الواقع الا ان العبرة بعموم اللفظ لا
 بخصوص لمورد والثاني بان الموصولة يفيد العموم اما لكونه موضوعا بازائه والظهور
 فيه بمعونة القرآن كقوله الاحصاء شيوع استماله فيه ونحوها وقد يناقش فيه بان
 الموصولة انما يفيد العموم مع عدم العهد وهو هنا موجود فينصرف الى ما هو العهد
 ويوجب عنه بانها موضوعة للعموم فلا يمكن حمله على غير الآم قيام قرينة صارفها
 عند تعدد حمله على العموم فينتبين حمله على العهد اما لو دار الامر بين حمله على العهد
 وعلى العموم فاصالة الحقيقة قاضية بالثاني نعم ربما يقال بلزوم حمله على العهد في
 هذا المقام لو قلنا بانه مطلق وقلنا بان المطلق انما يفيد العموم اذا لم يكن مرجح لاحد
 افراده على الباقي كما هو قضية قاعدة الحكمة اما مع وجود العهد كما في هذا المقام فلا
 عموم له من هذه الحيثية لان العهد مرجح لذلك الا ان يقال بان عموم المطلق انما
 نشأ من قاعدة السرطان فلا فرق ح بين سبق العهد وعدمه ولكن الانصاف ان اقمه

ما يستفاد من الموصولة في المقام انما هو عمومية الحكم بحسب افراد الموضوع وكيفية
 فلا يتم غير والثالث بان الظاهر جريان استعمالهم على قانون الكتاب باهم ناطقون
 عن الله تعالى ومعبرون عنه فيعتبر في كلامهم ما يعتبر في كلامه ويؤيد هذا الاصل
 الاكتفاء بالترتيب المذكور فيما يراوده ترتيب الحكم كما يظهر من تتبع النصوص وقوله
 تعالى فاستقم كما امرت اذ لا يعبد فم الترتيب منه كما في قوله فاذاها كما سمعها وقوله
 فليقصها كما فاتته وانكار العبادية على ابن عباس تقديم العزة على الجمع تاخرها
 في الكتاب واعتداله بامنه كقوله في الوصية على الدين ويشهد بذلك ايضا شيوع
 الترتيب في العرف فيصرف اللفظ الى امره الشائع وقد ينهض في ذلك بعدم ثبوت
 جريان استعمالهم على قانون الكتاب لعدم قيام دليل عليه وعجز كونه ناطقين عن الله
 سبحانه لا يقفه بذلك ان مجرد الاكتفاء بالترتيب المذكور في جملة من النصوص
 واردة الترتيب الحكم منها لا يقفه بتعريف ذلك بالنسبة الى سائر المقامات لان
 فهم الاصحاب بالترتيب منها انما كان بحسب له في اراة فلية كانه المبالغين المذكورين
 او الخارجية كالشبهة وفهم الاصحاب ونحوها لا من اللفظ وما ذكر من شيوع الترتيب
 في العرف غير ثابت عندنا ولو سلم فليس لشيوع المذكور بالغالى حد يوجب
 انفهام اشتراط الترتيب من اللفظ عند الاطلاق في كل مقام سيما بناء على ما ذهب
 اليه جماعة من عدم وجود المجاز المشتمل على ما ذهب اليه من ههنا ما رواه في التهذيب من
 باب حكم الجنابة في الحسن عن زرارة قال قلت له كيف يغتسل الجنب فقال ان لم
 يكن اصاب كفه شئ غسها بالماء ثم يد بفرجه فانقاه ثم صب على راسه ثلث لكت
 ثم صب على منكبيه اليمين مرتين وعلى منكبيه اليسرى مرتين فابوى عليه الماء فقد
 اجزاء وهذا الخبر مروي عن الكافي ايضا في باب صفة الغسل وقد رواه في الحسن
 عن زرارة عن ابي عبد الله ع فيخرج عن الاضمار وقد يورد على هذا الاستدلال بتعيين
 احدهما المنع من دلالة على وجوب الترتيب لان الجملة الخبرية لا تظهر لها في الوجه
 وقد يجاب عنه بانه خبر واقع في حيز الافتقار واستعماله فيه اما ان يكون على
 سبيل الحقيقة او على سبيل المجاز وعلى التقديرين يجب الحمل عليه اما على الاول
 فلم لانه مقتضى الاصل واما على التقدير الثاني لان شيوع استعمال الخبر
 في الافتقار في الاخبار قرينة على ارادته من اللفظ المذكور بل الظاهر ان دلالة
 الجملة الخبرية على الوجوب صحيح من الامر كما يشهد به تتبع الاستعمال القرينة

في كتاب
 الترتيب

او الاخبار الماثورة فان كثيرا من الاحكام الوجوبية والقرينية انما ورد بها
 بطريق الاخبار وفهم الاصحاب من اقوى الفرائض في هذا المرام فلا تغفل سيما بعد
 ملاحظة ورود الخبر المذكور في خبر بيان كيفية الفصل الواجب فانه شاهد على
 كون المواد بيان الكيفية الواجبة وقد فوّش في المقام بانه لو كان بيان الكيفية
 الفصل الواجب فلا يعم اشتماله على ما ليس بواجب الاقوى انه ورد فيه ثلث اكف
 ومرتبة مع انه غير واجب بالاجماع ظاهرا ويدها ان هذا الرواية من نظائر تلك
 المختص من ادل على وجهه يدل على جهة القدر الغير الخارج من هذا الرواية على انا
 نقول بالمنع من اشتمال الرواية المذكورة على ما ليس بواجب واشتمالها على ثلث
 اكف ونحوه انما هو من جهة بيان بعض الافراد التي يتحقق معها الفصل الواجب
 لا الوجوب التعييني فحده الادارة في هذا المقام على حل ذلك على الثلثة او بينا
 بعض افراد الواجب ولا وجه لترجيح الاولى والثاني فتم وتلانيهما انهما يجوز ان يكون
 وجوبه لكونه فردا للواجب المختار لا بخصوصه ولو سلم فاما يدل على وجوبه لاسب
 ابتداء على الراس ثم الجسد ولا يدل على وجوب غسل الراس بتمامه او كالم الجسد
 ولو سلم فاما يدل على وجوب الترتيب بين الراس والجسد لا يدل على الترتيب
 بين الجسد لا كلمة ثم الدالة على الترتيب انما هي الراس والجسد دون الاثنين لا ليس
 ويبرده عليه اما اقل فلان ما ذكر من كون وجوبه فردا للواجب المختار مخالف
 لظاهر اللفظ وفهم الاصحاب فان طريقة جارية على حل الجمل الخبرية الواردة في الاخبار
 على الوجوب ما لم يقر قرينة صارفة على الخلاف وانما المناقضة من الرواية المذكورة
 هو الوجوب التعييني لان الجملة التعينية خبر واقع في حيز الانشاء فتكون بمنزلة الامر
 وهو ظاهر في الوجوب التعييني بناء على فهم الفقهاء وطريقة العقلاء وشهادة الشر
 المعنوية في المحاورات واما ثانيا فلان الظاهر ان الامر بصلة الماء على الراس ظاهر في وجوب
 غسل الراس بتمامه ولا مع انه لو ثبت وجوب غسل بعض الراس ابتداء ثبت وجوب
 غسل تمامه كذلك بضميمة عدم النقول بالفصل ومنها المحسوس الصحيح عن الصادق
 عليه السلام من اغتسل من جنبه فلم يغسل راسه ثم بدله ان يغسل لم يجز بدله في إعادة
 الفصل قال بعض الفقهاء وهو وان لم يكن فيه دلالة على فساد ما نيا في الترتيب من غسل
 الراس مع البدن الا انه بضميمة عدم القول بالفصل سوى ما عساه يظهر من النقول
 عن علي بن بابويه وهو مع تسليم ظهوره غير قاطع وبالاجماع المتقدم على الترتيب المتفهم

لنفسه وكل ما ينافيه من تقديم غيره عليه او غسله مع ريقه المطلوب وذهب عنه من الاحتياط
 الى القول بعدم اشتراط الترتيب بين الميا من والميا من فروع من البدن المشارق واحتج
 له بالاصل والطلاق الامة والروايات الكثيرة المشتملة به ومنها ما رواه في التهذيب
 في باب حكم الجنابة في الصحيح عن احمد بن محمد قال سئلت ابا الحسن ع عن غسل الجنابة
 فقال تغسل يدك الى الخصر من الرفقين الى اصابعك وتقول ان قدرت على البول ثم تدخل
 يدك في الاناء ثم اغسل ما صارك منه ثم افرض على رأسك وجسدك ولا تقص فيه وجه
 الدلائل ان قوله ع وجسدك مطلق فيم الفصل المرتب وغيره ومنها ما رواه ايضا
 في هذا الباب عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله ع عن غسل الجنابة فقال تغسل على
 يدك الماء فتغسل كفيك ثم تدخل يديك ورجلك فتغسل فرجك ثم تمضمض تستنشق
 وتغسل الماء على رأسك ثلاث مرات وتغسل وجهك وتغيب على جسدك الماء ومنها
 ما رواه ايضا في هذا الباب في الموثق من سماعة عن ابي عبد الله ع قال اذا صلى الرجل
 الجنابة فادخل الفصل خليفه على كفيه فليغسلها دون المرفق ثم يدخل يديه في اناء ثم
 يغسل فرجه ثم يصيب على راسه ثلاث مرات ملأه كفيه ثم يضرب بكفه من شاة على صدره
 وكفه بين كفيه ثم يفيض الماء على جسده كله فما انتفض من مائه في اناءه بعد ما صنع ما
 وصفت فلا بأس الى غير ذلك من الروايات الواردة بهذا الطريق والجواب عن هذه الأقوال
 أولا بانها مقيتة بما حرم من الأدلة الدالة على اشتراط الترتيب وثانيا بعدم مقارنتها
 مع ما تقدمنا من الأدلة المقتضدة بالاصول المعروفة والاجماع الحكيمة على وجوب
 الترتيب وقوى لاصحاب بل الشهرة المحققة والمنقولة فان الخاص مقدم على العام اما
 مع ما اذا كان منه كما في هذا المقام فان الاقوى هو القول باشتراط الترتيب مطم
 من غير فرق بين المجانبين فروع القول في انه هل يجب غسل الجوانبين مع الجانبين
 او لا يميزا على التوزيع وعلى الاستقلال فتكون العودة عضوا مستقلا لا مدخلية له
 في احدهما وجه اربعة اضعفها الاخير وجه الضعف ظواهر الاخبار البيانية من كفاية
 غسله واقويها الثالث والا حوط غسلها مع كل من المجانبين ثم الا حوط غسل نصف من كل
 منها بعد الفراغ من غسل الجانبين والباقي قبل غسل الجانبين كما في الثاني الظاهر
 عدم وجوب الترتيب في فصل الاعضاء فلا يبيح لا يتبدل في شيء منها والطلاق الاجماعيات
 المنقولة والاخبار الواردة في كفاية غسل الجنابة كما تقدم جملة منها فان اطلاقها
 قاضية بمصول الاستقلال بجو غسل الاعضاء ثوبا وتؤيده مضافا الى الاصل قول الشاذ

وهو ما يجب عليه
منه الغسل
وما يجب

في أن التفتيح
الذي هو

عليه السلام في صحيح ابن سنان اغتسل اب من الجنابة فقبل له قد بقيت لمعة في ظهرك لم يصبها الماء فقال ما كان عليك لو سكت ثم مسح تلك اللعة بيده قيل ونحوه روى الترمذي ولا ينافي في العصة اذ ليس فيه انه ضيقه اذ ان القائل صاحبهم ربما يظن من كلام بعض اصحابنا في القول باستحبابه لا بداءه بالاعلى فالاعلى واستظهره الشهيد المذكور وفيما يشعر به حسنة دراة المتقدمة ثم صحت على منكبه اليمين مرتين وعلى منكبه اليسار مرتين بل يمكن استفادة ذلك من ملاحظة الاولية مع انه المتعارف من الغسل واستحبابه التدقيق في ذلك اشكال **الثالث** لو بقيت لمعة اغفلها الغتسل وجب الامادة عليها وعلى ما بعده الا اذا كانت في الجنابة لا يبرأه الجنابة لا يمين ولما اشرع في الجنابة لا يترك فق عليه جملة من الاصحاب بل قد يظن من بعضهم دعوى الاجماع عليه بل هو المستفاد من كلام كل من قال بالمشروط الترتيب في الغسل ويدل على هذا الحكم الخبر المروي عن فتاوى الراوندی مسئلة من الكاظم ع عن ابيه قال قال علي ع اغتسل رسول الله ع من جنابة فاذا لمعة من جسده لم يصبها ماء فاخذ من بلل شعره فمسح ذلك الموضع ثم صلب بالناظر على ذلك يحمل قوله لتعاقب ع في صحيح اب بصير اغتسل اب من الجنابة فقبل له قد بقيت لمعة من ظهرك لم يصبها الماء فقال ما كان عليك لو سكت ثم مسح تلك اللعة بيده وقد يستشكل في هذا الحكم بما رواه في الصحيح عن الباقر ع قال قلت له رجل ترك بعض فرجه او بعض بيده من غسل الجنابة فقال اذا شك وكان به بركة وهو في صلوة مسحها عليه ان كان استيقن رجوع فاعاد عليها الماء ما لم يصب به بركة فان دخله الشك وقد دخل في صلوة فليمسح صلوته ولا يتيش عليه فاما اذا استيقن رجوع فاعاد عليه الماء وان رآه وبه بركة فليمسحها واعد الصلوة باستيقان وان كان شاكا فليمسح عليه في شكه شيئا فليمسح صلوته واجيب عنه بان الله مع ما تراءه في مثله قابل للجل على ادلة الترتيب ايضا اذا قصه ما فيه ترك الاستفصال وهو وان كان عقيب السؤال يفيد العموم الا انه غير صالح لمعارضة تلك الادلة كما هو واضح ولمعنا يقال انه يمكن استثناء ذلك من الترتيب سيما مع عدم صراحة ادلته في شمول مثل هذه الصورة فيه ما لا يخفى مثله ما احتله بعضهم من الاكتفاء بالمسح ائلا اللعة اخذنا بظاهرها تقدم من قوله ومسح ونحوه وفيه انه لا وجه للخروج عن اخبارنا والبادي فتاوى الاصحاب بمجرد ذلك وقد عرفت صحة اطلاق اسم لفظ المسح مع تحقق اقله على الغسل المحاصل بامرنا اليه الذي هو كاللهن **السرابع** قال في المشارقة ثم اعلم ان ما ذكره المسفرة من عدم الغسل الى الراس قد نص عليه في المنة

ونسب في الذكوى الى الجماعة ايضاً وما وجدنا في الروايات ما يدل عليه سوى مضمرة
 زائدة وموثقة سماعة المتفقتين انفا فان لها ادنى شعاع به فمقتضى الاحتياط ان
 يفضل الرأس بتمامه اولا ويتبعه العنق بتمامه ثم يدخل نصفه في غسل الميا من ونصفه
 الاخر في الميا سواء انتهى الاقوى ضم العنق الى الرأس فيجب غسله معه ويوشك اليه ان
 احدهما ما يظهر من بعضهم من ان استعمال لفظ الرأس على ما يعم العنق شايع بحيث
 في المحاولات العرفية وهذا دليل على كون الراس سما لما يعم ذلك سيما بناء على القول بكون
 الاستعمال دليلاً على الحقيقة ويروى عليه بان ذلك ليس استعمالاً لشيء باهتى يكون بحيث
 يوجب انفهام المعنى منه عند الاطلاق لعدم كون الاستعمال المذكور حقيقة عرفية ولا
 مجازاً مشهوراً والاستعمال اعم من الحقيقة والمجاز وثانيه ما قوله عز وجل في زيادة التقدير
 ان لم يكن اصاب كنهه شيء فغسلها في الماء ثم بدله بفرجه فانقاء بثلك غفر ثم صب على رأسه
 ثلث اكف ثم صب على منكبيه الايمن مرتين وعلى منكبيه الايسر مرتين الحديث فان عدم
 التمرين لبيان غسل العنق والا مريض بالماء على المنكب بعد الفراغ من غسل الرأس
 قرينة على ارادة ما يعم العنق من لفظ الرأس يؤيده كثير من الاصحاب بذلك وبهذا
 الوجه يمكن الاستدلال على الحكم بكثير من الاخبار الواردة في كيفية الغسل والا قرب
 عدم الابتداء بغسل العنق **الحا ص** يحصل لترتيب الغسل بترتيب الصب الاموار
 او التمسك الخارج وتلقي الجري وتعاقب الجريان وتحمريك الاعضاء في الماء وتكرير القول
 او لعكس التلفيق ما ذكره كائن على في المصابيح ويستفاد من اطلاق كلام الاصحاب
 ويدل على الاكتفاء بذلك مضافاً الى اجماع المحصل والمنقول صدق الاشتغال نظراً
 الى حصول الغسل بذلك كله مع مراعات الترتيب واطلاق الاخبار الواردة في الترتيب
 فانها قاضية بتحقيق الامتثال بما يحقق معه الغسل وتباً واطلاق الاخبار الواردة
 في كيفية الغسل وغيرها مضافاً الى الصحيح في المنجب هل يجزئ ان يقوم في المطر حتى
 يغسل رأسه وجسده وهو يقدر على ما سوى ذلك قال ان كان يغسله اغتساله
 بالماء اجزاء ذلك ولا ينافي ذلك اختصاصه بورد الرواية بماء المطر كما تكتم الحكم
 لنا في اما التقيح المناط او لعدم القول بالفصل بين المقامين اولاً المستفاد من
 الرخصة ولو بمجرىة فتوى الاصحاب والاجماع المتقولة في الباب انما هو دوران
 الامر ما رددت الغسل وعدمه وما يؤيد هذا الحكم ملاحظة عدم ورود البيان
 في الاخبار الواردة في بيان كيفية الغسل فانه شاهد على الاطلاق ولو كان لبيان

لنواخذ الذوات المتعدي والوجه في ذلك ان ارادة جبر الانوار من المطلق في مقام الحاضر
يستلزم الاخر بالجهل والتكليف بما لا يطاق وانقضاء قائمة المظالم لا يسلم وقوم
في كلام الحكم وقد يستشكل في المقام بان الامر بالقلب مع الواو في جملة من كذا
او مقيداً بثلاثه اكد كما ورد في بعض اخر من الصحاح يدل على وجوبه على سبيل التبيين
لان الظاهر من الامر بالاطلاق فلا يجوز الاكتفاء بخبر واجب عند ما نه تمثيل
بالفرد الشايع المعروف كما ظهر من تعقيب الحكم في بعضها بما يفيد العموم كقولنا فاجز
عليه الماء فقد طر وما يوضع ذلك ان الاستفادة من هذه الاخبار ولو بمجموعة أقوى
الاصحاب انما هو كون هذا الفرد من افراد الفضل الصريح الذي يحصل به الامتثال
والخروج من مهلة التكليف لا الوجوب التقيدي ويحجب عن ذلك ايضا بانه بعد
تسليم ظهوره في ارادة الوجوب التقيدي لا يقدوم ما قد منا من الادلة المتقدمة بما
مؤمع ان النحو المتقدم اخضر من ذلك فيجب ارتكاب التقييد في محل البحث مضافا الى
ان الرواية المتقدمة تنقح المطلوب وهذه الاخبار بعد تسليم كلاهما ظاهرة في
وجوب القلب على سبيل التبيين فاللازم حل الف على القرا **السادس** الترتيب
وكن في الفضل من اخل به بالعكس والجمع بغير الارتكاس تقدم عضوا على محله عمدا
او سهوا اعاد على ما يحصل به الترتيب لان الاستفادة من النصوص الاجامات المنقولة
على اشتراط الترتيب وعلى وجوبه الواجب اليه وفوقه لاصحاب انما هو كونهم المشار
الواقعية فيكون معتبرا في الواقع فيبطل بالادخلال به مطلقا وان اختص القريم بالثا
والاصل بجميع وجوهه يقتضيه تمسوا الفضل الصريح على ما علم محضته وهو مخصوصة الترتيب
فيسقط ما علم في الترتيب على الاتح من اغفل من جانبته فلم يفسل راسه ثم بداه
ان يفسل راسه لم يبيد بان من اعاد اة الفضل ويقرب منه الخبر فان بدأت يفسل
جسد له قبل الراس فاعاد الفضل على جسد له بعد فسل الواو الحكم فيه يقع انما
والعائد والجاهل والعالم بخلاف الصريح فان الظاهر اختصاصه بالثا **مسئلة**
ويقطع الترتيب بالارتكاس وان يفسل نفسه بالماء دفعة واحدة على وجه
الانفاس فيه لا على وجه الاصابة كيفه ففقت كالوقوف تحت الميزاب ونحوه وهذا
الحكم مشتمل بين الاصحاب بل الظاهر قيام الاجماع عليه كما نص عليه في جملة من الكتب و
يدل عليه ايضا اطلاقات الفضل بالغتم كتابا وسنة واطلاقات الفضل على الاجامات
المنقولة وفوقه لاصحاب والرواية الخاصة المتبعة منها ما رواه في التقييد في كل

في ان الترتيب ركن
في الفصل الثاني

يستلزم الترتيب
بالارتكاس في
تقديده

حكم الجنابة وفي الزيادات ايضا في الصحيح عن زرارة قال سئلت ابا عبد الله ع عن غسل
الجنابة فقال يبذل الماء ان قال ولو ان رجلا ارتسغ في الماء ارتساسة واحدة اجزاء ذلك
وان لم يبد لك جسده **ومنها** ما رواه ايضا في هذا الباب في الحسن عن الحلبي قال
سمعت ابا عبد الله ع يقول ان الرمس للجنب في الماء ارتساسة واحدة اجزاء ذلك من
غسله **ومنها** ما رواه في الكافي عن السكوني عن ابي عبد الله ع قال قلت للرجل لجنب
فبترتسغ في الماء ارتساسة واحدة ويخرج بجزءه ذلك من غسله قال نعم المجزئة لك من
الاجزاء **مسئلة** يجب عليه تحليل ما يمنع من وصول الماء الى البشرة مقدّمه للحصول
غسل البشرة للاجماع محصلا منه ولا مستقيضا على وجوب غسل البشرة ولا اخبارا ولا لزم
على وجوب غسل جميع ظواهر البدن والمواد من ذلك جميع اجزاء البشرة على التحقيق التسامع
العرف كما يشعر به مضافا الى الاجماع المقتولة جملة من الاخبار المعتبرة **ومنها** قول
الصمعي في صحيح جرين دانه من ترك شجرة من الجنابة متقدما هو في النار فان المتبادر منه
ارادة مقدار شجرة من الجسد **ومنها** قول النعمان ان تحت كل شجرة جنابة فبلغ الماء
تحتها اصول الشجر كلها وخلل ذنك يا صبيك وانظر الى ان لا يبقى شجرة من رأسك
ولحياتك الا تدخل تحتها الماء **ومنها** صحيح علي بن جعفر عن اخيه قال سئلت عن المرأة
عليها السواد والدملج في وضوءها ما لا تدري يجري الماء تحتها ام لا كيف تصنع اذا توضأت
او اغتسلت قال تحركه حتى تدخل الماء تحتها او تنزعها وعن الخاتم الضيق لا يدرى هل يجري
الماء تحتها اذا توضأت ام لا كيف يصنع قال ان علم ان الماء لا يدخله فليفرجه اذا توضأت وقد
يستشكل في هذه الرواية بان قصية مفهوم ذيلها تقتضي بحد وجوب اخراج الخاتم
ثم مع الشك في دخول الماء تحتها المقتضي لتحقيق الامتثال بمجرد ذلك وهو مخالف للاجماع
واطلاق الاخبار القاضية بوجوب غسل البشرة وخصوصا الاخبار المتقدمة فان الاستفادة
منها انما هو وجوب تحصيل العلم بوصول الماء الى جميع البشرة الا ان يقال بالغا للمنفو
في حصول المقام او يقال بانته من قبيل العام المختص وهو جهة الباطن **ومنها** ما رواه
في الكافي في الصحيح عن الحسين بن ابي لعل قال سئلت ابا عبد الله ع عن الخاتم اذا
اغتسل قال حوله من مكانه وقال في الوضوء تدبره قال شيت حتى تقوم في الصلوة فلا
امر ان تعيد الصلوة وهي الثالثة ان قوله ع حوله من مكانه يدل على وجوب بصال
الماء تحتها والمناطق متعين مودد الرواية وغير سيما لا ريب في التميم سيما بعد
ملاحظة عدم القول بالفصل بين المقامين اما ذيلها فيمكن ان يحمل على الخاتم المذكور

في وجوب تحليل
ما يمنع من وصول
الماء الى البشرة

الوصول ويكون الامر بالتحويل بالادارة محولا على الاستحباب ولا يبعد ان هذا القول
 بمضمونه الظاهر لو لم يكن اجماع على خلافه واما ما رواه في التهذيب والكافي في الصحيح قال
 قلت للرضا الرجل يحب فيعيب جسده وراسه الخلق والطيب والشئ اللزق مثل ملل
 الرديم والطرب ولما شبهه فيقتسل فاذا فرغ وحده شيئا قد بقي في جسده من اثر الخلق والطيب
 وغيره فقال لا بأس فحول على اذنه الصبي او الثوب ما غش او حصول الشك بهذا الفرغ كغير
 اسمعيل بن ابي زياد عن جعفر بن ابيه عن ابيه قال كن فناء النبي اذا انفلسن من
 الجنابة يبقين صفرة الطيب على اجسادهم وذلك لان النبي امرهن ان يصبن المساء
 صبا على اجسادهن وذلك لان النبي والا فطرح لعدم مقارنتها مع ما قد مناه في دلالة
 سبها مع ملاحظة ضعفها بمخالفتها للفقهاء والاجماع والمعامات المنقولة في الياء بفتح الهمزة
 ظهورها في المطلوب فيزدحم عليها على الاخبار والمقدمة كونه انصافا واخذ بالدلالة منها وما
 في المشارق من انه لا يبعد القول بعدم الاعتداد ببقاء شيء يبره يخل من فاضل جميع
 البدن اما مطلقا ومع الشئ ويجعل جميع ابراهيم دليلا عليه **اقول** وفيه نظر لان الصدق
 المذكور مبق على التسامح ثم لو كان الحامل خفيا جارا بحيث يصدق عليه البشارة عرفا لا
 يمنع من صدق غسل البشارة عليه حقيقة لا تسامحا فلا يبعد القول بالاكتماء بفعله ان لم
 يكن منافيا لاطلاق الفتاوى والاخبار والمقدمة فتدبر ولو شك في عروض المانع بنى
 على عدم المسيرة المستمرة ولا بد هنا من بيان فروع متعلقة بنفس الفصل ثم الترتيب
 والارتسام وتضمن احدهما **الاول** يجب تحليل الشعر مقدمة لفصل البشارة فلا يجرى
 غسله عن غسله للاختياط واستصحاب بقاء التكليف بالفصل غاياته ولعلوه وتعلق
 الامر بالبشارة وللإجماعات المنقولة على وجوب غسلها وعلى وجوب تحليل ما يمنع من
 وصول الماء اليها سيما مع ما ورد من الامر للفشا بالبالغة في غسل رؤسهن كما في خبر
 جميل وجميع ابن مسلم وربما يظن من كلام المحقق الاردبيلي تقوية القول بجدا لوجوب
 ويمكن الاحتجاج له بوجه **الاول** اصالة البرائة واستصحاب عدم وجوب التحليل و
 يورد عليه تارة بمعارضتها مع قاعدة الاستئصال واستصحاب بقاء التكليف بالفصل
 الواقعي واستصحاب بقاء الحدث وهذه الاصول مقدمة عليها واخرى بان الاحتجاج
 لها غير مستقيم في محل البحث بعد دلالة الاخبار والمقدمة على وجوب التحليل **الثاني**
 اطلاقات الفصل بالعمه بناء على كون الفصل سببا للاهم من الصبح والفاسد وابتداء على
 كون عدم التحليل منافيا لصدق الفصل فالوشح ما ويرد عليه بان التمسك بالاطلاقات

في وجوب تحليل
 مقلد لفصل البشارة

في محل البحث وامثاله غير مستقيم بعد ملاحظة اجمال ماهية الفسل سيما بعد ملاحظة
ثبوت الحقيقة الشرعية فيه خصوصا على مذهب العجم **الثالث** ما دل على اجزاء
غرفتين للراس والثلاثة للاستعداد وصول هذا المقدار من الماء الى تحت كل شرة سيما
اذا كان كثيرا كهيئة كافة الشا والاعراب فيمكن العفو عما تحت هذه الشعور والاكفاء
بالظاهر ويورد عليه اما الاول فلا ان هذه الاخبار واردة في حيزين حكم اخر وهو
اجزاء غرفتين في الفسل وليس واردة في حيزين بل عدم وجوب تغليل الشعر مطلقا واما
ثانيا فلعدم مقارنته لما قد من الدلة المعتضة باطلاق الفتاوى والادعاءات
المنقولة والشهرة وغيرها واما ثالثا فلان النقص يساوي الاشياء الماضية من وصول الماء
الى البشرة لقيام الاجتماع على وجوب اتصال الماء الى تحتها ولو توقف ذلك على حيز فان
كثيرة عليه والتفرقة بينهما وبين الشعر لما منع من وصول الماء الى البشرة في غير حيزها واما
رابعا فلا ان ما دل على اجزاء غرفتين للراس والثلاثة بحولة على الغالب ان مكان اتصال الماء
الى البشرة معها وعدم الاحتياج الى غيرها فلا يتم موضع البحث الا ان يقال بانه نادر وجودي
فلا يوجب الانصاف فتدبر **الرابع** ما دل على عدم وجوب حل الشعر على النساء واستدل به
بعضهم وهو ضعيف **الخامس** انه مع غسل ظاهر الشعر يتحقق صدق غسل البشرة عرفا
فيبدل على الاجتزاء به الاوامر الواردة في كيفية الفسل الدالة على الاجتزاء بفسل الجسد
والجلد ويورد عليه ان المستفاد منها ولو بمعونة فهم الاصحاب انما هو وجوب غسل
البشرة على سبيل التحقيق دون القساح العرفي مع ان اطلاق البشرة على ظاهر الشعر مجاز
لا يصاد اليه الا بقرينة صارفة مفقودة في المقام **السادس** جملة من الاخبار المعتبرة
منها قوله تعالى ان تغسل ما ظهرك وورد عليه قارة بان المراد بقوله ما ظهرك
انما هو ما يقابل بالظن ولا يريغ ان باطن الشعر من الظاهر فيجب غسله وفيه انه مخالف
للمساق من الرواية فان المتبادر منها انما هو وجوب غسل ما يترى من البشرة واخرى
بانه واردة في الموضوع فلا يتم الفسل **ومنها** قوله كما احاط به الشعر فليس على العباد
ان يطلبوه ولا ان يمشوا عنه ولكن يجري عليه الماء ان قلنا ثبت طولها نحو المقام ويورد عليه
ان هذه الاخبار مختصة بما قد من الدلة المعتضة بوجوه من المرتجحات سيما بعد
ملاحظة موهوبية هذه الاخبار باعراض الاصحاب عنها واجيب عن الرواية الثانية
بالها وان كانت مفيدة للعموم بالنسبة الى الاعضاء التي يجب غسلها كما هو قضيتة
هذا فلهذا لا تقيد العموم من سائر الجهات حتى تكون شاملة للفصل بل انما

هو الوجهة بمورد السؤال وهو الوضوء والوجهة في شموله لمورد السؤال ظاهر بشهادة
 على ما لا يعرف في هذا وراحم على ذلك ولا في تخصيص المورد غير ما توجب غسل
 بالشرع الا اذا تيقن عليه غسل البشرة لقول الاصحاب وظاهر الاتفاق والاصل والاجماع
 المنقول في كلام بعض المحول وما دل على الاجتزاء بغسل الجسد واليد والجهد والراس
 والمخاضين ولا يدخل الشعر في شيء منها وخبر غياث عن الصادق ع عن امير من مولى ع
 قال لا يفتقر المرأة شعرها اذا اغتسلت نعم يجب بصل الماء الى اصوله بحيث يستدير
 المحول كل شعرة لقيام الشعرة مقام منبتها وذهب بعض اصحابنا الى وجوب غسل
 الشعر مع البشرة استنادا الى ظاهر وايات دالة على ذلك كقوله ع في العلم من ترك شعرة
 من الجنابة متمثلة في النار وقوله ع تحت كل شعرة جنازة وقوله ع في الصحيح الماتعها
 بلغ بلل من شعرها اجزاها وما ورد في غلة غسل الجنابة انه في كل عرق وشعرة جنازة
 والى ان الشعر من الجسد يجب غسله لوجوب غسله ويدل على ذلك ايضا قوله عليه السلام
 في الخبر المتفق انما يجرى عليه الماء وقوله ع انما عليك ان تغسل ما ظهر وبناء على غسل
 انما تأكيد للمعنى اخص الامور القارضين هذه الاخبار وبين الادلة المتقدمة يجمع
 في المقام الى ما صالته الاشتغال واستصحاب بقاء التكليف الوجوبي والحكم الوضعي الذي
 هو الحديث وال جواب ما اجالا فلعدم مقارنتها مع ما قد عناه من الادلة المتقدمة بالشرع
 والاجماع المنقول بقوة الكلالة ونحوها من المرتجيات والمؤيديات سيما بعد ملاحظة
 شد وزوال القول المذكور وما قد قصيلا فعن الرواية الاولى بالاستفاد منها ولو جمعة
 فهم الاصحاب انما هو التهديد على من ترك مقدار شعرة من البدن كما يشهد للاحقة استعمال
 تطاير هذا اللفظ في العرف مع عدم ثبوت حصص مسند لها وعن الثمانية بامكانها بزيادة
 موضع كل شعرة والا فالمنع لا يخرج من الشعرة قطع افعيه الامر بتركها فوالاحتمال في
 لسقوط الاستدلال وما ذكر من دخول الشعرة في الجسد والحلاق الجسد عليه في
 بعض المقامات كما بما عبادا و علم ان مقتضى إطلاق كلام الاصحاب معاقلة الاجامات
 المنقولة في الباب انما هو عدم الفرق في ذلك بين شعر الرأس واليد والجسد المستليل
 وغيره فلا يجب غسل مسمى الشعر مطلقا وقد يستشكل في هذا المقام بان ما يدخل من
 الشعر في الجسد مشمول للامر بغسله عرفا والامر بيقضه بوجوب غسله كما يقض بوجوب
 غسل الجسد ويشهد له ما ذكره في باب الوضوء من اجماع غسل الشعر الغائب في اليدين
 معلقين ذلك بدخوله تحت مسمى اليد عرفا وكونه في محل الغرض بل حتى بعضهم بوجوب

المعوم

غسله حتى لو كان مستطيلا جلتا والفرقة بين المقامين من حيث الصدق العرف
 لا يخلو من اشكال اللهم الا ان يكون اجماعا كما صرح به عليه جماعة من الاصحاب كالشهيد
 كاشف الغطاء وغيرهما الفرع الثاني المواد بوجوب غسل البشرة انما هو غسل الظاهر منها
 دون الباطن كما صرح به جماعة من الاصحاب وهو المستفاد من كلامهم فانها منصرفة
 بشهادة العرف والقرائن الى ذلك حسب ما لا يخفى على المتتبع بل نفى الخلاف عنه في المنتهى
 والحدائق ويبدل عليه مضافا الى ذلك قول الصادق ع في مسألتي يحيى الواسطي اذ سئل
 عن المنيب يتمضمض فقال له لا انما يجيب للظاهر وعن الصادق ع وابتدع في العمل مع زيادة
 ولا يجنب الباطن والضم من الباطن وانه روى في حديث اخر ان الله تعالى يغسل الجنابة
 ان شئت ان تتمضمض تستنشق فافعل فليس بواجب لان الغسل على ما ظن دون ما
 بطن انتهى وفي خبر زيادة انما عليك ان تغسل ما ظن وفي خبر اخر انما يجيب للغسل على
 ما ظن ويبدل على ذلك ايضا انصرا فجميع الاخبار الواردة في كيفية الغسل الترتيبي
 والارتقاسي الى الغم فالاصل براءة الذمة عن وجوب غسل الباطن مع انه من الامور التي
 تم بها البلية وقشدة اليها الحاجة فعدم الدليل دليل لعدم على ان سيرة المسلمين خلفا
 عن سلف مستمرة على عدم الالتزام بغسل الباطن في الغسل والباطن والظاهر عريان
 كسائر الموضوعات التي يباحها من الشارع نعم يجب اخذ شيء من الباطن مقتضى تفصيل
 الظاهر ثم ان الحكم في هذا المقام انما يدور ومدار صدق الظاهر وعدمه في حال الغسل
 فلو صار الباطن ظاهرا وبالعكس لا يجب عليه غسل ما يكون باطنا في حال اشتغاله
 بالغسل ولو شك في صيرورة الباطن ظاهرا او بالعكس فان علم حالته السابقة بنى
 عليه قضاء الحق الاستصحاب والا فالظاهر وجوب غسله احتياطا واما الرجوع في
 ذلك الى اصالة البرائة ضعيف لما رخصتها مع اصالة عدم ارتفاع الحدث به واستصحاب
 الاشتغال بالغسل وغاياته ولعدم دلالة اخبار البرائة على حصول الطهارة مع عدم
 الاحتياط في المقام بشئ من الدلائل كما ان الظاهر ايضا انه لا يعمق بالظن في هذا المقام
 لعدم قيام دليل شرعي على حجته في خصوص المقام ولا استقرار كلمات في امثال هذه
 المقامات فان ظاهرا الاتفاق على عدم حجية الظن في الموضوعات الا في مقامات خاصة
 دل الدليل الشرعي على حجيته ولورود النهي في الكتاب والسنة عن اتباعه والظن انما يري
 من الاذن من الظن يجب غسله وعليه يحملها في المقتضى والتذكرة من الامر بغسل
 باطن الاذنين وفي وجوب غسل الثقب الذي يكون في الاذن كما هو المحقق لثاذه وعدمه

ان الباطن هو
 غسل من انما
 الظاهر منها دون
 الباطن

كما عن صاحب المدا ولد وشيخة قولان ولا يبعد القول بالثالث وما كان باطن جميع اوثق
 او غيرهما فان كان مرثيا فالظن انه من الظاهر والا كان من الباطن وما كانت تحت سطح الظاهر
 ولم يعلو على الاثمة فالظاهر انه من الباطن الفرج الثالث قال بعض الفقهاء بان يد كفى
 الظن ووصول الماء الى البشرة في قضي السسل ولا يجب القطع واليقين بوصول الماء لزوم
 الصبر والمخرج بالنسبة الى الاماكن الضيق المرشية والغفقال في الليل وشبه ذلك
 والسيارة القاطعة اللالة على عدم التجسس من ذلك انه يخرج الاقوى علم جواز الاكتفاء
 بالظن في هذا المقام لعدم قيام دليل على محيية في مثل المقام يظهر من طريقة الاحصاء
 عدم محيية الظن في الموضوعات الصوفية الا ما خرج وقد حكى الاجماع عليه جماعة من
 الاجلة وورود النهي عن العمل به في الكتاب والسنة بل يجب على المكلف غسل ظاهر
 البشرة كما نقلت به الاخبار وقضت به الاجامات المنقولة ودعوى كونه مستلزما
 للفرج منوعة حيال ان ازالة المواضع القطعية والظنية العارضة على الاعضاء متيسر
 بحسب الغالب وقيام السيرة على عدم التجسس من ذلك مسلم لكنها ليست كاجل الاكتفاء
 بالظن بل انما هو لعدم توقف صدق الفصل على التجسس بل يتحقق بمجرد اجراء الماء على
 ما يتيقن بشرة عريضة ولا كفاهم في دفع المانع بالاصل المقرر الرابع الظاهر ان جميع
 الاحداث الكبرى مستوية في جواز قضي الفسلين من الارتساع والترتيب لا في
 الفصل بطبيعة واحدة لا يفتقر الحال بين اسبابه وذلك مفهوم من الاخبار وكلام
 الاحصاء الخما من الذي يظهر من اطلاق النصوص الفتاوى انه لا يجب تنظيف البدن
 من الفس قبل غسل الجنابة بقسميها واهم لذلك بعض الفقهاء بالاصل وفتوى اصحابنا
 واطلاق النصوص الاجامات المنقولة على وجوب الفصل وعلى الاجزاء بما يتيقن
 غسلها كاف في هذا المقام فان الظاهر منها ولو بمجموعة فهم الاحصاء انما هو
 ورودها في مقام بيان كيفية الفصل وليست واردة في حيز بيان حكم اخر حقي
 تصوف اليها فاورد في بعض الاخبار من الامر بغسل الفرج قبل الفصل وغسل اليدين
 ممول على التذلل والارشاد على عدم تلويث الجنب بدنه بالنجاسة فيجوز غسل كل جزء
 بعد تلهينه ولو اثناء الفصل وهل يجوز ان يغسل العضو الفرج عن الخبث والحديث
 دفعة واحدة ما لم يؤدي الى تقييس الماء كالفصل في الكثير اقلنا بعدم نجاسة
 المسألة اولا بل يشترط في صحة الفصل طهارة البدن وجهان لا يبعد القول بالاول
 لان الاجماع انما قام على اشتراط طهارة الماء ولم يثبت لزوم طهارة اعضاء الفصل

في جواز الاكتفاء بالظن
 في صحة القول بالثالث
 في عدم لزوم الاقوى
 في كفاية اليد

في استواء قضي الفسلين
 في صحة القول بالثالث

ومعوم الأدلة تثقيف واحتمال انهما سببان فيلزم تصدق مسببتيهما فيجب غسلان
 ثم لان ارتفاع الخبث امر قهري يراد به مجرد وجوده فيجامع غيره ولا يحتاج الى
 سبب مستقل لتأديس قهوج غير واحد من الاصحاب وبأنه لا مولاة في الغسل المتزني
 فلو غسل جزء بكرة وجزء غدوة لم يصدق بل هو المستفاد من كلام الجميع فان ظاهرهم
 حصي واجبات الغسل وشراؤها في امور معينة وليست المولات منها ويذكر عليه
 مضاعفا الى اصل بناء على القول بغير بانه فيها هيئة العبادة الاطلاقات المعتدلة
 بظاهر الفتاوى والاشعار وفيها العجيب ان عليا لم يرى باسان يغسل الجنب أسره
 غدوة وسأثر جسد عند الصلوة وكذا العجيب في حكاية ام اسماعيل وغيرها التساج
 لوشك في اتمام التساج بعد تلبسه باللاحق او بالاخير بعد فراغه منه او اعراضه عنه
 او دخوله في عمل اخر فقد صح بعض الفقهاء بانه لم يلبثت اليه لعمومات الأدلة الدالة
 على ان من شك في الشئ وقد فرغ منه لم يلبثت اليه وذهب بعض المحققين الى وجوب
 اعادة الجزء اذا شك فيه بعد دخوله في الجزء اللاحق عليه كما في الوضوء ونسبه الى
 المشكك كما يكون الغسل امرا واحدا يطلب منه امر واحد غير قابل للتبعض في الطلب
 وقد يورد عليه بانه ان اراد بذلك كونه امرا واحدا عرفا لم ضرورة ان كل جزء منه
 بما يصدق عليه انه شئ بل عمل عرفا فنتقله الأدلة كما هو الحال بالنسبة الى
 سائر اجزاء الاعمال من العبادات وغيرها وان اذانه بحكم عمل واحد شرعا كما
 في الوضوء بناء على احد القولين فيه ففقيه انه يتوقف على قيام دليل شرعي عليه
 هو مفقود في محل البحث وحله على الوضوء قياسا لنقول به ومجرد كون المجموع
 مقدما لم حصول الطهارة الشرعية لا يقتضيه يكون ذلك عملا واحدا كله فيما لو
 شك في صحة غسل بعض الاعضاء بعد دخوله في العضو الاخر اما لوشك في انه هل
 غسل العضو المتقدم من اصله ام لا فان شك في غسل الرأس وهو في حال غسل
 الجانبي لا يسر او بعد الفراغ منه فالظاهر صحة غسله ولو شك في غسل الرأس هو
 في حال غسل الجانبي لا يسر او بعد الفراغ منه فالظاهر صحة غسل الجانبي لا يسر لقوله
 ما اذا اخرجت من شئ ثم دخلت في غير فشكك ليس بشئ وقوله ما كلما شككت فيه
 ما قد مضى فامضه وقوله ما كل شئ شك فيه ما قد جاوزه ودخل في غير فليغسل عليه
 فان قوله فشكك ليس بشئ نكرة في سياق النفي يدل على عدم وجوب اعادة على المشكوك
 فيه وهذا يقتضيه الحكم بعبارة العمل المذكور وكل الامر بالمخبة في الخبر الاخر فانه يدل على

في انما هو كراهة
 في الترتيب

عدم وجوبه لاجتماع الحكم بصحة العمل المذكور وهل يجب في الفرض الثاني الموقوف على
 الواسم لافيه وجهان مبنيان على ان المستفاد من الاخبار هل هو البناء على ان المشكوك
 فيه يحكم الوقوع واقعا فيجري عليه جميع اثار الواقع وعدمه وفيه وجهان بل قوله في الاول
 الاول اطلاق الاخبار المتقدمة فان الامر بالمعنى والحكم بان الشك ح ليس بشئ ظاهر
 في انه لا يعم بالشك المذكور اصلا فلا يجرى عليه شئ من احكام الشك اثاره وللوجه
 الثاني ان اقضى ما استفاد من الرواية انما هو عدم وجوب شئ عليه لاجل الشك وان
 مجرد الشك لا يوجب له عدم حيث حصول الشك وهو مسلم لكن نقول انه لما كانت
 صحة الجزء الاخير من الفصل موقوفة على الاتيان بالجزء الاول وكان الواجب على المكلف
 تحصيل القطع بالاتيان بالجزء الاخير على الوجه الصحيح فيجب ايضا الاتيان بالجزء الاول
 مقدّمه والحاصل ان الرواية انما تقتضيه بعدم وجوب شئ عليه لاجل الشك فلا دلالة
 فيها على عدم وجوب الجزء الاول الناشئ من الدليل الدال على وجوبه مثقال الجزء الثالث
 وفيه نظر بل اقوى هو الوجه الاول الثامن الحق جمع بالارتكاس بالماء اشتعال الماء على
 اليد بطراوا نادضة واحده كما في الدروس والميسوط وغيرهما واليه ذهب لعلامة زه
 في جملة من كتبه واخرون المانع ونسبه بعضهم الى الاكثر جهة القول الاول الروايتان
احدهما ما رواه في التهذيب في باب حكم الجنابة في العيص عن علي بن جعفر عن اخيه
 موسى بن جعفر قال مثلته عن الرجل يجنب هل يجزيه عن غسل الجنابة ان يقول في
 حق يغسل رأسه وجسده وهو يقدر على ما سوى ذلك فقال ان كان يغسل اغتساله
 بالماء واجزاء ذلك **والثانية** ما رواه في الكافي في باب صفة الغسل عن محمد بن ابي
 حمزة عن رجل عن ابي عبد الله ع في رجل صابته جنابة فقام في المطر حتى سال من جسده
 يجزيه ذلك من الغسل قال نعم وقد يستدل لذلك ايضا بالاطلاقات الواردة في بيان كيفية
 غسل الجنابة فانها قاضية بكون سقي غسل البدن كافيا في الغسل وقد يورد على الرواية
 الاولى بوجوه منها ان الرواية المذكورة مطلقة فينتفي قبيدها بما دلت على وجوب
 الترتيب في الغسل واجبي عنه يمنع كونها مع الروايات السابقة من قبيل المطلق والمقتيد
 بل الروايات السابقة ببيان احدا نحاء الغسل وهذا ان لغو ما ثبت له وليس في الروايات
 تميم حتى تكون هذين محالفين لها ولو سلم التعميم فاما يختص بها كما هو المعمول اقول
 الظاهر انه لا يعم في الاخبار المتقدمة وانما هي واردة في خصوص الغسل الترتيبي متدلى على
 اشتراط الترتيب فيه بخصوصه ثم جملة من الادلة المتقدمة على اشتراط الترتيب كقاعدة

التامع الاجماع المركب وغيرهما يدل على اشتراط الترتيب في الغسل كما خرج الارتماح
 بقوله **ومنها** انه قال بالاجزاء عند كونه مثل الاغتسال بالماء وهو انما يكون
 مع الترتيب فلا بد فيه ايضا منه واجيب عنه بوجوهين **احدهما** ان المراد ما ثبت في الخبرين
 وشمول هذا كله لتأييد الرواية الثانية وظهور وجوب الضمير المستتر في يفضل الى
 القطر مع ان الماثلة التي تصور في حقها انها هو الغسل بطريق الجريان لا الترتيب لعدم
 امكانه في حقها الا بالجزء ولو سلم فلا أقل من عدم ظهوره في خلافه فيقول الامر بالشك
 في التكليف ويروى عليه بان التشبيه المستفاد من الرواية انما يقع بما ثلثتها من جميع الجهات
 فلا يلزم تقييدها من بعضها لو قلنا يكون لفظ الغسل موضوعا بازاء الصبي المتبجح للجزء
 والشرائط لان الترتيب كاشف عن شرائطه داخلية ماهية ثم لو قلنا بان المراد من الاغتسال
 هو الاغم من الغسل الصحيح العاسد كما هو لازم مذهبنا لا معنى ليعيد القول بكون المراد من
 الرواية المذكورة هو الماثلة من حيث الجريان فلا تدل على اعتبار سائر الشرائط الخارجة
 في الغسل بالمطر وما ذكره الجيبين من وجوب الضمير المستتر في يفضل الى القلم ندفع بحالته
 كما صرح به بعض الفقهاء اقمه الامر الاجمال للموجب لسقوط الاستكمال في جميع الحالات
 الاشتغال وما ذكره ابيه من عدم امكان الترتيب في حقه الا بالجزء مخالف للوجوهان
 اقمه الامر بكون جريان المطر موجبا للغسل غير الراس من اعضائه مع الراس هذا لا يمنع
 من حصول الترتيب لان الترتيب يتحقق هنا بالنية **وثانيهما** ان الاغتسال بالماء اعم
 من الاغتسال المرتب وغير المرتب وقد علق الاجزاء بالمساوات المطلق الاغتسال وهو
 انما يتحقق بدون الترتيب واعترض عليه بان المنساق من الرواية انما هو بيان صحة
 الغسل الترتيبي بذلك لان الظن ان السؤال عن صحة الغسل للترتيب في المطر وعدمه
 ذلك لضعف ماء المطر غالبا عن الاغتسال به وقرينة ذلك قوله يفضل طسره حسده
 وقوله وهو يفيد على سوى ذلك فيكون جوابا لا امام ثم ان المطر اذا كان يفضل بحيث
 يتحقق له اغتساله يجزئ فيها الماء على الجسد فلا باس **ومنها** ان الرواية المذكورة
 انما تقتضي مجريان الحكم المذكور بالنسبة الى ماء المطر والمقصود تعميم الحكم للاناء
 غير مما يتحقق معه سعة الغسل ولا اغتسال فالدليل اخذ من المدعى ان يستنبط من
 قوله ثم ان كان يفضل اغتساله بالماء اجزاء ان الماثلة للاغتسال بالماء في الجريان
 وشمول البدن علة للاجزاء فيطرده في غير المطر **ومنها** ان المعهود في غير الغسل
 الترتيبي هو الارتماح بالمحقق بالاتماس في الماء وغيره لا يدخل تحته فيحتاج في اجزائه

الى دليل قوي يقوم به وليس فليس فيما ثبته بان جميع ما جاء من الاوامر بالفضل من قوله ما جرى عليه الماء فقد ظاهري دليل على الاجتزاء بذلك في هذا المقام والقول بان جميع ذلك خاص بالفضل الترتيبي لانه هو المعهود شرعا والظاهر اداقته من الاخبار غير نوع باها مطلقا ومجرد معهودية الترتيب لا يقتضيه بلزوم تقييدها بما قرئ من الادلة اللامعة على اشتراط الترتيب واغترض على الرواية الثانية بوجهين احدهما ان هذا المذهب مطلق وينبغي ان يقيده بما دل على اشتراط الترتيب وثانيهما انه ضعيف بالارسال وما يقال من اعتماد جماعة من الاصحاب بالخبر المذكور وشهادة فعلية عليه باعباره وجواز التمسك به وكل شهادة حجة قد فوج بعدم ثبوت ذلك ومجرد ذكره في الكتب ليس دليلا على ذلك الا وهو عدم جيته الشهادة المستندة الى الاجتهاد كما في هذا المقام ثانيها وبمراجعة الشهادة المذكورة مع احوال جملة من الاصحاب عنه فانه شهادة فعلية على عدم اعباره ثالثا وبان القدر المستفاد من الادلة انما هو جيته الاخبار والموقوفة بها وهو حال من الوثوق والاعتماد قد يما بين الخبر المذكور وايضا بعدم مقاومته مع ما قلنا من الادلة المشبهة المعتضة بظاهر الفتاوى والاصول والالفاظ المنقولة على اشتراط الترتيب وهي اولى بالترجيح قطعا بل لا يبعد دعوى ان الخبر المذكور موهون بمخالفته بظاهر الفتاوى وضعف القائل بمضمونه كما ادعاه بعض اصحابنا فتم التاسع اهل السنة من النسل الاتماس في فيه وجهات قوى بعض الفقهاء بطلانها والائمة متمسكان بالمتيقن والمقطوع به من اجزاء الاتماس هو استعمال الماء على جميع البيئ دفعة واحدة وبقاء جزء لا يمس منافع لذلك لان هذا الجزء اما ان يسقط وجوب غسله فيشأ ما دل على وجوب غسل البيئ اجمع وان كل شعرة تحتها جانب واما ان يغسل بعد ذلك بفواصل يستدبر اولها فواصل فينا ما دل على ان الاتماس هو الاتماس بالما دفعة واحدة وكلاهما لا نقول به اقول الوجه في دلالة اخبار الاتماس على ذلك ظاهر فان قوله في الخبر المتكلم ولوان رحلا ان تسمى الماء ارماسة واحدة اجزاء ذلك يدل على ذلك لان القيد المذكور فيه وارد في حيز البيا فيدل بالمفهوم على انتفاء الاجزاء عند الانتقال مع انه لو لم يكن لذلك مفهوم لزم كون قوله ارماسة واحدة لغوا لا يصح وقوعه في كلامهم عليهم السلام ويدل على هذا الحكم ايضا اصول المقتضية كفاية الاشتغال بالفضل وغاياته واستصحاب بقاء الحديث ونحوها وما يتوهم من ان الاسم داخرة هذا المقام بين التعيين والتحيز فاصالة البرائة قاضية بتعيين الثاني نظر

الى ان التبيين المذكور يشتمل على تكليف فائده على اصل التكليف بالغسل فيه ما لا يخفى
 واحتمل بعضهم صحة الغسل وغسل اللعنة بعد ذلك لحصول الغسل الاكثر بدنه واصدق
 انه اتمس ولقولهم ما جرى عليه الماء فقلنا جزء بل يدل عليه ايها الاطلاعات الواردة
 كقوله ثم حق تعقلوا وما ورد من الامر بالصلوة غسل الجنابة ونحو ذلك والكل
 ضعيف والاقوى هو القول الاول واحتمل بعضهم الفرق بين طول الزمان فيبطل وجوب
 قصوه فيصدق الاتمام الواحدة وهو حسن لو لم يكن محلا يصدق الاتماس
 عرفا حقيقة لانتسابها الاذاعة بالتساويات العرفية واحتمل بعضهم القول بوجوب
 غسلها وغسلها بعد هاتين فيصدق الاتمام فيرتبها لان الاتماس مرتب ايضا كما اوتيت
الفتاوى تجب لها مشقة كلا الغسلين فلا تكفيها مشقة غير الاتمام والاضطرار وما
 يجري مجراها **الحادي عشر** ان حكم الجائز في الغسل حكمه في الوضوء وجوب المسح على
 المخو المتقدم في بحث الوضوءان حلة من الاخبار الواردة فيه باطلاتها قاضية بتعيين
 الحكم بالنسبة الى الغسل ايضا كما ورد في الخبر المتقدم قلت له انقطع ظرفه فجلت على
 اعيون مائة الى ان اجاز الامام ع امسح عليه يعرف هذا وشاها من كتاب الله ما جعل الله
 عليكم في الدين من حرج **الثاني عشر** يشترط في الغسل شرائط الوضوء من طهارة
 ماء وحلية واسلام وإيمان وعقل وغير ذلك ما تقدم في بحث الوضوء الا ما خرج
 الدليل **الثالث عشر** المداراة الغسل الترتيبي انما هو على حصول سمي صلا غسل
 الاعضاء مرتباً فاما ان المداراة الغسل الاتماسي على حصول سمي صدق غسل
 الاعضاء مرتباً والارتماس في الماء عرفاً سواء قلنا بانه هو الحاصل عند اشتغال الماء
 على البدن او قلنا بحصوله عند ابتداء دخول الاجزاء المتلاحقة عرفاً وهل يجب عليه
 اخراج نفسه من الماء قبله فلو بقى في الماء بعد نية الغسل لم يمتزيمه او لا يجب فيه
 قولان اقربهما الاول لان الظاهر ان الارتماس هو الارتماس في الماء وهو لا يتحقق بقاء
 الاخراج وذهب جمع من الفقهاء الى الثاني ولعله لان الغرض مقتضى لاحاطة الماء
 على البدن فلا يجب عند حصوله وبعد عليه بان الظاهر من الاخبار الواردة في الغسل
 الارتماسي انما هو وجوب التمسك بما كان هو قضية ظاهر الامر بل هو الاصل في كل
 تكليف وجوب ثابت بالاطلاق اللفظي فحمله على التوصلية في هذا المقام يحتاج الى قرينة
 صادقة وهم مفقودة في المقام والظاهر انه يكفي في ذلك اخراج معظم الاجزاء عن الماء
 فلا يجب عليه اخراج كلها **الرابع عشر** قال في انوار الفقاها لا يشترط تعيين

نوع الفضل من كونه اوقاسيا او قريبا على الوجه القوي فلو دخل واسناريا او القيا
 وكذا ان ادخل الرا من اجزائه لان مقدما منه ضدل الى الترتيب مع وكذا الفضل
 ثم يحكى ذلك ما قلنا ان ادخل الاجزاء من مقدما من الاوقاس في النية فكل الترتيب
 ولا يبعد ان الفضل قريبا العدول عنه بعد ابطاله الى الاوقاس كذا العكس والظاهر
 لجواز العدول من احد فرع الى الواجب قبل اتمامه الى الآخر ويكون هذا طريقا للاحتياط
 الحث في اثناء الفضل ولكنه لا يخلو ايضا من احتياط انتهى تفصيل الحال انه لو دخل
 راسه في الماء فاما ان ينوي به الاوقاس والترتيب او لا ينوي شيئا منها وعلى التقدير
 اما ان يكون العدول من الواجب الى الواجب او من المندوب الى المندوب الى المندوب ومن الواجب
 الى المندوب او بالعكس على التقدير اما ان يكون العدول المذكور على سبيل العمد وعلى
 سبيل السهو والنية فالمسئلة صور **الاولى** ان ينوي به الاوقاس والترتيب وكان
 العدول من الواجب الى مثله او من المندوب الى مثله وفيه وجهان الوجه الصحة لانه
 انما يكون مكلفا بما يتقرب منه فيحصل الاقتضال بمصولة طارها انه لا فرق في ذلك
 بين حالتي العمد والسهو والنية **والثانية** ان يكون العدول من الواجب الى المندوب
 او بالعكس فيه وجهان جهة الحقيقة للاطلاقات وصحة الفضل عليه عرفا ويمتثل للطلاب
 ملثائية اشتراط نية الوجهة صحة الموضوع الاول اقوى عما كانه للدهصول **والثالثة**
 ان يكون نوايا الشيء من الوجوب والتدب فيه وجهان مبنيان على اشتراط التبيين في
 هذا المقام وعدمه وقد مر في بحث نية الفضل ان نية التبيين على هذا الوجه ليست
 بواجبة فالاقرب ايقم الحقيقة ويمتثل القول بالحقيقة في خصوص النية لموم قوله ورفع
 عن ائحق السهو والنية وهو ضعيف والفرقة بين الحالين في غير ذلك مستسلم
 يسقط الموضوع مع غسل الجنابة وجوب الاجماع والخبر ولما استدلل به بعض المحققين
 من قوله ثم وان كنتم جنبا فاطهروا وجه الدلالة ان المراد بقوله ثم فاطهروا انما هو غسل
 لانه لو كان المراد منه الموضوع لزم كونه تكرارا واعادة لمسبوبة الامر بالموضوع
 في صدر الآية الشريفة وليس المراد منه وجوب الوضوء والغسل معا قطعه فمقتضى الآية
 ح انما هو كون تكليف الغيب هو الغسل وتكليف غيره الوضوء وهذا ظاهرا في عدم وجوب الوضوء
 عليه مع ان الآية الشريفة واردة في حيث بيان ما يجب على الجنب من الطهارة فالامر
 يقتضيه بجواز الاجزاء به وقد يناقش في هذا الاستدلال بان صدر الآية الشريفة
 ظاهرة وجوب الوضوء لكل من اراد القيام الى الصلوة سواء كان محدثا بالمحدث الاصغر

في استظهار الموضوع
 غسل الجنابة وجوبا

او الاكبر وقوله ثم وان كنتم جنبا بديل على وجوب الغسل على الجنبة فانه تصحيح زيادة في
 تكليف خصوص الجنبة وقد يناقش في ذلك ايضا باجمال لفظ الطهارة سيما بناء على القول
 ببقائها على معناها اللغوي وفيه ان لفظ الطهارة ليس بجمل من هذه الهيئة
 ان الظاهر ثبوت الحقيقة الشرعية في لفظ الطهارة والا قرب استحبابه وانكوه
 بعضهم ولا يسقط الوضوء مع غير غسل الجنابة من الاغسال واجبا كما ان غفلا
 وانما كان ام لا ويدل عليه امور **القول الشجرة المحققة والمنقولة الثانية**
الاجماع المنقول في كلام بعض القول الثالث استحباب بقاء التكليف بالوضوء
 احالة عدم الزيل للحدث الاصغر وقاعدة الاحتياط اللازم بعد شغل الذمة **الرابع**
 عموم الآية الامر بالوضوء للصلوة خرج غسل الجنابة وبقي الباقي **الخامس**
 عموم ما دل على وجوبه بمرور سبابه **السادس** عدم المرسل المحدث وكالصحيح
 كل غسل وضوء لغسل الجنابة والتنجيس الامر بالوضوء قبل غسل الجمعة ولا كما قاله
السابع قول الداعي على اشتها وعدم وجوبه لو كان مع ان الامر بالعكس ثم
 وحكم من المقتضى رة وغيره القول بعدم الوجوب مع كل غسل فظا وفرغ من حاجته له
 بوجهين **احدهما** اطلاق الاخبار بايجاب الغسل على الحائض والمستحاضة وبمحوها
 في مقام البيان مع عدم ذكر الوضوء **وثانيهما** الصحيح الفصل بجزء من الوضوء و
 اى وضوء اطهر من الغسل والصحيح الاخير مثله ولكنه بعد السؤال من غسل الجنابة
 وما ورد في الصحيح وغيره ان الوضوء بعد الغسل بدعة ومكاتبه الهدى لا وضوء للصلوة
 في غسل الجنابة ولا غيره ورواية حماد عن يفسل الجمعة او غيره لك يجهز من الوضوء
 واتى وضوء اطهر من الغسل الى غيره لكن من الاخبار ويستدل لذلك ايضا بما تم البراءة
 واستصحاب عدم ثبوت التكليف بالوضوء واطلاقات الصلوة فالها فاحية بمحصل
 الاقتضال ولو مع عدم الوضوء خرج ما لو علم بعدم كونه مطلقا بالاجماع فيبقى الباقي
 تحت العموم والجواب عن الاول بان تلك الاخبار انما وروت في حيزين وجوب الغسل
 على الحائض والمستحاضة وليست في مقام بيان جميع ما يجب عليه فلا تدل على نفى
 وجوب الوضوء بشئ من الدلالات الثلاث وعن الثاني ان الاخبار المذكورة
 معارضة مع ما قد منا من الادلة وهي الى بالترجيح قطعاً فان النسبة بين هذه
 الاخبار وبين الصحيح الامر بالوضوء قبل غسل الجمعة الدال على تقييم الحكم لغيره
 بضمية عدم القول بالفصل انما هو التعارض الصحيح وليس بينهما عموم مطلق ولا من

كما قد يتوهم في بادئ الرأي فيرجع الى المترجمات الخارجية سلمنا الخصومة هذه الدنيا
 منها لكنا منع من تقدم الخاص اذا كان العام اقوى منه بالشهرة وغيرهما
 لو احدث في انشاء الفصل من جابته فان كان بالحديث الاكبر ان تقصر غسله قطعاً
 وان كان بالحديث الاصغر فيقتل القول بصحة الفصل واتمامه وعدم وجوب الوضوء عليه
 بعد ذلك ويمكن الاستدلال بامور **الاول** اصالة البرائة فان التكليف بالوضوء
 مع مشكوك فيه فالصلاء عدم **الثاني** استحباب العضة **الثالث** بانما هو ان
 التراجع الفصل من دون تفصيل بين وقوع الحدث وعدمه **الرابع** الاطلاقات الواردة
 في كيفية الفصل فانها قاضية بمصوالات التمثال بما يتحقق معه معنى الفصل على وجه
 الدلالة الدالة على ان ما جرى عليه الماء فقد طهر وغير ذلك فلا يجب عليه اعادة الفصل
 ويثبت عدم وجوب اعادة الوضوء بما دل على انه لا وضوء مع غسل الجنابة **الخامس** الاطلاقات
 الصلوة بناء على مدعي لا محالة وقد يورد على الاول والثاني عدم مقادمتها لصوم الادلة
 الدالة على وجوب الوضوء برضائي من اسبابه وعلى الثالث بان ما دل على جواز التراجع
 انما هو وارد في تميز بيان جواز ذلك من حيث هو ولا دلالة فيه على عدم وجوب الوضوء عند
 عود من خذ اسبابه الثبني من الدلالات اللفظية والعقلية وعلى الرابع بان عدم وجوب
 اعادة الفصل عليه في هذا الحال مسلم لكنا منع من عدم وجوب الوضوء عليه والتسك بما دل
 على انه لا وضوء مع غسل الجنابة كما يظهر من كلام بعضهم في غير محله وقد اعترض عليه
 بان هذه الرواية موهومة بمخالفتها لفتوا الاصحاب وتامنا بعدم مقادمتها لما دل على
 وجوب الوضوء برضائي من اسبابه وقد يجاب عنه باخصيته عن ذلك فيكون
 مقيدة لذلك الا ان يقال بان تقديم الخاص على العام في سائر المقامات انما ينشأ من
 كون الخاص اقوى من العام وهو في المقام اضعف من العام فالمعارض بينهما يحق يقضى
 بالرجوع الى المرجح وهو في جانب العام واما الثاني بالنقض بما اذا كان الحدث مقارناً لا فرعاً
 الفصل فانه يجب عليه الوضوء قطعاً والفرقة بينه وبين ما نحن فيه في غير محله ويحتمل
 القول بلزوم الاعادة من راسه ربما استدلل له بوجوه **الاول** ان المفهوم من اخبار
 عن الجنابة ان الصبي من الفصل ما ترتفع معه الاحداث الصغار بالمرة ومثل هذا لا يمنع
 ما تخلفه قطعاً **الثاني** ان التمثال حدث فلا بد له من اخر فهو اما الفصل وهو المطلوب
 او الوضوء وهو مناف لما دل على ان كل غسل معه وضوء لا الجنابة **والثالث** ان الحدث
 ناقص لتمام الفصل فيقتضيه بوضوءه بطريق اولي وح فارتفعه اما بعض الفصل

في انقطاع الوضوء
 في انقطاع غسل الجنابة
 بالحديث الاكبر

في دليل على لزوم
 الاعادة

ولا دليل عليه او بالوضوء وهو منتهى منه او بالنسل وهو المطلوب **والترتيب** الاحتياط
فالخشك في ما قبله من ماء **والخاص** الرواية المروية في الفقه الرضوي للدلالة
على الامر بالاعادة وقد بينا قشره الاول بالتمتع من استفادة ذلك من الاحتياط والتمسك
منها هو كونه راضا للحديث الاكبر وما دل على عدم وجوب الوضوء مع غسل الجنابة لادكالة
فيه على ذلك اصلنا ثم يمكن تقرير الاستدلال المذكور بوجوده اذ هو ان غسل الجنابة
لا وضوء معه كما يستفاد من النصوص والاجماع فما يجب معه الوضوء لا يكون مندوبا
في غسل الجنابة حكما كما هو قضية عكس النقص هذا كله فيما لو احدث في اثناء غسل
الجنابة اما لو احدث في اثناء غير غسل الجنابة ففيه اقوال **احد**ها القول بوجوب
اعادة الغسل من رأسه حتى يبرجعة من الانصاب كالشع والعلامة والشهيد وغيرهم
ومن المحققين الثاني في حاشية الالفية نسبته الى الأكثر ونسبه في الجواهر لجماعة
من متأخري المتأخرين ويمكن الاستدلال لهم بوجوه **الاول** استحباب بقاء الحدث
واستحباب وجوب الغسل واصالة عدم كون غسل البعض طهر الى وقاعدة الشغل
في العبادات بناء على اجابها واستحباب بقاء التكليف بالغايات المشروطة بالنسل مع
توقيفية العبادات **الثاني** انه لو تأخر عن تمام الطهارة لا يطل باحتياط الصلوة بغير
بطريق اول ويروى عليه بان الاولوية المزبورة قطعية فليت بحجة وتوضيح ذلك انه
يشترط في حجية الاولوية ان يكون قطعية او ظنية مستفادة من اللفظ وهذه حجة
عنها **الثالث** ضعف القول بالانتهاء من الاجتزاء لما فيه من منافاة ما دل على اجتناب
الاغترار بالطهارة والقول بالانتهاء ثم الوضوء لما دل ان غسل الجنابة يجرى
عن الوضوء لظهوره متى تحقق غسل الجنابة اجزاء عن الوضوء فتعين الثالث لعدم
القول بالفصل **الرابع** استبعاد الاجتزاء بالنسل مع وقوع العدول الكثيرة
في اثنائه ولو بمقادير من اليد **الخامس** ما روى عن الفقه الرضوي فان
احدثت حدثا من بول او غائط او ربح جسد ما غسلت واسك من قبل ان تغسل جسدك
فاذا غسلت من اوله وقد يجاب عنه اولاً بضعف الاستناد وانقضاء الجواب وثانياً
بمعارضته لما في الذكرى والمدارك فعن الاول قيل انه مروى عن العلم في كتابه عرض المجلس
للصدوق وعن الثاني انه روى الصدوق في كتاب عرض المجلس عن العلم قال لا بأس
بتبويض النسل تغسل يديك وفرجك واسك وتوضغ غسل جسدك الى وقت الصلوة
ثم تغسل جسدك اذا اردت ذلك فان احدثت حدثا الى اخر ما تقدم من لفظة الرضوي

في غير الغسل
في غير الغسل

في غير الغسل
في غير الغسل

وفي الوسائل انه رواه الشهيذان وغيرهما من الاصحاب ثمانية ما انه يقتضي اتمام الفسل
 وهو مذهب جماعة منهم الحق الثالث وفرقه بعضهم الى ابن اديس وتراج واجعله بوجوه
الاول استصحاب صحة الفسل وعدم قابلية تأثير الحدث **الثاني** الاجماع علان
 ناقض لصحة ما لا يوجب الكبري **الثالث** قوله نعم وان حكمهم فيها **الرابع** الاستصحاب
 الطلاق ما دل على الفسل كقوله كل شيء امسسته الماء فقد اقيسته ونحوه **الخامس**
 القول بانه تيمم ويتوضأ للصلاة ذهب اليه في المدارك والتافع والمعتبر والمسالك
 وغيرها واستدل له بالجمع بين ما دل على صحة مثل هذا الفسل والاستصحاب والطلاقات
 وغيرها وبين ما دل على اجماع لا صغر الوضوء ولم يثبت اخذ الاجزاء في طبيعة الصبي منه
 كما لم يثبت اجزاء حق من القتل في اثنائه وملاحظة الاخبار لا يستفاد منها ذلك ولا
 هي مساتمة في بيان ما هنالك وهذا القول اظهر عندنا الحق **سبيل** اذا راي المقتسل
 عن المجابة بالانزال بلا مشتبها بهذا الفسل فيه صور **الاولى** ان يعلم بكونه خارج
 منيا ولا اشكال ولا خلاف في وجوب الفسل عليه **الثانية** ان يعلم بانه بولخالص
 ولا اشكال ايضا في وجوب الوضوء عليه خاصة بل عليه الاتفاق محصلا ومنقول **الثالثة**
 ان يعلم اجمالا بانه ما بول او مضي فالظاهر وجوب الفسل عليه **الرابعة** ان لم يعلم شيئا
 من ذلك وكان المقتسل قد بال هذا فزاله واستبرأه بالاجتهاد فلا اشكال في عدم وجوب
 شيء عليه من الفسل والوضوء ويدل عليه مضاهاة الى الاصول المقررة والاجماع المنقولة
 بلا اجماع المحصل كما يستفاد من التتبع في كلمات الاصحاب وقاعدة عدم الدليل دليل
 لعدم الاخبار المستفيضة المتكررة من الصحاح وغيرها **صحتها** الاخبار الدالة على عدم
 نقض اليقين بالشك كقوله في صحة زارة لا تنقض اليقين بالشك ابل وقوله في
 من كان على يقين فشك فليحضر على يقينه وقوله ان اليقين لا يدفع بالشك الى
 غيره لك من الاخبار الواردة هذا المضمون **ومنها** الصحاح المستفيضة الدالة على
 سقوط الفسل على من استبرأ بالبول **ومنها** الاخبار المحببة الدالة على عدم الالتصاق
 لما يخرج من الذكر جدا لاستبرأه والاجتهاد وان بلغ الساق وربما يحتمل القول بوجوب
 الوضوء عليه لصحيح ابن عيسى انه كتب اليه رجل هل يجب الوضوء عما يخرج من الذكر بعد
 الاستبرأ فكتب نعم ولا طلاق الاخبار الدالة على الامر بالوضوء من البول الخارج بعد
 البول للاستبرأ من المني والجواب عن الرواية الاولى **اولا** باخبار موثقة بمخالفتها
 لفتوى الاصحاب والاجماع والنصوص المتقدمة فلا يعتمد عليها **وثانيا** بعدم مقارنتها

لما قدمنا من الامثلة وثالثها ما كتبه وصحة فليست بحجة في محاولة على العلم بكونه
او على الاستصحاب وعلى القية او غير ذلك وعن الاطلاقات جدم معاقبتها لما قدمنا من الامثلة
يجب تنزيلها على صورة عدم حصول الاستصحاب من البول بالاجتهاد كالمعلم الظاهر منها بما
بينها وبين ما قد علم عدم اليقين مع ذلك وان بلغ الساق من غيره الصور الخمسة ان يكون
ذلك بعد البول وقبل الاستصحاب والتمهيد في هذا المقام عدم وجوب الفصل على ان وجوبه
الوضو وما عدم وجوبه عادة الفصل فلا يصل الفصل الى الاصول والامامات المتفق على كلات
القول ولظهور قيام الاجماع عليه وكان المستفاد من الاخبار وقتوى لا محاب انما هو
حصول بطلان الفصل في امور معينة وليس ذلك منها وما قدمنا من الاخبار المستفيضة
الدالة على سقوط الامادة مع البول وما وجوب الوضو عليه فهو المعروف بين الاصحاب
يظهر من كلام غير واحد من الفقهاء انه المتيقن بينهم وصوح بعضهم بقيام الاجماع عليه كما
هو ظاهر بعضهم وظهور من الترائف وغيره في الخلاف فيه في باب الاستصحاب وكذا على الشيخ
في الاستصحاب والتهديب وظاهر الصدوق القول بالعدم بحجة القول الاول مضافا الى ما
مر من الاجماع المنقول صحيح الحلبي قال سئل ابو عبد الله عن الرجل يقتل ثم يجد بعد
ذلك بللا وقد كان بال قبل ان يقتل قال يتوضا وان لم يكن بال قبل ان يقتل فليعد
الفصل ونحو ذلك صحيح محمد بن مسلم وموثقة سماعة وخبره موية بن مسير كل ذلك مضافا
ما يستفاد من الروايات المستفيضة المذكورة في باب الاستصحاب ولعل مستند القول الثاني
مضافا الى الاصل وقاعدة عدم نقض اليقين بالشك صحيح ابن يعقوب سألت ابا عبد الله
عن الرجل بال ثم توضا وقام الى الصلوة فوجد بللا قال لا يتوضا انما ذلك من الحيات
والجواب عن الاصلين بوجوب العدول عنهما بما قد صان من الادلة وعن العيصية بانها مؤخر
بما لفتها الفتوى للمتم واعراض الاصحاب عنها في هذا المقام سلمنا ولكنها لا تقاوم ما قد
من الادلة مع انها مطلقة وصحيح الحلبي المتقدم اخبر عنها فيجب تقييد هاهنا ولو شك في
تقدم البول على الجنابة وناخه عنه بعد العلم بوجوبها اجالا الصورة السادسة ان يكون
ذلك بعد الاستصحاب بالاجتهاد من دون البول مع امكانه والظاهر المعروف فيه
ايضا وجوب الفصل لاطلاقات الاخبار والتمهيد ويقتل القول بالعدم للاصل وخبر عبد الله
هلال قال سئل ابا عبد الله عن الرجل يجامع أهله ثم يقتل قبل ان يبول ثم يخرج
منه شيء بعد الفصل قال لا شيء عليه ان ذلك ما وضعه الله عنه وخبر زيد الشحام
عن الصادق قال سئل عن رجل اجنب ثم اغتسل قبل ان يبول ثم رأى شيئا قال لا يغتسل

ليرفع له الذي رأى شيئا أو قرأه هاتين الروايتين ما قدح في سندهما بجدهما
 هلال في الاول واجب جملة في الثانية ويتأش فيه ايضا بعدم مقاومة بالاثبات الاثيرة
 الصورة المتأثرة ان يكون ذلك مع عدم امكان البول وفيه وجهان بل تكون قيل
 بعدم وجوب الفصل وعرف بالاكثروا جماعة من المتأخرين القول **بوجوب الفصل** بالادلة
 ولعل مستند الاول الاطلاق الاخبار الاثيرة ولعل مستند الثاني **بوجوب الفصل** بالادلة
 والاطلاق الروايتين المتكاثرتين وما قيل من خلو اخبار الاستبراء عن ذلك بل لم يخل
 شي من الاخبار ذكر الالتهام في الاستبراء عن المضي وانما ورد ذلك في البول وفيما
 المضي عليه مالا وجه له والاول غير بعيد الصورة القائمة ان يفتي الزمان والعرف
 من المذهب فيه وجوب الفصل وعن جماعة من المتأخرين عدم انتفاض الفصل وانما يتغير
 له الاعداد وعن نال الصدوق الاكتفاء فيه بالوضوء وعن ظاهر الشيخ التفصيل بين
 نسيان البول وتعمد تركه فاجوب الفصل في الأخير بخاصة والآخرى الاول ويدل عليه
 بعد الاجماع المحكي عليه في السرائر وغير المتنبية المستفيضة كصيحة الاقطع عن رجل
 اجنب اغتسل قبل ان يبول فخرج منه شيء قال يبيد الفصل وصحيفة محمد بن مسلم من
 اغتسل وهو جنب قبل ان يبول ثم وجد بللا فقلنا تنقض غسله وموثقة سماعة عن
 الرجل يجنب ويغتسل قبل ان يبول فيجد بللا بعد ما يغتسل قال يبيد الفصل في غير
 ذلك من الاخبار ولعل مستند القول الثاني الاخبار والمستفيضة الدالة على عدم انتفاض
 الفصل بذلك وهي تقاوم الاخبار المذكورة سيما بعد ملاحظة عدم سلامة اسنادها
 ولعل مستند القول الثالث ما دل على ان وجدان البلل قبل الاستبراء من البول ناقضا
 للوضوء ولعل مستند القول الرابع حسنة جميل عن الرجل تعصيه الجنابة فينسى ان
 يبول حتى يغتسل ثم يرى بعد الفصل شيئا يغتسل ايضا قال كالحديث ورواية احمد
 هلال ما لته عن رجل اغتسل قبل ان يبول فكتب ان الفصل بعد البول الا ان يكون
 ناسيا فلا يبيد مضافا الى كونه وجوب بين الاخبار والجواب اوله بان هاتين
 الروايتين موهوماتان باعراض جمهور الاصحاب عن العمل بها وتأنيا بان الحكم المذكور
 من الاحكام الوضعية التي لا تختلف لمحال فيها بالنسبة الى الناس وغيره وثالثا بعد
 مقاومتها لما قد من الادلة المتقدمة المتقدمة بما مر من غسله فيسقط الفصل
 امور منها تقديم النية عند غسل اليدين كما صحح به جمع من الاصحاب بذكر بعضهم
 حيث يظهر من كلامه التردد في الجواز فضلا عن الاستصحاب لعدم ثبوت الجزئية وهو

في البيت الفصل
 وهو امور

ضعيف بل المحقوث الجزئية لان المستفاد من الاخبار العامة على استحباب سلمها انما
هو الجزئية وما يقال من ان الامور اورد فيها وضعا للوجوب الخفية فلا يمكن استفادة
ذلك منها معونة القرائن كشروع استعمال الاوامر الواردة في بيان كيفية العبادات على
بيان الجزئية والشرطية فان اكثر الاجزاء والشرائط انما ثبت بالامر وقد استقرت
طريقة الاصحاب خلفا من سلف على حلها على بيان ذلك لعله في هذا المقام على الوجوب
المنعotte مبيد جماع ان فهم الاصحاب الجزئية من هذه الاخبار قرينة على المطلوب ويدل
على ذلك ايضاً الخبر المروي عن مجالس الصدوق حيث روي عن الصادق انه قال لا بأس
بتعويض الفسل بفسل يدك وفرجك وتؤخر غسل جسدك الى وقت الصلوة اللهم ان
يقرب بفتح الفين فيخرج عن الاستدلال والالطوطج ويدللية عند غسل الواسع التوقي
وعند غسل الأعضاء في الاتماس ثم ان ثبوت الاستحباب في هذا المقام مبني على ثبوت
الجزئية لان الإصل عدم جواز تقديم الشي على الاجزاء كافي كل عبادة ولم يتم دليل على الجواز
في خصوص المقام وثباته بقاعدة التسامح على خلة احتمال مطلوبيته وتصريح جمع منهم
باحتماله غير ممكن لانه مع عدم تجديد النية عند غسل الأعضاء مخالفة للاقتياط لعدم
لوجوده والنية عند ذلك لم يكن اثبات استحبابه موقوفا على ثبوت الجزئية ويمكن اثبات
استحبابه بقاعدة التسامح وبانه عبادة فيكون مشروطا بقصد القرية ومنها
المنعotte والاستمساك بلا خلاف اجلة فيها بل الظاهر قيام الاجماع عليه كاتفق عليه
جماعة من الاجلة ويدل عليه مضافا الى ذلك الاخبار الكثيرة ولا يكون شيئا منها واجبا
للإجماع المصطل والمنقول في جملة من الكتب والاصول المقررة ولقيام السيرة على عمل التواضع
يفعله ولانه لو وجب لوصل اليها التوفر الذوا على نقله لو كان ولحلوا الاخبار البيانية عن
بيانها ولو وجب لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو غير جائز عندنا والطلاقات الفصل
بالقائم كتابا وسنة بناء على عدم اجال ما هيته متبها على مذهب الخلق للآثار
الواردة في بيان كيفية الفسل فاذا قاضية ليتحقق الامتثال بمجرد الاتيان بهذه الكيفية
ولعموم ما دل على ظهورية الماء بناء على ثبوت الحقيقة الشرعية في لفظ الطهارة وما
يشتمل منها ودلالة الدلالة على ظهورية الخش والخش ويدل عليه ايضا روايات
منها ما رواه التهذيب في باب حكم الجنابة عن ابي محمّد الواسطي عن اصحابه قال
قلت لا يجب الله على الجنبة فتمضمض قال لا انما يجنبه لظاهر ومنها ما رواه ايضا
في هذا الباب عن عبد الله بن سنان قال قال ابو عبد الله لا يجنب الا نفا والغسل لاهما

الجزئية
قد روي
استفادة

بعض

[illegible]

الفصل الرابع في التَّجِيمِ

في التيمم وهو في القصة كما في كشف الظلمة وغيره القصد وفي الشرح بناء على شدة الحقيقة
 الشخصية كما هو الواقع في حال خاصة بشرائط مخصوصة يستتبع به الغالبات المترتبة على
 الطهارة المائية كالتيتم للصلاة والطواف ونحوها أو الإتم منه ومن غير فعله الأول
 يخص بالتيتم الواقع لأن الواقع وعلى الثاني يتم الواقع وغيره فيدخل فيه التيمم الذي
 شرع للنوم ونحوه والظاهر كونه موضوعا للام من الامرين لكثرة استعماله فيه في الخيارات
 حتى يبلغ الحد بوجوب فهم المعنى المخصوص عنه عند الإطلاق فيكون لفظ التيمم حقيقة
 فيها بالوضع الحقيقي وكان ذلك هو المتبادر من الملتزمة وهذا يكشف كشافا قطعيّا
 أو ظاهريّا عن الوضع الشرعي ثم الظاهر كونه موضوعا بأزاء الصيغ المستصح للآراء والشرائط
 المحتويين شرعا في ذلك فلا يستقيم التمسك بالطلاقات التيمم عند الشك في الشرعية
 والجوئية لأن الشك في الشرع يستلزم الشك في الشروط والشك في الجزاء يستلزم
 الشك في حصول الكل فالأصل عدم حصوله وهو الذي يقتضي الطهارة الاضطرابية المحالة
 ببياضة التراب في مقابلة المائية المحالة ببياضة الماء وكذا تسمى اضطرابية من حيث
 انها لا تشرع عند تعدد المائية أو شرعا كما يستفاد من النصوص الغنائية وقد يقال
 بان التيمم على قهين أحدهما كان بركة عن الطهارة المائية كما كان بدلا من الوضوء
 والفصل الواجب للصلاة والطواف ونحوها وثانيهما كان حكما مقبدا على التيمم للنوم
 ونحوه مما لا يتوقف شرعا عليه فعدان الماء بناء على احتمال عدم احتمال كونه بركة من
 المائية وإطلاق الاضطرابية على القسم الأول مما لا يأسر به لأنه حيدل من المائية فلا
 يمتنع مع قهين التكليف بما جلا من القسم الثاني فانه لا يمتنع اضطرابية بعد ملاحظة
 شدة شريئته ولومع وجود الماء الا ان يقال بان القسم الثاني منها ايضا يدل
 عن الطهارة المائية اتفق المرحم الشارع بالتصريح بينهما ولومع وجود الماء فيكون
 التغيير بين ضل البديل والمبدل منه ولذا هو محض للحققتين بان الطهارة المائية
 ثابتة بحسب الأصل في حال الضرورة وهذا الأصل في التيمم ان يكون بركة عن الطهارة
 المائية أو ان الأصل فيه ان يكون من الأحكام التبدلية وجهان وتوضيح المقام
 ان كلاهما من الأمور الوجودية المسبوبة بالعدم فلا يمكن تعيين شئ منهما
 بالأصل في موضع البحث بعد ملاحظة العلم الإجمالي بثبوت أحدهما في الشرع لتعارض
 الأصلين وان تمام المخرج نعم يستفاد من قوله نعم فان لم تجد ماء كون التيمم بركة
 عن الوضوء والفصل لكن مورد الآية الشريفة هو الوضوء والغسل الواجب للصلاة

فلا دلالة في الآية الشريفة على بدليته عنها في سائر المقامات فيرجع فيها إلى الأصول
 العينية عند فقدان الدليل الإجماعي مقتضى التيميم فلا يجري عليه عند الشك جميع الآثار الموجبة
 ولا جميع آثار التيميم بل يحكم في الجميع مقتضى الأصول الأربعة الجارية في سائر المقامات
 فتأمل الكلام فيقع في مباحث **الأول** فيلهي التيميم وهو كما كان موجبا للوضوء والغسل
 من الأحداث الصغرى والكبرى كما اقتضت به النصوص والفتاوى والثاني في غايات التيميم
 وما يشيع له وفي ثبوته ببعض الأعيان الموجبة لاستصحابها خروج المذقة التوبة أو قتل
 الوزغ أو نحوها وجهان أو قولان استظهر بعض الفقهاء عدمه والكلام هنا يقع مقامين
 أحدهما مشروعية للوضوء والغسل الراغبين كالصلوة ومسكنة القرآن والطوائف المحقة
 ثبوته على المعروف بين أصحابنا قديما وحديثا بل عليه الإجماع محقق ومنفرد كما يقع لها
 التيميم وقد نفى عنه الأشكال في الروض ويدل عليه الأصول المستقتضة بالحكمة المعمور
 بدليته التراب من الماء كالصحيح أن الدم جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا وإن التيميم
 أحد الطهورين وأنه بمنزلة الماء وإن ربا الماء ربا للتصعيد وأنه أحد الطهورين نحو
 ذلك وقوله لا يكفيك الصبيد عشر سنين فإن ظاهرة قيام التصيد مقام الماء
 في الاستياحة وثباتها في مشروعيتها بكونها من غير الرافع وفيه وجهان بل قولان قيل أحد
 وأصح له بالأصل مع الشك في شمول الإطلاقات لمثله وسببه عن طريقة التشريع وط
 السيرة الجارية به والآية الشريفة إنما تقتضي مشروعيتها عند فقدان الماء لاجل الصلوة
 كما هو مقتضى صدر الآية فلا يمت غيرهما والمناط في غيرها غير منقطع وكذا دلالة الآية
 الشريفة على ثبوت المناط والتيميم خلاف الأصل يقتضيه الحكم المذكور على المتقين ثم
 انما قام الإجماع المركب على قدم الفرق بين التيميم الذي شرع لاجل الصلوة وبين التيميم الذي
 شرع لغيرها إذ كان التيميم بكونه من غير الرافع فلا تشمل الآية الشريفة التيميم الواقع بكونه
 عن غير الرافع وقد يستدل للقول بالمشروعية بالإطلاقات الواردة في التيميم وأدل
 على أنه بمنزلة الماء فإن قضية عموم المنزلة قاضية بجرى ما يجري على الماء عليه ومنه
 استعماله في الغايات التي شرع له الوضوء والغسل وهذا هو الأقوى في النظر وتوضيح
 المقام أن قضية الإطلاقات المذكورة إنما هو مشروعية التيميم في مورد شرع فيه
 الوضوء والغسل ولا خصوصية له دونها بحسب لانمان والحوال والأمكنة المتأخرون
 الدليل وما ذكره المستدل من الشك في شمول الإطلاقات لمثل المقام في غير محله لأن المطلق
 عند علم القيد ووروده في غير البيان محمول على العموم كما عليه بناء أصحابنا فلا يخفى

كما لا يخفى على المتتبع في سائر المقامات اما لان المطلق موضوع للعموم كما يستفاد من كلام
 بعضهم اولاً ثم مفيد للعموم بقاعدة الحكمة او السريان او لان شيوع استعماله عند اطلاق
 في العموم الا فرادى فترتبة على حمله عليه في محل الشك هذا وقد ورد النص به لا موصفاً
 استعماله للعموم فقد ورد في رسالة الشيخ والصدوق عن الصادق ع من تظلم ثم اوى
 الى فراشه بات وغلامه كسبه فان ذكرا نده على غير وضوء فليتييم من وثادة ككناء ما
 كان فان صل ذلك العلم يزل في صلوة ما ذكره الله تعالى وقد رواه اية اخرى لا ينال المسلم وهو
 ولا ينال الا على طهور فان احتمل الماء فليتييم بالصعيد وكذلك اغير الاخبار المتضادة يقتوى
 الاصحاب اعتمادهم عليها في الباب وصحتها الخروج من احد المسجلين كما مر تفصيل القول فيه
 ومنها صلوة الجنابة ولو مع التمكن من الماء على المعروف بين الاصحاب وفي الخلاف
 اجماع الفرقة عليه ويدل عليه موثقة سماعة سالت عن رجل مرّت به جنازة وهو
 على غير طهر قال يضرب يديه على خاتم اللين فليتييم به وذهب بعض اصحابنا الى الحد
 جواز مع التمكن من الماء لمنع اجماع لعدم الدليل به من فتاوى اصحابنا ضعيفه
 فلا تنهض حجة الخروج عن الاصل الثابت والجواب ان الظاهر ان اجماع المنقول حجة و
 ان لم يكن مفيد العلم كان خبر الموثق حجة والاضمار غير مانع منها سيما من سماعة مع
 اعتقاده به لا الطائفة ويدل على جوازه مع خوف فوات الصلوة مضافاً الى ان الاصل
 الثابت بالعمومات وخصوص الصحيح من الوجه يدل على جواز الجنابة وهو على غير وضوء فان ذهب
 يتوشأ فانت الصلوة قال يتييم ويصل والظاهر ان الحكم المذكور به ما لو كان حدثاً
 بالحديث الاكبر والصغير فيجوز التيمم كذلك يدل على كل من التيمم مع التمكن من الماء وجه
 قوى **المبحث الثالث** في ما يسوغ معه التيمم ويصح معه ويجوز انتقال الحكم من الوضوء
 والفصل اليه وهو امور وعدّها في المنتهى في ثمانية والاضابط فيها الجوز استعمال
 الماء **مسئلة** من اسباب الجزع عدم وجود الماء ويدل عليه بعد الاية الشريفة
 النصوص المستفيضة واجماع الطائفة المعلوم والمنقول في لسان جماعة من غير شوب
 خلاف فيه عندنا بين السفر والحضر وفي الخلاف والمنتهى اجماع عليه بالنحو
 كما انه في الاخير الاجماع على عدم الفرق بين السفر الطويل والقصير وحكى عن بعض
 فضلاء المتأخرين القول باختصاص الحكم بالسفر فيسقط التيمم ايضا لو كان ذلك
 في الحضر وبما حكى القول المذكور عن بعض العامة اخذنا بما يترأى من الاية والحق
 هو الاول ويدل عليه بعد الاجماع عدم صدق الوجهان الا مع مضافا الى غير

فما يجب انتقال الحكم
 الفصل في وضوء المائنة

ما يجوز التيمم عليه
 وجود الماء

واحد من المصومين لعل مستند القول المذكور ما يستفاد من بعض الأخبار على وجوب
الطلب وهو مدح نوع وعارضته مع غير من الأخبار القاضية بوجوب مضافا الى ضعفه
بما مر من الأخبار عنه سيما بعد ملاحظة عدم مقاومته للأبحاث المنقولة المتقدمة ولو
وجد من الماء ما يكفي لالبعض عضائه انتقل الحكم الى التيمم بلا خلاف في هذه فيجوز
في المذكور والنتيجة في الخلاف عنه حيث ضياء الى علمنا بل في حكاية الجمع على
سقوط غسل البعض ايضا حيث جعله بحكم الدم ويدل عليه مضافا الى ما مر من الطهارة
لا يتشترط مضافا الى عدم الامرية في مقام البيان والروايات ان احدهما الصحيح اجنب في
سفره ولم يكن عنده ما يكفي لالتوضوء قال التيمم ولا يتوضؤون ونحو غيره وبه الدلالة
ان التيمم لو كان جائزا الزم ان يكون الحكم في هذا المقام الاتيان بغسل بعض الأعضاء
في الوضوء وبعضها في الغسل ولا نقا على المطلوب نظرا لان مقتضى ما في الباب لزوم
الاتيان بالصلوة والصلاة المفروضة ولا تقضى بوجوب تبعض الطهارة عند عدم
كفاية الماء لمجيئها واجيب عنه بان ضعف دلالتها بوجوب يقتضي لاحتياجها للتاكيد
فمن تولى التيمم وليس عنده ماء يكفيها بغسلها قال اذا كان معها بقدر ما تغسل رجليها
فتمسك به ثم تتيمم وقد ينشأ عنها ما هنا تدل على تقديم غسل الفرج على غسل بعض أعضاء
واجيب عنها بانها دلالة هذه الرواية يقتضي لاحتياجها الى ما هو في ذلك وقد يحكى عن الشيخ بعض
أقواله التبعيض حكم القول به من العامة ويمكن الاستدلال له بما هو في الأول مستصحب
وجوب غسل هذا البعض فانه قد كان ثابتا ولو في ضمن المجموع في حال تمكن من الماء
فيحكم ببقائه وعدم كون مجرد قصد البعض واضاءة مالا له وقد يورد عليه وجوبه
ان الاستصحاب المذكور دائما يجري في محل البحث اذا كان المكلف المذكور واجدا للماء الذي
يكون كافيا لمجموع الطهارة قبل قصد البعض ما لو كان فاذا الماء قبل ذلك فمقتضى استصحاب
عدم وجوب ذلك ومنها التقضي بما اذا لم يكن واجدا للماء بعد دخوله الوقت وان كان
واجدا له قبل دخوله نظر الى عدم تعلق التكليف بالطهارة عليه قبل دخوله حتى يستصحب
بقائه في الزمان الثاني بناء على كون ذلك من الواجبات المشروطة الا ان يقال ان الطهارة
من الواجبات الملزمة والوقت ظرف للمأمور به وليس شرطاً في تعلق التكليف على المكلف
وانما هو ثابت على ذمته بمجرد صيرورة مستجيبا للشرائط العامة ومنها التقضي اذا
كان المكلف المذكور فاذا الماء قبل تكليفه فانه يستصحب عدمه في الزمان الثاني ولو كان
واجدا للماء يكفي به بعض الطهارة فالدليل ختم من المذموم الا ان يقال بجحجية الاستصحاب

التعليق ومنها ان المطلوب من المكلف انما هو تحصيل الطهارة وهي بما تحصل به تمام
 الطهارة المائية ولا دليل على حصولها ببعضها والاستصحاب لا يقتضي بذلك وفي ان المقصود
 في هذا المقام انما هو اثبات وجوب الاتيان بالعض عند تعدد الاتيان بالكل وان لم
 يثبت به حصول الطهارة بفعل البعض فقط هذا كان مقتضى الاحتياط وهو الجمع بين الاتيان
 به والتيمم ومنها ان التكليف المفروض في الزمان الاول انما يتعلق بفسل جميع الاعضاء
 من حيث المجموع فلا يمكن اثبات بقاء بعضه في الزمان الثاني بعد ملاحظة انتفاء قيد
 الحيثية فيه فيرجع في هذا المقام الى الصالة البرائة اقصا الامر قارضين الاصليين مع انتفاء
 المرجع فيفسا قلان وقد يجاب عنه بان القدر الثابت من ثبوت الحيثية المفروضة انما هو
 فيها لو كان متكفلا من تحصيل تمام الوضوء فالاصل عدم ثبوت القيد المذكور وعند تعدد البعض
 الا ان يقال بان قيد الحيثية ايضا مستصحب يحصل الصلح بالمزيل فيحكم ببقائه عند
 عدم التمكن من البعض ويقال بان القدر الثابت من وجوب الفسل انما هو فيما لو كان
 متكفلا من الاتيان بالكل وجوبه في الزمان الثاني مشكوك فيه فاستصحاب لعدم
 الاول يقضي بعدم وجوبه ثم ومنها انه معارض مع استصحاب عدم ثبوت التكليف
 فان القدر المتيقن من ثبوت التكليف بالطهارة انما هو مع التمكن من غسل مجموع
 الاعضاء ولا دليل على حصولها بفسل البعض فالاستصحاب المذكور يقضي بعدم وجوبه
 وفيه ما لا يخفى ومنها ان التكليف انما يتعلق في الزمان الاول بما هيته الوضوء
 والفسل ولا يمكن اثبات حصولها بالاستصحاب المذكور لان التمسك به لذلك يستلزم
 الاصل المثلث وهو ليس بنجته وفيه ان المقصود في المقام انما هو اثبات وجوب الاتيان
 بالعض في الزمان الثاني وهذا ما يمكن اثباته بالاستصحاب ومنها وجوب العدد وان
 الاستصحاب المذكور بما قد من ان الادلة الدالة على عدم وجوب الاتيان بالبعض الوجه
 الثاني قاعدة الاحتياط فان الاشتغال بالقبضى بالغايات المشروطة بالطهارة يستدعي
 البرائة القلبية وحصولها في موضع اليث موقوف على غسل بعض الاعضاء فيجب مقدمة
 لحصولها سيما بناء على القول بوجوب الامتنال لاحتمال عند تعدد تحصيل الامتنال للتيقن
 مضاعفا الى استصحاب بقاء التكليف بالغايات المشروطة بالطهارة الثابتة على ذمة المكلف
 الوجه الثالث القاعدة المستفادة من حديث الميسور لا يقط بالمعسور وما لا يدرك
 كله لا يتركه واذا امرتكم بشئ فاقوا منه ما استطعتم فان هذه الاخبار قد دل على وجوب
 فعل البعض عند تعدد الكل وعدم سقوطه بتعذره وقد يجاب عنه اولا بضعف السند

ويمكن دفعه بانجباره باعتدال اصحاب عليها كغير من المقامات كما لا يخفى على المتبحر في ابواب
 الفقه وثانيا بان هذه الاخبار مطلقة وينبغي تقييدها بالاجماعين المنقولين المتقدمين
 الدالين بظاهرها على سقوط التكليف ببعض عند صدق الالتيان بالكل وثالثا بسد
 دلالة الاخبار المذكورة على حصول الطهارة المطلوبة شرعا بذلك لان دلالة ذلك
 يتوقف على ثبوت كونه مندوبا حقيقة النسل شرعا والاعبار بغيره دالة على ذلك
 والجواب عنه من وجهين احدهما ان الابرار المذكور انما يستقيم فيما لو احتمل المقام في
 وجوب غسل البعض لنفسه على وجه التبدل وهو ما يقطع الفقيه بخلافه فمقتضى الامر
 بذلك يحكي عن كونه واجبا توصليا فثبت المطلوب وثانيه ان المستفاد من قوله
 الميسور لا يسقط بالمسور وانما هو الحكم ببقاء التكليف الثابت بالامر الاول في الزمان
 الثاني وعدم سقوط مجزئته بغيره فاستفاد من ملاحظة مجموع الأدلة ان النسل
 عند التمكن من مجموع اجزائه عبارة عن المجوع وعند التمكن من بعض اجزائه عبارة عن
 البعض فيكون البعض الميسور مندوبا مما هيته الواجب للثابت بالامر الاول ثم انه لو كان
 عنه ما وشك في كونه كافيا لغسل جميع اعضائه فان علمت حالته السابقة بنوع عليها
 قضاء لحق الاستصحاب المحكوم الموضوعي ولو توارده عليه الحالان فلم يعلم السبق والحق
 ففيه وجوه اربعة ومع الجهل بالحالة السابقة مطمئنه فيه وجهان يحتمل القول بوجوب
 الغسل اذا كان متمكنا منه شرعا لان مشروعية التيمم مشروطة بقضائ الماء فالشك
 في المشروط يستلزم الشك في المشروط ويحتمل القول بجواز التيمم لان مشروعية التيمم
 في الآية الشريفة معلقة على الامر الصدمي وهو عدم وجدان الماء فيجوز الاكتفاء فيه
 بالاصل ولو ظن في خصوص غسل نظر الى عدم اشتراطها بالموالات حصولها بالتدريج
 بحيث يدرك اخر الوقت متطرا فحين عليه غسل الجفون الانتظار وان كان بحيث يفيقه
 الياء بعد خروج الوقت لم يجب عليه ذلك على الاقوى وان ادرك به الصلوة للاخفة الا
 يجب الطهارة لها قبل دخول وقتها ولو حصل له الياس بعدم لحوق الياء اليه قبل خروج
 الوقت فلا يبعد القول بعدم وجوب الانتظار وجواز الاكتفاء بالتيمم في هذا الحال
 لصدق عدم الوجدان عليه في هذا الحال ولو شك في الحقوق في الوقت فان كان ذلك
 قبل دخول الوقت لم يجب بناء على كون تعلق التكليف عليه مشروطا بدخول الوقت لا ظرفا
 للفعل وان كان ذلك بعد دخوله ففي وجوب استعماله مع عدم امكان حفظه وانتظار
 اخر الوقت وجهان احتمله الصلوة وعبر ويجري الوجهان في وجوب حفظ ذلك

الماء لو أمكن مع احتمال حصول ما يهلكه خاشعة للوضوء والفعل والاقتران للقاء بين
 الوجوب ويرشد اليه امور ومنها ما سياتى انتم من عدم وجوب الانتظار عليه في جواز
 البدل بالتيمم اقل الوقت ومنها اطلاق قوله ثم فان لم تجدوا ماء فتيمموا الغصاة
 وجه الدلالة انه يصدق عليه ح انه غير واحد للماء في اقل الوقت فالامر بالتيمم دليل
 على عدم وجوب الحفظ لانه على تقدير وجوبه مقدمة للوضوء والفعل فلا يجب منه بد
 ثبوت البدل المشع لهما الا ان يقال بان المواد من الرتبة الشريفة انما هو وجوب التيمم
 اذا لم يجد ماء في جميع الوقت لان وجوب المقدمة موسع ومنها اخبار التيمم فان
 اطلاقها قاضية بسقوط الطلب المتعلق بالطهارة المائية عند عدم الوحدان ولو في
 اول الوقت فيسقط وجوب المقدمة التي هي حفظ الماء بسقوط ذلك ومنها ان
 قضية الاستصحاب يقع بهدم التمكن من الماء للباقي في آخر الوقت فيرتب عليه ح
 عدم وجوب استعمال البعض المذكورة اول الوقت كما ان مقتضاه عدم وجوب حفظه
 وانتظار آخر الوقت لان الحكم متعلق على امر مسمى وهو عدم الوحدان فيمكن دفع
 احتمال وقوعه بالاصل ثم انه لو شك في الحقوق في الوقت وكان واجدا للماء يتيمم عليه
 فهل يجب عليه حفظا احدهما لا وجهما بحيث لا يؤول لان العلم الاجمالي باشتغال الرتبة
 باحدا التكليفين حاصل ومقتضاه وجوب الاحتياط لان المقدمة العلمية واجبة ويترتب
 عليه وجوب مقدمات المقدمة العلمية ومنها وجوب حفظ الماء المذكورة هذا
 المقام ثم لو كان ذلك قبل دخول الوقت لم يجب عليه حفظه لعدم تعلق التكليف عليه
 في هذا الحال ويمتثل قويا الثاني لان احتمال وجدان الماء في آخر الوقت مندفع
 بالاستصحاب فيترتب عليه التكليف التمهيدى بالتيمم فلا يؤثر العلم الاجمالي المفروض
 في خصوص المقام بعد ملاحظة كون احدا الاحتمالين مندضا بالاصل فرفع الاول
 لو كان الماء موجبا عنه فاخل باستعماله حتى خاف الوقت عن الطهارة المائية
 ففيه قولان أحدهما الانتقال الى التيمم ولوالد الاول وهذا هو الظاهر من الاشهر بين
 اصحاب بل في المدارك فسبته الى المشهور وفي الروض فسبته الى فتوى العتبات سقوط
 عند الصبوق ويدل عليه مضاعفا الى الاستصحاب والعمومات الدالة على عدم سقوط
 الصلوة بحال الاطلاقات الدالة على تعيين التيمم عند عدم التمكن من الماء والمفروض
 عدم حصول التمكن لغوت الصلوة بفعل المائية كيف ولو لا ذلك لوجب القول بسقوط
 الصلوة اذن او تكليفها بها من دون طهارة او معها والاخير لان واضح الغش والاول

مخالف للاخبار ولما هو معلوم من ان شرعية التيمم انما هو لاجل عدم قوت الاداء
 والا لمجاز قوله الصلوة وانتظار حصول الماء للتمكن غالباً منه بعد خروج الوقت وكون
 نفسه سبباً لقوت المائبة اختياراً لا يوجب الفرقاً اذا غاية الامر حصول الاثم والقول
 بعدم جواز التيمم في مثله ولو كان من غير اختياره كما لو استيقظ في آخر الوقت بحيث
 لم يمكنه ادائه الصلوة الا بتيمم ما ضعيف جداً سيما اذا كان من جهة بطلان التيمم
 لتفصيل الماء كاستفائه من اليبس وغيره وثانيه ما حكي عن المحقق الاربيعي انه من
 التفصيل بين ما اذا كان الماء حاضراً عنده ولم يتمكن من المائبة من جهة ضيق
 الوقت وما اذا لم يكن الماء عنده بحيث لو سعى اليه فات الوقت واغترض عليه بانه
 اذا كان المناسط في الوحدان هو التمكن من الاستعمال وادراك الوقت فهو غير حاصل
 في المقامين الا ان تكون عنده حداً بحيث لا يتحقق العرف واحداً وهو لا يلتزم به فيتمثل
 التفصيل في المسئلة بين ما لو كان بحيث يدرك ركعة من الوقت بعد حصول الطهارة
 المائبة وبين عدمه فيجب الطهارة المائبة في الاول وينقل الى التيمم في الثاني اما الثالثة
 فلما مر وانما الاول فلا طلاق قوله من ادرك ركعة من الوقت كمن ادركه كله
 وجه الدلالة ان قضية عموم التشبيه في الرواية يقف على التوقيت فتدل الرواية
 على انه لو اوفى بركعة من الصلوة في الوقت والباقية في غير كان من لة بالصلوة
 في وقتها وما يقال من ان المشاهدة انما هي في جهة الفضيلة لا في جميع الجهات مندفع
 بمخالفة لمقتضى الإطلاق نعم هذا الاستدلال انما يستقيم لو لم يكن للرواية معارض
 وهو تحقق في المقام فان الاجامعات والنصوص لقاضية بالتوقيت تنقضي بكون
 الصلوة التي تقع جزءاً منها في غير الوقت قضاء فلا بد من ارتكابها لجواز سنا حكمه
 هذه الرواية على تلك الاخبار واستفادة التوقيت من هذه الرواية على وجه الحقيقة
 لكن نقول ان الاحتجاج بها في موضع البحث انما يستقيم اذا قلنا بكونها على كون ذلك
 وقتاً حال الاختيار حيث يترتب عليه جواز تأخر الصلوة اليه لتفصيل الطهارة المائبة
 اما لو قلنا بكون الرواية المزبورة قاضية بكون ذلك في مقام الانطراف فلا يترتب
 عليه ذلك لانه غير ممكن شرعاً من استعمال الماء في الوقت فينقل الى التيمم الا ان
 يقال بان قضية الإطلاق الرواية بمعونة اصالة عدم التيقظ بتعيين الاحتمال
 الاول ثم انه يجري الكلام المذكور في سائر شرائط الصلوة الساقطة حال الانطراف
 كطهارة الثوب او البدن والسائر وتعلم القراءة والظاهر الجميع ما ذكرناه **الثاني**

لو توقف الاكتفاء بما يجده من الماء على مزجه بالمضاف على وجه لا يلبس الاطلاق على
 وجوب ذلك والانتقال الى التيمم قولان والثاني يحكى من الصدوق وله لصحة علم
 وجود الماء المعتبر في مشروعية التيمم والتمكن من ايجاد الماء ليس جدياً فالجواب
 عليه بان الظاهر من الوجدان في المقام انما هو التمكن من الماء كيف كان كما يؤيد عليه
 الاطلاق الامر بالوضوء والنسل مقدماً عليه القاعه بوجوب تحصيله مقدّمه حسب
 الامكان كما هو ابهر معلوم في المقام من فتاوى الاصحاب وكان ذلك هو الوجه
 في حمل الآية على ذلك كما حكى من اساطين المفسرين كالطوسي والزهري ولو حمل
 ذلك لما وجب اذية الثلج ونحوه لعدم وجود الماء عنده قبلها ولما وجب الوصول
 اليه من الاماكن البعيدة او حفر البئر لاجراهم مع عدم صدق الوجدان قبله
 وما يورد على ذلك من بيان الفارق بين الوصول الى الماء الموجود بمفرده ونحوه
 بين ايجاده بعد عدمه بين الوهن لعدم تطبيق التيمم في الآية الوجود الماء ليمت
 الفرق المذكور وانما المعلق عليه هو الوجدان وهو غير متحقق قبل الوصول اليه
 بالاسباب المذكورة نعم لو كان الماء قريباً منه امكن القول بصحته وهو غير مورد
 النقض على انه لا يتم فيما ذكرناه من اذية الثلج لعدم وجود مستوي الماء قطعاً وقد
 يقال بوجوب تحصيل الماء على الوجه المذكور في خصوص ما لو كان عنده فامطلق
 ففيه اختياراً لانه في هذا الحال مكلف بالطهارة المائية للاستصحاب وقاعدة
 الاحتياط ولان الامتناع بالاختيار لا ينافي في الاختيار وهو ضعيف لان الاصل
 والقاعدة مدفوعان لعوم قوله نعم فان لم تجدوا ماء الآية وتوجيه انه لو قلنا
 بعدم صدق الوجدان عليه في هذا الحال فلا ريب في وجوب تحصيل الماء عليه
 مطم وان قلنا بصدق عدم الوجدان عليه فلا ريب ايضاً في جواز التيمم له كلف
 بالتفصيل بين المقامين غير سديد وبما هي قاعدة الاختيار في هذا المرام مبنية
 على جواز عقلا وتوقعه شرعاً وجواها في المقام مع وجود البديل الشرعي لذئ هو
 التيمم وللمناقشة في الجميع مجال **الثالث** لو كان في يده نجاسة وكان محدثاً ولم
 يكن من الماء ما يكتفيه للامرين فاما ان تكون النجاسة في محل النسل او في غيره وعلى
 التقديرين اما ان تكون منكمنا من التيمم ولو في اخر مراتبه او لانها من اصول
 ان تكون النجاسة في محل الطهارة مع التمكن من التيمم وقد صرح بعض الفقهاء بان
 لا تأمل في تقديم الازالة وهذا الحكم انما يستقيم اذا قلنا بعدم امكان ازالة الخبث

والحدث عن الميت دفعة واحدة بماء واحد أو أقل أشكال في لزوم تقديم الرغف واستعمال
الماء بقصد الحصول الأذلة في نفسه فمما يجازى الرغف فانه لا يتحقق الجمع قصده وبذلك
على وجوب تقديم الأذلة في التقدير الأول وجهان أحدهما أن صحة الرغف مع منقوطة الدالة
ويستتبع حصوله من دونها لأن المفروض كونها مشروطة بطلوهاة الحمل فينتفي بانتفاء دفعه فقد
الرغف بسبب ذلك كانت الأذلة متعينة عليه في هذا الحال وثانيهما الرواية الدالة على الأمر
بتقديم الأذلة معللاً بأن الرغف له بدل وهو التيمم والأذلة ليس له بدل فيجب تقديمها
عليه **الثانية** الصورة بما لها إلا أنه مع عدم التمكن من التيمم وح فلا اشكال في لزوم
الجمع بينهما الوقتنا بإمكان تفصيلهما بماء واحد دفعة واحدة وإن قلنا بعدم إمكان ذلك فلا
يبطل القول بالتحجير لأن الأمرين واجبين من أحدهما لم يثبت ترجيح أحدهما على الآخر
الثالثة أن تكون الغساة في غير محل الطهارة مع التمكن من التيمم والمعروف بين الأصحاب
تقديم الأذلة للغسل والمستند فيه أمران أحدهما الإجماع المحكي في التذكرة والمعتبر المنتهى
غيرها المتصدد بالشهرة العظيمة بل وهو عدم الخلاف وثانيهما وجود بدل للطهارة
المائية الحديثة بخلاف إزالة الخبث وفي الرواية المتقدمة دلالة عليه وقد بينا شذوذه
بان الانتقال إلى بدل المائية مشروط بعدم وجدان الماء والمفروض حصوله في المقام
والحاصل أن كلام من رفع الحديث والأذلة مشروط بالتكمن من الماء والمفروض حصوله
لأحدهما فالترجيح متوقف على الدليل وليس فليس مخضبة النصل التخييري بين الأمرين
الآن يقال بأن وجود البدل عن المائية وعدم وجود البدل للثاقل قد يعطى بتقديمه
على الأول **الرابعة** أن لا يكون متمكناً عن التيمم وقد حوَّج بعض الفقهاء بأنه لا شبهة
في تقديم الرغف والظن أنه مبني على سقوط الصلوة عن كان فاقدا للظهورين أما قولنا
بوجوب الصلوة عليه في هذا الحال فلمحك التحجير قوى مستعمل ويجب عنده الطلب فلا
يجوز التمسك بأصالة عدم وأصالة البرائة لأن التكليف به مرة في هذا المقام بين
أمرين متباينين وهما الوضوء والنسل فلا يستقيم تعيين شيء منها بالأصل وإن أصالة
البرائة ههنا صارفة بقاعدة الاحتياط المجارية في الصادات الجملة وباستصحاب بقاء
التكليف المقتضى بالنسل وغاياته وأصالة عدم وجود الماء معارض بأصالة عدم
شوب مشروعية التيمم في هذا الحال الآن يقال بأن الأولى من الأصول الموضوعية
والثانية من الأصول الحكيمية والأولى مقدّمة عليها وتوضيحه أن مشروعية التيمم
أما علق شرعاً على عدم وجدان الماء وعدم موافق لمقتضى الأصل والاستصحاب فيمكن

ولو وجد الماء
أحداً لهما رتبة في
تقديم الأذلة للغسل
وقد اختلف في ذلك
فنتبهن في ذلك الحديث
وكوشك

في وجوب غسل الماء
على فاقدا الماء

ففيه بالاصلين المذكورين بخلاف وجود الماء والحاصلات مقتضى الأصل في هذا المقام
عدم وجوب الطلب حتى يثبت خلافة فتم وكيف كان فيدل على وجوب الطلب في أصل البحث مضافا
إلى الشهادة العظيمة بالإجماع متاخرا من المتأخرين الإجماعات المنقولة في كلام الفحول وقوله ثم
فإن لم تجدوا ما يفتي بموافقة الآية وعبر التلالة أن المراد بالآية الشريفة هو عدم التمكن
من استعماله كما طرح بجمع من الفقه وجماعة من أئمة التفسير بل لعله المستفاد من مجموع
الأخبار الواردة في التيمم حيث علق الأمر فيها على عدم التمكن من استعمال الماء والمراد بعدم
التمكن إنما هو الجزم منه وهو من الأمور الوجودية فلا يمكن دفعه بالأصل فالنظر أن الآية
الشريفة قاصية بوجوب الطلب كما طرح به بعض المحققين وتوضيح الحال على الأمر الذي
يتصور على قسمين أحدهما أن يكون متعلقا على الموضوع الواقع والثاني أن يكون متعلقا على
الأمر المتعلق بفعل المكلف في الأول لا اشكال في ظاهره الاكتفاء في دفعه بأصله عدم
أو عدم تعلق الحكم عليه من التوازم الشرعية فيترتب على أصالة عدم شرا على الثاني
لا اشكال في ظاهره عدم اندفاعه بالأصل فلا يثبت به الموضوع الخارج المتعلق بفعل
المكلف بعد ملاحظة وجود واسطة العادية وضرورة الأصل المزجور من الصور الثبوتية
والمسئلة من هذا القبيل ومن هذا القبيل أيضا قوله ثم فن لم يجد فقيام الاتيان في الظاهر
وجوب الفحص أيضا ومنه أيضا قوله ثم من استطاع إليه سبيلا وقوله عليه السلام فاقوا
منه ما استطعتم فإن الفحص في الجميع واجب ولا يمكن اثبات الجزم في شيء منها بالأصل
الامع كونه مسبوقا بالجزم فيكم ببقائه للاستصحاب والحاصل أنه يجب على المكلف في
تحصيل شرط الواجب المطلق وعدم إحراز القدرة عليه لا يفيقظ إنما الذي يفيقظ الجزم
بل في الخلاف والمنتهى ومن اعتبر الإجماع على ما يقتضيه الشريعة وما يتوهم من أن الطلب
من الواجبات التوقفية فلا يجب مع عدم العلم بكونه موصلا ففيه ما لا يخفى ويدل على
الحكم المذكور أيضا الخبر وفق الحسن كالجميع إذا لم يجد الماء فليطلب ما دام في الوقت
على أحد التفتين واحد أو جهين فيها و خبر السكون بطلب الماء في السفر إن كان خروجه
فعلوة الحديث وربما يحكم من المحقق الأردبيلي الحكم باستصحاب الطلب ولعله لا يطلق
لهووية التراب وبدليته عن الماء والمنع من دلالة الأمر في الأخبار الواردة بالطلب الوجوب
سواء على القول بشيوع استعمال الأمر في كلامهم في الندب وانضمامه إليه عند الإطلاق
والقول بالجماله المستلزم سقوط ذلك عن الاستكسال وعدم دلالة عليه وصفا هو
مردد بين الوجوب والاستصحاب فالأصل يقتضيه الثاني لأن المنع عن الترك تكليف زائد

أن تعليق الحكم

ح على اصل الوجان فاصالة البرائة يقضى بالثاني وربما يتغير الى ذلك ايضا قول الشارح
 في خبر جود الرق بعد ان سئل اكون في السفر وتحضر الصلاة وليس معي ماء يقال ان الماء
 قريب منا فالطلب الماء وانفذ وقت ميئنا وشمالا لا تطلب ولكن يتيم فان اخاف عليك
 المتكلف من اصحابك فتصل ويأكل كل السبع وقوله عليه السلام في خبر يعقوب بن سالم من
 الرجل لا يكون معه ماء والماء عن يمين الطريق غلوتين او نحو ذلك لا امره ان يضور
 بنفسه فيعرض له لقرا وسبع وقوله ايضا في خبر عطاء بن سالم لداءود الرق لا تطلب الماء
 ميئنا ولا شمالا ولا في بئر ان وجدتته على الطريق فتوضأ منه وان لم تقدره فامض الجواب
 عن الاطلاق بانته مقيد بما مر من الأدلة الدالة على وجوب الطلب واما ما ذكر من عدم
 دلالة صيغة الامر على الوجوب ففيه ما لا يخفى ما لكونه موضوعا له اول شيوع استعماله
 مجردا عن القرينة فيه حتى صار من الجاهات المشهورة اولك لانه عليه في خصوص الامور
 المتعلقة بالاحكام الشرعية نظر الى صدق العصيا عليه مع مجرد ترك الامتناع وعدم
 صدق الطاعة عليه ح والى ان بناء الاصحاب خلفا عن سلف مستمرة على حملها على الوجوب
 فيكون هذا المارة على تعقيد حله عليه عند الاطلاق واما ما ذكر من كون المنع تكليفا فايداة
 فيرد عليه بان التكليف الوجوبي مغاير للتكليف النذبي لان تباين فعلها دليل على تباين
 جنسها فلا تبقى الاستصحاب بعد رفع الوجوب ويمكن دفعه بوجود الجامع بينهما وهو جنسية
 الوجان فالامر اثنهما بين الاقل والاكثر فالاصل يقضى بالاول ومن الاخبار اما اجالا
 فيعدم مقارنتها مع ما قدمنا من الأدلة المتضدة بما مر وما تفصيلا فبظهور الاول
 والثانية فيما لا يقول به القائل المذكور من حصول الماء قريبا منه وسيما بعد الطمن في
 سند الاول بدأود الرق فانه ضعيف جدا وفي سند الثانية بمطابق محمد بن مضر بن
 الحديث والمذهب وبما انه يعرف حديثه وينكروا الثالثة بعلين سالم باشرة بين
 الجهول والضعيف على انها مطلقة لا تقارض لمقيد مضاف الى ان ظاهر الخبرين الاولين
 يقضى بحملها على الخوف فيكون قرينة على الخبر الثالث والسفر ذلك ان المستفاد من الخبرين
 انما هو كون عدم وجوب الطلب معطلا بالخوف ففضية مفهوم العلة قاضية بدوران
 الحكم مداره وانتقائه عند الانتقاء كذا قال بعض المحققين ويشكل بان اقبح ما يستفاد
 من فضية العلة انما هو وجود الحكم عند وجوده وكونه سببا لثبوت الحكم ولا دالة له
 على الانتقاء عند الانتقاء بشئ من الدلالات الثلاث من غير فرق في ذلك بين العلة التامة
 والناقصة ثم يمكن ان يقال بان المناق من الروايتين المذكورتين ولو بمعونة فتوى

الاصحاب والافعال والقاضية بوجوب الطلب انما هو ودان الحكم المذكور من ذلك الخوف وجوبا
 وعدم ما خصوصاً خبر ما والفرق اذ لا ريب في سقوطه في هذا الحال لكن مع عدم التمكن من
 الاستبانة بناء على اعتبارها وكيف كان فالمراد بالطلب الذي قد ذكرنا وجوبه هو التفتش
 عن الماء في رحله وعند مفقائه ونحوها وان يعيوب في الارض لو كان في فلو ان غلوة
 سهين في كل جهة من الجهات الاربع ان كانت الارض سهلة على المشهور ونقلنا وتحسبلا
 وعن الغنية الاجماع عليه وفي التذكرة نسبة الى علما شافيه بل قيل انه قد ينطبق على الاجماع
 او شافيه الجفرية وغلوة سهم ان كانت الارض خروقة وهو خلاف السهلة وهي المشتملة
 على نحو الانشجار والعلو والمحبوط وهذا القول هو للمشهور بين الاصحاب بل عن الغنية و
 ارشاد الجفرية الاجماع عليه وعن التذكرة نسبة الى علما شافيه السرائر انه قد توافر به
 النقل وهو الوجه مضافا الى خبر السكون عن جعفر بن محمد بن ابي عن علي عليه السلام قال
 يهيب الماء السفر اذا كانت خروقة فلو ان كانت سهلة فغلوتين لا يطلب
 الاكثر من ذلك وقد يترتب على هذه الرواية لوجوه صحتها انما قاسية الدلالة على
 وجوب الطلب في الجهات الاربع بل ظاهر الاطلاق ان الكفاءة بالطلب في الجهة الواحدة
 ويحاط به بوجه احدها ان الاطلاق مقتضى الشهرة العظيمة لما لاجماع كاعز الغنية
 وغيره على وجوب الطلب في الجهات الاربع الثاني ان فهم الاصحاب للشهرة العظيمة
 والاجاعات المنقولة في الباب قرينة على ارادة ذلك من الرواية الثالثة انه ربما وجه
 استنباطها من الرواية بعدم المرجح لبعضها على بعض عدم معلومية حصول الشرط
 وبإثباته الذي مدون الطلب فيها ويمكن الايراد عليه بان لفظ الطلب ليس محملا حتى
 يقترب عليه جريان الاصل في هذا المقام بل هو مطلق او عام فان حذف المتعلق يفيد
 العموم فتدل الرواية على الكفاءة بمسمى الطلب لاربع ما يستفاد من كلام بعض المحققين
 من ان قضية حذف المتعلق يقضه بكالاته الامر بالطلب على وجوبه من جميع الجهات
 لعدم صدق الطلب بدونه الا ان يقال بان حذف المتعلق لا يدل على العموم الاستغناء
 وانما هو دليل على العموم البدلي فتدل الرواية على الاجتزاء بما يفي بلبا عا ومنها
 انما قاسية السند قال في المعبر المقدري بالغلوة والغلوتين رواية السكوني وهو ضعف
 غير ان الجماعة عملوا بها وقد يجاب عنه بوجهين احدهما ان حكمه هنا بضعف السكوني
 لكونه عاميا غير موثق ينافي ما معنى ليه في الرسالة الغريبة على ما حكى عنه حيث قال
 انه وان كان عاميا فهو من ثقات الرواة وعن ابي جعفر في مواضع من كتابه القاطنة

بحجة على العمل بما يروى السكون وما يقال من ان جميع جماعة منهم للسكون معا وقد تضيف
 الخرون اياه وهو مثبت فيجب تقديمه على النسخة قد فرغ بان الامر في هذا المقام انما يرد
 من حصول الوثوق وعدمه ولا ريب في ان ذلك في جانب القائلين بصحة رواياتهم وانما
 من حيث النقل فلا عبرة بتضعيف الباقيين وثانيهما ان حجة الخبر لا تنص في الحقيقة
 الذاتية بل لو حقت عرضا بالاعتقاد كما في موضع البحث كفي فأتت هذه الرواية مستندة
 بالشهرة المحققة فوق ودواية وعلا فان اعتماد الاصحاب عليها في موضع البحث من
 اقوى الامور الموجبة للاخبار ومنها انها ما روتها من روايات اخرها حسنة
 زارة بابرهم عن ابيهم قال اذ المجدل المسافر للماء في طلب ما دام في الوقت فاذا
 خاف ان يفوت الوقت فليتم وليصل الى الخلو وقت فاذا وجد الماء فلا تقص عليه و
 ليتوضأ لما يستقبل ومنها رواية علي بن سالم عن ابي عبد الله ع قال قلت لرايتم
 واصل ثم احب الماء وقد بقي على وقت فقال لا تصد الصلوة فان ربي الماء هو الصيد
 فقال له داود بن كثير فاطلب الماء يميننا وشمالا فقال لا تطلب الماء يميننا شمالا
 ولا في بران وجدته على الطريق فوضا وان لم تجد فامض ومنها رواية داود
 البرقي قال قلت لابي عبد الله ع اكون في السفر وتحضى الصلوة وليس معي ماء ويقال
 ان الماء قريب منا فاطلب الماء يميننا وشمالا قال لا تطلب الماء ولكن تقيم في الخا
 عليك التلطف من اصحابك فحصل ويأكلك السبع ورواية يعقوب بن سالم قال
 سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل لا يكون معه ماء والماء عن يمين الطريق
 ويساره خلوتين او نحو ذلك قال لا امره ان يؤذ نفسه فيعرض له لعل وسبع ولا يخفى
 عليك ضعف المناقشة المذكورة اما اولها فلان هذه الروايات غير حسنة زارة
 ضعيفة الاسناد ولا جابرها واما رواية داود فان قلنا بضعفه كما عن الغاشي و
 غيره فالامر ظاهر وان قلنا بتوثيقه كما عن الشيخين وابن بابويه فروايتهم صحيحة واما
 ثانيا فلم يرد مقاومتها مع الرواية المتقدمة المحضدة بما مر واما ثالثا فلانها
 ضعيفة جلاظلة اعراض الاصحاب عنها واما رابعا فلان الروايتين الاخيرتين
 ظاهرتان في صورة الخوف والضرورة وهو غير موضع البحث اذ عدم الخوف من الضرر
 فيه معتبر فيعمل عليه اطلاق رواية علي بن سالم المتقدمة مع قصور سند الرواية عنها
 للاجماع واما حسنة زارة فهي وان كانت واضحة السند لكنها اذ هي لما مر من
 رواية السكون الاصل فقد يرفعهم استيعاب الوقت بالطلب وليس رتبة في هذا المعنى

كيف كان فان جعلها عليه يوجب الضرر والخروج في كثير من الموارد فاجعل قوله في الطلب
 اء على ان الطلب في سعة الوقت والتزيم عند ضيقة بينه فليقتل ما وسع الوقت حسوا
 يوجب الماء ضرر من الانتظار لو جاء وحل ان الماء يطلبه او على ان الطلب ثابت عليه
 شرعا انما هو ما دام في الوقت فاذا خاف فوته فليتييم ولا يجوز له الطلب على صورة
 العلم بوجود الماء على القول بالوجوب معه مطلقا او على غير ذلك من المحامل مضافا الى
 شدته وذهابها وعدم ما مثل اليها سوى مضمهر من تاخر فروع **الاول** المظاهر لا يفرق
 في اعتبار الطلب على الوجه المذكور بين التيمم الموضع الواقع بدلا عن الوضوء والنسل
 الواجبين والتيمم التيمم الموضع الواقع بدلا عن الوضوء والنسل المذكورين انما كانت محتمة
 مشروطة بفقدها الماء لاطلاق خبر السكون المتقدم وغيره من الاحكام المتروكة بالطلب
 ولعل عدم القول بالفصل بين المقامين كما يظهر من اطلاق الفتاوى ولما تقر من
 ان الاصل في السند وبات ان تكون مشاركة مع الواجبات في احكامها **الثاني** الظاهر
 اعتبار الطلب بالمقدار المذكور من سائر الجوانب لظاهر اطلاق التوحيدهم الجماعة
 والاحتياط اذ بعد ثبوت اشتراط صحة التيمم بالطلب لا يحصل المكلف العلم بفواغ
 الذمة الا بذلك والظاهر عدم وجوب الطلب من سائر الجوانب غير الجوانب الاربع
 كما تقتضيه النصوص والفتاوى **الثالث** لو علم عدم الماء هناك لم يجب الطلب
 كما نقص عليه جمع من الاصحاب وفي الحديث انه لا خلاف فيه بحق من القائلين
 بوجوبه لتأخير وكذا لو علم بعد مر في بعض الجوانب فيسقط الطلب وما يتوهم
 من وجوبه للطلب متصفا باطلاق النصوص والفتاوى فساد به بين اذ كونه واجبا
 غير مستفاد من لفظ الطلب عرفا مع القطع بعدم كونه موصلا الى الماء فيسقط
 الطلب لان وقوعه يقع لغوا بمحض ولو ظن بعده في قيامه مقام العلم وعدمه
 وجهان صريح جماعة بالاول لان الظن يقوم مقام العلم في الشرعيات والخطأ
 الثاني كما هو متعارف افاضل وغيره لعدم قيام دليل على جحيمته في حصوله لقيامه كما انه
 لم يبق دليل عقلي ولا شرعي على اعتباره في الموضوعات عموما فيبقى على حكم الاصل
 اتفق الامركان المقام من قبيل وقوع التعارض بين الاصل المظهر الاصل المتقدم
 على الظاهر الذي لم يبق دليل على اعتباره وجواز الاعتماد عليه سيما في هذا المقام
 لا متضادا للاصل في هذا المقام بما دل على وجوب الطلب على سبيل الاطلاق نعم لا
 يبعد القول بجحيمته في المقام اذا كان قويا بحيث يطمئن النفس بعد مر فان الاقرب

في ان العلم علم
 الم لم يجب الطلب

المحاكمة في العلم كائن عليه غير واحد من العلماء بل الظاهر انه بهذا علما في الصلاة
 السراج هل يجب ملاحظة الخارج من الغلوات عند الطلب ايضا فيه وجهان
 مبنيان على ان الواجب هل هو طلب الماء في خصوص الغلوات وان الغلوات هو
 صرف الطلب دون المطلوب فيجب ملاحظة الخارج من الغلوات وهذا غير بعيد
 لظهور لفظ الطلب في ذلك عرفا بعد ملاحظة انه المتعارف بين اهل العرف عند
 الطلب اقصد الشك في دلالة ذلك فقاعدة الاحتياط واستصحاب بقاء التكليف
 بالغايات المشروطة بالطهارة سالمين عن المعارض على ان الطهارة المائية هي
 الاصل فالتكليف بالبدل هنا يحتاج الى دليل وليس فليس صافا لما ان الشك
 في الشرط يستلزم الشك في المشروط فالاصل عدم حصوله بدون ذلك فان
 مشروعية التيمم كما هي مفاد من الآية الشريفة مشروطة بقضاء الماء فيجب
 تحصيل العلم به كما قرب بانه ولا يبعد القول بعدم الوجوب لصدق الطلب بالمقدار
 المعين على ذلك عرفا ولومع عدم ملاحظة الخارج منها ففضية الاطلاق اللفظي
 تقتضي حصول الانتقال والانتقال الى التيمم في هذا الحال ثم انه لو قلنا بوجوب ملاحظة
 الخارج منها عليه فالظاهر سقوطه عند وجود المانع منها كالظلمة ونحوها سواء كان
 متكما من رضاء ام لا كان الظاهر انه سقوط الملاحظة المذكورة اذا كانت الارض
 خروفا جدا بحيث يتوقف ملاحظة الخارج فيها على الخروج عن مقدار السلوك والوجه
 في المقامين ظاهر من ملاحظة صدق الطلب عرفا بالمقدار المعين الشرعي ولو شك
 في شئ من ذلك وجب عليه الاحتياط الخاص لو علم وجود الماء خارج الغلوات
 لزعمه السعي اليه مع بقاء الوقت وانتقله الخروج كائن عليه كثير من الاصحاب ان الاصل
 تقدم الطهارة المائية على الترابية والمفروض تمكنه من الاول فلا يقع من الاجوبة
 وما دل على الطلب في الغلوات محمول على صورة الجهل وعدم صدق عدم الوجدان
 الاعمه سيما لو قلنا بان المراد عدم التمكن من الماء نظر الى ان المقدور مع الاستطاعة
 مقدور ولما في صحجة زيارة المتقدمين الذي يطلب لمسافر الماء ما دام في الوقت
 فاذا خاف ان يفوته الوقت فليتيمم وليصل فان فيه دلالة على المطلوب ويحتمل
 ضعيفا القول بعدم لان ما دل على وجوب الطلب باطلا فظاهره الاكتفاء به و
 مشروعية التيمم بمجرد الطلب ويحتمل التفصيل بين ما لو كان الماء قريبا فيجب
 تحصيله وبين ما لو كان بعيدا فلا يجب وهذا انما يستقيم لو قلنا بان المراد بالآية

قبا لو علم وجود الماء في
 الوقت السعي اليه مع بقاء
 الوقت انتفاء المخرج

الشريعة هو عدم الوجدان وقلنا يصدق عدم الوجدان اذا كان الماء بعيدا وهو ضعيف
 لما من ان المواد بها انما هو الانتقال الى التمتع عند عدم التمكن من الماء وهو لا يصح اذا
 كان الماء بعيدا لم يخرج من قدرته فالتفصيل بين ما غير سديد **السادس** لو خاف
 على نفسه من الطلب لغيره وسبغ في الطريق او على ما لا يختلف في رحله او غيره او على
 مال غيره من ثبوت احترازه شرعا او من غيره اذا خاف من مؤاخذته الموجبة للقطي على نفسه
 او على ماله او نحو ذلك سقط عنه الطلب يدل عليه وجه الاول فلهذا قيام الاجماع
 عليه ويمكن تحصيله من التمتع في كلمات الاصحاب بالنسبة الى مقامات الضرر فان
 طريقتهم مستقرة على الحكم بانتفاء التكليف المستلزمة للضرر وهذا يكشف عن قيام
 الاجماع من الكل على ذلك الثاني حكم العقل والنقل على انتفاء التكليف للضرر في الدين
 اما العقل فلانه يحكم بغير ارتكاب لغيره المخوف فلا يصلح وقوع التكليف بارتكابه في
 كلام الحكم واما النقل فلما ورد في جملة من الاخبار من انه لا ضرر ولا ضرار في الاسلام
 ونحو ذلك ويمكن الايراد على الكل ما على الاجماع في ان حجة منطوية باستكشافه من واه
 المصوم عليه السلام وهو يتوقف على العلم بمحصول الاتفاق بالنسبة الى كل واقعة
 شخصية وحصوله في المقام غير معلوم فمع عدم القطع بمحصول الاتفاق في محل البحث يحصل
 العلم باستكشافه من ذلك فليس بحجة ويجاب عنه بانه ليس المقصود من الاجماع المذكي
 في خصوص المقام ما كان كاشفا عن قول المجتهدين فيكون الامر دائرا مادارا لاستكشاف
 القطعي وعدمه بل المقصود انما هو دعوى الاجماع على حجة قاعدة نفى الضرر فانما
 يستكشف منه القطع بقيام دليل مقبر عليه وتقديمه على سائر الدلالة الدالة على ثبوت
 التكليف الشرعية بل نقول بان الظاهر قيام الاجماع القطعي على عدم وجوب الطلب في هذا
 المقام كما لا يخفى على المتتبع في كلامهم واما على حكم العقل فيا نقص بالتكليف الضررية
 الثابتة في الشريعة كالمجهاد ونحوه ضرورة ان الاحكام العقلية غير قابلة للتخصيص
 قطعا فوجود التخصيص على هذه القاعدة يكشف عن عدم استقلال العقل بذلك ويمكن
 دفعه بوجه **الاول** المنع من صدق الضرر على المجهاد ونحوه بعد ملاحظة وجود
 الموضوع لاخرى في مقارنه الاترى ان جمعا من الفقهاء صرحوا بوجوب شراء الماء
 للوضوء والغسل والسائر للصلاة ونحوها ولو زاد عن اجرة اضعا فامضاغة ما بقي به
 بحاله متشككا بان وجود الموضوع لاخرى في مقابل الضرر المذكور موجب لعدم صدق الضرر
 عليه **الثاني** انه لو سلمنا صدق الضرر عليه فلا نسلم قبح ارتكابه فان ارتكابه تحصيل

للوجود الاخرى مع عظمه ودوامه مستحسن عند كافة العقلاء **الثالث** ان يقال
 ببقاء الطور على كونه ما يجب ارتكابه دفعا للضرورة الشديدة الاخرى المترتبة على الخالفه
 ضرورة ان العقل مستقل بوجوب ارتكابه اقل الضررين عند اضطرار المكلف بان يتكاتب
 احدهما **الرابع** ان يقال بان لا يقع على الله سبحانه التكليف مما كان مستلحا للضرورة
 على المكلف وتوضيح المقام ان القور اما ان يكون متعلقا بالبدن او بالمال او بغيرهما وعلى
 التقديرين اما ان يكون متعلقا بالفاعل او بغيره اما الاضرار على الغير فهو ليس مطعون
 غير مرتب بين المالم وغيره اما اضرار الفاعل على نفسه فان كان ماليا فلا نسلم تعبه
 على سبيل الاطلاق وان كان بدنيا فهو تعجب عقلا واما على الاخبار فيها معقبات مع اللغات
 الدالة على ثبوت التكليف الشرعية فان نسبة كل من هذه الاخبار مع اخبار الضرر متراض
 العموم من وجه فيتساقلان ويرجع في كل وضع الى الاصل الجارى بالنسبة اليه يمكن دفع
 هذه المناقشة او لا يجوز اضرار الضرر على ذلك فان مقتضاها انما هو دفع التكليف الضرورية
 الثابتة في غير موارد الضرر واما بان اقبح الامور المتراض فيرجع من الموضع وهو جانب
 اخبار الضرر لاعتضاها بمرئيات عديدة بل الاجماع قائم على تقديره على سائر الادلة
 الدالة على ثبوت التكليف الشرعية بل الظاهر قيام الاجماع في خصوص المقاييس الوجه الثاني
 الروايات احدها ما رواه داود الرقي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اكون في السفى
 وتحضر الصلوة وليس معي ماء ويقال ان الماء قريب منا فاطلب الماء عينا وشا لا قال
 لا تطلب الماء فان اخاف عليك الخلق من اصحابك فتقتل وياكلن السبع والثانية
 رواية يعقوب بن سالم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون معه ماء
 والماء على يمين الطريق ريباه غلوتين او نحو ذلك قال لا امره ان يؤخذ بنفسه يمشى
 له لعل وسبع فان هاتين الروايتين ظاهران في عدم وجوب الطلب في صورة الخوف
 والضرورة فيقيد بها الاطلاقات السابقة بوجوب الطلب وضعف سندهما مجتبهونا بقوى
 اصحاب القويد بالاجماع المنقولة الباب وقاعدة الضرر والاصول وانما لم يمتنع ذلك
 وهنا امور منها ان المداراة الضرر على ما يهدؤاها فاما هو الحال بالنسبة الى
 سائر الموضوعات التي لم يرد بها من الشارع فلا عبرة بما كان يسيرا اجزا بحيث ينص
 لفظ الضرر عنه عرفا ومنها ان المداراة موضع الضرر ليس على الواقع لا انسداد
 سبيل العلم بالضرر الواقع غالبا بل ان الالتزام بارتكابه جميع ما احتمله في غير
 والمخرج وهو منفي شرعا ولا مستقراء فتاوى الاصحاب في موارد جريان قاعدة الضرر بانه

يكشف عن قيام الاجماع على ذلك وحيث فيتمثل القول بدوران الامر مدار حصول الحق بالقول
وعدمه فيكون حاشا خوفا في موضوع هذا الحكم به لان القدر المتيقن من الاجماع المزبور
غير من الادلة ثم الظاهر ودان الامرة خصوص المقام مدار حصول الخوف وعدمه كما
يستفاد من كلام جمع من الاصحاب ويدل عليه هاتان الروايتان ويحتمل القول بدوران
الامر مدار الخوف بالنسبة الى سائر المقامات ايضا كما يستفاد من كلام جمع من الاصحاب في
كثير من المواد ولا تغليب للمستفاد من هاتين الروايتين فان مقتضاه سرمان الحكم بالنسبة
الى سائر التكاليف الشرعية لان العلة المنصوصة محجة كما تقتضيه اصول ويرد عليه اما
اولا فلان القدر المستفاد من العلة المزبورة انما هو سرمان الحكم بالنسبة الى خصوص
المورد ولا دلالة له على العموم عرفا واما ثانيا فلعدم ثبوت انجبار سرمانها مطلقا فيجب
سرمان الحكم بالنسبة الى سائر المقامات لان الشهرة الفتوائية انما تجب انجبارا للخبر
في خصوص الموضع الذي افته المشهور به ولا تجب حصول الوثوق بالنسبة الى اصل
الخبر اللهم الا ان يتجسّد في هذا المقام بحكم العقل القاطع بيقع ارتكاب لغرض الخوف
ودوران الامر مدار الخوف ثم وعلى كل حال فلو خاف من الغور شيئا وحيث انكشف لانه
لم يبد صلواته لان الامر الشرعي يقتضي الاجزاء بعد ملاحظة صدق الانتقال عليه عرفا
ومجرد احتمال كون التيمم من الاحكام العذرية لا يمنع من ذلك بعد ما تقر من ان
الاصل في المأمور به ان يكون من الاحكام الواقعية الاولية او الثانوية ولو انكشف
الخلافا بعد التيمم وقبل الصلوة وجب عليه الطلب فاتمه كن وجب الماء قبل الصلوة لان
الامر بالطلب يقضي بعدم جواز الاكتفاء بالتجتم المذكور في هذا المقام ولو انكشف لخالفا
في انشاء الصلوة فهو كن وجب الماء في انشائها وسبب في حكم هاتين المسئلتين انشاء الله تعالى
وهي ان لو شك في الضرر وعدمه فان علم حاله السابقة بان يعلم او حصل له الخوف
من الطريق في طريق خامل وفي واقعة مخصوصة ثم شك في عروض المانع منه اذ في مغبة
العارض بنى على البقاء للاستصحاب الحكم والموضوع وان علم بعدم ما بنى على العدم
للاستصحاب وان كانت الشبهة بدوية فان كانت الشبهة مفهومية وجب الرجوع فيه
الى العمومات في هذا المقام وغيره من المقامات ففي هذا المقام يرجع الى الادلة القاضية
بوجوب الطلب ولو كانت الشبهة مصداقية كان المرجع هو الاصول العلمية الاربعة ففي
هذا المقام يرجع الى قاعدة الشغل الحاربية في الصلوة ولو قارن عليه الحالان ففيه وجوب
اربعة ولو شك في الخوف وعدمه فان علم حاله السابقة ثم شك في عروض المانع عليه اثنى

والاكان المرجع هو العوامة ثم الاصول الدينية ومنها انه لو اضطر الى ارتكاب
 احد الخورين متساويين من حيث الاهمية الشرعية وكان احدهما موافقا لطلب الماس
 تسين تقديمه ولو كان احدهما اهما من الاخره نظر الشارع فان كان الضرر والاخره فطلب
 الماس لزم تقديمه لمانته على الرخاء والاغلا ولو دار له بين ارتكاب الضرر والاعتقاد
 ان تكامل الاول منها لان مواعاة الشكهم شرعا وعقلا ومنها انه لو ارتفع الخوف باستصحاب
 معين وجبى بابل المقدرة ولو بالاجرة ولو كانت زائدة على المعتاد ففيه وجوبه على الوجوب
 لاطلاق الدليل الدال على وجوب الماهارة الماشية وما دل على وجوبه لطلب ويجوز العلم
 لقاعدة الضرر ويجوز لطلول الوجوب مالم يضر بماله وان حصل الانجاف وهذا هو الظاهر
 اما وجوبه اذا لم يضر بماله فلا تطلق الجماعات والنصوص المتقدمة واما عدم وجوبه
 مع كونه مضرا بماله فلا يثبت السرم والمخرج وهو منقضى شرعا وما يقال من ان
 قاعدة الضرر تنقض عدم وجوبه لو زاد عن اجرة المثل لطلاق فيه مالا يخفى لعدم صدق
 الضرر عليه حيد ملاحظة مقابلته بالعوض الاخرى النافع له دائما ودفع المضار
 الاخرى فانه ان ارتكاب مثل ذلك مع قصره لتفصيل تلك المنافع ودفع تلك المضار لا
 يبدى راعيا ويخرج الكلام المذكور في الوقوف الطلب على شئ من مصالح حيوان
 او نحوها فان يجب عليه شرائها ولو زادت القيمة عن اجرة المثل مالم تنقض بماله ولو بذل
 الاجرة زائدة على المعتاد وكانت تمالا تنقض بماله ثم صار فقيرا بحيث صار مضرا بماله
 جازله الاسترداد ونسخ الصاملة لان ابقاها بما لها حوج عليه عرفا ومنها انه لو ترك
 الطلب اختيارا وحصل له الخوف من ترتب الضرر عليه سقط عنه لما روي قديتهم
 وجوبه لان تركه بالاختيار لا ينافي الاختيار وفيه نظر لمنع من ثبوت جواز ذلك مع
 منافاته للاختيار والقدرة والثابت اشتراطها عقلا وشرعا أولا والمنع من وقوعه
 شرعا على فرض تسليم امكان وقوعه ثانيا وحكومة قاعدة الضرر عليها ثالثا وعدم
 قيام دليل على اعتبار هذه القاعدة رابعا ومنها انه لو اخطئ الخوف من الضرر في
 بعض الجهات او بعض المقدار سقط ذلك وجوب المقدور اليسور لعدم سقوط
 اليسور بالمسور والحصول بعض الفائدة فيه والاحتياط واستصحاب بقاء التكليف
 بالفايات المشروطة بالطهارة واستصحاب وجوب البعض للثابت عليه ولو في ضمن
 الكل والاطلاعات القاضية بوجوب الطلب فالها قاضية بوجوبها ايضا فانه فيصير
 ح بمنزلة الاول من المتعددة المتخلفة باحاضه وقديق بالسقوط نظر الى عدم التمكن

في الوقت الذي
على هذا النحو

من تمام الواجب ووجهه ليس في ضمن الكل تابع فيسقط سقوطه والى ان الطلب قد تم
لتحصيل الماء وقد تقر ان قاعدة ما يدور ولا يجري في المقدمات وفي كليه نظر السج
لوقت الطلب على مقدار مبرمته كالمكان مستلزما للتوقف في مال الغير ارض مضمونة
او غيرها فالمرجع فيه اما قاعدة تمام الواجب والحرم والمدار فيها انما هو على لزوم
مراعات ما كان منها التمام من الاخر في نظر الشارع ومع التساوي فالتي ترجع الفلز
يتعين البناء عليه وتقديم مراعات المظنون على الموهوم ومع الشك تنقد النفس
بقيمة تقديم ايها شاء وقيل بل لزوم تقديم جانب الحرية مطلقا لان دفع المفسدة
اولى من جلب المنفعة مغللا واعتذر عليه بان ترك الطلب ايضا مشتمل على المفسدة
فيكون محقا ايضا فيكون الامر دافعا بين موضوعين محرمين فيجب تقديم الاهم
منها على الاخر وهذا جسد ومن ذلك يعرف حكم ما لو زام الطلب واجب اخر فانه
يجب فيه ايضا تقديم الاهم منها على الاخر على حسب ما ذكرناه الشا من لو يجوز من
الطلب ويمكن من الاستنابة وجب الحصول لفرض به وعدم مداخلية المباشرة
فيه ومنه يعلم جواز الاستنابة مع الاحتياط وهو ما اجتمع فيه شرائط متعلق الوكالة
فلا فرق بين صوري الاختيار والاضطرار واستشكل فيه في الحدائق على الشاذ بان
ظاهر الاختيار توجه الخطاب الى قاعد الماء نفسه فقيام الغير مقامه يتوقف على
الدليل وفيه ما عرفت مضافا الى جريان ذلك في صورة الاضطرار ايضا ففضية
الاصل فيه سقوط الطلب مطلقا فضعف ظاهر وجه الضعف وان احدهما
ما ذكره بعضهم من صدق الطلب عرفا مع الاستنابة فيدل على وجهها ما دل على
وجوب اصل الطلب وثانها ان الاستفادة من ادلة الطلب انما هو وجوب تحصيل العلم
بعدم الماء بمقدار الخلوة والفلوتين فيجب بائنا اتفاق فتم وتوضيع المقام ان قضية
اطلاق الدليل لقاخه بوجوب الطلب انما تقتضيه بوجوب مقدماته الموصلة اليه
بالدلالة الالتزامية العرفية بل العقل ايضا قاضه بذلك كما هو الحال بالنسبة
الى سائر المقدمات الموصلة الى الواجبات المطلقة ويشهد بذلك ايضا استقرار
كلمات الاصحاب في نظائر المسئلة فانه يكشف عن قيام الاجماع عن الكل على ذلك
ولو شك في الجزع وعدمه فان علم حاله السابقة بنى عليه قضاءه لحق الاستصحاب
والافان كانت الشبهة مفهومية فالظاهر لزوم الاحتياط للاطلاقات الدالة
على وجوب الطلب على المختار من جواز التمسك بالعمومات في الشبهات المفهومية

وان كانت المشبهة مصداقية ففيه وجهان اظهرهما ايضا وجوب الاحتياط ويكفي عليه
وجود **صحتها** قاعدة الاحتياط في العبادة فان الاشتغال اليقيني بالطهارة يستدعي
البرائة اليقينية وحصولها في المقام يتوقف على الفصل الاحتياطي مضافا الى
استصحاب بقاء التكليف بالطهارة والغايات المشروطة لها وما يقال من ان
المستفاد من الخيار وفوقه لاصحاب والآية الشريفة انما كون حصاة التيمم
مشروطة بعدم التمكن من الماء وهو امر عديم فيمكن دفعه بالاصل فمدفوع بان
المستفاد منها انما هو كون الفجر مانعا من تعلق التكليف بالطهارة المائية فالاصل
عدم المانع فيترتب عليه التكليف بالطهارة المائية المقتضية لوجوب الطلب في
هذا البحث ومنها ان الطهارة المائية هي الاصل لثبوتها على المكلف او لا
بالذات والتيمم يدل عنه فلا ينتقل من المبدل الى اليد لا لا بعد العلم بتعذر المبدل
فيجب الاحتياط في موضع **البحث ومنها** ان شمول اطلاقات الطلب لموضع البحث
ثابت وشمول ما دل على ماضيته الجزم مشكوك فيرجع فيه الى الاطلاقات المزبورة
مالم يثبت الجزم وفيه ان حوازا القسك بالجمومات في الشبهات المصدقية يتوقف
على اجزاء الموضوع فينتفي بانقائه **ومنها** الاستقراء فان التتابع في كلمات
الاصحاب في مقامات متكررة يقضيه بلزوم الحكم ببقاء التكليف الشرعية مالم
يثبت العذر فان الظاهر من طريقهم انما هو عدم سقوط شيء من الحقوق لالهيته
والخلقية بمجرد احتمال العذر فيه ان القدر المتيقن من الاجماع المذكور انما هو
الحكم ببقاء التكليف اذا كان ثابتا في السابق او كان المكلف مسبقا بحالة القدح
ثم حصل الشك في بقائها فيجزم بالبقاء فلا يجرى الكلام المذكور مع الجهل بالحالة
السابقة وهل يشترط فيه عدالة النائب والتعدد فيه وجهان **التاسع** شك
في الطلب وعدمه فان كان في الحل وجب عليه التلافي لاصالة وجوب فصله
واطلاق الدال على وجوبه وان كان بعد التيمم وعنه كاشتك في الطلب بعد
الشروع في التيمم او شك في اتمام جهة من الجهات بعد الدخول في جهة اخرى
مفهم ولا شيء عليه لعموم المعتبة المستفيضة **العاشر** لداخل الطلب في
حقه صناع الوقت فان اتسع بمقدار الطلب في البعض وجب الاتيان به وسقط
بالنسبة الى الباقي وان لم يتمكن منه اصلا سقط وجميع تيممه وصلوته من غير
لزوم اعادته عليه في الاقوى وان اثم بالتاخير **الحادي عشر** لو شك في كون الاصل

سهلة او حذرة وتلجج الاحتياط تحصيل البرائة اليقينية بعد ثبوت شتم اللزعة
بميتين سواء كانت الشبهة مفهومية او مصداقية سيما بالنسبة الى القسم الاول الذي
عليه هذا الاحتياط الاطلاقات القاضية بوجوب الطلب القاضية بوجوبه عند الشك
في تقييدها فيقتصر في تقييدها ما يقطع بان داجه في الضلوة والغلواتين **الثاني**
لوتيم وحل ثم تبين وجود الماء في رحله واصحابه او قريبا منه او في الغلوات وخارجها
عنما بحيث لو سقوا فيه الوقت تمكن من كدرون مخرج فاما ان يكون هكذا جهته طلب الماء
في الغلوات والاول على التقدير فاما ان يكون عا لما قبله لك بوجود الماء فليس كذلك كان جاهلا
من الاصل ثم انه اما ان ياق بالتيم في سعة الوقت او ضيقه فلمسئلة **صواب الاول**
ان يصح مع الطلب ثم تبين بعد خروج الوقت وجود الماء خارج الغلوات وقد صرح بعض
الفقهاء بانه لا تأمل في صحة سلوته سواء كان ناسيا به او جاهلا فتصلي في سعة الوقت
او في ضيقه وكذا لو علم بالحال في الوقت بناء على ما هو المعروف من عدم لزوم الامانة مع
وجود الماء في الوقت ويمكن الاستكلال له بوجهين احدهما الاصول المقررة كاصالة
البرائة واستصحاب علم وجوب الامانة قبل ان تكشف الخلاف ونحوها وثانيهما ان
المستفاد من الاخبار انما هو كون التيم بعد الطلب بدلا شرعيا واقصيا عن المعنى الماشية
فيكون التيم المذكور مأمورا به في الواقع وقد تقر في محله ان الامر الواقع يقتضي
الاجزاء والسرف ذلك يظهر من ملاحظة الفرق بين وجود الماء ووجدانه والتمكن من
استعماله فان الاول ظاهر في كون فقدان الماء من الشروط الواقعية بخلاف الاخيرين
فان الظاهر منها انما هو ودان الحكم مدارا لاطلاع المكلف بعد الطلب وعدم فتكون
اطلاعه عليه مأمورا به في موضوع الادلة واقصا في ودان الامر مداره وجودا وعدمها كما
يستظهر ذلك من ملاحظة الاخبار واطلاقات فتاوى الاصحاب **الثانية** الصواب على
الانه مع تبين وجوده في الغلوات كما اذا كان في رحله او عند اصحابه بالاذن فان
اوقعه في ضيق الوقت فلا تأمل في الحقيقة عند اصحابنا من غير فرق بين الناسي وغيره على
الاخوف واما لو فعله في السعة ففيه قولان واخوال والذي يظهر من كلام الاصحاب
هو الحقيقة للاستصحاب حصول الامتثال والاطلاقات وقيل بوجوب الامانة في صورة
النسيان اخذ بموثقة ابي بصير عن الصادق عليه السلام عن الرجل كان في سفر وكان
معهم ماء فنسيه وتيمم وحل ثم ذكر ان معه ماء قبل ان يخرج الوقت قال علي بن ابي طالب
ويصلي الصلوة ويمكن الاستدلال ايضا باستصحاب بقاء التكليف الثابت في الزمان

الاول بما دل على عدم جواز التيمم مع وجود الماء وجوده على الاقل بان الرواية صحيحة
 ولا جاب لها بل هي موهونة بخالفها الفتوى في الاصحاب شذوذ القائلين والمعامل بمقتضاها
 مع الخلافات مع تلك الاطلاقات المجردة بظاهر كلام الاصحاب فقد جيل على الاستصحاب على
 صورة قوله الطلب واسا او المساعدة فيه ومع المنع عنه فالمعارضه بينهما وبين تلك
 الاطلاقات من قبيل العموم من وجه والشبهة وصدق الامتناع من جهة لها وعلى الظاهر
 بما رضى مع استصحاب الصحة وعدم لزوم الاعادة واخبر بان الامر المشرع يقتضيه الاجراء
 وعلى الثالث بالمنع من صدق الوجدان عليه لان الظاهر فيه اعتبار العلم بالماء والتمكن
 من الاستسلام بحسب المعتاد والمفروض انتقامها وعن السيد والمحقق البناء على الصحة في
 صورة شئنا الماء واستدل له بعموم وضع عن امكن الخطاء والنسيان **الثالث** ان يكون
 تارك الطلب عمدا وكان التيمم واقعا منه في السعة والظاهر فساد لقاعدة الاحتياط
 والاستصحاب وما دل على كون مشروعية التيمم متوقفة على الطلب وما دل على عدم
 مشروعية التيمم مع وجود الماء والظاهر انه لا فرق في ذلك بين كون الماء موجودا
 في الغلوات او خارجا عنها ولو كان حاله لا يمكن الوصول اليه فقيه وجهان او قولان
 قيل بالطلان متمسكا بظهور توقف التيمم على الطلب وسيأتي الكلام فيه انشاء الله
السادسة ان يكون ناسيا في تركه او ساهيا وح في صحة تيممه وعدمها وجهان
 يجهل الاول لسقوط التكليف بالطلب ويجهل الثاني لان ذلك عند تقطع العقاب
 والمواخذة فلا يترتب عليه الصحة ولان الظاهر من الرواية وكلام الطائفة شيوع
 الشرطية فسقوطها بسبب العذر المذكور يحتاج الى الدليل والحاقة بعدم المكتة من جهة
 الخوف من اللص وغير قياسا على موثقة ابي بصير المتقدمة **الخامسة** ان
 يكون التيمم واقعا منه في ضيق الوقت وفيه قولان فاستظهر بعض الفقهاء الصحة وعدم
 لزوم الاعادة لسقوط الطلب وان كان الماء بحيث لو علم به تمكن من استعماله لتحقيق
 عدم الوجدان في تلك الحالة من غير فرق بين تركه متعمدا او ساهيا وبين كونه ناسيا
 للماء او جاهلا واطلق الشيخ في الحكم بلزوم الاعادة فيمن ترك الطلب كان ناسيا وهو
 ضعيف **الثالث** محشر لطلب الماء قبل الوقت فان علم بعدم تجدده شيئا بعد الوقت
 فالظاهر الاكتفاء به اذ ليس المطلب من الواجبات النفسية حتى يكون واجبا عند العلم
 بعدم الماء ولو احتل بحدوده فيمنع الاكتفاء به لاصالة عدم تجدده ولان فتية الاستصحاب
 التعليق انما هو عدم وجوبه ولا يحواله الاكتفاء بالطلب المذكور لصلوة النافذة قبل

دخول وقت الفريضة فالضرورة بين النافذة للزبوة والفريضة في غير محل لا يبعد
 دعوى ظهور عدم القول بالفصل بينهما ويحتمل القول بلزوم تجديد الطلب سواء بعض
 العقبات متسكبات بالامر بالطلب انما هو بعد دخول الوقت والاكتفاء بما قبله غير
 معلوم فيبقى على عدمه ويضعفه ما مر مضافا الى ان لا يشتمل كون الامر بالطلب مقيدا
 بالوقت فان اطلاق رواية السكون المتقدمة قاضية بتحقيق الاشتغال مع الاحتياط
 بمعنى الطلب بمقدار الخلوة والخلوة وان كان الطلب قبل دخول الوقت فهو بايضا مقيدا
 القيد المذكور من قوله عليه السلام فليطلبها في الوقت فلا يجرى لاحصالة البرائة
 والاستصحاب في هذا المقام لان حجيتها منوطة بانتفاء الدليل المعارض فينتفي بوجوده
 ولو طلب الماء بعد دخول الوقت فلم يجده ثم احتل بتجديده بعد الطلب فالظاهر علم وجوب
 التجديد لان الامر بالطلب يقتضي الاجزاء وما يقال من ان الاطلاق يحمل على الغالب
 من عدم حصول احتمال التجديد بعد حصول الطلب فلا يشمل هذا الفرع النادر فيه مالا
 يخفى ولو طلب لصلوة واحدة ففي الاكتفاء به لما يأت من الصلوات وعدمه وجه قابل
 قولان قيل بالاول لان لزوم الطلب انما هو لاجل التيمم من غير مدخلية فيه للصلوة فاذا
 صح تيممه ادى به ما شاء من الصلوات ما لم يجد ماء كما هو قضية الاطلاقات وقيل بالثاني
 وهو الحكم عن الفاضلة مدة من كبه حيث حكم بلزوم اعادة الطلب لما دخل وقتها لم
 يعلم عدم تجديد شيء وكان الوحي فيه لزوم الطلب له ايضا فلا يسقط بالطلب لتغير الاع
 العلم بعدم التجديد ويحتمل الاكتفاء به ايضا لوتيمم قبل الوقت لغير الصلوة فدخل وقتها
 وهو فوق السرايع محشر الذي يظهر من ملاحظة العرف وكلمات الاصحاب ان المواد
 بالخلوة قدر الروية المتعارفة من الواجب المعتدل والحيز المعتدل بالالة المعتدلة
 في الهواء المعتدل ومعرفة موكولة للعرف وتقديره بشئ معلوم كما قدره بعضهم غيبي
 معلوم ومع الشك ياخذ باليقين الخاص محشر لو كان عند المكلف ماء او مبرءاء
 فاراق الاول ولم يستعمل الثاني فان فعل ذلك قبل الوقت تيمم عند علم الوجوب ولا
 اثم عليه ومع تيمم ان لم يعلم بعد الماء بعد دخول الوقت اما وجه صحة التيمم في هذا الحال
 فظاهر كما لا يخفى واجد للماء فيشمله النصوص والاجماع وما المجرى فلا صالة الاجابة
 الشرعية والعقلية واستصحاب البرائة الأصلية وكان وجوب المقدرة مشروط بوجوب
 ذهاب المختار عدم تعلق التكليف بالصلوة قبل دخول وقتها لان الوقت شرط في تعلق
 التكليف بالصلوة واشتغال ذمة المكلف بها كما هو المستفاد من قوله اذا دخل الوقت

في ان المأوى بالخلوة
 قدر الروية المتعارفة

الحديث ونحوه وقد يقال بالوجوب ويستدل له تارة بما حوَّج به جماعة من المحققين
 من أن الوقت ظروف للالتزام بالماور فيه وليس شرطاً في ضيق التكليف به على المكلف
 اقعه الأمر يكون الوقت شرطاً في صحته وأخرى باستند رائد العقل على قبح تقويت مقتضى
 الواجب قبل الوقت أيضاً وصدق الصبي عليه حرمها وفي كليهما نظرهما لم علم بحد وجوب
 الماء بعد دخول الوقت فحيزه وجهان أو قولان فيحمل القول بالجواز وصحة التيمم للأصل
 وعمومات أدلة التيمم وكان التكليف بالغايات المشروطة بالتيمم مشروط بدخول الوقت
 فينتفي ماقتفائه فلا تجب مقدمة قبل الوقت ويحمل القول بحرمته الإراقة مطلقاً و
 صحة التيمم لما تروى لاهتمام الشارع في الصلوة وكونها أعظم الفرائض فيجب مقدمتها
 في الوقت وقبله ويؤيده ما ورد من المنع من السفر إلى الأرض التي لا ثمانية وأمه
 هلاك للذاتين وأطلاقها مشامل لذلك ويحمل القول بالمجاز فيمن كان صنفته في ذلك
 المكان كالحطاب وقواء بعضهم دفعا للضرورة وما لو فعل ذلك بعد دخول الوقت فإن كان
 راجعاً للماء فلا يبعد القول بالمجاز مع احتمال المنع نظر إلى أن حفظ الماء المفروض مقدرة
 لتعميل الواجب بعد ملاحظة وجود العلم الجمالي فإنه يعلم اجالا بوجوب تحصيل الطهارة
 المائية عليه في هذا الحال اقعه الأمر أرا مره بين وجوب استعمال هذا الماء الموقوفين
 كالأخصوبة في الواقع والتخيير بينه وبين غيره ولم يفسر الماء به فيجلبه التقياط بمقتضى
 الماء وإن علم بعدم تمكنه من تحصيل الماء في الوقت فيحمل القول بالمجاز لأن الواجب
 موثع فلا تجب عليه الصلوة في أول وقتها فورا حتى تجب مقدمتها ولا قوى المنع و
 ترقب الأثم عليه لتقويته الواجب بعد تعلقه به ولخطابه بمقتضاه من باب المقدمة
 ويحمل ضيق القول بالمجاز لأن الواجب موثع فلا يتعين عليه وجوب استعماله في
 أول الوقت ولأنه انتقال من موضوع إلى موضوع ومن الوضوء إلى التيمم وليس لك تقويتا
 للواجب فإنه كالحاضرين في التفرغ بعد دخول الوقت وفي كليهما نظرون ضم الظاهر صحة
 تيممه عند فقدان الماء لعموم الأدلة والانتقال يقضه بالأجزاء وقيل بوجوب إعادة
 لتعلق الحطاب بذمته بالطهارة المائية والشك في حصول الانتقال إلى الترابية مع
 تقويت الواجب بنفسه فلا يكون فعلاً عذره مسوغاً لذلك وفيه ان الصدق للسنن
 هو نفس علم الواحدان ويمكن الفرق ههنا بين التيمم حال الضيق من الاستعمال
 فلا إعادة وبين التيمم في السعة ثم يبعد الماء في الوقت بعد ذلك فيعيد استعمال الأمر
 الأول وانكشفاً لبقائه وهو أحوط **السادس عشر** لو ترك الطلب باعتقاد عدم

وجوبه ثم انكشف وجوبه فان انكشف ذلك عليه في اشياء التيمم او بعده وقبل الشروع في الصلوة فلا اشكال ظاهرا في وجوب الاعادة عليه وبطلان تيممه ان انكشف الخلاف في اشياء الصلوة او بعد الفراغ منها ففي وجهان والظاهر تبنيهما في انه هل هو كواجب الماء ام لا وقصصيل الحال ان للمسئلة صور الاولى ان يكون اعتقاده بعدم وجوب الطلب ناشئا من اجتهاده الصحيح ثم يتجدد رايه فعدل الى القول بوجوبه او كان مقلدا لاجتهاد كان رايه عدم وجوب الطلب ثم عدل ذلك المجتهد الى القول بوجوبه او عدل ذلك المقلد الى تقليد غيره بناء على جوازه والظاهر عدم وجوب الاعادة للاستصحاب في وجه اوله ان بلما مورده على الوجه الشرعي فلا تجب له اعادة عليه ولما قيل يقتصر وجوب الاعادة عليه ولاصاله البرائة ولائذ لو وجبت الاعادة بمجرد العدول لكان لغير الدوام لنقله لو كان ولما قيل من قيام السيرة المستمرة على عدم وجوب الاعادة في جميع المقامات المشابهة المقام يلحق به موضع البحث الشافية ان يكون ذلك ناشئا من التخصيص لاجتهاده ولا يفصل القول بوجوب الاعادة الثالثة ان يكون ذلك ناشئا من قيام الطريق الشرعي على فقدان الماء كالبيضة وخبر العدل الواحد بناء على القول بحجيته في المقام وفيه وجهان او قولان قيل بعدم وجوب الاعادة تمسكاً بما مادل وجوب الطلب مقيّد بعدم قيام طريق شرعي على عدم وجود الماء ضرورة عدم وجوب الطلب لنفسه فلا يجب الطلب عند ذلك ويحتمل القول بابتناء هذه المسئلة على ان الحكم للمستفاد من الطرف الشرعية هل هو من الاحكام الواقعية الثابتة او من الاحكام العذرية المحضة فان قلنا بالاول فالنتيجة عدم لزوم الاعادة لان الامر الواقع يقتضي الاجزاء وان قلنا بالثاني فلا يبعد القول بعدم لزوم الاعادة لان الامر الظاهري لا يقتضي الاجزاء ويحتمل القول بعدم ابتناء هذه المسئلة على ذلك لان التيمم من الاحكام الثابتة في الواقع فقتضي سقوط الطلب في موضع البحث بملاحظة قيام البيضة يكون المكلف المذكور مكلفاً بالبيضة في الواقع فيحقق به الامتثال السابعة ان يكون ذلك ناشئا من الخطأ في قطعه كما لو قطع بعدم الماء ثم تبين له خطائه وفيه وجه لا يبعد القول لانه غير ان بلما مورده واقفاً ويحتمل الصحة لان شرطية الطلب انما تثبت بالخطأ التكليفي هو منتف في محل فتنتفى بانقضاءه ويحتمل التخصيص بين القطع الحاصل من الامور المتعارفة وبين الحاصل من غيرها كقطع انقطاع ومغشاً هذا التخصيص منه على حجية الثاني وعدمها واما الاصول العملية فاما كان منها من الجمولات الشرعية

من مسائل الجواهر
في الأصول والشرائع

كانت منذ دهر من المصنفين في الأصول والشرائع وما كان منها من الأمور المحسلة العقلية كانت
من التي اعتبرت في مسائل الجواهر من أسباب الجزم من الماء عدم الوصلة إليه كاحتج إليه الفقهاء
على الظاهر من ما لا خلاف فيه وتنتج المسئلة يتم بوجه أمور منها أنه لو كان الماء
بشر ولا آلة لم يتمكن منها من الاعتراف ولم يتمكن من الوصول إلى الماء إلا بشقة شديدة
لا يتحمل عادة أو مطلقا بما يتصور من ما وعسر عرفا يتيم إجماعا محتملا منقولا وهو محذور
السلامة به بأنه ما لا خلاف فيه بين الأصحاب وفي المنتهى أنه قول علمائنا إجماع بل في
المعتبران عليه إجماع أهل العلم كما هو الظاهر من كتاب أخبار الفقهاء وفي الجواهر
أنه ما لا خلاف فيه ويدل عليه مضافا إلى ذلك عموم قوله تعالى فان لم تجدوا
ماء فتمسكوا الآية بناء على كون المراد عدم التمكن منه وما دل على نفي العسر المخرج
والأخبار المعتبرة المستفيضة كالصحيح عن الرجل يجر بالركية وليس معه ولو قال ليس عليه
أن يدخل بالركية لأن رب الماء هو رب الأرض فليتيم ونحو ما في القصة الأخرى
وحسنة الحسين بن الصلاح ولم يتيسر عليه النزول عليه وجب لتوقف الواجب عليه
ويحتمل القول بعدم الوجوب مطلقا لطلاق هذه الأخبار وفيها انها محمولة على صورة
التسليم ما لا يفهم الأصحاب وفقهم في الباب قرينة على ذلك أولان إطلاقها محمول
على ما هو الغالب من تسر النزول إلى البئر لعدم مقارنتها الماء على اشتراط التيميم
بعدم وجدان الماء المعتصدة بترجمات عديدة نعم لو كان جنبا ولم يكن عنده نية يفرق
منها فظاهر القضية الثانية المنع عن النزول في الماء لقوله لا تقع في البئر ولا تشد
على القوم ما هم قال جك السلامة به وكأنه مبنية على نجاسة البئر وعلى استكراه منه
فيوجب لصرفه على الناس أو كان في وقوعه أفساد للماء بوجه آخر كفساده بالتعكير
مع كون الماء ملكا للغير أو كونه في تقوهم أو وقفا يوجب ذلك الأقوال بالموقوف
عليهم فلو حل من جميع ما ذكره فالظاهر وجوب النزول أخذًا بإطلاق الوجهان وهذا
هو الأقوى وهنا فرع **الأول** أنه لو كان البئر ملكا له وكان النزول فيه موجبا
لعرض النقص عليه من جهة المالية فإن كان القصور فيسبيل وجب توقف الواجب عليه
ولصدق الوجهان عليه ح ولو كان ذلك مستلزما للقصور الشديد فإن كان مقصورا
بما لم يجب وهل يجوز ذلك فيه وجهان وإن لم يكن مقصورا بجماله فلا يبعد القول
بالوجوب لما مر وربما يظن من كلام بعضهم القول بالمنع لأن مثل هذا الأقوال مما لا
يجوز إيقاعه على المال فلا يجب التيميم المتوقف عليه في هذا الحال **الثاني** أنه لا يمكنه

تكليف الغير بالتزول من دون تحمل منته منه وجب ولو كان باجرة ما لم تقتض بحالها وجب
فيه ولو شك في أنه من يتحمل منه المنية وعدمه لقصر الاحتياط على موضع اليقين والاحتياط
سواء كانت الشبهة مفهومية أو مصداقية والظاهر أنه يجب عليه تفصيل الالة الموصلة
اليه كشراها واستيها او نحو ذلك ولو زاد وعرضه عن اجرة المثل ما لم تقتض به حال لما مر
الشك أنه لو تمكن من امر ملوكه به فان لم يكن ذلك مستلزما للخرج على الملوكة وجب
لاطلاق الادلة ولتوقف الواجب عليه ولظهور قيام الاجماع عليه كما يستفاد من اطلاق
الاجامات المنقولة المستدرة ولو كان مستلزما للخرج والمشفقة على الملوكة فاستظروا
بعضهم عدم الوجوب اذ لا يجب تكليفه بما يوجب للخرج عليه ويقتل القول بالوجوب
لان مقتضى جاز وجب وهو قبيح ضم الاطلاق اذ لم يكن تكليفه على سبيل الاجبار اما لو
كان كذلك ففي جواز اجبارها اشكال بل لا ظن المنع لموم الناس سلطانا على اموالهم
مع ان الظاهر عدم قيام دليل على ذلك والاطلاقات الدالة على وجوب اطاعة
المولى مقيدة بما دل على نفي العسر والحرج في الدين مع انه لو وجب عليه ذلك لتوفر
الدواعي لنقله لو كان وفي بالي انه يستفاد من جملة من الاخبار والمنع من ذلك و
يؤيده ما حكى عن فعل المعصومين والتزامهم بترك تكليف مالم يكن بالامور الشاقة
فيجب لتاسيهم فتم السراج انه لو تمكن من حفر طريق الى الماء بنفسه او بمعاونة غيره بما
لا ضرر عليه وجب ان لم يكن مانع من جواز ذلك فيه من غصب او غيره كما لو كان ملكا له او
مباها عليه او تمكن من استئذان المالك ولو عوض ما لم يقتض بحالها ولو كان مستلزما
للضوري على الملك المذكور فان كان مضرا بما لم يجب قطعا والافقيه وجهان من انه
مقدمة للواجب ومن انه تفريط للمال فلا يجب ويقتل القول بالتغير نظر الى دوران
الامر في هذا المقام بين الوجوب والمحرم وانقاء الجرح ولتوقف ذلك على اجتماع الجماعة
الفاقدين للماء على المحفر من دون تمكن كل منهم بذلك فان اقدم بذلك من يكتفي بمعوقهم
فلا يبعد القول بالوجوب لصدق وجدان الماء عليه فيجب ذلك مقدمة وهل يجب عليهم
الاجتماع من اول الامر ولا فيه وجهان يقتل الاول لعدم حصول المسكنة بالنسبة الى
كل واحد وحصولها مع الاجتماع فيجب على باب المقدمة ولعله الاظهر فلي هذا يجب اخبار
الباقين مع التخلّف ان تمكن منه ولو شك في حصول المسكنة من الاجتماع وعدمه ففي
وجوبه عليهم وعدمه وجهان اظهرهما الاول ويجري الكلام المذكور بالنسبة للمساكن
الاسباب الموصلة الى الماء والالة ونحوها ومنه ما لو كان عند كل منهم قطعة جبل و

نحوه يتمكن بوصول الجميع من الوصول الخامس انه لو تمكن من الوصول الى الماء بشد
 الثياب بعضها الى البعض وجب ولو توقف على شق بعضها وجب مع انتفاء التفتش المتعطل
 والافتقار وجوه ثلاثة الوجوب مطلقا لا لطلاق الدلالة وعدمه مطلقا لما دل على حق القبول
 ولكونه تنبيها للمال ويقتل عدم الوجوب اذا كان مضرا بما له الدلالة في الصور والحوادث
 وتجوز لوجوه الثلاثة فيها اذا توقف سعيه الى الماء على اتلاف بعض ماله ومنها
 انه لو كان الماء موجودا ولم يكن ملكا له ولا يملكه اياك او باخرة او اذن فمواثمة عليه
 او غنية جوت السيرة على العمل بها او باذن الهبة كاستعمال الاغفار والحيون الواقعة المرق
 فان المعلوم من سيرة المسلمين استعمالهم القطع بالاذن الفواثمة ومع عدمه بل يجوز
 مع القطع بعدم الرضا الاذن المالك الحقيقي كما يشهد بذلك في الجملة نقل الامم وشيعة
 والاعبار الواردة ان الناس والمسلمين شركاء في الماء وبما نقل عليه الاجماع فانه لو لم
 يجد ماء سباحا ولم يكن عنده ما يرضى به صاحبه بقله به فهو كفاية للماء بل خلاف فيه
 ولا اشكال وقته مع جماعة بقيام الاجماع عليه وينفي الخلاف عنه ويمكن استعماله
 الاجماع في هذا المقام ايضا من ملاحظة فتاوىهم حيث يمكن بالانقال الى التيمم بمجرد
 الحد والشرع منه ويدل على ذلك ايضا قوله تعالى فان لم تجدوا ماء فامسوا باليتيم
 عليه انه غير متمكن من استعمال الماء شامضا الى ان الامور واثره هذا المقام بين قوله
 الواجب وفصل الحرام وتعيين الاول اما الوجوب مواعاة جانب الحرام مطلقا كما صرح به
 بعضهم او في خصوص المقام نظر الى ما يستفاد من الاخبار بل من طريقة الشارع في نقاش
 المقام من اهمية الحقوق المخلوقة على الحقوق الخالقية والى ان حق المخلوق مشتمل على
 حق الله سبحانه وليس حق الله تعالى كذلك فيكون مراعات حقوق المخلوق اقوى منها
 افعه الامر ملزم بدوران الامر في هذا المقام بين التبيين والتحصيل والاصل فيه بالاول
 ولو تمكن من تحصيل الماء بثمن يرضى به غلما هو كفاية للماء في الانتقال الى التيمم على
 المشهور وبين الاصحاب وفي الاعتبار انه أقوى فضلا عنها وفي شرح المفاتيح الظاهر اتفاق
 الاصحاب عليه من غير فرق في ذلك بين الحال والمؤجل ويظهر من بعضهم وجوب ذلك
 مطلقا ويمكن الاستدلال له باطلاق الاخبار الالائية الدالة على وجوب شرائه مطلقا ^{للمت}
 لموضع البحث والجواب عنه بوجه **الاول** ان الاخبار الدالة على نفى المحرم كافي في هذا
 المقام فانها خافية على عدم وجوب ارتكاب الصور المذكور في موضع البحث وحكمة على
 الاخبار الالائية كما يظهر ذلك من ملاحظة العرف فيجب تقديمها عليها **الثاني** سلمنا

المتعارض بينهما لكنه يقتضي الرجوع إلى المرجحات وهي في جانب أدلة المخرج لقيام الإجماع
 الصريح على تقديرهما على الأدلة الثلاثية للتكاليف الثالث أنه يكفي في ذلك ما يدل على العقل
 والنقل على انتفاء الضرر وأدلة نفى الضرر حاكمة على تلك الأخبار وأما الأمر المتعارض
 بينهما المقتضي للرجوع إلى المرجحات وهي في جانب أخبار الضرر ولا اعتضادهما بقوى الإجماع
 وبالشبهة المتقولة بل المحصلة ظاهرة الباب الرابع أن الحكم بموجب المصلحة في الأتية
 الآتية مقيد بالقدرة والوجوبان والظاهر عدم صدقهما مع تفسر الشراء كما في هذا
 المقام الخاص قوله في بعض الأخبار الآتية وكما بالغ على قدر وحدته فالظاهر
 أن المستفاد منه وجوب الشراء ولو زادت قيمته على حسب حاله وعلى قدر غنائه كما
 يظهر من ملاحظة العرف السادس ما ذكره بعض المحققين من الفقهاء من جعل
 مثل هذه المشقة مخالفاً لقاعدة اللطف لأن اللطف ما يقرب العبد إلى الطاعة ويبعد
 من المعصية وذلك مخالف لكلا الأمرين وفيه أن تمامية الاستدلال المذكور
 مبنية على وجوب كل ما يقرب العبد إلى الطاعة ويبعد من المعصية وهو غير
 ثابت بل قام الدليل على عدمه السابع الاستقراء فان التبع في النصوص والفقهاء
 يشهد بانتفاء التكاليف المرجية والضرورية في غالب المقامات أن لم يثبت في الجميع
 فالظن يلحق المشكوك فيه بالأمر الاطلاق وهذا الاستقراء قطعي الشان ما ذكره بعض
 الفقهاء من أن قاعدة المخرج غير قابلة للتقصير لأن ذلك على عدم مجعولية التكاليف
 الشاقة التاسع أن الأخبار والآتية من المطلقات الموضوعية للهية المصلحة فيقتضي
 في هذا الحكم على المتيقن فيثبت الوجوب هنا ما لم يفيق بحاله وفيه أولاً أن تركه مستفاد
 يفيد العموم وثانياً أن قاعدة الحكمة والسرطان تقتضي بإرادة العموم منها وأن لم يكن
 مقصوداً بالحال ولو من حيث الانجاف كما إذا كان بثمن المثل لزوم الشراء إجماعاً محضاً لا
 ومنقولاً لصدق الوجوبان والمقدمة والأخبار والآتية ولما ورد في الكتاب والسنة
 من الأمر بالوضوء والغسل ولصدق التمكن عليه وكذا لو لم يكن مضروباً بالحال ولو كان
 مثله بأضعاف المعتاد كما صرح به جميع الأصحاب وفي الخلاف الإجماع عليه عن المحكة
 البارعة فثبتت إلى فتوى فقهاء ثنائيل لعله مندرج أيضاً في معقد إجماع الغنية وهو
 المحجة ويدل عليه مضافاً إلى صدق الوجوبان معه والمقدمة الصريح قال سئل أبا
 الحسن عليه السلام عن رجل احتاج إلى الوضوء للصلاة وهو لا يجد رجليه الماء يوجد
 قدر ما يتوضأ به بمائة درهم أو بالف درهم وهو واحد لها يشتري يتوضأ ويتيمم

قال ولا يشتري قد اصابني مثل هذا فاشترت وتوشحات وما يشتري بذلك كبر
 وخبر الحسين ابن الخطة المروي عن تفسير العياشي قال سألت عبدا صالحا من
 قول الله عز وجل اولستم النساء فلم تجد فاماء فاشترى واصيد طيبا ما حد فلذلك
 فان لم تجد واشترى او غير شراء ان وجد قدر وضوءه بمائة الف وكما بالغ ذلك
 على قدر وجدة وعن غير الاسلام في شرح الارشاد ان الصادق ثم اشترى وضوء
 بمائة دينار وعن دعائم الاسلام الحان قال وقالوا في المسألة فربما لم يشترى
 ان يشتريه اذ كان واجدا لثمن فقد وجد له الا ان يكون في وضوءه لثمن وانما يضاف
 منه على نفسه التلف ان علم الصلبي فلا يشتري ويقيم بالصعيد ويصلي وهناك
فروع الاول لو تمكن من اكتساب لثمن وجب عليه من باب المقدرة ان في الوقت
 به والا فلا وجوب كما مر وتوضيح المقام ان مقتضى اصل عدم وجوب الاكتساب عليه
 حصول العجز عن شراء الماء قبل الاكتساب فيستحب بقائه وبمكسب عدم انتفاعه
 بالاكتساب الذي لا يقطع منه حصول المنفعة فالعجز ثابت في الوقت مطلقا والتسك
 باصالة عدم العجز في هذا المقام في غير محله نعم الظاهر انه لو لم يتيسر عليه التمسك
 بتيممه ارتكاب التكسيات المتعارفة وجب ذلك عليه لصدق القدرة عليه نعم
 لو كان الواجب معلقا بالاستطاعة الفعلية كالجم لم يجب عليه التمسك **الثاني**
 لو تمكن من الشراء نسبة او الاقتراض فان كان له بعد ذلك ما يفي به من دون ان يراه
 بماله وجب لصدق القدرة عليه نعم فيجب ذلك عليه من باب المقدرة وان لم يكن
 له ذلك فان كان له مظنة بمصوله ولو من الزكاة ونحوها فقد قال بعض الفقهاء
 بوجوبه وعدم وجوبه مع عدم الظن بمصوله اقول الاول ان يقال بوجوبه الا ان
 متى جاز له ذلك لما مر وعدم وجوبه متى لم يجز عليه الاقتراض لان نزع تخصيص الحق
 الناس ومراعاتهم اهم شرعا من الموضوع **الثالث** لو قلنا بوجوب ارتكاب الصور
 في المسائل المتقدمة وكان ممكنا من تحصيل الماء بالشراء الضروري وجب عليه وان
 قلنا بعدم وجوبه لتحصيل عليه نعم فالنحو التحيين بين الموضوعات التيمم **الرابع** قد بينا انه
 لا يجب عليه شراء ما يتوقف عليه الطهارة الماشية لو كان ما يفي بماله وهل يجوز
 ذلك فيتحين بينه وبين التيمم او كافي وجهان **الخامس** لو اشترى الماء ما لكونه
 مضرا بماله فان لم يتمكن من استرداده ثم يبيع او نحوه وجب عليه الوضوء لانه واجد
 للماء وان تمكن منه لم يجب لان ابقاء المعاملة المزبورة عسر حرج عليه فلا يجب

نحو
 هذا

السادس لو شك في كون ذلك مضافا له بالمال فان علم حاله السابقة بقي عليها
 والادب عليه الاحتياط ومنها انه فصل جماعة من الاصحاب بانه لو بطل له الماء
 هبة وجب عليه القبول بخلاف ما لو بطل له ثمنه او الالة الموصلة اليه ولو اطاق
 الالة وجب له القبول قالوا والفارق في الجميع حصول المنفعة وعدمه وقد يستشكل عليهم
 في المقام بامر من احدهما ان الامر انما يدور مدار المنفعة وعدمها فانه الميزان عندهم
 في هذا المقام وبطل الماء هبة قد يكون مع المنفعة كان بذلك الثمن له قد يكون من
 دون منة فاذا ذكره باطلا فغير مستقيم وثانيها المنع من سقوط المائنة اذا وقعت
 على ارتكاب المنفعة ما لم يكن ارتكابه مستلزما للخرج الا ان يقتضك المقام بالاحتياط
 الدالة على ارتكاب كراهة المنفعة من الناس ايضا ناشئة من الفسوس والريبة ويشكل
 بان النسبة بينهما وبين ما دل على وجوب تحصيل الماء قعارض الجموع من غير فيحتاج
 الى المرجع ومع انتفاؤه على قاعدة الاحتياط بل الظاهر ان الترجيح في جانب دليل
 الوجوب لا اعتضاده بما هو وما يستفاد من طريقة الاصحاب من تقديم ادلة الواجبات
 على ادلة المكروهات والمستحبات بل لا يبعد القول بانه لا معارضة بينهما بحسب الحرف
 لانه لا معارضة بين ادلة المحرمات والمندوبات الا ان يقال بان الاحكام الخمسة
 متضادة فادل على ثبوت كل منها على الاطلاق معارض لما دل على ثبوت الآخر
 فكذلك هو الحال بالنسبة الى المعارض الشخصية ثم ومنها انه لو عارض بطل الثمن
 واجبا فان كان الوقت مؤثما لها مع العلم بحصول القدرة عليها حال ضيق الوقت
 تخير في تقديم اليها شاء وشئت التخيير المذكور مع رجاء حصولها قوت ومع العلم
 بحصول احدها في ضيق الوقت دون الآخر ورجاء حصوله لم يزد تقديمه على الآخر
 ومع انتفاؤها وان كان الوقت مضيقا لها فذلك الاثم منها عند الشارع فلو عارضه
 اداء الدين مثلا حكم اداء الدين لتقدم حق الناس عند انحصار الظهور في الماء
 المقرض ودوران الامر بين الشراء وترك الصلوة قبل اتيه قوت الاهتمام به فقدم
 على كثير من الواجبات ويقوى القول بتقدم اداء الدين لان المستفاد من الادلة
 على وجوبه وعدم جواز تأخير وسد اهتتمام الشارع به انما هو اهيتته من الصلوة
 مطر ومنها انه قد ذكر الفقهاء انه ان من صنعت الزحام يوم الجمعة وعرفة من
 الخروج من المسجد يتيم وحيل وتوضيع المقام ان مقتضى الاصل الاول انما هو عدم
 مشروعية التيمم في هذا المقام مع وجود الماء فيتوقف الحكم بمشروعية المقامين

المزبورين من قيام دليل عليه ضرورة عدم سقوط الحلاقات التيتم لثلاثها من الزحاما
 اذا كان في يوم الجمعة وخاف فوت الصلوة بالتأخير نظر المضيق وقتها فالتيتم بها
 على القاعدة بعد حمل الصلوة في النسيان على صلوة الجمعة كما هو الظاهر نعم لا تجزئ له
 في سعة وقتها واما يوم عرفة فلا يجرى فيه الكلام المذكور اذا غاية الامر عدم التمكن
 من الماء في تلك الحال وهو لا يقضه بانتهال الحكم على التيمم الا ان يقال بان قوله ثم
 فان لم تجد واما الماء اليمه يقضه بمسح عتبة التيمم وبديته عن الوضوء مع عدم التمكن
 من الماء ولو في اول الوقت بناء على حملها على عدم التمكن وفيه انه واجد الماء حقيقة
 والتعيين بعدم التمكن ما لم يثبت وروده في الكتاب والسنة اقصه الامر ثبت الانتقال
 بالتيتم في جملة من المقامات ولو مع وجود الماء ومجرد هذا اليسر ليدل على التيمم كيف
 كان فيدل على الحكم المذكور مضاعفا الى الاجماع المنقول المختص بالمشقة العظيمة بل
 ظهور عدم الخلاف لاخبار المعتبرة كوثقة سماعة عن الصادق عليه السلام عن ابيه
 عن علي عليه السلام انه سئل من رجل يكون في وسط الزحام يوم الجمعة او يوم عرفة
 فاحثا او ذكرا نه على غير وضوء ولا يستطيع الخروج من كثرة الزحام قال يتيتم ويصلي
 معهم ويبعد اذا انصرف وقوية السكون عشرة م عن ابيه عن علي عليه السلام انه
 سئل من رجل يكون في وسط الزحام يوم الجمعة ويوم عرفة لا يستطيع الخروج من
 المسجد من كثرة الناس قال يتيتم ويصلي معهم ويبعد اذا انصرف وعن الراوندي
 باسناده عن موسى بن جعفر عليه السلام عن ابيه عن ابيه قال سئل على عليه السلام
 من رجل يكون في زحام في صلوة الجمعة ولا يقدر على الخروج فقال يتيتم ويصلي معهم
 ويبعد والظاهر انه يلحق بذلك التمس والمخرج اذا كان مما لا يتحمل مادة لصدا عدم الاستسكان
 عليه بل الظاهر انه موضوع للقدر المشترك منها بالوضع التمس والتعيين على سبيل
 الاشتراك للصوى ويحتمل القول بكونه محاذ مشهورا في التمس المذكور والظاهر لزوم
 الاعادة عليه بعد ذلك لكثرة النص عليه وان كان وجهها مخالفا للقاعدة لان ظاهر
 الروايات انما هو صحة الصلوة الواقعة في الحالة المزبورة اما لان الامر يقتضي الاجزاء
 او لان اطلاق الصلوة عليها يقضه بكونها مندرجة في اسم الصلوة حقيقة كما هو
 الظاهر منها او لان الاستعمال دليل على الحقيقة والظاهر ان المراد بالجمعة انما هو
 صلوة الجمعة لان الظاهر شيوع استعماله في صلواتها ولانه المتيقن ويحتمل التيمم لها
 مطلقا لاطلاق الاخبار ثم ان الظاهر انه لا اشكال في الحكم المذكور اذا ضاق وقتها

الجمعية واما مع سعة وقتها فان علم بعدم التمكن من الماء في ضيق الوقت فلا اشكال في الحكم
 المذكور كما انه قوي في ذلك في صورة اليأس ولو شك في الاستطاعة وعدمها جاز على قضاء
 الوقت للاستصحاب ولو خاف فوات الوقت فالأظهر ان حكمه حكم العلم به لا استدلالا سبيل
 العلم بالثبوت غالبا فيقوم مقامه الخوف او الظن ولو خاف فوات صلوة الامام فالظاهر انه
 لا عبرة به للاستصحاب مع عدم قيام دليل عليه ولو استطاع الوضوء في اثناء الصلوة المزمورة
 فان لم يسعه الوقت لذلك ركنة من الجمعية فهو في صلوة وان وسعه الوقت ففيه وجهان
 والظاهر انه كالتيمم الواجب للماء في اثناء الصلوة والظاهر جريان الحكم المذكور بالنسبة
 الى الجمعية الواقعة في حال الغيبة لا لطلاق الاخبار مع ان موردها انما كان في زمان غيبتهم
 ثم وهل يختص الحكم المذكور بالجمعية الواقعة مع المخالفين فيكون الحكم المذكور واردا في مقام
 التيقن لانه المتيقن ولو ردها في زمرة المخالفين ولانه المهود من الجمعية لا لطلاق
 الاخبار وقول الاصحاب مع عدم ثبوت تقييد لها وجهان بل قولان ولا يجوز له فعل الحد
 في ذلك الحال لاختيار الاستلزامه فوات الطهارة المائية الثابتة عليه ولو شك في التمكن
 عدمه ففيه وجهان لا يبعد القول بالمنع والله العالم **مسألة** ذكر الفقهاء انه من سبب
 الهجر من الماء ان يكون في استعماله او في السوا اليه خوف ضرر من مرض او زيادة او بطو
 برته او عطش شديد لا يتحمل في العادة او خوف الهلكة ونحو ذلك وهذا الحكم في الجملة مالا
 اشكال ولا خلاف فيه بين الاصحاب وفي كلام جمع منهم دعوى لاجماع عليه تنقيح المسئلة
 يستدعي بيان امور **صحتها** انه لو كان في سعيه خوف لهلاكه من سيع او عن يخاف
 منه على نفسه فلا ريب في سقوطه والرجوع الى التيمم وكذا لو خاف على عرضه او من اذا
 بما يبد حرجا فكالاسر في الضيق ونحوها وان امن القتل وخاف على ماله كمن يصاد
 او عدو يهرسه لا يخاف منه على غير ذلك لو كان في ذهاب ماله ضرر عليه من جهات اخر
 اولاً وهذا الحكم يجمع عليه بين الاصحاب وقد صرح جماعة بقيام الاجماع عليه واستشكل
 في الحدائق في خصوص الخوف على المال مع اعترافه بكونه ما اتفق عليه الاصحاب نظر الى
 عدم وروده بالمخصوص في شيء من الاخبار وان قضية الاطلاقات فيه وجوب السعي
 لوقف الواجب المطلق عليه ذكر ان الاستناد الى ما دل على وجوب حفظ المال وصحته
 معارض بما دل على وجوب الوضوء والناس من الآية والرواية مع صحتها ووضوحها
 فيجب تقديم العمل بها وارجاع ما خالفها على غير تلك الصورة ثم منع من وجوب حفظ المال
 في تلك الحال اتول وفيه نظر من وجوه المبالغة لان ما ذكره من معارضتها بما دل على

ومن سبب الهجر من الماء ان يكون في استعماله او في السوا اليه خوف ضرر من مرض او زيادة او بطو برته او عطش شديد لا يتحمل في العادة او خوف الهلكة ونحو ذلك وهذا الحكم في الجملة مالا اشكال ولا خلاف فيه بين الاصحاب وفي كلام جمع منهم دعوى لاجماع عليه تنقيح المسئلة يستدعي بيان امور صحتها انه لو كان في سعيه خوف لهلاكه من سيع او عن يخاف منه على نفسه فلا ريب في سقوطه والرجوع الى التيمم وكذا لو خاف على عرضه او من اذا بما يبد حرجا فكالاسر في الضيق ونحوها وان امن القتل وخاف على ماله كمن يصاد او عدو يهرسه لا يخاف منه على غير ذلك لو كان في ذهاب ماله ضرر عليه من جهات اخر اولاً وهذا الحكم يجمع عليه بين الاصحاب وقد صرح جماعة بقيام الاجماع عليه واستشكل في الحدائق في خصوص الخوف على المال مع اعترافه بكونه ما اتفق عليه الاصحاب نظر الى عدم وروده بالمخصوص في شيء من الاخبار وان قضية الاطلاقات فيه وجوب السعي لوقف الواجب المطلق عليه ذكر ان الاستناد الى ما دل على وجوب حفظ المال وصحته معارض بما دل على وجوب الوضوء والناس من الآية والرواية مع صحتها ووضوحها فيجب تقديم العمل بها وارجاع ما خالفها على غير تلك الصورة ثم منع من وجوب حفظ المال في تلك الحال اتول وفيه نظر من وجوه المبالغة لان ما ذكره من معارضتها بما دل على

وجوب الوضوء والغسل مدفوع بان اقصى مراتب المعارضة الرجوع من الرجعات ولا يوجب ترجيحها واعتقادها بالشبهة والاجماع واما ثانياً فلان الظاهر الاكتفاء فيه بمبادل على الخصر والحرج سيما اذا كان الماخوذ منه مضراً بجأله وما يقال من ان التعارض بين أدلة الحرج وما دل على وجوب الوضوء والغسل من قبيل تعارض العمومين من وجه مدفوع بحكوة ادلة الحرج عليها كحكماتها على مسائل الادلة اقصى الامر الرجوع الى المحققات وظاهر ان ادلة الحرج معتبرة بمخالفات عديدة واجيب عنه ايضا بان أدلة العسر والحرج غير قابلة للتقيص لظهورها ان ليس في الدين ما فيه حرج فليست هي من قبيل الاصل وقد يستشكل فيه تارة بالتقضي بالتكليف الحرجية الثابتة في الشريعة كالجهاد ونحوه واخبر بانها كسائر العمومات القابلة للتقيص من الاختصاصية لها ونحوها واما ثالثاً فلما رواه في الدعاء عنهم صلوات الله عليهم في السفر اذا لم يجد الماء الا بموضع يخاف فيه على نفسه ان يمرض في طلبه من لصون وسلب او ما يخاف منه التلف والهلاك يتيمم ويصلي فان ذكر الخوف من اللصوص فيه يشهد بان المراءى من الخوف فيه اعم من الخوف على المال والطلاق والخوف على النفس على ما يبيح منافع في العرف لرجوع القولا الى نفسه ولما رواه يعقوب بن سالم عن رجل لا يكون مصر ماء والماء عن يمينه ويساره غلوتين او نحو ذلك قال اعمران يفي بنفسه فيعرض له لقتل وسب وسحق وقد يستشكل في الاستدلال بهذه الرواية بان التصريح بالنفس تضييقها بالهلاك الا ان يقال بان المفهوم منها عرفاً في المقام ما يعم ذلك سيما بما لا خلاف فيهم منها وياتي وجود لفظ اللص فيه ظاهر في الخوف منه على المال لا ينافيه لفظ النفس له واما رابعاً فلان الظاهر الاكتفاء في ثبوت الحكم المذكور بمادل على نفى الضرر والضرر ويرشد اليه ايضا لاجماع اصحاب على سقوط التكليف الضمومية في كل مقام كما يشهد به ايضا ما اشتهر بينهم من ان الضرورات تبيح المحظورات واما خامساً فليظهر استقرار اخبار التيمم في سقوط المائية باقل من ذلك بل وغيره من الواجبات الاصلية فضلاً عنها وفيه نظر واما سادساً فخلافه من ان اصل مشروعية التيمم لليسر وفيه نظر واما سابعاً فلان الظاهر الاكتفاء في ثبوت الحكم المذكور بمبادل على وجوب حفظ المال اقصى الامر التعارض بينهما وما دل على وجوب الوضوء والغسل والنسبة بينهما اعم من وجه والترجيح في جانب اخبار حفظ المال لاعتقادها بالشبهة بل الاجماع واما ثامناً فلان لزوم دفع الضرر والخوف من الامور المقررة الثابتة عند كافة العقلاء وقد استقرت طريقتهم على الحكم بفتح اربكاه فلا يصلح وقوع التكليف به في كلام الحكم وفيه

أولا بالنقص بالثابتية الضرورية الثابتية الشرعية وثانيا بدم تعيم التكليف الضوئ
 على الله سبحانه فانه المالك الحقيقي وثالثا بالنقص من صدق الضرر عليه بغير الخلقة
 مقابلته بالاعراض الضرورية ودفع مضارها العظيمة اقصى الامر لتزهد ودران
 الامرة هذا المقام بين الوجوب والتحريم فيجب مراعات جانب التحريم اما مطلقا او في
 خصوص لمقام نظر الى الظن بل القطع بثبوت التكليف التحريمي المفروض في هذا المقام
 واما تأسعا فلان ورد في جملة من الاخبار الواردة في سقوط الحج في مقام الخوف من
 كون الخوف علة لسقوط الحج استدلل به بعض اصحابنا في خصوص لمقام وجوب
 الدلالة ان الحكم بسقوطه في المقام بالضرورة بعد ملاحظة سقوط الحج به اولا
 مضافا الى ان مفهوم العلة يوجب تعميم الحكم المذكور لمخصوص لمقام ثم والكلام
 هنا يقع في مقامين أحدهما انه لو كان المال المأخوذ منه مضرا بجماله او كان عليه
 في التعرض لذلك حرج لا يتحمل المعتاد كما هو الخالب في التعرض للسراق وقطاع
 الطريق فلا اشكال ولا خلاف في الانتقال الى التيمم وثانيهما ان لا يكون سعيه
 ملتزم ما يقتضي من ذلك كما اذا منع الجائر الخروج الى الماء الا لمن يبدل مبلغا من
 المال وكان غير مضرا بجماله ويحذرك وقد صحح حديثه على علامة طائفة بان قضية
 الرضا فيه وجوب تحصيل الماء وربما فصل بعض اصحابنا به بين لو كان سعيه مستلزما
 لاخذ الظالم ماله منه قهرا كالاعراب اللذين يأخذون من الحاج في طريق مكة
 المعطرة وبين ما لو كان مقارنا لتلف بعض امواله بالسرقة ونحوها فيجب ارتكاب
 الفقرة الاول ما لم يقتض بجماله ويسقط التكليف في الثاني واحتج له بعدم تحريم
 ارتكاب الضرر في الاول فان ذلك تصير بمنزلة المال الذي يأخذونه العشار
 بازاء اموال لقارة من التجار بخلاف الثاني فانه محرم شرعا وما دل على وجوب
 حفظ المال بحول عليه وهذا القول غير جيد ومنها انه لو خاف الوقوع في الخطئة
 من استعمال الماء وخاف من ازدياد المرض او يطوؤ برئه جاز له التيمم اجماعا
 مصدرا ومنقول في جملة من الكتب ويدل عليه مضافا الى ذلك التيمم المستفيض
 الدالة على انتقال حكم المجدور والذي به القروح والجروح وغيرها الى التيمم
 مضافا الى ما دل على انتفاء الحرج والضرر والى عن القاء النفس في القلعة
 وقد وقع الخلاف بين الاصحاب في ان الانتقال الى التيمم في هذا الباب هل
 يختص بمن لم يتعد في الجناية على الحال المذكور او يعم من تعدد على اقوال أحدها

عدم الفرق بينهما والظاهر انه المعروف بين الاصحاب كانص عليه بعضهم اليتم في
 حكم العلامة ردة ثانياً القول بان من اجنب مختار واجب عليه الفسل وان خاف
 به على نفسه وهو المحكي عن الشيعين في المقنعة والخلاف ثالثاً القول بان خائف
 التلف على نفسه يتيم ويصل ويصلي والصلاة اذا وجب الماء واغتسل وهو المحكي
 عن الشيخ في النهاية والمبسوط رابعاً القول بوجوب الفسل ولو لم يمتلئ الضرر
 الشديد الا اذا خاف التلف فيتميم والا فويل الاول لما دل على انتقال الحكم الى
 التيميم والاخبار المعتبرة المستفيضة المشتبهة على الصحاح وغيرها الزمرة بالتيميم لمن
 اصابته جنابة وهو محذور وادوية القروح والجروح او يخاف البرد على اختلاف مود تلك
 الاخبار مضاف الى ما دل على المنع من القاء النفس الى الهلكة وعدم ثقل التكليف
 بما يوجب الحرج والضرر مع تاييدها بالشهرة العظيمة بين الطائفة وموافقة الكتاب
 والسنة والعقل من الامر بحفظ النفس بل ينبغي لقطع بالمنع في صورة الخوف من تلف
 النفس حجة القول الثاني جملة من الروايات الدالة على وجوب الفسل لواجب متعلداً
 والتيميم ان كان احتلم ويحجب عنه يهدم مقاومته لما قدمنا من الادلة واضح الشيخ
 على لزوم الاعادة بما ورد في بعض الاخبار من الامر باعادة الصلوة عند الامن من البرد
 وهو ضعيف لعدم مقاومته لما مر من الادلة فلا بد من حمله على الاستقبال لمخوفاً
 عنه ولان امثال الامر يقتضي الاجزاء ومنها انه لو خاف حدوث المرض اليسير
 فقد نص جماعة من الاصحاب بوجوب الطهارة المائية ح وذهب جماعة منهم الى عدم
 ولعل مستند الاول صدق الوجدان معه لعدم عد مثله في الضرر فيبقى التكليف بالمائية
 محالاً وادلة في العسر للقول الثاني اطلاق قوله تعالى وان كنتم مرضى او على
 لاضور ولا تضاروا فعلى هذا لو اصابه برد شديد او حر شديد في الحمامات او حكة عنيفه
 في السيرة لم يملك الماء او نحو ذلك ينتقل الحكم له الى التيميم وقيل يلزم المائية للمومات
 وصحيح ابن مسلم فيمن تصيبه الجنابة في ارض باردة ولا يجد الماء عليه ان يكون جامداً
 قال يغتسل على ما كان وفيه ان المومات مخصصة والرواية معارضة بصحيفة الاخرى
 عن يوجب ولا يجد الا التيميم او ماء جامداً قال هو بمنزلة الضرورة يتم فلقول الرواية
 على القدرة لذلك لبعض الامثلة او على غير او قطرح والوجه في ذلك يظهر من ملاحظة
 اعتضاد هذه الرواية بالكتاب ظاهر الاصحاب وقوى الاكثر والاجماع المنقول وما
 دل على نقل العسر الضرر وما دل من الكتاب والسنة والاجماع على مطلوبة اليسر

والسهولة وغير ذلك من وجوه الترجيح وانما اشد تخورا من الشين الذي هو غوغو التيم
لرعدم الوثوق بمصر المرض من غير شديدا وقد يبين من ذلك بان الحلاق الاية
الشرقية انما يعرف الى الغور والمعتد به المعنى به عند العقلاء سلمنا ولكنه مقتد
بالخبر الاتي ومنع صدق المحرج عليه مما سلمنا ولكن القول به يستلزم القول بكثير من النكاح
الثابتة كالخمس والصوم في الصيف ونحوها فلا بد من حمله الى ما ذكره في الجواهر حيث قال في
المحرج في ذلك ان المراد بالمشقة الذي لا تنقل مادة وهو الذي يستقط عنه التكليف بالصوم
والصلوة من قيام او من جلوس غير ذلك لا يجرى المرض الذي لا يعتد به في العادة وفي
موثقة زرارة قال سئلت الصادق عليه ما حدث المرض يطره الرجل ويدع الصلوات من
قيام فقال بل الانسان على نفسه بصيرة وهو اعم بما يطيقه والنجية ان يقال بان الغور
المذكور ان كان ما يصدق عليه المحرج او الغور والمرض فقتضيه الاطلاقات القاضية
بانقضاء التكليف في موارد ما هو الانتقال الى التيم وهذه الرواية مخصوصة بالصوم
والصلوة فلا تتم غيرها والمناط غير منفي ولا جماع المركب غير ثابت فيقتصر فيه على المتيقن
بل لا يبعد التزام سقوط التكليف لشرعية المشقة على العسر بل ادنى مشقة للاطلاقات
الا ما خرج بالدليل ان لم يكن ذلك مخالفا لفتوى الاصحاب بل الاجماع في كثير من المقامات
وهذه القاعدة جارية في جميع النكاحات الشرعية فتم صمسألة من اسباب العجز عن الممان
يكون استعمال الماء عليه موجبا للتام الذي لا يقبل مادة لمرض او شدة برد ونحوها وان
لم يجش التلف ولا الزيادة ولا غيرها واما قال الحكمي من الاكثر بل في ظاهر الفرية الاجماع
عليه واستدل له بعض الفقهاء بالمحرج والطلاق وان كنتم مرضى ترك الاستفصال في
اخبار الجروج والقروح ونحوها لتيم الشين واحتمال اندرابه فيمن يخاف على نفسه الجود
وما دل على وجوب حفظ النفس بناء على ما ذكره بعض الاصحاب من دلالة على لزوم حفظه
مطلقا وعدم اختصاصه بصورة خوف التلف اشكال وما يقال من انها معارضة مع ما
دل على وجوب الفصل والوضوء والنسبة بينهما عموم من وجه والترجيح في جانب اخبار
الطهارة المائية لما افتقها لطلاق الكتاب والاصول المعتمدة مع ان الطهارة المائية
هه الاصل فالانتقال الى غيرها يحتاج الى دليل وليس فليس فذو جع اولا بان الترجيح
في جانب دلالة الدالة على عدم وجوب ذلك المتخصصة للانتقال الى التيم كما هو واضح و
ثانيا بان المتعارض بين اخبار الطهارة المائية وبعض الدلالة المتقدمة في الباب اعم
مطلق فيجب حل المطلق على المقيّد وثانيا بان بعض دلة الباب دلالة على سقوط الطهارة

بمقتضى

ومن اسباب العجز
عن استعمال الماء
موجب التيمم

المأثية في موضع البحث وهذا دليل على حكومتها على أدلة الوجوب ثم إن الذي يظن من
النصوص والفتاوى إنما هو الانتقال إلى التيمم على سبيل الوجوب التخييري لا التخيير بينه
وبين الطهارة المائية مضافاً إلى أن التخيير مخالف للأصل مع أن الأصل مدم مشروعية
المأثية في هذا الحال **مسئله** اختلف الاختيار في حكم من به القروح والمجروح فالمستفاد
من جملة منها وجوب الطهارة المائية غير أن يرضى على عمل الجبيرة وفي عدة منها المحكم
بالانتقال إلى التيمم وبما يرى المتأدع في ذلك بين كلام الأصحاب حيث أوجبوا عمل
الجبيرة في بحث الجبائر وجعلوا القروح والمجروح من الأسباب الباعثة للتيمم ولو كسب
الفقهاء في دفع التأدع المذكور بان من الظاهر أن مد ذلك من الأموال الباعثة للانتقال
إلى التيمم إنما هو بعد تعدد المائية لا مع التمكن من الطهارة المائية فاحتمل زيادة التخيير
بين الأمرين في الجمع من كلامهم كما زعم بعض الأفاضل ليس في محله وهذا هو الوجه الجمع
بين الأخبار فالمفروض أن الجبيرة عدم التضرر بمجرد استعمال الماء ولو في غير محل
الجبيرة وفي أخبار العدول إلى التيمم ما لو كان بمجرد استعمال الماء مضطراً وفيه صنفان
شهادة عليه كرواية البيهقي والكلام في ذلك في أمور صحتها ما لو تضرر باستعمال
الماء في غير محل القروح من الأعضاء المتصلة بما مع التمكن من استعماله في الأعضاء
المتباعدة عنه ومنها ما لو تمت الجبيرة كل العضو والغالب أن الأعضاء والنكاح الوجع
الأصل في كل ما يقع الشك فيه في الأخبار والظاهر أن مقتضى الأصل في ذلك هو
الرجوع إلى التيمم عند تعدد استعمال الماء في تمام جميع الأعضاء فالجزم من استعماله
في البعض كالجزم من استعماله في الكل بلا تفاوت إذا اجزاء إنما تكون مطلوبه تبعاً
للكل ومع سقوط الطلب المعلق على الكل لا يبقى طلب بالاجزاء ويقتل القول بوجوب
غسل البعض لقاعدة الشغل في العيادة واستصحاب وجوب غسل البعض الثابت وجوبه
قبله من القروح والمجروح وأصله عدم كون التيمم في هذا الحال مما تتبع به العيادة
المشروطة بالطهارة المائية أولاً وبالذات ولقاعدة الميسور وما لا يدرك وضعف
الجميع ظاهر بعد ملاحظة ما مر من أن الوقوف على الماء عن شغل من أعضائه وقد ذكرنا أنه
لا يجب عليه الاتيان بالباية وإن كان ذلك ليس واجباً وقد يقال بالقرفة بين المتأدع
نظر إلى صدق عدم وجدان الماء في ذلك المقام إذا الظاهر أن المراد من الآية التشريعية
أنما هو عدم وجدان الماء لتمام أعضائه بخلاف ما نحن فيه فإنه واحد للماء غير أنه
غير متكن شرعاً من استعماله في بعض أعضائه فتم **مسئله** من سائر الجبائر استعمال

الماء خوف العطش باستعماله في الطهارة بأن لم يكن عنده إلا ما يفسد في الشرية
 فانه يقتل الحكم إلى التيمم اجاباً محصلاً ومنقولاً عن علما شافعية الجواهر من كل من يحفظ
 منه العلم مستفيضاً بل قال جدي العلامة مرة بنفخ الخلاف عنه من اصحابنا وفي القبر
 انه مذهب اهل العلم كآفة ويدل عليه بعد ذلك المستقرة المستفيضة المشتبهة على غير
 واحد من اصحاب منبها القبيح قلت للماء عليه السلام الحجب يكون معه الماء القليل
 فان هو اغسل خافه لعطش يقتل به او يتيمم قل بل يتيمم وكذلك اذا اراد الوضوء
 ومنها الموثق سئل الصادق عليه السلام عن الرجل يكون معه الماء في السفر فيخاف
 قلته قال يتيمم بالصعيد وليست به الماء فان الله عز وجل جعلها له والماء والصعيد
 ومنها قول الصادق عليه السلام في خبر ابن سنان او سمعته ان خاف عطشا فلا يهرق
 منه قطرة وليتيمم بالصعيد فان الصعيد احب الى غير ذلك من الاخبار مروي **القول**
 صرح جماعة من الاصحاب بانه لا بد ان يكون العطش الخوف منه شديداً بحيث لا يتصل
 عادة لا يجوز عطش في الجملة ونقد بعضهم بان الظاهر تنزيل اطلاق الاخبار عليه اذ هو
 المتيقن من وقوعه في المقام المذكور وقد يستشكل في هذا المقام بان مقتضى الاخبار
 المتقدمة انما هو شمول الحكم المذكور لما يعم ذلك والاطلاقات المزبورة وارادة في مقام
 البيان فهي حجة مفيدة للجموع بحسب الافراد والامكنة والازمان والاحوال والكيفيات
 فالاصل عدم تقييد هاهنا بذلك كما هو الشاذ بالنسبة الى سائر الاطلاقات الواردة في
 حيز البيان ولذا صرح بعض اصحابنا بانه يكفي في ذلك مجرد التأم منه تمتسكا باطلاق
 الفتوى ومصحح ابن سنان وهذا هو الاقوى **الثاني** الظاهر انه لا فرق في المحكم
 المذكور بين كون العطش معلوما او مظنوناً بل الظاهر الاكتفاء في ذلك بمجرد الخوف كما
 هو المنصوص في عدة من النصوص والفتاوى ويحصل بشهادة الحال واخبار العارف
 الواحد ولو كان صبيهاً او فاسقاً اذا كان ذلك موجبا للحصول للخوف **الثالث** في ان
 الحكم المذكور هل هو ثابت على سبيل الرخصة او القرينة فيه تفصيل وتوضيح انه لو
 كان ذلك بحيث يكون مستلزماً للخرج او ما يخاف معه الضرر والضرر والخوف مما هو
 محرم شرعاً فالظاهر ان الانتقال إلى التيمم وعدم استعمال الماء في المائبة غيرية لا رخصة
 وان لم يكن كذلك بل كان بحيث يوجب مجرد حصول التأم فيقتل كونه رخصة للاطلاقات
 ويحتمل كونه غيرية لا اطلاق قوله بل يتيمم فان الامر بالتيمم ظاهر في كونه واجباً
 تبيينياً ويحتمل لعدم لوروده عقيب توهم المحض اعني توهم حقه ترك المائبة فيفيد

الاباحة فيكون مقتضاه التحريم بينهما واليه يحل الطلاق كلام الاصحاب والاجماع
 المنقولة في الباب وهذا الوجه قوي السراج هل يجب عليه التمسح بما حصله القدر
 بعد حصول الخوف او لا فيه وجهان يجوز الاول لانه المتيقن فيقتصر عليه في الموضع
 عن الاصول والقواعد ويجوز ثانياً الثاني لطلاق النصوص والفتاوى ولا انتقال
 اليه التيمم فيها معلق على حصول مجزئ الخوف فيحقق بيقينه كما انه ينتفي باسقاطه وما
 دل على طلب الماء خاصة لمورد فيقتصر الحكم به فلا يقضه بوجوبه لمن الخس
 لو امكده دفع العطش بشئ معين للطهارة وان كان ذلك بقلة الاكل الغير الواصل
 للمعد المشقة المجوزة او بعد السير في الشمس ان لم يتغير بالتحلف عن الوقت
 السادس وكذا ذكر الفقهاء لو كان عنده نجس طاهر شرب الطاهر وتيمم ولا
 يجوز له شرب النجس للمني عنه وانما هو منه مسوغ للتيمم كما يستفاد من الثبوت وكلام
 الاصحاب وقد يتشكل في هذا المقام تارة بان هذا انما يستقيم لو اضطر الى شرب
 احدهما فضلا اما في مقام الخوف عن عرض العطش بعد ذلك الزمان فلا انتقال
 اليه التيمم فينستقيم لان الضرورة مسوغه لشرب النجس بعد حصوله يمكن دفعه
 بان الجاء النفس الى المحرم وان خرج عن عنوان المحرم بعد حصول الضرورة و
 اخرى باحرامه او في هذا المقام بين اوجب والتحريم ومقتضاه التحريم في هذا
 المقام نظر الى تراخي المحققين وانتفاء الموضع وضعفها ظاهر لان ما دل على الاجماع
 والنصوص على الانتقال اليه التيمم في صورة الخوف من العطش شأنه بان يفيده وجود
 الماء النجس منزل شرعا بزيادة عدمه السابع قال بعض الفقهاء ان ما ذكرناه من
 اسقاء الماء انما هو في صورة التمكن من التيمم ومع عدمه انما يتبرخون العطش
 الشديد لياث على الموت ونحوه او ما لا يمكن تحمله في المعتاد لمخبره عن موثر
 النصوص فيرجع فيه الى الاصل مع ما علم من اهتمام الشرع في خصوص اصلوة
 فهناك فرق في المسائل المفروضة في هذا الباب بين امكان التيمم مع ترك
 المائية وعدمه مع ان الظاهر ان الثبوت المفيدة للامر بالتيمم انما تقتضي
 العجز عنه فالهومات المقدمة سالمة عن المعارض الشاهن لو احتاج الى
 الماء لغير الشرب كالطبخ ونحوه دارحة التيمم مدار الضرورة المؤقتة المذكورة دالة
 عليه التامع لو احتاج اليه لازالة النجاسة فان كان مع حصولها ودخل الوقت
 قد مضى كما مر ولو كان قبل الوقت فالظاهر انه يجوز له الزمان بكل منهما وان

ان المكلف
 لا يشل
 سورة مع

كان بعده قبل حصول التجاسة فان لم يعلم بطرو التجاسة قبل فعل الصلوة جاز
 له استعماله في ذلك وان علم بطروها قبله فغيره اشكال يحتمل المنع فينتقل الى
 التيمم نظر الى حصول العلم بوجوب الصلوة عليه في حال الطهارة عن الخبث
 فالعلم بانده يرضيه بعد ذلك بمنزلة العلم بحصوله في حال الاستعمال فيحفظ المأ
 والتيمم ويحتمل القول بوجوب استعماله في الموضوع والفضل للمعومات والاستصحاب
 المقرر بوجوه عديدة ولان التكليف بازالة التجاسة مشروطة بحصولها فينتفي
 بانقضاءها فيجب عليه استعماله فيها والاقوى الاول العاشر لان في الحكم
 المذكور بين عطش نفسه او عياله او نضر مؤمنه وهذا ان يبلغ الخوف الى حد
 الخوف على النفس ما هو بمنزلة اشكال بل لا خلاف ظاهره في ذلك بل الاجماع
 بقسميه عليه واما مع عدمها فان كان الغير من جملة عياله جرى فيه الحكم المذكور
 بل الظاهر بثبوت ذلك مع انتفاء المشقة الشديدة ايضا لوجوب الاتفاق عليه
 على النحو المعروف الا ان يسقطه عنه اذ من الظاهر تقديم حقوق الناس على حقه
 تعالى كان الظلم ايضا جريان ذلك بالنسبة الى من يجب عليه الاتفاق من غير
 تعلل بدمته كالابوين اذ لو قلنا باندرج في حقوق الناس فظاهره الا فهناك
 واجبان تقاضا ويقتضي الثاني انتفاء ما يقوم مقامهما من غطيه في الدوران
 بينه وبين ازالة التجاسة واما لو لم يكن الغير من تجب نفقته عليه فان خاف من
 عرض الضرر على المؤمن فلا يبعد القول بوجوبه لما دل على وجوب حفظ نفس
 المؤمن فانه انم من الضرر الموجب لهلاكه او غيره وما دل على كونه مضونا وفيه
 اشكال وان خاف من وقوعه في ضيق او حرج ففي الانتقال الى التيمم اشكال
 اذ لا دليل على وجوب دفع الحرج عن غيره ولذا لا يجب عليه دفعه عن الغير سواء
 المقامات لاصالة عدم وجوبه والاستصحاب مع انه لو وجب عليه دفع مطلق
 الحرج عن غيره لزم الضرر الحرج المنفي شرعا سيما لو كان مضرا بما له كما هو الحال
 بالنسبة الى نوع الموارد مع انه لو وجب لكان لوقر الدواعي لنقله مضرا الى
 قيا السيرة المستمرة على عدم وجوبه مع ان الاستفادة من مجموع الاخبار ارضا
 هو استصحاب ذلك وهذا دليل على عدم الوجوب بعد ملاحظة امتناع اجتماعها
 في محل واحد شخصي ويؤيدة ملاحظة الفتاوى حيث يستفاد منها حصول الواجب
 الشرعية في غير ذلك بل يمكن الاستفادة ذلك من الاخبار فاذا جاز له الطهارة

المائئة في هذا الحال لزم القول بوجوبه لقاعدة المقدمة الناشئة من اطلاق
 الدليل الدال على وجوبها وقد يقال بان في تكليفه بابقاء اخيه المؤمن في الشدة
 من المخرج مع ما قبل من ان وجوب استعمال الماء المفروض في المائئة بعد ملاحظة
 عروضا للمخرج على المسلم حرج فيكون منقبا مضافا الى ما دل على شدة احترام المؤمن
 وات حرمة اعظم من الكعبة المغيرة لك مع تأييده بظواهر اطلاق الاحتكام مضافا
 الى قوله تعالى ونوا على البر والتقوى فان الامر للوجوب ورفع المخرج عن المؤمن
 بولشهادة العقل والشرع بمنسبه فاذا كانت الامانة على البر لا زاما كما هو قضية
 ظاهرا لطلاق الامكان البر واجبا بطريق اولي وفي الجميع نظرا ما في الاول فخلع
 من كونه مستلزما للمخرج عليه واما في الثاني فلان ادلة احترام المؤمن محمولة على
 الاستحياب لانه الظاهر من سياقتها ولهم الاستصحاب منها ذلك ولان حملها على الوجوب
 يستلزم تخصيص الاكثر فحملها على الذب اولى اقصى الامر تكافؤ الوجهين الموجب سقوطها
 عن الاستدلال وظاهرا لانه لمعارضه بين ادلة المستحبات وادلة الواجبات بل عرف
 بفهم بعد التامل تحكمها على ادلة المستحبات كما يظري ذلك من ملاحظة طريقة الاستصحاب
 سلمنا المتعارض لكن الترجيح مع ادلة الوجوب واما في الثالث فلان الاجماع قائم على عدم
 وجوب الامانة على البر وعلى عدم وجوب البر في اكثر المقامات فالاستدلال بالآية الشريفة
 يستلزم تخصيص الاكثر فحملها على الذب اولى ولو شك في كونه من يجب نفقته عليه و
 قلنا بالخصاص الحكم بذلك فالاقرب وجوب استعماله في المائئة سواء كانت الشبهة
 حكيمية او موضوعية مفهومية كانت او مصداقية ولو كان ايصال الماء اليهم متعسرا
 عليه فهل تجب عليه المائئة نظر الى سقوط الاتصال في غير اطلاق الدليل الدال على
 وجوبه او يقتضي بينهما نظر الى ان العسكرية يرفع رجحان ذلك عليه او جهما الاول ولو شك
 في التمسك او في الضروبي على عدمهما لان الاتصال مع سيق شتوت شئ منها
 فيستصحب بقائه ثم انه لو قلنا بوجوب استعمال الماء في موضع البحث في الطهارة المائئة
 فهل يجوز ذلك في انتقاله بغيره بشئ من العقود ام لا وتوضيحه ان العقدا ما ان يكون لازما
 او اجازيا وعلى التقديرين اما ان يكون متمكنا من الاستقراء او لا يشك في ذلك وعلى
 التقادير اما ان يعلم بعدم تمكنه من تحصيل ماء اخر او لا وعلى التقادير اما ان يكون ذلك
 قبل دخول الوقت او بعده فهل هنا صور عديدة صحتها ان يكون ذلك قبل دخول الوقت
 والظاهر جواز ذلك له مطلقا وصحتها ان يكون ذلك بعد دخوله وعلم بكونه متمكنا

من الاستعداد والمجازاة ومنها ان يشك في التمكن وعدمه والافضل ايضا جواز
 الاستعداد لا باعتدال الاستصحاب ومنها ان يعلم بعدم التمكن منه والمجهول الحق لا يستلزم
 تقويت الواجب وهو قبح عقلا ومشرعا مع صدق العيان عليه وهل يقع معاملته كامر
 وجهان اقربهما الاول للاطلاقات القاسية بعبء العقود وعموم الناس مسلطون على المولى
 اذا غاية ما يتصور كونه ما يقع منها امر ان احدهما الاستصحاب وجوب استعمال المال المفقود
 في الماشية وهو يفتقر بعدم تسلط المشتري عليه ضرورة عدم اجتماع الامر والاستعمال
 تسلط الغير عليه في موضع واحد وثانيهما ان الامر بوجوب استعماله لا يستلزم النهي
 عن اعتداله الوجودية التي منها المعاملة المزبورة والنهي في المعاملات يقع نفسا وها
 وفي كليهما نظرا لها فلا تقفل في جريان الحكم المذكور بالنسبة الى الذوق والمعاهد
 والمخالف للحق وجهان وقد افق به العلامة في التذكرة ويجتعل المنع وقواء بعض اصحابنا
 تمتك بعدم قيام دليل على وجوب محافظتهم وانقاذهم من الهلكة ونحوها غاية الامر عدم
 جواز اتلافهم لا اعتصامهم ببعض الاسباب لباعثة عليه ولوشك في انه مسلم او ذمي
 وقتلنا باختصاص الحكم بالاول فان علم حاله السابقة بنحو عليها استصحابا والايجاب
 اعطاه فيجب استعماله في الماشية نظرا الى ثبوت المقتضى وانتفاء المانع بالاصل سواء
 كانت الشهادة حكيمية او موضوعية مفهومية كانت او مصداقية **الحاد يعشش**
 ان جميع ما ذكرناه من الانتقال الى التيمم في موارد الخوف انما هو في صورة حصول الخوف
 من معتد المزاج جنبا وشجاعة فلو كان جبا ناكثا بالخوف دمج الى عامة النعم فان
 حكوا بانه يخوف تركه والا عمله وكذا التجاوز في الشجاعة مع احتمال دوران الحكم ملاذ
 الخوف مطلقا نظرا الى الحكم العقل بوجوب دفع النور والخوف من نفسه عليه الظن بالخوف
 جرى عليه الحكم المذكور وكذا الخوف فلا يشترط فيه العلم بحصول الخوف ومع الجهل
 عدم المعرفة بحال نفسه يرجع الى التجربة واهل الخبرة المفيد قولهم الظن او الخوف واحدا
 او معتد واسم للمعدلا او فاسقا او كافرا ولولم يقد قولهم الظن او الخوف فان كان الخبر
 عدلا وجبا لاخذ بقولها وان كان عدلا واحدا فقبل بوجوب الجمع بين الوضوء والتيمم و
 يمتثل القول بتعيين الماشية عليه والاكتفاء بها وهو اقوى لاطلاق الدليل المقتضى لوجوب
 استعماله في الماشية فالاصل عدم المانع اقبح الامر وراي امرين الوجوب والحرمية
 فلا وجه للتقيير ثم ان الرجوع الى ما ذكرناه من قول الاطباء واهل الخبرة قضت به الاخبار
 في كتاب الصوم وكلمات الاصحاب **الثاني عشر** نص جماعة من الاصحاب منهم العلامة

والشاهد ببحر بان الحكم في صورة الخوف على ما به وكل حيوان محترم وتوضيح المقام ان
 الحيوان اما ان يكون ملوكا له او لغيره وعلى التقديرين اما ان يكون في يده او في يد غيره
 وعلى التقادير اما ان تكون في موضع يخاف من تلفه او من وقوع ضرر اخر عليه وعلى
 التقادير اما ان يكون في موضع يتمكن من دمه مادة وشرا او لا وعلى التقادير اما
 ان يكون مضطرا له بالحال ام لا اما في صورة عدم امكان ذممة وانتقاله لغيره فالظاهر
 انه لا اشكال في الانتقال الى التيمم ويدل عليه امور الاول ظهور قيام الاجماع عليه
 الثاني لاطلاقات الدلالة والمشتبهة على الامر بحفظ المال وعدم اتلافه المقتضيه بالفتاوى
 الثالث ما دل على نفى الضرر في الاسلام الرابع ما دل على نفى الضرر بالحرج في الدين فانت
 التكليف بذلك ملغ اذا كان تلفها مضرا بما له يستلزم الضرر بالحرج وهو من شرا عا
 قاتا فلا هل من يستدبره بالفصل بينه وبين ما لو لم يكن تلفه مضرا بما له التماس ان الامر
 دائر في هذا المقام بين الوجوب والتحريم فيجب تقديم الثاني اما لما قيل من ان الظاهر
 هيية جانب الحرية مطلقا ولما قيل من ان دفع المفسدة اول من جلب المنفعة او كان
 التحريم ثابت في محل البحث فيجب تقديمه على الوجوب على اننا نقول بان له لا معنى لاحتمال بقا
 التكليف لوجوب في هذا المقام بعد ملاحظة ثبوت التكليف التحريمي في موضع البحث
 بالاجماع ضرورة استلزامه التناقض والتكليف بما لا يطاق ومع الفرض من ذلك فتقول
 بانها من قبيل الدلائل المتعارضين فيرجع الى المرجح وهو في جانب ادلة وجوب حفظ
 المال الفهاس قوله تعالى فان لم تجدوا ماء فتيمموا الآية بناء على ما ذكره جماعة
 من الادلة من ان المستفاد منها انها هو الانتقال الى التيمم مع عدم التمكن من استعمال
 الماء ولو مشرا كما هو الحال بالنسبة الى موضع البحث واظهر من ذلك ما لو كان عطش
 الدابة موجبا للخوف على نفس الراكب او نفس اخرى محترمة او ما هو بمنزلة اها او كان موجبا
 لمضرة شديدة لا يتحمل العادة او باعتنا على حفظ ماله وخوف تلفها مع كونه مضرا
 بماله او نحو ذلك مما يشيت حرمة مشرا فانه لا اشكال بلا خلاف ظاهره في ثبوت ذلك
 والانتقال في الجميع الى التيمم كما يظهر لك من ملاحظة التصويف الفتاوى في بابها
 وغيرها ويحرم الحكم المذكور ايضا بالنسبة الى ما لو كان ملوكا له او خاف تلفه من
 جهة لزوم حفظ المال وعدم وجوب تحمل الضرر وهذا انما يتم اذا كان مضرا بما له اما
 مع عدمه فحيث اشكال كما انه يشكل الحال بالنسبة الى غيره لك من صور المسئلة اذ لم
 يقع عليه ظاهرا الحكم بالانتقال الى التيمم فيها لا يخرج عن اشكال الثالث عشر

ادليل مع

لو وال خوف فاما ان يكون قبل الشروع في الصلوة او بعد ها وعلى التقديرين اما ان
 يكون خوفه مستندا الى طريق شرعي من بينة او نحوها او طريق عادي من تجربة و
 نحوها وعلى كل حال فالظاهر كواجب الماء وسياق تفصيل القول فيه انشاء الله تعالى
الرابع عشر انما يبيح التيمم ما ذكرناه اذ لم يكن ترك الشرب مطلوبا بالنسبة
 اليه كما اذا كان شرب الماء مقتربا لحصول حرج في بدنه ونحوه ما لو كان بائنا على
 الصوم مع استحبابه في وجه قوي وكذا الحال بالنسبة الى غيره ما اذا كان اعطى الماء
 به لانه ما عليه ويستبر فيه ايضا احتمال قبول الآخر وتمكنه من بدله ولو وقف بقوله
 على بدل المال اليه فان كان حفظه من التلف موقفا على ذلك وجب لهوم ما دل على
 وجوب حفظ المسلم والا ففيه اشكال ولوعلم بانتفاء ذلك تدين الطهارة ومع
 الشك فوجهان ولو امكن دفع العطش بالرجوع تعين في الحرم دون الملان وجب
 او كان تركه مضرا به ومع عدم وجهان **مسئلة** من اسباب الحجز واستعمال
 الماء كما نفق عليه الاصحاب كونه موجبا لرد فعل لشين والمواد به على ما صرح به جماعة
 من الاصحاب ما يعلو البشرة من الخشونة المشوثة للخلقة من استعمال الماء في البرد
 وقد يصل الى تشقق الجلد وخروج الدم ويختلف شدة وضعفا باختلاف البلدان
 والادبان وهذا الحكم مالا اعرف فيه خلافا بين الاصحاب وعن المنتهى وظاهر الاعتبار
 نسبتها الى ملاتنا وعن جامع المقاصد الى الطباقيهم والمدارك وغيره الى قطع الاصحاب
 هذا في الجملة مالا اشكال فيه ويدل عليه مضا فالذي ذلك ما دل على نقول الحرج والحرج
 وما دل على الانتقال الى التيمم عند خوف المرض وما دل على الانتقال اليه عند خوف
 البرد وصح جماعة بعدم الفرق بين شديده وضعيفه وربما يظهر من كلام بعض
 الفقهاء القول بالاقصاء على الشديده منه الذي يسر تحمله عادة متمسكا بان لم ينش
 له على دليل سوى عمومات العصر والحرج واحتمال دخوله في المرض وفي اطلاق ما دل
 على التيمم عند خوف البرد ومن العلوم عدم السرعة في ضعيفه بل لا يكا وينفك عنه ليل
 الناس في اوقات البرد وعدم صدق اسم المرض عليه بل قد شك ذلك بالنسبة الى
 شديده فضلا عنه وظهور اذله خوف البرد في غيره الى ان قال بل في الكفاية انه
 نقل بعضهم الاتفاق على ان الشين اذ لم يغير الخلقة ويشووها لم يحجز التيمم **مسئلة**
 من اسباب الحجز من استعمال الماء عدم التمكن من الطهارة الشرعية لثقة الخالفين
 من يهود او نصارى او ملل اخر فان التوضؤ الضل على طريقة لم تثبت مشروعيته

وإذا كان الماء
 استعمالا للماء
 وجب له

على الامور التي
تتعلق بالاعتقاد
والاشكال

فالمدلول للتيتم من الامور الملازمة وقد صرح بهذا الحكم في ايراد لقائمة المبحث الرابع
في بيان الامور التي يقع التيمم بها في الاختيار ولا اضطرار به مسئلة ذهب اكثراصحابنا
المجازا للتيتم اختيارا بكل ما صدق عليه اسم الارض من قراب وحجر وعل وما اشبهها
واليه ذهب لاسكافي وكثير من المتأخرين ومن الخلاف حكاية الاجماع عليه وفي جميع
البيان ان التيمم بالمجرى مذهب اصحابنا وفي كلام جماعة من الاصحاب اسناد حراز للتيتم
بكل ما يقع عليه اسم الارض الى اكثر علمائنا وفي الحديث انه المشهود بين المتأخرين وفي
جماعة من الاصحاب الى التخصيص بالتراب والظاهر ان منشأ الخلاف الواقع منهم الخطأ
اهل اللغة في معنى الصبيد لتعلق التيمم به في نقل لكتاب والتميم هو القول بجواز التيمم
اختيارا بكل ما صدق عليه اسم الارض وبذلك عليه وجه من الأدلة الأولى
من الاجماع المنقولة المستندة بفتوى لاكثر والشهرة المنقولة في غير واحد من الكتب
الثالث ظاهر اطلاق الآية وتوضيح الاستدلال يتوقف على بيان ما وضع له لفظ
الصبيد والذي يدل على كونه موضوعا لوجه الارض امور منها تصحيح كثير من
اللفظيين بذلك وما يقال من انه معارض بتصحيح جماعة منهم بكونه موضوعا للتراب
فدفع بان الدار في حجية قولهم انما هو على حصول الوثوق وهو جازم للقول الاول
لكثرة نقلها شهادة كثير من الشواهد عليها واعتراض عليه بالزام حمل المطلق على كلهم
على المقيّد وان كان لبا من متكلم واحد وفيه نظر ومنها تصحيح جميع من المفسرين
بذلك ومنها ذهب اكثر الاصحاب اليه ومنها ما ذكره جماعة من الأصوليين
انه اذا دار الامر بين الاشتراك المعنوي واللفظي والحقيقة والمجاز فالاول اولى
الثالث اطلاق عدة من النصوص المستفيضة المشتملة على التكميل وغيرها منها
الحديث النبوي المشهور جعلت الارض سجدا وطهورا وهي مروية عن عدة من
الكتب المعتمدة كالكا في الفقيه والحصال والمحسن وبصائر الدرجات وورد عليه
بان التراب هو الظاهر من اطلاق الارض لانه الفرد الظاهر وهو المتيقن من اداة
العام والخاص وبعد الشك في المعنى الحقيقي والمجازي وفيه نظر ومنها ما في
عدة من الاخبار الواردة في بيان كفاية التيمم المرة بوضوء اليدين على الارض
كالصحيح على الصحيح تصويب بكفاية على الارض الحديث ومنها صحيحة الحلبي اذ لم
يبدأ ليجل طهورا وكان جنباً فليسع من الارض الخبر ومنها صحيحة محمد بن مسلم
فان فاتك الماء يفتك الارض ونحو صحيحة زرارة وفي الموثق فان فاتك الماء فان

تقوية الارض مضافا الى ما يجرى اليه الصبح من ان رتب الماء هو رتب الارض فليتميم وما
 في عدة من الوصوات البيانية المشتملة على القوب على الارض وهو وان كانت من كليات
 الاصل فلا تقيد بالتعميم الا ان فيه تايد المقصود سيما ما اشتغل من ذلك على حكاية
 الامام ثم فعل النجاشي على الله عليه وآله الى غير ذلك من الاخبار بحجة القول بالانقصار
 على التراب **امور الاول** الاجماع المحكي عنه في القضية **الثاني** الآية الشريفة
 بدعوى كون التصعيد هو التراب كما نفى عليه جماعة من اهل اللغة ومع الغرض عنه
 والقول بتعارض كلامهم فلا أقل من الشك وحقق قضية الاصل لزوم الانقصار على التراب
 لمحصل اليقين بالفراغ وما يؤيد ذلك ان الامر واخر في موضع البحث بين كون التصعيد
 موضوعا لمخصوص التراب او لمطلق وجب الارض فالاصل يقضي بالاول لانه المتيقن
الثالث ظهور عدة من الاخبار منها صحيحة رفاعة عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال اذا كانت الارض مبتلة ليس فيها تراب ولا ماء فانظر كيف موضع تحية فتيتم
 منه فان ذلك توسيع من الله عز وجل قال فان كان في ثلج فلينظر سرجه فليتميم من
 غباره او شيء مغبر وان كان في حال لا يجيد الا الطين فلا يبارن يتيتم منه وفي
 هذه الرواية اشارة الى المطلوب من وجوه عديدة **الاول** مقابلة التراب بالما
الثاني قوله ليس فيها تراب ولا ماء فان مقتضى المفهوم انما هو لزوم التيميم
 على التراب مع وجوده تعيينا كما هو قضية الاصل للعلمي اللفظي بالنسبة الى كل
 ما مور به اذا كان ثابتا بالطلاق اللفظي **الثالث** الامر بالتيميم على اجف الموضع
 الشامل بالملاقاة المجرى بعد انقضاء التراب **الرابع** بيان ان ذلك توسيع من الله
 لا بناء على ان ذلك من التوسيع الخارج على حد التكليف الاول الامر بالتيميم على التصعيد
 ومنها صحيحة عبد الله بن المغيرة الموقوفة ان كانت الارض مبتلة ليس فيها تراب
 ولا ماء فانظر اجف موضع تحية فتيتم من غباره او يجرى مغبر وان كان في حال لا
 يجيد الا الطين فلا يبارن يتيتم به ومنها قوله صلى الله عليه وآله جعلت لي
 الارض مسجدا وترابها طهورا فان اتحام لفظ التراب مع كون المقام مقلما اقتتان
 يحيط بذكر الاعم دليل على اختصاصه به والا لكان ذلك لغوا بل محذورا بالمقصود من
 المقام واجب عن ذلك بان الاجماع موهون بمخالفة الاكثر والادلة قد عرفت الحال
 فيها واصالة الشغل مدفوعة بقيام الدليل على الجواز والروايات لادلة ظاهرة
 فيها على المقصود اما صحيحة رفاعة ففيه اول الكلام في الاسناد وان وصفها العلامة

بالقصة من جهة الاشتغال على محمد بن عيسى الأشعري ولم يصح بتوثيقه أصحاب الرجال
 وإن أمكن الذب عنه بما يظهر من اعتماد ابنه وغيره من المشايخ عليه وجلالة بيته عليه
 مضافا إلى قرائن أخرى تفيد الاعتماد عليه وثانياً بأن المستفاد من الرواية أنه مع عدم
 وجودان الحمل للجفاف للتيتم يراعى لجف تلك المواضع ولا دلالة فيها على تعيين التراب
 أو لا ثم الانتقال إلى غير من الأجرار بل الظاهر منها مراعات الجفاف أو لا ثم المثال لها
 للجفاف فالمثلية المسوق لها الكلام هو فقدان الجفاف دون غير وكان السبب ذكر
 التوسعة في المقام نظراً إلى ترك ما تتيتم به من التراب والماء فلا دلالة فيها على خروج
 الحجر من الصعيد كذلك خصوصاً لتركاب فيها وفي الأخبار المتأخرة نعم يفيد النبوي
 المذكور إلا أنه لضعف أسناده بل كونه من طرق العامة كما هو الظاهر وخلو الحكمين من
 طرق الخاصة عنه لا تنهض حجة على الظاهر من الحكمين طرق الخاصة خلافاً ومع الغرض
 من ذلك فلا يقاوم ما ذكرناه من الأدلة على الاكتفاء بوجه الأرض فروع **الأول**
 أن قضية ما عرفت من جواز التيتم بوجه الأرض كون الجهر ونحوه في مرتبة التراب
 فيجوز التيتم في حلق الاختيار والاضطرار وعلى القول باختصاصه بالتراب فلا يبعد
 القول بعدم جواز التيتم به مطلقاً سواء كان في حال الاختيار والاضطرار لعدم ذكر
 التيتم بالأجرار في شيء من الأخبار وعن ظاهر المفيد في المغنعة التفصيل بين حالة
 الاختيار والاضطرار وهو الحكم عن النهاية والسرائر وغيره واليه ذهب في أنوار
 الفقاهة واحتج له أقلاً بالأجماع المنقول وفتوى الفحول وثانياً بأن مع امتناع المفيد
 يقوم مقام المطلق وقال الثابان الأمر بالتيمم بالأرض مطلقاً فيعمل على إرادة التراب مع
 الاختيار وغيره مع الاضطرار وإلحاحاً بالأخبار والأظهر الأول لصحة اسم الأرض
 عليه قطعاً ثم أنه لو قلنا بعدم جواز التيتم على غير التراب مع وجوده فلو ما تكرر الأمر
 بين التيمم به مسحوقاً وبين غير مسحوق قيل قدّم المسحوق منه لا قرينته من التراب
 وهو لا يتخلوا عن اشكال **الثاني** نصّ جمع من الأصحاب بجواز التيمم بأرض الحص
 والنورة وفي الحديث أنه المشهور وفي شرح الاستبصار أنه لا خلاف في جوازه
 في أرض المحجر النورة قبل الاحتراق وعن ظاهر الحكمين من الحكم هو المنع مطلقاً
 وأما بعد لجهتها في جواز التيمم عليه وعدمه قولان للقول الأول صدق الاسم لأرض
 عليه ولا يخرج بسبب اللون والخاصية عن اسمها كما في بعض قسام التراب ولو
 سلم حصولاً لشك في التسمية فيقتضيه الاستصحاب بقاء الموضوع مضافاً إلى رواية

تقيل مع

السكون من الصادق عليه السلام عن ابيه عن علي عليه السلام انه سئل عن التيمم
 بالمحصى فقال نعم فتقيل بالنورة فقال نعم بالرماد فقال لا يخرج من الارض ما يخرج
 من الشجر واعترض عليه بالمنع من اندواحه في اسم الارض بلا الظاهر من العرف
 خلافاً وبه يظهر ضعف الاستئذان الى الاستصحاب والرواية ضعيفة مطروحة عند
 اكثر الاصحاب فلا يمكن التقويل عليهما مع ما فيه من الاشارة الى خروجهما عن
 اسم الارض مضافاً الى لزوم مراعات الاحتياط الثالث صرح جمع من الاصحاب
 بالمنع من التيمم بالرماد والظاهر انه ما لا خلاف فيه بين الاصحاب قد صحح جم
 منهم بقيام الاجماع عليه ويدل عليه مضافاً الى خروجه عن اسم الارض عرفاً وروى
 المنع عنه في الخبر المتقدم وغيره وقد علم فيه بانه لم يخرج عن اسم الارض اما راد
 التراب فيه وجهان بل قولان مبنيان على صدق الارض والتراب عليه علم
 السراج الاظهر عدم جواز التيمم بالخرق وفاقا لجماعة من الاصحاب فيمنع المسكاف
 والمحقق وذهب اخرون الى الجواز واحتجوا عليه ببقاء الارضية وان اختلف
 الصفة وباستصحاب بقاء اسم الارض وفي كليه ما نظراً للمنح من صدق اسم الارض
 عليه عرفاً لان صدقها انما كان من جهة كونه تراباً وسلب اسمه عنه ما لا
 ينبغي الرب فيه ويمنع جريان الاستصحاب الخامس لا يجوز التيمم بالكل
 والزريق ونحوهما من المعادن اجماعاً بحكمها عن الغنية والتمنى للخروج عن اسم
 الارض والتراب قطعاً فليس التيمم عليها بمنزلة ما عنه بعد ملاحظة ظهورها لاص
 بالتيمم على الصعيد كما في الامة المشرفة وعلى الارض والتراب في الاجماع الواجب
 التعيين ومفهوم التقيل في خبر السكوني ومروءة الراوندی المتقدمين كما مر
 لها في هذا المقام بل معرض عنه بالنسبة الى ذلك بين الاصحاب **السادس**
 لا يجوز التيمم بالنبات المنسحق كالاشنان والدقيق ونحوهما ما شبه التراب لكن
 لا يصدق عليه اسم التراب والارض اجماعاً موصلاً ومنقولاً مستفيضاً ويدل
 عليه مضافاً الى ذلك الاجماع والنصوص المتقدمة القاضية بعدم جواز غير
 الارض وخبر عبيد بن زارة عن الصادق عليه السلام بعد ان سئل عن الدقيق
 يتوضأ به فقال لا باس بان يتوضأ به وينتفع به محمول على ما ذكره الشيخ في التهذيب
 من ارادة النصف به والتقليد من الامرين كما قد يكشف عنه جميع ابن الحاج سئل
 الصادق عليه السلام عن الرجل يطل بالنورة فيجعل الدقيق بالتراب بليتة به يتيمم

به يصد التوبة ليقطع زرعها قال لا بأس بل هو أولى من إرادة التيمم من الوضوء
 حجة بغير رضى ما تقدم مع انه على تقديره في غاية القصور اذ من مقارنته السجدة
 يجوز التيمم بترابا لبقو عندنا وان نبش بل وان نكور نبشه ما لم يعلم بخفاسته
 من الدم لصدق الصعيد بل الطيب عليه للظاهرة شرها **الثامن** يجوز التيمم
 بالتراب المستعمل في التيمم بلا خلاف اجماع فيه بل في التذكرة والذكري وحامص
 المقاصد وغيرها اجماع عليه كما هو الظاهر من كشف اللثام لصدق الصعيد
 والتراب بل الطيب عليه عرفا **مسئله** لا يصح التيمم بالتراب والحجر المصنوب
 بلا خلاف اجماع فيه بل الظاهر قيام اجماع عليه المستند فيه امور **الاول** اجماع
 الحكماء في التذكرة والمنتهى وغيرها **الثاني** النهي المقتضي الفساد عقلا وشرعا
 وربما اعترض عليه بانه واضح بناء على جزئية الضرب من التيمم بل وشرطية مع
 اعتبار النية فيه كما هو الاصل في كل ما امر به لولم يكن شرطا وكان كاختلاف الماء
 من الاناء او كان شرطا لكان لم تعتبر النية فيه المقية عدم اقتضاء النهي الفساد
 عقلا بل التيمم صحيح وان كان الضرب محرما لكن مع مع الجهة واليدين بعدا للضرب
 بدون العلوق ومعه على اشكال اللهم الا ان يستفاد ذلك من ظاهر الادلة وقد
 يقال بالمانع من كون النهي المذكور مقتضيا للفساد بعد ملاحظة جواز اجتماع الامر
 والنهي مع كل واحد لا ترى ان المولى اذا امر عبده بخياطة ثوب وهما عن الكوفة المكان
 المصنوب ففعلها في ذلك المكان يبد مطيعا من جهة الخياطة وعاصيا من جهة النصيب
 ولذا نقول بكونه مستحقا للاجرة شرعا اذا كان اجيرا او المصلحة ذلك ان متعلق الامر
 والنهي انما هي الطابع دون الافراد فيمكن عقلا ان يكون مطيعا من جهة الاثنيان
 بطبيعة الخياطة وعاصيا من جهة الاثنيان بطبيعة الغصب فكذا الحال بالنسبة الى ما نحن
 فيه ودلالة النهي على الفساد منوعة لعدم كونه موضوعا لافادة الفساد وعدم قيام
 قرينة على ارادة الفساد منه في خصوص المقام ولذا ثبتت العبادات المكروهة في الشرع
 وليس في ذلك الايجاز اجتماعها وفي الجميع نظرا ما ذكر من التشيل بخياطة الثوب بان
 ذلك انما كان من جهة كون فعل الخياطة مقدمة لمصونها وليس من الواجب التبدية
 اما لو امر بفعلها لتستأد فلم يسل صدق الامتنال عليه ولو من جهة واحدة مع انه تعدد
 الجهة غير محذور اما ما ذكر من كون متعلقها الطابع من حيث هي فمدفوع بانها لا
 تحصل الا في ضمن الافراد فالتكليف في الحقيقة متعلق بها فيمتنع كون الفرد واجبا

من جهة وحدها من اخرى بل ينسب جانباً للحرمة عليه قطعاً وما يقال من الامر والنهي
في هذا المقام من قبيل الدليلين المتعارضين فيرجع فيها الى المرجحات الخارجية فالمحكم
بتقديم جانب النهي مطلقاً غير مديد فذو فوع اولاً بان الرجوع الى المرجحات انما ينطبق
لولا تكن الحرمة ثابتة فلا ربط له بموضع البحث ضرورة قيام الاجماع على حرمة النصب
المجتمع مع العبادة المفروضة واتحادها فلا بدّح من المحكم بانتهاء الوجوب بعد
ملاحظة قيام الاجماع على ثبوت التحريم بالنسبة اليه وثانياً سلمنا جواز الاجتماع عقلاً
لكننا يمنع من جوازه عرفاً فان طريقة العقلاء مستقرة على المحكم بتقديم جانب النهي على
جانب الامر عند التعارض اذا كان التحريم ثابتاً للجميع والمرغ ذلك تظهور من ملاحظة
انصاف ادلة الواجب الى ما يكون مباحاً شرعياً فلا تشمل المحرمات عرفاً كما يظهور من
ذلك من العرف وملاحظة طريقة العقلاء في مقام المحاولة وقد يناقش في ذلك
ايضاً يانه لولم يتمكن المكلف من الاتيان بالواجب الا في المكان المنصوص يكون حاله
كحال قارض الواجب والحرام في محل واحد فيجب مراعات الالهي منها ومع التساوي
فالتحريم في المحكم بتقديم جانب النهي مطلقاً ما لا وجه له ويمكن دفعها بالمنع من كون
المقام من قبيل نزاهة الحقوق حتى يترتب عليه لزوم مراعاة الالهي منها لعدم ثبوت
التكليف الوجوب في هذا الزمان وقد عرفت ان احلاق الدليل الدال على وجوب منصرف
الى ما كان مباحاً لا ما كان يتناول مع الحرام سلمنا ولكن اللازم ايضاً مراعات جانب
التحريم لارضية مراعات حقوق الناس على غيرها كما يظهور من ملاحظة الاحتياط وطريقة
الاصحاب فان الاجماع قائم على تقديم جانب الحرمة عليها في جميع المقامات ولقوله
ما اجتمع الملال والحرام الا على الحرام الحلال ولما قبل من ان دفع المفسدة المحققة
في الحرام اولى من جلبه لثواب المترتب على فعل الواجب فتد ولما صرح به في انوار الفقاهة
من ان الظاهر تقديم جانب الحرمة مطلقاً ولا ثبوت التحريم في موضع البحث بالاجماع
ولم يبق دليل على ثبوت الوجوب فلا بدّح من تقديم جانب التحريم الثالث عدم امكان
التقريب بالهرم فيفسد كجمله **السابع** عدم انصراف الامر للفرد النهي عنه فلا
مقتضى فيه وما يقال من ان النسبة بين الامر والنهي في هذا المقام اهم من وجهه فيخصاً
في مادة الاجتماع فذو فوع اولاً بان فهم الاصحاب وطريقهم في امثال هذه المقامات الطريقة
المتعارفة في المحاولة وملاحظة ثبوت التحريم في هذا المقام قاض بالانصاف المذكور
وثانياً سلمنا التعارض لكنه يوجب الرجوع الى المرجح وهو في جانب التحريم وثالثاً سلمنا

التماثل لكنه يقتضيه التساقط الموجب للرجوع الى قاعدة الاحتياط واستصحاب بقاء
 التكليف وقد يقال بان مقتضى الأصل هو وجوب الطهارة المائية عليه اذا انحصر الواجب
 له بالفرد المتحد مع الحرام لا لطلاق الدليل الدال على وجوبها وما دل على تقديمها على التيمم
 وعدم مشروعية التيمم مع وجود الماء ولاصاله البراءة من وجوب التيمم واستصحاب
 عدمه فتم جذا الخافض الاستقراء فان التبع في معاقلة الاجامات يقتضيه بطلان
 العبادة المقدسة مع النصب مطلقا ويظهر من جملة من الكتب دعوى الاجماع عليه كما
 يكشف عنه الاجماع العلوي الذي لا يخفى على المتتبع وهنا امور منها انه لو كان مكان
 التراب منصوبا كما لو كانت الارض منصوبة دون ترابها لم يقع لانه يصر في الهواء
 المنسوب ولا يمتنع عن التوق وكذا لو كان التراب في انية منصوبة للنهي عن الضرب
 وصحتها انه لو كان القضاء الذي تقع فيه المسحات منصوبا لكان عدم العترة لسريان
 المنع الى فعل العبادة القاضيه بها وهذا يقتضي ان العترة لان الحركات الواقعة في المكان المنصوب
 مقتدات لحصوله فلا يفتقر اجتماعها مع الحرام كما قيل بمثله في الوضوء ويمكن الجواب عنه
 بان التكليف بالتيمم ظاهرة اضاله الاختيارية وهو مخصص في اسبابها الموصلة اليها
 فتكون واجبة على سبيل التقيد فيشترط فيها قصد القرية لان الأصل في كل ما موربه
 ان يكون عبادة مشروطة بقصد القرية كما مر في بحث الوضوء وظاهر ان قصد التقرب
 لا يتحقق في موضع تكون التحريم ثابتة فيه فتنتفيح العترة بانتفاء وصحتها انه لو كان
 مكانه سوى ما يقع عليه افعال التيمم منصوب لم يمنع من العترة لان الكون ليس من
 افعال التيمم بل هو من ضروريات الجسم وورد عليه بان الضرب والمسخ حركة ومكون
 وهما كونان سمي الاولي فلا ريب في حصول التقوقف في مال الغير بذلك على ان التيمم
 فعل وعمل في ملك الغير وهو هو ذاته وما يؤيد ما في كشف اللثام حيث علل البطلان في
 هذا المقام بان الاعتماد جزء التيمم او كاعتماد المصلحة على ملكه الموضوع في ارضه مخصصة
 والجواب عن ذلك بالمنع من كون الحركة المفروضة مقتضاة ملك الغير فاما ما ذكر من
 كون ذلك مقتضاة هو ذاته انما يوجب ذلك البطلان اذا كان التيمم واقعا في الهواء
 التابع لملك الغير المفروض خلافه وقياس التيمم على الصلوة باطل سيما بعد ملاحظة
 وجود الفارق فان القيام في الصلوة جزء لها بخلاف الاكون في التيمم وانما فيه من
 ضروريات الجسم نعم لو لم يتمكن من التيمم في غيره لك المكان فقيم فيه لم يبيع لعدم تعلق
 الامر به وصحتها ان المراد بالمكان ما لم يكن ملوكا له مينا ولا منفعة ولا مباحا ولا

ما دونها من المالك ومن بجده او من الشجر ومنها انه لو حبس في المكان المخصوص
 فان لم يستلزم تقيمه فيه تقدر فاذا ائتمار نفس الكون قولى لبناء على الصفة لا ارتفاع
 المنع من الكون بالاجبار ويقتضى القول بالبطالان لان ايقاع الافعال المخصوصة نفع
 خاص من التعقيد لا يقتضى مجرد الحبس جواز واعتراض عليه بانتهى مجرد على الحبس
 لا يجب عليه السكون فيه بحيث لا يقع منه حركة ولا فعل اصلاحية يقتصر على التمسك
 والاكل والشرب على اقل الضرورة المحرمة كل من الحركة والسكون فيه فيقتضي بينهما
 سبدا لا اجبار وهو بعيد جدا واما لو كان في الحركة تصرف زائد عما على مطلق الكون
 لم يميز ولم يبع التيمم منه ومنه ما اذا قصر والمالك بايقاع الوضوء والفعل فيه فينتقل
 الى التيمم اذا انحصر المكان به ولم يتمكن من الاستئذان ولو كان التيمم اتم مستلزما
 لذلك يصير فاقدا للظهورين وقد يقال بوجوب التيمم عليه في هذا الحال نظر الى
 ان جعلها بمنزلة فاقدا للظهورين يستلزم القول بسقوط الصلوة عنه وهو بعيد
 لما ورد من ان الصلوة لا تقطع بحال مع اهتمام الشارع بالصلوة فيقدم على كثير
 من الواجبات عند التعارض ومنها انه يشترط في التيمم اياحة الالات التي
 يتيمم بها فلا يجوز الاستئابة بعد التيمم عند تقدير مباشرة التيمم عليه ولا يقع
 ضلعه مع غي مولا عنه ومع الشك فوجهان وكذا الحال في تيمم الميت اذا ضلعه
 العبد فان الاظهار انه لا يصح الا اذا انحصر به ولم يبق على الاتيان به فمن يقوم به
 الكفاية فانه يبيع من العبد لان امر الخالق مقدم على حق الخلق ولا يطاع الخلق في
 معصية الخالق هذا كله في الكف المنصوبة العين اما الكف المنصوبة المنفعة كما
 لو كان اجيرا للغير وكان التيمم المذكور منافيا للاتيان بالعمل المأجور عليه مع
 ضيق الوقت وجب عليه تقديم العمل المأجور عليه على ذلك وهل يبيع فعله وح
 وجهان مبنيان على كون الامر بالشئ مقتضيا للنهي عن الضد الخاص على وجه
 قولان اقولهما الهدم ويقوى البطلان فيما لو خاف والده عن تيممه استجارا لغيره
 قبل وجوبه عليه بالعقد او تيممه الغير نياية او تيممه للاتيان بالغاية المندوبة
 او اقامتها التيممات المندوبة بناء على وجوب اطاعته وامثاله في الامور المذكورة
 ولم التزم على نفسه باحد الامور الملتزمة اطاعة مؤمن فنهاه عن التيمم المندوب
 او عن الواجب منه في سعة الوقت لم ينعتقد له وجوبية هذا الفرع ولو قلنا بالصحة
 بالاضفاء فنظر الى كفاية الرجحان النوى في النذر فالتمه بطلان التيمم الواقع منه

في هذا الحال ومنها انه لو قلنا للمالك المصور من نحو مخصوص من الكون فيجوز
 القول بجموده لصالته حرمة التصرف في ملك الغير ويحتل القول بالمجاز لسقوط
 الرجوع الى المالك بعد الحجر فلا عبرة بنهيه كما لا يجب عليه تصيل رضاه مع المكنة
 ولا يتعلق بذمة لجة للكان والا فوى الاول لان التخيير بين اقسام التصرف انما
 نشأ من الاضطرار العقل وانقضاء المرجع فمع انقضاء الضرورة لا يجوز التصرف في مال
 الغير الا بطيب نفسه وعليها ينبغي صحة التيمم وعدمها مع تعلق المنع به وكذا الحال
 بالنسبة الى صائر العبادات من الصلوة ونحوها ولو اذن المالك في الكون ونحوه من
 نحو خاص ففيه وجهان اظهرهما المنع لان المطلق محمول على ما على المقيّد الا اذا قامت
 قرينة صارفة في خصوص بعض المقامات وهو امر لا يربطه بموضع البحث **ومنها**
 ان المشبهة بالمغصوب كالمغصوب من غير فرق في ذلك بين حالتي الاختيار والاضطرار
 كما انه لا فرق في ذلك بين ارضين او بينه وبين الماء او غيره من سائر الاغواع
 يدل عليه وجود **الاول** قاعدة الاشتغال فان التكليف بجمرة الغصب ثابت
الاختيار بين الجميع مقدّمه لتفصيل البراءة عن ذلك مضاعفة الاستصحاب في وجه
 الثاني ان المستفاد من الاخبار انما هو اهمية حقوق المخلوق على الحقوق الخلقية
 ولذا يجب تقديمها على كثير من الواجبات الالهية **الثالث** سلمنا تعارض الماهيتين
 لكن الترجيح مع اخبار الغصب **الرابع** ان التحريم ثابت في موضع البحث بالاجماع
 فلو ثبت الوجوب ايضا لزم التكليف بما لا يطاق وهو ما يمنع وقوعه عقلا وبشرعا
الخامس قوله ما اجتمع الحلال والحرام الا وغلب الحرام الحلال بتقريب ما
 ذكرناه في محله **السادس** ان الاباحة شرط في صحة التيمم لما مر وظاهر ان
 اصله الاباحة لا تجري في محل البحث ضرورة تعارض الاصلين بعد ملاحظة وجوب
 العلم والاجماع انتفاء **السابع** ظهور قيام الاجماع عليه كما يستفاد من تتبع
 في فتاوى الاصحاب بالنسبة الى نظائر المسئلة بل يستفاد منها كون ذلك مندرجا
 في القاعدة الاجماعية **الثامن** ان ارتكاب الغصب من المحرمات الذاتية فالاحتياط
 لا يقتضي باجتها مروع **الاول** لا يجوز له ارتكاب احدهما **الثاني** انما
 يجب الاجتناب عنها اذا اجتمعت فيها الشروط التي قد منها البحث فيها في الشبهة
 المحصورة اذ لا حكم العلم النجاس لمفروض مع انتفاء شيء من ذلك **الثالث**
 لا يبعد القول باباحة ملاقة احدهما كما مر في الشبهة المحصورة مع احتمال المنع

فيجب

لقاعدة العلم الاجمالي ومنها انه لو كان الهواء مضموبا مع اباخرة القاربين
 كالونبي يتأفقا نيتا على ملك غيره مع عدم وقوع شيء من جدران ملك الغير
 والظاهر ايضا البطلان اذا قلنا يكون افضل للتيمم من الضرب المسح من اجزائه
 لامن مقتد مائه لان الهواء تابع للملك شرعا ولظهور قيام الاجماع على ان مالك
 الارض مالك لخواصه وله السلطنة عليه شرعا ومنها انه لو اضطر الى ضرب اليدين
 على الارض لمضوية العين او المنفعة فهو على قسمين احدهما ان تكون الاضطرار
 المذكور موجبا لخروج من القصد والاختيار ولا اشكال في فساده لان الامر
 بالتيمم انما يتعلق بالتيمم الواقع منه مع القصد والاختيار لا ما كان بدوها كما
 يظهر من ملاحظة العرف وثانيهما ان لا يكون كذلك كان خاف في تركه من الضو
 ر على نفسه او على ماله او بخوذلك ما صدق عليه الاستكراء عرفا والظاهر الصحة
 لانقاء النهي بذلك ومنها ان الذي يظهر من كلمات الاصحاب انما هو كون
 اباخرة المكان شرطا فيجب لحازه وليست الغصبية مانعة بحسب الاصطلاح حتى
 يكفي في دفعه الفصل وتوضيح ذلك انه على قسمين احدهما ان يبعد ما لا يشك في
 كونه مملوكا له او لغيره او شك في استيلاء يد احد عليه ام لا ولم يقدّر طريقه
 على تعيين احد الامرين والمتجه جواز التصوف فيه وصحة التيمم الواقع فيه او عليه
 لا مكان اثبات اباخرة في هذا المقام بالاصل اذ لا معارضة له في موضع البحث
 وثانيهما ان يعلم بكونه ملكا للغير لكنه يشك في رضائه وعدمه والمتجه عدم جواز
 التصوف فيه فيبطلح التيمم الواقع فيه او عليه لان الاجماع قائم على حرمة
 التصوف في مال الغير عدوانا ما لم يثبت الجواز شرعا باذن الالهى او ما لم يكن
 الاجماع قائم على عدم جريان اصالة اباخرة في نفس المسلم وعرضه ودمه وحقوقه
 ومنها انه لو كان التيمم على التراب مستلزما للتصوف في ائنة حرم استعمالها
 كائنة الذهب والفضة فيتيم عليه في صحته وعدمها وجهان وتوضيحه ان ذلك
 على قسمين احدهما ان يكون ذلك مستلزما للتصوف في الضرب مع عدم صدق
 الاستعمال عليه عرفا ولا يبعد القول بالصحته والجواز وثانيهما ان يكون ذلك بحيث
 يصدق عليه الاستعمال عرفا والمتجه المنع والبطلان بمكان النهي على استعمالها
 المفتحة لها وما يقال من ان الامر دائر في المقام بين الوجوب والحرم فالحكم التحجير
 فدفع بان الحرمة ثابتة في محل البحث اجماعا فلا امر في المقام حتى يقضى بالصحة

ومنها انه لو ضاق الوقت عن الصلوة فان تمكن من التيمم والصلوة في حال الخروج
 وجب عليه والا فان انقضى الوقت لم بمقدار ركعة فلا اشكال في عدم جواز الايمان بهما
 في العمل المنصوب والا فلا يبعد القول ببقوط الصلوة ووجوب القضاء عليه لعدم بقا الامر
 بعد ثبوت التيمم بمقتضى القول ببقاء التيمم ويصير متشاغلا بالخروج لشدة اهتمام الشارع
 بالصلوة كما يشهد به ملاحظة لزوم تقديمها على كثير من الواجبات ومقتضى القول بالطلاق
 اذا دخل في المنصوب اختيار الان الامتناع بالاختيار لا ينافي الاختيار فيكون تصرفه ح
 محترما دون ما اذا لم يكن كذلك لان انتقا النوع عنه يقضي بالتحقق **ومنها** انه يظهر مما يقدم
 انه لو انحصر الطهور له بالماء والتراب المنصوبين فهو فاقد للطهورين وعلى القول بحد
 سقوط الطهارة عنه في هذا الحال نظر الماهية وجوب الصلوة شرعا من مودة الغضب فلا
 يبعد القول بتقديم الطهارة الماهية عليه في هذا الحال لانها الاصل عند ما كان **ومنها**
 ان الذي يظهر من كلمات اصحابنا انها لا تصححها وتلويحها انها هوسا والتيمم في هذا المقام
 دأرا ولا ينبغي عنه شرعا كما هو مقتضى القاعدة المتقدمة والا فلا مناص من لاي ولو
 لغيره يبعد فيها وسهوا وشيئا واضطارا وخوف ضرورى او بدنى وادع عليه او
 على غيره من ثبوت احترام شرعها فان الاقوى في الجميع هو التحقق وعدم لزوم الامانة والقضا
 عليه لان الامر الشرعى يقتضيه الاجزاء وهذا الامر واقع بعد ملاحظة كون الغضب من
 الواقع العلمية وعدم ثبوت اشتراط الاباحة في الواقع ضرورة ان المانية في هذا
 المقام انما انشأت من النهى فينتفى بانتقائه وكذا الحال بالنسبة الى سائر الاحكام
 الوضعية المستفادة من الامر والنهى فانها تابعة للحكم التكليفى ثبوت الحكم الوضعى
 في المقام وعدمه انما يدور مدار ثبوت الحكم التكليفى وعدمه مضافا الى قوله س رفع
 عن امتحان الشهوة والنسيان وما استكرهوا عليه ولو كان خروجه من مستلزم ما وقع
 ضرر مالى عليه ولم يكن مطورا بما له فيه وجهان ولو قصر عليه الخروج من المكان
 المنصوب له او خوف عذرا ونحوها لم يجب عليه ذلك فيصح العبادة الواقعة منه في
 هذا الحال ولو كان في سعة الوقت على الاظهر ولو شك في التمسك وعدمه فان علم حالته
 السابقة بقى عليها مستقيما با والا فلا قوى لزوم استعمال الماهية سيما لو كان الشك
 المذكور من الشبهات الحكيمة او الموضوعية لان الاقوى جواز التمسك بالعموم
 والاطلاقات فيها وما لو كانت الشبهة مصداقية فلا نوان لميجز التمسك بالعمومات
 فيها نظر الى توقفه على احراز الموضوع الغير الثابت في المقام ان الظاهر ان التمسك مانع

فالاصل عدمه لان الحكم في التيمم معلق على عدم التمكن من استعمال الماء شرعا كما يستفاد
 من كلمات الاصحاب والادلة الكونية في وجبه فيكون هو المانع من المائية فالاصل عدمه
 ولو توارد عليه المحالان تشتد تيمم فيه وجوها عدة وهل المدار في العصر المذكور على
 خصوصه لا يقتل عادة او على ما يقتضي عسر احواله ان لم يكن كذلك وجهان او قولان الذي
 يظهر من اطلاق الفتاوى وادلة المخرج هو الثاني كما هو الحال بالنسبة الى سائر المقامات
 وذهب جماعة الى ان المدار في العصر على الاول نظر المصلحة لو كان المدار على الثاني لزم القول
 بعدم وجوب غسل بالماء البارد في الشتاء مع مشقة ضرورة الهواء وعدم وجوب الصيام
 في الصيف مع الحر المفرط وكشف لراسه احوال الحج في مشقة الحر والبرد او نحوه ذلك على تكاليف
 الشاقة مع انه لا اشكال ولا خلاف بين المسلمين في ثبوت هذه التكاليف مع ان الاصحاب
 لم يفرقوا من ادلة المخرج ارتفاع ذلك فلا بد من تقييد هابذك وبذلك ثبوت التكاليف
 الزبونية في الشريعة انما كان لقيام الضرورة عليه وقد مر بنا في محله ان ادلة المخرج قابلة
 للتخصيص فردوه في الشريعة لا يقتضي باختصاص ادلة المخرج بالاقتضاء عادة كما لا يخفى
 ولو دخل في المكان المخصوص اختيارا فتقدم له المخرج منه حتى تيمم وصلواته من غير فرق
 في ذلك بين اتساع الوقت وضيقه وكذا لو تيسر عليه الخروج او خاف من الضيق لم يحتمل
 بطلان عبادته في هذا الحال نظر الى ان ما بالاختيار لا ينافي في الاختيار وضعف هذا كما
 لا يخفى ومنها انه لو كان بانيا على الكون في المكان المخصوص فاتفق غفلته عنه حال
 الفعل ففيه وجهان لا يبعد القول بالصحة اذ لم يصدق عليه العهد والعلم امامه صدقهما
 عليه فالظاهر البطلان ولو كان بانيا على الخروج حال الطهارة فغفل عن الضبعية حال
 ايقاعها فوجهان احوطهما الاعادة ومنها انه ذكر جدي العلامة طاب ثراه بان الجاهل
 بالحكم كالعامد الا مع الجهل الذي يكون عذرا كالجاهل المطلق الغافل عن المسئلة والمعتقد
 للاباحة بحيث لا يمتثل للخلاف ليجب عليه السؤال اقول اما الجاهل الغير المحدث والمعبر عنه
 بالمقتضى فالظاهر بطلان عباداته المتحدة مع الغصب لانه مأثور بالسؤال في هذا الحال
 ولعدم كون الجهل المذكور عذرا فينتقل به النهي المقتضى للبطلان بعدم ملاحظة اتحاد
 النهي عنه مع المأمور به كما هو القضية الادلة المتقدمة واما الجاهل القاصو والغافل
 السانح الغير المذكور من احتمال الوجوب السؤال فالظاهر صحة عباداته الواقعة في محل
 الغصب ويبدل عليه وجوه الاول ظهور قيام الاجماع عليه كما يستفاد من التتبع في
 كلمات الاصحاب في نظائر المسئلة الثاني اصالة البرائة عن وجوب الاعادة والقضاء

عليه ثم الثالث الحلاقات التي فيها ما تقتضيه بالاجتماع بما يتحقق فيها من غير الاعتناء
 بالتيقن المذكورة في محل البحث وقد يناقش فيه بانه مبني على عدم ثبوت الحقيقة الشرعية في
 لفظ التيقن امامه فيكون اللفظ المزبور ملحوقا بالمهمات نظر الى احتمال ادلتها من حيث
 بيان الاجزاء والشرائط المتعبرين فيه الا ان يقال بانها مطلقة فيفيد جواز التيقن بكل
 موضع الواقع ما يستفاد من كلام بعض الافاضل من عدم كون الجاهل القاصو مكلفا
 في الواقع فان مقتضى ذلك انما هو صحة عبادة المزبورة لان مانعية النصيب انما تفرغ
 على الحكم التكليفي فينتفي بانتفاءه ويورد عليه بانه مستلزم للتصويب فيكون باطلا
 الخاص انه يبطل بناء على جواز اجتماع الامر والنهي في محل واحد فلا يثبت الحكم
 بالتحقق نظر الى كون الفعل المزبور مطلوبا من حيث كونه تقيما ومبغوضا من حيث كونه
 تصقيا في المنصوب وهذا دليل على التقيد وقد يناقش فيه بان الاجتماع المزبور انما
 يستقيم اذا قلنا بان متعلق الامر والنواهي هو الطبايع من حيث هي مع قطع النظر عن
 وجودها في الخارج وهو خلاف الظاهر فان المتبادر من الامر والنواهي انما هو تعلمها
 بالطبايع من حيث وجودها في الخارج في ضمن الافراد مع ثبوت كون الفرد متبعا عنه
 بحسب الواقع كما هو المفروض في موضع البحث يمتنع تعلق الامر بالفرد المذكور في الواقع
 بنويرة استلزامه تنكليف بما لا يطاق فانقضاء الامر الواقع دليل على البطالان قد يظن
 عنه بوجوه احدها انزام كون الامر الظاهري مقتضيا لا محض وهو حاصل في المقام من
 الظاهر جواز اجتماعه مع النهي الواقع في محل واحد وفيه نظر ثانيا فانها اذ كره بعض اعلام
 من ان فساد عبادة المزبورة اشياء من جهة منافاة العصبية للاعتراف من اليقين ان
 العصيان لا يتحقق بالنسبة الى الجاهل القاصو فيكون عمله صحيحا نظرا الى ثبوت
 المقتضى الذي هو اطلاق الدليل وانتفاء المانع ثالثها النقص بصلوة الجاهل القاصو
 بحكم النصيب فان الاجتماع قائم على حقيقتها ولو كانت القاعدة المذكورة عقلية امتنع
 تخصيصها بذلك الا ان يقال بان الاجتماع المذكور دليل على كون الامر الظاهري في المثال
 المفروض مقتضيا للتمتع فيقتصر على موضع الاجتماع فلا يربط ان المقامات ذاتها ما
 يظهر من كلام جماعة من الاعلام من ان تعدد الجهة محذور فيه ضرورة وجوبها انه
 بناء على مشروعية عبادات الصبي واستقباله فلا ينعى عبادة في الزرع المنصوبة
 اذا كانت مستلزما للتعرف فيها ام لا فيه وجهان يمتثل الاول لعدم تعلق النهي
 عليها والاقوى البطالان لان المحرمات مكروهات عليه وحديثه الرجوعية منافية

لمصلحة العباد للشرطة بقصد القرية ولأن الإجماع قائم على كونه من الموانع العملية
 وظاهران المصلحة كسائر أحكام الموضوعية يوم الصبي وغيره وهل يحقق الغرض من مع
 الفصية فيه وجهان وهل يجب على الولد منع من التقرب في المنسوب أم لا فيه
 وجهان مبدئيان على أن حرة النسب هل هو من المحرمات الأصلية التي لا يجوز الشارع
 بوقوعها في الخارج ولو من غير المكلف كالقتل وبخه أو أنه من المحرمات التي لا يبرحه
 الشارع بوقوعها من حيث تلقى التكليف بها فتقتصر بالمكلف فعل الأول يجب المنع
 مطلقا وعلى الثاني لا يجب منع غير المكلف من ارتكابه والظاهر أن النسب كسائر
 القبايح العقلية من قبيل القسم الأول أقصى الأمر نقول بأن الصبي غير قابل شرعا
 لتوجيه الخطاب الشرعي عليه فيكون الولد مكلفا بذلك ويحتمل الثاني للاصطلاح اختصا
 النواهي بالمكلف ولقوله رفع القلم عن الصبي وعدم صدق النسب الظالم عليه
 ح بعد ملاحظة ثبوت الإباحة بالنسبة للصبي وفي الكل نظر ثم أنه لو قلنا بوجوب
 منع الصبي من ذلك فلا فرق بين الولد وغيره لأن مقتضى ما قرأنا هو بمنزلة
 وجود النسب في الخارج ولو من غير المكلف فيجب فيه عنه ومنها أنه هل يجب
 عليه تنبيه الجاهل بالفصية أم لا فيه تفصيل وتوضيح الحال أنه إما أن يكون
 جاهلا بالحكم أو بالموضوع وعلى الأول إما أن يكون قاصوا ومقتضوا وعلى الثاني
 إما أن يكون جاهلا بمفهوم النسب أو بمصادقه فهو هنا صور الأولي أن يكون
 جاهلا بالحكم والظاهر وجوب تنبيهه لما دل على حرة كتمان العلم وجوب التعليم
 والتعلم الشائنة أن يكون جاهلا بمفهوم النسب ولم يكن مقتضوا ولا بعد
 القول بعدم وجوب تنبيهه لأن المطلقات حجة في حقه بعد الفهم من مفهوم المختص
 الثالثة الصورة بجالها إلا أنه يكون مقتضوا في ذلك وفيه وجهان **السرابعة**
 أن يكون جاهلا بمصدق النسب ولا يبعد القول بعدم وجوب تنبيهه لعدم صدق
 النسب عليه عرفا بعد انتفاء صدق العدول عليه في هذا الحال ولعدم كونه قاصيا
 عقلا ويحتمل القول بالوجوب للدلالة القاضية بوجوب النهي عن المنكر ولقوله تعالى
 تعافوا على البر والتقوى وقد يناقش في الأول بالمنع من كون العمل المذكور منكرا
 في حقه بعد ملاحظة كونه معذورا لأن التحريم مشروط بالعلم فينتفى بانتفائه
 وفي الثاني بأن حل الآية الشريفة على الوجوب يستلزم تخصيص الأكثر فالحال على
 الاستغباب أولى أقصى الأمر تكافؤ الاحتمالين الموجب لسقوط الاستدلال بجاء على

الوجوب في موضع البحث ومنها أنه ذهب بعض عاظم الفقهاء إلى أنه يشترط التيمم
 أباحته جدران البيت والحجرة ونحوها فلو كان كذلك أجزأه مضموا بالمبيع لصديق
 التقريف عليه عرفاً وهو ضعيف ومستند له أضعف ومنها أنه ينظر من كلام بعضهم
 اشتراط أباحته محل التيمم في محله فلو وضعت على الجرح الخرج الواقع فيه قوة مضمونة
 فبيع عليها بالمبيع ومنها أنه لو اضطر إلى لكون في المكان المضمون تمكن من بذل
 ثمن أو نحوه فيعتل القول بوجوبه مقدّمه للتخلص عن النصب المحرم عليه هذا الحال
 وتحصيلاً للعبادة المشروطة سمقتها على أباحته المكان وربما قيل بعدم الوجوب لائق
 النصب إنما هو الاستيلاء على مال الغير عدواناً وصدق العدوان لا يقتضي مع الاضطرار
 وفيه منع ظاهر ضرورة انتفاء القسوة بالتمكن من الخروج ولو بهذا الثمن ونحو
 سلمنا ولكن نقول بأن إطلاق الأدلة الواردة في الكتاب الدالة على حرمه التصرف
 في مال الغير لا يطيب نفسه يدل على وجوب التخلص عنه بأي نحو تمكن المكلف منه
 فإن مقتضاها إنما هو كون وجوب التخلص منه من الواجبات المطلقة فيجب تحصيل
 مقدّماته إلا أن يقال بأن قوله ما رُفع عن امتي ما استكرهوا عليه ونحوه مما
 يدل على عدم كون المكروه مطلقاً يدل على عدم وجوب التخلص عنه إلا أن يمنع من
 صدق الإكراه عليه عرفاً بعد ملاحظة تمكنه من التخلص عنه ثم أنه يجري الكلام
 المذكور بالنسبة إلى سائر المحرمات الشرعية نعم لا إشكال في وجوب التخلص
 عنه إذا كان الحرم مالاً يرضى لشارع بوقوعه في الخارج ولو مع قطع النظر عن ثقل
 التكليف به نعم لو كان بذل الثمن مضراً بما له لم يجب على الأقوى لأن تكليفه به
 يستلزم الحرج وهو منفي وأما سائر المحرمات التي يكون وجودها مبغضاً إذا كانت
 صادرة من المكلف ففي وجوب بذل الثمن لتخليصها إذا لم يكن مضراً بما له وعدمه
 وجهان وأما في الواجبات فكان منها مطلقاً وكان الاثنان به موقوفاً على بذل
 ثمن لا يفتقر بما له وجب والأفلا يجب ولا فرق في ذلك بين إقسامها ولو أكره على
 ترك الصلوة مثلاً ويمكن من رفع الإكراه عن نفسه ببذل الثمن فالظاهر أنه
 يجري فيه الكلام المتقدم ولو لم يقدر على الخروج ولو ببذل الثمن ونحوه فهل
 يجب على مكلف آخر رفع الاضطرار عنه وتخليصه عن النصب المحرم أم لا فيه جهتان
 ومنها أنه يجري الحكم المتقدم بالنسبة إلى جلد الميتة إذا كان محلاً للضوب
 أو ظراً ما لو كان محلاً للضوب فلا أن التيمم عليه انتفاع منه كما ينظر من ملاحظة

العرف وهو منى عنه وأما لو كان طرفاً فظاهر وأما لو كان في محل المصوب كما
لو كان في بعض واضع التيمم جيرة من جلد الميتة فالظاهر أنه لا يمنع من الصحة
الأذا قلنا بجيرة استعماله وإن لم يصدق عليه الانتفاع عرفاً لم لو كان قلعه
مقدوراً وقلنا بجيرة إبقائه عليها وكان صدق التيمم في محل القول بالطلاق بناء
على كون الأمر بالشئ مقتضياً للنهي من صدق الخائن هو غير معلوم ومنها
أنه لو ردده المأثور بين آية التقدين وبين المصوب ترك المصوب واستعمل
ما كان منها وإن اجتمع النصب مع أحد التقدين دون الآخر قدم الخائن على النصب
وفي الدوران بين التقدين يقوى المساوات مع احتمال ترجيح الفضة في ضعف
كما إن الظن المساوات في الدوران بين النقد الصافي مع غيره والقليل مع الغرض
المذكور وأولى من الكثير في وجهه والأقوى التساوي وما يخرج عن الاسم أو اسم
الثنية فلا بأس به ولا غيب في أوائل الثنية وإن بلغت قيمتها ما بلغت ولو كانت
الأنية مزوجة من الذهب والفضة فلا يبعد القول بالجواز لانقضاء الصدق ولو
كانت مزوجة من المباح والمصوب فإن استهلك أحدهما فالآخر فالمدار على
الاسم وإن امتزج أحدهما بالآخر بحيث يصدق كل منهما عليه وجب عليه الاحتياط
ولو شك في كونه من أحد التقدين أو من غيرها أو شك في كونه جلد ميتة أو
غيرها فالجهره بالإباحة فيجوز التيمم عليه ومنها أنه لو انحصر التراب الموجود في
أنية مصوبة فهو فاقد للظهورين لأن التيمم عليه ح وأخذ التراب منه محرم
شرعاً نعم لو جاز له أخذ التراب منها بسبب بعض العوارض وجب عليه مقدّمته
لأداء الواجب وكذا الحال بالنسبة إليها لو انحصر التراب لم بإكراه آية الذهب
والفضة لو كان التيمم المذكور مستلزماً لاستعمالها أو متوقفاً على استعمالها وكذا
لو كان محصوراً بما كان في جلد ميتة إذا كان بحيث يصدق عليه الانتفاع منه عرفاً
أو كان أخذ منها متوقفاً على الانتفاع به لأنه محرم شرعاً ولو تيمم عليه ح سهواً أو
نسياناً أو أكرها أو جهلاً بالموضوع أو بالحكم جهلاً بحد رفيه فيجوز القول بالصحة
لانقضاء النهي وثبوت المقتضى والأمر الشرعي يقتضيه الاجزاء ويحتمل القول بالطلاق
في خصوص الجاهل بالحكم نظر إلى تعلّق النهي الواقع عليه وإن لم يكن معجزاً عليه
في الظاهر رفع تعلّق النهي لا يمكن العمل المذكور ما مود به بحسب الواقع ضرورة امتناع
اجتماعهما في محل واحد شخصي فينتفي الصحة بانقضاء الأمر إلا أن يقال بأن تعدد

الجهة حمزة في المقام او يقال بان الامر الظاهري يقتضي الاحتزام كما في الصلوة في المكان
 المنصوبة مع الجهل بالحكم فان الاجماع قائم على صحتها او يقال بانقاء النفي الواقع للنسبة
 اليه كما احتله بعضهم ويقتضي القول بالصفة في خصوص ما لو كانت الاباحة ثابتة له
 باحدى الطرق الشرعية كالبينة ونحوها ثم انكشف خلافه ومبني على ما ذهب اليه
 بعض الاملا من كون تلك الاحكام المستفادة منها ثابتة في الواقع وكوفها من الاحكام
 الواقعية الثانوية ومستند غير واضح **مسئلة** لا يجوز التيمم بالتراب الخس بلا
 خلاف اجمعه فيه بين اصحابنا والمستند فيه امور **الاول** الاصل فان الاشتغال
 اليقيني يستدعي ابرائة اليقينية المتوقعة على ذلك **الثاني** الاجماع المتقولة
 فقد سرح باسقاط الطهارة فيه في جامع المقاصد وكشف اللثام وعن ظاهر الغنية
 والتذكرة وشرح المعرفية الاجماع عليه وفي المنتهى لا نرى فيه مخالفا وفي المدارك
 وغيرها نسبت الى مذهب الاصحاب مؤذنا بدعوى الاجماع عليه ويعضد الشهرة
 العلية المحقة والمنقولة في جملة من الكتب المتصلة بظهور عدم الخلاف **الثالث**
 الوصف بالطيب في الكتاب العزيز ان المراد به كالعلة الظاهرية وفرضه غير واحد
 بل في جامع المقاصد نسبة الى المفسرين الظاهر وغيره تفسيره بذلك في البحار ومشرق
 الشمس الى مفسري اصحابنا مؤذنا بما نقايم عليه وجه الدلالة ان قوله تعالى
 طيبا حاله ان الصبيد فيفيد تقييدا للصبيد بالطيب وحج فان ثبت كون الطيبا بمعنى
 الظاهر فيتم المطلوب والانفلا ضرورة عدم صدق الطيب على النضر فيناقضة صاحب
 المدارك في ثبوت كون الطيب بمعنى الظاهر الشرعي ليس في محله اذ من البين انه بعد ثبوت
 القدرة في الشرع يخرج عن كونه طيبا عند الشارع فالصفة وان كانت شرعية **الان**
 الانتصاف عرفا فاهل العرف انما يصفونه مع ذلك بالطيبين حمية عدم اثباتهم للصفة
 على ان الاجماع على عدم ارادة الطيبة العرفية قرينة على اعادة الشرعية منه **الرابع**
 ما استدل به في الخلائق وهو النبوي المروي في عدة اخبار وفيها الصحيح غير جعلت في
 الارض صبيدا وطهورا لما تقدم سابقا ان الطهور هو الظاهر المطهر وقد بينا مقتضى ما
 لا دلالة فيها على اعتبار الظاهرية حال المطهرية نعم الاصل ثابت خصوصاً بمعنى عدم
 سبق الغساة ولا يرد بها الغسالة على بعض الاقوال ومحو الاستنجاء لمحوها بالدليل
 ولا اعتبار سبق الطهارة فيها وقد ذكر للظهور في باب المياه معنى اخر ايضا وهو ان
 يكون بمعنى ما يتطهر به والمقام محتمل لادقة فلا يفيد اعتبار الطهارة مع ان غاية

ما يقتضيه الرواية ان تكون الارض من اجلها طاهرة مطهرة وهو لا يقتضي باشتراط
 الثالث من الصفتين بالاول حتى يزول الثاني بزوال الاول الا ان يقال ان الحكم بطلوه فيه
 حكم واحد فاذا زال بعضه اضم الطهارة زال للجميع الخروج من مدلول الآية وعدم حجية
 الاستصحاب فهان **الاول** لو اشتبه التراب بالخص بالظاهر قيل يجنب كالماء ويمكن
 الاستدلال بما قيل من كون استعمال النجس من المحرمات الذاتية لاطلاق الامر لجبره
 الموارد ان الكتاب العزيز فقد قال الله تعالى والرجع فاهجر وقوله تعالى وجبر من عمل
 الشيطان فاجتنبوه ويورد عليه بانه بعد تسليم دلالة الايتين على المدعى ان السيرة
 وقاعدة الحرج وقاعدة عدم الدليل دليل عدم قاضية يجوز ارتكاب مثل الاستعمال
 المزبور مضاف الى ان حملها على الوجوب يستلزم تخصيص الاكثر فحملها على الاستصحاب اول
 اقعه الامر تكافؤ الاحتمالين وهو يوجب سقوطها عن الاستدلال بها على الوجوب وهو حق
 جماعة من الاصحاب بوجوب التيمم بها معا واحدة للفرق بين المقامين بالامر بالازالة هناك
 دونه وعدم ثبوت غير المحرمة الشرعية هنا وهو اقوى **الثاني** لا فرق في ذلك بين
 قلة التراب المتنجس كثرته مع وقوع الغروب عليه كالحق به في التيمم فبعض الضروب
 المقنعة لفساد جميعه ولا تقتضيه الشرعية السابقة ويحمل التهمة يناله على عدم اشتراط
 استيعاب الغروب لما يتيمم به والمهمة العتمة اذا استهلك التراب المتنجس في الطهارة قليل
 لا يقدح بالاستيعاب عرفا نعم يتيمم في ذلك صدق التراب الطاهر عليه عرف حقيقة
 اذ لا عبرة بالتسميات العرفية ولا يقدح نجاسته غير المصروب قطعا وان اتصل
 بالمصروب كاحد جانبي الحجر او طرفيه وهل تشترط الطهارة في مواضع التيمم فيه وجهان
 المهمة عدم الاتصال والاستصحاب والاطلاقات الدالة على وجوب التيمم بناء على عدم
 اجمال ماهيته والاعبار الواردة في كيفية التيمم فانها قاضية بتحقيق الامتثال ولو مع عدم
 مواعاة ذلك وهل الشرط المذكور من الشرائط الواقعية او من الشرائط العلمية وجهان
 بل قولان اظهرهما الاول كما هو الحال بالنسبة الى سائر الاعمال المشروطة بالطهارة
 وقد تقدم البحث في ذلك في المياه **مسئلة** من شرائط ما يتيمم به ان لا يكون متمزجا
 بغير ما يبيع التيمم به بحيث يسلبه اطلاق الاسم ولو كان الخليط متميزا في الحسن فان
 كان بحيث يصدق اسمه على الجوع عرفا حقيقة جاز التيمم به والافلا ولو كان قبيل
 التسامح في التسمية بغيره كما هو الحال بالنسبة الى سائر الامور التي لا يعتبر فيها
 التسامح العرفي ولا فرق فيما ذكرناه بين حالتي العدم والسهو والنسيان والعلم والجمل بل

الشرط المذكور من الشرائط المعبرة في الموضوع واقفا على ما في التيمم مع فساد ^{الكلمة} لا
 الخلف لم يميزه ويجب عليه العادة وإعادة الصلوة في الوقت والقضاء في خارجها
 بالعكس يعنى اذا صح صدق قصد القربة منه في هذا الحال ^{مسئلة} اذا لم يجد شيئا
 من اقسام الارض فتييم من غبار او ثوبه او لبد سرجه او عرف وابنه ونحو ذلك ما يشتمل
 على النيار وهو الجملة ما لا خلاف فيه بين اصحابنا ولسند في المختار والذكر في العلماتنا
 والنصوص المعبرة دالة عليه انما الكلام في المقام في امور ^{الاول} للمعرف جواز التيمم
 بكل غير من الثياب والبدن وعرف الدابة ونحوها وعن الشيخ في ظاهر النهاية تقديم
 غبار عرف الدابة ولبد السرج على غبار الثوب ومع علم التمكن منها تيمم بغبار الثوب
 عن السرا والحكم بعكسه ^{والاول} هو الاقوى لطواريه من المختار ومنها الصحيح
 كان في تلج فلينظر لبد سرجه فليتييم من غباره او شئ مغبر ومنها الوثوق ان اصابتك
 الثلج فلينظر لبد سرجه فليتييم من غباره او من شئ معه ومنها ما وقوفه عبد الله بن
 المغيرة الصحيحة اذا كانت الارض مبللة ليس فيها تراب ولا ماء فانظر اجمعه وضع تحذ
 فتييم من غباره او شئ مغبر ثم ان قضية النصوص المذكورة انما هو علم الفرق بين
 كون المغبر من الثياب والفرش او نحوها ^{الثاني} وما يظن من كلام جماعة من الاصحاب
 القول باعتبار نفع الثوب ليطوى الغبار على وجهه تمتكا بان اطلاق الشئ المتغير
 في الصحيحين المتقدمين ظاهرهما اذا كان الغبار طاهرا وهذا هو الاحوط والاقر
 خلافا لعدم استفادة التقييد المذكور من شئ من الاطلاقات المزبورة ^{الثالث}
 ظاهر النصوص والتساوي انما هو عدم صحة التيمم بالغبار مع التمكن من الصعيد حتى
 جماعة بقيام الاجماع عليه ويبدل عليه مضافا الى ذلك صحة زيارة ان كان اصابتك
 الثلج فلينظر لبد سرجه فليتييم من غباره الحديث وقول الصادق عليه السلام ايضا في
 صحبة رفاعه كك وشعار غيرهما من الاخبار ^{الرابع} المعروف بين الاصحاب بتقديم
 النيار على الوحل وفي المدارك ان الاصحاب قاطعون به وفي الحديث ان ظاهر عباراتهم
 الاتفاق عليه ويبدل عليه المعبرة المستفيضة منها الصحيح فان كان في تلج فلينظر
 لبد سرجه فليتييم من غباره او شئ مغبر وان كان في حال لا يجيد الا ليلين فلا بد ان
 يتيمم ^{الخامس} حكمه من ظاهر الشيخ في الاستبصار القول بجواز التيمم بالثوب ونحوها
 مع علم حصول النيار فيها الا انه جعله بعد قصد الطين وجعله وجه الجمع بين
 الاخبار المذكورة الدال بعضها على تقديم النيار على الطين وبعضها على تأخيرها ويناقش

في ذلك بان جواز الجمع يتوقف على الشاهد الشرعي او العرفي فينتفي بانفتاحهما فالانطوائ
 صحة التتيم عليها مشروطة بمصول الاخبار فيها كما هو قسيتها اخبار الياء فتاوى الاصحاب
 المتبادر من هل يجب عليه تحفيق اللين اذ يتمكن منه ليكنه من الصعيد ولا فيه
 فوالان قيل بالثاني نظر الى اطلاق الروايات وخلوها عن ذكره وقيل بالاول نظرا
 الى ان اطلاق الاخبار ينزل على صورة الضرورة كما هو المنساق منها فوضوح الحال
 في صورة التمكن من الصعيد قد افهم من الاشارة اليه والاول غير بعيدا المستقيا
 من الاخبار انما هو وجوب التتيم على التراب الموجود لا تحصيل التراب المفقود فالاطاقات
 الاخبار المتقدمه قاضية بجواز التتيم على الضار وعدم لزوم ذلك **السابع** يستتر التبا
 الذي يتتيم به ان يكون من جنس ما يجوز التتيم به كائن على جماعة من الاصحاب انه
 المتبادر من الاخبار وكلام الاصحاب قصة الاموال شك في شمول الاخبار المتقدمه
 لذلك فالاصل مدمر **الثامن** صرح جماعة من الاصحاب بانه لو كان في التراب
 وطوبى لا يجب لصورة بالمدين لم يمنع من التتيم به حال الاختيار لصدق الارض
 والتراب عليه عرفا فيشمله الاطلاقات كتابا وسنة كانه يشمله الاطلاقات لاجتماع
 المنقولة المتقدمه وغرضه في التذكرة الى علمائنا وظاهر دعوى الاجماع عليه **مسئله**
 لو فقد التراب والارض تتييم بالوحل وهو اللين للاجماعات المنقولة والافراد المتقدمه
 وقد وقع الخلاف بين الاصحاب في كيفية التتيم بالوحل فعلى المفيد انه يضع يده
 على الوحل ثم يرضها فيمسح احدهما بالآخرى حتى لا يتبق فيها نذير ويمسح بها وجهه و
 ظاهر كفيه وعن الشيخ انه يضع يديه على الوحل ثم يفرهما ويتيمم واستوحجه المحقق
 في المعتمد وحكي فيه قول اخر وهو انه يضع يده على الوحل ويتربع فاذا دبس تتييم
 به قال جدي العلامة طاب ثراه والوجه في المقام ان يضرب يديه على الوحل ثم يرضها
 فان لم يكن فيها ما يمنع من وصول الماسح الى المسوح مسح بها وجهه وكفيه والا ازال
 المانع ومسح به انتهى وهذا هو الاقوى في النظر **مسئله** من لم يجد شيئا الى الثلج
 فان امكنه اذابه ولو على الاعضاء بحيث يحصل منه الغسل وجب عليه كائن على
 غير واحد من الاصحاب وان لم يتمكن من تحصيل الغسل به او تقصر عليه ذلك او قل
 من عروض الضرر عليه وللاصحاب فيه احوال احدها ما ذهب اليه كثير من الاصحاب
 وهو القول بسقوط الفرض والحاقه بقا قد الطهورين ثانيا ما ذهب اليه جماعة
 وهو القول بوجوب الغسل والوضوء به ثالثها القول بوجوب الوضوء والغسل بالثلج

وان حصل منه اثر ندوة على العضوان لم يحصل به مستى الجريان فيقدم على التراب
والاستسقاء اعتباره مطلقا رايها القول بوجوب التيمم به للقول لا قبل الاصل وعدم توضح
دليل على جواز ايقاع احد الامرين به لم يخرج عن اسم الماء وعدم حصول مستى الفصل به
ولم يراضا من الصعيد ليصح التيمم به فبمقتضى ظاهر الكتاب والاخبار لا يصح به شي
من الامرين مضافا الى انه المستفاد من ظواهر اخبار الباب كحقيقة دفاعة وسوقنة زوارة
المتروكة فيما ذكر الاغتسال او التيمم به في مقام البيان ولعل مستند القول للثاء عدة
من الاخبار كحقيقة على بن جعفر عن اخيه ع عن الرجل الجنب او غيره وضوء لا يكون معه
وهو يصيب ثوبا وحيد اليها افضل يقيم ام يمسح بالثلج ويحجم قال الثلج اذا بل راسه و
جسده افضل وان لم يقدد على ان يغتسل به فليقتيم وقوته محمد بن مسلم سئلت عن
الرجل يحن في السفر لا يجد الا الثلج قال يغتسل بالثلج او ماء الزرع واجيب عن هذه الاخبار
باغنايش الى حصول مستى الفصل والجريان بامراره على العضو اذ هو ما يمكن حصوله
في كثير من الاحوال لان يقال يمنع اخذ الجريان في مستى الاغتسال ومع تسليمه فانما
يقضى جريان ما علق به الاغتسال لخصوص الماء وهو حاصل في المقام فان الثلج يجب
اجرائه على الاعضا ويمكن دفعه بان قوله ع في الرواية المتقدمة وان لم يقدد على ان يغتسل
به ظاهرة اعتبار مستى الفصل في ذلك المقام وقد عرفت توقفه على صدق الجواز او الاجزاء
عرفا والمفروض انتفاؤه وحل لفظ الفصل فيها على ارادة المعنى المجازي بعيد جدا بعد
ملاحظة مخالفتها لظاهر اللفظ مع ان حقيقة على بن جعفر مشتملة على ما لا يلتزم به القائل
المذكور من التغيير بينه وبين التيمم والقول الثالث اطلاق الاخبار المتقدمة بعد
تقييد مطلقها بمقتضاها واجيب عنها باحتمالها على حصول اذن مستى الفصل كالايجاف
صريح الكتاب وسائر الروايات المتقدمة بالاصل وقناوعا لاصحاب على ان المستفاد
منها جواز ذلك في حال الاختيار بل هي كالصبيحة فيه وهو ما لا يقول به نعم قد يوجه
القول المذكور باستصحاب عدم ارتفاع الحدث بدونه وبقاعدة الاحتياط بما في المختلف
من انه يجب في الفصل والوضوء ماسة اعضائه والطهارة بالماء واجرائه عليها فاذا قلنا
الثاني وجب الاول انتهى قول ولعل مستند العلامة مرة في هذا المقام استصحاب وجوب
الاثنيان بالاول وقاعدة الميسور وما لا يدرك واطلاقات الفصل بناء على شمولها
للكلفين على جميع الاحوال نظر الى صدق الفصل على ذلك كما زعمنا فيجعل اللفظ اليه عند
تقدير الحقيقة والنوع من اخذ الجريان في مفهوم الفصل عرفا اقصى الامر الشك في ذلك

فالاصل عدمه والخبر والقضية بالاكفاء والدفع في تحصيل النسل ولا يخفى عليك
 ما في الجمع والمقول الرابع صحيحة محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام سئل عن رجل
 اجنب في سفر ولم يجد الاظفر او ما حمله الا قال هو بمنزلة الضويدة يقيم الحديث واجب
 عنه بانه لا دلالة فيها على كون تنبيهه بالشئ وقوله لا يجد الا الظفر لا يدل على عدم مجاز
 ما يقع التيمم به بل يمكن ان يكون المقصود به عدم وجدانه الماء وكان لسياق المقام
 شاهدا عليه والالتصحيح بالحال ولا أقل من الاحتمال الذي يسقط به الاستدلال بالظهور
 في النظر هو القول الاول مستلزم من فقد الظهورين فقد اختلف اصحابنا في حكمه على
 اقوال ومنها القول بسقوط الاداء عنه وهو المعروف بين الاصحاب وحكى فمشرح
 الاستبصار والحق ما شأ عليه قال حيث الصلاة وهو كذا اذ لا يعرف فيه مخالف من
 الاصحاب وقال في جامع المقاصدان سقوط الاداء ظاهر مذهب الاصحاب نسبة الى
 ظاهر الاصحاب بحيث لا ضم فيه مخالفا في المدارك انه مذهب الاصحاب في ضم غير مخالفا
 صريحا وهم بين قائل بسقوط القضاء عنه وعدم سقوطه ومنها يبقون الاداء والقضاء
 عنه ومنها القول بوجوب القضاء عليه وسقوط الاداء عنه صحيح به جماعة منهم
ومنها القول بوجوب الاداء عليه دون القضاء ومنها القول بالتحريم بين القضاء
والاداء ومنها القول بانه يعيد ويعيد وظاهره وجوب الامرين معا وهو الحكم عن
الشيخ حجة القول بسقوط الاداء عنه الاجماع المنقول والخبر المعتبرة من الصحاح وغيرها
منها اطلاق قوله في الحديث المشهور المروي في الصحيح وغيره لا صلوة الا بطهروا
الدال على عدم صحة الصلوة بدونه سواء حمل العبارة على النفي أو على النهي هو شامل لحال
الاختيار والاضطرار وتفصيل الحال ان في الرواية احتمالات الاول ان يكون المراد
نفي ماهية الصلوة حقيقة فيكون كلمة المستعملة في نفي الذات وهذا الاحتمال مبني على
ثبوت الحقيقة الشرعية في لفظ الصلوة وكونها موضوعية بازاء المعنى الصريح المستبعد
للشائط والجزاء المعتبرتين في الماهية شرعا اذ مع عدم ثبوت ذلك لا يتحمل حملها على
نفي الذات حقيقة بعد ملاحظة وجود الصلوة الفاسدة من غير طهورة الخارج وبما
يصح حملها عليه مجازا وكناية بسبب بعض العلائق المجوزة للاستعمال المجازي وجود
القضية الصادرة الثالث ان يكون المراد منها نفي الصحة وكان الاستعمال مجازيا
نظر الى عدم ثبوت الحقيقة الشرعية في لفظ الصلوة والى القول بكونها موضوعية في الشرع
بازاء المعنى الدغمي ومن القاسد مطلقا او مخرجا لا ينتفي معه الاسم الثالث ان يكون

المراد منها في الكمال كما في قوله لا صلوة لها والصلوة في السجدة نحو السراج ان
يكون المراد منها في جميع الامور المذكورة **الخاص** ان يكون المراد منها المبالغة
في نفي الصحة وتكون كلمة لاستعملة في معناه الخفية على سبيل الكناية وعلى كل حال فالظاهر
ان الاول هو المتعين عندما مكان حل كلمة لا عليه لان استعمالها فيه حقيقة بخلاف غيره
والتحليل المذكور يمكن في المقام بعد ملاحظة ما بيناه في محله من كون لفظ الصلوة حقيقة
شرعية في خصوص الصحيح واما الاحتمال الثاني فيمكن الاستدلال على حل اللفظ المذكور
عليه بوجوه منها ان الظاهر من اللفظ المزبور مع نفي الصحة فيعين تقديرها ولا
اجال اما الصريح فلان نفي الصحة اقرب الى نفي الذات من نفي غيرها فيتمتعين الحمل عليها
لانها اقرب للجازين بالنسبة الى الحقيقة المتعددة واما الكبرى فلان الظاهر العرفية
حجة كخصوصها اجماعا واعتراض عليه بانه من اثبات اللفظ بالترجيح وهو فاسد واجب
بالمعنى من كونه اثباتا لها بمجرد الترجيح بل بمساعدة فهم العرف وهو راجع الى ما قلناه
ومنها ان الدال على نفي الذات قال على نفي الصفات ايضا فاذا ترك العمل بد في نفي
الذات لصحة ما وجب العمل به في الثاني لعدم الموجب وبما افترض عليه بان دلالة النفي على
نفي الصفات عند تطبيقه على الذات بالترجيح فاذا انقضى المزموم انية الدلالة المطابقة انقضى
اللازم ايضا واجيب عنه بان اللفظ بالنسبة الى المعاني المطابقة والالتزامية بمنزلة
الحام بالنسبة الى افراده فاذا قام الدليل على عدم ارادة المعنى بقى معمولا به في المقالات الثلاثة
لعدم المعارض **ومنها** اشبه استعمال لفظه لا في نفي الصحة بحيث يفهم منها ذلك عند
التجوز عن القرينة فيكون ذلك من المجازات المشهورة فيجب تقديمه على الحقيقة ويؤيد
عليه بالمنع من بلوغ الاستعمالات المذكورة الى حد يوجب فهم المعنى المجازي عند
الاطلاق فاصالة الحقيقة في الاستعمال جارية في موضع البحث واما الثالث فهو بعيد
في المقام لانه موهوم عنها وابتعد الى نفي الذات من نفي الصحة فم لو تعد في الذات والصحة
ولم يبادر به احتمال اخر تعين الحمل عليه خذوا من لزوم اللغوية كلام الحكمي واما الرابع ان
حملها على المعنى المشترك وكونه من المشتراكات المعنوية فهو محتمل في المقام ويتم الاستدلال
المذكور واما الخامس فقد يستدل له بما يحمله لان العرف في مثله يفهم نفي الصحة تارة
في الكمال اخرى وذلك يوجب لزوم الموجب للاجمال المستلزم لكونه من المشتراكات المعنوية
وبما قد استعملت في كل واحد من الامور الثلاثة المقترنة والاستعمال دليل على الحقيقة
وفي كليهما نظر اما الاول فلما من تعين حملها على نفي الذات بناء على كون لفظ الصلوة

موضوعا شرعيا مخصوصا للتعقيم وعلى نفى التحية لولم نقل بذلك فيوقف عليها على تنقيح الكلام
 على قيام قرينة صارفة عليه وهو مفقودة في محل البحث وأما الثاني فلما تقررت في ههنا ان
 الاستعمال اعم من الحقيقة والمجاز **وههنا** اي من الاخبار ما دل على حرمة الصلوة شرعا
 من دون الطهور كقوله في رواية مسعدة بن صدقة سجد ان الله اعلم بما في من يصلي
 من غير وضوء ان يأخذ الارض خسفا وقد يورد على هذا الاستدلال اول البضعف المستند
 فان مسعدة بن صدقة على ما ذكره جماعة عامي فلا يعتد به في روايته في اثبات هذا الحكم
 وثانيا بان المستفاد من ظاهر الرواية بقرينة السؤال انما هو عدم جواز الدخول معهم
 في الصلوة مع خوف الطهور وعدم التمكن من الوضوء ولا ريب في مخالفة النتيجة للمأمور
 بهاء الشريعة بل الظاهر قيام الاجماع على وجوب ذلك بل لا يبعد دعوى ظهور سياقتها
 في التقية من الروايات ومن غير من المخاضين في مجلس الخطاب فان تمويهه مثله لك
 بخلاف النتيجة **وههنا** الاخبار الدالة على اشتراط الصلوة بالطهور كقوله لا تقاد
 الصلوة الا من خسة الطهور والوقت الحديث فان اعادة الصلوة مع الاخلال بشي
 من الامور الخمسة المزبورة القمها الطهور دليل على شرعية في الواقع اذ لو لا ذلك
 لم تجب الامادة وكالتعقيم عن الفرض في الصلوة فقال لوقت والطهور الخ وفي النبوي
 اختطاح الصلوة الوضوء ونحو غيره وعن الصادق عليه السلام الصلوة ثلث ثلاث
 ثلث طهور والخبر مع تايدها بما دل من الاطلاقات الاصحاب باشتراط الصلوة بالطهور
 وظاهرا بما اقم المحكمة القاضية باطلاق الشرطية سيما على القول بكون اسامي
 العبادات يا زاء الحقيقة كما هو الاظهر واقعه ما يستدل به للقول بعدم سقوط
 الصلوة عنه وجوه **الاول** ما ذكره بعض الاجلة من ان الصلوة من الواجبات
 النفسية المطلقة حيث تعلق الاوامر المطلقة في الكتاب والسنة بها والعلامة
 انما كانت واجبة بالغير فعند عدمها الوسقط الواجب لزم كوضا مقيدة كالخ
 بالنسبة الى الاستطاعة واللازم باطل فالمنهم مثله **الثاني** اطلاق الصلوة
 بناء على شمولها للمكلفين على جميع الاحوال سيما بناء على مذهبنا **على الثالث**
 ان شرطية الطهارة كسائر احكام الواضعية بناء على ما صرح به غير واحد من
 الاجلة غير مجعولة وانما هي تابعة للحكم التكليفي الذي هو الواجب في هذا المقام
 فمع انتفاء الوجوب في المقام بسبب انتفاء الشرطية المزبورة ولذا يمكن ان يقال
 ان الصلوة الشرط ان يكون مشروطة بالقدرة والاختيار **الرابع** قوله على رفع

عن امتنعها اضطروا اليه وهم الكافة لان ضل الشرط المذكور متحد وعليه شرعا فيكون
 الشرطية مرفوعة من المكلف المزبور في هذا الحال الخاص ان القاعدة المستفادة من
 قوله ما اذا امرتكم في شيء فافوا منه ما استطعتم فافى بعدم سقوط الصلوة مع تعدد التماس
 اذا امرنا بالطهارة والصلوة معا فاذا تعدد الاول لم يفسد الثاني **السادس ما ورد**
 من ان الصلوة لا تنقطع بحال **السابع** استحباب وجوب الصلوة عليه اذا لم يمكن
 فاقدا للظهورين في اول الوقت او قلنا بحجية الاستصحاب القليق جرمنا في هذا المقام
 بعد ملاحظة ثبوتها قبله من تلك الحالة لراو قلنا بان وجوب الصلوة مطلق وليس
 مشروطا بدخول الوقت بناء على كونه من الواجبات المعلقة المطلقة لا المشروطة مضافا
 الى قاعدة الاحتياط فانه يرتفع بها موضوع التشريع المدعى بتحقيقه في المقام والجواب
 عن الاول بان اشتراط الظهور في الصلوة كسائر الشروط المقررة لها شرعا كما ان هذا
 لا يوجب خروجها عن اسم الواجب المطلق كذلك الشرط المذكور لا يستلزم ذلك ومن
 الثاني بوجهين احدهما ان الاطلاقات الصلوة مقتيدة بالادلة المتقدمة الدالة على
 اشقائ الصلوة بالطهارة فيجب ححل المطلق على المقيّد سيما بعد ملاحظة امتناعها
 بوجوه عديدة وثانيهما ان لفظ الصلوة موضوعة للتبعية فالامرانما يتعلق به فالتمسك
 بالاطلاقات المزبورة يتوقف على احراز كونه جميعا اذ مع الشك فيها يكون الاستئصال
 المزبور من قبيل التمسك بالاطلاقات في الشبهات المصادقية وهو غير جائز ولا يمكن
 اثبات الحق بالاطلاقات المزبورة لانها جملة هو يستلزم الدور وهو باطل والتمسك
 في هذا المقام باصالة عدم الشرطية في غير جملة لان ما شك في شرطية شرط منع الاطلاقات
 المزبورة موهونة بورد تخصيص اكثر عليها وعن الثالث بالمنع من عدم كون الاحكام
 الوضعية في نفسها مجمولة شرعا كما تقر في جملة وتوسيع الحال ان شرطية الطهارة هنا
 ثابتة في الواقع فيجب الحكم بانتفاء الشرط بمجرد اعتقاده وعن الرابع بان الرواية
 المزبورة مجمولة لا رضى المواخذة والعقاب اقصى الامر تكافؤ الاحتمالين الموجب لسقوط
 الاستدلال سكتا ولكنه لا يقضى بسقوط الشرط وحده من دون الصلوة بل الظاهر
 انها تنقض بسقوط الصلوة في هذا الحال نظر الى ان المكلف غير متمكن من الاتيان بها
 على الوجه القبيح شرعا فتنوع الخامس بوجوه منها ما ذكره بعض اصحابنا من انه
 بعد دلالة الاخبار المذكورة المؤيدة بسائر الاخبار واطيان الاصحاب على التفسيرية يتقوى
 تلك الاطلاقات بحجة بلا يتكمن عليها على المقيّد كما هو القاعدة السقيمة عليها بين الاصحاب

واعترض عليه بان قاعدة الميسر حاكمة على الاخبار المذكورة بل معتبرة لدلولها لانها
 تنقح بعدم سقوط الكل بمجرد سقوط بعضها بسبب تقدرة او نقيضه فيجب تقديمها
 عليها مع ان المعارض بينهما اتم من وجه للتقييد وقد يجاب عنه تارة بان الاجامات
 المنقولة المتقدمة اخذت من هذه القاعدة فيجب تخصيصها بها واخرى بالتزام الرجوع
 الى الحجرات الخارجية في الحاكم والحكوم ووجه جانب الاخبار المتقدمة ومنها ما ذكره
 ايضا بعض اصحابنا من ان الرواية عامية لا ذكر لها في روايات اصحاب حتى يصح
 الاستناد اليها ويؤيده عدم بناه عليها في جل الامور وليس في ذلك قاعدة مطرقة بينهم
 بل لما يلحقون الادلة في خصوص كل مقام ومنها عدم وضوح دلالتها في المقام اذ لو
 اريد به بقوله ما استطعتم الفرد الذي يستطيع منه دل على الاكتفاء باعني يستطيع
 من افراد المأمورية وان اريد به التبعيض في العمل فمع عدم بناء الاصحاب عليه كما عرفت
 انما يدل على جواز الاكتفاء بما خلق به القدرة من بعض الاجزاء لا بمجرد الفعل من دون
 الشرط وعن السادس بان الرواية المذكورة معارضة مع الاخبار المنقولة والرجوع
 معها مع انها مقيدة بالاجامات المنقولة المتقدمة القاضية بالسقوط مضافا الى ان
 التمسك بها يتوقف على صدق الصلوة الصحيح على ذلك شرعا اذ مع عدم ثبوت الموضع
 لا يستقيم التمسك بالاطلاق فالشك في صدق الصلوة عليه يحتمل ان يستلزم الشك في ثبوت
 الرواية لمثله الا ان يقال بثبوت الصدق ايضا بالاطلاق نظر الى ادالتها على كون
 البعض صلوة والا لم يصح التمسك بها في سائر المقامات كما لو تقدّر له بعض الاجزاء
 الصلوة وعن السابع بوجوب اعدول عن الاستصحاب المذكور بما قد منا من الادلة
 ومن البين ان حجته متوقفة على عدم قيام دليل شرعي على خلافة من تنفي بحقيقة كما
 لا يخفى حجة القول بوجوب القضاء عليه اطلاقا ما دل على وجوب قضاء الفاشة الصحيح
 ان مع صلوات يصليها الرجل في كل ساعة صلوة فانتكفت في ذكرها اديتها وفي الصحيح
 يقض ما فاتته كما فاتته حجة القول بسقوط القضاء عنه ان القضاء ثابت باوحد يد
 ليس على وجوب دليل ظاهر والاستناد فيه الى بعض اطلاقا القضاء الشاملة له
 في يادى الراى لا تخلو عن اشكال لانها فيها الى غير تلك الصورة مضافا الى ان
 وقوعها وما يدل على ذلك المعنوية الحاكمة بعدم وجوب قضاء ما فات بالانتهاء
 من ان كلما غلب الله عليه من امر فانه اول العذر وفي القوي لا خبرك بما يبيع لك
 هذه الاشياء كما غلب الله عليه فانه اعذر بعبده قال الراوى وزاد فيه غيره ان

اما بعد الله عليه السلام قال هذا من الاموال الذي يفتح كل باب منها الف باء قد
 يتاخر في ذلك تارة بالمتع من انصواف الادلة الخفية ذلك الصوة لما قبل من انه يكلف
 في صدق القوت مجرد حصول الشائبة لثبوت التكليف اعني وجود المسئلة المحققة
 لتعلق التكليف على المكلف المزبور وان لم يتعلق عليه فضلا لثبوت حكمها بل وثاقتها
 بالنسبة الى من كان قائما في تمام الوقت مع عدم كونه قادرا على الاتيان بالمأمور به
 في هذا الحال متمسكا بصدق القوت عليه عرفا ومجرد ندرة وقوع المسئلة المزبورة
 لا يوجب لانصواف المزبور واخرى بان الرواية التي استدلل بها على معدور يستند
 معارضة بالدلة القاضية بوجوب القضاء والتعارض بينهما ام من وجه الان يقال
 بان مقتضاه الساقط نظر الى عدم وجود المرجح في هذا المقام فيرجع الى اصل البراءة
 الشرعية واستصحاب البراءة الاصلية واصالة العدم واستصحاب عدم وجوب
 الاتيان بالصلوة المزبورة المحقق في حال فقدان الطهورين فتم المبحث الخامس
 في كيفية التيمم مسئلة يعتبر في التيمم النية وقد تقدم الكلام فيها وما يتعلق بها
 وانها ليست من اجزاء العمل وانما هي من شرائط صحتها والكلام هنا يقع في امرين الاول
 ان المعروف بين الاصحاب ان التيمم غير راضع للحديث وانما يستتبع به العبادة المشروطة به
 ولا يجوز ان ينوي به الرفع وحكي من جماعته من الاصحاب لقول بكونه راضعا للحديث
 كالمائة غير ان الرفع فيها مطلق وفيه مقتد بعدم وجوب الماء والا فقول الاول و
 يدل عليه امور منها الاجماع المحكية في جملة من الكتب المتصدقة بالشهرة
 العظيمة ومنها الاصل فان القدر المتيقن من اثر التيمم انما هو استباحة الدخول
 في الصلوة به فالاصل عدم كونه راضعا مضافا الى الاستصحاب ومنها ان التيمم
 اذا وجد الماء انتقص نيته ووجبت الطهارة بالماء لعين ذلك الحديث والا فوجد
 ان الماء اورفع المرض ليس يحدث اجماعا حتى يكون بسببه غير المحبب جنبا ومجرد
 استباحة الصلوة وغيره ما دام كونه مضطرا ولم يتقبحه حدث اخر ليس رفع
 بطبيعة الحديث في المعنى ثم هو رفع منعه في الجملة ومنها ما يوجب اليل لطلاق لفظ
 المحبب على التيمم في بعض الاخبار كقول النبي صلى الله عليه وسلم ان ابن العاص بعد ان صلى باسما به
 متيمما صليت باسما عليك وانت جنب وفي خبر ابن بكير قلت للصادق عليه السلام رجل
 ام قوما وهو جنب وقد تيمم وهم على طهور فان مقابلته للطهور كالصحيح في ذلك قد
 يستدل للقول الثاني بوجه الاول ان الحديث يطلق على مغيبين احدهما الامر

الخارج او الحاصل النافق للطهارة وثانيهما الحالة الحاصلة به المانعة من الدل
 في الصلوة وغيرها والثاني هو المقصود هنا اذ لا ينفصل ارتفاع الاول بعد وقوعه
 والمعقول من رفع الحدث بالغض الاول واستباحة الصلوة سوى رفع تلك الحالة
 المانعة التي هي معنى الحدث غايه الامران يكون الفرق بينهما كون الرفع في الطهارة
 المائية مطلقا وفيه مقيدا بحد الماء وهو لا يصلح فارقا بحيث يخرج الظل
 عن كونه رعا وفيه نظر **الثاني** انه لا شك في كون التيمم تطهيرا اذ التيمم
 احدا للطهارات الثلاث والطهارة ضد الحدث فلا يمكن ارتفاعه بغير نظر **الثالث**
 محوم التشبيه في قوله ان الله جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا وما افاد
 مفاده كهموم المنزلة في قوله انما هو بمنزلة الماء فيكون اذن طهورية التراب على
 حسب طهورية الماء واجيب عنه بان هذا محمول على ارادة رفع تلك الانواع لمنع من التلوة
 ونحوها وبما بين ذلك ايضا بعدم مقاومتها لما قد منان الادلة مع انها يكشف
 من عدم كون التيمم طهارة حقيقية **الثاني** الظاهر انه لا يتبرع التيمم قصد البدلية
 عن المائية مطلقا من غير ملاحظة خصوصية الوضوء والغسل للاصل المقرر بوجوه
 والاطلاقات الواردة في الكتاب والسنة الامة بالتيمم فاضا قاضية بمحمول
 الامتثال بمحور الاثنيان بما يسمى تيمما عرفيا ولا طلاق الاخبار الواردة في كيفية
 التيمم مع خلوها عن اعتبار ذلك ولعموم البلوى لنقله لو كان فعده دليل العدة
 ويحتمل ضعيفا القول باعتبار ذلك فيه لقاعدة الشغل في العبادة واستصحابا لبقاء
 المنع من الدخول في الامور المشروطة بالطهارة وكان كون التيمم بديلا عن المائية
 وافتقار فرض عدم المكنة عنها يقض باعتبار قصد ذلك في تحققه وصحته
 وفي الكل نظر وهل يعتبر في التيمم تعيين كل من المخصوصتين او لا فيه وجهان فقول
 بجمله الاول لان التيمم الواقع بدلا عن الوضوء مخالف في الحقيقة للواقع بديلا عن
 الغسل كالمبدلين فلا يمكن التعيين بالنية لتمييز الفعل في الواقع اذ لا يمكن ذلك
 من دون قصد ولو جئنا بالاحمال كان ينوي وقوعه بديلا عما في ذمته مع تعيينه
 في الواقع ولقوله انما الاعمال بالنيات وضعف الكل واضح **الثالث** يجوز
 التداخل في التيمم بدلا عن اغسال متعدي يبع فيها التداخل لعموم البدلية
الرابع هل يجب فيه نية الاستباحة قيل نعم والا قوى لعدم لان التيمم عند
 عدم التمكن من الماء لا يكون الا صبيا وعند التمكن منه لا يكون الا سورا **هـ**

من افعال التيمم ضرب اليدين على الارض سواء كانت الارض فوق اليدين او تحتها او
 مساوية لهما ويدل عليه وجوه من الأدلة الأولى الأصل فان الاشتغال باليمينين في
 البرائة اليقينية وهو لا تحصل بدون الثاني ظهور قيام الاجماع عليه الثالث
 الاجامات المنقولة في جملة من الكتب الثلاثة ما دل على وجوب التيمم عموما والجميع العباد
 المستحبة الثانية الدالة على ذلك وانما الكلام في ان ذلك هل هو من اجزائه او من شرع طه
 ظاهر المذهب بين الاصحاب هو الاول وبه نقض جماعة منهم وعنده في تيمم اختيار الثاني فيكون
 بمنزلة الاختلاف في الوضوء والاقوى الاول ويدل عليه امور الاول ما ذكره بعض
 المحققين من ان الظاهر ان اسم التيمم مأخوذ منه فان المواد قصد الارض هو الضرب
 عليها كما هو الظاهر من بعض الاخبار الواردة في كيفية التيمم الثاني انه لا شك في وجوب
 الضرب على الارض الأصل اعتبار التيمم في كل الواجبات ويشير اليه هنا بالمقصود اجماعهم
 على عدم جواز التيمم بالمقصوب كما عرفت واعتبار النتيجة منقضية اما لا قائل به فلا بد من
 تقديم نية التيمم عليه الثالث ظواهر الاخبار الواردة في بيان كيفية التيمم لا تشملها
 على ضرب اليدين وما يميناه وظاهر ذلك انه من جملة الاخبار صحتها الموثوق بها لا لفضل
 حار بعد نقل قوله هكذا يصنع المحار اما قال الله عز وجل فيتموا صعيدا طيبا فضرب
 بيد به على الارض ثم ضرب كل يدا على الاخرى ثم مسح بيمينه اهـ وصحتها الصحيح بعد
 حكاية فعل عمر فقلت له كيف التيمم فوضع يده على المسح ثم رفعها فمسح به الخبر وصحتها
 ما في رواية اخرى عن الصادق عليه السلام انه وصف التيمم فضرب بيد به على الارض
 ثم رفعها فمسحها ثم مسح الخبر وقد يناقش في هذا الاستدلال تارة بمجرد وصف التيمم
 بذلك لا تقتضى باعتباره في التيمم على سبيل الوجوب الشرطي الى قيام احتمال كون الضرب
 مستقيا في التيمم فيكون الخبر ببيان الحكم الاستيعابي بالمخصوص وبياننا للقدر المشترك
 بين الوجوب والاستيعاب هو المطلوبية الشرعية فيكون الخبر ببياننا للتيمم الكامل و
 اخرى بانه لو سلمنا كونه ظاهرا في الوجوب فلا نسلم دلالة على الوجوب لتبطل بعد
 ملاحظة قيام احتمال كونه مقدّم لتفصيل التيمم الواجب شرعا سلمنا دلالة على وجوب
 التقديري لكن لا نسلم كونه واجبا تعيينيا فان الوجوب اعم منها والمطلوب ثبات الوجوب
 التعييني ثالثا باشتغال الرواية المذكورة على بيان بعض المستقبات وادعاء ان الاختصاص
 المزبور انما يستقيم لو كان التيمم واجبا اذ دلالة في الاضال من حيث هي على الوجوب
 وفي الكل نظر وصحتها الاخبار الواردة في بيان عدد الضربات كالصحيح قلت له كيف التيمم

قال هو ضروب واحد للوضوء والغسل من الجنابة تغيب بيدك مؤتين ثم تنفضها
نفضة للوجه ومرة لليدين وفي آخر التيمم ضربة للوجه وضربة للكفين فان ظاهر الحمل
كونه من الاضال واجتبه العلامة بظاهر الآية الشريفة لكنا على ان اول فعل التيمم
هو مسح الوجه لقطعته بالغاء حبيبتهما على قصد الصعيد من دون توسط الضربة على الارض
فيكون خارجا من ماهيته واجيب عنه بان قوله تعالى فتيمموا حال عليه فلا حاجة
الى ذكره ثانيا اذ ليس المراد بالتيمم والله اعلم مطلق المقصد بل المقصد بالغوا الخاص
اجه الضوب عليه اذ قد يكون التوجه اليه حاصل اقل قصد التيمم ويشير الينا ظاهر
الخبرين المتقدمين بل هما متبيان لمعنى التيمم في الآية بان الضربة من مطلق التوجه
وهو الوجه في حمله على التيمم والا فلا يتجه حمل الجزء على الكل فيكون الآية من جملة الأدلة
على ما ذكرناه ثم انه تظير الثمرة بين القولين المذكورين في مواضع منها اشتراط قصد
الغزبية فانه منه على كون ذلك من الواجبات التعبدية اذ لا يشترط ذلك في الوضوء
التوسلية والواجبات الغيرية ضرورة حصول المقصود من دونهما ومنها ما عرفت
من اشتراط اباحة الموضع الذي يتيمم به ومنها اشتراط عدم تحلل الحدث بين
الضوب والمسحات فانه منه على ثبوت كون الضوب ايضا من اجزاء التيمم اذ مع علم
بمجرد ذلك كما يجوز ذلك في الوضوء بين الاعتراف وغسل الوجه مسحا للوجه
امور منها ان يكون وضوءه اليدين على الارض باعتماد بحيث يصح معه مسح الضوب
صريح بدعائه من الاصحاب وهو الظاهر من كلام المعظم حيث يعبرون بلفظ الضوب
المنصوف اليه عفا وحكى من جماعته من الاصحاب القول بكفاية الوضع والاعتدال الاول
لورود الامر بالضوب في جملة من الاخبار ولورود فعله في جملة من الاخبار البيانية
فيجب لنا في موضع البحث لما قد مناه حجة القول بالاخر ان احدهما اذا فرض
قصد الصعيد وهو حاصل بالوضع وثانيهما ذكر الموضع في عدة من الاخبار الفعلية
والجواب عن الاول بان اطلاق الامر مقتيد بالادلة المتقدمة القاضية باعتبار الضربة
مضا فالى ما عرفت من تفسير التيمم في الروايتين المتقدمتين بالضوب فكانه اشارة
الى بيان معنى الآية الشريفة اقص الامر بقولها من قبيل الدليلين المتعارضين فيصح
فيها الطلوع وهو في جانب الاخبار القاضية باعتبار الضوب سلمنا التكاثر لكنه يجب
التسايط الموجب للرجوع الى قاعدة الاحتياط واستصحاب بقاء التكليف بالتيمم وغاية
وعن الثالث بانها مع عدم مقارنتها مع ما قدمنا من الادلة مدفوعة بان حكايته

لا موم فيها ومنها ان يكون ضريحها على الارض دفنة مرفعة فلا يجوز ضروب احدها مودة
 والاخر الاخرى مودع به جماعة من الائمة وهو الظاهر من كلام الباقرين المهديين الحسين
 في كيفية التيمم والمستند فيه امور **الاول** الاصل فان مودع الشك المنور الى الشك
 في تحقق الماهية بدون ذلك فيكون معتبرا في صحة لان ما شك في شرطية شرطية
 على حد هذا القبح **الثاني** ظهور قيام الاجماع عليه **الثالث** انه الظاهر من عدة
 من اخبار الباب كالصحيح على الصحيح فنوب بكفيك على الارض مرتين ثم تنفضهما وتضع
 بها وجهك المنور في صحبة اخرى فنوب بيديك مرتين ثم تنفضهما وفي رواية زداوة
 فنوب بكفيك الارض ثم تنفضهما الخ غير ذلك ما ورد في حكاية الاصل وهل يعتبران
 تكون البدن متقاربين اولاهيه وجهان يمثل الاول لانه المعهود وكنهه الظاهر من
 الاصل البانية ولان المتيقن فيقتصر عليه في الخروج عن الاصول المقررة ويمثل الثاني
 للاطلاقات الواردة في حيز البيان مع الشك في قيام دليل شرعي مقين بالما وصرها ان
 يكون الضرب بباطن الكفتين لانه المعهود من صاحبه الشرعية والذي جرت عليه الطريقة
 المألوفة المستمرة المألوفة عن ارباب العصة وكنهه المتيقن فيقتصر عليه في موضع
 الشك ولظهور قيام الاجماع عليه اليه ينصرف اطلاق الاخبار المأثورة وصرها ان لا
 يكون هناك عاقل بين باطن اليد والارض نفس عليه جماعة من الاصحاب هو المستفاد من
 كلام الباقرين واتجه له بان الاستفادة من عدة من الاخبار وصول الملائقة بين اليد والارض
 ويؤيدك موم المنزلة المستفادة من عدة من الاخبار وهذا فروع **الاول** لا فرق بين ان
 يكون المانع في تمام العضو وفي بعضه بنام على وجوب ضوب تمام العضو على الارض ولا
 بين ان يكون المانع ما يقع التيمم به كالغراب او من غير ذلك المستفاد من النظم المأثورة
 وفقوى الاصحاب اما هو وجوب ضوب اليدين على ما يجوز التيمم به وهو لا يصدق على
 ذلك **الثاني** لا يجب افعال جميع اجزاء باطن الكف الى الارض بحيث يستوعب كل جزء
 المتخلفة منها كالقواطع الحاصلة في الكف على الاقوى لظاهر الاطلاقات المتقدمة
 المتضادة هنا باطلاق الفتاوى ولان استيعاب ذلك متعسر في غير الغراب ما يتيقن به
 وتبين استعماله في التيمم مخالف لظاهر اطلاق الروايات وكلمات الاصحاب **الثالث**
 لو كان في الموضع النيران الواصلة الى الارض منها حاجب عن الوصول فان كان الزواحيث
 يصل الى الحل لو كان ذلك قوى المنع والا فالاقرب الجواز **الرابع** لو كان المائل خفيفا
 بحيث لا تمتنع من صدق ضوب الباطن على الارض معه فتيمم من دون ازالته فالظاهر الصحة

ثم الصفة في ذلك على المرتبة الحقيقية فلا عبرة بالتساخات المرتبة الخامسة لوضوح
 في الحائل فالظاهر وجوب الاحتياط **السادس** لو تعدد له الضرب في الباطن على الارض
 او فطر عليه ذلك او خاف من عود من الضرب عليه او بشك في ما سجد حنواً فلا يبعد
 القول بوجوب ضرب الظاهر عليها وبمحتمل القول بسقوط الضرب في باقي الاصل
 فيصير حاله كمن قطعت يده من اصلها **مسئلة** اختلف اصحابنا في اشتراط بقاء
 العلوق للسمع وعدمه على قولين فخطا العظم عدمه حيث اطلقوا بياناً من دون شك
 وصحح جمع من الاصحاب بذلك وذهب جماعة من المتأخرين الى اعتبار العلوق في الجملة
 والمجزة على عدم الاشتراط **امور الاول** الاصل فان اشتراط ذلك في التيمم امر اريد
 عليه فالاصل عدم تعلق التكليف بشرط فيه مضافاً الى استحباب عدم وجوبه و
 يناقض فيه بان الاصل في الصادات على العكس لوجوب الاخذ بما يحصل منه اليقين
 لا البرائة بعد يتقن الشغل والاستصحاب المذكور معارض مع استحسانها بالتكليف
 بالتيمم وقاها منه واستصحاب عدم ارتفاع حكم الحديث **الثاني** ما يظهر من كلامهم
 من قيام الاجماع عليه **الثالث** اطلاق التيمم فالظاهر كفايته بحصول الاجتزاء ولو لم
 عدم مراعات ذلك اذ لم يثبت قيام دليل شرعي على تقييد اطلاق الكتاب بفعل قوله
 تعالى فاصبوا على الاجتزاء بما يتقن سماعاً **الرابع** اطلاق الاخبار بالمبينة
 الحقيقة التيمم وقد يناقض فيه باخا منزلة على الغالب من حصول العلوق واخا انما
 تنهض حجة مع عدم وجود المقيّد وهو موجود هناك في صحة ذارعة الاتية
الخامس الاطلاق الواردة الامر بكلاً واحداً من غايات التيمم كالامر بالقلوة
 والطواف ونحوها بناء على مذهبه لا على ما ذهب اليه فالحاج قاضية بتحقيق الامثال بمجرى الاثبات
 بالماهية عرفاً اتفق الامر على الدليل على اشتراط التيمم فيها عند فقدان الماء
 فالاصل عدم اشتراط بقاء العلوق في صحة الغايات المفروضة وقد يورد على الاحتجاج
 المزبور بوجوه منها ان الظاهر ان الفاظ العبادات موضوعة لما زامها المعنى الصحيحة
 المستعملة لجميع الاجزاء والشرائط فالاستدلال بالاطلاقات المزبورة يتوقف على
 احتراز الماهية الصحيحة وهي جملة بناء على القول بثبوت الحقيقة الشرعية فيها كما
 هو الظاهر فالاستدلال بها في اثبات الصحة ودر ظاهر نعم التمسك بالاطلاق بما يجوز
 اذا كانت الماهية معلومة عرفاً كما هو الحال بالنسبة الى الفاظ المعاملات دون الماهيات
 الجملة سلمنا وضمانها للالتزم من الصحيح والفاصل لكتفها منصرفاً الى الصحيح بعد ملاحظة

شيوع استعمالها فيه سكتنا قساولا لمعنى الصحيح والفاسد من حيث الشروع الاستعمال
 لكن القدر المتيقن منها الاول فلا يصح الاستناد المزبور ومنها ان الاطلاقات
 المزبورة مقيدة بما دل على اشتراط التيقن في ما يات منه الموجبة له وظاهر ان اوله الاكثر
 قاضية بوجوب تحصيل اليقين بمجمول الظاهرة فيجب حلا المطلق على المقيّد وقد يجزم
 عنه بان الامر دائر في مفهوم التيقن بين الاقل والاكثر فيقتصر في تقييد الاطلاقات
 المزبورة على الارض لان الظاهر جواز التمسك بالاطلاقات في الشبهات المفهومية
 ومنها ان التمسك بالاطلاق انما يجوز مع بقاء صورته وهذا اكثرت صورته
 ما لتقديرات الكثيرة الواردة عليها مع ان الكلام المذكور يستلزم ورود تخصيص اكثر
 عليها وهو غير جائز كما نقض به جماعة او غير واقع في كلام الحكم او فاد من حيث
 الاستعمال فلا يمكن حلا للفظ عليه الا ان يقال بالتزام جواز تخصيصه لاكثر ويقال
 بالتزام كون ذلك من قبل تخصيصه لاكثر الا فرادى دون الانواع اذ غاية ما في الباب
 كون الفاسد منها اكثر من الصحيح وهو جائز بل واقع في كثير من الاستعمالات المعروفة
 والشرعية ومنها ان المطلق موضوع للهيئة المملة وحمله على العموم موقوف على ثبوت
 كونه واردا في حيز البيان جبا تفرقا لاصول فلا تقضي بانتفاء الشرعية في موضع
 البحث بل نقول بان الظاهر ان المنساق منها انما هو ورودها في مقام بيان وجوب
 ذلك في الجملة فيكون واردة في مقام بيان حكم اخر فلا تقضي بالاجتزاء بمجرد الاتيان
 بالماهية السرفية ومنها ان مجرد وضع الالفاظ المزبور للمعنى الاعم منها لا يقتضي
 بكونها مستعملة في ذلك بعد ملاخطة احتمال كون الاستعمال المزبور مسبوقا على
 الوضع واصالة الحقيقة في الاستعمال حال المسرح لها في محل البحث ومنها ان الاطلاقات
 المزبورة مقيدة بالفاسد لقيام الاجماع على عدم ارادة الفرع الفاسد منها فالشك
 في الصحة موجب للشك في الموضوع المستلزم للشك في الشمول الموجب لسقوط الاستدلال
 واثبات الصحة بالاطلاقات في هذا المقام يستلزم الدور كما مر ومنها ان الاطلاقات
 المزبورة مقيدة بما اشتمل ودل على الامر بالتأني عموما وخصوصا وفعلة لا يحمل
 عندا للشك في الشرعية والتجزئية كما هو المفروض في المقام فيكون من تبين المطلق المقيّد
 بالجهل ومنها انه لا ريب في كون الاطلاقات المزبورة مستعملة في الصحيح ضرورة
 عدم كون الفرع الفاسد مطلوبا في الشرعية فتكون جملة السادس استصحاب
 الفضل لمعلوم بالنقص والاجماع واعتراض عليه بان استصحاب الفضل يستلزم عدم

بقاء شيء من العلوق من ظاهر يعطى حصول العلوق ففيه اشارة الى انضواء
 الاطلاقات المصونة حصوله لاطلاق الامر بالنقض ومن المعلوم ان مجرى النفس
 لا يوجب زواله بالامة كما هو المشاهد بالمقربة فهو في الحقيقة من الشواهد على
 الاشتراط كما اشار اليه غيره واخذ من الاجلة وكان الامر به من جهة زالة العلوق
 الزايد السابح ما دل على ان التصيد وجه الارض فانه شامل لنحو البحر الصلبة
 واعترض عليه بان الاكتفاء بطلق وجه الارض كما يابح عن اعتبار العلوق غاية
 الامر بتقييده بصورة حصوله كما هو المتعين على القول باختصاصه بالترابيات
 الشاهن ما دل على الاكتفاء بالحقبة الواحدة للوجه واليدن اذ لا ينفك شيء
 من العلوق لاجل اليدن واعترض عليه بانه ما لا اشارة فيه الى ما ذكر اذ يجوز
 مسح الوجه لا يوجب زوال الغبار بالكلية كما هو المعلوم بالامتحان ولو كان ذلك
 بعد النقص على انه قد يقال بعدم اشتراط استدامة العلوق بمسح اليدن اذ ان
 سبب مسح الوجه ويقال بوجوب الغيبة الثانية مع عدم البقاية القاطنة بالاشتراف
 اصالة الاحتياط وظاهر الآية الشريفة فان الظاهر منها كونها متعمدة اذ لا يفهم من
 مستحب براسي من الدهن الا ذلك قد اعترف به الزمخشري مضافا الى التفسير الآتية الواردة
 في تفسيرها وصحيفة زارة وفيها فلما وضع الوضوء من لم يجد الماء ابدت بعض الفضل مسحا
 لانه قال بوجوبهم ثم وصل بها وايديكم منه اى ذلك التيمم لانه علم ان ذلك اجمع لم تجز
 على الوجه لانه يعلق من ذلك الصعيد بمسح الكف ولا يعلق ببعضها مضافا الى الظاهر
 صحة الحلج اذ الميمى الرجل طهروا او كان جنبا فليمتنع من الارض وليصل ونحوه صحة
 ابن سنان عن الصادق ع وفيها فليمسح من الارض وما ورد في عدة من الاخبار الواردة
 في التيمم بالمسح لانه يتييم من غير ايدس وجه او غيره لك ما هو بمسح مسحله تجب
 المباشرة في التيمم كما صرح به اصحابنا والمستند فيه امور الاول الحاصل فان
 التكليف بالتيمم وغايته ثابت في الواقع فيجب تحصيل اليقين بالبرائة عنه وهو لا
 يحصل بدونه مضافا الى استحباب بقاء التكليف بذلك الثاني فيكون تمام الاجماع
 عليه الثالث الاجماع المنقولة في كلام جماعة من الاصحاب الرابع تعلقه بالبرائة
 الخامس انه المعهود بين المسلمين خلفا عن سلف السادس من نوازل الخطابات
 الامر بالتيمم فانه تقضى بوجوبه على المكلف على سبيل التعيين مع مرادات المباشرة
 وتجاوز التولية مع العجز بمعية ان يرفع اعضائه شخص ثم يسمح لها ثم ان اشترى التولية

مستبوعه الواقع فلا يقع التيمم شرعا بدونها فلا فرق في ذلك بين حالتي العمد والشهو
 والنسيان والباين كونه عالما اذ جاهلا ولا في الجاهل بين كونه جاهلا بالحكم او بالموضع
 قاصدا كان ام مقصدا ويلحق بذلك التيمم لو كان التيمم مستلزما للرجوع عليه فالمقبض يجوز
 التولية ويلحق بذلك ايضا ما لو خاف من وقوع السجود عليه فامد يجوز له ذلك ولو خاف
 من ذلك فتولا غير ثم انكشف خلاه فقطع بعدم كونه ضروريا فلا يبعد القول بانه
 كواجب الماء فان انكشف الخلاف بعد الصلوة لم يبعد على الاجوى وان انكشف في ذلك قبلها
 وجب عليه الاتيان بالتيمم وان انكشف الخلاف في الاثناء فغيبه وجهان ولو حصل له
 القطع بعدم كونه ضروريا فتمتم ثم انكشف له خلاه بعده فبطل القول بانه كواجب الماء
 وبطل القول بانه كواجب الماء وبطل القول بالتمتع مطلقا لان المعرفة بالتيمم انما يدور
 مدار حصول الخوف وعدمه فالخوف ما غو في الموضوع فيكون المكلف المزبور متشككا في
 الامر الشرعي فيقتضيه الاجزاء مسئلة تجل المولات في التيمم مطلقا سواء كان يمكن
 الفصل او الوضوء والمراد بها الموالاة العرفية لا الحكيمية والليل على وجوب المولات
 قاعدة الاحتياط واستصحاب بقاء التكليف بالتيمم وغاياته طه المهود وظاهر
 الاجماع المنقول المقتد بقوى المشهورين القول والاحتياط بماضيه الائمة في مقابلتها
 للنقل عنهم اتم تابعوا في تيممهم وظاهر الآية الشريفة حيث وقع العطف بها بالفاء
 المقتضية لتعقيب العمل للمركب لا يتم الابعاضة بعضها ببعض هذا لا يغفلون نظرو
 مسئلة يجب في التيمم الترتيب بين الاعضاء كائنات عليه القول بالظاهر المشهور
 بيننا بل المراد فيه القامع من يستد بقوله والمستند فيه امور الاول عدة الاشتغال
 والاستصحاب بتقريب ما مر **الثاني** الاجماع المنقول في كلام بعض القول المعتضد
 بظاهر الفتاوى **الثالث** ظاهر الآية في تقديم الوجه اما لان الواو للترتيب والقوله
 ثم ابدا وانما ابداه على **السر** الاخبار الظاهرة في الترتيب في القوب ثم مسح الوجه
 ثم مسح اليدين **الخامس** عدة التام في الخبر المتقدمة مسح اليسرى على اليمين واليمين
 على اليسرى وهو الظاهر في الترتيب في مقام البيان **السادس** ما ذكره بعض الفقهاء
 من قيام التيمم مقام ما يجب ترتيبه بل وما يدعي ان عموم المنزلة يقتضيه وهذا الوجه
 لا يخلو عن اشكال ثم ان الذي يظهر من قوى الاحباب والادلة المتقدمة انما هو كون
 الشرط المزبور من الشرائط الواقعية فالنسيان ونحوه مما لا يقتضيه سقوطه مسئلة
 يجب الابتداء بالاعلى بالنسبة الى اجزاء التيمم للاحتياط والاستصحاب عموم المقتولة

والتأني بالعلوم من فسادهم ثم فصل التاجين لم وإن لم يثبت تصحيحهم به لفظا بل وبما
 كان معلوما لديهم في الزمان السابق **مسئله** صرح جماعة من الاصحاب بأنه فيشترط
 في التيمم طهارة الأعضاء الماسة والمسوحة والمستنديه امور **القول** الاحتياط
 لتوقف اليقين بالغراغ عليه **الثاني** فهو اشتراط طيبه للتراب **الثالث** غوى
 البدلية فلو كان شئ من ذلك نجسا وجب تطهيره مقدرة الواجب المطلق ولو توقف
 على شربه الماء وجب ولو زادت القيمة عن اجرة المثل ففي وجوب شائه وجوب لا يبعد
 القول بوجوبه اذا لم يضر بحاله ولو كانت على محال التيمم جيرة ظاهرة ولم يتمكن من رفعها
 وجب المسح عليها على الاقرب على حسب ما فصلناه في الوضوء لمعوم المنزلة والبدلية على نحو
 والفصل وإن كانت ظاهرة فلا يبعد القول بوجوب وضع طاهرة عليها والمسح عليها ولو
 لم يكن ازالة الفجاسة فالاقرب وجوب المسح على النجس اقله اليسور بناء على جريانها
 في الشرائط ولقائمة الاحتياط بناء على القول بعدم كون فعل الصلوة محذورا من المحرمات
 الذاتية لان الاحتياط يحرف الحزمة القترية في المحتملة في المقام وعلى القول بكونه من
 المحرمات الذاتية فمقتضى الاحتياط ترك الصلوة لان مراعات جانب احتمال التحريم مقدرة
 على جانب احتمال الوجوب ولو كان التيمم مستلزما لسارية الفجاسة الى التراب ففصيل
 يستقوط حكم التيمم فيه وترجع المسئلة الى الحكم فاذا لم يهزمين وهذا من حيث كون اشتراط
 طهارة التراب معتبرة في كل من حال الاختيار والاضطرار ثم ان الظاهر ان اشتراط
 الطهارة في موضع من الشرائط الوجودية المعتبرة في الواقع فلا فرق بين عالم والجاهل
 والعامد والتأني **مسئله** لا اشكال ولا خلاف في صحة التيمم مع تصديق
 الوقت وفي القرب والتيقن والزمن والمداريد وكشف اللثام ونهاية الاحكام فنقل
 الاجماع عليه بل يدلل عليها جميع الادلة الدالة والمشتبهة على الامري بالتيمم وانما الكلام
 في المعنى المراد من القيق وفيه وجهان يمتثلان يراديه عدم زيادة الوقت على مقدار
 الواجب من التيمم والصلوة بل واقلة ويمتثلان يراديه عدم زيادة الوقت على مقدار
 فعل جميع الواجبات والمندوبات متعارفة كانت كالقنوت وجلسته المتناهية وانها
 ويمتثل اختصاصه بفعل الواجبات والمندوبات المتعارفة ويمتثل اختصاصه بالواجبات
 وبما عزم على فعله من المندوبات ويمتثلان يراديه عدم زيادة الوقت على مقدار
 الواجبات والمسقطات على ما عزم عليه من فعلها من نهاية الطول والقصر والوسط
 لا يبعد جعل المدار على الصلوة المتعارفة على حسب اختلافها باختلاف الاشخاص بل

وسنة اذ هي التي ينصرف اليها الاطلاق كما في غير المقام من التقييدات وهل يعتبر
 في معرفة القيق العلم او القن او يمكن فيه خوف الفوات وان لم يميل الى رخصة القن فيه
 وجهان او قولان يظهر من كثير من كلامهم اعتبار القن حيث علقوا الحكم عليه والظاهر
 الاخير ويدل عليه امور **الاول** جميع ذرارة او حسنة فاذا خاف ان يفوت الوقت
 فليست **الثاني** في ظهور قيام الاجماع عليه بل انه اجماع في جميع الواجبات الموسعة
الثالث انه لو لا ذلك لزم خروج الواجب عن كونه واجبا اذ مع جواز التأخير يخرج يلزم
 جواز ترك الواجب في الغالب وهو ما ذكر من اللازم واعتوض عليه بانه انما يلزم خروج
 الواجب عن الوجوب لو جاز تركه مطلقا ومن البين خلافه لعدم جواز تركه على تقدير القطع
 بالفوات وفي صورة تضييق الوقت وذلك كاف في حصول معنى الوجوب وبما به عنه
 بانه قد علم من الشرع شدة الاهتمام بالصلوة فلا بد من مراعات عدم فواتها
 في الغالب **الرابع** انه مع ظن الفوات بالتأخير لا يمكن ان يتحقق منه الغرم على الفعل
 في الآخر فاذا ترك الفعل كان تاركا للفعل والغرم معا فيكون عاصيا فبتعين عليه
 الاتيان بالفعل وفوقش فيه بانه بعد تسليم امتناع حصول الغرم منه ان لم يمتنع على
 القول ببديلية الغرم وهو ضعيف **الخامس** اننا نجد حكم العقل حكما قطعيا
 بعدم جواز التأخير ووجوب المبادرة الى الفعل فيجب الاخذ به استدلاله بجماعة من
 اصحابنا ويمكن توجيهه بوجهين أحدهما ان ذلك قضية وجوب لا امتثال بحسب المعروف
 فان وجوب الفعل والزام المكلف اياه قاهرهما فتبتين الاتيان به والامد عاصيا
 بها فالادام مع التأخير وحصول الترك بلمتها ونا في اداء المطلوب وثانيهما انه مع
 وجوب الفعل وعدم اذنه في الترك لا شتماله على المصلحة التي لا يجوز للمكلف تقويتها
 يحكم العقل بتعيين الاتيان في احتياط التحصيل المطلوب هذا العلم باشتغال الذمة واداءها
 للمعنى المظنون بسبب التأخير **السادس** ان العلم الاجمالي حاصل بمصداق مخالفة
 الاجالية القطعية الواقعية مع الانقصار على العلم فيجب الاحتياط في هذا المقام ثم انه
 لو شك في تمكنه من الفعل مع التأخير واخروج الوقت ففي جواز التأخير عدم وجهها
 اولها **الاول** الاستحباب في القدرة وبقاء الوقت وثبوت جواز التأخير بحكم الشرع
 في الصورة الاولى فلا يندفع بحجج الاحتمال ويحتل الثالث لوجوب الفعل وعدم جواز
 الاتيان على تركه ومع الشك المفروض يكون في تأخير الفعل قدام على تركه الامتناع
 لعدم احليانته اذن باء الواجب فقد يتأمل في شمول ما دل على جواز التأخير لذلك

الصورة وفيه ان ذلك انما يستقيم لو كان الشك مستلزما لحصول الخوف في هذا المقام
 اتمام عدمه فغير مستقيم ثم انه لو صلح عندلن ضيق الوقت فاكشف في أثناء الصلوة
 ضا دلتها فالظاهر انه كراه الماء في أثناء الصلوة ولو انكشف بهذا الصلوة فساد
 ظنه فقد صرح جماعة من الاصحاب بعدم وجوب لاعادة عليه والظاهر انه المشهور
 بينهم وصحيح بعضهم بعدم ظهور الخلاف فيه الا ما يميكن من الشك في كتابي الاختيار وفي
 المسئلة قولان والاقول الاول ويدل عليه قاعدة الاجزاء فان المستفاد من خبر زيادة
 المتكلم انما هو كون الخوف ما خوذ في الموضوع فتكون الاعتماد وعدمها او اضرار
 حصوله وعدمه فان المستفاد من ذلك انما هو كون للكلف المزبور مكلفا بالصلوة
 المزبور مع التيمم وقداق به وامثال الامر الشرعي يقتضيه الاجزاء ويؤيده الملاقاة لها
 القاض بجبها بمسب لواقع مضافا الى المعينة المستفيضة الثالثة على عدم الاعادة لمن
 وجد الماء بعد صلوة وكان في وقت مع اشتغالها على التخليل بانه فصل حال الطهوين
 بل يشهد بذلك ايضا الاخبار الواردة في التيمم ولعل مستند الثاني قول الصادق ع
 في صحيح منصور بن حازم في رجل تيمم فصلى ثم اصاب الماء اما انا فكننت فاعلا في كنت
 اقوصا واعيد وقول ابي الحسن عليه السلام في خبر يعقوب بن يعقوبين يقطلين صيدان سئله
 عن رجل تيمم فصلى فاصاب بعد صلوة ما يتوضا ويبعد الصلوة ام يجوز صلوة قال
 اذا وجد الماء قبل ان يمضوا الوقت توضا واعاد فان مضوا الوقت فلا اعادة عليه الجواب
 عنهما بعدم مقاومتها لما قدمنا من الدلة مع ان الاول حمل الاول على الاستنجاب مع
 ان قضيتة المفهوم في الثاني عدم الاعادة ان لم يجد الماء في الوقت كما هو بعض الدعوى
 هذا كله في صورة تضيق الوقت واما مع سعة فقد اختلف اصحابنا في محضه وعدمه على
 قولين او اقوال فذهب جمع منهم الى المنع ونسبه في البحار والمنتهى كشف اللثام و
 غيرها الى الأكثر وفي المختلف والمسالك وغيرها الى المشهور وذهب جماعة منهم الى الجواز
 وعن المهذب البارع انه قول مشهور كما لا اول وذهب جماعة من الاصحاب الى القول
 بوجوب التأخير مع رجاء حصوله وعدم وجوبه مع اليأس عنه للقول الاول امور
الاول الاحتمال اللازم للمراعات هنا الثاني الاجماع المنقولة فمن السرائر
 انه مذهب جميع اصحابنا في الامن شذمن لا يعتد بقوله لانه عرفا سمر ونسبه
 ويستفاد من الغنية للحكم والناصيات وشرع الجبل والانتصار واحكام الراوندى
 قيام الاجماع عليه **الثالث** انه طهارة اضطرارية ولا اضطرار قبل ضيق الوقت فيه

نظر السراج انه مكلف بصلوة ذات طهارة مائية في ضمن هذا الوقت ولا ينتقل
 الماء لو علم حصوله في آخر الوقت فلا يسقط الا بالجزء ولا يعلم الا عند الضيق ويقضو
 لا ريب في ان الطهارة المائية هي الاصل لتعلق التكليف بها على المكلف في اول الامر
 والترامية بدل عنها فلا ينتقل اليها الا بعد الجز عن الاول لان الاصل عدمه مع ان
 الترابية مشروطة بجزء المكلف من المائية فالاصل عدم الجز الخاص ^{المقتضى} كحسن
 زارة او صحيحه عن احدهما في المبدأ المسافر ماء فيطلب ما دام في الوقت فاذا خاف
 ان يفوت الوقت فليتييم وليصلي في آخر الوقت فان في هذه الرواية دلالة على المكلف
 من مجتين وفي رواية اخرى فليسك بدل فيطلب وخير الاخر عن احدهما في
 قال ان خاف على نفسه من سيع او غيره وخاف فوات الوقت فليتييم ^{المقتضى} الحديث وموقف
 ابن بكير عن الصادق عليه السلام اذا تيمم الرجل فليكن ذلك في آخر الوقت فان
 فاته الماء فلن تقوية الارض كوثقة الاخرى المروى عن قريش لا سنا من الصادق
 عليه السلام في الرجل اجنب فلم يجد الماء يتييم ويصلي قال لا حتى آخر الوقت ان فاته
 الماء لم تفتته الارض وخير محمد بن حوان عن الصادق عليه السلام قال قلت له
 رجل يتييم ثم دخل في الصلوة وقد كان طلب الماء فلم يقدر عليه ثم يوثق بالماء
 حين يدخل بالصلوة قال يمض بالصلوة واعلم انه ليس ينبغي لاحد ان يتييم الا
 في آخر الوقت ونحوه المروى عن العار عن دعاء الاسلام عن الصادق عن
 ابيه عن عن علي بن ابي نجي ان يتييم من لا يجد الماء الا في آخر الوقت ونحوه المروى
 عن فقه الرضا عن ليس للمتييم ان يتييم حتى ياتي الماخرا الوقت او الحان يتخوف خروج
 وقت الصلوة وما يدل على ذلك ما تقدم انفا ما دل على الامادة لو وجد الماء
 في الوقت محبة القائل بالمجواز مطلقا **امور الاول** الاصل يمكن تقريبه بوجه
احلها ان الامر دائر في هذا المقام بين التوسعة والتضييق فيقتضي القاعدة
 هو البناء على الاول لان وجوب الانتظار بتكليف زايد على التكليف المتعلق
 بالتييم والصلوة فالاصل براءة الذمة عنه مع ان ما نحن فيه من قبيل الشك
 في الشرعية لان اشتراط الانتظار مشكوك فيه فالاصل عدمه ويجاب عنه تارة
 بان اصل البرائة في هذا المقام معارضة مع قاعدة الاشتغال واستصحاب بقاء
 التكليف المتعلق بالتييم وغاياته المشروطة فيه فيجب تقديمها عليها لانها بمنزلة
 الدليل الشرعي سيما الاستصحاب فانه يوقف بقاء التكليف المتيقن في موضع الشك

واخرى بان التكليف القرع انما يتعلق بالصحة المستجيبة للشرايط والاجزاء المتبرئين في
 ماهيتها والتمسك باصالة البرائة في مقام اثبات الماهية المجولة الفرية غير مستقيم
 لانها من اصول المجتة فلا يترتب عليها انتفاء الشرطية في موضع البحث فاصالة عدم
 حصول الماهية الشرعية واصالة عدم معمولية التوسعة سالمة عن المعارض والحاصل
 ان العلم الاجمالي حاصل في المقام يكون المكلف المذكور مكلفا بالطهارة الصحيحة الشرعية
 وهي مرددة في المقام بين الماهية والترابعية فيجب لاقتصار على ما يحصل منه بالاعتقاد
 وهو يتوقف على التأخير **وقال الشايبان** مشروعية التيم مشروطة بعدم وجدان الماء
 للصلاة وقد تقررت في محله ان الواجب الموسع كل فلا يصدق ذلك مع رجاء حصول الماء
 في آخر الوقت **ورابعاً** بان الطهارة الماهية هي الاصل لتعلق التكليف به في اول الامر
 فيستحب بقاءه ما لم يتحقق المزيل **وخاصاً** بوجوب المدول عن الاصل المذكور
 بالادلة المتقدمة القاضي بوجوب الانتظار والتأخير الى آخر الوقت **ثامناً** باستصحاب
 البرائة الاصلية الثابتة بالعقل والشرع فان التكليف بوجوب الانتظار في موضع البحث
 مشكوك فيه فالاصل يقفه بعدم وضعفه **ظاهر ثانياً** **قال الشايبان** مشروعية التيم
 مشروطة بعدم وجدان الماء كما هو قصته الآية الشريفة فيمكن الحكم بانتفائه باصالة
 عدم كاهر الحال بالنسبة الى سائر الامور المعدية المشكوك وفيه ان هناك فرقاً
 بين تعليق الحكم على عدم وجود الماء واقاويين عدم وجدانه فيصح التمسك باصالة
 عدم في نفي الاول لانه من الآثار الشرعية المترتبة عليه بخلاف الثاني فان الحكم فيه
 معلق على صدق الوجدان وعدمه وهو ما لا يثبت باصالة العلم لانه يستلزم الاصل
 الثابت **وابعها** ان المفروض كونه فاقد الماء في اول الوقت فيستحب ذلك الى آخر
 الوقت فيترتب عليه جواز البدار وعدم الانتظار ويورد عليه بوجوب العدول غير الاول
 المتقدمة القاضي بوجوب التأخير **الثاني** انه يصدق عليه انه غير واجب للماء في اول
 الوقت كما يظهر من ملاحظة العرف فيجوز له التيم بالاطلاق الآية الشريفة ويورد عليه
 بان الواجب الموسع كل فلا يصدق عدم الوجدان مع احتمال حصول الماء في الوقت نعم
 لا يبطل القوا بصدقه مع اليأس عن حصوله **الثالث** اطلاق ما دل على وجوب الصلوة
 بدخول الوقت كتاباً و سنة وفيه نظر لما مر من عدم امكان التمسك باطلاقات لبيان
 الجملة في نفي الشرطية مضافاً الى انها مخصصة بما دل على اشتراط الصلوة بالطهارة والطهارة
 مرددة في هذا المرام بين الماهية والترابعية فلا يمكن اثبات الانتقال الى الترابعية بالاطلاق

المزبونة **الرابع** بهذا التكليف بذلك لما فيه من العسر والمشقة في كثير من الاوقات
 لكثير من الناس خصوصاً الفسا والاعوام وخصوصاً المرضى نحوهم وسبباً بالتسمية
 للشائين بناء على تعميم المسئلة لجميع اسباب التيمم للاجماع في الروض على عدم الفرق في ذلك
 مع سهولة الملة وسماحتها واصل مشروعية التيمم لذلك واردة اليسر والعباد وما فيه من
 التخفيف بترك الصلوة بل العتب فيها لو علم عدم حصول الماء تمام الوقت بل فيه خوات
 مصلحة اقل الوقت من الاستقبال المؤكد وانه لو كان مكشاً لشاع وقاع لتوفر الدواعي الى
 نفلته وغلبة وقوعه مع ظهور مساوئته لغيره من دون الاعذار كالاستحاضه والمسلسوس
 وذوى الجبيرة وفيه نظراً **الخامس** الاخبار المستفيضة الدالة على ذلك وهي على اصناف
منها الاخبار الدالة على استحباب فعل الصلوة في اول الوقت والحث على المحافظة عليه
 المقتضيه لتمكن المكلف من الامتثال شرعاً وليس الا بالتيمم ويورد عليه تارة بانها ليست
 واردة في حيز بيان الكيفية فلا يمكن التمسك بها النفاً شرط الانتظار مضاعفاً الى ان
 الاخبار المزبورة لا يكتفي باستحباب فعل الصلوة الصحيحة في اول الوقت فالتمسك بها
 يتوقف على اجزاء موضوع الصلوة الصحيحة الشرعية فلا استدلال لها لاشيات العقدة
 ورواها **ومنها** الاخبار الدالة على ان التيمم بمنزلة الماء وانه احداً للطهورين كما
 تقدمت جملة منها **ومنها** النبوى المروي عن الفضال فضلت ما روي جعلت له الاذن
 مسجداً وطهوراً وايما رجل من امتي راد الصلوة فلم يجد ماءً ووجد الارض قد جعلت
 له مسجداً وطهوراً الحديث **ومنها** الخبر الآخر المروي على الشاغير واحد من الاصحاب ايها
 ادركت الصلوة تيممت وصليت **ومنها** ما يشعر بها ايضا من الامرة الموثق وخبر
 السكوني بالتيمم عند خوف الزحام في يوم الجمعة وعمره كما مر ذكرها **ومنها** خبر داود
 الرقي من الصادق عليه السلام اكون في السفر فمخضو الصلوة وليس معي ماءً وبقا الى ان
 الماء قريب منا فاطلب الماء وانما في وقت يمينا وشمالا قال لا تطلب ولكن تيمم فاني اخاف
 الحديث **ومنها** الاخبار الدالة على الصلوة والغلوطين فان اطلاقها تقتضي بالاكتماء
 بذلك في محتم من غير شرط آخر **ومنها** خبر ابي عبيدة سئل الصادق عليه السلام
 عن المرأة ترى الطهر في السفر وليس معها من الماء ما يكفيها لنفسها وقد حضرت الصلوة
 قال اذا كان معها بقدر ما تنفس فيه فرجها فغسله ثم يتييم وتصل الى اخره **ومنها**
 الصحيح في امام قوم اصابه جنابة وليس معه ماء يكفيها للغسل يتوضأ بعضهم ويصلي بهم
 قال لا ولكن يتييم الجنب الامام ويصلي بهم ان الله قد جعل التراب طهوراً كما قد جعل الماء

ظهور وقد يناقش في هذا الاستدلال بعدم كون الإطلاق المزبور واوادة حيز بيان
 هذا الحكم وانما هو وارد في حيز بيان حكم اخر ويدفعها ملاحظة غلبة وقوع الجماعة في اول
 الوقت ومنها اخرى معتبرة المستفيضة الدالة على عدم الاعادة لمن حيا ثم وحدها في
 كثير منها التوقيع بوجده في الوقت بل في بعضها ظهور التراضي بين الصلوة وحدها في
 وفي اخر التعليل بانه احد الظهورين ولا يكون ذلك الا بمشروعية في السعة وحملها
 على اعادة الصلوة في وقت لا اصابه فيه عيب بل عتق في كثير منها حملها على العلم والظن
 باليقين ثم انكشف السعة مستمرا بعد اعتبار المضايقة الحقيقية او ما يقرب منها ارجح اهل
 التفصيل باخبار اهل المنع لظهورها في ان التأخير لرجحان الحصول لقوله فيها فان فاتك
 الماء لم تقتل الارض وبانه من المستبعد بعد حصول اليأس من الماء لزوم التأخير لحكم
 الدليل الواضح عليه سوء الضعيف من الاخبار لان الضعيف منها ظاهرة في ان التأخير كمال
 حصول الماء لا للتعب وبانه جمع بين الاخبار والظاهرة المنع اقبح الامر تعارض الاخبار
 فيرجح فيها المألوف والخذ بما وافق الكتاب وقد عرفت ان عدم الوجدان انما يتحقق مع
 اليأس من حصول الماء في تمام الوقت ولا يصدق مع رجاء حصوله فيه كما يظهر من ملاحظة
 العرف والا قوى في المظهر هو الركون لهذا التفصيل والاحوط التأخير مطلقا في جميع الاول
 الظاهر عدم الفرق في هذا الحكم بين جميع الاسباب لمسوفة للتيمم لاطلاق بعض الاخبار
 المتقدمة وقتا وعلى اصحاب والجماعات المنقولة في الباب كما انه لا فرق في الصلوة الموقفة
 بين كونها يومية او غيرها وبين كونها فريضة او نافلة دامة لاطلاق بعض النسخ المتقدمة
 نعم ما كان وقت المعركة لقضاء على القول بالتوسعة وكانوا في المبتدأة وغير الصلوة
 ما لا وقت له فالظاهر عدم جريان الخلاف فيه بل يجوز التيمم عند اعادة فعله من السجدة
 التزام وجوب تأخير القضاء المظن الغوث لمن فرضه التيمم والتمزام ترك النوازل المبتدأة
 وترك العمل المندوبة بل هو خلاف مذاق اهل الشرع والشرعية **الثاني** انه على القول
 بالضييق او ظن الكلف فبوات الوقت من غيم ونحوه فتيمة وصلح ثم انكشف فساد ظنه
 ففي وجوب الاعادة عليه وعدمه قولان قيل بالاول لان المشروط عكس عند عدم شرطه
 وقيل بعدم وجوب الاعادة واخبر له أولا بما ورد من ان المزمع يتعدى بظنه وضمانه ظاهر
 بعد ملاحظة عدم ثبوت وروده من طرفنا واعراض الاصطحاب عنه في كثير من المقامات
 وعدم وضوح دلالة على المطلوب ومعارضته مع ما دل من العقل والنقل على عدم جواز
 التدين بالظن والعمل عليه في مقام الامتناع مع ان مودده جواز اقدام لصحة الفصل

وثانياً بان الامتثال يقتضيه بالاجزاء واورد عليه بان مورد ذلك هو الامور الواقعية
فلا ربط له بموضع البحث وفيه انه بعد ملاحظة كون الخوف مأخوذاً في المسئلة على سبيل
الموضوعية فيكون الحكم الواقعي مأخوذاً من حصوله وثالثاً بان الاصلية الشرائط ان تكون
واقعية الا اذا ثبت كون العلم مأخوذاً في الحكم على سبيل الموضوع فيدور الامر على مداره
هو ما وورد ما لا ربط له بموضع البحث وارجا بنظر الاخبار المتقدمة النافية للاعادة
بجملها على الصلوة والتيمم بطلان الحقيقة وفوقه عليه بان الاستدلال بما فرغ ظهورها في
ذلك لا يخرج حلها على ذلك وحامساً بالاصل فان الاصل عدم وجوب الاعادة وبإثبات الذمة
عنها مضاعفاً الى استصحاب عدم وجوبه فان اليقين حاصل بعدم كونه مكلفاً بها قبل
انكشاف ذلك له فيستحب تمامه الى ان يتحقق المزيد ويورد عليه بان الاصل المزبورة
معارضة باطلاق الدليل القاطع بثبوت التكليف فالصل عدم سقوطه بمجرد ذلك نعم
انما هو جارية بالنسبة الى القضاء نظر الى ثبوته بامر جديد والا فرب في الظن هو القول
الثاني ثم انه بناء على القول بوجوده لا تخويله بقطع بالتوسعة او شك فيها فتيمم وعمل
ثم انكشف وقوعها في القيق فالظاهر القصة مع مراعاة قصد القرينة فيها الصلة عدم
وجوب القضاء عليه ولتامة الاجزاء والاطلاقات **الثالث** الظاهر انه لو تيمم في
اول الوقت لصلوة الناغلة المبتدئة جازله الدخول معه في الصلوة الواجبة في اول الوقت
ولا يجب عليه التأخير في هذا الحال اما على القول بالتوسعة فظاهر ما على القول بوجوب
التأخير فلما مر من ان نية صحيحة فيستدعي به جميع النيات المشروطة بالبقاء **الرابع**
لوطن بالموت قبل تصديق وقته فالظاهر وجوب الاتيان بالتيمم والصلوة المزبورة و
عدم جواز التأخير **الخامس** لو نذر المكلف المذكور فعل الصلوة في اول وقتها
فان كان النذر المذكور حاصلاً في حال فقدان الماء لم ينع على الاقوال وان اعتقاد النذر
مشروط برحمان متعلقة المنتفى في موضع البحث وان كان حاصلاً في حال كونه متمكناً
من الماء ففيه وجهان قيل بالقصة لان رحمان متعلقة ثابتة في حال النذر وهذا القول
مبني على كون المدار في رحمان على التحقيق في حال النذر اما لو كان المدار على
في حال نذر النذر ورافع المحجرات البطلان **مسئله** لا يصح التيمم قبل دخول الوقت اجابا
مختلاً ومنقول في ظاهر المعنى اوصى به وصي في التذكرة والمنتقى القواعد والتفسير
والذكر والتفريع وجامع المقاصد والروض والمدارك والمفاتيح وغيرها والظاهر ان المراد
بعدم جوازه قبل دخول الوقت انما هو فعله لذات الوقت كما صرح به جماعة من الاصحاب فلا

اشكال في جوازها للضايات الاخر كصلاة النافلة ونحوها بل يجوز فعله قبل الوقت للكون
على الطهارة كما هو مقضية عموم المنزلته وهل يجوز فعله قبل الوقت بنية التاهب للفرض
ام لا فيه وجهان بل قولان مقتضى عموم المنزلته هو الاول ويحتمل الثاني للاصل واطلاق
الاجامات المنقولة المقدمة ويمكن دفع ذلك بان دفع الاصل بما قر من عموم المنزلته
وبجمل الاجامات على صورة كون الفصل للفرض قبل الوقت وهو غير التاهب للفرض فلا بأس
في قيام التيمم مقامها في ذلك ولو علم بعدم التمكن من التيمم بعد الوقت اصل ففصحته
فعله قبل الوقت وعدمها وجهان مقتضى اطلاق الاجامات هو العدم وذهب جماعة
الى الصحة للمقدمة ولا مانع من وجوبها قبل الوقت هنا اذ هي كقدمات الحج ونحوها و
عموم المنزلته وشدة الاهتمام بامر الصلوة وعدم الصلوة عسرا لظهور بقائه
الى وقت الواجب مع انه لا عارض له سوى الاجماع وشموله له مع كونه من الانفراد
النادرة هل منع على انه اجماع منقول ولا يقوى على ما ذكرناه فالمتجه ح هو الوجوب سيما
بناء على القول بوجوب الطهارات الثلث لنفسها وسيأتي بناء على القول بكون الوقت ظاهرا
لاداء المأمورية وليس شرطاً وجوب الصلوة على المكلف شرعا فان مقتضاه تعلق
التكليف عليه قبل دخول الوقت فيجب مقدّماته اجماعا ولو شك او ظن بعدم التمكن من
التيمم في الوقت اصلا ففيه وجهان لا يبعد القول بالعدم لما قر ويحتمل الوجوب نظرا
الى ما قر من ان خوف الغوات موجب بوجوب تقديم الواجب الموسع والاقوى الاول
مسئلة لو فاتت الصلوة عنه في حال فقدان الماء فوجب الماء وجب قضاءها مع
الطهارة المائية لاطلاق الاجامات والنصوص القاضية بتوقف مشروعية التيمم
على فقدان الماء او قد راسخا شرعا وقد يتوهم وجوبه لاثباتين لجامع التيمم
لاطلاق قوله في القضاءات كما فاتت فان قضية عموم التشبيه تقضي بوجوب فعلها
على الوجه الزبور وفيه ما لا يخفى ويجرى الحكم المذكور بالنسبة الى جميع التكليفات
والاضطرارية فانه لو فاتت شئ منها وجب على المكلف قضاؤها مراعى الحال بالفعل
ولاحقة في شئ منها بحال الغوات كما هو الحال بالنسبة الى جميع التكليفات البدئية
مسئلة الظاهر ان التراب كالماء فكما يكون استعمال الماء موجبا لاستباحته يكون
استعمال التراب سببا للاستباحة فيجوز التيمم للصلوة المفردة اليومية وفيها من
كسوفية او ضوئية وقضائية وادائية سواء قلنا بمضايقية وقت القضاء لا او غير
مفردة من داخله ذاتية او ابتداء اوقات سبب كصلوة الاستسقاء والزيادة

ومحوها ونحوها الصلوة كسر المصنف أو قراءة الفرائض أو سجود سهواً ودخول المسجد من
أو المشاهدة أو لغير ذلك فكلها يستباح بالطهارة المائية يستباح بالطهارة المائية
والوجه في ذلك الاختلاف على أن التيمم بمنزلة الماء وأنه يكفيك التصديد عشر سنين
وأمر جعل التراب طهوراً وغير ذلك من الاختلاف يظهر من ذلك التاثيرات فيما مشروعا
جاءه الدخول معه في كل مشروط بالطهارة ما لم ينقض تيممه بأحد النواقض
للاستصحاب ولعمومات الأدلة ولخصوص التيمم بغير الرجل بتيمم واحد صلوة الكيل
والنهار قال في نسخة الأخرى الرجل يتيمم قال يجوز به ذلك إلى أن تمهلاً والأخرى من
الرجل لا يجزئ الماء أيتيمم لكل صلوة قال لا هو بمنزلة الماء وما ورد في التيمم من لا
بالتيمم لكل صلوة يورده كناية التيمم لكل صلوة عند الحديث فورد عدم مقاومته
للأخبار المتقدمة المتقدمة بظاهر المشهور ومخالفتها المذهب العامة والأصول المقررة
الوجودية والعدمية ويظهر ما قلناه أنه يجوز تيمم واحد من اغسال متعددة
يجوز تداولها فيتوى بالتيمم البدلية عن غسل واحد تدخلت فيه اغسال وينوي
البدلية عن جميع الغسالات وينوي تيمماً واحداً تدخلت فيه تيممات متعددة
مبدلاً عن اغسال متعددة كل ذلك متداخلة لجواز تدخل أصله فيثبت الجواز
بالنسبة إليه كما هو قضيتة قاعدة البدلية المستفادة من النصوص المتأخرة إذا تيمم
عن غسل الجنابة وغيره لم يجز التيمم آخر عن الموضوع بغير غسل الجنابة **مسئله**
الظاهر أن المحدث الأصغر لا تنقض التيمم الصوري كالتيمم للنوم ونحوه وكذا لا
تنقض ما كان بدلاً عن غسل وضوء غير راضين ولا مبشرين كتيمم الحائض بركعة من وضوء
وتيمم الحنبل للأكل والشرب والزبارة ودخول المسجد والمشاهدة المشرفة عندك
وجود الماء بناء على عموم بدلية التيمم عن كل ما شئ من صورته أو حقيقة راضية
أو مبيحة أو غيرها العوم المنزلة القاضية بذلك وكان التراب طهوراً فكلما كان فيه
طهراً إقام مقامه ولأنه يجوز به عشر سنين ومن البعيد ترك أكثر المندوبات فيها
مسئله من صلى بتيممه التيمم لا يجزئ ما صلاه خارج الوقت ولو وجد الماء المستند
فيه **أما الأول** أصالة البرائة عن وجوب القضاء فان وجوبه يحتاج إلى أمر
جديد وليس فليس مع أن التكليف بالقضاء يتفرع على التكليف بالأداء لعدم صدق
الفوت مع انتفائه فعدم تعلق التكليف بالطهارة المائية في الوقت دليل على عدم

وجوب القضاء عليه في خارج الوقت مع ان وجوب القضاء عليه امر حادث فيستحب
 عدمه **الثاني** ظهور قيام الاجماع عليه **الثالث** اجماع المنقول في الخلافة المتبر
 والقرير والذكرى والمنتهى غيرها وعن الصدوق في الامالى نسبتها الى ابي داود طمية
الرابع انه اق بالماوربه على الوجه الصحيح الشرعي ففضيلة الامر حصول الاجتزاء
 به وعدم وجوب القضاء عليه **الخامس** ما مر من البدلية المستفادة من خيار
 وقول الاصحاب سيما مع قول النبي يا ابا ذر يكفيك للصعيد عشر سنين **السادس**
 جلة من المستبر المستفيضة **هنا** ما في حسن زراة او صحيح من احدهما فاذا خان
 ان يفوته الوقت فليتييم وليصل في آخر الوقت فاذا وجد الماء فلا قضاء عليه ليتوضا
 لما يستقبل وجميع يعقوب بن يقطين عن ابي الحسن ع ميدان سئل من تيمم وصل
 فاحساب ايتوضا ويصيام جازت صلوة قال اذا وجد الماء قبل ان يفيق الوقت توضا
 واعاد فان مضى الوقت فلا اعادة عليه **ومنها** اطلاق قول الصادق ع في حسن
 المحلى وجميع ابن سنان اذا لم يجد الرجل طهورا وكان جنبا فليمسح من الارض يصل
 فاذا وجد الماء في الوقت فليغتسل وقد اجزأه صلوة التيمم الى المغيرة لك من
 الاخبار وفي وجوب الاعادة عليه لو وجد الماء في الوقت وعدهما قولان والاول
 مذهب جماعة من الاصحاب والثاني مذهب مشهور وظاهر اطلاق اجماع القرير
 يعطى بنقل الاجماع عليه بل هو مقتضى اطلاق ما عن الامالى من النسبة الى دين
 الامامية ولعل مستند الاول الاحتياط واستصحاب بقاء التكليف بالصلوة
 الثابت قبل ذلك والاطلاقات القاضية بوجوبها مع الشك في كون فعل ذلك سببا
 لسقوطه واسالة التكليف بالامامية وجميع ابن يقطين المتقدم وموثق منصور
 نغازم عن الصادق عليه السلام في رجل تيمم وصل ثم احس بالماء فقال اما انا
 فكنت اتوضا واعيد والجواب ان قاعدة الاحتياط مما لا يسرح لها في هذا المقام
 بعد ملاحظة قيام الدليل الشرعي على صحة الصلوة المزبورة وعدم وجوب الاعادة ح
 على المكلف نعم انما تجرى القاعدة المزبورة اذا ثبت اشتغال ذمة المكلف في الواقع و
 حصل الشك في تفرغ الذمة عنه نعم لا يبعد القول باستصحاب الاعادة في هذا المقام
 للاحتياط العقل والشرعي واما الاستصحاب فهو مدخوع بوجوب الحدوث عنه بالادلة
 الالائية الدالة على عدم وجوب الاعادة المعتضدة بمجمعات عديدة ومنه يظهر الجواب
 عن الاطلاقات المزبورة اذ هي مع عدم مقارنتها للادلة الالائية مقبولة لجلالات

التعارض بينهما محرم مطلقا وما اصالته التكليف بالماثية فهي مدخوعة بما يدل
على صحة الصلوة المزبورة فيقيد به اطلاق الدليل الدال على وجوبها مع انه لا ريب في
كون المكلف المذكور مكلفا بالتيمم في ذلك الحال فلا معنى لبقاء التكليف بالماثية
عليه مع ذلك افعه الامر بيقع التعارض بين ما دل على وجوب التيمم في ذلك الحال و
بيده ما دل على وجوب الماثية مع وجود الماء مطلقا والتعارض بينهما اهم من وجه
والترجيح مع اخبار التيمم لاعتقادهما بظاهرا لاصحاب والشهرة المحققة والمنقولة
في الباب والاجماع المنقول وغير ذلك من وجوه الترجيح واتما الخبرين المتقدمين فيهما
مع قصورهما من المعارضة الاولى الثانية من وجوه عديدة سيما بعد ملاحظة عدم
التصريح في الثاني بكون الاصابة في الوقت فيجوز ان على الدندب كما صرح به جماعة منهم
سيما مع اشعار الثاني به افعه الامر الشك في دلالة على الوجوب بعد ملاحظة كون
اعادة الامام في ذلك اعم من الوجوب هو موجب لسقوط الاستدلال ويمكن حلها
على التقية كما صرح جماعة من الاجلة ويدل على عدم وجوب الاعادة عليه نحو الاول
اطلاق الاجماع المنقول المتقدم **الثاني** اصل البرائة عن وجوب الاعادة مع انه
اقبل وجوز ان الماء ما كان مكلفا بالاعادة فيستحب بقاءه مضافا الى استحباب
البرائة الاصلية العقلية والشرعية **الثالث** قاعدة الاجزاء فانه قد افاد بالمأمور
به على الوجه الصحيح الشرعي فلا تجب عليه الاعادة اذ لا معنى للامتثال عقيبا لامثال
وتوضيح ذلك ان هناك فرق بين تعليق الحكم على وجود الماء وبين تطبيقه على الواحد
اذ في الاول كان مقتضى القاعدة عدم الاجزاء لان الحكم معلق على الواقع فيكون الاجزاء
مداره حيث ما كان وعلى الثاني كان الامر ازامدادا والوجدان وعدمه فمع عدم
الوجدان يكون المكلف المزبور ما موردا واما بالاثنيان بالصلوة مع التواشيح فيجمل
الامتثال الواقي بمجرد الاثنيان به وتفصيل الحال ان للمستئلة المزبورة صورتان
احدهما ان يكون التيمم المزبور واقعا بالنسبة اليه كالتيمم الواقع منه عند
خوف ضيق الوقت والواقع منه بعد الطلب لشرعي الواقع ولا ريب في ان مقتضى
القاعدة هو الاجزاء لانه يمثل الامر الواقع واقعا فلا معنى لايجاب له الاعادة عليه
مع ولو قامت البيينة على ضيق الوقت او عدم وجود الماء مطلقا في خصوص الغلوات
فقبحريان الحكم المذكور بالنسبة اليه اشكال بل فيه وجهان مبنيان على كون الحكم
المستقفا على البينة ونحوها من الطرق الشرعية هل هو من الاحكام الواقعية الثانوية

او من الاحكام الظاهرية المندرجية فان قلنا بكونه من القسم الاول يجرى فيه
 قاعدة الاجزاء والافهم من القسم الثاني والثانية ان يكون التيمم المزبور حكما ظاهريا
 بالنسبة اليه كما حصله القطع بعدم وجود الماء في الغلوات ثم انكشف خلافه ولا
 يبعد القول بعدم جريان قاعدة الاجزاء في هذا المقام الا ان يقال بكونه ايضا من
 الاحكام الواقعية الشافعية لان الاصل في كل ما مورده ان يكون كذلك ولصدق على
 الوحيدان بالنسبة اليه في محل البحث ولعله الاقوى ومع الغرض من ذلك في مقتضى إطلاق
 الاخبار الاتية انما هو عدم وجوب الامادة مطلقا فلا فرق في عدم وجوب الامادة بين
 المقامين المزبورين **الرابع** قاعدة البدلية **المخاصم** فيه واحد من المعبر كجيب
 ذراوة قال قلت لابي جعفر فان اصاب الماء وقد حبل يتييم وهو في وقت قال تمت
 صلواته ولا إعادة والي بصير قال سألت ابا عبد الله عن رجل يتييم وصلّى ثم بلغ الماء
 قبل ان يخرج الوقت فقال ليس عليه إعادة الصلوة كالموتى عنه ايضا بل واخرين مع زيادة
 القليل بان رطب الماء هو رطب الصبيد والظاهر انه لا فرق فيما ذكرنا بين ان يكون تيممه
 في سفر او حضرا بخلاف احدى الاما يمكن من بعض اصحابنا من وجوب الامادة في كل
 المخاصم اذا تيمم لفقد الماء ثم وجبه والحجة على ما ذكرنا اطلاق الادلة المتقدمة على الجماعات
 ونحوها ولعل مستند القول الاخر ما به يشعر خبر السكوني الوارد في الزحامة واصالة
 التكليف بالمائية وضعفها ظاهر اما المخبر فعلم عدم وضوح دلالة على المقام ما لا يقاوم
 ادلة المقام واما الاصل فبان به بعد تسليم جويانه في المقام مقطوع بما تقدم وبمناقضته
 لقاعدة الاجزاء المعلومة عرفا خصوصا في المقام وبما دل على ان التراب بمنزلة الماء وان
 رطبها واحد وان احد الطهورين وغير ذلك ما دل على عموم المنزلة فالحا تناول الجميع
 والاشك في اسل تسوية التيمم له وهو باطل عندنا كما تقدم تفصيل القول فيه في مصت
 مسوقات التيمم **مسئلة** من كان على ثوبه الذي لا يتمكن من نزع او بدله و
 جسده نجاسة لا يفي عنها ولم يكن معه ماء الا زالحا تيمم لعموم ادلته والخبر الاخر للخبر
 الدالة على القليل بان للطهارة الحديثة بدل شرعي ولازالة النجاسة ليس بل فيق
 عليها ولان المقام من قبيل تراحم الواجبين والامر واخر فيها بين تعيين تقديم الازالة
 او التحجير بينهما وبين الطهارة الحديثة لظهور قيام الاجماع على عدم تعيين تقديمها على
 الازالة فقاعدة الاحتياط تقتضي بالثمين مضافا الى استحباب بقاء التكليف بالتيمم
 وغاياته واصالة عدم مجولية الطهارة المائية واصالة البرائة عن لزوم الاتيان

بها وإصالة عدم ارتفاع الخشخاش وهل تجب إعادتها لو وجد الماء بعيد ذلك في الوقت
 وخارجها ولا تجب مطلقا وتجب إعادتها في الوقت ولا تجب في خارجها وجوه أو أقوال
 قيل بالآول الموثق من الصادق عليه السلام بعد أن سئل عن رجل ليس عليه الاثث
 ولا يحمل الصلوة فيه وليس يجد ماء لنفسه كيف يصنع قال يتييم ويصلي وإذا أصاب ثوبا
 يمسحه أو أعاد الصلوة وقيل بالثاني لأن هذا الخبر مع قصوره عن معارضة غيره من
 الأصل وقاعدة الإجزاء والتبجيل السابق وإطلاق ما دل على عدم الإعادة من الأخبار
 ومعقد الإجماع وغيره خصوصا لو أورد الخصم منها ما يشمل القضاء سيما بعد حصول الإفراض
 من هذه من الأصحاب عنه فتأول ظاهر ما دل منه أيضا في الخلاف بل ظاهر فيه الإجماع على عدم
 الإعادة حيث إضافة المذهبين بل ظاهر المحكمين في المبسوط عدم الإعادة أيتم لكن
 بالنسبة المتجاسة اليك وسيما مع إطلاق الثوب فيه من غير تقييد بعدم التمكن من زنه
 أنه لا مراعاة فيه بما عمن فيه لاحتمال كون ذلك من أحكام الخماسة حتى لو كان متطهرا
 بالماء انتهى كلامه ثم أنه لو اتى بالطهارة المائية في هذا الحال مع ضيق الوقت عدم التمتع
 لعدم تعلق المراجعة في هذا الحال فيقتضيه الحكم بالتمتع وإن الأمر بالآلة المخرجة بها في
 هذا الحال يقتضي النهي عن استعماله في الطهارة الحديثة بناء على القول بكون الثوب بالشيء
 مقتضيا للنهي عن هذه الخاص ولعدم حصول قصد القرية فيه في هذا الحال للعلل المزبورة
 فيفسد لأجل نقائها وقاعدة الشغلة العبادة واستصحاب بقاء التكليف بالتيمم وغاية
 الموجبة له ولا ستقرأ فتاوى الأصحاب في نظائر هذه المسئلة فانه يكشف عن قيام الإجماع
 على ذلك ولو كان ذلك على سبيل السهو فيجوز للبطلان لانقضاء الأمر الواقع بالنسبة
 نظر إلى عدم جواز تعلق الأمر الواقع بها بعد ملاحظة عدم تمكن المكلف من امتثالها معا
 مع كونه مستلزما للتكليف بما لا يطاق وهو الأقوى وأما لو كان ذلك في سعة الوقت
 فالأقرب أنه لو كان واجبا لمحصل المأله ولو في آخر الوقت صح والآن يبع مسئلة
 ان قطعت كفاه بحيث لم يبق ضغاء محل الفرض شيئا سقطت معها أقطعا وأجماعا وقصر على
 مسح الجبهة ولا يسقط عنه بل خلافه فيه بل ظاهر قيام الإجماع عليه للاستصحاب
 إذا لم يثبت اشتراط الاجتماع في هذا الحال ولقاعدة الميسور واليدلية وما ورد من
 ان الصلوة لا تسقط بحال ولأنه لو لم يجب ذلك لزم الحكم بسقوط الطهارة المائية متى
 المرء هاب بفضاء الكف مثلا من أسبع أو بعضه بفرج أو جرح والصواب على
 خلافة وعن المبسوط القول بأنه إذا كان مقطوع اليدين من الذراعين سقط عنه

فرض التيمم وحل مستنده قاعدة انتفاء المركب بانتفاء احدى جزائمه وان ما اراد به مجبى
 قد علم فوجب ان يسقط عنه وما دل على سقوط الصلوة من فاقد الطهورين فانه شامل
 لموضع البحث بعد ملاحظة ان المستفاد من الاضحية والمقتضية الواردة في كيفية التيمم
 انها هو حق التيمم فيما كان مستقما لجميع الاجزاء والشرائط المتصورة في هذه المستفادتين
 من الاخبار وان الاصل في الاجزاء ان تكون معتبرة في حال الاختيار والاضطرار و
 ان الاصل عدم وجوب الصلوة عليه في هذا الحال بناء على احتمال كونه فاقد الطهورين
 بناء على سقوط الصلوة عنه في هذا الحال كما هو مذهب المشهورين ولو قلنا بعدم سقوط
 الصلوة عنه كان مقتضى قاعدة الاستعمال وجوب الاتيان بالتيمم المزبور في هذا الحال
 بناء على القول بعدم جريان اصلية عدم والبراءة في ماهية العبادات المجردة بل
 يدل على ذلك ايضا استحباب عدم وجوب التيمم المذكور فانه لو كان كذلك لم يجز
 الخلق او صارت كذلك قبل البلوغ والعقل ونحوها من الشرائط المعتبرة في تعليق التكليف
 على المكلف او قبل دخول وقت الواجب بناء على كون الوقت شرطا في الواجب كان مقتضى
 الاستحباب هو عدم وجوب الاتيان بذلك وضعف الكل واضح ولو قطع احد الكفتين
 او بعضها غريب بالباقية او الباقي منها ووسع المجبة وعلى ما بقي من اليدين بذلك
 للدلالة المتقدمة مسجلة اذ اوجب التيمم الماء قبل دخوله في الصلوة انتقض تيمم
 وتطهر به على المعروف بين الاصحاب بل الظاهر قيام الاجماع عليه للاجماعات المنقولة
 المتقدمة بما مر والنصوص المستفيضة الدالة على انتقاض التيمم بوجدان الماء ولو وجد
 الماء ولم يتمكن من استعماله شرعا فهو كفا قد الماء كما هو الظاهر من مجامع كتبا الاصحاب
 وهو الظاهر من معقدا جاع التذكرة اوصى به كصحيح معقدا جاع المعنى والذكر ويدل
 عليه مضافا الى ذلك خبر ابي يوسف عن الصادق ع الروى عن تفسير العياشي اذا رآه
 الماء وكان يقدر عليه انتقض التيمم المحدث بناء على حملها على القدرة الشرعية والقدر
 المشترك بينهما وبين القدرة العقلية او حملها على الثانية مع تنزيل القدرة الشرعية
 منزلتها او تمسكا في هذا المقام بعدم القول بالفصل بين القام من المزمورين والوجود
 الماء بعد فراغه من الصلوة لم يجز القضاء قطعا ولا إعادة على الاقوى كما مر الكلام فيهما
 مفضلا نعم ينتقض تيممه بالنسبة الى غيرها من الصلوات وان كان قبل الوقت لطلاق
 التصريح الدالة على انتقاضه بذلك من دون تقييد له بوجدانه في الوقت مع تركه مستقلا
 فيها وامان وجد الماء وهو داخل في الصلوة فقد اختلف اصحابنا فيه على احوال القول

انه يرجع مالم يركع فالركعة الاولى **الثاني** انه يجب عليه الاستمرار والمغزى مطلقا ولو
 كان اوجدان بعد التلبس بتكبير الاحرام وقبل الشروع في القراءة وهو الحكم ^{المشهور}
 وفه وطوال الغنية والهدب والتراتج والمرفوع شرح الرسالة والبالغ والعلل
 في جملة من كتبه وغراه في الروض المأثور **الثالث** انه يستمر ويمضى بشرط الدخول
 في الركوع من الثانية وهذا عكس القول الاول **الرابع** كالثالث بشرط الدخول في القراء
 كما عن سكر الخالص لزوم القطع مطلقا ولو في الركعة الاخيرة بشرط ان يجلد على
 طهنة مسعة الوقت بقدر الطهارة والصلوة وعدمه مع عدمه وهو الحكم عن ابن مرة
السادس استحباب القطع فيما لم يركع حجة القول الاول اما على الرجوع قبله فلا صانع
 الشغل والطلاق النقص باصابة الماء وما دل على اشتراط حصة التيمم بعدم وجدان
 الماء ولو يتيته من ناسي الاذان والاقامة وثبوت الطهارة الماشية للجزاء كاجلته و
 صحيح زرارة المروي في الكافي والتهذيب مع اختلاف في الطرق قال قلت لابي جعفر
 ان اصاب الماء وقد دخلت في الصلوة قال فليصوف فليتوضأ مالم يركع فان كان قد ركع
 فليخذه في صلوته فان التيمم احد الطهورين وغيره من الله بن عاصم عن الصادق ع
 المروي في الكافي والتهذيب ومستطقات الشرائع نقلا من كتاب محمد بن عمار بن محبوب
 عن الرجل لا يجد الماء فيتييم ويقوم في الصلوة فجاء الغلام فقال هوذا الماء فقال ان كان
 لم يركع فليصوف وليتوضأ وان كان قد ركع فليخذه في صلوته حجة القول الثاني امور
الاول البرائة واستصحاب الفضة واستصحاب وجوب الاتمام واستصحاب حرمة
 القطع واصالة عدم كون ذلك ناقضا لحكم التيمم شرها واستصحاب عدم تديننا في
 ذلك بان الاستصحاب للزبور من قبيل الشك في مقتضى المقتضى وهو ليس بحجة **الثاني**
 قوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم وقد يناقش فيه تارة بان صدق الابطال انما يتحقق مع احوال
 كون العمل صحيحا اذ لا معنى لابطال العمل الباطل فلا يجوز التشكك بالعموم للزبور بعد اخلاله
 كون المقام من الشبهات المصادقية الا ان يبقى بارجا مما الى الشبهة المحكية نظر الى كون
 الشك في الفضة وعدمها ناشئا من الشك في الحكم الشرعي او يفي بصدق الابطال على
 المشكوك فيه عرفا نظر الى كون معنى الابطال عرفا هو عدم اتمام العمل وهو يصدق على
 ذلك فتا واخرى بان الآية الشريفة موهونة بورد تخصيص اكثر مليحة عليه
 بعيد غمله على اعداء الجهات المحتملة في المقام اولى اقتضاه المرفقا والاحتمال الى الوجهة
 لسقوط الاستدلال واجيبه بان ذلك من قبيل تخصيص اكثر الافراد هو جائز

اصالة مع

ثم انما منع من جواز تخصيص الاكثر الا فاعى فيه نظرا الثالث ظهور الادلة في اشتراف
 حصة التيمم بعدم الوجدان الا ان يشترط في المقصر السرايع عموم المنزلة المستفادة من
 الاخبار وقوى الاصحاب الخاص بالاجماع المحكي عن السرايع باب الاستحاضة
السادس جلة من الاخبار المعتبرة منها الخبر الدال على كفايته عشر سنين ومنها
 تقليل عدم الاعادة فيما لو وجد الماء بعد الفراغ يكونه احد الطهورين منها الضميمة
 الاخرى مع محمد بن مسلم لكنه بعد صلوة ركعتين قال قمية قلت له رجل لم يصب الماء
 وحضرت الصلوة فيقيم وصلي ركعتين ثم اصاب الماء اينتقصركمكتين او يقطعها
 ويتوشأ ثم يصلي قال لا ولكنه يمض في صلواته ولا ينتقصها لمكان انه دخلها وهو على
 طهر ببيتهم الحديث ومنها خبر محمد بن حمران عن الصادق ع قال قلت له رجل تيمم ثم
 دخل في الصلوة وقد كان طليبا للماء فلم يقدر عليه ثم يؤتى بالماء حين يجلي في الصلوة
 قال يمض في الصلوة واعلم انه ليس لاحداث تيمم الا في آخر الوقت الحديث وتوقف
 باضا مقبلة بغيرها من الادلة السابقة الدالة على الرجوع قبل الركوع وربما اجيب
 عنها بان ما عدى الخبرين غير صالح للتقييد اصلا بل هو مقيد بذلك اماها فاحول
 من تقييده ايضا لا اعتضاده مضافا الى ما سبق من الادلة والمنزلة والنوع في الابطال
 وغيرها بالشهرة بل اجماع السرايع والوضوح فاذا كبرت في صلواتك

تكبير الافتتاح وانيت بالماء فلا تقطع الصلوة ولا تنقص

تيممك في صلواتك والمرسل في جمل

المرتضى قال وروى انه اذا كبر

تكبير الاحرام مضى فيها

يدا قل لكنا

يزول شيرة

١٢٩٩

غمره محرم

٢٢

٢

٣٠٢٢٤

الف ٢٤

51

